

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة

الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي

(مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)

تامر خرمة
ربيع وهبة
سلامة كيلة
عبد الرحيم منار السليمي
عمرو الشوبكي

فارس اشتي
لطفي بومغار
محمد العجاتي
نوران سيد أحمد
هبة رؤوف عزت

تحرير
عمرو الشوبكي

الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي

(مصر - المغرب - لبنان - البحرين -
الجزائر - سورية - الأردن)



مركز دراسات الوحدة العربية

الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي

(مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)

تامر خرمة
ربيع وهبة
سلامة كيلة
عبد الرحيم منار السليمي
عمرو الشوبكي

فارس اشتي
لطفي بومغار
محمد العجاتي
نوران سيد أحمد
هبة رؤوف عزت

تحرير

عمرو الشوبكي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن) / تامر خرمة... [وآخ.]؛ تحرير عمرو الشوبكي.

٤١٣ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-681-3

١. حركات الاحتجاج - مصر. ٢. حركات الاحتجاج - المغرب.
٣. حركات الاحتجاج - لبنان. ٤. حركات الاحتجاج - البحرين.
٥. حركات الاحتجاج - الجزائر. ٦. حركات الاحتجاج - سورية.
٧. حركات الاحتجاج - الأردن.
أ. خرمة، تامر. ب. الشوبكي، عمرو (محرّر).

361.23



العنوان بالإنكليزية

Protest Movements in the Arab World:
Egypt, Morocco, Lebanon, Bahrain, Algeria, Syria and Jordan

Edited by Amr El-Shobaki

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١١

طبعة ثانية، مزيدة ومنقحة: بيروت، آب/ أغسطس ٢٠١٤

المحتويات

خلاصة الكتاب

تصاعدت الاحتجاجات الاجتماعية في الوطن العربي، واختلفت طبيعتها من بلد إلى آخر حتى أخذت صوراً وأشكالاً متعددة تباينت من مرحلة إلى أخرى، ومن واقع إلى آخر، وبات من الصعب تجاهل تطورها ومستقبلها على الواقع السياسي والاجتماعي العربي.

والحقيقة أن مسار الاحتجاجات الاجتماعية مسار متنوع وثري اختلف في خبرة البلدان السبعة التي جرى اختيارها، وأصبح من المهم معرفة الأبعاد المختلفة لهذه الاحتجاجات والسياقات السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها حتى يمكن استشراف مستقبلها وقراءة أبعادها المختلفة.

وبدا واضحاً من دراسات الحالة السبع حجم التباين في مسار الحركات الاجتماعية في البلدان العربية محل الدراسة، وهي مصر، والمغرب، ولبنان، والبحرين، والجزائر، والأردن، وسورية، وهو الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان حركات احتجاج اجتماعي بامتياز لم تقترب من المجال السياسي، كما جرى في الحالة المصرية، أو حملت مزيجاً بين السياسي والاجتماعي، كما هو الحال في الخبرة المغربية. أما في لبنان، فيمكن اعتبارها نتاج حركات أو فعل سياسي، وظف القضايا الاجتماعية من أجل حسابات سياسية، من دون أن يعني ذلك غياب القضايا الاجتماعية، أو أن الاحتجاجات الاجتماعية لم تعكس هموماً حقيقية، إنما وظفت لصالح أجندات سياسية لم تكن تعنيها كثيراً هذه الحركات والهموم الاجتماعية إلا بقدر توظيفها في الصراع السياسي الذي شهدته البلاد.

أما البحرين، فقد عكست حالة من الاستقطاب السياسي «الثنائي القطبية»، بين سلطة قائمة ذات انحيازات مذهبية، ومعارضة سياسية ذات طابع مذهبي أيضاً، وهو الأمر الذي جعل الحركات الاجتماعية ذات طابع سياسي ومذهبي واضح. وفي الأردن، ورغم تبلور الحالة السياسيّة للحراك المجتمعي، إلا أنّها لم ترتق إلى ما يمكن اعتباره برنامجاً سياسياً يربط ما بين البعد المطلبي والشقّ السياسي المتصل بواقع المجتمع الأردني.

وفي الجزائر، أول ما يستوقف المتابع للاحتجاجات هو غياب ملموس للقوى الحزبية في التفاعل مع هذه الاحتجاجات، باستثناء حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الذي تعرض بدوره للتضييق من جانب السلطات على محاولاته الالتحام مع هذه التظاهرات، وهي ملاحظة تعكس قدر الفراغ الذي تعانيه الحياة السياسية الجزائرية من حيث غياب بديل سياسي معارض قادر على مواكبة تطورات الشارع. ومن جهة أخرى فإن سقف المطالب الذي تبنّاه المتظاهرون لم يكن واحداً أو على الأقل يغلب عليه التوافق بينهم على النحو السابقة الإشارة إليه، وهو ما يعكس حجم التشظّي في الحركة الاحتجاجية التي خرجت حينها إلى الشارع. أما عن الوضع السوري، فقد كان الأسوأ من زاوية غياب الأحزاب والنقابات التي تعبّر عن الطبقات الاجتماعية، وتدافع عن مصالحها، وأيضاً من زاوية الاستبداد الشديد والشمولي الذي جعل الحراك بحاجة إلى دفعة قوية.

أولاً: تنوّع مسار الحركات الاحتجاجية

يمكن القول إن ظاهرة الاحتجاجات عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكنها في **الأولى** عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام، ولفت انتباهه إلى ثغرات ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحسين أدائه، وأحياناً إلى تجديد نخبته، أما في **الثانية** فإنها تكرّس، وربما تعمّق، أزماته لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجّين بشكل سياسي بالاستجابة ولو لجانب من مطالبهم الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجّين، ويعمل على التحايل عليها، فيستجيب لجانب، ويرفض جوانب بصورة لا تجعله في كل الأحوال قادراً على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي.

والمؤكد أن تجارب الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي متنوعة وعرفتها كثير من البلاد العربية، وصارت واضحة ومميزة، وإن اختلفت طبيعتها من واقع إلى آخر.

فهناك حركات احتجاجية لديها بعد سياسي واضح كما هو الحال في **المغرب**، وثانية لديها بعد مذهبي كما هو الحال في **البحرين**، وهناك ثالثة ليس لها علاقة تذكر بالسياسة، إنما هي احتجاجات من أجل «لقمة العيش» كما هو الحال مع الموجة الثالثة من الاحتجاجات **المصرية**. أما في **لبنان**، فقد اختلط فيها الاجتماعي والسياسي والمذهبي في قالب واحد، بحيث أصبح من الصعب اعتبارها احتجاجات اجتماعية خالصة من دون الأخذ بعين الاعتبار أبعادها الطائفية والسياسية. وفي **الأردن**، لم ترتق الحالة السياسية إلى درجة خلق برنامج يربط بين المطلبي والسياسي. أما عن الجزائر، فقد غاب البديل السياسي المعارض القادر على مواكبة تطورات الشارع، وفي سورية غابت أيضاً الأحزاب والنقابات التي تعبّر عن الطبقات الاجتماعية مع وجود قبضة شمولية للسلطة المستبدّة.

وهنا تكمن أهمية هذا الكتاب الذي اقترب من خبرات ونماذج مختلفة من الصعب وجودها في مكان آخر خارج الوطن العربي، فالحركات الاجتماعية في بلد مثل **لبنان** اتسم بـ «تركيبية» أبعاده، وتعدد عناصر التأثير فيه، في حين أن بلداً مثل البحرين أخذ الصراع الاجتماعي/ السياسي فيه بعداً مذهبياً واضحاً نتيجة إحساس قطاع واسع من الشيعة بالتهميش من دوائر الحكم وصنع القرار لاعتبارات مذهبية. لذا أخذت الاحتجاجات الاجتماعية بعداً يتعلق بطرف مستبعد ومهمّش، وآخر يستملك ويقمع، وهو الأمر الذي جعل تطور احتجاجات **البحرين** يتعلق بحجمها ودرجة تأثيرها، وليس تحولاً في طبيعتها وانتقالها مثلاً من الاحتجاج الاجتماعي إلى السياسي أو العكس، إنما هي انعكاس لمعادلة ديمغرافية (أغلبية شيعية لا تحكم، وأقلية سنّية تحكم) جعلتها منذ البداية تأخذ هذا الشكل السياسي المذهبي غير المتوقع تغييره في المستقبل المنظور، إنما فقط زيادة حدّته أو ضعفه، على عكس حالة ثالثة هي الخبرة **المصرية** التي من الوارد أن تؤثر بشكل غير مباشر في المعادلات السياسية، نظراً إلى حساسية تلك الفترة، وبالذات بعد مرور ثلاثة أنظمة للحكم بعد رحيل مبارك (المجلس العسكري، وحكم محمد مرسي، والفترة الانتقالية ما بعد إسقاط مرسي).

أما في **المغرب**، فإن مسار الاحتجاجات الاجتماعية عرف في كل مراحله مزجاً بين السياسي والاجتماعي، صحيح أن البداية كانت مع احتجاجات عنيفة أو ما عرف بـ«سنوات الرصاص»، وهو الذي ينتمي إلى حقبة سابقة لم تشملها الدراسة، أما النمطان الثاني والثالث من الاحتجاجات، وهما: الاحتجاج الحقوقي الذي يمكن اعتباره خارج التيارات والمرجعيات السياسية التقليدية (إسلامي، وليبرالي، ويساري)، والاحتجاج الاجتماعي على السياسات العامة للحكومة، الذي على خلاف الحالة المصرية، يحمل مرجعية سياسية إسلامية أو ليبرالية.

وهنا يكمن أبرز نقاط التباين بين الخبرتين المصرية والمغربية، فالاحتجاجات الاجتماعية في الثانية، وإن تلمح فيها تصاعداً للخطاب الفئوي والمطلبي، إلا أن هناك في كثير من الأحيان قوى سياسية تقف وراء هذا النمط من الاحتجاجات، في حين أن في الحالة المصرية التي بدأت منذ عام ٢٠٠٦ كانت «تتحسس» أصلاً من وجود السياسيين أو من تقبل فكرة التواصل مع أي تنظيمات وأحزاب سياسية.

ثانياً: الاحتجاجات الاجتماعية والنظم العربية القائمة

إن علاقة الحركات والاحتجاجات الاجتماعية بالنظم العربية القائمة هي علاقة مركّبة، فحتى النظم السياسية التي تعرف تداولاً للسلطة، كلبنان، ظلت ديمقراطيتها مقيدة بأعراف عائلية وطائفية عطلت من تطورها، في حين بقي النظام السياسي المغربي هو النموذج الأفضل نسبياً بين نظم التعددية المقيّدة التي تضم مصر وغيرها من الدول العربية، مثل: الجزائر، واليمن، والسودان، وغيرها. أما في البحرين، فهو يشهد تعددية فكرية وسياسية، وليس حزبية، كما أن هذه التعددية عليها قيود كثيرة، أهمها حضور البعد المذهبي في صراع كثير من الحركات الاجتماعية بالنظام القائم.

١ ـ النظام السياسي المصري والاحتجاجات الاجتماعية

عاشت مصر منذ قيام ثورة تموز/ يوليو، وهي خائفة من انتفاضة سياسية يقودها تنظيم سرّي أو حزب سياسي علني، أو جبهة أحزاب، وظل هذا الخطر قائماً بصورة محدودة في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وتزايد في عصر الرئيس السادات، واختفى تقريباً في أواخر عهد الرئيس مبارك، بعد أن تراجع تأثير القوى والتنظيمات

السياسية لصالح صور جديدة من الاحتجاجات الاجتماعية غير المنظمة والعشوائية في بعض الأحيان.

والحقيقة أن «الخطر السياسي» على أي نظام مسألة واردة. لكن هذا «الخطر» في ظل النظم الديمقراطية يتحول إلى صراع سلمي على السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية، وفي ظل النظم غير الديمقراطية يتحول إلى انتفاضات أو ثورات شعبية أو انقلابات أو مواجهات تقوم بها القوى السياسية المختلفة ضد النظام القائم بغرض إسقاطه أو تغييره.

وعاشت مصر هذه الأجواء لفترات طويلة حتى السنوات الأخيرة التي شهدت حراكاً سياسياً معقولاً، ولكنه فشل في أن يفرض على النظام السياسي أي إصلاحات، وباتت السياسة مرادفاً لأحزاب غائبة، وقوى احتجاجية متعثرة، وتيار إسلامي يعاني الحظر القانوني والأمني، ما جعله غير مؤهل لقيادة البلاد أو المساهمة الحقيقية في عملية التغيير السلمي والديمقراطي.

وقد شهدت مصر موجات متصاعدة من الاحتجاجات المطلبية ذات الطابع الفئوي، وشملت شرائح اجتماعية مختلفة طالت في بعض الأحيان فئات كانت بعيدة تماماً عن ثقافة الاحتجاج، كالموظفين، وعلى رأسهم موظفو الضرائب العقارية، نظراً إلى كون ثقافة الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في مصر انحصرت عادة في الطلاب والعمال إلى أن جاءت السنوات الأربع الأخيرة، وأدخلت قطاعات من البيروقراطية المصرية في مسار هذه الاحتجاجات.

وقد عرفت مصر نمطين من الاحتجاجات: **الأول** هو الاحتجاجات السياسية التي بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، وانتقلت إلى قضايا الداخل مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» في عام ٢٠٠٤، والتي لا يمكن إنكار أن تأسيسها كان له أثر واضح في رفع سقف المطالب ونشر ثقافة الاحتجاج. ورغم أن «كفاية» ومثيلاتها ذوات بعد سياسي عام وبحت، إلا أن قدرتها على حشد الجماهير اتسمت بالمحدودية بصورة لم تتجاوز المئات في أوفر التظاهرات حظاً. فليس من السهل إقناع المواطن المصري البسيط الذي يلهث وراء لقمة عيشه، وفي ظل تجريف الحياة السياسية وضعف الأحزاب، بأن الديمقراطية والإصلاح يجب أن يكونا على قمة أولوياته، وأن يتظاهر في سبيلهما معرّضاً نفسه للملاحقة الأمنية المحتملة.

ورغم محاولة الحركة الدفع بعدد من الشعارات الاجتماعية والاقتصادية على أجندتها لجذب المزيد من المناصرين، مثل «كفاية ظلم ـ كفاية فساد ـ كفاية بطالة»، إلا أن ميدان عمل هذه الشعارات ظل نخبوياً، ولم يستطع حاملوها أن ينفذوا بها إلى الشارع، وإلى القوى الاجتماعية المستهدفة من هذه الشعارات.

وهكذا سرعان ما أثبتت «كفاية» محدودية تجربتها وعجزها عن التواصل مع الجماهير، غير أن ثقافة الاحتجاج التي نشرتها كان لها مفعول أكبر من الحركة ذاتها، خاصة مع تدهور الظروف المعيشية، وتزايد الشكوى من الفساد الإداري، وسوء الإدارة.

ولم يكن مفاجئاً، بالتالي، أن تشهد مصر موجة ثالثة، أو ما يمكن أن نسميه الجيل الثاني من الاحتجاجات التي كانت هذه المرة احتجاجات اجتماعية وفئوية، وجزئية الحيّز والمطالب، حيث تم تبني فكرة الاحتجاجات بوسائلها المختلفة للتعبير عن المطالب الحياتية المُلحّة والمباشرة التي أصبحت ضرورية أكثر مع تنامي عمليات خصخصة القطاع العام والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم.

لكن لم يكن ميدان هذه الاحتجاجات الجديدة هو الشارع، وإنما محل العمل للتعبير عن تضرر العاملين من التعسف أو بخس الحقوق الواقع عليهم من رؤسائهم في العمل. وهكذا تدحرجت كرة الثلج الاحتجاجية من مصنع هنا إلى مصنع هناك، حتى أصبحت تشكّل ظاهرة عامة تستحق التوقف أمامها مطولاً. فالاحتجاجات العمالية تراوحت بين الاعتصام والتظاهر والتجمهر، وصولاً إلى الإضراب الكلي أو الجزئي أو التباطؤ، وبدأت من المصانع، خاصة مصانع الغزل والنسيج، وواصلت تغلغلها في القطاعات الإنتاجية والخدمية كافة، وصولاً إلى قطاعي الصحة والتعليم. ولم تعُد بذلك قاصرة على العمال فقط، وإنما امتدت لتشمل الموظفين والمهنيين، حيث كان لكل من هذه القطاعات يوم أو أيام من الاحتجاجات المطلبية.

وقد ساهم النجاح النسبي الذي حظيت به هذه المظاهر الاحتجاجية في انتشارها بين القطاعات المختلفة، حتى إنه قد أغرى البعض بالانتقال إلى مرحلة أشمل من الاحتجاجات تطال كل القطاعات في اليوم ذاته، لتشكل ضغطاً أكبر على الحكومة، وتؤسس بذلك الجيل الثالث (بعد الاحتجاج السياسي، ثم الاحتجاج الاجتماعي) من الاحتجاجات المتمثل بفكرة الإضراب العام، الذي يمكن القول إنه نجح افتراضياً، وفشل واقعياً، ولكنه فتح الباب أمام حالة جديدة لم تشهدها مصر منذ عقود.

• **الفصل بين السياسي والاجتماعي**

يمكن القول إن نظام الرئيس مبارك واجه منذ البداية تحدياً صعباً تمثل بالإرهاب الذي نجح في هزيمته عقب مواجهات أمنية عنيفة وحملات اعتقال واسعة، حصل خلالها النظام على دعم أحزاب المعارضة. ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين استقرت أوضاع البلاد أمنياً، وبقي الوضع السياسي على ما هو عليه، حيث تآكل دور النخبة السياسية، بعد أن نجح الحكم في أن يؤمن البلاد من كل «الأخطار السياسية»، فانهارت الأحزاب القديمة، وتعثرت القوى السياسية الجديدة، وزادت درجة الاحتقان والفوضى والانتفاضات العشوائية، بعد حصار كل المظاهر السياسية، ناقلة الخطر من التنظيمات السياسية إلى الاحتجاجات الاجتماعية.

وكانت هناك جملة من الأسباب ساعدت النظام على القضاء على «خطر» السياسة والسياسيين، بعضها يتعلق بالملاحقات والقيود الأمنية، ولكن أهمها يتعلق بالطبيعة غير السياسية للحكم الحالي، الذي نجح في إنهاء دور الأحزاب وتفريغ النقابات العمالية من كوادرها السياسية، واستبعاد السياسيين عن القيام بأي احتجاج شعبي واجتماعي، أو عن ترشيده، وصارت المشاعر الفطرية الأولى، وأحياناً الخطرة، هي التي تحكم احتجاجات الجماهير، كما جرى في المحلة وغيرها.

وبغياب المواهب والرموز، سواء من كان منهم داخل النظام أو خارجه، أو في قلب الدولة أو على هوامشها، انتشرت حالة نادرة من الفوضى الاجتماعية والسياسية، وظهرت الدولة الموازية كبديل من الدولة الغائبة، ونشطت المؤسسات الموازية على أنقاض المؤسسات السياسية الغائبة، وعرفت البلاد الأحزاب الموازية كبديل من فشل الأحزاب الأصلية، والنقابات الموازية كبديل من النقابات الرسمية، واتحادات الطلاب الموازية كبديل من الاتحادات الطلابية الرسمية الغائبة.

ومع عجز كل من المؤسسات الأصلية والموازية عن التأثير بصورة حاسمة في الجماهير واكتساب ثقتها، تحولت الأخيرة إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية كبديل من الاحتجاجات السياسية.

لقد اتضح منذ مواجهات مدينة المحلة العمالية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ أن هناك مرحلة جديدة دخلتها البلاد، تتمثل بأن الخطر الحقيقي لم يعُد هو خطر التنظيمات

السياسية إنما خطر الاحتجاجات الاجتماعية العشوائية. صحيح أن معظم هذه الاحتجاجات سلمية، وتسعى فقط إلى رفع الأجور وتحسين ظروف العمل، إلا أن قدرة الحكومة ستظل محدودة على تلبية كل هذه المطالب، وهو ما يجعل هناك خطراً حقيقياً من أن تتحول من المجال الاجتماعي إلى السياسي، ولو من باب الاحتجاج على عدم تلبية مطالبها.

٢ ـ الصور الجديدة للاحتجاجات الاجتماعية

رغم انتشار، وربما تشتّت، الحركات الاجتماعية التي شملت أغلب القطاعات والمحافظات المصرية، إلا أنها حافظت على قدر من الاتساق والتشابه، حيث فاجأت النخبة السياسية الحاكمة والمعارضة على حدّ سواء، وكانت بمثابة تمرد صريح على هيمنة كلتيهما على الحياة العامة. كما أفرزت قيادات جديدة وبديلة شديدة الارتباط بقواعدها، الأمر الذي أحرج القيادات التقليدية، الأمر الذي فتح المجال أمام إمكانية تغيرها.

اتضح هذا الأمر بجلاء من خلال فشل القيادات العمالية النقابية «المنتخبة» في سرعة حل وتطويق الاحتجاجات العمالية، بما يشكّك في مصداقيتها ومدى تمثيلها للعمال، ويؤكد سوء عواقب الانتهاكات الصريحة التي طالت انتخابات الاتحادات العمالية الأخيرة.

وتميَّزت هذه الاحتجاجات بمحدودية الحيّز، حيث إن كلّاً منها يحدث في مصنع بعينه أو في شركة محدّدة، أو في مصلحة حكومية، كما حدث مع موظفي الضرائب العقارية، وذلك من أجل مطالب فئوية محددة خاصة بالحقوق المالية للعاملين أو تحسين ظروف العمل. ورغم ذلك، فقد حدث عدد من الاحتجاجات التضامنية في محافظات ومصانع أخرى تشبه رجع الصدى على الاحتجاجات الأصلية، مثل التظاهرات التضامنية التي قام بها عمال كفر الدوار، وعمال غزل ميت غمر، وعمال الدلتا للغزل في طنطا وزفتى، مواكبة لإضراب عمال غزل المحلة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، الأمر الذي يعطي الانطباع بأن بعض هذه الاحتجاجات لم يكن بالكامل في جزر منعزلة عن بعضها البعض، وأصبح بعضها يشكل رجع صدى للبعض الآخر.

والحقيقة أن فكرة «مردود الاحتجاج» أخذت صورة أخرى مع إضراب الضرائب العقارية، حيث أدى نجاح الإضراب إلى امتداد تأثيره في مساحة أخرى، تمثلت بتشكيل

أول نقابة مستقلة، وبات من الصعب اختزال تأثير الإضرابات الاجتماعية في مردودها المباشر واللحظي من دون النظر إلى مردودات أخرى موازية.

واتضح أن الاحتجاجات العمالية بمثابة قاطرة لسلسلة من الاحتجاجات المشابهة في القطاعات الأخرى، مثل احتجاجات الموظفين والأطباء والمعلمين وأساتذة الجامعات والصحفيين، وصولاً إلى احتجاجات عدد من المواطنين المتضرّرين من الأوضاع أو القرارات الحكومية، وخاصة من صدور قرارات محلية معينة، مثل سائقي التاكسي والميكروباص المحتجّين على سوء أوضاع الطرق بين القرى والمدن، أو سكان منطقة عشوائية معرضة للإزالة من دون وجود بدائل لإيواء السكان. غير أن هذه الاحتجاجات لا تزال متفرّقة وغير منظّمة، ولم تصل بعد إلى النضج الذي وصلت إليه الاحتجاجات العمالية.

والمؤكد أن قادة إضراب الضرائب العقارية لم يكن لهم في البداية خبرة قيادية كبيرة، غير أنهم استطاعوا مع توالي الاحتجاجات أن يطوّروا من قدراتهم التنظيمية والتفاوضية، ويحققوا نجاحاً تلو الآخر لم يخلُ من بعض التضحيات، ونجحوا في النهاية بالقيام «بعمل تاريخي» (بصرف النظر عن نجاحه من عدمه في الواقع العملي) تمثل في تأسيس أول نقابة مستقلة في مصر منذ عقود.

وقد شهدت الاحتجاجات الاجتماعية حالة يمكن أن نسميها «تمكيناً» للفئات التي عادة ما تكون عازفة عن المشاركة السياسية والمجتمعية. فالشباب كان بمثابة خاصرة الاحتجاجات، كما أن المرأة شاركت بقوة غير معهودة، وكانت في مقدمة المحتجّين. وهكذا نجد أن الاحتجاجات نجحت في إفراز نخبة قيادية جديدة، وإدماج فئات ظلت بعيداً طويلاً عن المشاركة.

ولعل ما ميز مطالب الجيل الثاني من الاحتجاجات الاجتماعية في مصر مقارنة بالاحتجاجات السياسية الأولى، أنها جزئية ومنطقية وقابلة للتحقيق، فهي لم تتعدّ صرف المستحقات المالية المتأخرة للعاملين المحتجّين أو تحسين ظروف العمل وتوفير الرعاية الصحية الملائمة أو النقل الآمن، بل إن أكثر المطالب طموحاً كانت إقالة إدارة المؤسسة أو المصنع بسبب سوء الإدارة أو تفشي الفساد، أي أن الأمر لم يتخذ أي صفة سياسية. كما أن هذه الاحتجاجات لم تكن في أي حال من الأحوال امتداداً تنظيمياً أو

نوعياً لحركة «كفاية»، وإنما تمتعت بذاتية منفصلة، وعكست رؤية مختلفة وصلت إلى حدّ الاستنجاد بالرئيس مبارك ورئيس الوزراء.

ورفع المحتجّون في عدد من مواقع الاحتجاج بطاقات عضويتهم في الحزب الوطني لتأكيد عدم معارضتهم السياسية للحكم القائم، وأنهم فقط محتجّون على أوضاع اقتصادية ومالية قائمة.

لقد عكف عدد من المنظمات الحقوقية على رصد ومراقبة تطور هذه الاحتجاجات في مختلف مواقع العمل، غير أن توصيف الاحتجاج لم يكن أمراً متفقاً عليه، ففي حين اعتبر البعض أن الاحتجاج ينحصر في الاعتصام أو الإضراب أو التظاهر والتجمهر، رأى البعض الآخر أن الاحتجاج يشمل تقديم الشكاوى ورفع الدعاوى القضائية، أو حتى التهديد بالإضراب، الأمر الذي أدى إلى اختلاف عدد الاحتجاجات عن الفترة نفسها من مرصد حقوقي إلى آخر. كما أن تصنيف العمال لم يكن منضبطاً، فقد ينتمي إلى العمال عمال المصانع والشركات العامة والخاصة فقط، وقد يضاف إليهم العاملون أو الموظفون في هذه المؤسسات، وفي الجهات الحكومية أيضاً. كما قد يتسع المفهوم ليشمل كل القطاعات باختلاف طبيعة عملها، طالما أن المنتمين إليها يعملون لحساب جهة معينة، ويتقاضون أجراً في المقابل، وليس لحسابهم الخاص.

ولكن تصاعد وتيرة الاحتجاجات في مواقع العمل كانت محل إجماع من جميع الحقوقيين والمراقبين السياسيين.

أ ـ النظام السياسي اللبناني والاحتجاجات الاجتماعية: حضور المذهبي والاجتماعي

تأثرت الحركات الاجتماعية في لبنان بطبيعة نظامه السياسي، سواء من حيث بدء التأريخ لمرحلة جديدة من الحركات الاحتجاجية، أو من حيث نوعية هذه الحركات وتأثرها بالقوى السياسية اللبنانية.

ومن المعروف أن اتفاق الطائف أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، وكرّس نظاماً قائماً على المحاصصة الطائفية، ويمكن القول إن هناك خاصيتين تميّزانه من غيره من النظم العربية، وهما:

- البنية الطائفية.

- الارتباط بالمحيط الخارجي وتأثره به، سواء الإقليمي منه أو الدولي.

وفي إشارة واضحة إلى تأثر الحركات الاحتجاجية بالنظام السياسي، اعتبر فارس اشتي في دراسته أن هناك حدثين سياسيين كبيرين مثّلا مرحلة جديدة في تطور الحركات الاجتماعية، وهما انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠، ثم الحدث الأهم، وهو اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وانسحاب القوات السورية من لبنان عام ٢٠٠٥ في إثر ذلك، وهو ما أدى إلى تغيّر موازين القوى السياسية اللبنانية، وبالتالي تأسيس وضع سياسي جديد، انعكس على الحركات الاحتجاجية، سواء السياسية أو المطلبية.

ومثلما عرفت «انتفاضة الاستقلال» التي جاءت كرد فعل لاغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، بداية الإعلان عن انقسام أو مواجهة بين فريقين رئيسيين، هما فريق ٨ آذار، وفريق ١٤ آذار، فإن كلاً منهما كان انعكاساً للصراع الدولي والإقليمي، فالأول مدعوم من إيران وسورية، والثاني من مصر والسعودية، ومن ورائهما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ثم يأتي بعد ذلك اعتصام ساحة رياض الصلح لقوى ٨ آذار، الذي جاء بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦، حيث استشعر حزب الله قوته، وأراد تمثيلاً سياسياً يوازي تلك القوة الجماهيرية والعسكرية. واستمرّ دعم القوى الإقليمية والدولية لكل من الفريقين، إلى أن تم نزع فتيل الأزمة باتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨.

والمؤكد أن هذا الانقسام السياسي انعكس على مسار الاحتجاجات الاجتماعية، بصورة جعلت من الصعب فصلها ليس فقط عن الواقع السياسي (وهو بديهي)، إنما أيضاً عن القوى السياسية والمذهبية.

ويمكن تقسيم الاحتجاجات الاجتماعية في لبنان بين حركات شرعية (أي دعت إليها مؤسسات منظّمة تنظيماً قانونياً)، وغير شرعية، حيث تحرك الاتحاد العمالي العام في ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٧ للمطالبة برفع الحدّ الأدنى للأجور، وفي تلك الأثناء قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات ضد قوى ٨ آذار، ابتداء من إلغاء شبكة اتصالات تابعة لحزب الله، ثم إقالة قائد جهاز أمن مطار بيروت المحسوب على الحزب أيضاً، فقامت قوى ٨ آذار بالردّ باحتلال بعض المواقع التابعة لتيار المستقبل، وهو الأمر الذي جعل هذه الأحداث المطلبية تخرج عن أهدافها الاجتماعية بصورة واضحة وتدخل بقوة في مجال الصراع السياسي اللبناني المباشر.

والأمر نفسه يمكن سحبه على تحرك اتحادات ونقابات النقل البري والزراعي في عام ٢٠٠٨ احتجاجاً على الأوضاع المعيشية، فجاءت منضوية تحت قوى ٨ آذار، ثم يأتي تحرك هيئة التنسيق النقابية في أيار/ مايو ٢٠٠٦، وفي عام ٢٠٠٨، شاركت فيها قوى ٨ آذار بقوة ودعمتها، في حين أحجمت قوى ١٤ آذار، وأثنت نقابييها عن المشاركة.

وظهرت أيضاً احتجاجات «غير قانونية» مثل حركة احتجاج ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ في الجنوب، احتجاجاً على انقطاع الكهرباء، وجاء في ظلّ تعطل عمل الحكومة، وحالة من الاستقطاب السياسي، وصاحبتها أحداث عنف طائفية، وجاءت أيضاً احتجاجات الأساتذة المتعاقدين في التعليم الأساسي، ثم في التعليم الثانوي، انعكاساً لذلك، حيث تنافس على قيادة حركة الاحتجاج اتجاه مدعوم من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، في مواجهة فريق آخر متمسك بالشروط القانونية، ولم تغب القوى الأخرى، مثل تيار المستقبل وحزب الله واتحاد قوى الشعب العامل.

وحتى الاحتجاجات الوطنية أو التي انطلقت من أهداف لـ «المصلحة العامة» لم تسلم من «التسييس الطائفي»، فحركة حرمان أولاد المرأة اللبنانية من جنسيتها، لم تحقق نجاحاً يذكر بسبب تخوّف القوى المسيحية من أن يؤدي تعديل القانون إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد لصالح المسلمين، حيث إن ٨٧ بالمئة من المتضرّرات مسلمات، بل قاموا بحملات ضد التجنيس، رغم عدالة المطلب. وبدا أن من أسباب عدم فاعلية تلك الحركة بُعد مؤسسيها عن الطائفية، أو الانتماء إلى إحدى القوى السياسية، الأمر الذي أفقدها القوة الدافعة، وأفقدها فاعليتها. كما طالبت حركات الاحتجاج أيضاً بخفض سن الاقتراع، حيث واجهت معارضة من القوى المسيحية والقوى المسيطرة على السلطة السياسية؛ فـ الأولى تخوّفت من ازدياد الكتلة التصويتية للمسلمين لارتفاع نسبة المواليد بينهم عن المسيحيين، والثانية عارضت خوفاً من تطلعات تلك الفئات العمرية الجديدة الراغبة في التغيير.

ومن الواضح أن الاحتجاجات الاجتماعية في لبنان لم تكن منفصلة عن الصراع السياسي القائم، ولكنها لم تنفصل أيضاً عن الأبعاد المذهبية والصراعات الإقليمية التي تعرفها المنطقة، وهي بهذا المعنى المركّب يمكن اعتبارها الأكثر تسييساً في النماذج العربية الأربعة.

والمؤكد أن تنوّع لبنان السياسي والمذهبي جعل الانقسام في بعض الأحيان يأخذ أشكالاً أكثر تعقيداً من الحالة البحرينية التي اتسمت بالتبسيط النسبي مقارنة بنظيرتها اللبنانية من زاوية أنها في معظم الأحيان تعبّر عن سلطة سنّية مسيطرة ومعارضة شيعية مهمّشة، في حين أنه في الحالة اللبنانية كثيراً ما تكون الحركات الاجتماعية انعكاساً لصراع سياسي يدور بين تياري ٨ آذار و١٤ آذار، ولكن في أحيان أخرى تخرج حساسيات دينية عابرة للتيارين بين المسلمين والمسيحيين، أو بين السنّة والشيعة والدروز حتى لو كانوا منضوين تحت تحالف سياسي واحد.

ب ـ الاحتجاجات الاجتماعية والنظام المغربي: حدود التداخل بين السياسي والاجتماعي

يمكن وضع احتجاجات الرصاص التي شهدتها المغرب في السبعينيات خارج إطار هذا المشروع، لذا يمكن التأريخ للحركات الاجتماعية في المغرب منذ منتصف التسعينيات إلى الآن، وذلك لتحولها إلى احتجاجات سلمية غير عنيفة، على عكس ما كانت عليه قبل ذلك.

المؤكد أن السبب المحوري لهذا التحول، وفق ما أشار إليه منار السليمي، هو ما طرأ على بنية النظام السياسي، وتحوله من نظام مغلق إلى نظام سياسي مفتوح نسبياً، نتيجة مجموعة من الأسباب، بعضها خارجي يتعلق بانهيار الاتحاد السوفياتي وزيادة الانتقادات الموجّهة إلى النظام المغربي من فرنسا حول حقوق الإنسان، وظهور نواة جديدة للمنظمات الحقوقية، ولإدراك الأحزاب والنقابات أنها قادرة على الدعوة إلى الاحتجاجات والتظاهرات والإضرابات، ولكنها غير قادرة بعد ذلك على السيطرة عليها. وهناك عامل آخر أثّر بشكل كبير في تزايد الحركات الاجتماعية في المغرب، وهو تجربة حكومة التناوب (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) بانتقال الأحزاب التي ظلت تعارض لمدة ٤٠ عاماً إلى رئاسة الحكومة، وبالتالي تعلقت عليها آمال المواطنين في تحقيقها لطموحاتهم، ولكن ذلك لم يحدث.

ويأتي عام ٢٠٠٠ ليدشّن نوعية جديدة من الحركات الاحتجاجية، وهي الإسلامية والأمازيغية، حيث بدأت الحركات والأحزاب الإسلامية نشاطها بحلقات الوعظ الأخلاقي في المساجد، ثم انتقلت إلى الاحتجاج على الأحوال المعيشية والاقتصادية، فوجدت النظام يقارعهم في ذلك، فانتهت إلى الاحتجاجات الأخلاقية والسياسية، ثم

تأتي الحركات الاجتماعية الأمازيغية التي لها تاريخ طويل من العزلة، ولكنها تحوّلت من حركات احتجاجية ثقافية إلى النزول إلى الشارع، إلى جانب حمل المحتجّين بعض المظاهر المعبّرة عن هويتهم الثقافية.

وقد حاول النظام السياسي المغربي أن يحدّ من قوة الاحتجاجات الاجتماعية عن طريق التدخل في جغرافية الأماكن العمومية، فقام الملك بإعادة تصميم بعض الأماكن في مدينة الدار البيضاء، بحيث يقلل الكثافة السكانية، ويوفر طرقاً واسعة يسهل معها متابعة أي احتجاج أو إضراب ومواجهته، على خلاف الممار الضيقة والأزقّة.

المؤكد أن الحالة المغربية هي الأكثر تسيّساً من نظيرتها المصرية، فقد انتقلت إليها بعض مظاهرها، أو بالأحرى شهدا معاً ظواهر مشتركة، أهمها أن الجيل الجديد من الحركات الاجتماعية اتسم بالعفوية، وببعده عن التنظيمات الرسمية، وفي ذلك دلالة على غياب المؤسسات الوسيطة التي تعمل كحلقة وصل بين تلك الحركات والنظام السياسي.

يلاحظ أيضاً أن كثيراً من حركات الاحتجاج الاجتماعي ظهرت كردّ فعل على قرار اتخذه النظام الحاكم، يؤدي إلى ظهور حركة اجتماعية أو احتجاج اجتماعي كردّ فعل على هذا القرار، وهو أمر متكرر في الحالة المغربية من دون أن يكون وراءه ظلال سياسية أو توظيف سياسي من أي من أحزاب وقوى المعارضة، كما جرى مثلاً في قانون تنظيم مشروع السير في المغرب، وأدى الأمر إلى ميلاد حركة احتجاجية مستقلة عن الأحزاب، ونقلت الاحتجاج إلى الشارع، ولجأت إلى إغلاق الطرقات واستعمال العنف في بعض الأوقات.

ج ـ الاحتجاجات الاجتماعية في البحرين: الاستقطاب الثنائي

تقوم معادلة الاحتجاجات الاجتماعية في البحرين على ثنائية الصراع بين أقلية مذهبية مسيطرة على مقاليد الحكم والسلطة، وأغلبية مستبعدة من الحكم والسلطة. صحيح أن هذه المعادلة ليست صفرية، فكثير من الشيعة يمكن اعتبارهم جزءاً من المنظومة الحاكمة بالمعنى السياسي والاقتصادي، تماماً، كما أن كثيراً من السنّة يمكن اعتبارهم معارضين للنظام القائم. ولكن المؤكد أن جانباً كبيراً من الصراع الدائر في البحرين يقوم بين سلطة تتملك وتجنّس، وأخرى تحتجّ وترفض هذه السياسات، في مشهد يمكن اعتباره من أكثر التجارب الأربع وضوحاً وتبسيطاً.

فقد استقلت البحرين عام ١٩٧١ عن الاحتلال البريطاني، ثم صدر الدستور عام ١٩٧٣، وهو ينصّ على نظام حكم ديمقراطي، وتأسيس مجلس نيابي هو المجلس الوطني المكوّن من ٣٠ عضواً بالانتخاب، و١٤ بالتعيين. لكن في عام ١٩٧٥ صدر مرسوم ملكي بحلّ المجلس، وفي الفترة من عام ١٩٧٥ إلى التسعينيات لم تتوقف المعارضة، وسعت السلطة السياسية، في تجاهل مطالب المعارضة بصفة مستمرة، إلى تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة[1] الحكم في عام ١٩٩٩. وأطلق الشيخ حمد مبادرة إصلاحية عام ٢٠٠٠ لاقت رواجاً بين المواطنين الذين تفاعلوا معها بشكل جيد. ولكن في عام ٢٠٠٢، تم إدخال مجموعة من التعديلات الدستورية التي وضعت سلطات مطلقة في يد الملك آل خليفة من الطائفة السنّية، وتمّ منحه كل الحقوق والسلطات على حساب المجلس الوطني.

ومنذ الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤ شهدت البحرين حالة من الحراك الاجتماعي والسياسي، وتم تأسيس ١٥ جمعية غير مرخّص لها العمل بالسياسة، ولكنها كانت البديل من الأحزاب التي ليس لها وجود في النظام البحريني. وقد عقدت في تلك الفترة العديد من المؤتمرات الجماهيرية، سواء للمطالبة بتعديل الدستور أو الداعية إلى مقاطعة الانتخابات.

وقد عانت البحرين مشكلتين أساسيتين، كلتاهما ناتجتان عن طبيعة النظام السياسي البحريني الذي يمثل أقلية، ويسعى إلى تعزيز قوته الاقتصادية، بل وتغيير التركيبة الديمغرافية. والمشكلتان هما «الدفان» و«التجنيس»، فالدفان هو القيام بردم مساحات شاسعة من البحر لزيادة مساحة الأراضي (زادت مساحة البحرين منذ عام ١٩٣١ إلى الآن حوالى ٧٦ بالمئة) التي من حق الملك وحده تخصيصها لمن يشاء وكيفما شاء، وما لذلك من آثار سلبية في قطاعات كبيرة من الطبقة المتوسطة في البحرين. أما التجنيس، فهو السعي إلى منح الجنسية لوافدين من دول أخرى، روعي أن يكونوا سُنّة، وإعطاؤهم مزاياً عديدة، تتراوح بين سهولة الحصول على سكن، وفرصة عمل، وتخصيص بعض المساحات من أراضي الدفان لهم، حيث إنهم حصلوا على مميزات لم يحصل عليها أهل البحرين الأصليين.

---

(١) آل خليفة من الطائفة السنّية، ويبلغ تعداد هذه الطائفة حوالى ٣٥ بالمئة فقط من شعب البحرين، في حين يبلغ تعداد الشيعة حوالى ٦٥ بالمئة.

كل ذلك أدى إلى ظهور العديد من الحركات الاحتجاجية التي اتخذت أشكالاً ووسائل مختلفة، إما بتقديم عرائض وشكاوى للسلطة السياسية، أو القيام ببعض التظاهرات وأعمال الشغب، وتأسيس العديد من الحركات التي لها مطالب مختلفة، كحركة حق، وحركة حقوق الإنسان، وحركة العرائض والمسيرات، وحركة الصيادين؛ وهي حركات رغم مظهرها الاجتماعي، إلا أنها عكست في ثناياها تلك الثنائية المذهبية، وضمّت في معظمها تمثيلاً شيعياً، وربطت بشكل واضح بين الاجتماعي والمذهبي والسياسي في تداخل فريد مقارنة بباقي الحالات العربية، بما فيها الخبرة اللبنانية التي تعرف تعقّد وتنوّع تمثيلها الديني والمذهبي، في حين أن المعادلة البحرينية ضمت طرفين من دين واحد ومذهبين مختلفين.

وإذا نظرنا إلى أهم هذه الحركات، وفق ما أشارات هبة رؤوف، سنجد أن من أبرزها حركة «حق» التي انشقت عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (شيعية)، وذلك بعد قرار الجمعية خوض الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦، فقررت مجموعة من أعضاء وقيادات الجمعية الانشقاق عنها، وتكوين حركة مستقلة هي حركة «حق» بقيادة حسن المشيمع، تطالب بعدم المشاركة في الانتخابات، وبتغيير الدستور، ووضع دستور جديد للبلاد يكفل الحريات والديمقراطية والمساواة بين الفئات المختلفة.

وحركة حقوق الإنسان، هي حركة لها تنظيم مؤسسي وقانوني، ولها قاعدة شعبية عريضة هدفها الدفاع عن ضحايا التعذيب، والمطالبة بحقوق أسر ضحايا الانتفاضات، وطرح قضايا الفقر والبطالة، وعلاقتها بغياب الحدود الدنيا من حقوق المواطن البحريني. وكان ردّ فعل السلطة السياسية هو إصدار مرسوم ملكي بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، كمحاولة للالتفاف حول تلك المنظمات واحتكار العمل الحقوقي وتأميمه.

أما حركة العرائض والمسيرات (العمل، ولقمة العيش، والتجنيس)، فهي حركة لها تاريخ طويل منذ الاحتلال البريطاني، ولكنها اتسمت في بدايتها بالنخبوية حتى بداية الألفية، لتتحول إلى تقديم عرائض شعبية. وتعدّدت أهداف تلك العرائض، فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو حقوقي، وآخر اقتصادي. فعريضة عام ٢٠٠٤ التي دشّنتها أربعٌ من الجمعيات التي قاطعت الانتخابات، كان هدفها مقاطعة الانتخابات، وإلغاء دستور ٢٠٠٢، وتفعيل الدستور القديم (عام ١٩٧٣)، ولكن تم تجاهلها بشكل كامل من قبل السلطة السياسية.

وكانت مسيرة «لقمة العيش» اعتراضاً على رفع أسعار البنزين، وقد شارك فيها الآلاف من البحرينيين، وكسرت فيها إلى حدّ ما السيطرة المذهبية، وخاصة أن كثيراً من الشعارات التي رفعت كانت ذات طابع اجتماعي وعابرة للتيارات السياسية والمذهبية.

كما نُظّم عدد من الفعاليات لمناهضة التجنيس، بدأت بعريضة شارك فيها العديد من الجمعيات، بالإضافة إلى تنظيم مسيرة ضخمة، قامت بتدشين عريضة ثانية.

ومن ضمن الأشكال الأخرى للاحتجاج، مسيرات العاطلين من العمل التي شاركت فيها أعداد كبيرة، وعكست الآثار الاقتصادية السيّئة لكثير من السياسات في قطاع كبير من أبناء الشعب البحريني، وأقيم العديد من الاعتصامات والمسيرات، ووجهت بقوة مفرطة من قبل السلطات.

أما حركة الصيادين، فهي حركة ظهرت كردّ فعل على أعمال الدفان التي تقوم بها الدولة، وقد دمرت معظم الثروات البيئية والبحرية، التي كان يعتمد عليها الصيادون بشكل أساسي، بالإضافة إلى فرض مجموعة من «الجبايات» على الصيادين للغرض نفسه، الأمر الذي أدى إلى قيامهم بمجموعة من الحركات الاحتجاجية بوسائل مختلفة من مسيرات إلى إضرابات، إلى جانب طرح قضيتهم في وسائل الإعلام. وقد تضامن معهم العديد من البرلمانيين والبلديات، وكان رد فعل السلطة هو إما بتجاهل مطالبهم وإما محاولة إفشال بعض أعمالهم الاحتجاجية، اعتماداً على القوة القبلية أو الوعود التي لا تنفّذ.

د ـ الحركات الاحتجاجية في الأردن: بين فساد الخصخصة والحراك العمالي

أدت ظروف وأسباب ومظاهر تطور الحركة الاحتجاجية دوراً مهماً في رسم خريطة المجتمع الأردني سياسياً، فمنذ بداية عهد الملك عبد الله الثاني، انعقدت الآمال عليه في إجراء عملية تحول ديمقراطي وإصلاحات اقتصادية كان المجتمع الأردني ينتظرها منذ عقود، ثم ما لبث أن اكتشف أن كثيراً من هذه التحولات تمّت في الاتجاه الذي أثر في حياته سلباً، ويمكن تتبع ذلك من خلال النقاط التالية:

• **طبيعة النظام الأردني... جذور وأسباب الاحتجاجات والتغيّر في بنية السلطة:** تسود العشائرية السياسية وسيطرة البيروقراط على عملية صنع القرار

ورسم السياسات وتحديد أولويات الدولة الأردنية، بما يتوافق مع مصالح هذه البيروقراطية وشبكات المتنفعين منها، وهو ما شكّل لها ظهيراً اجتماعياً يمكن أن يشكّل بالتحالف معها ما يسمى الحرس القديم، الذي استطاع أن يكيّف أوضاعه مع السياسات الاقتصادية النيوليبرالية الجديدة التي بدأ الملك عبد الله في تبنّيها، ويتعامل مع الدولة باعتبارها جهازاً لتوزيع المكاسب والغنائم بين مكوّنات الحلف الطبقي الحاكم، وتهيمن على الناس فيها ثقافة الهبات و«المكارم الملكيّة»، في ظلّ اعتماد الدولة الريعيّة على سلعتها الأساسيّة المتمثّلة بالمساعدات الخارجيّة.

• **الانفتاح الاقتصادي وسياسات الخصخصة**: تبنّى الملك عبد الله سياسة الانفتاح بقوة على السوق العالمي، وبدأ بسياسات اقتصادية تعتمد بالأساس على دور أكبر للقطاع الخاص، تماشياً مع الإجراءات الاقتصادية التي اتبعتها دول عربية أخرى تحت إشراف وتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيُّف الهيكلي، الذي يقوم أساساً على الخصخصة وسحب الدولة يدها من أكبر قدر ممكن من النشاط الاقتصادي.

ومن التحالف العشائري إلى التحالف بين رجال الأعمال ورجال الأمن، الذي استطاعت العشائر أن تستوعبه وتحاول الاندماج فيه بشكل أو بآخر، تحولت السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى سياسات خادمة لمصالح هذه الفئات التي استطاع كبار موظفي الدولة أن يعقدوا معها الصفقات، ويرتبوا معها مصالحهم لضمان موضع متميّز لهم في ما يسميه الملك «أردن المستقبل»، حيث بيعت معظم شركات القطاع العام لهؤلاء المنتفعين، سواء من رجال الأعمال أو كبار موظفي الدولة ومعارفهم، في صفقات مشوبة بكثير من شبه الفساد والإضرار بالمال العام ومصالح المواطنين.

• **استشراء الفساد والانعكاسات الاجتماعية لعمليات الخصخصة**: لقد تمت خصخصة معظم القطاع العام الأردني تحت مسمّى إعادة الهيكلة والتنظيم الذي طال شركات الكهرباء، والمياه، والنقل العام، ومصانع الإسمنت، وشركات الطيران المدني، والمطارات، والموانئ، وقطاع الاتصالات، وشركات البوتاس والفوسفات، وشركات المنتجات الزراعية، وقطاع النفط، في صفقات مشبوهة، ومعظمها منظور أمام القضاء، وبعضها صدرت فيه أحكام ضد قيادات بيروقراطية وسياسية.

وخلّفت الخصخصة واقعاً يصعب التعايش معه، فأرباح الاستثمارات الأجنبيّة كانت تتدفّق إلى الخارج، وعوضاً عن توفير فرص العمل كان معظم المستثمرين يستوردون العمالة التي يمكن استخدامها بأقلّ التكاليف الممكنة. واستمرّت السلطة في فرض المزيد من الضرائب على المواطنين، من دون تقديم أيّة خدمة نوعيّة في المقابل، وبدأت الخصخصة تهدّد وجود قطاعيّ التعليم والصحّة، وسادت حالة من القلق المجتمعي في الأوساط الشعبيّة، وخاصّةً في المحافظات، فرواتب العسكريين لم تعُد تكفي لتلبية أدنى متطلّبات الحياة الكريمة، والقطاع العام بات يشهد تصفية لمعظم مؤسّساته التي هيمن عليها القطاع الخاص، ما أسفر عن وجود جيش من العاطلين من العمل.

• **الاحتجاجات السياسية والعمّاليّة وإمكانية التغيير:** بعد اندلاع الربيع العربي، ونتيجة للسياسات والظروف السابقة، وانسداد الأفق أمام العمال، ونتيجة تجريد الاتحاد العام للنقابات العماليّة من دوره التمثيلي للعمّال في إثر هيمنة الأجهزة الأمنية على هذا الاتحاد، فبات منحازاً إلى أصحاب العمل في معظم النزاعات العمّاليّة التي شهدتها البلاد، لجأ العمال إلى النضال من خلال تشكيل اتحاد النقابات المستقلّة في عام ٢٠١٢، وهو نتاج نضال طويل من حراك عمال المياومة عام ٢٠٠٦ إلى إضراب عمال الموانئ عام ٢٠٠٩ الذي واجهته السلطة بعنف مفرط من قبل قوات الدرك، وكذلك حراك وإضراب المعلمين في عام ٢٠١٠ الذي استمر حتى عام ٢٠١٢.

كل هذه الإضرابات والاحتجاجات كانت تصطدم بالسلطة، ومن ثم تبلورت الحالة السياسية للحراك المجتمعي، فامتدّت الاحتجاجات العمّالية، التي شملت عمّال المياومة والموانئ والمعلّمين، إلى مختلف القطاعات، بما فيها قطاع الخدمات، وفي ما بعد وصلت إلى مؤسّسات الدولة الحكوميّة، وكان البعد المطلبي يختلط بالسياسي خلال معظم هذه الاحتجاجات التي ردّد المشاركون فيها هتافات تطالب بإسقاط الحكومة.

ورغم تبلور الحالة السياسيّة للحراك المجتمعي، إلا أنّها لم ترتق إلى ما يمكن اعتباره برنامجاً سياسياً يربط ما بين البعد المطلبي والشقّ السياسي المتصل بواقع المجتمع الأردني، وذلك بسبب غياب العامل الذاتي المتمثّل بوجود قوى ثوريّة قادرة على قيادة الجماهير، وكذلك بسبب اقتصار المشاركة في هذه الاحتجاجات على الفئة المتضرّرة بشكل مباشر، في هذا القطاع أو تلك المؤسّسة، من دون وجود برنامج يمكّن

قيادات الحركة العمّاليّة من خلق حاضنة شعبيّة ترتقي بالفعاليّات الاحتجاجيّة إلى حالة ثوريّة. لكن تشرذم الأحزاب السياسية الأردنية، وانقسامها على ذاتها، وعجزها عن طرح برنامج وطني حقيقي، بل حتّى عن قراءة واقعها الموضوعي، وانصرافها إلى طرح مفاهيم ليبراليّة حقوقيّة في كلّ ما يتصل بالقضايا المحليّة، واستطاعة الحكومة تدجين بعضها، وتوافق البعض الآخر مع الحكومة في رؤاها الاقتصادية، واكتفاء الحركة الإسلاميّة بتوحيد صفوفها تحت شعار «إصلاح النظام»، وهو الخطاب الذي عبّر عن إصرار الحركة على استثمار التطوّرات الإقليميّة للمشاركة في السلطة، ولكن دون طرح أيّ مشروع يتعلّق بالتغيير في بنية الدولة أو سياساتها الاقتصاديّة؛ كل ذلك حال دون تثوير الحالة الأردنية.

هـ ـ الحركات الاحتجاجية في الجزائر: صعوداً وهبوطاً

أدت فترة حرب الاستقلال وما بعدها في مرحلة تأسيس الدولة والنظام دوراً في تحديد السياق الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي أثر في نشاط الحركات الاحتجاجية، صعوداً وهبوطاً. ففي عهد الرئيس هواري بومدين كان هناك دور كبير للدولة في كفالة مكاسب وحقوق اجتماعية للمواطنين، إلى جانب قوة موارد الدولة وتوفر السيولة المالية الكفيلة بالوقوف على هذا الدور في تلك المرحلة، ما أدى إلى تراجع ظهور هذه الحركات بشكل بارز.

وحتى دخول كل من الدولة والمجتمع الجزائريين في مرحلة جديدة، كان توجه الدولة فيها هو الانسحاب بشكل كبير وملحوظ من تقديم مثل هذه الخدمات، الأمر الذي تصادف معه مرور الدولة بأزمات مالية حادة في إثر هبوط أسعار البترول عالمياً، وهي اللحظة التي صاحبها تفتق وظهور كثير من الحركات الاحتجاجية التي كانت تحت السطح بتنوّعاتها بين حركات احتجاجية تتمحور حول مطالب وحقوق اقتصادية واجتماعية، وأخرى تحمل بعداً هويَّاتياً، كما هو الحال في الحركة الاحتجاجية في منقطة القبائل (الأمازيغية).

وقد دخلت البلاد مرحلة جديدة تماماً في إثر احتجاجات عام ١٩٨٨ التي كانت الأكبر والأكثر مواجهة بالعنف من جانب الدولة، والتي تجمّعت فيها كل الحركات الاحتجاجية التي دأبت على العمل بشكل منفرد لمواجهة النظام، والضغط عليه للحصول على مطالبها طوال الثمانينيات من القرن العشرين، على نحو كان له تأثير

أعمق في مستوى الحياة السياسية والدستورية. وأعقب ذلك دخول الجزائر في مرحلة الحرب مع الإرهاب التي مثلت لحظة فارقة على كل المستويات، وقد أدت إلى تراجع الحركات الاحتجاجية إلى حدّ كبير في ظل تصاعد أولويات الأمن والسلم الاجتماعي في مقابل أي مطالب اجتماعية أو اقتصادية أخرى.

وتعدّ ظاهرة الحركات الاحتجاجية في السنوات العشر الأخيرة من تاريخ الجزائر آلية ووسيلة للفعل والتأثير في النظام والحياة العامة للجزائر، فقد مثلت مرحلة الوفاق الوطني بداية جديدة لظهور حركات احتجاجية، وإن كانت على قدر كبير من الحذر في تحركاتها، نظراً إلى خبرة الحرب العشرية التي مثلت خروجاً للتصعيد بين الدولة والإسلاميين عن السيطرة، وهي الفترة التي كانت ظهرت فيها حركات احتجاجية متنوعة، أغلبها كان يحمل مطالب اجتماعية واقتصادية بالأساس، وبشكل مباشر، مروراً بفترة موجة الثورات العربية التي انطلقت في عام ٢٠١١، والتي لاقت صدى، وإن كان محدوداً في الجزائر، نظراً إلى خبرة المجتمع والدولة الجزائريين العنيفة في العشرية السوداء، إلى جانب الاستجابة والمرونة العالية التي أبداها النظام الجزائري تجاه هذه الاحتجاجات.

وهناك دور مهم للتنظيمات النقابية في الجزائر في تأطير المطالب الاقتصادية والاجتماعية، سواء تلك التي ارتبطت نشأتها وتكوينها بالنظام السياسي ودولة الاستقلال، وكذلك تجربة التنظيمات النقابية المستقلة التي نشأت في مراحل لاحقة، وأهم المثالب التي ارتبطت بهذه التنظيمات المستقلة.

ثالثاً: مستقبل الاحتجاجات الاجتماعية

من المؤكد أن مستقبل الحركات الاجتماعية في البلدان الست سيختلف من خبرة إلى أخرى، وصار من المهم دراسته في ضوء متغيّرين اثنين:

- تأثيره في الحركات والاحتجاجات الاجتماعية نفسها وأشكالها المختلفة.

- تأثيره في النظم القائمة وإمكان مساهمتها في عملية الإصلاح الديمقراطي والسياسي في البلدان العربية.

١ ـ الخبرة اللبنانية

ارتبطت الحركات الاجتماعية في لبنان بالحالة السياسية العامة، وبالاستقطاب الحزبي والمذهبي الذي تعيشه البلاد منذ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، بما يعني أنها لم تستطع أن تبني حيّزاً مستقلاً عن الخريطة السياسية اللبنانية، وهو الأمر الذي من الصعب تصور حدوثه في المستقبل المنظور.

فمن الصعب الحديث في لبنان عن «مجال مستقل» للاحتجاجات الاجتماعية، فهو في هذا الإطار يمثل «معكوس» الخبرة المصرية بامتياز، ولا يوجد في الأفق مؤشرات على إمكان بناء هذا المجال بعيداً عن تأثير مباشر للأحزاب والقوى السياسية اللبنانية.

صحيح أن في لبنان حركات اجتماعية متنوعة، تبنّت مطالب اجتماعية أو فئوية أو سياسية، ولكنها ظلت في غالبيتها الساحقة جزءاً من المعادلة السياسية والحزبية، ومن الوارد في حال تعميق التوافق السياسي اللبناني، والسير قدماً في بناء دولة القانون، وكسر جانب من المعادلات الطائفية المهيمنة على النظام السياسي اللبناني، أن تبدأ الحركات الاجتماعية في بناء حيّز مستقل يتأثر بالأحزاب والتجاذبات السياسية، ولكن لا يكون صنيعتها، ويبدأ في صياغة مفردات جديدة ذات طابع وطني أو اجتماعي عابر للطوائف، وتحركه مصلحة فئة أو فئات تتجاوز الارتباط الوثيق بالأجندات الحزبية التي أثبتت أنها قادرة ليس فقط على «ركوب» موجة الاحتجاجات الاجتماعية لأهداف سياسية، إنما أيضاً إعطاؤها ضوءاً أخضر للتحرك، وآخر أحمر للتوقف.

والمؤكد أنه بالقدر الذي تتعمّق فيه التجربة الديمقراطية اللبنانية، ستتعمّق خبرة الحركات الاجتماعية ودور النقابات، وسيصبح هناك فرصة حقيقية لنسج علاقة صحية بين المجال الاجتماعي والمجال السياسي تقوم على احترام خصوصية ومفردات كل مجال، من دون أن يعني ذلك عدم وجود علاقة تأثير وتأثر بين كلا المجالين.

٢ ـ الخبرة المغربية: أو آفاق تعميق التجربة الديمقراطية

تبدو الخبرة المغربية هي الأكثر نضجاً في التجارب الست من زاوية تمسك الحركات الاجتماعية بخصوصيتها، وحرصها على التمسك بالمطالب الفئوية والاجتماعية لمن تمثلهم، وأيضاً احتفاظها ببعد سياسي لازم كثيراً من الاحتجاجات

الاجتماعية، واستمر في التواصل بين كثير من هذه الحركات والنقابات والأحزاب السياسية.

والحقيقة أن وجود مجال عام منظّم سمح بوجود شرعي لمعظم التيارات السياسية الرئيسية، وحلّ إلى حدّ كبير مشكلة التمثيل السياسي لتيارات الإسلام السياسي السلمية والمعتدلة، بالسماح لقطاع مهم من الإسلاميين بالعمل الشرعي، كما جرى مع حزب العدالة والتنمية، فأصبح له ممثلون في البرلمان والنقابات المختلفة، إلى جانب أحزاب وقوى سياسية يسارية وليبرالية، وهو الأمر الذي جعل علاقة الاجتماعي بالسياسي أمراً غير «مجرّم» في المغرب، ولا يعتبر من الخطوط الحمر التي لا تتسامح فيها الدولة كما يجري في مصر.

صحيح أن هناك قيوداً على حركة كثير من الحركات الاجتماعية، إلا أن شرعية هذه العلاقة بين السياسي والاجتماعي جعلت القيود على مدى قبول الدولة بمطالبها، أو السماح لها بالتظاهر والاحتجاج، ترتبط بتيارات سياسية، وهو أمر ظل مقبولاً في أغلب الأحيان.

وقد اتضحت قدرة الحركات الاجتماعية في الدفاع عن مطالب الفئات التي تمثلها، كما في التواصل مع تيارات سياسية نجحت بالمزج بين الاجتماعي والسياسي والمساهمة في عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي الذي ما زالت تواجهه عقبات كثيرة.

٣ ـ الخبرة البحرينية والاستقطاب الثنائي

مرت عشر سنوات على إطلاق المشروع الإصلاحي في البحرين، بغرض قيام ملكية دستورية، وبدت النتائج العملية على الأرض أقل كثيراً من المأمول. صحيح أن هناك بعض الإصلاحات الجزئية التي شهدتها البحرين، إلا أنه في النهاية لا يمكن وصف الحصيلة النهائية بأنها إصلاح سياسي، وهو الأمر الذي سيعطي مزيداً من الفرص للحركات الاجتماعية والسياسية في البحرين للتحرك والضغط بغرض التأثير في المعادلات السياسية القائمة.

وما دامت هذه المعادلات قائمة أساساً على الاستقطاب المذهبي، فإن قدرة النظام القائم على إيجاد أنصار له في «الشارع السنّي» ستظل موجودة، خاصة بعد قيامه بتطبيق

سياسات تجنيس على أساس مذهبي، وهو الأمر الذي خلق ردود فعل «شيعية» واسعة، وفتح الباب أمام تصريحات إيرانية «توسعية» أثارت حفيظة كثير من أبناء البحرين، وساعدت النظام بدوره على الحصول على مزيد من الدعم من قطاعات من الشارع البحريني بغرض الحفاظ على «هويته السنّية».

وسيظلّ نجاح عملية الإصلاح السياسي في البحرين متوقفاً على قدرة الطرفين على الفكاك من أثر المعادلة الطائفية والأجندات الإقليمية، لصالح طرح رؤية مدنية ديمقراطية تضع الأسس لنظام ملكي دستوري، وتنطلق من المواطنة كقيمة عليا قادرة على توجيه مسار الحركات الاجتماعية ومكوّناتها.

فإذا نجحت الحركات الاجتماعية البحرينية المعارضة في جذب أعضاء متجاورين من السنّة والشيعة، فإن هذا سيعني بداية الإصلاح الحقيقي في البحرين، وإذا بدأ النظام الإصلاح السياسي والدستوري الحقيقي، فإنه سيضطر بالضرورة إلى التخلي عن كثير من سياسته التمييزية بحق الشيعة، ويؤسس لملكية دستورية قائمة على المواطنة ودولة القانون، وهو الأمر الذي ما زال لم يقدم عليه كلا الطرفين بعد.

٤ ـ الحالة المصرية أو الفصل بين الاجتماعي والسياسي

هناك حرص شديد من قبل قوى الاحتجاج الاجتماعي الجديد في مصر على الاستقلال الكامل عن النشاط السياسي والحزبي، وعدم إيجاد أي رابط بين مطالبهم الفئوية والنقابية، والتنظيمات السياسية القائمة، وحتى في حالة موظفي الضرائب العقارية التي انتمى رئيس نقابتها المستقلة كمال أبو عيطة إلى أحد الأحزاب السياسية (حزب ناصري هو حزب الكرامة)، فإنه أبدى حرصاً شديداً على تمييز حركته النقابية من انتمائه الحزبي وتوجهه السياسي.

والمؤكد أن هذا الفصل المبالغ فيه بين الاجتماعي والسياسي هو نتاج الواقع السياسي المعيش الذي اعتبرت فيه الحكومة المصرية أن أي تواصل بين النشطاء السياسيين والمحتجّين لأسباب اجتماعية خطٌ أحمر يجب عدم تجاوزه، رغم أن المجتمعات الصحية، وليس فقط الديمقراطية، تنظر إلى السياسيين باعتبارهم همزة وصل مطلوبة بين المضربين والمحتجّين اجتماعياً من جهة، والحكومة من جهة أخرى، وقادرين على تدعيم المسارات التفاوضية والحلول الوسط بين الجانبين، ومنع أي نزوع نحو استخدام العنف أو الفوضى.

هذا الوضع دفع بعض الحركات الاجتماعية إلى التلويح «بأخطار سياسية» في حال عدم الاستجابة لمطالبهم، وتحدّثوا عن «ثورة الجياع» ومخاطر عدم حلّ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن ذلك كان على سبيل الضغط على الحكومة، ولفت نظرها إلى مخاطر عدم استجابتها لمطالبهم الفئوية، أي أن السياسة تم استدعاؤها نظرياً فقط باعتبارها خطراً يجب تجنّبه لصالح هدف عملي وحيد يتعلق بدعم المطالب الفئوية.

سيظلّ السؤال الكبير مطروحاً حول مستقبل الاحتجاجات الاجتماعية في مصر، ويدور حول بقائها في إطار الاحتجاجات الفئوية والمطلبية، أو تحولها نحو احتجاجات سياسية تهدف إلى إصلاح سياسي وديمقراطي واقتصادي شامل في البلاد. والمؤكد أنه في الوضع الحالي ما زالت هذه الاحتجاجات بعيدة عن الاحتجاجات السياسية، ولكنها تؤثر في المعادلة السياسية القائمة، ولو بشكل غير مباشر.

بمعنى آخر، يؤثر تصاعد هذا النوع من الاحتجاجات الاجتماعية في معادلات الحكم في مصر، فيضعف (من دون أن يرغب في كثير من الأحيان) من المجموعة المرتبطة بلجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم التي تقود السياسات الاقتصادية، وتقوّي ربما من اتجاهات أخرى داخل الدولة، أو من صوت موجات جديدة من الحراك.

رابعاً: الحركات الاحتجاجية والتغيير في النماذج السبعة

من الصعب القول إن الحركات الاجتماعية في كل من لبنان والبحرين قادرة على أن تغيّر المعادلات السياسية السائدة، نظراً إلى حضور البعد الطائفي في تركيبة النظام السياسي، وهو الأمر الذي يجعل «الصراع الاجتماعي» انعكاساً، وفي أحيان أخرى امتداداً، لتلك الحالة، في حين أن انفصال السياسي عن الاجتماعي في الخبرة الأولى، في كل من مصر والمغرب، لم يحُل دون حضور الأخير في ترتيبات السياسة، وخاصة تلك التي تجري «وراء الكواليس»، ولكنه لن يكون قادراً في المستقبل المنظور على أن يشكل نخبة سياسية/ اجتماعية بديلة أو موازية لتلك التي تحكم أو تعارض في مصر.

أما المغرب، فهو بالتأكيد الحالة «المثالية» التي نجحت فيها الحركات الاجتماعية بخلق مساحة صحية للتفاعل بين الاجتماعي والسياسي، فلم تعان قيود الطائفية، كما في البحرين ولبنان، ولا غياب أو تغييب السياسة، كما في مصر، وظلت معركتها

أساساً في إطار الضغط على النظام القائم من أجل انتزاع مزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية.

ومن الصعب أخيراً اعتبار الحركات الاجتماعية في الوطن العربي قادرة في ظروفها الحالية على أن تقود عملية إصلاح أو تغيير واسعة، ولكنها في كل الأحوال تمثل جماعات ضغط و«صداعاً» حقيقياً في رأس النظم الحاكمة، وستفرض عليها، عاجلاً أم آجلاً، مزيداً من الإصلاحات، لن تكون جذرية في المستقبل المنظور، إلا ربما في الحالة المصرية التي تواكب صعودها مع غروب عهد امتد إلى ما يقرب من ٣٠ عاماً، وهو ما يجعل ضغوطها الاجتماعية والفئوية المتزايدة تؤثر بشكل واضح في أي ترتيبات سياسية جديدة.

وعن الخبرة السورية، فالمؤكد أن سياقها لم يكن يوحي، كما أكد معظم السياسيين والكتّاب السوريين، بأن الثورة يمكن أن تحدث في هذا البلد، وخصوصاً أن الصراع الإقليمي الذي كان يدور حول سورية كان يخفي عملية اللبرلة المتسارعة التي قامت بها الفئة الحاكمة ورصدها البحث، لكن كان التحوّل الاقتصادي أقوى من أن يجعل سورية استثناءً في سياق الثورات العربية. حيث أدى المسار الليبرالي الذي بدأ في سورية متأخراً (وربما كانت هي البلد الأخير الذي اتبع هذا المسار) إلى النتائج ذاتها التي أدت إلى الثورات في البلدان العربية الأخرى، مع ملاحظة أن الوضع السوري كان الأسوأ من زاوية غياب الأحزاب والنقابات والاستبداد الشديد والشمولي الذي جعل الحراك بحاجة إلى دفعة قوية.

ومن الصعب القول في الحالة السورية إن الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد أدت دوراً مهماً في اندلاع الثورة السورية، مثلما كان عليه الحال في مصر، فقد ظل حدث الثورة في سورية، بتفاعلاته المحلية والإقليمية والدولية، منفصلاً إلى حدّ كبير عن الحراك الاجتماعي والسياسي الذي حدث قبلها.

وشهدت الجزائر تجارب احتجاجية اجتماعية وسياسية أكبر كثيراً من نظيرتها السورية، وأقل كثيراً من المصرية، وظلت أيضاً في مستوى أقل من الحالة المغربية والبحرينية، كما أنها لم تنضم إلى دول الربيع العربي والثورات الشعبية، حيث توقع الكثيرون، وذلك نتيجة إلى ما سمّاه البعض «الخصوصية الجزائرية» التي ترجع في جانب مهم منها إلى ظاهرة الإرهاب التي عاناها الشعب الجزائري ولا يزال منذ عام

١٩٩٢، وخلّفت خسائر بشرية ومادية بليغة، جعلت الجزائريين حذرين جداً من المشاركة في أي احتجاجات اجتماعية وسياسية، وليس فقط الدعوة إلى ثورات واسعة، كما جرى في تونس ومصر.

كما عانى المشهد السياسي والمجتمع المدني في الجزائر مرحلة تعميم، حيث قضت مرحلة الإرهاب وبعض ممارسات السلطة على الحياة السياسية بمفهومها الشامل، وقزّمت الأحزاب، ودبرت مؤامرات ضد قياداتها عرفت تحت تسمية «الحركات التقويمية»، وهو الأمر الذي لم يسمح للأحزاب وجمعيات المجتمع المدني بممارسة أي تأثير في المجتمع، وأدى بهما إلى فقدان المصداقية والفعالية.

كما عرفت الجزائر بحبوحة مالية منذ منتصف سنوات العقد الأول من الألفية الثالثة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي مكّنها من توفير احتياطي صرف يناهز المئتي مليار دولار، كما مكّنت هذه البحبوحة الدولة من الشروع في إنجاز مشروعات ضخمة ذات بعد اجتماعي واقتصادي، فانخفضت البطالة إلى ما دون ١٠ بالمئة، واستفاد الموظفون ومختلف عمال القطاع العمومي من الزيادة في الرواتب بطريقة لم تشهدها من قبل.

مقدمة الطبعة الثانية

عمرو الشوبكي[*]

كتبت هذه الدراسات كمحاولة لفهم الأسباب التاريخية والظروف الموضوعية والذاتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت في ما بعد إلى اندلاع ثورات الربيع العربي، وصدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في الشهر نفسه الذي بدأ فيه هبوب رياح الثورة في المنطقة العربية (كانون الثاني/ يناير ٢٠١١). لذا كان الهدف الرئيسي، من خلال الدراستين النظريتين ودراسات الحالات الأربع (مصر، والمغرب، ولبنان، والبحرين) التي تضمنتها الطبعة الأولى، هو محاولة فهم وتحليل واقع يموج بالحركات الاحتجاجية، وعلى شفا انفجار عبّر عن نفسه في الشهر نفسه، وما تلاه من شهور قليلة في ما رأيناه وعايشناه من زلزلة أوضاع ظن الكثير من الناس أنها أبدية، وسقوط أنظمة حكمت لعشرات السنين من دون أية إصلاحات تذكر في دولها.

وجاءت الطبعة الثانية هذه، بالتالي، لتضيف إلى سابقتها ثلاث دراسات جديدة (الجزائر، سورية، والأردن)، كمحاولة لتوسيع رقعة المساحة المستهدف فهمها وتحليلها، ولإضافة جديد إلى القارئ عن نماذج أخرى لبلدان عاشت ظروفاً شبيهة أدت إلى خلق واقع احتجاجي ضد أنظمة الحكم في بلدانها، سعياً إلى إحداث تغيير وتحسين في واقعها السياسي والاجتماعي.

(*) رئيس منتدى البدائل العربي، القاهرة.

بالطبع، هناك متغيّرات مهمة طرأت بعد ذلك، لم تتطرق إليها الدراسات، وتحتاج بالفعل إلى كتابة أخرى تقوم على دراستها وفهمها في ضوء معطيات جديدة تظهر كل يوم، وانعطافات مرت بها بلدان الثورات وتجربة الثورة نفسها، أدت إلى تغيّر خريطة القوى السياسية، بصعود قوى جديدة وانهيار أخرى قديمة، ومن ثم صعود وهبوط جماهيريتها، وتبدّل مواقفها من الثورة ومطالبها.

١ ـ تاريخية ظاهرة الحركات الاجتماعية

على الرغم من تاريخية ظاهرة الحركات الاجتماعية وبروزها في فترات تاريخية مختلفة، ثم عودتها مرة أخرى إلى الخمود، كما حدث في نهاية الستينيات من القرن العشرين، إلا أن بروزها مع مطلع التسعينيات مرة أخرى أخذ في النمو. فقد أدت دوراً مهماً في التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية على مدار ما يقرب من خمسة عشر عاماً. وفي أمريكا اللاتينية أصبحت مصدراً لنمط جديد من الحكام المنحازين إلى العدالة والتنمية ومواجهة السياسات الإمبريالية، مثل «لولا» رئيس البرازيل ابن الحركة العمالية، و«أيفو موراليس» ابن حركة السكان الأصليين في بوليفيا، وكذلك أصبحت مصدراً لحفظ أمن النظم التي تنتهج مثل هذه السياسات، مثل دورها في إجهاض الحركة الانقلابية عام ٢٠٠٢ ضد شافيز في فنزويلا. كما بدأت حركات مناهضة العولمة في التكون والانتشار بشكل كبير على المستوى العالمي، لمواجهة السياسات النيوليبرالية، الأمر الذي دفع بالبعض، بعد دورها البارز أثناء انعقاد دورة منظمة التجارة العالمية في سياتل، إلى وصفها بأنها القوى العظمى الجديدة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ومع تصاعد الثورة التكنولوجية، بدأت هذه الحركات في ابتكار أشكال للتواصل والعمل المشترك، لعل أبرزها المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد حتى الآن ست دورات، كان متوسط الحضور فيها مئة وخمسين ألف شخص في مواجهة منتدى دافوس. كما أظهرت هذه الحركات قدرة كبيرة على تغيير استراتيجيتها بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة من الأشكال الضخمة للتعبير، مثل التظاهرات المليونية دعماً للانتفاضة الفلسطينية أو في مواجهة غزو العراق، إلى تحركات سريعة وصغيرة الحجم (Action Based Activities) لتحقيق أهداف محددة ومباشرة، مثل حركة مقاطعة إسرائيل، وحركة مناهضة القواعد العسكرية، وحركة مقاومة خصخصة المياه. كما أدت هذه الحركات دوراً بارزاً في تعطيل وعرقلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تراها هذه الحركات كارثية على قطاعات واسعة من الشعوب عالمياً.

٢ ـ حركات اجتماعية أم حركات احتجاجية؟

على ذلك، يعرّف هذا الكتاب الحركات الاجتماعية على أنها «الجهود المنظّمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلة عن قاعدة شعبية تفتقد التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة». قد تكون هذه الحركات محلية، أو إقليمية، أو عالمية، مثل «فيا كامباسينا» (via campasina).

وعلى الرغم من أنه من الصعب وصف التحركات في المنطقة العربية بأنها حركات اجتماعية ـ على غرار ما سبقت الإشارة إليه ـ إلا أنه يمكننا ملاحظة إرهاصات لما يمكن تسميته حركات اجتماعية في منطقتنا، مثل تشكّل مجموعات مناهضة العولمة في عدة دول (آتاك ـ مجموعات المناهضة)، أو من خلال حركات سياسية تسعى إلى تغيير ديمقراطي في دول أخرى، أو ثالثة تحتجّ على السياسات الرأسمالية التي من شأنها الإضرار بمصالح الطبقات الفقيرة، مثل الحركات العمالية، ومناهضة الغلاء والبطالة، والسياسات الجبائية ... وغيرها.

وقد بدأت هذه الحركات في التطور في الوطن العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين لعدة عوامل، أهمها:

• الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة، والتي تشير إليها تقارير التنمية الاقتصادية والبشرية كافة.

• المدّ الديمقراطي الذي شهده العالم، والاستجابة الجزئية له في المنطقة العربية، اللذان تشكّلت خلالهما تجمعات وحركات اتسعت حركتها وسط المجتمع، الأمر الذي جعل القضاء عليها عملية شديدة الصعوبة والخطورة.

• الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن بعدها غزو العراق، اللذان حرّكا الركود السياسي في الشارع العربي بعد فترة من السكون في معظم بلدان المنطقة.

• تغير منهج عمل المجتمع المدني من المنهج الخيري/ الخدمي إلى المنهج الحقوقي/ التمكيني، الذي يهدف إلى تمكين الشعوب من الدفاع عن حقوقها بدلاً من النيابة عنها في العمل، كما كان في المنهج السائد سابقاً.

ولكن على الرغم من العوامل السابقة، يمكننا القول إن ما نشهده حالياً في المنطقة العربية هو أقرب إلى الحركات الاحتجاجية منه إلى الحركات الاجتماعية. ويمكن

تعريف الحركات الاحتجاجية بأنها «أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجّون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها. وهي أشكال منتشرة في الفئات الاجتماعية كافة، وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تتخذ أشكالاً هادئة أو هبّات غير منظمة». وهي بيئة تتشابه مع نشأة الحركات الاجتماعية الراهنة في أمريكا اللاتينية، سواء من ناحية السياسات التي تؤدي إلى هذه الاحتجاجات أو الظروف المصاحبة لها، أو من ناحية الشكل الاحتجاجي العفوي في معظمه، الذي يتخذ أشكالاً غير مشروعة أحياناً.

كما تصاعدت هذه الحركات مع دعوة الولايات المتحدة إلى ما يسمّى «سياسات الفوضى الخلاقة» في المنطقة، الأمر الذي يتطلب دراسة ترصد وتحلل هذه التحركات، وتفسر قدراتها ونقاط ضعفها وقوتها والبيئة المحيطة بها، في محاولة لاستشراف رؤية مستقبلية لما يمكن أن يقود إليه هذا الوضع.

ولكن يظل السؤال: هل ستتبلور هذه التحركات في منطقتنا لتشكّل حركات اجتماعية فعّالة، كما حدث في أمريكا اللاتينية؟ أم ستظل حالات غير منظّمة، كثير منها، كما في الحالة المصرية، أحدث قطيعة بين مطالبه الفئوية وأي مطالب سياسية أو اقتصادية ذات طابع إصلاحي عام؟

ولعل السؤال المتعلق بمستقبل الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة يتفاوت من تجربة عربية إلى أخرى، ولعل أهمية أو خطورة الخبرة المصرية أن الجانب الأكبر من هذه الاحتجاجات يجري خارج الأطر السياسية والنقابية المعروفة، وأن الاحتجاجات الاجتماعية تحولت إلى حالة «مستقلة» عن الواقع الحزبي والسياسي الشرعي. وهو ربما ليس بهذا القدر في كل من المغرب والبحرين، إذ ما زالت الأولى تعرف تواصلاً سياسياً واضحاً بين الكيانات الموجودة على أرض الواقع، مثل النقابات وبعض الأحزاب والقوى السياسية، والاحتجاجات الاجتماعية.

ولهذه الاحتجاجات دور بارز في الساحة السياسية العربية، فحتى تلك التي تدور حول المطالب الاجتماعية والاقتصادية، ولم تتطرق بصورة مباشرة إلى قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي، من الواضح أن قدرتها على التأثير في المجال السياسي يتمثل بصورتين:

• الأولى بتأثيرها عن طريق إمكان تحولها إلى حركات سياسية ذات مرتكزات اجتماعية تقدم وجوهاً جديدة للحياة العامة، تتجاوز الوجوه التقليدية التي تقود أحزاب المعارضة والحكومة في البلدان محل الدراسة، وتصبح هذه الحركات نواة لتغيير شكل النخب السياسية في الحكم والمعارضة معاً.

• والثانية بتأثيرها في صانع القرار، بصورة أقرب إلى جماعات الضغط، وتدفعه إلى مراجعة بعض سياساته وتوجهاته الاقتصادية، أو تؤدي إلى إجراء تغييرات في توازنات القوى السائدة داخل النخب الحاكمة، بحيث تدفعها في اتجاه إصلاحات داخل النظام القائم، وربما بترجيح صعود تيار أكثر إصلاحية داخله إلى سدّة الحكم.

يتمحور هذا الكتاب حول الإشكالية التالية:

الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية؛ هل هي نواة أو مشروع لحركة/ حركات اجتماعية، يمكنها أن تسهم في تغيير إيجابي في المنطقة، أم هي جزء من حالة الفوضى المستهدف الوصول بالمنطقة إليها، بما يخلق أثراً سلبياً لهذه التحرّكات على المدى البعيد؟

ولبحث مدقق في هذه الظاهرة في وطننا العربي، وقع الاختيار على سبعة بلدان عربية، من مناطق مختلفة من الوطن العربي: المغرب والجزائر من المغرب العربي، ومصر من الوسط، ولبنان والأردن وسورية من المشرق، وأخيراً البحرين من الخليج، مع التأكيد أن هذه الدراسات ليست نموذجاً ممثلاً لكل منطقة جغرافية، إنما هي نماذج ممثلة لأنماط مختلفة للاحتجاجات في الوطن العربي، وقد كان اختيار هذه الحالات مبنياً على عدة أسباب:

• أن الرصد المبدئي للحركات الاحتجاجية وجدها أكثر كثافة وتنوّعاً في هذه الدول، إضافة إلى وجود مجتمع مدني متطور نسبياً فيها.

• إن الاختلافات في سياق التطور الاقتصادي، وكذلك تراجع هامش الديمقراطية في معظم الحالات، إضافة إلى طبيعة بعض التحركات الاجتماعية، يثري الدراسة.

أما في ما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة، فقد زاوجت الدراسة بين عدة مناهج، وذلك للطبيعة المختلفة للاحتجاجات. فقد اتجه الباحثون المشاركون إلى استخدام منهج التحليل الطبقي لتفسير بعض الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي،

ومنهج النخبة في البعض الآخر لما له من طابع سياسي، وكذلك المدخل الثقافي إلى العلوم الاجتماعية، لدراسة احتجاجات طائفية، على سبيل المثال.

تنقسم الدراسة إلى تسعة فصول:

الفصل **الأول**: يقدم مسحاً تاريخياً حول ظاهرة الحركات الاجتماعية، ونشأتها وتطورها في العالم.

الفصل **الثاني**: يتناول تاريخية الظاهرة في المنطقة العربية في محاولة للتعرّف إلى جذور وركائز الحركات الحالية، إذ يقدم هذا الفصل متابعة للاحتجاجات منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين، مع الاقتصار على أول الاحتجاجات في موضوعها، وأهمها من حيث «صفاء» الطابع الاحتجاجي ـ بحسب تعريف البحث له ـ ومن حيث تأثيرها اللاحق، ومن حيث اتساعها.

وتتناول الفصول من **الثالث** وحتى **التاسع** دراسات الحالات السبع التي سبقت الإشارة إليها، ويحتوى كل فصل منها رصداً لأهم الحركات ذات الطابع الاحتجاجي التي شهدها البلد محل الدراسة إبان الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨، أسبابها ومظاهرها وأهم نتائجها، وذلك بهدف استكشاف طبيعة العلاقة بين الاحتجاجات في كل بلد، من حيث الاستراتيجيات المستخدمة، والهياكل المختلفة التي تولّدت عن هذه الحركات، وعلاقتها بالهياكل القائمة (مثل الأحزاب والنقابات)، والقواسم المشتركة في ما بينها، ونقاط القوة والضعف الخاصة بالحركات بشكل عام، إلى جانب تأثيرات البيئة المحيطة (محلية وإقليمية ودولية) بما تمثله من معوقات وفرص. وكذلك دراسة مدى استجابة هذه الحركات وارتباطها بالقواعد الشعبية بشكل مباشر أو غير مباشر.

أما **خلاصة الكتاب** فتشمل دراسة مقارنة بين دراسات الحالة السابقة الذكر، ومدى تطابق الأحداث الجارية مع المفاهيم الأساسية للدراسة، وأفق التطور، إيجابياً أو سلبياً، في ضوء الخبرات الأخرى.

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية؛ من وثائق متوفرة حول هذه الموضوعات، في مطبوعات مختلفة متضمنة رصداً للأحداث، ودور المجتمع المدني، والموقف الحكومي من هذه الأحداث. كما استعانت بعض الدراسات بمجموعة لقاءات مع قادة منظمات وحركات مشتبكة مع الاحتجاجات، وبعض القادة الطبيعيين في المجتمعات محل الأزمات.

والحقيقة أن الفارق في هذه الخبرات انعكس على «روح» كل بحث، فالحالة المصرية اتسمت بالتسلسل والوضوح، نظراً إلى انتقال تلك الخبرة من حالة سياسية إلى أخرى اجتماعية، وهو الأمر الذي جعل دراستها نموذجية في ظل لحظة المخاض السياسي التي تمر بها البلاد، ومعرفة تأثيرها ولو غير المباشر في المعادلات السياسية السائدة.

وقد عكس البحث المغربي بوضوح ذلك التداخل بين السياسي والاجتماعي، وعرض وحلّل برصانة ومنهجية مختلف صور النضال السياسي والديمقراطي الذي عرفته البلاد، فحضرت السياسة بقوة في ثنايا البحث بالتوازي مع الاجتماعي.

ورسم البحث اللبناني خريطة واضحة ودقيقة لتعقيدات العلاقة بين الاجتماعي والسياسي في لبنان، وربطها بالمحطات، أو بالأحرى الأزمات السياسية الكبرى، موضحاً تفاعلاتها مع الحركات الاجتماعية، بحيث نجح في رسم تعقيدات الخريطة اللبنانية بصورة مبسطة اتسمت بالسلاسة والوضوح.

أما الحالة البحرينية، فهي حالة «نضالية» بامتياز طغى فيها السياسي على الاجتماعي، وحضر المذهبي في كل أشكال الاحتجاج التي عرفتها من دون أن يعني ذلك عدم وجود قضايا سياسية واجتماعية حقيقية دفعت بعض قطاعات الشعب البحريني إلى الاحتجاج.

وشكلت الحالة الجزائرية أهمية خاصة، نظراً إلى أن الجزائر لم تكن من بين دول الربيع العربي، وأن البعض ما زال يراهن على إمكانية أن تجري إصلاحات من داخل النظام، خاصة بعد أن دفعت الجزائر ثمناً باهظاً في «العشرية السوداء» في تسعينيات القرن الماضي.

لذا بدا مهماً رصد الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر في العقدين الماضيين، لأن معظم الكتابات التي خرجت عن الجزائر تركّزت على تحليل العنف الذي شهدته البلاد، ومسار الجماعات الإسلامية المسلحة، وقليلة هي القراءات التي خرجت لتعالج ظاهرة الاحتجاج السياسي والاجتماعي في هذا البلد.

وفي سورية، من المهم الاقتراب من حقبة بشار الأسد التي نالت اهتمام العالم بعد اندلاع الثورة السورية في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١، وبدت هناك أهمية لإلقاء الضوء على الحراك الاجتماعي والسياسي الاحتجاجي في سورية على محدوديته، خاصة أنه قد بدأ

بالحديث عن الإصلاح السياسي في «خطاب القسم» الذي ألقاه بشار الأسد، وهو يتسلم السلطة يوم ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٠، وانتهى بالحديث عن «الإصلاح الاقتصادي»، متناسياً تماماً وعود الإصلاح السياسي الأولى.

وأدى الفساد السياسي، وسيطرة البيروقراط والحكم العشائري، واتباع سياسات نيوليبرالية، والانفتاح الاقتصادي، وخصخصة القطاعات في الأردن دوراً في تأجيج الحراك العمالي، واللجوء إلى النضال من خلال تشكيل اتحاد النقابات المستقلّة في عام ٢٠١٢، بعد انسداد الأفق أمام العمال، ونتيجة تجريد الاتحاد العام للنقابات العماليّة من دوره التمثيلي للعمّال في إثر هيمنة الأجهزة الأمنية على هذا الاتحاد، فبات منحازاً إلى أصحاب العمل في معظم النزاعات العمّاليّة التي شهدتها البلاد.

ويبقى في النهاية ضرورة الإشادة بالجهود المميزة التي قام بها فريق العمل (ربيع وهبة، عبد الرحيم منار السليمي، فارس اشتي، هبة رؤوف عزت، محمد العجاتي، سلامة كيلة، لطفي بومغار، نوران سيد أحمد، تامر خرمة)، والتفهم الكامل لكل الملاحظات التي أبديت في ورش العمل أو في حوارات مفصّلة عبر البريد الإلكتروني، بصورة ساعدت على اكتمال المشروع بالصورة المرضية، ووضعت أمام القارئ العربي كتاباً علمياً موثقاً يرصد ظاهرة الحركات الاجتماعية بكل تعقيداتها وتنوّعها. ونخص بالشكر نادين عبد الله، الباحثة في منتدى البدائل العربي، للورقة الخلفية التي قدمتها للباحثين ليتمكنوا من بناء الدراسة على أسس منهجية متماسكة ومتوافقة.

والشكر موصول إلى فريق العمل في منتدى البدائل العربي الذي أتشرف برئاسته، وإلى مديره محمد العجاتي، على الجهد الذي قدم في متابعة دراسات الباحثين ومراجعتها، واستضافة ورشة القاهرة. وأخيراً أتوجه بالشكر إلى مركز دراسات الوحدة العربية على اهتمامه بهذا الملف، وعلى سعة صدره في تحمّل بعض التأخير حتى اكتمل هذا المشروع وخرج إلى النور.

القاهرة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣

مقدمـة

على الرغم من تاريخية ظاهرة الحركات الاجتماعية وبروزها في فترات تاريخية مختلفة، ثمّ عودتها مرة أخرى إلى الخمود، كما حدث في نهاية الستينيات، إلا أن بروزها مع مطلع التسعينيات مرة أخرى أخذ في النمو؛ فقد أدت دوراً مهماً في التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية على مدار ما يقرب من خمسة عشر عاماً. وفي أمريكا اللاتينية أصبحت مصدراً لنمط جديد من الحكّام المنحازين إلى العدالة والتنمية ومواجهة السياسات الإمبريالية، مثل «لولا» رئيس البرازيل ابن الحركة العمالية، و«إيفو موراليس» ابن حركة السكان الأصليين في بوليفيا، وكذلك أصبحت مصدراً لحفظ أمن النظم التي تنتهج مثل هذه السياسات، مثل دورها في إجهاض الحركة الانقلابية في العام ٢٠٠٢ ضدّ شافيز في فنزويلا.

كما بدأت حركات مناهضة العولمة في التكوّن والانتشار بشكل كبير على المستوى العالمي، لمواجهة السياسات النيوليبرالية، وهو ما دفع بالبعض، بعد دورها البارز أثناء انعقاد دورة منظمة التجارة العالمية في سياتل، إلى وصفها بأنها القوى العظمى الجديدة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ومع تصاعد الثورة التكنولوجية، بدأت هذه الحركات في ابتكار أشكال للتواصل والعمل المشترك، لعل أبرزها «المنتدى الاجتماعي العالمي» الذي عقد حتّى الآن ست دورات، كان متوسط الحضور فيها مئة وخمسين ألف شخص في مواجهة منتدى دافوس. كما أظهرت هذه الحركات قدرة كبيرة على تغيير استراتيجيتها بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة من الأشكال الضخمة للتعبير، مثل

التظاهرات المليونية دعماً للانتفاضة الفلسطينية، أو في مواجهة غزو العراق، إلى تحرّكات سريعة وصغيرة الحجم (Action Based Activities) لتحقيق أهداف محددة ومباشرة، مثل حركة مقاطعة إسرائيل، وحركة مناهضة القواعد العسكرية، وحركة مقاومة خصخصة المياه. كما أدت هذه الحركات دوراً بارزاً في تعطيل وعرقلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تراها هذه الحركات كارثية على قطاعات واسعة من الشعوب عالمياً.

على ذلك، يعرّف هذا الكتاب الحركات الاجتماعية بأنّها «الجهود المنظّمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلة عن قاعدة شعبية تفتقد التمثيل الرسمي، بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة». قد تكون هذه الحركات محلية، أو إقليمية، أو عالمية، مثل «فيا كامباسينا».

وعلى الرغم من أنّه من الصعب وصف التحرّكات في المنطقة العربية بأنها حركات اجتماعية ـ على غرار ما سبقت الإشارة إليه ـ إلا أنّه يمكننا ملاحظة إرهاصات لما يمكن تسميته حركات اجتماعية في منطقتنا، مثل تشكّل مجموعات مناهضة العولمة في عدة دول (آتاك ـ مجموعات المناهضة)، أو من خلال حركات سياسية تسعى إلى تغيير ديمقراطي في دول أخرى، أو ثالثة تحتج على السياسات الرأسمالية التي من شأنها الإضرار بمصالح الطبقات الفقيرة، مثل الحركات العمالية، ومناهضة الغلاء والبطالة، والسياسات الجبائية... وغيرها.

وقد بدأت هذه الحركات في التطور في الوطن العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين لعدة عوامل، أهمها:

• الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة، والتي تشير إليها تقارير التنمية الاقتصادية والبشرية كافة.

• المدّ الديمقراطي الذي شهده العالم، والاستجابة الجزئية له في المنطقة العربية، الذي تشكّلت خلاله تجمّعات وحركات اتسعت حركتها وسط المجتمع، مما جعل القضاء عليها عملية شديدة الصعوبة والخطورة.

• الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن بعدها غزو العراق، اللذان حرّكا الركود السياسي في الشارع العربي بعد فترة من السكون في معظم بلدان المنطقة.

• تغيّر منهج عمل المجتمع المدني من المنهج الخيري/ الخدمي إلى المنهج الحقوقي/ التمكيني الذي يهدف إلى تمكين الشعوب من الدفاع عن حقوقها بدلاً من النيابة عنها في العمل، كما كان في المنهج السائد سابقاً.

ولكن على الرغم من العوامل السابقة، يمكننا القول إن ما نشهده حالياً في المنطقة العربية هو أقرب إلى حركات احتجاجية منه إلى الحركات الاجتماعية. ويمكن تعريف الحركات الاحتجاجية بأنها «أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجّون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها. وهي أشكال منتشرة في الفئات الاجتماعية كافة، وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تتخذ أشكالاً هادئة أو هبات غير منظمة». وهي بيئة تتشابه مع نشأة الحركات الاجتماعية الراهنة في أمريكا اللاتينية، سواء من ناحية السياسات التي تؤدي إلى هذه الاحتجاجات أو الظروف المصاحبة لها، وكذلك من حيث الشكل الاحتجاجي العفوي في معظمه، الذي يتخذ أشكالاً غير مشروعة أحياناً.

كما تصاعدت هذه الحركات مع دعوة الولايات المتحدة إلى ما يسمّى «سياسات الفوضى الخلّاقة» في المنطقة، وهو ما يتطلب دراسة ترصد وتحلل هذه التحرّكات، وتفسّر قدراتها ونقاط ضعفها وقوتها والبيئة المحيطة بها، في محاولة لاستشراف رؤية مستقبلية لما يمكن أن يقود إليه هذا الوضع.

ولكن يظل السؤال: هل ستتبلور هذه التحرّكات في منطقتنا لتشكل حركات اجتماعية فعّالة، كما حدث في أمريكا اللاتينية؟ أم ستظل حالات غير منظّمة، كثير منها كما في الحالة المصرية أحدث قطيعة بين مطالبه الفئوية وأي مطالب سياسية أو اقتصادية ذات طابع إصلاحي عام؟

ولعل السؤال المتعلق بمستقبل الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة يتفاوت من تجربة عربية إلى أخرى، ولعل أهمية أو خطورة الخبرة المصرية أن الجانب الأكبر من هذه الاحتجاجات يجري خارج الأطر السياسية والنقابية المعروفة، وأن الاحتجاجات الاجتماعية تحولت إلى حالة «مستقلة» عن الواقع الحزبي والسياسي الشرعي. وهو ربما ليس بهذا القدر في كلّ من المغرب والبحرين، فما زالت الأولى تعرف تواصلاً سياسياً

واضحاً مع كيانات موجودة على أرض الواقع، مثل النقابات، وبعض الأحزاب والقوى السياسية، وبين الاحتجاجات الاجتماعية.

ولهذه الاحتجاجات دور بارز في الساحة السياسية العربية، فحتى تلك التي تدور حول المطالب الاجتماعية والاقتصادية، ولم تتطرق بصورة مباشرة إلى قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي، من الواضح أن قدرتها على التأثير في المجال السياسي يتمثل في صورتين:

• **الأولى** عن طريق إمكان تحولها إلى حركات سياسية ذات مرتكزات اجتماعية تقدّم وجوهاً جديدة للحياة العامة، تتجاوز الوجوه التقليدية التي تقود أحزاب المعارضة والحكومة في البلدان محل الدراسة، وتصبح هذه الحركات نواة لتغيير شكل النخب السياسية في الحكم والمعارضة معاً.

• **والثانية** بما يمكنها أن تؤثر في صانع القرار والنخب الحاكمة بصورة أقرب إلى جماعات الضغط، وتدفعه إلى مراجعة بعض سياساته وتوجهاته الاقتصادية، أو تؤدي إلى إجراء تغييرات في توازنات القوى السائدة داخل النخب الحاكمة، تدفع في اتجاه إصلاحات داخل النظام القائم، وربما بترجيح صعود تيار أكثر إصلاحية داخله إلى سدّة الحكم.

يتمحور هذا الكتاب حول الإشكالية التالية: الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، هل هي نواة أو مشروع لحركة/ حركات اجتماعية، يمكنها أن تسهم في تغيير إيجابي في المنطقة، أم هي جزء من حالة الفوضى المستهدف الوصول بالمنطقة إليها، بما يخلق أثراً سلبياً لهذه التحرّكات على المدى البعيد؟

ولبحث مدقق في هذه الظاهرة في وطننا العربي، وقع الاختيار على أربعة بلدان عربية، من مناطق مختلفة من الوطن العربي: المغرب من المغرب العربي، ومصر من الوسط، ولبنان من المشرق، وأخيراً البحرين من الخليج، مع التأكيد أن هذه الدراسات ليست نماذج ممثلة لِكُلّ المناطق الجغرافية، إنما هي نماذج ممثلة لأنماط مختلفة للاحتجاجات في الوطن العربي، وقد كان اختيار هذه الحالات مبنياً على عدة أسباب، منها:

• أن الرصد المبدئي للحركات الاحتجاجية وجدها أكثر كثافة وتنوعاً في هذه الدول، إضافة إلى وجود مجتمع مدني متطور نسبياً فيها.

• أنَّ الاختلافات في سياق التطور الاقتصادي، وكذلك تراجع هامش الديمقراطية في معظم الحالات، إضافة إلى طبيعة بعض التحرّكات الاجتماعية يثري الدراسة.

أما في ما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة، فقد زاوجت الدراسة بين عدة مناهج، وذلك للطبيعة المختلفة للاحتجاجات. فقد اتجه الباحثون المشاركون إلى استخدام منهج التحليل الطبقي لتفسير بعض الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي، ومنهج النخبة في البعض الآخر، لما له من طابع سياسي، وكذلك المدخل الثقافي للعلوم الاجتماعية، لدراسة احتجاجات طائفية على سبيل المثال.

تنقسم الدراسة إلى ستة فصول:

ـ **الفصل الأوّل** يقدم مسحاً تاريخياً حول ظاهرة الحركات الاجتماعية، ونشأتها وتطورها في العالم.

ـ **الفصل الثاني** يتناول تاريخية الظاهرة في المنطقة العربية في محاولة للتعرّف إلى جذور وركائز الحركات الحالية، إذ يقدم هذا الفصل متابعة للاحتجاجات منذ أواخر القرن الثامن عشر حتّى نهاية القرن العشرين، مع الاقتصار على أول الاحتجاجات في موضوعها، وأهمها من حيث «صفاء» الطابع الاحتجاجي ـ بحسب تعريف البحث له ـ ومن حيث تأثيرها اللاحق، ومن حيث اتساعها.

ـ **الفصول من الثالث وحتّى السادس** تتناول دراسات الحالات الأربع التي سبقت الإشارة إليها، ويحتوى كلّ فصل منها رصداً لأهم الحركات ذات الطابع الاحتجاجي التي شهدها البلد محل الدراسة إبان الفترة من ٢٠٠٠ وحتّى ٢٠٠٨، أسبابها ومظاهرها، وأهم نتائجها، وذلك بهدف استكشاف طبيعة العلاقة بين الاحتجاجات في كلّ بلد من حيث الاستراتيجيات المستخدمة، والهياكل المختلفة التي تولدت عن هذه الحركات، وعلاقتها بالهياكل القائمة (مثل الأحزاب والنقابات)، والقواسم المشتركة في ما بينها، ونقاط القوة والضعف الخاصة بالحركات بشكل عام، إلى جانب تأثيرات البيئة المحيطة (محلية وإقليمية ودولية)، بما تمثله من معوقات وفرص. وكذلك دراسة مدى استجابة هذه الحركات، وارتباطها بالقواعد الشعبية بشكل مباشر أو غير مباشر.

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية: وثائق متوفرة حول هذه الموضوعات، في مطبوعات مختلفة متضمنة رصداً للأحداث، ودور المجتمع المدني، والموقف الحكومي من هذه الأحداث. كما استعانت بعض الدراسات بمجموعة لقاءات مع قادة منظمات وحركات مشتبكة مع الاحتجاجات، وبعض القادة الطبيعيين في المجتمعات محل الأزمات.

ويبقى في النهاية ضرورة الإشادة بالجهود المميزة التي قام بها فريق العمل (ربيع وهبة، وعبد الرحيم منار السليمي، وفارس اشتي، وهبة رؤوف عزت، ومحمد العجاتي)، والتفهم الكامل لِكُلّ الملاحظات التي أبديت في ورش العمل أو في حوارات مفصّلة عبر البريد الإلكتروني، بصورة ساعدت على اكتمال المشروع بالصورة المرضية، ووضعت أمام القارئ العربي كتاباً علمياً موثقاً يرصد ظاهرة الحركات الاجتماعية بِكُلّ تعقيداتها وتنوّعها. ونخصّ بالشكر نادين عبد الله، الباحثة في منتدى البدائل العربي، للورقة الخلفية التي قدمتها إلى الباحثين ليتمكنوا من بناء الدراسة على أسس منهجية متماسكة ومتوافقة.

والشكر موصول إلى فريق العمل في منتدى البدائل العربي الذي أتشرّف برئاسته، وإلى مديره محمد العجاتي، على الجهد الذي قدم في متابعة أوراق الباحثين ومراجعتها، واستضافة ورشة القاهرة. وأخيراً، أتوجه بالشكر إلى مركز دراسات الوحدة العربية، على اهتمامه بهذا الملف، وعلى سعة صدره في تحمّل بعض التأخير حتّى اكتمل هذا المشروع، وخرج إلى النور.

الفصل الأوّل

الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى

ربيع وهبة(*)

(*) باحث ومسؤول برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتحالف الدولي للموئل.

تشهد الساحة العربية في هذه الحقبة تزايداً مطرداً في الاهتمام بالحركات الاجتماعية، يجسد تطوراً إيجابياً ونضجاً في اختيارات الناس لطرق مؤثرة في مواجهة مشكلاتهم، والعمل على إيجاد حلول مستدامة لها. وهي اختيارات لا شكّ في أنها تأتي على خلفية إدراك ما حققته هذه المناهج من نجاح في مجتمعات أخرى ناضلت وبذلت التضحيات للوصول إلى وضع أفضل من التمتع بحقوقها وحرياتها، وامتلاك ما يمكّنها من صون هذه الحقوق والحريات. فقد مرّت مجتمعات كثيرة خارج المنطقة العربية بتجارب ومحن شديدة تشبه ما تعيشه شعوبنا من مأزق سياسي واجتماعي واقتصادي، ولا سيّما في ظلّ استمرار الاستحواذ على الموارد والسلطة من قبل مجموعة صغيرة من أصحاب المصالح الذين يقبضون على الثروة بيد، وأدوات القمع باليد الأخرى.

خلفية واقعنا يزيد من بروزها شعور عام بالتهميش والإفقار وانتشار وبائي للفساد، وغياب مريع للقيم والمشاريع الفكرية، وتخلي الدولة عن أدوارها الأساسية، إلا من مشاهد القمع والهيمنة. هذه هي الخلفية المؤهلة لإدراك الناس ضرورة العمل معاً، والاقتداء بتجارب مفيدة حسمت فيها الحركات الاجتماعية الأوضاع لصالح الشعوب ولصالح الحقوق والحريات، وامتلاك القدرة على مقاومة المدّ الاستعماري بأشكاله المختلفة، وغير ذلك من إنجازات في كافة أنحاء العالم حققتها الحركات الاجتماعية، وهو ما دفع البعض إلى وصف هذا الشكل من العمل الجماعي بـ «القوة العظمى الأخرى في العالم»[1].

---

(١) استخدمت العبارة للمرة الأولى في ردّ فعل على المظاهرات الحاشدة التي ضمّت عشرة ملايين متظاهر ومحتج ضدّ التهديد الأمريكي بغزو العراق في ١٥ شباط/ فبراير، انظر: Jonathan Schell, «The Other Superpower,» *Nation* (14 April 2003), <http://www.thenation.com/article/other-superpower>; James F. Moore, «The Second Superpower Rears its Beautiful Head,» Berkman Center for Internet and Society at Harvard Law School (31 March 2003), <http://cyber.law.harvard.edu/people/jmoore/secondsuperpower. html>, and «The Second Superpower: Cooperation, Politics and Activism,» <http://www.worldchanging. com/archives/cat_the_second_superpower_cooperation_politics_and_ activism. html>.

من الناحية العملية، يعكس الاهتمام بالحركات الاجتماعية على مستوى الدراسة والبحث ما تشهده مجتمعاتنا من حراك تمثل في مجموعة لا بأس بها من تحرّكات حدثت في السنوات الخمس الأخيرة، قامت بها فئات عريضة من العمال والطلاب والمثقفين والفلاحين وأصحاب المصالح المختلفة، ضمن تعبيرات احتجاجية على ما لحق بهذه الفئات من أضرار تتعلق بمفردات الحياة اليومية ومصادر رزقهم، واحتجاجاً على ما يعيشونه من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية أصبحت تجور يوماً بعد يوم على حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، بل وتنحدر بهم إلى أدنى مستويات التمثيل السياسي وإعمال الحقوق والتمتع بالحريات.

إلا أن تناول الحركات الاجتماعية على هذه الخلفية ما زال يشوبه بعض التعجّل وغياب الرؤية الاستراتيجية، حيث يتلهف البعض إلى تسمية أي عمل أو أية درجة من التحرّكات الجماعية بمسمّى «حركة اجتماعية». ولا شكّ في أن المسمّيات التي تُخلع على الأحداث السياسية العارضة لا تكتسب وزناً إلا عندما تحمل تقييمات معترفاً بها على مستوى واسع، وكذلك عندما تكون هناك نتائج واضحة تعقب اكتساب الحدث للاسم، أو إخفاقه في نيل هذه التسمية. فإطلاق اسم «الفوضى» أو «الشغب» أو «حالة إبادة» على حدث ما، إنما يصم المشاركين فيه بالعار. كما أنَّ إضافة اسم إلى حدث ما على طريقة «انتخابات ساحقة» أو «نصر عسكري» أو «استقرار سلمي»، إنما يُصقل عموماً من سمعة منظّمي الحدث. كذلك الأمر في ما يخص الحركات الاجتماعية، حيث اكتسب مصطلح «الحركة الاجتماعية» على مستوى العالم نغمات جذابة مصاحبة[٢]. وبالتالي، نجد المشاركين والمراقبين والمحللين، حين يستحسنون حدثاً من أحداث العمل الجماعي الشعبي هذه الأيام، فإنّهم كثيراً ما يطلقون عليه «حركة اجتماعية»، سواء توفرت فيها المقوّمات الكاملة للحركة الاجتماعية أو لم تتوفر.

ويدل اختلاف الرؤى البحثية حول طبيعة الحركات الاجتماعية على مكانتها الخاصة في مجال البحث والدراسة، ضمن طيف العمل الجماعي الذي يتسع ليشمل أنواعاً كثيرة ومختلفة، بداية من الحشد للتوقيع على التماس، وانتهاء بالثورات الكبرى التي تحلّ أنظمة حكم مكان أخرى. ونحن في سياق تناول الحركات الاحتجاجية وعلاقتها النوعية بالحركات الاجتماعية، نميل إلى التعامل معها من زاوية

(٢) انظر: تشارلز تيلي، **الحركات الاجتماعية، ١٧٦٨ ـ ٢٠٠٤**، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة؛ ٩٥٧ (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٦).

طموحة ـ كسياسة ونظرية وأحداث تاريخية ملهمة ـ بوصفها كياناً متكاملاً نبغي تدعيم مقوّماته على أرض الواقع لإحداث تغيير. والتغيير هو بيت القصيد في الحركات الاجتماعية، ويمكننا الجزم بأنه العنصر أو الهدف الذي إذا غاب عن أي عمل جماعي، فلا يمكننا تسميته «الحركة الاجتماعية»، حيث يأتي هدف التغيير ضمن أهم ملامح التكوين عند تقييم حركة اجتماعية، سواء كان تغييراً كبيراً أو محدوداً، استراتيجياً أو مرحلياً.

أولاً: إشكالية التعامل مع مصطلح «الحركات الاجتماعية»

١ ـ المعيار المؤثر وظيفيّاً

لا يعنينا هنا كثيراً التصنيف النظري ضمن أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية، بالرغم من أهميته، ولكن ما يعنينا أكثر هو إدراك ضرورة التمهّل في إطلاق المسميات حتّى تكتمل العناصر المستوفاة لما يمكن تسميته «الحركة الاجتماعية»، وإلا سنفرغ المصطلح من محتواه، ومن ثمّ، فإننا، وعلى خلفية الإقرار بضرورة مقاربة الحركات الاجتماعية كسياسة ونظرية وأحداث تاريخية ملهمة، نريد تحقيق عدة أهداف عملية، أهمها:

- محاولة الوقوف على تعريف دقيق [قياسي] للحركة الاجتماعية.

- محاولة الإحاطة التاريخية بمكوّنات وآلية عمل الحركة الاجتماعية ضمن أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية، كشكل من أشكال العمل السياسي الجماعي، وتقديم براهين على وجود شكل ناضج للحركة الاجتماعية يمكن أن يُتخذ كمقياس نقيس به التجارب المختلفة التي يشتبه فيها كحركة اجتماعية ناضجة أو مستوفاة للمواصفات.

- تعزيز النقاش حول وضع الحركات الاجتماعية حديثاً في نسق البحث السياسي والاجتماعي، والاتفاق على كنهها كشكل من أشكال العمل السياسي، مثل الثورات والعمليات الانتخابية والحركات الإصلاحية الكبرى، أو بوصفها أحداثاً أو ظاهرة ضمن ظواهر السياسات التنازعية.

٢ ـ مفهوم الحركات الاجتماعية

لاحظنا عند استعراض الكتابات المفسرة لمفهوم الحركة الاجتماعية أن معظم الذين أسهموا في تقديم تعريف للحركات الاجتماعية، قد أجمعوا على وجود عدة عناصر أساسية لا بدّ من توافرها في الحركة الاجتماعية حتّى تستحق هذا المسمّى. هذه العناصر هي:

جهود منظمة، ومجموعة من المشاركين، وأهداف، وسياسات، وأوضاع، وتغيير، ومكوّنات فكرية محركة، ووسائل تعبئة. فالحركات الاجتماعية «هي تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة»[٣].

العناصر نفسها نجدها في التعريف التالي: «يمكن الإشارة إلى الحركة بالمعنى الاجتماعي، باعتبارها قياماً بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما؛ كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغيير؛ وهي تشمل أيضاً مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكاراً مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة.

كما يشير البعض إلى أن الحركة الاجتماعية تتكوّن من مجموعة من الناس ينخرطون في أنشطة محدّدة، ويستعملون خطاباً يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة النظام السياسي القائم. كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير[٤].

وثمة تعريفات تؤكد دور المجتمع المدني ومنظّماته، وقد تخلط ـ كما هو متوقع ـ بين الحركات الاجتماعية ومنظمات الحركات الاجتماعية، كما نرى في هذا التعريف الذي ورد في إطار دعوة إلى إطلاق حركة اجتماعية في زمبابوي عبر جريدة هراري ديلي نيوز.

---

(٣) إبراهيم البيومي غانم، «الحركات الاجتماعية: تحولات البنية وانفتاح المجال،» إسلام أون لاين (٨ أيار/ مايو ٢٠٠٤)، <http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml>.

(٤) نولة درويش، «هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟،» كفاية (٤ آذار/ مارس ٢٠٠٤)، <http://www.kefaya.org/reports/0403naola.htm>.

إن بناء حركة اجتماعية قوية مناصرة للديمقراطية «يظل دوماً مهمة المجتمع المدني، عندما يعمل في ظلّ بيئة سياسية قمعية... وينبغي في هذا الصدد أن نكون قادرين بداية على تعريف ماهية الحركة الاجتماعية، حيث إن الحركات الاجتماعية، كما يُوحي الاسم، هي تنظيمات شاملة مؤلّفة من جماعات متنوّعة المصالح، تضم حال تشكلها طبقات مهمة في المجتمع، مثل العمال والجماعات النسائية والطلاب، إلى جانب العنصر الفكري. والشيء الذي سيجمع قطاعات المجتمع المختلفة ذات المصالح المتنوّعة، هو شعور عام بالضيم، قوامه الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية في وضعية سياسية بعينها».

كما يرى هربرت بلومر أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرّة في مجتمع معين(٥).

٣ ـ الملامح المميزة للحركات الاجتماعية

الأمر، إذن، على المستوى النظري يؤكّد أن ثراء وتنوّع الحركات الاجتماعية وتطورها التدريجي على مرّ التاريخ الحديث إلى الشكل المأمول، أمر مثير للجدل ولاهتمامات مختلفة على الصعيدين العلمي والعملي. وهي إشكالية لن نفضّ الاشتباك فيها، ولن نخرج بفائدة منها، إلا من خلال عرض لمحة مهمة تختص بمقارنة عمليات الحركة الاجتماعية (Social Movements Process) في إطار الصراعات (Conflicts)، والشبكات (Networks)، والهويات (Identities)، حيث يمكننا في هذا الصدد أن نضع أيدينا على عدة فروق مهمة بين عمليات الحركة الاجتماعية والعمليات الأخرى للعمل الجماعي (Collective Action) ـ بما في ذلك التحالفات المناوئة (Adversarial Coalition)، والحملات الطوعية على أهداف جماعية مشتركة على مستوى واسع، والعمل التنظيمي ـ وذلك بالنظر إلى الحركات الاجتماعية كوضع متميّز في فضاء تحليلي تحدده ثلاثة أبعاد:

- حضور أو غياب التوجهات الصراعية تجاه معارضين محدّدين.
- تبادلات غير رسمية محدودة أو غزيرة بين الأفراد أو المنظمات المنخرطة في مشروعات جماعية.

---

(٥) Herbert Blumer, «Collective Behavior,» in: Alfred McClung Lee, ed., *Principles of Sociology*, introd. by Samuel Smith (New York: Barnes and Noble, 1951), pp. 67-121.

• هوية ضعيفة أو قوية بين أعضاء تلك الشبكات[٦].

تبني عمليات الحركة الاجتماعية وتنتج شبكات معلوماتية مكثفة وسط الفاعلين الذين يتقاسمون ويشتركون في هوية جماعية وينخرطون في صراع اجتماعي أو سياسي. وهي تضاهي عمليات التحالف الذي لا تتطلب فيه العلاقات التكتيكية ـ الساعية إلى تحقيق أهداف محددة ـ وجود هوية جماعية، ولكن التحالف يتيح لأعضائه العمل تحت مفردات رعايته وتكفله بأمورهم.

عند التحدّث عن الحركات الاجتماعية نجدنا في الغالب نتحدث عن جماعات متنوعة الأهداف من خلال مصطلحات قابلة للتداول والتبادل، مثل: التحالفات، والحلفاء، والشبكات. وهي جميعها أشكال متميزة من مستويات العمل الجماعي، «فجميع هذه الأشكال يمكن أن تكون جزءاً من حركات اجتماعية، والعكس صحيح»[٧].

ثانياً: كيف تعمل الحركات الاجتماعية؟ التنوع الواسع وضبط التركيبة الداخلية

تتطلب إدارة الحركات الاجتماعية إتاحة المجال للتنوع الواسع وضبط التركيبة الداخلية. فالحركات الاجتماعية يمكن أن تساعد على خلق مناخ يتيح المجال لتآلف أو تركيب ثلاثة عناصر وظيفية:

أ ـ **الحملة** (Campaign): مجهود عام مستدام ومنظّم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.

ب ـ **ذخيرة الحركة الاجتماعية** (Social Movement Repertoire): عبارة عن توظيف لتوليفات ممكنة من بين أشكال العمل السياسي (خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، ولقاءات عامة، ومواكب مهيبة، واعتصامات، ومسيرات، وتظاهرات، وحملات مناشدة، وبيانات في الإعلام العام، ومطويات أو كراسات سياسية).

---

(٦) Mario Diani: «The Concept of Social Movement,» and «Networks and Social Movements: A Research Program,» in: Mario Diani and Doug McAdam, eds., *Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 299-319.

(٧) جوزيف شكلا وربيع وهبة، «الحركات الاجتماعية،» التحالف الدولي للموئل: شبكة حقوق السكن والأرض (٢٠٠٥)، <http://www.hic-mena.org/SocialMovementsxa.htm>.

ج ـ **مؤهلات التحرّك**: تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحَّدة، هي: الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام تجاه أنفسهم أو تجاه قاعدتهم الشعبية(٨).

إذا أتينا إلى الحملة نجدها على خلاف المناشدة أو الإعلان أو اللقاء الجماهيري الذي يتم لمرة واحدة وينتهي. فالحملة تمتد لما بعد الأحداث الفردية، ولو أن الحركات الاجتماعية غالباً ما تشتمل على مناشدات وإعلانات ولقاءات جماهيرية. والحملة دائماً ما تصل بين ثلاثة أطراف على الأقل:

- مجموعة من المطالبين الناذرين أنفسهم.
- المستهدفون الذين توجّه إليهم المطالب.
- جمهور من نوع أو آخر.

أما ذخيرة الحركة الاجتماعية، فهي، كما ذكرنا، مجموعة الأداءات (Performances) التي تكون متضمنة في الحركة الاجتماعية التي تشمل: التظاهرة، والمسيرة، وحملات المناشدة، والاعتصام، والبيانات الصحافية. والذخيرة تدلّ على وجود حالة من الاستعداد والقوة.

يعدّ مفهوم الذخيرة (Repertoire) من أهم المفاهيم التي قدمها الباحثون في مجال الحركات الاجتماعية، وعلى رأسهم الكاتب تشارلز تيلي (Charles Tilly)، ويقصد به «مجموعة من الأعمال الروتينية التي يتجمّع بواسطتها الناس للعمل على مصالحهم المشتركة. وهذا المفهوم يدعونا إلى البحث في نماذج من الإملاء الجماعي للمطالب، وانتظام طرق تجميع الناس وترابطهم معاً لرفع مطالبهم عبر الزمان والمكان»(٩). وهو من أحد جوانبه مفهوم ثقافي لتركيزه على عادات الناس في التنازع (People's Habits of Contention)، وذلك في إطار حدوث العمل الجماعي كنتيجة لتوقعات مشتركة وارتجالات متعلمة. ومن ثمّ، فإن مفهوم الذخيرة (Repertoire) ليس مجرد مجموعة من الوسائل لرفع المطالب، بل يعني أيضاً مجموعة من المعاني التي تظهر في إطار العلاقات داخل الصراعات؛ معان كما يصفها غيرتز تصاغ في تدفق الأحداث.

---

(٨) تيلي، **الحركات الاجتماعية، ١٧٦٨ ـ ٢٠٠٤**، الفصل الأول، ص ٢٧.
(٩) المصدر نفسه.

و«الذخائر هي إبداعات ثقافية متعلمة، لكنّها ليست مشتقة من فلسفة مجرّدة، ولا تتشكل نتيجة لدعاية سياسية، فهي تظهر من الصراع»(١٠).

وإذا سئلنا في أدبيات الحركات الاجتماعية على خلفية الأحداث والوقائع: ماذا يتعلم المحتجون؟ نجد الإجابة بسيطة: «إنّهم يتعلمون تهشيم النوافذ، ومهاجمة المساجين المشهّر بهم، وتحطيم منازل الأنذال، وشن مسيرات عامة، وتقديم التماسات، وعقد لقاءات عامة، وتنظيم جمعيات ذات مصالح خاصة. أما الجانب السياسي البارز للمفهوم، فيتبلور في وصفه لكون مجموعة الأعمال الروتينية التنازعية تظهر: **أولاً** من نضالات تنازعية (Contentious Struggles) ضدّ الدولة، **وثانياً** تكون في علاقة حميمة مع الحياة اليومية والسياسات الروتينية، **وثالثاً** تكون مقيّدة بفعل ما تمارسه الدولة من نماذج القمع»(١١).

أما **مؤهلات التحرّك**، فتتضمن الصفات والقيم الأربع: الجدارة، والاتحاد، والعدد، والالتزام، حيث ينبغي أن يعتمد تشكيل حركة اجتماعية على مجموعة من الأفراد العازمين على الاتحاد، ولا بُدَّ من أن يكونوا بعدد كاف ومعبّر، وأن يتصفوا بالالتزام، وكذلك بالاستحقاق أو الجدارة بالموقف الذي يتخذونه حيال قضية ما. من هنا، نختار ونؤكد ضرورة استخدام عبارة «مؤهلات التحرّك» في سياق التحرّكات الاجتماعية التي تحتاج إلى توافر هذه الصفات في المشاركين الجادّين، والتي تعدّ مناسبة كذلك للحالة الوجدانية التي تعكسها الصفات الأربع.

ولكن، وكما نوهنا سابقاً، ثمة حالة من الاستعجال في إطلاق مصطلح «الحركات الاجتماعية» على بعض الأحدث العامة، التي قد تكون جيدة التنظيم ومستدامة أيضاً، بل وتفي أجزاؤها بالمعايير المذكورة. وهو خطأ خاص ودقيق توضحه أشكال أخرى من الخلط، أهمها:

أ ـ أن المحللين والنشطاء غالباً ما يمدّون مصطلح «حركة اجتماعية» بشكل فضفاض، ليشمل جميع الأعمال الجماعية الشعبية ذات الصلة، أو على الأقل جميع الأعمال الجماعية الشعبية التي تلقى استحسانهم. فالنسويات، على سبيل المثال، يدمجن بأثر رجعي النساء البطلات بالحركة النسائية على مدى قرون تسبق تاريخ تبلور

---

(١٠) Clifford Geertz, *The Interpretation of Cultures* (New York: Basic Books, 1977).

(١١) Javier Auyero, «When Everyday Life, Routine Politics and Protest Meet,» *Theory and Sociology*, vol. 33, nos. 3- 4 (2004).

الحركات الاجتماعية في العصر الحديث، وفق المفهوم الذي قدمناه، في الوقت الذي نجد فيه أيضاً أية مبادرة شعبية في أي مكان لصالح البيئة، بالنسبة إلى نشطاء البيئة، جزءاً من الحركة البيئية على مستوى العالم.

ب ـ كذلك يخلط المحللون غالباً بين العمل الجماعي لحركة ما والمنظمات والشبكات التي تدعم أو تؤيد العمل، أو أنهم حتّى يعتبرون المنظمات والشبكات مُكوِّنة للحركة، مثل أن نُميّز الحركة البيئية بالناس والشبكات الشخصية ومنظمات الدعوة المدافعة (Advocacy) التي تؤيد الحماية البيئية، وليس بالحملات التي ينخرطون فيها[١٢].

ج ـ أن المحللين غالباً ما يتعاملون مع «الحركة» كفاعل أحادي فردي، الأمر الذي يطمس شيئين مهمين:

- المراوغة التي لا تنقطع وإعادة تنظيم الصفوف الذي يستمرّ دائماً في إطار الحركات الاجتماعية.

- التفاعل بين النشطاء والقاعدة الشعبية والمستهدفين والسلطات والحلفاء والمنافسين والأعداء والجماهير التي تصنع النسيج المتغيّر للحركات الاجتماعية.

تجمع الحركات الاجتماعية في طبيعتها ثلاثة أنواع من المطالب: برنامج، وهوية، ومكانة.

تتضمن مطالب البرنامج دعماً أو تأييداً أو معارضة معلنة للتحرّكات الفعلية أو المقترحة من قبل المستهدفين من مطالب الحركة. أما مطالب الهوية فتتألف من تأكيدات أننا ـ نحن المطالِبين ـ نشكل قوة موحّدة يُعتدّ بها. وصفات الوقفة (الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام) تساند مطالب الهوية. أما مطالب المكانة، فتؤكد روابط وتشابهات مع فاعلين سياسيين آخرين، على سبيل المثال: الأقليات المستبعدة، أو جماعات المواطنين القائمة على نظام سليم، أو المؤيّدين المخلصين للنظام. وهي

---

(١٢) لا بدّ هنا من الالتفات في هذا النوع من الخلط إلى الحالة التي نعيشها في المجتمع العربي المدني، حيث في الغالب ما تلتصق الأنشطة باسم المنظمة المدنية المنظمة لها، وكأنك ترى تنافساً على سبق يأخذك على الفور إلى سلوك تجاري، وليس إلى سلوك من يريد تشكيل حركة اجتماعية أو عمل مشترك، كلّما ازداد العدد وتنوّع المشاركون في تنظيمه والقيام به، أفاد وجود منظمات مجتمع مدني حقيقية، وبالأخص منظمات دعوة وتأثير.

أحياناً ما تكون معنية بمكانة الفاعلين السياسيين الآخرين، مثلاً في الدعاوى الهادفة إلى إخراج المهاجرين أو إقصائهم من المواطنة.

ثالثاً: تطور الحركات الاجتماعية في التاريخ الحديث

١ ـ البداية في أوروبا

في كتابه **تاريخ الحركة الاجتماعية الفرنسية من العام ١٧٨٩ حتّى الآن** (١٨٥٠)، أدخل عالم الاجتماع الألماني لورنز فون شتاين مصطلح «الحركة الاجتماعية» في نقاشات متعمّقة حول الكفاح السياسي الشعبي (Popular Political Striving)[١٣].

في البداية، حمل المصطلح الفكرة الخاصة بعملية أحادية متواصلة، أكسبت الطبقة العاملة برمتها الوعي الذاتي والقوة. وعندما كتب فون شتاين ذلك، كان البيان الشيوعي لماركس وأنغلز (١٨٤٨) قد تبنّى حديثاً معنى مماثلاً تماماً لهذا في إعلانه، وهو أن «جميع الحركات التاريخية السابقة كانت حركات لأقليات، أو لحساب أقليات. أما الحركة البروليتارية فهي حركة الوعي الذاتي المستقلة التي تقوم بها الأغلبية الساحقة لصالح الأغلبية الساحقة»[١٤].

وثمة حجج بحثية موثقة ومدعّمة بمراجع عدة ترى أن نشأة الحركات الاجتماعية بالهيكل الذي قدمنا له في إطار التعريف وتحديد الآليات، كان في بريطانيا العظمى، بحكم ما كانت تضمه من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ونظراً إلى التنوع في الأزمات التي لحقت بمجتمعات هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف. وهو ما سنحاول عرض حيثياته بإيجاز في ما يلي: في ستينيات القرن الثامن عشر، تضمّنت مظاهر الحركات الاجتماعية في لندن وبوسطن وشارلستون استخداماً مباشراً للقوة أو تهديد الأطراف الذين أساؤوا إلى معايير أو مصالح جماعة ما. كذلك جلبت ستينيات القرن الثامن عشر علامات مهمة دلّت على التغير في التنازع الشعبي (Popular Contention). وإذا أردنا حصر التجمّعات التنازعية في مدينة لندن في هذه الحقبة، سنجد قائمة من

---

(١٣) Lorenz von Stein, *Geschichte der sozialen Bewegung in Frankreich von 1789 bis auf unsere Tage* (Hiledesheim: Georg Olms, 1959).

(١٤) Karl Marx, *Karl Marx and Frederick Engels: Selected Works*, 2 vols. (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1958).

الأحداث تؤكد هذا الوصف للتحرّكات، منها ثلاثة صراعات رئيسيّة غلبت على التجمّعات التنازعية في شهر واحد.

أ ـ يقوم تجار الفحم في منطقة «شادويل» و«وابينغ» (بالقرب من ميناء لندن الرئيسي) بعرقلة بيع ونقل الفحم لتدعيم مطالبهم برفع معدلات البيع بالتجزئة.

ب ـ يضغط نسّاجو الحرير في الطرف الشرقي من لندن (خاصة سبيتالفيلدز) على أصحاب الحوانيت الذين يستقطعون من أجورهم، وأيضاً على عمال المياومة الذين يواظبون على الإنتاج مقابل أجر أقل، وذلك بتمزيق القماش من على الأنوال الخاصة بخصومهم.

ج ـ إعصار سياسي يزأر حول شخصية «جون ويلكز» المثيرة للجدل.

في الصراعين الأولين نرى أشكالاً روتينية من الضغط والثأر مارسها العمال الإنكليز على مدى قرون، ولكن في الصراع الثالث نشهد ابتكاراً أطلّ بظلال ذخيرة تحرّكات الحركة الاجتماعية من ملامحها، وتحويل حملة انتخابية خاصة بأحد البرلمانيين إلى مناسبة لاستعراض التضامن والإصرار الشعبي؛ ففي وقت كانت حقوق التصويت فيه محدودة، تنسلخ المشاركة الجماهيرية المنظّمة عن الآداب العرفية للانتخابات.

كان «ويلكز» محرّضاً، لكنه لم يكن من العامة. وقد دخل البرلمان في العام ١٧٥٧ مستخدماً أمواله ومركزه كعضو في طبقة الأعيان الصغيرة. وأثناء فترة وجوده في البرلمان، بدأ في تحرير صحيفة معارضة، هي بريتون الشمالية (*The North Briton*)، وذلك في العام ١٧٦٢. وقد أطلق هذا الاسم على صحيفته الجدالية رداً على صحيفة بريتون (*The Briton*) المناصرة للحكومة.

٢ ـ السياق السياسي والاقتصادي

لقد دلّت الصراعات والنضالات التنازعية الشعبية، التي ذكرنا أمثلتها، على بداية ظهور شكل متطور للحركة الاجتماعية في إنكلترا وأمريكا على خلفية تغيّرات سياسية واقتصادية عميقة، ميزتها أربع عبارات دارجة دالة، هي: الحرب، والحركة البرلمانية، والرسملة، والحركة البروليتارية[١٥].

---

(١٥) John Brewer: *Party Ideology and Popular Politics at the Accession of George III* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981), and *The Sinews of Power: War, Money and the English State, 1688-1783* (New York: Knopf, 1990).

تُرى ما الذي يربط بين كلّ من الحرب والحركة البرلمانية وحركة الرسملة وحركة البروليتاريا من جانب، ونمو الحركات الاجتماعية من جانب آخر؟ مظاهر العلاقة التي تهمنا في سياق استعراض تطور الحركات الاجتماعية يمكن تكثيفها في ما يلي:

• كان لمعدلات التعبئة ومدفوعات الحرب معاً زيادة تأثير النشاط الحكومي في رفاهة عامة الناس، وهو ما استدعى إدخال ممثلي الحكومة في مفاوضات حول الشروط التي يمكن بموجبها أن يساهم أصحاب الأراضي والتجار والعمال والجنود وغيرهم في الجهد الجماعي.

• بالرغم من حقّ التصويت المحدود، فإن تحول السلطة نحو البرلمان أفاد في زيادة أثر الأعمال التشريعية في رفاهية الجميع بشكل كبير، واكتسب الجميع في بريطانيا العظمى والمستعمرات، بسبب التنظيم الجغرافي للتمثيل البرلماني، مزيداً من الاتصال المباشر مع الناس ـ من المشرّعين المنتخبين ـ الذين كانوا يقومون باتخاذ تحرّكات سياسية متعاقبة.

• بالرغم من استمرار كبار أصحاب الأراضي في السيطرة على السياسة الوطنية، فقد وسعت الرسملة من التأثير المستقل للتجار والماليين في لندن وأماكن أخرى، حيث أصبحوا هم مديرو رأس المال المعتمدون لدى الحكومة.

• قللت حركة البروليتاريا من اعتماد العمال على أصحاب أراضٍ بعينهم وأصحاب حرف ورعاة معيّنين، ومن ثمّ أطلقت العمال ليدخلوا الحياة السياسية مستقلين بأنفسهم.

• عـزّزت هـذه التغيرات، في مجملها، من التحالفات العارضة بين كلّ من الأرستقراط المنشقين والبرجوازيين (افتقدوا إلى العدد في تحرّكهم بشكل مستقل ضدّ كتلة الطبقات الحاكمة) والعمال غير الراضين (افتقدوا الحماية القانونية والاجتماعية التي كان الرعاة يمدّونهم بها).

• سهّلت تلك التحالفات بدورها من ملاءمة وتوسع الجمعيات ذات الأغراض الخاصة، والاجتماعات العامة، وحملات الالتماس والمسيرات المنظّمة، وغيرها من الأشكال ذات الصلة في رفع المطالب من قبل الطبقة العاملة ونشطاء البرجوازية الصغيرة، لكنّها صعبت على السلطات مهمة الحفاظ على الحظر القانوني لتلك الأنشطة، خاصة عندما انضم إليها عامة الناس.

• أبعدت تلك التحالفات الطبقة العاملة نفسها ونشطاء البرجوازية الصغيرة عن العمل الهدام المباشر كوسيلة لرفع المطالب.

• التحرّكات المشتركة بين الأرستقراط المنشقين والبرجوازيين الراديكاليين والبرجوازيين الصغار الغاضبين والعمال، خلقت إرهاصات ومساحات قانونية لأعمال الحركة الاجتماعية، حتّى بعد انتهاء الحملات والتحالفات التي كانت جارية آنذاك.

وفي السياق نفسه من الاستجابات البحثية، كرّس جون فرانكلين جيمسون، المؤرخ الأمريكي الرائد في العام ١٩٢٥، سلسلة من المحاضرات المؤثرة حول موضوع «الثورة الأمريكية تدخل في عداد الحركات الاجتماعية». وقدم حجته قائلاً: إن «تيار الثورة» لا يمكن أن يكون حبيس مجرى ضيّق بين ضفتين، بل إنّه ينساب وينتشر على نطاق واسع على الأرض. لقد تحرر كثير من الرغبات الاقتصادية، وكثير من الطموحات الاجتماعية، بفعل النضال السياسي، وتبدل كثير من جوانب المجتمع الاستعماري، بشكل عميق، بفعل القوى التي أُطلق لها العنان. فقد طالت يد ثورة التغيير العلاقات بين الطبقات الاجتماعية بعضها بعضاً، ومؤسسة العبودية، ونظام حيازة الأراضي، ومجرى وطبيعة الأشغال، وأشكال وروح الحياة الفكرية والدينية، فجميعها بزغ في ظلّ الثورة في أشكال قدمت خطوات كثيرة في الاقتراب من الأشكال التي نعرفها الآن[١٦].

وأنهى محاضراته بزعمه «أن جميع الأنشطة المتنوعة للناس في البلد نفسه، وفي غضون الفترة الزمنية نفسها، تترابط بعضها مع البعض في علاقة حميمة، وأن المرء لا يمكنه الحصول على رؤية مرضية لأي من تلك الأنشطة إذا نظر إليها بمعزل عن رؤى الأنشطة الأخرى»[١٧].

هل يمكن الزعم بأن الثورة الأمريكية حركة اجتماعية أو سلسلة من الحركات الاجتماعية، بالنظر إلى الفترة نفسها التي ضربنا أمثلة عليها من لندن؟ يشير سيدني تارو إلى الابتكارات في الأعمال السياسية قائلاً: وسط ما كان يجري من حرق الدُّمى والسطو على المنازل، جاء تنظيم المقاطعة واتفاقات عدم الاستيراد كعلامة مميزة لخلق أشكال

---

(١٦) John Franklin Jameson, *The American Revolution Considered as a Social Movement* (Boston, MA: Beacon, 1956).

(١٧) المصدر نفسه.

«نموذجية» من السياسة التي يمكن أن تهاجر بسهولة من مكان إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى، ومن قضية إلى أخرى(١٨).

يعرّف تارو اختراع الأساليب النموذجية السريعة الانتقال كخاصية مميزة لنشاط الحركة الاجتماعية، وكوجه مقابل ومهم لملحقات أكثر محدودية للأوضاع المحلية التي ضمّت الموسيقى الصاخبة وحرق الدمى والسطو على المنازل، ولكن هل ظهور الأساليب النموذجية تؤهل الثورة الأمريكية لتكون حركة اجتماعية؟ إن الهدف هنا هو البحث في أزمنة وأمكنة يقوم فيها الناس الذين يرفعون مطالب جماعية على السلطات، بالمواظبة على تشكيل جمعيات ذات أغراض خاصة أو تحالفات محددة، وعقد اجتماعات عامة، وتوصيل برامجهم إلى الإعلام المتاح، وتسيير مواكب، وتجميع حشود أو تظاهرات. ومن خلال كلّ هذه الأنشطة يصنعون عروضاً، ويقدمون مظاهر متناغمة من الجدارة والوحدة والزخم العددي والالتزام.

وبحكم ما كان من حال في بريطانيا العظمى أثناء الفترة نفسها، تكون الإجابة واضحة: جميع العناصر الفردية قائمة في الولايات المتحدة الجديدة في ستينيات القرن الثامن عشر، لكنّها لم تكن بعد قد تبلورت إلى شكل من أشكال السياسة الشعبية متميز ومتوافر باتّساع، حيث كان انتشار الجمعيات المترابطة بين بعضها البعض من العام ١٧٦٥ فصاعداً، قد غيّر السياسة الشعبية، ومهّد الطريق إلى ظهور الحركات الاجتماعية المستوفية للمواصفات. ومع ذلك، استغرق الأمر عقوداً قبل أن يصبح الجهاز الكامل للحركة الاجتماعية متاحاً بشكل واسع أمام المطالبين الشعبيين.

ونسوق هنا بعض الملاحظات التي تقدّم بها المحللون المهتمون بنشأة وطبيعة الحركات الاجتماعية:

---

(١٨) Sidney Tarrow: *Democracy and Disorder: Protest and Politics in Italy, 1965-1975* (Oxford: Oxford University Press, 1989); *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*, Cambridge Studies in Comparative Politics, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998); «Movimenti politici e sociali,» *Enciclopedia delle Scienze Sociali*, 6 vols. (Rome: Istituto della Enciclopedia italiana fondata da Giovanni Treccani, 1991), vol. 6 (2002), pp. 97-114;. «From Lumping to Splitting: Specifying Globalization and Resistance,» in: Jackie Smith and Hank Johnston, eds., *Globalization and Resistance: Transnational Dimensions of Social Movements* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2003), and «The New Transnational Contention: Social Movements and Institutions in Complex Internationalism,» Transnational Contention Project, Cornell University, Working Paper; 1 (2003).

أ ـ إن الحركات الاجتماعية، منذ نشأتها في القرن الثامن عشر، لم تمض كتحرّكات فردية، بل كحملات تفاعلية، وظهرت عند صراع يضم أطرافاً كثيرة، ويتمركز في كلّ حملة على الجهود المتكرّرة لتحالف متغير يسعى إلى إنجاز مجموعة من التغيّرات السياسية المحددة تحديداً جيداً. فقد أدت التحالفات بين الشخصيات السياسية النخبوية (الذين تمتعوا بدرجة من الحماية لمطالبهم) والقطاعات المنظّمة نسبياً من الطبقات العاملة (ممن كان لديهم منافع العدد والترابط الداخلي والأرضية المحلية) دوراً استثنائياً على الأقل في المراحل المبكرة من الحركات الاجتماعية.

ب ـ تميّزت الصراعات التي وقعت في تلك الحقبة دائماً باحتوائها على برامج للتغيير السياسي، بل إنّها ضمّت أيضاً مزاعم بأن المؤيّدين لهذه البرامج تمتعوا بالقدرة على العمل المستقل والفعال، وأن المشاركين كانت لديهم المكانة السياسية للتحدّث على الملأ حول قضايا قيد التناول.

ج ـ في الانتقال من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر، نرى تجميعاً جلياً ومتواصلاً للأنواع الثلاثة من المطالب في الاجتماعات العامة وموجات الالتماس والتصريحات العامة والتظاهرات والرموز المشتركة للعضوية.

د ـ إن البروز النسبي لمطالب البرنامج والهوية والمكانة يتنوّع بصورة دالة وسط الحركات الاجتماعية ووسط المطالبين داخل الحركات، وبين مراحل الحركات. لم يكن في هذا الوقت ممكناً الوقوف على التباين وسط الحركات الاجتماعية لإرساء هذه الحجّة بشكل استنتاجي، ولكن يمكننا أن نلمح تناوباً ما بين:

- تأييد إعانة، أو إصلاح برلماني، في حركات العمال البريطانيين بعد الحروب النابليونية.
- التأكيد أن العمال المنظمين يشكّلون قوة مهيبة وجديرة.
- الشكوى من أنهم يشغلون دون مبرر وضعاً هامشياً داخل النظام.

هـ ـ المقرطة تروّج لتشكيل الحركات الاجتماعية، حيث إن الخبرات الأمريكية والبريطانية، بالإضافة إلى التجارب المجهضة لفرنسا وهولندا، تبيّن نوعاً من التوافق الذي يكاد يتحقق بين المقرطة وانتشار الحركات الاجتماعية، فضلاً على أن هذه التواريخ تقف على روابط مهمة لعمل الحركة الاجتماعية مع بُعد الحركة البرلمانية

في السياسة العامة، وما ينجم عنها من ظهور انتخابات تنافسية. وتظل الروابط العارضة والأفضل على كلّ من الاتجاهين متاحة للاستكشاف.

و ـ الحركات الاجتماعية تؤكد السيادة الشعبية. جميع الحالات التي رصدت في هذه الفترة التاريخية تصور تأكيدات بازغة للسيادة الشعبية. وتبيّن أيضاً إلى أي مدى تطرح التأكيدات قضايا سياسية حادة، ومن لديه الحق في التحدّث باسم الناس. هل الحق في الكلام يشمل الحق في مهاجمة النظام الحاكم؟ متى تكون مصلحة النظام العام مُبطِلة لهذا الحق؟ ومن ثمّ، فإنه تجاوزاً لطقوس الاقتصاص أو التمرّدات الشعبية، أو حتّى الانتخابات التنافسية، تضع الحركات الاجتماعية هذه القضايا المتعلّقة بالحقوق في قلب السياسة الشعبية. ولندرة تسامحها في الغالب مع التوليفات الجديدة بين الحملات وذخيرة التحرّكات ومظاهر الوقفة، فقد جعلت السلطات البريطانية والأمريكية من نفسها عرضة لزعم أن النقاد المعارضين لها هم المتحدثون الحقيقيون عن الناس، وليس هي.

ز ـ مقارنة بالأشكال ذات الأساس المحلي من السياسة العامة، تعتمد الحركات الاجتماعية بشكل كبير على مدبّرين سياسيين من أجل استمرارها، فنجد أن حركة إلغاء الرقّ لم تكن ليفتح لها باب إلا برجال الدين وقادة الطوائف والمشرّعين الذين حافظوا على القضية في الصحافة، وبنوا روابط بين الجماعات المحلية من النشطاء واللقاءات العامة المخطّطة، وموجات الالتماس المنظّمة، والزجّ بقضية الرق في الحملات الانتخابية. وفي غضون ستينيات القرن الثامن عشر، قاد جون ويلكز ومعاونوه في لندن (وصامويل آدامز في بوسطن والمتحالفون معه) عناصر رئيسيّة من رفع مطالب الحركة الاجتماعية. ولكنهم ظلوا مفتقدين المعرفة بالحملات وذخيرة التحرّكات ومظاهر الوقفة التي اتخذها المدبّرون السياسيون البريطانيون (والأمريكيون) كشيء مسلّم به بعد ذلك بخمسين أو ستين سنة[١٩].

ح ـ بمجرد أن تؤسس الحركات الاجتماعية نفسها في وضع سياسي معين، فإن النمذجة، والاتصال، والتعاون تيسّر من تبنيها في أوضاع أخرى متصلة. يمكننا أن نلاحظ في تلك الفترة تعميماً لاستراتيجيات الحركة الاجتماعية عبر قطاعات في أمريكا الشمالية، وخصوصاً الجزر البريطانية. ويمكننا رصد بعض المؤشرات على

(١٩) John K. Alexander, *Samuel Adams: America's Revolutionary Politician* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2002).

التسهيلات والتعاون الدولي في أمريكا وبريطانيا وهولندا وفرنسا، حيث استعارت كلّ حركة اجتماعية ابتكارات من حركة واحدة على الأقل من الحركات الأخرى، وسرعان ما أصبحت مناهضة الرقّ على نحو خاص مهمة دولية. إلا أن القرن التاسع عشر جلب للحركات الاجتماعية تيسيرات دولية أوسع، كما حدث من تأييد أعاره المهاجرون والمتعاطفون في إنكلترا وأمريكا إلى النشطاء الأيرلنديين في مواجهة البريطانيين(٢٠).

ط ـ الأشكال، والأفراد، ومطالب الحركات الاجتماعية تتنوع وتتطور تاريخياً. أي شيء آخر نراه في الصراعات بين ستينيات القرن الثامن عشر وثلاثينيات القرن التاسع عشر لا بُدَّ من أن يشتمل بالتأكيد على تباين حقيقي وتطور مستمر. وما زال علينا أن نرى بالتفصيل أن عملية رفع مطالب الحركة الاجتماعية تضرب بجذورها في التحديات ضدّ السلطات القومية، ولكنها سرعان ما دخلت الخدمة، ليس فقط في تعبيرات التأييد لتلك السلطات، بل أيضاً في مطالب موجهة إلى سلطات أخرى، مثل النخب المحلية، والقادة الدينيين والرأسماليين. ونحن نتعامل مع ظاهرة سياسية ماثلة في تواريخ إقليمية وقومية.

ي ـ الحركة الاجتماعية، كمؤسسة مخترعة، يمكن أن تختفي أو تتحول إلى شكل سياسي مختلف تماماً. ونحن نرى أمثلة كثيرة اليوم على الانتشار الحديث للاتصالات الدولية بين النشطاء، وكيفية خلقه أشكالاً جديدة من السياسة من أسفل إلى أعلى، إلا أننا ما زلنا بحاجة إلى قدر كبير من التحليل قبل أن نقرر أي الشروط مهم، وأيها مصيري لبقاء الحركات الاجتماعية(٢١).

وإذا انتقلنا إلى مشاهد أخرى تتضمن أنشطة متنوعة نقلت الحركات الاجتماعية إلى حالة أكثر اكتمالاً وفق المفهوم الذي قدمناه في بداية البحث، سنجد في القرن التاسع عشر ملامح لتطور الحركات الاجتماعية في عدة بلدان، أهمها: فرنسا، وبلجيكا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، والأرجنتين، وغيرها. وسوف نقدم بعض النماذج التي تدلل على تطور الحركات الاجتماعية:

أ ـ في فرنسا: شهدت مدينة ليون في الشهر الأوّل من ثورة ١٨٤٨ ثماني تظاهرات على الأقل. وفي / آذار/ مارس ونيسان/ أبريل نظّم النادي الديمقراطي المركزي

---

(٢٠) Michael Hanagan, «Irish Transnational Social Movements, Deterritorialized Migrants, and the State System: The Last One Hundred and Forty Years,» *Mobilization*, vol. 3, no. 1 (March 1998), pp. 107-126, and «Irish Transnational Social Movements, Migrants, and the State System,» in: Smith and Johnston, eds., Ibid.

(٢١) تيلي، الحركات الاجتماعية، ١٧٦٨ ـ ٢٠٠٤.

تظاهرات كبيرة داعياً إلى ديمقراطية راديكالية(٢٢). بعدها مباشرة، عزمت الجماعات النسائية والنوادي السياسية وقدامى المحاربين في الجيوش النابليونية وأطفال المدارس وعمال الورش على مستوى البلاد، على محاربة البطالة. وكان المضربون الذين يشغلون وظائف بالفعل يتظاهرون في ليون. فقد تظاهر أغلبهم تعبيراً عن التضامن مع النظام الجديد، مصحوباً ذلك ببيانات بمطالب خاصة. كما تضمّنت مطالبهم ما يرقى إلى مطالب البرنامج والهوية والمكانة، في إصرار منهم على حقّ المشاركين ومن يمثلونهم في التصويت العام.

وعلى مدار تلك الفترة، وحتّى الثورة الجديدة في الرابع من أيلول/ سبتمبر ١٨٧٠ مارس المتظاهرون في مدينة ليون لعبة القط والفأر مع السلطات. ورفرفت راية الثورة الحمراء في قاعة مدينة ليون من أيلول/ سبتمبر وحتّى دخول الربيع. وقد أرست المدينة طرازها الخاص من الكميونة الراديكالية المستقلة التي حطمتها قوات الحكومة بوحشية في نيسان/ أبريل ١٨٧١(٢٣). وعادت التظاهرات ثانية أثناء فترة الثورة الجديدة، بالرغم من أنّها أخذت إيقاعاً بطيئاً عمّا كانت عليه في العام ١٨٤٨. وكان كلّما استعادت سلطات الجمهورية الثالثة النظام من أعلى إلى أسفل، تتشكل التظاهرات على مدى عقدين من الزمن، استغلالاً وتحويراً لأحداث مختلفة بعيدة عن التظاهرات، مثل: الجنازات المعادية للإكليروس، والاحتفالات المحلية بيوم سقوط الباستيل، والمراسم الرسمية، والمواكب الدينية، وذهاب وفود العمال إلى سلطات البلدية أو الدولة. ولم يغيّر تشريع الاتحادات العمالية (١٨٨٤) من الوضع بشكل أساسي. فقط مع توسع الجمعيات الطوعية في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر اضطلعت التظاهرات مرة أخرى بدور بارز في الحياة العامة لمدينة ليون.

ب ـ في بلجيكا: لاقت الذخيرة الجديدة من العمل الجماعي هوى لدى العمال، في ما قبل العام ١٨٤٨. وبعد اشتعال الثورة العام ١٨٤٨ في فرنسا، بدأ الجمهوريون والراديكاليون البلجيكيون مباشرة في الدعوة إلى ثورة أخوية (Fraternal) في بلدانهم، إلا أن ردّ الحكومة جاء سريعاً، فقامت بعدة إجراءات، من ضمنها طرد كارل ماركس من البلاد في الرابع من آذار/ مارس ١٨٤٨. وتزامناً مع الخروج السريع لماركس، كانت

(٢٢) Vincent Robert, *Les Chemins de la manifestation, 1848-1914* (Lyon: Presses Universitaires de Lyon, 1996).

(٢٣) Ronald Aminzade, *Ballots and Barricades: Class Formation and Republican Politics in France, 1830-1871* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

الحكومة البلجيكية ذات الأغلبية الليبرالية قد اتخذت خطوات لإحباط التعبئة الثورية في بلجيكا.

وبين الإصلاح السياسي في العام ١٨٤٨ وتسعينيات القرن التاسع عشر، تغيّرت خواص التنازع البلجيكي بشكل ملحوظ. فقد اختفت مثلاً الجموع الجوالة على الصعيد العملي، فيما أصبحت التظاهرات والإضرابات الكبيرة أكثر تكراراً وبروزاً. وقد ظهرت في تسعينيات القرن التاسع عشر إضرابات عامة تمّ تنسيقها على مستوى إقليمي وقومي كأشكال رئيسيّة من العمل التنازعي.

كان التوافق بين تحرّكات الجماهير الاشتراكية المتعاقبة والانتصار البرلماني الجديد في حقّ التصويت الشامل مؤثراً جداً بما لا يترك مجالاً لأخطاء العلاقة العارضة بينهما. واستناداً إلى المكاتبات المنشورة وغير المنشورة من الدوائر الحاكمة، يمكن للمرء أن يستنتج أن الإضراب العام كان له أثر حقيقي، بل وفي الحقيقة كان أكثر أهمية مما أدركه الاشتراكيون المعاصرون أنفسهم. وقد واجه العمال الاشتراكيون المعارضون أصحاب السلطة بتهديد ثوري مرة تلو الأخرى، مما مهّد إلى إحداث انفتاح مفاجئ للديمقراطية[٢٤].

تجب الإشارة هنا إلى أن التظاهرات تفسر بدقة الأصول التاريخية لتحرّكات محددة للحركة الاجتماعية. وبالرغم من تعميمها في ما بعد، وانتشارها عبر تنوع واسع من الأنظمة والأوضاع والقضايا، وبين أصحاب المطالب، فقد أخذت التظاهرات أشكالاً مختلفة في أماكن نشأتها، حيث ساهمت السياقات الأولية بإضفاء ثلاثة ملامح على التظاهرة، وهي: نماذج التفاعل، والمعايير القانونية للتجمّع والحركة، وأشكال تمثيل العلاقات بين المتظاهرين وفاعلين سياسيين آخرين، بما في ذلك السلطات والمستهدفون بالمطالب[٢٥].

ج ـ **المملكة المتحدة: الحركة الشارتية (الميثاقية)**[٢٦]: بمجرد أن أرست صراعات عشرينيات القرن الثامن عشر وأوائل الثلاثينيات من القرن نفسه حركات اجتماعية

(٢٤) Gita Deneckere, *Sire, het volk mort: Sociaal protest in België, 1831-1918* (Antwerp: Amsab, 1997).

(٢٥) Dominic Bryan, *Orange Parades: The Politics of Ritual, Tradition and Control* (London: Pluto Press, 2000).

(٢٦) الحركة الشارتية (الميثاقية): حركة جماهيرية بريطانية كبيرة، بدأت عام ١٨٣٨، وامتدت إلى أوائل الخمسينيّات من القرن التاسع عشر. وكانت حركة تناضل من أجل الديمقراطية السياسية والمساواة الاجتماعية =

على الخريطة السياسية، صارت المملكة المتحدة، بما فيها أيرلندا، معقلاً رئيسياً لخلق الحركات الاجتماعية. فقد استمرت مناهضة الرق حتّى إلغائه في العام ١٨٣٣. وساعدت الحركات الاجتماعية على جلب الحقوق السياسية للمعارضين البروتستانت في العام ١٨٢٨، وللكاثوليك في العام ١٨٢٩. وجلبت الأعوام الثلاثة اللاحقة تعبئة ساحقة للحركة الاجتماعية في صالح الإصلاح البرلماني، توّجت بقانون الإصلاح في العام ١٨٣٢[٢٧].

استبعد التشريع بصورة صريحة العمال الإجراء، وزاد من المؤهلات المرتبطة بالمِلكية في الدوائر البرلمانية التي سبق أن أعطت على الأقل بعض العمال المزدهرة حالتهم حقّ التصويت. وشكا العمال عندما نفذ البرلمان المشكّل حديثاً رؤيته الليبرالية من الاقتصاد السياسي بتمرير قانون جديد للفقراء (New Poor Law) خوّل المقاطعات الكنسية أو الأبرشيات التعاون في اتحادات قانون الفقراء (Poor Law Unions). وقد أنهت هذه الاتحادات الإعانة الخارجية للعمال القادرين جسدياً، وأرسلتهم إلى بيوت العمل في حالة عدم إيجاد عمل مناسب، وفرضت شروطاً أكثر عقابية داخل بيوت العمل. وقد فجرت القضيتان حركات اجتماعية منفصلة في أواخر ثلاثينيات القرن الثامن عشر. ولكنها ظهرت في حركة جماهيرية كبيرة عرفت باسم «الحركة الميثاقية» (Chartism).

نُشر ميثاق الشعب (People's Chart) في أيار/ مايو ١٨٣٨. وبعد أن صدر عقب مفاوضات وتوفيق بين القادة الراديكاليين والإصلاحيين، اختصوا فيها بنقد قانون الإصلاح للعام ١٨٣٢، أخذ الميثاق في صياغة هذه المطالب المحددة:

(١) حقّ التصويت للجميع [يقصد الذكر البالغ].

(٢) اقتراعات سرية [بدلاً من التصويت الشفهي] في الانتخابات البرلمانية.

(٣) برلمانات سنوية.

(٤) رواتب لأعضاء البرلمان.

= نضالاً كادَ أن يكون ثورياً. تمحورت الحركة الشارتية حول برنامج (ميثاق) للاقتراع العام وغيره من الإصلاحات السياسية الديمقراطية، وضعته رابطة شغيلة لندن، انظر: <http://www.marxists.org/arabic/archive/rosa/1906-ms/01.htm>.

(٢٧) Charles Tilly, *Popular Contention in Great Britain, 1758-1834* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995).

(٥) إلغاء الشروط المتعلّقة بالأملاك لعضوية البرلمان.

(٦) دوائر انتخابية متساوية على مستوى البلاد[٢٨].

عقد الميثاقيون مؤتمرات عامة لطبقات الصناعيين بمعدل سنوي تقريباً من العام ١٨٣٩ إلى العام ١٨٤٨. في نوتنغهام مثلاً، سعى المنظمون إلى جلب أصحاب الحوانيت إلى اللقاءات الجماهيرية في خضم الإعداد لمؤتمر في العام ١٨٣٩، بتوزيع إعلان يتضمن دعوة تجار التجزئة إلى الانضمام إلى نواب الشعب في مساعيهم[٢٩].

ولنلحظ هنا التمهيد إلى إسقاط مظاهر الوقفة، والجدارة والوحدة والزخم العددي والالتزام. فنحن نرى الميثاقيين يجمعون مطالب برنامجية تتمركز حول الميثاق نفسه، ومطالب هوية متمثلة في الطبقات العاملة الجديرة والمترابطة، ومطالب مكانة تحتج على استبعادهم من السلطة السياسية.

تراوحت أنشطة الميثاقيين بين لقاءات سلمية واعتداءات مفتوحة على الأعداء. وقد ظهرت في الحركة الميثاقية عدة عصيانات، قُمِعَت بشكل سريع، وحوكم مرتكبوها بقسوة ووحشية. ومع الثورة الفرنسية في العام ١٨٤٨ رفعت التظاهرات الميثاقية العلم الفرنسي، ودعت إلى التغيير الثوري.

رابعاً: التطور في الأمريكتين

١ ـ الولايات المتحدة

اتسمت الصورة في الولايات المتحدة بخطوط عريضة مهمة تميّز الجهود المساهمة في تكوين الحركات الاجتماعية في القرن التاسع عشر، من أهمها:

أ ـ تسارع ملحوظ في ابتداء الحركة الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث لم يكن هناك سوى سبع منظمات فقط من بين ٢٧ منظمة في القرن التاسع عشر بدأت العمل قبل العام ١٨٥٠، ثمّ بدأ أكثر من نصف هذا العدد بعد العام ١٨٧٥.

---

(٢٨) Eugene C. Black, ed., *British Politics in the Nineteenth Century* (New York: Walker and Company, 1969).

(٢٩) Roy A. Church, *Economic and Social Change in a Midland Town: Victorian Nottingham, 1815-1900* (New York: Augustus Kelley, 1966).

ب ـ تغيّر أنواع المنظمات التي انخرطت في الحركات الاجتماعية بشكل ملحوظ. فنرى أنّه قبل العام ١٨٥٠ كانت هناك جمعيات مناهضة للرق، كما هو متوقع، وجمعيات للإصلاح الاجتماعي، ولم يكن هناك سوى منظمة واحدة فقط للعمال (جمعية اتحاد عمال الخياطين)، وحزب سياسي فتي (الحزب الجمهوري الأمريكي القومي). وبعد منتصف القرن، كبر حجم الجماعات التي تسعى إلى تنظيم العمال، سواء لمصلحتهم المهنية الخاصة، أو لبرامج سياسية عامة، بداية من استبعاد الصينيين، وانتهاء بثورة اشتراكية.

ج ـ سعى معظم المعارضين إلى تحقيق فوائد أو حماية لمصالح خاصة، وليس بالأحرى إلى تعميم حقوق سياسية. ومن منظور القرن الحادي والعشرين تبدو بعض أحداث التعبئة رجعية جداً، خاصة العصبيين التِلاديين (Nativists)[٣٠].

هذه اللقطات السريعة من البلدان المذكورة تبيّن مدى ما أثمرته إرهاصات الحركات الاجتماعية السابقة في القرن التاسع عشر، وكيف انسحبت على الثقافة المحلية والإقليمية: مثل الأغاني، والرموز، والعادات، والإشارات التي أخذت معانيها من ممارسات وهويات كانت موجودة سلفاً.

ففي إطار التلاقي بين الجمعيات ذات الأغراض الخاصة واللقاءات العامة والتظاهرات التي وقعت في البلدان الأربعة، نلاحظ وجود تمايز متواصل، جذب حملات إملاء المطالب وتحرّكات الحركة الاجتماعية ومظاهر الوقفة إلى سياقها المباشر، ومن ثمّ جعلها مقبولة لدى الجماهير المحلية.

أما التغيّر في ذخيرة التحرّكات الذي رصدناه في البلدان الأربعة، فكان له تطبيقات عميقة بالنسبة إلى المشاركة الشعبية في السياسة العامة، حيث شهدت ممارسات السطو على المنازل والتجريس والإنارة الإجبارية والاعتداءات المباشرة ضدّ الخارجين عن القانون انحداراً سريعاً، وتحرّك عامة الناس صوب أشكال جديدة في إملاء مطالبهم، ومارست السلطات أشكال قمع أكثر قسوة مقارنة بالأشكال القديمة. وسبب التغيير هو دون شكّ الفاعلية الكاملة لاستراتيجيات الحركة الاجتماعية.

---

(٣٠) العصبية التِلادية (Nativism) سياسة تفضل السكان الأصليين على السكان الطارئين (أي المهاجرين). انظر: حسن سعيد الكرمي، **المُغني الأكبر: معجم اللغة الإنكليزية الكلاسيكية والمعاصرة (إنكليزي ـ عربي)** (بيروت: مكتبة لبنان - ناشرون، ٢٠٠٠).

لقد كان من النادر أن تسفر التحرّكات المباشرة، لذخيرة التحرّكات القديمة، عن إصلاح سياسي على المستوى القومي، لكنّها غالباً ما وضعت حلولاً لموضوعات على المستوى المحلي بطريقة سريعة وحاسمة. كما فقد عامة الناس في كلّ من أمريكا الشمالية وبلجيكا وفرنسا والجزر البريطانية بعضاً من وسائلهم المحبّبة والمحققة في الانتقام والإكراه والتضرّع والتهديد.

هذا فضلاً عمّا فقدته قطاعات من السكان المفتقرين أصلاً إلى الروابط والصلات مع المدبّرين السياسيين (Political Entrepreneurs) والجمعيات ذات الأغراض الخاصة من بعض القوة أو الدعم السياسي. فقبل زمن الشارتيين أو حركة الميثاقية، على سبيل المثال، كان العمال الزراعيون في بريطانيا العظمى قادرين، على الأقل في المناسبات، على ممارسة ضغوط جماعية على كلّ من الفلاحين والسلطات المحلية من خلال التجريس العام والالتماسات المقدمة للرعاة أو الداعمين المحليين، وكذا التدمير الجماعي للآلة الزراعية والتوقيف المُنسق للعمل؛ كما كان أيضاً في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، حيث تقلّصت وسائلهم في هذا الصدد لتقتصر على إشعال الحرائق من حين إلى آخر، واصطياد الحيوانات على أرض الغير، والاعتداءات السرية على الماشية[٣١].

وكانت الحركة الميثاقية قد جنّدت أعضاءها بشكل أساسي من بين الحرفيين والعمال المهرة أكثر ممن هم عمال بدون أرض. وقد أدى التغيّر في ذخيرة التحرّكات إلى انحدار كبير في مستوى الضرر المادي الذي لحق أشخاصاً وممتلكات صنعتها مطالب جماعية. وسارت معظم الأداءات العامة على نموذج الحركة الاجتماعية بدون أي عنف؛ وعلى سبيل المثال، فإن أضرار العراك الذي وقع بين الشرطة والمتظاهرين، كانت أقل كثيراً مقارنة بالهجمات التي كانت تتم خلال التحرّكات القديمة.

ولكن ما السبب في ذلك؟ إجمالاً، يبدو أن الحركة البرلمانية وفّرت دفعات قوية لخلق حركات اجتماعية في البلدان المذكورة، حيث يمكننا تأكيد عنصرين أساسيين للحركة البرلمانية:

أ ـ ازدياد القوة المطلقة للمؤسسات النيابية في ما يتعلق بالأنشطة الحكومية، مثل الضرائب واتخاذ قرار الحرب، وتوفير الخدمات العامة وتوفير البنية الأساسية.

---

(٣١) John E. Archer, *By a Flash and a Scare: Incendiarism, Animal Maiming, and Poaching in East Anglia 1815-1870* (Oxford: Clarendon Press, 1990).

ب ـ ازدياد القوة النسبية للمؤسسات النيابية مقارنة بالحكام الوراثيين وكبار الرعاة والقساوسة والقابضين على السلطة من الوطنيين.

وبذلك كان للحركة البرلمانية مجموعة أخرى من الآثار السياسية التي صبّت نسبياً في صالح إملاء الحركة الاجتماعية لمطالبها من أهمها:

- انخفاض الأهمية السياسية لسلسلة علاقات الراعي ـ العميل (Patron-Client) التي ظلت معروفة لفترة طويلة كقنوات رئيسيّة للسياسة الوطنية.

- وجود فرص جديدة ومهمة للمدبرين السياسيين الذين تمكّنوا من إنتاج روابط مؤقتة بين الموظفين العموميين وكثير من الجماعات الساخطة المترابطة.

- التشديد على المطالب الحكومية للتحدّث نيابة عن شعب متحد مترابط.

- وأخيراً، مواقع شبه شعبية معتادة لهيئات نيابية، أصبحت بدورها مواقع جغرافية ومادية لرفع المطالب.

تبيّن تواريخ بريطانيا وأمريكا الشمالية بوضوح أنّه حتّى مع محدودية الحق الانتخابي غير المتساوي، استطاعت الانتخابات تعزيز نشاط الحركة الاجتماعية. فقد عزّزت الانتخابات التنافسية المتلاحقة من حملات وتحرّكات ومظاهر الوقفة للحركة الاجتماعية بعدة طرق مختلفة، هي:

أ ـ أنّها، على غرار الأعياد الرسمية، لم يكن من بُدّ في احتوائها على تجمّعات عامة، كان من الصعب على السلطات أن تستبعد منها غير الناخبين. وقد أصبحت هذه التجمّعات منذ ذلك الوقت مناسبات امتيازية للتصويت الشعبي من أجل المطالب.

ب ـ أن تلك الانتخابات قدمت نموذجاً للتأييد العام لبرامج تنافسية، كما تجسّد ذلك في منافسة المرشحين. وقد صرّحت الحكومات ذات مرة بمناقشة عامة للقضايا الرئيسيّة أثناء الحملات الانتخابية، وأصبح من الصعب بعد ذلك إسكات هذه المناقشة خارج الحملات الانتخابية.

ج ـ عظمت الانتخابات من أهمية الأعداد، حيث إنّه مع الانتخابات التنافسية، أصبحت أية جماعة تتلقى دعماً منظّماً من عدد كبير من التابعين إما حليفاً أو خصماً محتملاً في الاقتراع.

د ـ كان لدى المرشحين دائماً حوافز لعروض أو مظاهر التأييد الشعبي، وقد حضّنت تلك العروض مطالبهم لتمثل «الشعب» برمته، وأن تدير تأييداً أوسع يفوق تأييد المعارضين في الانتخاب[٣٢].

هـ ـ بقدر ما كانت الدوائر الانتخابية جغرافية، كانت الحملات والاقتراعات توفر فرصاً لإدخال قضايا محلية وإقليمية في النقاش العام.

و ـ لقد عزّزت التقسيمات القانونية الواضحة بين هؤلاء المتمتعين بحق التصويت وأولئك غير المتمتعين به، وروّجت مطالب المحرومين من الحقوق، حيث أظهرت الانتخابات هذا الاستبعاد بشكل جلي.

٢ ـ الأرجنتين

كانت الأرجنتين نموذجاً سبقت فيه الحركات الاجتماعية التحولات الديمقراطية. في الأرجنتين، وفي بوينوس آيريس تحديداً، أصبحت سياسة الحركات الاجتماعية واضحة في وقت مبكر جداً. وهنا تلخص المؤرخة الأرجنتينية هيلدا ساباتو الوضع قائلة: «في الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر غالباً ما تمّت تعبئة الناس في بوينس آيريس بغرض التشجيع أو الاحتجاج أو التأثير في تحرّك الحكومة. وقد شنّت تظاهرات مهمة، على سبيل المثال، في العام ١٨٤٨، لتدعيم البيرو في صراعها مع إسبانيا، وتأييد حرب الحلف الثلاثي ضدّ باراغواي في العام التالي، والتعاطف مع كوبا في العامين ١٨٦٩ و١٨٧٣، ومعارضة عقوبة الإعدام عندما حُكم على باسكال كاسترو تشافاريا (Pascual Castro Chavarria) بالإعدام في العام ١٨٧٠، والاعتراض على المنظمة الرسمية التي أسست بمناسبة تفشي وباء حمى الصفراء في العام ١٨٧١، ومعارضة إعادة كنيسة «سان أغناسيو» إلى الملاك الأصليين اليسوعيين في العام ١٨٧٥، وكذلك مقاومة قانون العام ١٨٧٨ الذي فرض ضرائب إضافية على الخمور والتبغ وأوراق اللعب؛ وأيضاً التظاهر من أجل السلام في مواجهة الأحداث الثورية في العام ١٨٨٠[٣٣].

---

(٣٢) Edmund S. Morgan, *Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America* (New York: Norton, 1988).

(٣٣) Hilda Sabato, *The Many and the Few: Political Participation in Republican Buenos Aires* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2001).

ازدهرت الحياة التنظيمية في الأرجنتين بين العامين ١٨٩٠ و١٩١٤. فقد تواصلت حركة واسعة شبه تآمرية من أشخاص دعوا أنفسهم راديكاليين مع النوادي السياسية العديدة للطبقة الوسطي التي تحتفظ بتراتبية هرمية من لجان الأحزاب. وقد تبنّوا وسائل نموذجية لحركة اجتماعية، بما في ذلك الاجتماعات الجماهيرية والتظاهرات. وقد قامت عدة فدراليات فوضوية بتنظيم الأعمال في منطقة بوينوس آيريس. وبالإضافة إلى تظاهراتهم الخاصة في مناسبات من قبيل عيد العمال وعيد رأس السنة، فقد وضع الفوضويون الأساس لحوالى ستة من الإضرابات في بوينوس آيريس وحولها بين العامين ١٨٩٩ و١٩١٠. وعندما هدّدوا بتخريب مهرجانات العيد السنوي لاستقلال الأرجنتين في العام ١٩١٠، بدأت الحكومة في إلقاء القبض على الفوضويين (Vigilantes)[٣٤] وحطمت أماكن اجتماعاتهم.

أما الاشتراكيون الأرجنتينيون الذين ميّزوا أنفسهم من الفوضويين، فقد بادروا بحملات نموذجية إلى إحياء حركة اجتماعية من أجل حقّ الطبقة العاملة والسكن والتعليم والطلاق، وحق النساء في الانتخاب والتصويت، وتحديد يوم العمل بثماني ساعات. وجمع حزبهم الاشتراكي الذي تأسس في العام ١٨٩٤ العمال مع المهنيين وبعض صغار المنتجين الصناعيين. وبمرور الوقت، انتخب الحزب عضوه الأوّل في مجلس النواب الأرجنتيني في العام ١٩٠٤.

خامساً: تدويل الحركات الاجتماعية

بالرغم من أن توقيتات وخواص الحركات الاجتماعية اعتمدت أساساً على البناء المتغيّر للسياسة الوطنية، فإن الروابط الدولية قدمت فرقاً ملحوظاً ودالاً، فقد لوحظ مثلاً التفاعل القريب بين نشطاء بريطانيين وأمريكيين أثناء القرن الثامن عشر، في الأيام المشكّلة للحركات الاجتماعية، ومنذ ذلك الوقت أخذت حركة مناهضة الرقّ منحنى دولياً حقيقياً. وعلى مدار القرن التاسع عشر، برزت أهمية الروابط الدولية بثلاث طرق مختلفة:

١ ـ استجابة الحركات الاجتماعية للتغيّرات التي أنتجتها الروابط الدولية، مثل تدفق المهاجرين، وفي هذا السياق تقدّم الحركات القومية الأمريكية المثال.

---

(٣٤) (Vigilante) عضو في جماعة تنتحل لنفسها مهمّة حفظ النظام وحسن السلوك في ناحية ليس فيها شرطة أو تكون الشرطة فيها ضعيفة.

٢ ـ في سعيهم إلى الالتفاف على السلطات الوطنية تعمّد مدبّرو الحركة الاجتماعية (Social Movement Entrepreneurs) تنظيم أنفسهم عبر الحدود الدولية، مثال «الجمعية الدولية للرجال العاملين» التي عملت في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، والتأثير العظيم للمنفيين الأيرلنديين والمتعاطفين مع الحركات الوطنية الأيرلندية في القرن التاسع عشر[٣٥].

٣ ـ بدورها، أثرت الروابط الدولية بين الحكام والمطالبين بالحكم في نشاط الحركة الاجتماعية، حيث بحث الحكام والمطالبون عن فاعلية خارجية لسياستهم. فعندما يزعم أي من النظام أو حركة المعارضة بأنهما يمثلان شعباً متحداً وملتزماً، فإن هذا يعرّضهما للبرهنة على ذلك كشرط لكسب التأييد الدولي. وبمرور القرن كانت مزاعم الحكام بأن نظامهم ديمقراطي، ومزاعم المعارضة بأن النظام غير ديمقراطي، قد حظيت باهتمام متزايد وبالبحث عن كثب، بل وبالتدخل حتّى من الأجانب.

وبدورها دعت المطالب الساعية إلى الحكم الشرعي الشعوب المقموعة إلى تبني استراتيجيات الحركة الاجتماعية ـ الحملات، وذخيرة التحرّكات، ومظاهر الوقفة ـ على طريق تجميع تأييد خارجي ضدّ قامعيهم. ووسط جهد من هذا النوع نشأ «حزب المؤتمر الوطني الهندي» (Indian National Congress) (تأسس في العام ١٨٨٥). فأثناء سنواته الأولى، قدم مطالبه بأسلوب جماعة ضغط بريطانية منظّمة، وبالتكتيل، وتقديم الالتماس، وكتابة الخطابات. لقد عمل كمنظمة لحركة اجتماعية[٣٦].

تبقى الإشارة سريعاً إلى ملامح أحدث في تطور الحركات الاجتماعية، جاءت خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين، وقد ارتبط معظمها بالسعي إلى الديمقراطية، أو مسار عملية المقرطة. ونعرض في ما يلي نموذجاً حديثاً في العقد الأوّل من القرن الحالي، جرى في أوضاع شبيهة لما نعيشه في مجتمعاتنا: منتصف ليل الثلاثاء الموافق السادس عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ بدأت الهواتف المحمولة في الفيليبين عامة، وفي مانيلا وما حولها خاصة، في تناقل رسالة نصها: «توجهوا إلى إدسا بملابس سوداء» (Go 2 EDSA, Wear Black). وفي خلال ساعة واحدة، وصل

---

(٣٥) انظر: تيلي، **الحركات الاجتماعية، ١٧٦٨ ـ ٢٠٠٤**، الفصل الثالث.

(٣٦) Sugata Bose and Ayesha Jalal, *Modern South Asia: History, Culture, Political Economy* (London: Routledge, 1998).

عشرات الآلاف إلى شارع «إيبفانيو دي لو سانتوس» الذي يطلق عليه في مانيلا «إدسا» (Edsa). ويتميّز الشارع أساساً بوجود مزار مقدس لحركة سلطة الشعب، يدعى «سيدة السلام» (Our Lady of Peace). وينتصب هذا المزار المقدس على بقعة اشتهرت لما قامت به الراهبات في العام ١٩٨٦ من رسم الصليب على دبابات الرئيس فردناند ماركوس والمساعدة على إقصاء ماركوس عن السلطة. وعلى مدار الأيام الأربعة التالية ليوم السادس عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، تجمّع أكثر من مليون شخص في وسط المدينة في مانيلا ارتدى كثيرٌ منهم ملابس سود، ينادون الرئيس جوزيف استرادا بالتخلي عن الحكم.

ويتخذ محلل التكنولوجيا هوارد راينغولد من الأحداث التي وقعت في الفيليبين نذيراً لوقوع ما يدعوه «الحشود الذكية» (Smart Mobs)، أو الناس القادرين على العمل في تناغم، حتّى وإن كانوا لا يعرفون بعضهم البعض[٣٧]. وقد شهدت مصر نماذج من هذه التحرّكات، وأبرزها ما قامت به مجموعة إضراب ٦ نيسان/ أبريل، وهو ما يجب التركيز عليه كنموذج من النماذج المحلية التي استخدمت بعض آليات الحركات الاجتماعية الحديثة. ومن الأمثلة الأخرى الشبيهة التي يذكرها راينغولد ما يلي:

• في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، قامت جماعات مستقلة، ولكن متشابكة، من المتظاهرين المحتجّين ضدّ اجتماع منظمة التجارة العالمية (WTO) باستخدام تكنيكات «التعقّب» (Swarming) والهواتف المحمولة والمواقع على الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر الصغيرة اليدوية لكسب «معركة سياتل».

• في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ ثار آلاف المواطنين في برلين بسبب الزيادة المفاجئة في أسعار البنزين، واستخدموا الهواتف المحمولة وخدمة الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني عبر الكمبيوتر الشخصي، ونظام الاتصال بالراديو (CB radios) في سيارات الأجرة لتنسيق العمل بين مجموعات متفرّقة أعاقت بيع البنزين في محطات خدمة منتقاة ضمن احتجاج سياسي مفاجئ.

---

(٣٧) Howard Rheingold, *Smart Mobs: The Next Social Revolution* (New York; Cambridge, MA: Perseus Pub, 2003).

• في ربيع العام ٢٠٠٠ قامت تظاهرة سياسية عنيفة في تورنتو سطّرتها مجموعة من الباحثين الصحافيين الجوّالين الذين أرسلوا عبر شبكة المعلومات (الإنترنت) تسجيلات فيديو رقمية لِكُلّ ما شاهدوه.

• منذ العام ١٩٩٢ واظب الآلاف من نشطاء راكبي الدراجات على التجمّع شهرياً من أجل شنّ تظاهرات «الكتلة الحرجة» (Critical Mass)[٣٨] في سان فرانسيسكو، فأخذوا يتجوّلون عبر الشوارع بشكل جماعي ومتزامن. وتعمل الكتلة الحرجة من خلال شبكات الترابط المرنة (Loosely Linked)[٣٩]، يوقظها الهاتف المحمول وشبكات البريد الإلكتروني، ويتم تقسيمها إلى جماعات صغيرة، يتم التنسيق بينها عبر الهواتف، كلّما كان ذلك ملائماً.

ولكن علينا هنا الإشارة إلى تحذيرات مهمة في سياق تناولنا للحركات الاجتماعية الحديثة، منها:

أ ـ تجنّب الحتمية التكنولوجية: الاعتراف بأن الملامح الأحدث للحركات الاجتماعية تنتُج من التغيّرات في سياقاتها الاجتماعية والسياسية، أكثر من كونها تنتج من الابتكارات التكنيكية في حدّ ذاتها.

ب ـ ضرورة ملاحظة أنّه على غرار ما حدث في القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن ابتكارات القرن الحادي والعشرين في مجال الاتصالات دائماً ما تعمل في طريق ذي اتجاهين:

الاتجاه الأوّل، أنّها تخفّض من تكلفة التنسيق بين النشطاء المتصلين أساساً بعضهم مع بعض.

والاتجاه الثاني، أنّها تستبعد، بشكل أكثر تحديداً، من يفتقدون إمكانية الوصول إلى وسائل الاتصالات الجديدة، ومن ثمّ تزيد من التفاوت في استخدام الاتصالات.

---

(٣٨) الكتلة الحرجة: هو سباق شهري للدراجات احتفاءً بركوبها والتشديد على حقّ راكبيها في الطريق. وقد بدأت الفكرة في سان فرانسيسكو في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، وسرعان ما انتشرت في المدن عبر العالم. و«سباقات الكتلة الحرجة» ـ إذا جازت الترجمة ـ ليس لها قادة، ولا يوجد منظّمة مركزية تصدر تصاريح للسباقات التي تقوم بها أينما كانت؛ يكفي فقط التجمّع والإعلان المسبق عن السباق ومكانه. للمزيد، انظر: «Critical Mass is a Monthly Bicycle Ride to Celebrate Cycling and to Assert Cyclists' Right to the Road,» <http://critical-mass.info/index.html>.

(٣٩) أي تتّسع لِكُلّ من ينضمّ إليها بدون الاقتصار على مجموعة بعينها وبدون مواصفات أو متطلبات خاصة.

ج ـ يجب التذكّر أن معظم نشاط الحركة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين ما زال يعتمد على أشكال تنظيمية محلية وإقليمية ووطنية، سادت في الأساس في أواخر القرن العشرين.

د ـ ضرورة ملاحظة أن العولمة تشكّل التوزيع العالمي للحركات الاجتماعية، متجنّبين الافتراض القائل إن مواجهة العولمة وحركة مناهضة العولمة تسيطر حالياً على مشهد الحركة الاجتماعية.

الأمر الأخير الذي نودّ أن نختم به هذا البحث هو تأكيد الملامح المشتركة بين الحركات الاجتماعية وعملية المقرطة، وأهم تلك الملامح:

• تأسيس ممارسات نموذجية قام عن طريقها النشطاء السياسيون بصياغة ونشر إجابات جماعية عن أسئلة حول الهوية: «من أنت؟»، «من نحن؟»، «من هم؟».

• تطوير روابط حلّ المشكلات (Problem-solving Ties) وسط النشطاء في العملية الخاصة بإعداد وتنفيذ التحرّكات العامة.

• دمج المنظّمات الموجودة، مثل دور العبادة/ المؤسسات الدينية وجمعيات الدعم المتبادل (Mutual Aid Societies) في أشكال النشاط السياسي الجديدة.

• تطوير الإجراءات التي استجاب بها ممثلو الحكومة بشكل متمايز لتحرّكات ومطالب الهوية، مثل: التفاوض على الحدود بين التحرّكات الشرعية وغير الشرعية، والاعتراف ببعض الفاعلين ورفض الاعتراف بآخرين، وإجراء تسهيلات أو ممارسة القمع، والتجنيد السرّي للأعضاء، وتوجيه، وانتقاء أو غواية، مجموعات متنوّعة.

• تأسيس صلات مع فئات من المواطنين كانت في ما سبق غير معبأة ومستبعدة، خاصة أولئك المتوطدين في شبكات ثقة متفرقة أو مقسمة منعزلة، بالإضافة إلى تشكيل تحالفات بين تلك الجماعات المعبأة حديثاً والفاعلين السياسيين القائمين، مثل الإصلاحيين الهنود الذين يحشدون التأييد من أعضاء الطبقات المفقرة والمهمّشة، أو الموصومة/ الداليت.

وختاماً، نريد التأكيد أن فاعلية الحركات الاجتماعية ترتكز على المقوّمات والابتكارات المنبثقة عن الواقع المحلي، التي لا تستغني عن الجوانب الوجدانية للشعوب والفئات الاجتماعية التي ترزح تحت الاستغلال والقهر. وهي أمور تقوّي من

عضد المبادرين، وتعمل كالنسيج الذي بين عناصر الحركة الاجتماعية التي يجب أن يتوافر فيها الصبر والتخطيط الاستراتيجي، وغيرهما من الجوانب الوجدانية والتكتيكية. ونؤكد هنا أيضاً أن الظلم والاستغلال لا يمكنهما الصمود في وجه من يعرف حقوقه، ويختار السبل الفعالة في رفعها وتحقيق واقع أفضل. فالشعب بمقوّماته واتّساع مجاله العام أقوى بكثير من أية حكومة، وأقوى من أي مدّ استعماري أيّاً كانت اتجاهاته وخططه[٤٠].

(٤٠) انظر المراجع الإضافية التالية: Peter Ackerman and Jack du Vall, *A Force More Powerful: A Century of Nonviolent Conflict* (New York: Palgrave, 2000); Eugene N. Anderson and Pauline R. Anderson, *Political Institutions and Social Change in Continental Europe in the Nineteenth Century* (Berkeley, CA: University of California Press, 1967); Leo D'Anjou, *Social Movements and Cultural Change: The First Abolition Campaign Revisited* (New York: Aldine de Gruyter, 1996); W. W. Armstrong, «Labour I: Rural Population Growth, Systems of Employment, and Incomes,» in: Joan Thirsk, ed., *The Agrarian History of England and Wales, 1750-1850*, 6 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989); Roberta Ash, *Social Movements in America* (Chicago, IL: Markham, 1972); Pallava Bagla, «Ayodhya Ruins Yield More Fuel for Ongoing Religious Fight,» *Science*, no. 1305 (5 September 2003); Isaac Balbus, *The Dialectics of Legal Repression: Black Rebels before the American Criminal Courts* (New York: Russell Sage Foundation, 1973); Elizabeth Becker, «Hark! Voices from the Street are Heard in the Trade Talks,» *New York Times*, 13/9/2003; Mark Beissinger: «Demise of an Empire-State: Identity, Legitimacy, and the Deconstruction of Soviet Politics,» in: Crawford Young, ed., *The Rising Tide of Cultural Pluralism* (Madison: University of Wisconsin Press, 1993); «Nationalist Violence and the State: Political Authority and Contentious Repertoires in the Former USSR,» *Comparative Politics*, vol. 30 (1998), pp. 401-433; «Event Analysis in Transitional Societies: Protest Mobilization in the Former Soviet Union,» in: Dieter Rucht, Ruud Koopmans and Friedhelm Neidhardt, eds., *Acts of Dissent: New Developments in the Study of Protest* (Berlin: Sigma, 1998), and *Nationalist Mobilization and the Collapse of the Soviet State* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002); Eugene C. Black, ed., *British Politics in the Nineteenth Century* (New York: Walker and Company, 1969); Sean Chabot and Jan Willem Duyvendak, «Globalization and Transnational Diffusion between Social Movements: Reconceptualizing the Dissemination of the Gandhian Repertoire and the «Coming out» Routine,» *Theory and Society*, vol. 31 (2002), pp. 697-740; David Brion Davis, «Capitalism, Abolitionism, and Hegemony,» in: Barbara Solow and Stanley Engerman, eds., *British Capitalism and Caribbean Slavery: The Legacy of Eric Williams* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987); Doug McAdam, Sidney Tarrow and Charles Tilly, *Dynamics of Contention* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001), and Frank Munger, «Measuring Repression of Popular Protest by English Justices of the Peace in the Industrial Revolution,» *Historical Methods*, vol. 12 (1979).

الفصل الثاني

الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية

فارس اشتي(*)

(*) أستاذ جامعي ـ لبنان.

إنَّ الاستخدام الحديث لمصطلح «الحركة الاحتجاجية»، وكذا «الحركة الاجتماعية»[1]، والاشتغال عليهما في مرحلة الحداثة، لا ينفي وجودهما، كحركتين، قبل ذلك، وإنما يؤشر إلى جديد في العلاقات المجتمعية استدعى صوغهما.

كما أنَّ اقتصار الاشتغال على الحركتين في البيئة الرأسمالية في الدول الأوروبية والأمريكية، وارتباط بنائهما في ضوئها، لا ينفي وجود هاتين الحركتين في غير منطقة من العالم بعامة، والبلدان العربية بخاصة، وجوداً متشاكلاً مع مثيلاتهما في البيئة الأوروبية ـ الأمريكية، ووجوداً سابقاً عليهما ومفارقاً لهما.

وكان الاشتغال النظري على الحركات الاحتجاجية في إطار الحركات المجتمعية، وقد ارتبط بمرحلتين تاريخيتين، هما:

١ ـ مرحلة الحداثة التي اكتملت معالمها في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث سيادة التصنيع والعلاقات الرأسمالية في الإنتاج الاقتصادي، وحيث سيادة الدولة ـ المواطن في العلاقات المجتمعية السياسية، وحيث كانت الغلبة في الحركات المجتمعية والاحتجاجية للتحرّكات الطبقية، وبخاصة العمالية من أجل مطالب اجتماعية وسياسية، تُعطى للعمال ومن لفّ لفهم، وقد أطلق عليها حديثاً الحركات القديمة.

٢ ـ مرحلة ما بعد الحداثة، بحسب البعض، ومرحلة الرأسمالية في طورها العالمي، بحسب البعض الآخر، التي عُرفت في أواخر القرن العشرين، حيث غلب على الإنتاج الاقتصادي الطابع الآلي، وحيث تراجعت الدولة لصالح التكتلات الإقليمية والدولية،

---

(١) هذا هو الاسم المستخدم في الأبحاث باللغة العربية وفي ترجمة مصطلح «Social Movement»، وسنستخدم في هذا النصّ تعبير «حركة مجتمعيّة» للدلالة على ارتباط الحركة بالمجتمع، وهي إحدى أشكال علاقاته، ونستخدم تعبير «اجتماعي» للدلالة على العلم بما يتعلق باجتماع البشر، آخذين بتمييز عبد الله إبراهيم بينهما. انظر: عبد الله إبراهيم، علم الاجتماع (السوسيولوجيا) (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤)، ص ٦٣ ـ ٦٤.

السياسية وغير السياسية، وحيث كانت الغلبة في الحركتين المجتمعية والاحتجاجية للفئات المهمّشة في المجتمعات (نساء، أقليات قومية ودينية، منبوذين... الخ)، وقد أطلق عليها اسم الحركات الجديدة.

- **تحديد أولي**

لم يصل هذا الاشتغال على الحركتين، المجتمعية والاحتجاجية، في المرحلتين، إلى تحديد واحد لِكُلّ منهما، بل كان متنوعاً بتنوّع الحقول المعرفية والاتجاهات والمدارس، وغَلب عليه عدم التمييز بينهما، وإيلاء الحركة المجتمعية الاهتمام الأكبر.

وبرغم الترابط بين الحركتين، والتباين في التحديدات بين الاتجاهات والمدارس، وفي الحقول المعرفية والمراحل التاريخية، فإن التمييز بينهما، وتحديد المعنية منهما بالبحث (الاحتجاجية)، ضروري.

ويمكن استنتاج أربعة عناصر من هذا الاشتغال النظري في تكوين الحركة الاحتجاجية[٢] هي: فعل الاعتراض (الاحتجاج)، المعترض (فئة مجتمعية أو تنظيم...)، المعترض عليه (فئة مجتمعية و/ أو سلطة...)، موضوع الاعتراض (سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً...)، وهي العناصر التكوينية نفسها للحركة المجتمعية.

وتختلف الحركة الاحتجاجية عن الحركة المجتمعية في ثلاث صفات تتعلق بطبيعة كلّ منهما:

١ ـ في فعل الاعتراض، شكلاً وإدارة وأسلوباً، إذ يتصدر هذا العنصر في دراسة الحركة الاحتجاجية، ولا يكون ذلك في دراسة الحركة المجتمعية[٣].

---

(٢) انظر الهوامش في الفصل الرابع من هذا الكتاب «الحركات الاحتجاجية في لبنان بين السياسي والاجتماعي»، وخاصةً: Donatella Della Porta and Oliver Fillieule, «Policing Social Protest,» and Ruud Koofmans, «Protest in Time and Space: The Evolution of Waves of Contention,» in: David A. Snow, ed., *The Black Well Companion to Social Movement* (New York: Blackwell Publishing, 2004).

(٣) انظر الفصل الأوّل «الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى»، من هذا الكتاب؛ هبة خليل، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ص ٢٥ ـ ٤٦؛ عبد الرحيم العطري، «سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية بالوطن العربي: المغرب نموذجاً،» تقديم إدريس بنسعيد (مخطوطة غير منشورة، معتذر عنها في مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت)، ص ١٠ ـ ٢٥؛ Sidney Tarrow, *Power in Movement: Social Movement and Contentious Politics*, Cambridge Studies in Comparative Politics, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998); Charles Tilly, *Social Movement, 1768-2004* (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2004), and Jack A. Goldstone, ed., *State, Parties and Social Movements*, Cambridge Studies in Contentious Politics (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000).

٢ ـ في المعترض الذي يقتصر على تجمّع منظّم لفئة أو لفئات هامشية في الحياة السياسية في تحديد الحركة المجتمعية، ولا يقتصر على ذلك في الحركات الاحتجاجية التي قد تكون أيضاً هيئة ذات تمثيل شرعي (حزباً، نقابة أو هبّة عفوية) قد تتحول إلى حركة مجتمعية أو حزب سياسي.

٣ ـ في موضوع الاعتراض، وهو واحد في الاثنين، ويتميز في الحركة المجتمعية من الحركة الاحتجاجية بعدم استهدافه الوصول إلى السلطة، في حين قد يكون ذلك وغيره في الاحتجاجية.

كما يمكن تبيان الاختلاف في هذا الاشتغال النظري بين الحركات القديمة والحديثة بـ:

ـ اعتماد الإنترنت والتلفزيون بكثافة كوسائل فعل الاعتراض في الحركات الحديثة.

ـ انضمام فئات مجتمعية جديدة (الفئات المهمّشة، نساء منبوذين، أقليات) إلى قوى الاعتراض، واتّساع دائرة الاعتراض إلى مستوى قاري، وأحياناً عالمي.

ـ انضمام فئات مجتمعية جديدة إلى القوى المعترض عليها: المؤسسات الدولية، السياسية والاقتصادية، الشرعية منها وغير الشرعية.

ـ انضمام أهداف جديدة في موضوع الاعتراض، هو رفع الغبن التاريخي عن الفئات المهمّشة.

ولم يكن الأمر كذلك في البلدان العربية، إذ لم يُعمل نظرياً على فهم الحركة الاحتجاجية في البلدان العربية إلا في السنوات الأخيرة ضمن ترجمات تناولت الحركات المجتمعية وأبحاثاً حولها، وأدرج قبل ذلك ما شهدته هذه البلدان من احتجاجات ـ وهي كثيرة ـ في سياق النضال الوطني أو القومي أو المطلبي، واتخذ تعبيرات شتى: انتفاضة، هبة، معركة، إضراب، ثورة، وما شاكل ذلك.

ويستدعي هذا الأمر اشتغالاً على إنتاج المفهوم في هذه البلدان، بدون تبنٍّ لما أنتج في البلدان الصناعية المتقدمة، وبدون رفض له، على قاعدة فهم البيئة التي أنتج فيها المفهوم، ثمّ إعادة إنتاجه في بيئتنا.

وإذا كان هذا الاشتغال غير مدرج في موضوع هذا النصّ المخصص لاستعراض تاريخ الحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، فإن ذلك لا يحول، بل يفترض، لحظ البيئة التي حدثت فيها الاحتجاجات، والبنية المجتمعية التي أدت إليها لفهمها، وهي هنا مباينة للبيئة وللبنية التي أنتج فيها المفهوم في المجتمعات الصناعية.

وقد مرت هذه البيئة بثلاث مراحل تاريخية:

١ ـ مرحلة ما قبل الدخول الاستعماري العسكري الأوروبي أساساً إلى المنطقة، وقد عرفت المنطقة احتجاجات متنوعة عبر تاريخها الطويل، وقد يكون الأكثر ارتباطاً بالوضع الراهن ما حدث قبيل بدء الاحتكاك مع الدول الأوروبية في مرحلة تشكّلها القومي سياسياً، والرأسمالي اقتصادياً، ثمّ توسعها الاستعماري عسكرياً واقتصادياً.

٢ ـ مرحلة ما بعد الدخول الرأسمالي، ثمّ الاستعماري إلى المنطقة، وقد عرفت احتجاجات متنوعة أبرزها ثلاثة أنواع:

ـ احتجاجات ضدّ الوجود الاستعماري نفسه.

ـ احتجاجات ضدّ سياسات هذا الوجود.

ـ احتجاجات قطاعية عمالية ـ فلاحية.

٣ ـ مرحلة ما بعد الاستقلال لدول المنطقة، وقد عرفت هذه الدول احتجاجات على ثلاثة أنواع:

ـ احتجاجات ضدّ سياسات السلطات في هذه الدول.

ـ احتجاجات قطاعية.

ـ احتجاجات قومية متمحورة حول قضية فلسطين، ثمّ الاعتداءات الاستعمارية على بعض أجزاء المنطقة أو على مناطق أخرى في العالم.

ويتقاطع مع هذا التقسيم التاريخي تقسيم جغرافي للمنطقة التي لم تكن واحدة في انضوائها ضمن انتظام سياسي واحد/ دولة، وبخاصة في القرنين الماضيين، إذ شهد القرن التاسع عشر دخولاً عسكرياً واقتصادياً مبكراً للدول الرأسمالية الأوروبية إلى هذه المنطقة، فكانت الحملة الفرنسية على مصر في العام ١٧٩٨، والصراع الإنكليزي معها أول استعمار حديث للمنطقة، تلتها الحملات الفرنسية على الجزائر بدءاً من العام

١٨٣٠، وعلى تونس والمغرب منذ العام ١٨٨٢، ثمّ الدخول الإنكليزي إلى مصر في العام ١٨٨٥.

وقد أحدث هذا الدخول المتعدد في قواه، والمتتالي في توقيته، مسارات مختلفة في هذا الجزء، أنتج معه لاحقاً، دولاً متنوعة، وبالتالي احتجاجات متباينة.

ولم يكن الأمر كذلك في مشرقها، إذ لم تعرف الوجود العسكري المباشر إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وكان وجوداً «ملطّفاً» بنصّ دولي ـ صيغة الانتداب ـ وملغوماً بحركة استعمار استيطاني في فلسطين، رغم أن الوجود التبشيري والاقتصادي كان سابقاً على ذلك، وبخاصة في مدنه الرئيسيّة.

كما بقي بعض من هذا المشرق عصيّاً على الدخول العسكري لاعتبارات جغرافية ودينية ـ اليمن والسعودية ـ وتأخر الدخول الاقتصادي فيهما إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد كان هذا الدخول متعدداً في قواه وأساليبه ومواقيته، الأمر الذي أحدث تفاوتاً في مسارات أجزاء هذا المنطقة، فأنتج دولاً متباينة في خصائصها، وكانت الاحتجاجات موسومة بخصوصية تطور هذه الأجزاء.

كما يتقاطع مع هذين التقسيمين تطور الرأسمالية نفسها، وقواها، وطبيعة العلاقة مع هذه المنطقة التي حددها تقسيم العمل الدولي، وموقع أجزاء هذه المنطقة في منظومته، فضلاً عن الموقع الجغرافي في الخريطة العالمية، السياسية والاقتصادية، وطبيعة الثروات فيها.

وقد عرفت الرأسمالية ثلاث مراحل في تطورها، وفي علاقتها بالمنطقة: الرأسمالية الوطنية، الإمبريالية، مرحلة العولمة.

ولا يستطيع البحث ـ في الحدود المرسومة له ـ الإحاطة بإرث المنطقة في الاحتجاجات، كما لا يستطيع الإحاطة الوافية بالاحتجاجات في إحدى المراحل التي ذكرت أو في إحدى البلدان.

لذا سيكون عرض الاحتجاجات ضمن الاعتبارات الآتية:

١ ـ الاقتصار على متابعة الاحتجاجات منذ أواخر القرن الثامن عشر حتّى نهاية القرن العشرين للأسباب الآتية:

أ ـ تزامن البدء مع صعود الرأسمالية في أوروبا، ونحو الحركات الاحتجاجية في إطارها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، واتخاذها موضوعاً للبحث.

ب ـ تزامن البدء مع الاحتكاك الأوّل للرأسمالية، دولاً ومؤسسات اقتصادية وثقافية، مع ما سيعرف لاحقاً بالبلدان العربية، وهو على مستويات متعددة: عسكري، واقتصادي، وسياسي، وثقافي.

ج ـ تزامن الانتهاء مع بداية ما عمل عليه الباحثون في الكتاب.

٢ ـ الاقتصار على أولى الاحتجاجات في موضوعها، وأهمها من حيث «صفاء» الطابع الاحتجاجي ـ بحسب تعريف البحث له ـ ومن حيث تأثيرها اللاحق، ومن حيث اتساعها.

٣ ـ اتخاذ المنطقة العربية كوحدة في عرض الاحتجاجات مع إبداء تمايزات كلّ بلد من بلدانها.

ستعرض هذه الاحتجاجات بحسب الفترات التي حصلت فيها ضمن أربعة محاور:

أولاً: الاحتجاجات في مرحلة التوسع الاستعماري

تعتبر الحملة الفرنسية على مصر بداية الدخول الاستعماري إلى المنطقة، وكان القرن التاسع عشر حتّى أواخره قرن التنافس الاستعماري عليها، ومع أن اختراقات أوروبية سابقة للحملة قد حصلت، إلا أنّها لم تصل إلى مستوى الاحتلال، ولا إلى كثافة التدخل[٤].

وقد عرفت المنطقة في هذه المرحلة نوعين من الاحتجاجات:

---

(٤) تتمثّل هذه الاختراقات بـ: (١) امتيازات أعطتها السلطة العثمانية لدول أوروبية في الأعوام: ١٥٣٥، ١٥٨٣، ١٦٠٤، ١٦١٢، ١٦٢٠، ١٦٧٣، و١٧٤٠؛ (٢) تدخلاً عسكرياً على أطرافها في منطقة الخليج وشواطئ المحيط الهندي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، واستيلاء إنكلترا على جبل طارق في العام ١٧٠٤؛ (٣) بعثات تبشيرية واستطلاعية إلى مناطق عديدة؛ (٤) تحالفات مع قوى محليّة نافذة في أكثر من منطقة، كالتحالف مع الأمير فخر الدين في بلاد الشام (١٥٩٠ ـ ١٦٣٥م) والتعاهد مع الحكام المماليك في مصر (١٧٨٥).

للمزيد، انظر: إميل خوري وعادل إسماعيل، **السياسة الدولية في المشرق العربي** (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩)، وإبراهيم شريف، **الشرق الأوسط: دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتّى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، السلسلة السياسية؛ ٨ (بغداد: شركة دار الجمهورية، ١٩٦٥).

١ ـ الاحتجاجات ضدّ الوجود الاستعماري نفسه

اتخذ شكل هبّات شعبية أو انتفاضات مسلحة، وانحصر في هذه المرحلة في مصر والجزائر والخليج العربي.

ففي مصر اقتصرت الانتفاضات على مرحلة الحملة الفرنسية[٥]، وكانت انتفاضة القاهرة في العام ١٧٩٨ أولى الاحتجاجات الشعبية على الاحتلال الفرنسي لمصر (تموز/ يوليو ١٧٩٨). فقد أدرك سكان القاهرة الوضع الحرج للفرنسيين بعد تدمير الأسطول الإنكليزي الأسطول الفرنسي في أبي قير (آب/ أغسطس ١٧٩٨)، وإعلان السلطان العثماني سليم الثالث الحرب على فرنسا (أيلول/ سبتمبر ١٧٩٨)، فانتفضوا على القوات الفرنسية الموجودة بينهم، وأجبروها على الانسحاب (تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٧٩٨)، واتخذوا الجامع الأزهر مقراً حشدوا فيه ١٥ ألف فرد، وساندهم فيه فلاحو الجوار والبدو، كما شنّ المصريون في الدلتا هجمات على هذه القوات.

وقد أعاد قائد الحملة، نابليون بونابرت، تجميع قواته، وشن هجوماً عنيفاً بمختلف أنواع الأسلحة على المنتفضين في القاهرة والدلتا، الأمر الذي أدى إلى القضاء على الانتفاضة[٦]. إلا أن قمع الانتفاضة هذا لم يحل دون تجددها في آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٨٠٠ إبان المعركة بين هذه القوات والجيش التركي قرب القاهرة، إلا أنّها قمعت بعد شهر من المواجهة[٧].

ولم تنتج هاتان الانتفاضتان حركة مجتمعية، إلا أنّها أنتجت حالة اعتراضية برزت إبان الصراع بين المماليك، حكام مصر آنذاك، وبين المماليك والأتراك، فامتنع سكان القاهرة، وبخاصة الحرفيون والعمال والتجار (في العام ١٨٠٤) عن دفع الضرائب، وقتلوا الجباة، وحاصروا قصر الحاكم المملوكي وأجبروه على الفرار. وقد استفاد من ذلك الضابط التركي/ الألباني محمد علي، الذي دعم الانتفاضة، وساعد على إخراج المماليك من القاهرة وضواحيها، وفرض نفسه حاكماً على مصر، ونال اعتراف السلطان العثماني به[٨].

---

(٥) بعد انسحاب القوات الفرنسية واستيلاء محمد علي ـ الذي أصبح والياً عثمانياً ولاعباً إقليمياً ـ على السلطة في مصر، لم يعُد للقوات الأجنبية وجود فيها، ولم تدخل هذه القوّات مصر مرّة ثانية حتّى العام ١٨٨٢.

(٦) فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (موسكو: دار التقدّم، ٢٠٠٧)، ص ٥٠ ـ ٥٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٢.

ويلحظ في الانتفاضات المصرية الثلاث استفادة المنتفضين من صراع القوى المهيمنة للقيام بالانتفاضة، واستفادة إحدى هذه القوى ـ بما يتوافق مع رأي بيتر إبسنجر في فهم الحركة الاحتجاجية ـ[9] بدون أن يعرف مدى عفوية الانتفاضات، ومدى ارتباطها بإحدى القوى النافذة (قوى السلطنة العثمانية في الأولى والثانية، ومحمد علي في الثالثة).

كما يلحظ مدنية الانتفاضات، بدون أن يتمكّن البحث من تحديد الفئات المجتمعية المشاركة، ومساندة الفلاحين وقيادة رجال الدين، واعتمادها الأسلوبين، العنفي والسلمي.

وفي **الجزائر** احتلت القوات الفرنسية مدنها الساحلية لأول مرة في العام ١٨٣٠، فاندلعت انتفاضة ضدهم اتخذت طابع الثورة في الريف، وقادها الأمير عبد القادر، وهو سليل عائلة مرابطية، وابن شيخ الطريقة القادرية. وكانت قاعدتها رجال الدين والبدو في غرب الجزائر، وقد استمرت متقطعة حتّى العام ١٨٤٧، حين أسر عبد القادر، ثمّ نفي إلى بلاد الشام، وشهدت معارك عسكرية وهدنات عديدة.

إلا أنّ أسر الأمير عبد القادر لم يحُل دون تجدد الانتفاضات في بلاد القبائل في الأعوام ١٨٥١، و١٨٥٢، و١٨٥٤ ـ ١٨٥٦، وبقيادة أبي بقلة، وباعتماد على الطريقة الرحمانية، وقد واجهتها القوات الفرنسية بالعنف المترافق مع مصادرة الأراضي وتغلغل الشركات الفرنسية[10].

وتجدّدت الانتفاضات بإعلان القبائل العربية والبربرية، بقيادة الشيخ محمد المقراني، وبدعم من الطريقة الرحمانية، الثورة على الوجود الفرنسي في ١٤ آذار/ مارس ١٨٧١، مستغلة، ربما، كومونة باريس، وهزيمة فرنسا، وبالتزامن معهما، فخاضت معارك ناجحة ضدّ السلطات الحكومية، إلا أن قمع كومونة باريس عزّز موقع الحاكمين، فعزّزوا قواتهم الحكومية في مواجهة الثورة، وقمعوها فارضين على القبائل ٣٦ مليون فرنك، غرامة، ومصادرة ٥٠٠ ألف هكتار من أجود الأراضي[11].

---

(٩) عرض محمود صلاح عبد الحفيظ المهر هذا الرأي في بحثه «صناعة الفرصة السياسية في مصر الناصرية»، كما عرضه كلّ من ربيع وهبة وعزة خليل والعطري، في الدراسات المشار إليها آنفاً.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢١٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣١٧ ـ ٣٢٢.

ويلحظ في الانتفاضات الجزائرية ريفيتها، بدون نفي مساعدة سكان المدن، والطبيعة القبلية للمنتفضين، والقيادة الإقطاعية/ الدينية لها، والبيئة الثقافية الصوفية، واعتمادها العنف بشكل أساسي. ولم تحقق هذه الانتفاضات أهدافها المباشرة في تحرير البلاد وطرد المستعمرين، لا بل زادت قمع المحتلين، وتغلغل الشركات الرأسمالية في بنية البلد.

كما يلحظ استنادها إلى حركة سابقة (الطريقة القادرية، ثمّ الطريقة الرحمانية) ذات طبيعة دينية/ صوفية.

وفي منطقة الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية حدثت مواجهات للتدخل العسكري البريطاني فيها، فقاوم سكانها الحملة على الخليج في العام ١٨١٩، كما تصدّت قبائل عدن للقوات البريطانية حتّى غزوها في العام ١٨٣٩، وتمرد أمير البحرين على المعاهدة المفروضة عليه في العام ١٨٦١[١٢]. ويمكن الإشارة إلى احتجاجات أمراء البحرين وحكامها الذين اعتبروا شديدي المراس، وتعرضوا لأكثر من حملة تأديب، وكان آخرها في العام ١٨٦٩، وقد أبعدوا بعدها عن الحكم[١٣].

وقد تميّزت مواجهات الخليج بانطلاقها من القبيلة ـ الإمارة، ورسوها على ذلك في المعاهدات التي حبكتها بريطانيا، وفرضت ضبط حركة التجارة نحو الهند بما يخدم مصالحها، ووضعت نفسها في إطار الحكم المتحكم في الإمارات ـ القبائل التي أعطيت استقلالها تحت الحماية البريطانية.

٢ ـ الاحتجاجات بفعل الحراك الذي تداخل فيه الوجود الرأسمالي، بمختلف أشكاله، مع عوامل البنية المجتمعية

تركزت هذه الاحتجاجات في البلدان التي عرفت انفتاحاً اقتصادياً مالياً على الدول الأوروبية، وكانت حلبة صراع بينها، أو بين بعضها والإمبراطورية العثمانية.

وكانت بلاد الشام أكثر البلدان عرضة لهذا النوع من الاحتجاجات، فقد عرفت ثلاثة أنواع منها:

---

(١٢) خوري وإسماعيل، المصدر نفسه، وشريف، **الشرق الأوسط: دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتّى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**.

(١٣) فؤاد إسحاق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٤٠ ـ ٥٦.

أ ـ الانتفاضات ضدّ توسع الحكم في مصر بقيادة محمد علي في بلاد الشام (١٨٣١ ـ ١٨٤٠)، وتداخل فيها الرفض لإدارة محمد علي للبلاد، مع تدخل الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية، دعماً أو رفضاً له، وأبرزها:

ـ انتفاضات العام ١٨٣٤ في جنوب الساحل الشامي (جبال القدس والخليل ونابلس)، وشماله (طرابلس وعكا وجبال العلويين واللاذقية).

ـ انتفاضات الأعوام ١٨٣٥ ـ ١٨٣٨ في جبل حوران ووادي التيم.

ـ انتفاضات العام ١٨٤٠ في جبل لبنان والشمال والبقاع[١٤].

وقد كانت الأولى والثانية منها ضدّ سياسات الحكم المصري، وضدّ وجوده، وأبرز هذه القضايا: التجنيد الإجباري، سحب السلاح من الأهالي، فرض ضرائب جديدة، استقواء طائفة على أخرى. أما الثالثة، فكانت ضدّ وجود هذه القوات، وبخاصة بعد مؤتمر لندن الذي فرض عليها الانسحاب.

وقد غَلب على هذه الانتفاضات الطابع الطائفي، وقادها زعماء إقطاعيون ورجال دين أحياناً، وارتبطت بالصراع الدولي، فاستفادت منه وأفادت، وقد ساهمت في خلخلة النظام القائم سياسياً ومجتمعياً، وغلغلت روح التمرد بين الناس.

ب ـ الانتفاضات ضدّ السلطنة العثمانية قبل توسع محمد علي وبعده، وتداخل رفض الظلم ورفض العودة إليه بعد الإصلاحات في السلطنة، مع نمو العلاقات الرأسمالية في هذه الأجزاء، وأبرزها:

ـ احتجاجات العامة في دمشق، والعامة هنا عمادهم الحرفيون ضدّ واليها لفرضه الضرائب (١٧٠٧، ١٧١٦، ١٧٢٥، ١٧٤٠، ١٧٤٥، ١٧٤٧، ١٧٥٧)، وكان أبرزها في العام ١٨٣١ حين عقد أهالي دمشق[١٥]، وبخاصة تجار المدينة وحرفيوها وعلماؤها، في ما يشبه مؤتمراً في الربوة (أيلول/ سبتمبر ١٨٣١) حضره أيضاً أغوات البلد

---

(١٤) انظر: رياض غنام، **المقاطعات اللبنانية في ظلّ الحكم المصري، ١٨٣٢ ـ ١٨٤٠** (المختارة، لبنان: الدار التقدّمية، ١٩٨٨)، ص ٨١ ـ ١٥١؛ مسعود ضاهر، **الانتفاضات اللبنانية ضدّ النظام المقاطعجي**، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث؛ ٤ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨)، ص ٩٥ ـ ١١٥، وعبد الله حنا، **العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران، ١٨٥٠ ـ ١٩١٨**، ط ٢ (دمشق: دار الأهالي، ١٩٩٠)، ص ٨١ ـ ٩٥.

(١٥) عبد الله حنا، **حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥)، ص ١٥٧ ـ ١٧٥ و١٨٥ ـ ٢٢٤.

وأعيانها، تحالفوا فيه على رفض ضريبة الصليان[16]، ثمّ ثاروا على الوالي مدعومين من الانكشارية المحلية (اليرلية)، حين بدأ تنفيذها، فاشتبكوا مع قواته، واحتلوا السرايا، وقتلوا الوالي، وحاصروا القلعة، ثمّ تسلّموا إدارة البلد (تشرين الأوّل/ أكتوبر)، واستقبلوا موفد الباب العالي الذي أسقط الضريبة، وعفا عن قتل الوالي بعريضة تظهر قوتهم.

ـ احتجاجات العامة في حلب التي قادها الأشراف ضدّ الولاة وقوتهم العسكرية الضاربة، وأبرزها:

• انتفاضة العام ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م، قام بها الأشراف ضدّ الدالاتية، وقد سيطروا على المدينة، إلا أن الوالي حاصر المدينة ٢٤ ساعة، الأمر الذي أدى إلى هرب الأشراف والقبض على نقيبهم.

• انتفاضة العام ١١٨٥هـ/ ١٧٧١م، بقيادة الأشراف أنفسهم الذين رفضوا تولية محمد باشا العظيم عليهم، فأغلقوا أبواب حلب دونه، فشنّت حربٌ عليهم استمرت ٤٠ يوماً لم تحسم إلا بمدد مركزي للوالي أنهى معه الانتفاضة[17].

• انتفاضة العام ١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م التي قام بها الأشراف ضدّ اليكرجية، والتي استدرج فيها الأشراف إلى جامع الأطروش وقُتِلوا بدون أن يؤدي ذلك إلى إنهاء الانتفاضة التي استمرت متنقلة إلى حين حصول الصلح بين الطرفين[18].

• انتفاضة المحرّم ١٢٣٥هـ/ تشرين الأوّل ١٨٢٠ التي استهدفت حاشية الوالي خورشيد باشا، لفسقها وظلمها، وقدر عدد القتلى من الحاشية بـ ٧٠٠٠ فرد، وقد واجهها الوالي بقسوة، فحاصر المدينة لمدّة ٤ أشهر، وأنهى الانتفاضة[19].

• انتفاضة ٥ من شوال ١٢٦٦هـ/ ١١ آب/ أغسطس ١٨٤٩ التي استمرت حتّى ١٥ من المحرّم ١٢٦٧هـ/ ٢١ تشرين الثاني/ أكتوبر ١٨٥٠ التي تعدد القول بأسبابها (غصب متسلم حلب فرس أحد وجهائها، وتمرد عشيرة من البادية ضدّ فرض

---

(١٦) ضريبة فرضتها السلطات على الدكاكين والمخازن والمغالق بمقدار مصريتين على كلّ سكرة ما يقفل أو مفتاح.

(١٧) كامل حسين بالي الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ٢ ج (حلب: المطبعة المارونية، ١٩٢٦)، ص ٣٠٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٧ ـ ٣٣٠.

الضرائب، وتحريض عبد الله بك اليانسي ويوسف باشا للتهرب من دفع متأخرات الضرائب المجباة)، إلا أن ما حوّلها إلى قومة، انتشار خبر التجنيد الإجباري وزيادة الضرائب[٢٠].

ويلحظ في انتفاضات حلب الدور الكبير للأشراف في قيادتها، وهم تنظيم على رأسه نقيب، بمعنى آخر، عرب بني سهم؛ أي أن القائم على هذه الانتفاضات تنظيم، ولو كان تقليدياً، استمر بعدها عرب في مواجهة ولاة غير عرب.

ـ الانتفاضات في جبل حوران ضدّ الولاة، وأبرزها:

• انتفاضة العام ١٨٥٢ حين رفض فلاحو الجبل دفع الضريبة والذهاب إلى الجندية، وأبادوا الحملة العسكرية في أذرع، التي أرسلها والي دمشق لتأديبهم، وغنموا أسلحتها، وتمكّنت من تحقيق أحد مطالبها، وهو الإعفاء من الجندية مقابل ردّ ما غنموه في معركة أذرع، ودفع الضرائب المتأخرة[٢١].

• انتفاضة عرمان في العام ١٨٩٦، حيث تلاقى تراجع تعهد السلطة بعد انتفاضة العام ١٨٥٢ بعدم إخضاع الجبل للجندية، وإرسالها حملة عسكرية لتأديبه في العام ١٨٩٥، مع زيادة الضرائب، ومحاولة أحد القادة العثمانيين إجبار ميثا أرملة محمد الأطرش على الزواج منه، فلجأت إلى عرمان، لتطلق هذه العوامل انتفاضة في عرمان، شمال الجبل، وإحدى قواعد الحامية. وقد تمكّن الأهالي من صدّ أكثر من حملة على عرمان، وحاصروا قلعة السويداء،. ثمّ توالت المفاوضات بين الطرفين أكثر من ٤ سنوات تمكّنوا في نهايتها، وبالتحالف مع البدو وفلاحي حوران، من تحقيق مطلب إطلاق سراح المنفيين من زعماء الدروز، ورفع التجنيد الإجباري لمدّة عشرين سنة، والاعتراف بالقانون العشائري في الجبل[٢٢].

وقد تميزت انتفاضات جبل حوران باعتمادها على الفلاحين بقيادة إقطاعيي الجبل ووجهائه، الروحيين والزمنيين.

ج ـ الانتفاضات ضدّ سياسات السلطنة العثمانية الداخلية بعد عودتها إلى هذه المناطق في إثر انسحاب قوات الحكم المصري بقيادة محمد علي منها، وقد ارتبطت

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٧٢ ـ ٣٨٦.
(٢١) حنا، العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران ١٨٥٠ ـ ١٩١٨، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٤٠.

كسابقاتها، إبان الحكم المصري، بالصراع الدولي على المنطقة، وينمو قوة مجتمعية جديدة بفعل هذا الصراع، وبفعل التغلغل الرأسمالي والتبشيري فيها، وترافقت مع صدامات طائفية وانتفاضات فلاحية ضدّ الإقطاعيين. فقد انتفض سكان إهدن وبشرّي في تشرين الأوّل/ أكتوبر وكانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٤٢ ضدّ محاولة السلطات العثمانية اعتقال زعيمهم بطرس كرم وحليفه عبد الله شهاب، العاملين على إعادة الحكم الشهابي، خلافاً للرغبة العثمانية بالحكم المباشر للبلاد، كما انتفض سكان جهة بشرّي وطرابلس وجبال عكا وجبال اللاذقية في العام ١٨٤٤ ضدّ محاولة فرض ضرائب جديدة[٢٣].

ويلحظ في انتفاضات الساحل الشامي تداخل بين هذه الانتفاضات وقوى الصراع الدولي فيه وعليه من جهة، وتداخل بينها وبين البنية الطائفية للساحل من جهة أخرى. كما يلحظ فيها استفادة المنتفضين من انقسامات الفئة الحاكمة، ومن صراعات الدول الكبرى.

ومن هذه الانتفاضات:

ـ **الانتفاضات الفلاحية ضدّ الإقطاعيين**، وقد تداخل فيها الحراك الذي أوجده الدخول الرأسمالي من جهة، والتدخل الأجنبي من جهة ثانية، مع محاولة الإقطاعيين الإبقاء على الوضع القائم من جهة ثالثة. وكان أبرزها: **عاميات الفلاحين في جبل لبنان،** فقد شهد جبل لبنان انتفاضات فلاحية عديدة عرفت باسم العاميات، كون عامة الناس، لا خاصتهم، هم المشاركون فيها، والعامة في هذه الأوضاع هم الفلاحون بمختلف فئاتهم. وقد حدث ذلك في العام ١٨٠٠ في حمانا، وفي العام ١٨٢٠ في إنطلياس، وفي العام ١٨٢١ في لحفد، وفي العام ١٨٤٠ في حمانا، وفي العام ١٨٥٩ في زحلة وإنطلياس.

وقد كان موضوع هذه الانتفاضات إقدام الحكام المحليين على زيادة الضرائب على الفلاحين بناء على طلب الحكام العثمانيين مبالغ إضافية من الحكام المحليين. وقد كانت تحصل في ظل حصول خلاف بين الولاة (في العام ١٨٢٠) أو حصول خلاف بين الأمراء أو بين الأمراء والإقطاعيين.

---

(٢٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ٩٥، وضاهر، الانتفاضات اللبنانية ضدّ النظام المقاطعجي، ص ١٢٦ ـ ١٤٠.

وقد كانت قواها فلاحية في كلّ المرات، وكانت قيادتها من بعض العائلات النافذة (حاطوم والقنطار في العام ١٨٠٥)، أو من الإقطاعيين المتذمرين (فضل الخازن في العام ١٨٢٠)، أو من الفلاحين أنفسهم مثل طانيوس شاهين (١٨٥٩ ـ ١٨٦٠).

وقد غلب عليها الطابع العفوي في البدء، ثمّ اتخذت شكلاً أكثر تنظيماً في عاميتي إنطلياس ولحفد (في العام ١٨٢٠)، وأصبحت منظمة في انتفاضة ١٨٥٩. ولم تؤت أي منها نتائج إيجابية، فاستفاد منها الأمراء أنفسهم حيناً، أو الإقطاعيون حيناً آخر، أو الكنيسة حيناً ثالثاً[٢٤].

ـ **الانتفاضات الفلاحية ضدّ الإقطاعيين في جبل حوران** (سورية حالياً)، وأبرزها اثنتان: **الأولى** في العام ١٨٦٩، وقوامها الفلاحون والوجهاء، وقيادتها إحدى العائلات الوجيهة: آل الأطرش، وخصمها آل حمدان، حاكمو الجبل منذ العام ١٦٨٥. وقد حملت المطالب الآتية: إلغاء ترحيل الفلاحين، وإلغاء السخرة، وتثبيت الملكية، وتمليك الفلتية، وإلغاء أخذ الخُمس عن ذكور الطيور والمواشي. وقد نجحت في إزاحة آل حمدان عن المشيخة وحلول آل الأطرش محلّهم، وتحقيق مطلب واحد (إلغاء أخذ الخُمس).

وكانت **الثانية** في العام ١٨٨٨ وقوامها الفلاحون ووجهاء العائلات في أنحاء الجبل، وخصمها القيادة الوارثة لآل حمدان، آل الأطرش، ومطالبها إلغاء افتراءات المشايخ وطمعهم وتعدياتهم. وقد استطاعت حصر نفوذ المشايخ، إلا أن علاقة المشايخ بالسلطات العثمانية أدت إلى حملة عسكرية بقيادة ممدوح باشا، فنشبت معركة بين الطرفين على مشارف السويداء (الشقراونة) هزمت فيها حركة العامة، إلا أن بعض مطالبها تحققت، وهي: توزيع نصف أراضي آل الأطرش على الفلاحين[٢٥].

---

(٢٤) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٨٥ ـ ٨٦ و١٦١ ـ ١٦٢؛ ضاهر، المصدر نفسه؛ عبد الله حنا، **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠ ـ ١٩٤٥**، ٢ ج (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ص ١٥٩ ـ ١٨٥، وأ. سميليا نسكايا، **الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر**، ترجمة وتحقيق عدنان جاموس (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٢)، ص ١٧٧ ـ ٢١٧.

(٢٥) حنا، **العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران ١٨٥٠ ـ ١٩١٨**، ص ١٠٥ ـ ٢٢٢، وبرجييت شيبلر، **انتفاضات جبل الدروز: حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال، ١٨٥٠ ـ ١٩٤٩** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٤)، ص ٨٧ ـ ١٨١.

ثانياً: الاحتجاجات في مرحلة التوسع الإمبريالي

انحصرت الاحتجاجات في هذه المرحلة بالأجزاء الغربية من المنطقة العربية التي عرفت اختراقات رأسمالية وتنافسات دولية عليها أكثر مما عرفته الأجزاء الشرقية، لقربها من أوروبا جغرافياً، ولتحلل السلطنة العثمانية فيها قياساً بفعاليتها في الشرق، ولوجود توازن دولي في الموقعين.

وقد عرفت هذه المرحلة دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار، ثمّ التوسع الإمبريالي، وازدياد الصراع بين دولها للسيطرة على العالم الذي كانت مؤتمرات برلين (١٨٧٨) والقسطنطينية (١٨٨٢) وبرلين (١٨٨٥)، إطاراً لتنظيم هذا التقاسم وإحدى محطاته، كما كانت الحرب العالمية الأولى إحدى نهاياته ونتائجها تسويته.

وقد شهدت هذه المرحلة بداية تشكّل كيانات فيها بفعل عاملين أساسيين: البنية السلطانية فيها، والدولة المستعمرة لها.

كما عرفت المنطقة العربية أشكالاً متعددة من الاحتجاجات، هي:

١ ـ الاحتجاجات ضدّ التوسع الإمبريالي

من أبرز هذه الاحتجاجات:

أ ـ انتفاضة علي بن غذاهم في العام ١٨٦٤ (آذار/ مارس ـ تموز/ يوليو) ضدّ الحكام، وهي تتويج لتحرّكات متفرّقة منذ العام ١٨٦١، وسببها المباشر مضاعفة الضرائب، وأسبابها غير المباشرة تعميم ضريبة المجبي (على الأفراد)، ومحاولة بناء إدارة حديثة على النمط الأوروبي، وازدياد النفوذ الرأسمالي الفرنسي من جهة، وغارات القوات الفرنسية في الجزائر على تونس.

وقد انطلقت الانتفاضة من منطقة القبائل في الأعراض والحلفاء وتوسعت إلى مختلف المناطق، وقد انضم إليها سكان الساحل بعد دخول أساطيل الدول الكبرى إليها.

وقد اشتركت في الثورة القبائل، ثمّ سكان الساحل لاحقاً، وموظفو الإدارة (العمال والقضاة والخلفاء) الذين تضرّروا من الإصلاحات الحديثة، وقائدها خريج جامعة الزيتونة لأب قاضٍ، ومن قبيلة هاجر، ودعمتها الزاوية التيجانية، ولم تفلح تناقضات القوى الأجنبية الفاعلة (بريطانيا وإيطاليا والسلطنة العثمانية) مع فرنسا في تحقيق

مكاسب للانتفاضة، كما لم تنتج حركة جديدة، لا بل تنازعت قواها القبلية، وكان ذلك، مع انكفاء السلطنة وبريطانيا عن مزاحمة فرنسا، سبباً في تراجعها[٢٦].

ب ـ انتفاضة عرابي في مصر (أيلول/ سبتمبر ١٨٨١)، التي حملت مطالب سياسية ضدّ سياسات التدخل الأجنبي (إقالة وزارة رياض باشا، منح الدستور، زيادة عدد الجيش)، واتخذت طابع التمرّد العسكري الذي سرعان مع التف الشعب حولها، فاستجيب لطلب إقالة الوزارة، ثمّ شكّلت حكومة محمود سامي المتجاوبة مع مطالب الانتفاضة في شباط/ فبراير ١٨٨٢، ونشرت اللائحة الأساسية، وأبطلت المراقبة الثنائية (الفرنسية ـ الإنكليزية) على مصر.

إلا أن التدخل العسكري الإنكليزي في أيار/ مايو ١٨٨٢، وإنذار الخديوي بإقالة الحكومة، وإبعاد عرابي وعلي فهمي وعبد العال، وتخاذل الخديوي، أدى إلى قمع الانتفاضة واستسلام عرابي، بعد التدخل العسكري المباشر ضده، في أيلول/ سبتمبر ١٨٨٢[٢٧].

ج ـ انتفاضة المهدي في السودان (١٨٨١ ـ ١٨٨٥)، حدثت في إثر حلول المغامرين الأوروبيين محل باشاوات مصر في التحكّم بمناطق السودان تحت قيادة الجنرال غوردون (في العام ١٨٧٧)، فاندلعت ثورة بقيادة الدرويش المتجول محمد أحمد، أحد أعضاء الطريقة السمانية، فأعلن نفسه المهدي المنتظر، واتخذ جزيرة آبا مركزاً لنشر دعوته إلى العودة إلى نقاء الإسلام وبساطته، ثمّ إلى الثورة في العام ١٨٨١ ضدّ النهب الأوروبي، وظلم الباشاوات الأتراك والمصريين. ونقل مركز قيادته إلى كردفان معتمداً على الفلاحين والبدو والحرفيين كقاعدة للثورة.

وقد تمكّنت الثورة من السيطرة على مناطق عديدة، وفتح الخرطوم، وهزيمة أكثر من حملة إنكليزية جاءت لقمعها، وتوصلت إلى بناء دولة في العام ١٨٨٥، استمرت

---

(٢٦) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٢٢٥؛ **ثورة ابن غذاهم، ١٨٦٤، وثائق تونسية** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٦١)، وجان غانباج، **أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية**، ترجمة لجنة من كتابة الدولة، الفصل الخامس: ثورة علي بن غذاهم، ١٩٦٥، <http://www.amazigh.world.org>.

والجدير ذكره أن الدخول الاستعماري إلى تونس اتخذ شكلاً اقتصادياً في البداية عبر الامتيازات التي أعطيت للرساميل الفرنسية والإنكليزية وعبر القروض لحاكمها، ثمّ تحوّلت إلى احتلال عسكري فرنسي في العام ١٨٨٢ بمتابعته مع إنكلترا التي احتلّت مصر في العام نفسه.

(٢٧) لوتسكي، المصدر نفسه، ص ٢٥٤ ـ ٢٧٣، وصلاح عيسى، **الثورة العرابية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢).

حتّى العام ١٨٩٨، حين شنّت القوات البريطانية والمصرية حملة ضدها أدت إلى القضاء عليها[٢٨].

ويلحظ في انتفاضة السودان هذه تداخل الطبيعة المدنية والريفية فيها، والقيادة البرجوازية الصغيرة لها ـ الدينية ـ واعتمادها على العنف، وتمكّنها من تحقيق أهدافها لفترة قصيرة، وتأسيسها لحالة جماهيرية منظمة مستمرة حتّى اليوم في الحياة العامة في السودان.

وتميزت انتفاضة السودان باستنادها إلى حركة سابقة (الطريقة السمانية)، وتأسيسها حركة جديدة (الحركة المهدية)، وكلاهما حركة دينية، الأولى تقليدية، والثانية تجديدية.

د ـ **انتفاضات المغرب**: ارتفعت وتيرة التدخل الدولي في هذه المرحلة بعقد معاهدة مدريد (في العام ١٨٨٠)، ثمّ تخصيص بعثات دولية، وعقد مؤتمر دولي لتبني برنامج إصلاح فرنسي، وقد فوضت فرنسا بتنفيذه (في العام ١٩٠٦). وقد وضع المغرب، عملياً، تحت الحمايتين: الفرنسية والإسبانية، قبل أن يشرّع دولياً، في العام ١٩١٢، وأبقي سلطان المغرب قائماً، إلا أنّه قسّم إلى ٣ مناطق نفوذ (دولية، وفرنسية، وإسبانية)[٢٩].

وقد كانت أولى الاحتجاجات في العام ١٩٠٢، وقادها الجيلاني الزرهوني ضدّ ممارسات السلطان عبد العزيز وحاجبه أحمد بن موسى الذي كان يسهل التدخل الأجنبي، واستطاع أن يقيم مملكة له في الريف والمغرب الشرقي[٣٠].

تلته انتفاضة أخرى بعد الاحتلال الفرنسي والإسباني لأجزاء من المغرب وجهت ضدّ السلطان عبد العزيز، إذ عقد شيوخ القبائل مؤتمراً في مدينة مراكش في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٠٧ خلعوا فيه عبد العزيز، ونصّبوا مولاي عبد الحفيظ الذي خاض حرباً ضدّ أخيه وانتصر فيها في العام التالي، ليعزل من دول الحماية في العام ١٩١٢[٣١].

---

(٢٨) لوتسكي، المصدر نفسه، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٧، وجلال يحيى، الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧)، ص ٢٠ ـ ٤٢.

(٢٩) لوتسكي، المصدر نفسه، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٢.

(٣٠) العطري، «سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية بالوطن العربي: المغرب نموذجاً،» ص ٦١، وعبد الرحمن المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل ايناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، سلسلة رسائل وأطروحات (الرباط: جامعة محمد الخامس، ١٩٩٥)، ص ٤١٤ ـ ٤١٦.

(٣١) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٣٥٥ ـ ٣٦٣.

٢ ـ الاحتجاجات ضدّ الحكام

انفرد المغرب بهذا النوع من الاحتجاجات التي هدفت إلى رفض الظلم من السلطان أو أحد ولاته عن فئة مجتمعية أو منطقة، ووقّتت إبان خلو مركز السلطان، واتخذت شكل البيعة، اشتراطاً عليها أو رفضاً لها أو مطالبة بها.

ومن هذه الاحتجاجات:

ـ خروج العبيد في مكناس وجوارها في العام ١٧٧٥ على السلطان محمد بن عبد الله. وقد وصل بهم ذلك الخروج إلى مبايعة ابنه يزيد الذي أمدّهم بالسلاح والمال، إلا أن قوات السلطان حاصرتهم وأنهت الخروج، ما أدى إلى هروب يزيد واستسلامه[٣٢].

ـ ثورة إبراهيم يسمور اليزدكي، في العام ١٨٥٥، بدعم قبائل البربر الأضعف (آيت بغلمان) ضدّ قبائل البربر الأقوى (حزب آيت عطة) وانتصارهم عليهم، الأمر الذي لم يغضب السلطان، فعزّز مكانته الرسمية، إلا أنّه اغتيل في ظروف غامضة[٣٣].

ـ انتفاضة الجيلاني الروكي من عرب سفيان، وعلى رأسهم، في العام ١٨٦٢، ضدّ السلطان محمد بن عبد الرحمان، فبايعته العامة، فقام بالمخاريق، وهاجم دار الوالي وحرقها، وقتل من فيها، ونهب محتوياتها، إلا أن قوات السلطان حاصرته فهرب إلى جيل زرهون وقتل[٣٤].

ـ انتفاضة أبو عزة الهبري ضدّ السلطان محمد بن عبد الرحمن في العامين ١٨٦٤ و١٨٦٥، وضد السلطان حسن في العام ١٨٧٤، طالباً الولاية، ومتحالفاً مع أحد الشرفاء الأدارسة سعيد السقروشني.

وقد شاركت فيها قبائل أيناون وعدة قبائل أخرى في الأحواز ووجدة شرقي البلاد، وامتدت حتّى مشارف فاس في المرحلة الأولى، إلا أن قوات السلطان هزمتها دون أن تنهيها، إذ هرب قائداها، لتجدّد عند تولي السلطان حسن للغاية نفسها، وبالقيادة نفسها، إلا أنّها قمعت، واعتقل أبو عزة ومات في السجن، إلا أن رفيقه استمر في المواجهة في

---

(٣٢) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ٩ ج (الرباط: منشورات وزارة الثقافة والاتصال، ٢٠٠١)، ج ٧، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٩٨.

(٣٤) المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٢٤.

الجبال حتّى العام ١٨٧٦، حين توصل مع المخزن إلى تسوية بتخفيض السلطان طلباته من قبائل الجبل مقابل عدم تهديد هذه القبائل لمصالح المخزن[٣٥].

ـ انتفاضة الدباغين في فاس في العامين ١٨٧٣ و١٨٧٤، حين رفض هؤلاء مبايعة السلطان محمد بن عبد الرحمن إلا بشرط إعفائهم من المكوس، فتكفل الأعيان بذلك، إلا أن المولّى جمع الجباية محمد بن بنيس لم يلتزم بذلك، وأصرّ على أخذها، فقاموا عليه وهدموا داره ونهبوها، وانضم إليها الحرفيون وسكان البوادي المجاورة[٣٦]. وقد تنصل منها وجهاء المدينة في رسالة إلى السلطان، إلا أن الدباغين طالبوا من وعدهم بالإعفاء (الشريف الفقيه عبد الله الضرير) إسقاط المكوس أو إخراج بنيس لازدياد عداوته لهم، فلم يستجب لذلك، فتجدد الاحتجاج[٣٧].

وقد عرف هذا الاحتجاج بعيطة «بنيس»، واعتبرها البعض أول ثورة عمالية في المغرب.

ـ انتفاضة قبائل الحوز وأهالي مراكش وعبدة في العام ١٧٩٢ على السلطان يزيد بن محمد، بسبب تدني قيمة عطاءات السلطان قياساً بعطاءاته للبربر وللودايا، وقد عبّروا عن ذلك بمبايعة ابنه المولى هشام الذي قاد القتال ضدّ يزيد الذي أصيب في إحدى المعارك وقتل[٣٨].

ـ ثورة محمد بن عبد السلام الخميسي (زيطان الجبل) في عامي ١٧٩٣ و١٧٩٤ ضدّ ظلم واليها[٣٩].

٣ ـ الاحتجاجات العمالية

عرفت المنطقة العربية الاحتجاجات العمالية ـ أداة ومضموناً وخصماً ـ في هذه المرحلة، مترافقة مع احتجاجات طبقية مضموناً وسياسية وخصماً، دون أن يعني ذلك انتفاء الطابع الطبقي للاحتجاجات في المراحل السابقة.

---

(٣٥) المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل ايناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، ص ٤٠٠ ـ ٤١٣.

(٣٦) المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٥١ ـ ١٥٥، والعطري، «سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية بالوطن العربي: المغرب نموذجاً،» ص ٦٠.

(٣٧) العطري، المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٣٨) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٢٥٤ ـ ٢٧٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨٣.

ويذكر في هذه المرحلة الاحتجاجات الآتية:

ـ احتجاج العمال الأوروبيين، مع الفقراء الجزائريين، ضدّ الحاكم الفرنسي الجنرال والزين استير هازيه لقمعه الدموي لعمال وهران (أيلول/ سبتمبر ١٨٧٠)، وذلك في ٢٤ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٧٠ في المدينة نفسها، وحصار مقره والاستيلاء عليه، وتمدد الاحتجاج إلى الجزائر ـ المدينة، وانتخاب بلدية من المحتجين أوكلت رئاستها إلى فويرمور الذي تنازل عن السلطة وتخاذل في الدفاع عنها، بدون أن يخفض ذلك من حدّة الانتفاضة التي تحدّدت مع إعلان كومونة باريس (آذار/ مارس ١٨٧١)، إذ أوفد المنتفضون ممثلين عنهم إليها، وشاركوا بفعالية فيها[٤٠].

وشكّل هذا الاحتجاج نموذجاً مغايراً للاحتجاجات التي عرفتها المنطقة، فهو احتجاج عمال أوروبيين ضدّ الحاكم الأوروبي أيضاً في بلاد غير بلادهم، وكان مغايراً عن احتجاج لفافي السجائر في مصر، وهم بغالبيتهم أوروبيون، ضدّ شركات أوروبية. لقد كان احتجاجاً عمالياً ضدّ سلطة سياسية ابتغاء بناء سلطة بديلة، وهو احتجاج يتجاوز موقعه الجغرافي من خلال علاقة ما بكومونه باريس، أي أنّه في وجه من وجوهه صراع فرنسي على أرض جزائرية بين الطبقة البرجوازية الحاكمة ـ وطبقة العمال مقرونة بتباينات ضمن البرجوازية نفسها وصراع بين أطرافها.

ـ احتجاجات حمالي الفحم في بور سعيد (في العام ١٨٨٢): تعتبر أولى الاحتجاجات العمالية عندما أضرب عمال الشحن والتفريغ (حمالي الفحم) في بور سعيد (نيسان/ أبريل ١٨٨٢)، مطالبين بزيادة الأجور، وقد توافق تحرّكهم مع انتفاضة عرابي (شباط/ فبراير ١٨٨٢)، وتمكّنوا، مستفيدين من نجاح انتفاضة عرابي من إجبار شركات الفحم (وهي أجنبية)، على زيادة في الأجور، إلا أن إسقاط حكومة عرابي، واحتلال بريطانيا لمصر (صيف ١٨٨٢)، أنفداهم ما حققوا من مكاسب بتراجع الشركات عن الزيادة وطرد العمال منها[٤١].

ـ إضراب لفافي الدخان في القاهرة (في العام ١٨٩٩): يتعارف الباحثون على اعتبار هذا الإضراب أول إضراب عمالي أنتج مفاعيل نقابية، وذلك لطول مدته

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٤١) جويل بنين وزكاري لوكمان، **العمال والحركة السياسية في مصر**، ترجمة أحمد صادق سعد، ٢ ج (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٢)، ص ٤٥ ـ ٤٨، وصابر بركات، «حركة الطبقة العاملة في مصر،» في: خليل، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي**، ص ٣٢٢.

(كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٩ ـ شباط/ فبراير ١٩٠٠) من جهة، ولتأسيس نقابة عمالية بفعله، رغم أن غالبية العمال غير مصريين، والجمعية التي أسست بفعله رئيسها يوناني (كريازي)[٤٢]، ثمّ لتأثيره الاجتماعي اللاحق من جهة ثانية، إذ طرحت قضية صلاح النظام الرأسمالي بعامة، وصلاحه في بلادنا بخاصة، الأمر الذي أفتى معه الإمام الشيخ محمد عبده بمشروعية تدخل الدولة في الاقتصاد، وتناقض روح الإسلام مع الفلسفة الفردية، وجواز الإضراب[٤٣].

وتلا تأسيس هذه النقابة تأسيس نقابات عدة في مصر، وبخاصة في القطاعات ذات التكوين المتعدد قومياً، وقيامها باحتجاجات مطلبية في الأعوام ١٩٠٢ ـ ١٩٠٥، و١٩٠٨ ـ ١٩١٨ (عمال الترزية في القاهرة، وعمال شركة الغزل الأهلية في الإسكندرية، والخياطين والحلاقين وعمال المطابع وعمال الترام وسكك الحديد)، وقد كانت مشاركة العمال واضحة في انتفاضة العام ١٩١٩ الوطنية.

ورافق ذلك انتشار النقابات بعد العام ١٩٠٨، وبخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى تأسيس اتحاد عام للنقابات في العام ١٩٢١[٤٤].

ثالثاً: الاحتجاجات في مرحلة استقرار التنافس الإمبريالي وقيام مشاريع الدول

لقد أدى التنافس الدولي على المنطقة في القرن التاسع عشر، وبلوغه الذروة في الحرب العالمية الأولى، إلى تشكل كيانات في هذه المنطقة اتخذت مسارات متباينة، بفعل التقسيم الميداني في غرب المنطقة، وبفعل التقسيم السياسي في شرقها.

وبرغم خضوع كلّ هذه الكيانات للوصاية، بأشكال مختلفة، فقد اتخذت مساراً «مستقلاً» جعل الاحتجاجات ضمنها تتباين، وإن بدا تناغم في التوقيت بينها.

---

(٤٢) بركات، المصدر نفسه، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٦، ورؤوف عباس وحامد محمد، **الحركة العمالية في مصر، ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٧)، ص ٥١ ـ ٥٥، وبنين ولوكمان، المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٣.

(٤٣) محمد عبده، **الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده**، جمعها وحققها وقدّم لها محمد عمارة، ٦ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤)، ج ١، ص ١٢١ ـ ١٢٩.

(٤٤) أمين عز الدين، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩**، ٣ ج (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢)، ص ٧٤، ٩٤ و١٠٥.

ففي مشرق البلدان العربية، حيث المنتصرون في الحرب العالمية الأولى تفاسموا ما كان خاضعاً للسلطنة العثمانية المهزومة، ودخلت قواتهم أراضيها، انتفض الناس ضدّ هذا الدخول الفرنسي والإنكليزي إليها أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، بتأييد حكومة الملك فيصل، أو بالانتفاضة على هذه القوات حين أسقطت حكومة فيصل في تموز/ يوليو ١٩٢٠.

وتلا ذلك انتفاضات ضدّ الفرنسيين في بلاد الشام بدءاً من العام ١٩١٩ حتّى العام ١٩٢٦، في اللاذقية، وحلب، وديرالزور، وجبل العرب، ودمشق، وحماة، وجنوب لبنان وشماله، وأبرزها ثورة ١٩٢٥ ـ ١٩٦٠. وكان عماد هذه الانتفاضات الفلاحون في هذه الأرياف وقادتها ووجهاء ومتنفّذون، وقد شارك مثقفون في دعمها ومساندتها. وقد قمعت هذه الانتفاضات المتفرقة[٤٥].

كما انتفض عرب فلسطين في العام ١٩٢٠ ضدّ الاحتلال البريطاني لبلدهم، وضد الحركة الصهيونية، وضد تلاقي الاثنين في وعد بلفور، كما كانت انتفاضات فلسطين المتتالية في الأعوام ١٩٢٩، و١٩٣٣، و١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وصولاً إلى العام ١٩٤٨ ضدّ الاثنين (الاحتلال البريطاني والهجرة الصهيونية)، وكان قوام هذه الانتفاضات عامة الشعب، وقادتها الوجهاء[٤٦].

وفي العراق، انتفض الشعب العراقي ضدّ الوجود البريطاني في العام ١٩١٨ في النجف ومدن الفرات، ثمّ في السليمانية في العام ١٩١٩، وكانت الانتفاضة الكبرى في العام ١٩٢٠، حيث عمت مختلف المناطق العراقية[٤٧]، وقوامها الفلاحون والعشائر، وقادتها رجال دين والوجهاء الإقطاعيون.

وبرغم القمع الذي تعرّضت له هذه الانتفاضات، فإنها أسست لوجود قوى فاعلة في سياسات هذه البلدان لحظة وجود الدول المنتدبة، وإن تآمرت على تمثيلها لسكان هذه البلدان.

---

(٤٥) د. ر. فوبليكوف [وآخرون]، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، ٢ ج (موسكو: دار التقدّم، ١٩٧٧)، ج ١، ص ٧٨ ـ ٩٨، وسلامة عبيد، **الثورة السورية الكبرى، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧، على ضوء وثائق لم تنشر** (بيروت: دار الغد، ١٩٧١).

(٤٦) فوبليكوف [وآخرون]، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٣ ـ ٢٣٨، وعبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١).

(٤٧) فوبليكوف، [وآخرون]، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨٧ ـ ٢٩٩، ول. ن. كوتلوف، **ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق**، ترجمة عبد الواحد كرم (بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧١)، ص ١٧١ ـ ١٨٦.

يمكن تتبع هذه الاحتجاجات في الكيانات ذات العلاقة بالدول موضوع البحث.

١ ـ الاحتجاجات في لبنان

مع إعلان دولة لبنان الكبير بضم أجزاء من ولايتي دمشق وبيروت إلى المتصرفية، وتكريس الانتداب الفرنسي عليه في العام ١٩٢٠، عرفت الدولة الناشئة احتجاجات عديدة ومتنوعة، بعضها مرتبط بنشوئها، رفضاً أو دعماً لها، وبعضها الآخر ضدّ سياسات الانتداب ومطالبة بالاستقلال، وبعضها الثالث ذو طابع اقتصادي/ اجتماعي في مضمونه وفي خصمه ـ شركات ـ وإن متّ إلى السياسة بدعم سلطات الانتداب لهذه الشركات، وبعضها الرابع ذو طابع سياسي.

وإذا كانت طبيعة الدولة المعلن عنها، والانقسام بين سكانها حوله، ربطا الموقف من الانتداب بالموقف من الدولة نفسها، وحالا دون احتجاجات عامة ضدّ الانتداب، فإن احتجاجات ذات طابع اقتصادي اجتماعي قد حصلت، وأسست للاحتجاج السياسي الأكبر الذي حقق الاستقلال.

ويمكن الإشارة إلى احتجاجين اقتصاديين، موضوعاً وخصماً، وحراكاً نقابياً، ثمّ انتفاضة الاستقلال، كما يلي:

أ ـ الاحتجاجات ضد الشركات

قاطع سكان بيروت شركة «الجر والتنوير» لغلاء أسعارها ولاحتكارها (٣٠ آذار/ مارس ـ ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٣١). وكان المقاطعون سكان بيروت وجوارها، اجتماعياً، وجمعية التضامن الأدبي، ثقافياً، والتيار العروبي والشيوعيون، سياسياً، والشركة المقاطَعة شركة بلجيكية، ثم فرنسية مدعومة من سلطات الانتداب.

وبرغم أن هذه المقاطعة للشركة ليست الأولى، ولا الأخيرة[٤٨]، فقد كانت الأطول زمنياً، والأفعل سياسياً، فقد استمرت حوالى ثلاثة أشهر ونصف الشهر، وتعرّض قادتها للاعتقال أكثر من مرة، كان أكثرها قساوة اتهام القادة بجرائم جنائية، وقد أدت إلى تخفيضات فعلية في أسعار الكهرباء والنقل.

---

(٤٨) سبقها مقاطعة في العام ١٩٢٢، وتلتها أخرى في ١٩٣٥، ثمّ في العام ١٩٥١، الذي كان من مفاعيله إلغاء الامتياز في ٥/ ١/ ١٩٥٢.

وبرغم المشاركة الفاعلة لجمعية التضامن الأدبي في قيامها، ودعم الحزب الشيوعي اللبناني، وحزب الاستقلال الجمهوري، ومساعدة رياض الصلح والمطران مبارك لها، فإنها لم تنتج حركة مجتمعية بعدها، لا بل كانت مشاركة جمعية التضامن مع آراء الجمعية الفكرية أحد أسباب حلها.

وكان لهذه المقاطعة تأثير مرافق بالتوقيت، وآخر في التأسيس، إذ رافقتها حركة مماثلة في دمشق وبتأثير منها، دون التأكد من علاقة تنسيقية فيها، وكانت أول تحرّك شعبي شاركت فيه مختلف الفئات اللبنانية ضدّ شركة فرنسية، الأمر الذي حمل دلالتين مهمتين:

ـ تجاوز الانقسام ذي الوجهة الطائفية حول الدولة بين مسلمين رافضين لها وللانتداب، ومسيحيين قابلين بها وبالانتداب، إلى انقسام حول قضايا معيشية.

ـ التأسيس لتحرّكات لاحقة على الأرضية المطلبية نفسها، أسست للميثاق الوطني ولإجماع حول مطلب إلغاء الانتداب(٤٩).

ب ـ الاحتجاجات ضد احتكار زراعة التبغ

جرى الاحتجاج ضدّ احتكار زراعة التبغ وتسويقه وتصنيعه ومنحه لشركة فرنسية في ٢٧/ ١١/ ١٩٣٤(٥٠)، وقد كان الاحتجاج عاماً، مزارعين وعمال دخان وفعاليات اقتصادية وسياسية، في كلّ من لبنان وسورية(*).

فقد جرت تظاهرات في البلدين وأبرزها التي انطلقت من الجامع الأموي في دمشق تطالب بالعودة إلى نظام البندرول، كما أضربت المناطق اللبنانية، وبخاصة

---

(٤٩) مخطوطة للباحث قيد الطباعة بعنوان: «الحركة المنسية: جمعية التضامن ومجلة الدهور»؛ كامل الداعوق، **ثورة بيروت على شركة الكهرباء والترام**، وجان سرور، **جمعية التضامن الأدبي والحركات الشعبية أيام الانتداب** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٥).

(٥٠) الجدير ذكره أن هذا المنح ألغى نظام البندرول الذي أقرّته سلطات الانتداب في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٣٠، الذي أتاح زراعة وصناعة وتجارة التبغ لقاء ضريبة التمغة، وهو نظام ألغى وضعين سابقين:

أ ـ وضع المناطق المضمومة إلى المتصرفية التي كانت خاضعة لنظام الاحتكار العثماني المعلن في العام ١٨٨٣.

ب ـ وضع المتصرفية حيث لا قيود على ذلك.

(*) يلاحظ وجود زراعة التبغ في مناطق جبيل والبترون ذات الأغلبية المارونية، وجبل عامل ذات الأغلبية الشيعية، وكذلك وجود معامل للدخان في أكثر من منطقة، وحركة تجارية واسعة له، فضلاً على حركة نقابية ناشطة منذ العام ١٩٢٥.

بيروت، وأعلنت مقاطعة استهلاك سجائر الشركة، ووصلت درجة رفع معها المجلس عريضة تضمنت الدفاع عن اليد العاملة وحماية الزراعة، والدفاع عن حقوق أصحاب المعامل وحقوق الرأسماليين والمحافظة على حقوق الدولة.

وبرغم أن هذه الاحتجاجات الواسعة لم تلغ الاحتكار، فإنها ساهمت في تأسيس الميثاق الوطني اللبناني، إذ حمل البطريرك أنطوان عريضة، الصديق للفرنسيين والمؤيد للكيان اللبناني، هذه القضية خلال مراسلاته مع السلطات الفرنسية خلال العام ١٩٣٥، مطالباً بإلغاء الاحتكار، ومضاره على الاقتصاد اللبناني، ومخالفته لنصوص الانتداب.

وقد كان هذا الموقف مقدمة لانفتاح البطريرك على الكتلة الوطنية في سورية أثناء مفاوضات عقد المعاهدة بين فرنسا وكل من لبنان وسورية (في العام ١٩٣٦) على قاعدة لبنان المستقل والمدعوم من شخصيات وقوى إسلامية، على رأسها رياض الصلح[٥١].

ج ـ الحراك النقابي

شهدت هذه المرحلة تنامي الحركة النقابية للعمال في قطاعات مختلفة (عمال الدخان، السائقين، الطهاة، مستخدمي سكة الحديد...) المدعومة بشكل أساسي من الحزب الشيوعي، وقيامها باحتجاجات مطلبية حيناً، وسياسية أحياناً أخرى، وبخاصة في السنوات ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧، و١٩٣٣ ـ ١٩٣٤[٥٢].

د ـ انتفاضة الاستقلال في لبنان

هبّ الشعب في لبنان في العام ١٩٤٣ ضدّ إقدام السلطات الفرنسية على اعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الوزراء رياض الصلح، وبعض الوزراء، لإقدام الحكومة على إلغاء المواد التي تعطي امتيازات لفرنسا في الدستور، ومصادقة مجلس النواب على ذلك.

---

(٥١) أنطون عريضة، **لبنان وفرنسا**، ترجمة فارس غصوب؛ مراجعة وتقديم مسعود ضاهر (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٧)، وتضم مقدمة ضاهر ومذكرات البطريرك الموضوعة، في العام ١٩٣٦؛ جاك كولان، **الحركة النقابية في لبنان**، تعريب نبيل هادي (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤)، ويوسف خطار الحلو، **أوراق من تاريخنا** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨)، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨.

(٥٢) كولان، المصدر نفسه؛ الياس البواري، **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان، ١٩٠٨ ـ ١٩٤٦**، ٢ ج (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠)، ج ١، وانظر مذكرات شيوعيين معاصرين مثل (يوسف خطار الحلو، أرتين مادويان، ومصطفى العريس).

وقد شهدت العاصمة بيروت والمدن الأخرى إضراباً عاماً وشاملاً، رافقته تظاهرات ومواجهات مع القوات الفرنسية، وواكبه إعلان من تبقى من الوزراء خارج الاعتقال حكومة وطنية في بشامون.

وقد تمكّنت هذه الانتفاضة، مع المناخ العربي والدولي المؤاتي، من الإفراج عن المعتقلين، وتكريس ما قررته الحكومة، وإعلان الاستقلال التام للبنان في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣.

وبرغم مشاركة الأحزاب في الدعوة إلى الإضراب والتظاهر، وتشكيلها مؤتمراً وطنياً ضمّ كلّ أطيافها، فقد تجاوزت الانتفاضة القوى الداعية إليها، وشكلت حالة شعبية ناهضة، أرست صيغة الميثاق الوطني في لبنان، بدون أن تتمكن من إنتاج حركة مجتمعية لاحقة.

٢ ـ الاحتجاجات في مصر

استمر الاحتلال الإنكليزي لمصر منذ العام ١٨٨٢ تحت اسم الحماية دون أن يلغي الملكية فيها، وكانت الاحتجاجات فيها متنوعة، وقد ارتبط فيها الموقف من الاحتلال بالموقف من الحكومة، وغلب عليها الطابع الوطني، بدون نفي الاحتجاجات ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي.

وأبرز هذه الاحتجاجات:

أ ـ ثورة العام ١٩١٩ في مصر التي انطلقت في إثر رفض المندوب السامي البريطاني مطالب الوفد برئاسة سعد زغلول بإلغاء الحماية البريطانية على مصر، وجلاء قواته عنها، والاعتراف باستقلال مصر. كما رفض السماح للوفد بالسفر إلى لندن لمفاوضة حكومتها، وبحجة توجيهه نداءً لجمع التوقيعات على بيان المطالب الوطنية، جرى اعتقال سعد زغلول ونقله إلى مالطا مع ثلاثة من رفاقه.

وقد هبّ الشعب المصري بكافة فئاته، وقامت تظاهرات للطلبة والعمال في القاهرة، تلتها حركة إضراب عام وشامل للفلاحين في مديريات الوجهين القبلي والبحري. وتزامن هذا التحرّك مع تحرّكات اقتصادية لعمال الترام والمترو وهليوبوليس في القاهرة (إضراب حتّى ٢٠ أيار/ مايو ١٩١٩)، ولعمال عنابر سكك الحديد،

والمطبعة الأميرية، وشركة الغاز[٥٣]. وقد تصدّت له القوات البريطانية بالرصاص في القاهرة والإسكندرية وطنطا وبورسعيد وأسيوط، فواجهها المضربون بأعمال عنفية طالت مؤسسات عسكرية ومنشآت مدنية.

وقد مارست القوات البريطانية بقيادة مفوضها السامي الجنرال أللنبي مختلف أنواع القمع، بالاعتقالات أو بإبادة قرى، أو بإطلاق النار على المتظاهرين.

وقد استمر الإضراب خلال شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ١٩١٩، وقد جرى التوصل في نهايته إلى إعادة سعد زغلول ورفاقه من المنفى دون تحقيق المطالب الوطنية المرفوعة، لا بل فشل الوفد في إقناع مؤتمر السلام في باريس بالاعتراف باستقلال مصر، وأمر بالحماية البريطانية عليها[٥٤].

وقد تمكّن هذا الاحتجاج من تحويل هيئة نخبوية مطالبة بالاستقلال إلى حركة مجتمعية ناشطة، شكّلت إطاراً جامعاً للمطالبة بالاستقلال، واستمرت فاعلة لفترة طويلة، وما زال الاسم ذا وقع محبب لدى المصريين، كما عزّز دور النقابات العمالية التي زاد عددها بعد ذلك.

ب ـ **انتفاضة العام ١٩٣٥** في مصر التي انطلقت رداً على تصريح وزير الخارجية البريطاني، صموئيل هير، الذي رفض إعادة العمل بالدستور والتفاوض لعقد معاهدة مع مصر ودعم حكومتها. وكان انطلاقها تظاهرة طلاب جامعة القاهرة ومدارسها في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ ضدّ هذا التصريح وضد الحكومة. واتسعت دائرة المتظاهرين إلى الوجه البحري في مدنه الرئيسيّة (طنطا، المنصورة، دمنهور، كوم حمادة، الإسكندرية، بور سعيد، السويس، الإسماعيلية، الغربية)، والوجه القبلي (أسيوط، الفيوم، بني سويف، قنا، أسوان، الجيزة).

كما امتدت، تظاهرة وإضراباً، حتّى ١٩ كانون الأوّل/ ديسمبر من العام نفسه. وقد كان الطلاب عماد هذه الانتفاضة في انطلاقتها والمشاركة في تحرّكاتها مع العمال وفئات شعبية أخرى، إذ قادتها لجنة تنفيذية لهم عقدت مؤتمراً في ٢٧ تشرين الثاني/

---

(٥٣) عبد المنعم الغزالي، **تاريخ الحركة النقابية المصرية، ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٦)، ص ٦٥ ـ ٦٦، وعزّ الدين، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩**، ص ١٦ ـ ٦٦.

(٥٤) فوبليكوف [وآخرون]، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، ص ٤ ـ ٧، والغزالي، المصدر نفسه، ويذكر مشاركة عمال التزام والمترو في الانتفاضة ورفعهم مطالب عمالية خاصة بهم (ص ٦٥ ـ ٦٦).

نوفمبر ١٩٣٥ أضافت فيه مطلبين إجرائيين إلى المطالب السياسية، هما: تنظيم مقاطعة البضائع الإنكليزية، وإقامة حفل تأبيني للشهداء في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥، ومؤتمر آخر في دار العمال في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥ أكدت فيه استمرار التحرّك.

وقد شارك في الاحتجاجات أحزاب الوفد، والشيوعي، والأحرار، ومصر الفتاة، معلنة تشكيل الجبهة الوطنية، ورافعة مطالبها إلى الملك والمندوب السامي، إلا أن طلاب الحزبين الأخيرين تميّزوا بإعلان جبهة «الطلاب القوميين»، ومالوا إلى العنف في التحرّكات التي جرت.

وقد تمكّنت هذه الانتفاضة من إعادة العمل بدستور العام ١٩٢٣، وإعلان بريطانيا استعدادها للتفاوض واستقالة حكومة محمد نسيم. وبرغم تجاوز المحتجين الأحزاب المشاركة فيها، إلا أنّها لم تنتج أطراً تنظيمية خاصة بها، سوى توافق أحزابها على تشكيل جبهة وطنية، وتشكيل لجنة تنفيذية للطلاب، لكن ذلك لم يحلّ دون تعزيز موقع المشاركة، وبخاصة حزب الوفد الذي كُلف تأليف الحكومة[٥٥].

ج ـ الانتفاضة الطلابية العمالية في العام ١٩٤٦ التي اتخذت طابعاً وطنياً (إلغاء معاهدة العام ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩، والجلاء التام عن مصر ووحدة وادي النيل (مصر والسودان))، وقد قادتها اللجنة التحضيرية الوطنية للطلبة التي عقدت عدّة مؤتمرات توّجت بمؤتمر عام، ثمّ تظاهرة كبرى في ٩ شباط/ فبراير تعرّضت لإطلاق نار من عناصر الشرطة، إلا أنها لم تحدّ من تطورها، إذ أقيمت جنازة رمزية وتظاهرات في القاهرة، والإسكندرية، وبور سعيد، وشبين الكوم، والزقازيق، والمحلة الكبرى في ١٢ ـ ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٦. كما لم تؤد استقالة الحكومة، وتشكيل إسماعيل صدقي وزارة جديدة، دون استمرار التظاهرات التي أضيف إليها تشكيل العمال لجاناً وطنية في المصانع، فضلاً على لجنة وطنية عليا.

وقد قاد هذه التحرّكات الشيوعيون، ويسار الوفد، والحزب الاشتراكي، والإخوان المسلمون، وأدت إلى إجراء مفاوضات إنكليزية ـ مصرية لتعديل معاهدة ١٩٣٦ التي لم تصل إلى خواتيم إيجابية في اتفاق صدقي ـ بيفن (٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦)، فتجدّدت الاحتجاجات التي استمرت حتّى عام ١٩٤٩، ثمّ زادها تأججاً الحرب

---

(٥٥) حمادة إسماعيل، انتفاضة ١٩٣٥: بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥).

في فلسطين في العام ١٩٤٨ إلى أن انتهت برفض الحكومة مشروع الدفاع المشترك (٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١)، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ (١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١)، وبدء نضال شعبي مسلح لإلزام الحكومة البريطانية وبعض القوى المحلية إلغاء المعاهدة[٥٦].

د ـ **حريق القاهرة** (٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢) الذي اعتبر احتجاجاً شعبياً، إذ جاء ردّاً على حصار القوات البريطانية مبنى محافظة الإسماعيلية وثكنات بلوكات النظام فيها، ومن ثم اقتحامها المبنى في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، بعد أن رفض المحافظ الإنذار بتسليم الأسلحة.

وقد بدأ الاحتجاج بإضراب جنود البلوكات في العباسية، وتلاقيهم مع طلاب جامعة فؤاد الأوّل في الجيزة في تظاهرة اتجهت نحو مبنى الحكومة لمناقشتها في الموضوع والاحتجاج على ما حصل (صباح ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢)، وتبعتها تظاهرة أخرى انطلقت من الجامع الأزهر. وقد أدى ذلك إلى اندلاع حريق في كازينو بديعة، ثمّ مبنى الريفولي (ظهراً)، ليمتد ويشمل ٧٠٠ مؤسسة في القاهرة، ويؤدي إلى مقتل ٢٦ مواطناً، وإصابة المئات. وتبعاً لذلك شلّت أجهزة الدولة، وسيطر المحتجون على المدينة التي أصبحت مفتوحة لقيام حكم جديد ومباحة لتحرّك أجهزة متعددة فيها.

وبرغم الدور المهم للشيوعيين في تظاهرة طلبة فؤاد الأوّل، وللإخوان المسلمين في تظاهرة الأزهر، وللحزب الاشتراكي، فإن ما حدث تجاوز هذه الأطراف من ناحيتين:

ـ ناحية الاندفاع الشعبي الكبير بين المدنيين (طلاباً وعمالاً)، والعسكريين نحو الاحتجاج على ما حصل في الإسماعيلية، وتجلى ذلك في التظاهرات الصاخبة صباح ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.

ـ ناحية استغلال أجهزة استخبارية بريطانية ومصرية لما حصل، وتوسيع دائرة الحرائق في القاهرة لحسابات تتعلق بالصراع بين أطراف السلطة ولإجهاض الانتفاضة.

ولم تحقق الانتفاضة نتائج، كما لم تنتج أطراً تنظيمية لها، رغم الفراغ الذي أحدثته في أجهزة الدولة ذلك اليوم، سواء بمشاركة الجنود في الانتفاضة أو بانقسام السلطة

---

(٥٦) فوبيكلوف [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٥٠، وطارق البشري، **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٠)، ص ٢٤ ـ ١٠٧.

حول ما حصل[٥٧]، إلا أن ما حصل حضّر الأجواء لما حصل بعد ذلك في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ بحركة الضباط الأحرار التي أبعدت الملك، وألغت الملكية، وأسست نظاماً جديداً.

هـ ـ الاحتجاجات العمالية: عرفت مصر في المرحلة ما بين العامين ١٩١٩ و١٩٥٢ تحرّكات عمالية متعددة، تخللتها مطالبات وإضرابات لقطاعات محددة لم تصل إلى مستوى الانتفاضة العامة (عمال ترام القاهرة ١٩٢٠ ـ ١٩٢١، و١٩٤١، وعمال الغاز والكهرباء في الإسكندرية في العام ١٩٣٢، واحتجاج النقابات على القمع الذي طالها في العامين ١٩٣١ و١٩٣٤، وإضرابات لعمال النسيج وعمال الوردية وعمال الترام في الإسكندرية، وعمال تكرير السكر في الحوامدية، وعمال كفر الزيات في العام ١٩٣٦، فضلاً على نشاط كثيف لتأسيس النقابات والاتحادات العمالية.

وقد ارتبطت هذه التحرّكات والنقابات بالأحزاب السياسية (الوفد، والشيوعي، والإخوان المسلمين)، وكانت تحرّكاتها في جزء منها مندرجة في الصراع بين هذه الأحزاب وبين بعضها البعض، وبخاصة الوفد والملك. ولم يكن العمال ونقاباتهم بعيدين عن الانتفاضات الوطنية التي عرفتها مصر في تلك المرحلة (في الأعوام ١٩٣٥، و١٩٤٦، و١٩٥٢)[٥٨].

٣ ـ الاحتجاجات في المغرب

غلب على احتجاجات المغرب الطابع الوطني حتّى الاستقلال في العام ١٩٥٦، وأبرز هذه الاحتجاجات:

ـ انتفاضة الريف الفلاحية في منطقة النفوذ الإسباني بقيادة محمد عبد الكريم الخطابي، التي اعتبرت معلماً مهماً في الاحتجاج على الحماية الفرنسية ـ الإسبانية للمغرب (في العام ١٩١٢) ومحاولة قواتها الدخول إلى الريف.

---

(٥٧) جمال الشرقاوي، **أسرار حريق القاهرة في الوثائق السرية البريطانية** (القاهرة: دار شهدى للنشر، ١٩٨٥)، ص ١٠٧ ـ ١٣٧، والبشري، المصدر نفسه، ص ٥٣٢ ـ ٥٤٦.

(٥٨) بنين ولوكمان، **العمال والحركة السياسية في مصر**؛ عزّ الدين، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩**؛ عباس ومحمد، **الحركة العمالية في مصر، ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢**؛ بركات، «حركة الطبقة العاملة في مصر»؛ إسماعيل، **انتفاضة ١٩٣٥: بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم**، والبشري، المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ١٠٧.

وكانت هذه الانتفاضة قد بدأت في العام ١٩٢١ بمعارك ضدّ التوغل الإسباني الذي أمكن دحره في معركة أنوال، وإعلان قيام جمهورية الريف المستقلة باتحاد ١٢ قبيلة فيه، وانتخاب محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً، وهو زعيم قبلي. وقد تلا ذلك مواجهة حدّت من التوسع الإسباني، وقد أفرحت هذه المواجهة الفرنسي، منافس إسبانيا، مؤقتاً، مع أنّه أدرك خطرها عليهما، فتعاونا للقضاء على الجمهورية، وعقدا اتفاقاً بينهما للتنسيق العسكري والحصار العسكري والاقتصادي (حزيران/ يونيو ١٩٢٥).

وقد تمكّن المحتلان من فرض الاستسلام على رئيس الجمهورية في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٢٦، بعد معارك عسكرية كبيرة واحتلال أراض زراعية ومصادر مائية ومفاوضات سياسية، إلا أن ذلك لم ينه حركات الاحتجاج الفلاحية في الريف (الأطلس، ونادلة، ومراكش، وآيت بقفون، وجبل سارعو، ووادي درعة) ضدّ التوسع العسكري والاقتصادي في الريف، وضد الظهير البربري (عام ١٩٣٠) الذي ألحق محاكم البربر بمكاتب الاستخبارات العسكرية حتّى العام ١٩٤٣.

أ ـ احتجاجات العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨، وهي احتجاجات مركبة في الأهداف والقوى القائمة بها، وبدأت مؤيدة لخطاب السلطان محمد بن يوسف (محمد الخامس) المطالب بحرية البلاد وسيادتها ووحدتها (١٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٧). وقد عمّت مختلف المناطق، ووُوجهت بقمع فرنسي في الدار البيضاء، لتتصاعد ضدّ القمع الإسباني في تطوان (شباط/ فبراير ١٩٤٨)، وتستوي في العام نفسه إضرابات لعمال سكك الحديد (آذار/ مارس ١٩٤٨)، وعمال التعدين[٥٩] والمناجم والمطاعم ومستخدمي دوائر الدولة (نيسان/ أبريل ١٩٤٨)، وقد قمعت ونكّل بها، وكانت هذه مدعاة لاستئناف الاحتجاجات والإضرابات والتظاهرات من جهة، ولازدياد الإجراءات القمعية من جهة أخرى.

وقد كان للنقابات العمالية دور بارز في هذه الاحتجاجات، وواكبها فعالية حزب الاستقلال والحزب الشيوعي ومشاركتهما، ودعم السلطان محمد الخامس.

ب ـ احتجاجات العامين ١٩٥٢ و١٩٥٣، وقد كانت مفصلية في تاريخ المغرب، إذ انطلقت في الدار البيضاء تظاهرة احتجاج في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ على جريمة اغتيال النقابي التونسي فرحات حشّاد، بعد احتقان شعبي ضدّ رفض مطالبة

(٥٩) فوبليكوف [وآخرون]، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، ص ٣٩٧ ـ ٤٠٠.

السلطان بالاستقلال، وفرض توقيع بروتوكول عليه يشجب حركة التحرر الوطني (١٣ شباط/ فبراير ١٩٥١)، وحملة الاعتقالات التي استهدفت قيادات الحزبين الأساسيْن. وقد قتل وجرح المئات في هذه التظاهرة، كما اعتقل الآلاف من النقابيين الحزبيين المذكورين، فضلاً على اعتبارهما خارجيْن عن القانون، ومحاولة فرض سياسات على السلطان، وصولاً إلى عزله في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٥٦، ثمّ نفيه وتنصيب محمد بن عرفة سلطاناً جديداً.

وقد جدّد هذا التحرّك حركات الاحتجاج التي تمثلت باتصالات عربية، وبمذكرات واتصالات سياسية، أولاً، ثمّ بتظاهرات أوقعت القتلى وآلاف المعتقلين في المدن الرئيسية.

وأدى القمع الدموي للاحتجاجات إلى اعتماد المحتجّين وسائل أخرى بعد ذلك، أهمها عمليات الاغتيال لضباط وجنود فرنسيين، ثمّ حرب عصابات ضدهم في المدن والريف بلغت خلال عام (آب/ أغسطس ١٩٥٣ ـ تموز/ يوليو ١٩٥٤) ٣٢٥ هجوماً مسلحاً ومئات الحرائق. كما استؤنف التحرّك الجماهيري في ذكرى خلع السلطان بإضراب واسع في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٥٤، ثمّ استؤنف في عيد الجلوس يوم ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، مطالباً بعودة السلطان محمد بن يوسف والشروع بالمفاوضات. وقد جرى ما بين الإضرابين اعتقالات واسعة طالت الآلاف.

وقد أمكن لهذه الاحتجاجات، التي رافقها حملات إعلامية وسياسية في العالم، فرض التفاوض على فرنسا عبر زعماء المغرب من أجل عودة السلطان وتحقيق الاستقلال، وقد توصلت إلى عودة السلطان (١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥)، ثمّ إلغاء معاهدة الحماية، وإلغاء النظام الدولي لطنجة (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦).

٤ ـ الاحتجاجات في البحرين

حصلت احتجاجات متعددة بين الطلاب في المحرق (في العام ١٩٢٢)، وغواصي اللؤلؤ (في العام ١٩٣٢)، والشيعة (في العامين ١٩٣٤ و١٩٣٢)، وعمال شركة بابكو (في الأعوام ١٩٤٤، و١٩٤٩، و١٩٦٥)، وكانت احتجاجات لتحقيق مطلب محدد، لم يقدها تنظيم، ولم تحقق مطالبها، ولم تنتج حركة مجتمعية[٦٠].

---

(٦٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٤٩ ـ ٥٥٠، والخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص ٢٩٣ و٢٩٥.

إلا أن ذلك لا ينفي حصول احتجاجات ذات طابع وطني، وموضوعها إنهاء الاحتلال البريطاني للبحرين، بل كانت هذه القضية قابعة خلف بعض الاحتجاجات القطاعية، وأهم هذه الاحتجاجات هي:

أ ـ انتفاضة العام ١٩٣٨ حين تلاقى وجهاء الطائفتين الأساسيتين في البحرين: السنّة والشيعة، على شعار كفّ يد بلغريف أو إبعاده، وقدموا مذكّرة إلى الأمير تطالب بمجلس تشريعي، وتشكيل حكومة، وتطبيق القانون، وطرد الموظفين الهنود، ومنعهم من دخول البحرين. وقد واكب المذكرة تحرّكات عمالية رفعت المطالب نفسها مع مطالب خاصة بالعمال.

وقد أقدمت السلطة على اعتقال المشاركين في توقيع المذكّرة، وقمعت التحرّكات العمالية، الأمر الذي لم يؤد إلى تحقيق أي من المطالب، إلا أنّها أسست لحالة سياسية وطنية تجاوزت ما عُرف عن البحرين من انقسام طائفي سابق[٦١].

ب ـ انتفاضة ٥ آذار/ مارس ١٩٦٧: بدأت عمالية ضدّ الصرف الجماعي للعمال المحليين في أول آذار/ مارس ١٩٦٧، وتحولت إلى انتفاضة عامة وشاملة بانضمام الطلاب إلى العمال في احتجاجهم (٥ آذار/ مارس ١٩٦٧)، وكان تعرض الشركة للمحتجين مدعاة لتظاهرات في مختلف المدن، أعقبها عصيان مدني استمر شهراً.

وقد رفعت الانتفاضة أهدافاً هي: إنهاء الاستعمار البريطاني، ووضع حدّ للاستبداد، ووضع حدّ لاحتكار الشركات الأجنبية واستقلالها، وقد أضيف إليها التحقيق في إطلاق النار على المتظاهرين، ورفع حالة الطوارئ، وفصل العمال الأجانب، وإطلاق المعتقلين. وبرغم مشاركة قوى عمالية وطلابية في هذه الاحتجاجات (الحركة العربية الواحدة، وجبهة التحرير الوطني، واتحاد العمال البحرينيين، واتحاد الطلبة البحرينيين، والشباب القومي البحريني، وحركة القوميين العرب)، فإن الاحتجاجات تجاوزت هذه القوى[٦٢].

---

(٦١) حسين موسى، **البحرين: النضال الوطني والديمقراطي، ١٩٢٠ ـ ١٩٨١** (بيروت: الحقيقة برس، ١٩٨٧)، ص ٢٨ ـ ٣٤، والخوري، المصدر نفسه، ص ٢٩٦ ـ ٣٠١.

(٦٢) موسى، المصدر نفسه.

رابعاً: الاحتجاجات في مرحلة ما بعد الاستقلال

تفاوتت تواريخ الاستقلال في الدول العربية، وهي بالنسبة إلى البلدان ذات العلاقة بالبحث: ١٩٤٣ (لبنان)، و١٩٥٢ (مصر)، و١٩٥٦ (المغرب)، و١٩٧١ (البحرين). وقد شهدت كلّ منها احتجاجات تتفاوت في حدّتها ومواضيعها.

١ ـ الاحتجاجات في مصر

اعتبر البحث انقلاب الضباط الأحرار، وقيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، بداية مرحلة جديدة في مصر، وهي مرحلة الاستقلال، حيث عرفت البلاد حكم الرئيس جمال عبد الناصر حتّى العام ١٩٧٠، ثمّ حكم الرئيسين: أنور السادات، وحسني مبارك بعد ذلك.

وسنذكر احتجاجين مهمين: احتجاج ٢٠ شباط/فبراير ١٩٦٨ في عهد عبد الناصر، واحتجاجات العام ١٩٧٧ في عهد أنور السادات.

أ ـ احتجاج ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٦٨، لم يعرف في مرحلة الثورة المصرية، ومن ثم في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر (٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ ـ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠)، تحرّكات عمالية، باستثناء احتجاج عمال شركة مصر للغزل في كفر الدوار في آب/ أغسطس ١٩٥٢، مطالبين بزيادة الأجور، وإقرار العلاوات، وصرف بدل سكن، والمساواة بالموظفين، وقد قمعت بالسلاح وبإعدام اثنين من العمال (مصطفى خميس ومحمد البِقُرى)[٦٣].

وقد يكون للخطاب التغييري (الاشتراكي/ القومي/ التحرّري) لقادة الثورة دور في مصادرة حركة العمال، كما قد يكون للإصلاحات التي أقدمت عليها (التأميم، والإصلاح الزراعي) دور آخر في تأميم مطالب العمال وانتقال الخصم الطبقي من الشركات والأفراد إلى الدولة، كما قد يكون للمعارك القومية (تأميم القناة، وحرب السويس ١٩٥٦، والوحدة ١٩٥٨، وحرب ١٩٦٧) دور ثالث، كما قد يكون لغياب الممارسة الديمقراطية دور رابع في ذلك.

وكان الاحتجاج الأكبر، وربما الوحيد، هو احتجاج ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٦٨، الذي قام به العمال في حلوان، واتسع ليشمل الطلاب وقطاعات شعبية أخرى، وكان

(٦٣) بركات، «حركة الطبقة العاملة في مصر،» ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

موضوعه سياسياً (محاكمة المسؤولين عن هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والمطالبة بحرية التعبير[٦٤]، وبإصلاحات جذرية في النظام السياسي)[٦٥].

وبرغم إطلاق النار على المتظاهرين، فإن الاحتجاج استفاد من جو الهزيمة، ومن الانقسام في صفوف الفئة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى نتيجة إيجابية تمثلت بإصدار الرئيس جمال عبد الناصر بيان ٣٠ آذار/ مارس ١٩٦٨، وطلب الاستفتاء عليه في ٢ أيار/ مايو ١٩٦٨ ليصبح بعد الموافقة برنامجاً للحكم ركّز على تحرير الأرض من جهة، والاعتماد على الشعب والممارسة الديمقراطية في ذلك، وفي بناء الدولة وتحقيق التنمية وحكم القانون[٦٦].

ب ـ احتجاجات ١٨ و١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ التي انطلقت احتجاجاً على قرارات الحكومة (١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧) برفع أسعار بعض السلع (سجائر، وبنزين، وغاز، وسكر)، وإلغاء دعم بعض السلع الأخرى (دقيق، وسمسم، وحلاوة، وطحينة، وفاصوليا، ولحوم) وزيادة الرسوم الجمركية.

وقد انطلقت في صباح اليوم التالي تظاهرة عمال الغزل والنسيج في حلوان، وتبعتها تظاهرة طلاب كلية الهندسة في عين شمس، وتحولت في المساء إلى تظاهرات شعبية حاولت اقتحام قسم الشرطة ومديرية أمن القاهرة. ثمّ استؤنفت في اليوم التالي، وامتدت إلى الإسكندرية، تظاهرات واقتحامات لمراكز حكومية ومؤسسات ترفيهية، ثمّ إلى الجيزة وإمبابة والمنصورة والسويس ودمياط وبور سعيد. وقد تمكنت هذه الاحتجاجات من فرض رأيها بإصدار الحكومة قراراً بإلغاء العمل بالقرارات المحتج عليها[٦٧].

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠، و**الانتفاضة الوطنية الديمقراطية في مصر** (بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.]).

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢، ومحمد صلاح عبد الحفيظ المهر، «صناعة الفرصة السياسية في مصر الناصرية: بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ نموذجاً،» وقد دُرس البيان في ضوء نظرية صناعة الفرصة في الحركات الاجتماعية، في مجلة **المستقبل العربي**.

(٦٦) جمال عبد الناصر، «بيان ٣٠ مارس» (كراس من ٣٠ صفحة). واقترح برنامجاً تنفيذياً لإصلاح الاتحاد الاشتراكي يقوم على الانتخابات من القاعدة. واعتبر المهام الرئيسيّة هي: ـ تأكيد وتثبيت دور قوى الشعب العاملة في تحقيق سيطرتها الديمقراطية ـ تدعيم بناء الدولة الحديثة التي لا تقوم إلّا بالديمقراطية والعلم والتكنولوجيا ـ إعطاء التنمية الشاملة دفعاً جديداً ـ العمل على تدعيم القيم الروحية ـ إطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية ـ تعميق التلاحم بين جماهير الشعب والقوى المسلحة ـ توفير الحافز الفردي ـ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ـ ضمان حماية الثورة في ظلّ سيادة القانون.

(٦٧) حسين عبد الرازق، **مصر في ١٨ و١٩ يناير** (بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٧)، ص ٧١ ـ ٧.

وقد جاءت هذه الاحتجاجات في سياق تذمّر عام من التوجهات الاقتصادية والسياسية للرئيس أنور السادات، إنْ بالإبعاد الذي حصل لبعض القيادات السياسية، وحل التنظيمات التي عرفت باتجاهها اليساري (انقلاب ١٣ أيار/مايو ١٩٧١)، أو بإصدار قوانين (١٢٤ قانوناً) في العام ١٩٧٤ أدت إلى تغيير المسار الاقتصادي والاجتماعي لثورة تموز/يوليو بفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي، ومنحه امتيازات سياسية واقتصادية ومالية وجمركية، الأمر الذي أدى إلى ضرب الصناعة وارتفاع الأسعار[٦٨].

وقد اعتبرت هذه الاحتجاجات حدثاً مؤثراً لم تعرف مصر شبيهاً له منذ احتجاجات الوفد في العام ١٩١٩، تجاوز حجم القوى المعترضة على القرارات والداعمة للاحتجاجات والمتهمة بالتحريض عليها (الشيوعيون والتجمّع الوطني التقدّمي الوحدوي)[٦٩]. وبرغم نجاح الاحتجاجات في فرض التراجع عن قرارات رفع الأسعار وإلغاء الدعم، فإنها لم تبلور صيغاً تنظيمية لحراكها، ولم ينتج منها حركة مجتمعية جديدة.

٢ ـ الاحتجاجات في لبنان

عرف لبنان بعد الاستقلال احتجاجات متنوعة يمكن إدراجها تحت عنوانين:

أ ـ الاحتجاجات السياسية

تميزت هذه الاحتجاجات بعدة أمور:

(١) حصولها في مواعيد انتخابات رئيس الجمهورية (في الأعوام ١٩٥٢، و١٩٥٨، و١٩٦٤، و١٩٦٩، و١٩٧٥).

(٢) بناؤها على موقف من القضايا القومية والتحررية، وموقف الحكومات منها، سواء أكان دعماً أو استنكاراً، وكانت السياسة التحررية العربية، ودعم المحور الناصري

---

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٦٤.

(٦٩) المصدر نفسه، وقد اتّهم رئيس الوزراء الشيوعيين والناصريين بها، واعتبرها مؤامرة، كما نشرت مباحث أمن الدولة مذكّرة في ٢١ كانون الثاني/يناير تحت عنوان المخطط الشيوعي السرّي ومسؤوليته عن أحداث الشغب اتّهمت فيه: «الحزب الشيوعي المصري»، و«التيار الثوري»، و«حزب العمال الشيوعي»، و«حزب ٨ يناير»، وطالبت بتوقيف ١٣٠ شيوعياً و١١ من «حزب ٨ يناير»، و١٢٠ من «حزب العمال الشيوعي»، و٦١ من «التيار الثوري» (ص ٧٥ ـ ١٠٠).

ولم يكن هذا الاتهام بعيداً عن الصحة، إذ أصدر التجمّع الوطني التقدّمي الوحدوي والحزب الشيوعي بيانات ضدّ قرارات الحكومة، كما دعت لجان حزب التجمّع إلى مؤتمرات في المدن المصرية في يومي الاحتجاج.

والسوفياتي في الخمسينيات ومطلع الستينيّات قضيتها، وأضيف إليها قضية الموقف من المقاومة الفلسطينية، والاعتداءات الإسرائيلية بعد ذلك.

(٣) ارتباطها بأحزاب وقوى سياسية منظّمة: أحزاب تقدّمية وقومية، وأحزاب يمينية و«لبنانية»، تعبّر صراحة أو تمويهاً عن بنية طائفية: مسلمين، ومسيحيين.

(٤) انقسام بين أطراف السلطة فيها.

وأبرز هذه الاحتجاجات:

(١) الإضراب المفتوح في ١٥ ـ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢، وما جرى خلاله من تظاهرات في العاصمة، واتصالات أفضت إلى استقالة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، وانتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية. وقد توّج هذا الاحتجاج احتجاجات غير شعبية بدأت في الانتخابات النيابية في العام ١٩٤٧ التي جددت للشيخ بشارة الخوري، وازدادت شعبياً وسياسياً في بداية العام ١٩٥٢.

وقد قاد التحرّك، بداية، الجبهة الاشتراكية الوطنية التي ضمت أحزاباً وشخصيات معارضة، وانضم إليها حزب النداء القومي، والجبهة الشعبية، ونواب طرابلس، وعدد من النواب الآخرين بمن فيهم رئيس الحكومة سامي الصلح[٧٠].

(٢) إضرابات وتظاهرات الخمسينيّات، وأهمها تظاهرة ٢٧ آذار/ مارس ١٩٥٤ ضدّ حلف بغداد، وتظاهرات العام ١٩٥٦ تأييداً لتأميم القناة، واستنكاراً للعدوان الثلاثي على مصر، ونقداً لمواقف الحكومة منها، وكان الداعي إليها مؤتمر الأحزاب الذي ضمّ الأحزاب التقدّمية والقومية وهيئات طلابية وشعبية، في حين كانت أحزاب أخرى متحفظة عليها[٧١].

(٣) الإضراب المفتوح في ١٠ أيار/ مايو ١٩٥٨ استنكاراً لاغتيال الصحافي نسيب المتني، ثمّ تحول إلى تحميل الحاكمين المسؤولية، ليصبح في اليوم الثالث دعوة إلى استقالة رئيس الجمهورية. وقد كانت بداية الاشتباكات المسلحة بين أحزاب وأنصار المعارضة من جهة، وقوى السلطة، وخاصة الأمن الداخلي، وأنصار رئيس الجمهورية

---

(٧٠) يمكن الرجوع إلى: فارس اشتي، **الحزب التقدّمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ١٩٤٩ ـ ١٩٧٥** (المختارة، لبنان: الدار التقدّمية، ١٩٨٩)، الذي رصد هذه الاحتجاجات استناداً لصحف ودراسات حولها (ص ٧٦٦ ـ ٧٨٢).

(٧١) المصدر نفسه، ص ٨٤٣ و٨٥٤ ـ ٨٨٤.

من جهة ثانية، وقد استمر عملياً حتّى انتخاب الأمير فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٨، واستمر الإضراب، شكلياً، حتّى تسلّم الرئيس الجديد صلاحياته في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨.

وكان الداعي إلى الإضراب، والفاعل في الاشتباكات، جبهة الاتحاد الوطني، ومؤتمر الأحزاب، وشخصيات سياسية غلب عليها الطابع الإسلامي طائفياً، وطابع الانخراط في المحور الناصري عربياً، والسوفياتي عالمياً، حيث كان المستهدف بالإضراب، رسمياً، الحكومة، ورئيس الجمهورية المدعوم من أحزاب وقوى وشخصيات غلب عليها الطابع المسيحي طائفياً، وطابع الانخراط في المحور المعارض لعبد الناصر عربياً، والغربي عالمياً[٧٢].

(٤) إضراب أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ الذي أقدم عليه حزب الكتائب اللبنانية، رداً على اختطاف أحد العاملين في جريدته ـ فؤاد حدّاد ـ (٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨)، وتوسع بمشاركة أنصار الرئيس كميل شمعون والحزب السوري القومي الاجتماعي في إثر تشكيل الرئيس رشيد كرامي في ٢٩ أيلول/ سبتمبر حكومة غلب عليها طابع المعارضة السابقة، وهو من قادتها، فشمل المنطقة الشرقية من بيروت وبعض أنحاء المتن وكسروان وزحلة، وتخلله عودة المتاريس إلى بيروت الشرقية والغربية، وزحف أنصار المعارضة السابقة والمقاومة الشعبية إلى ساحة الشهداء، واصطدامها بحزب الكتائب والجيش اللبناني، وسقط بنتيجتها ٢٨ قتيلاً و٥٣ جريحاً. وقد استطاع هذا الاحتجاج إعادة تشكيل الحكومة مناصفة بين طرفي الصراع[٧٣].

وبرغم انتصار الاعتراض في الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٦٤ على الحراك النيابي السياسي، وخروج الاحتجاجات في الانتخابات الرئاسية في الأعوام ١٩٧٠ و١٩٧٦ و١٩٨٢ و١٩٨٨ عن سياقها اللبناني التقليدي واندراجها في سياق الصراع الإقليمي والدولي في لبنان، فإن طبيعة الاحتجاجات التي رافقتها لم تخرج عن السائد منها في اندراجها ضمن الطبيعة الطائفية، وتبعيتها للقوى السياسية، وتناغمها مع الصراع الإقليمي والدولي، وعدم إنتاجها لحركات اجتماعية أو سياسية.

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى احتجاجين دالين:

---

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٩٩٢ ـ ١٠٣٣.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٠٣٣ ـ ١٠٣٨.

(١) **احتجاج ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٩** المعبّر عنه بتظاهرات في صيدا والبقاع وبيروت، مستنكرة لمواقف السلطة في لبنان من العمل الفدائي الفلسطيني، والمطالبة بفك الحصار عنه في الجنوب. وقد تعرّض لإطلاق نار سقط من جرائه قتلى وجرحى.

وقد توّجت هذه التظاهرات باحتقان سياسي بدأ بالموقف من هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حين برز استقطابان حادان: القوى التقدّمية والقومية، ومعها بعض الكتل النيابية من جهة، والحلف الثلاثي بين الكتائب والأحرار والكتلة الوطنية، ومعه كتلة نيابية كبيرة، ثمّ بالموقف من العدوان الإسرائيلي على المطار في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ وتنامي الاستقطابات، مع كلّ منهما تحالفاته العربية والدولية، وتلاه رسالة رئيس الجمهورية شارل الحلو، واعتكاف رئيس الوزراء رشيد كرامي الذي جمّد الأزمة حتّى الخريف، حيث جرت الاشتباكات بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين، وما أدى إليه في اتفاقية القاهرة في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩[٧٤].

(٢) **احتجاجات العام ١٩٧٣** في إثر العدوان الإسرائيلي على بيروت، واغتيال ثلاثة قادة فلسطينيين (٩ ـ ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٣)، التي دعت إليها الأحزاب والقوى التقدّمية والوطنية والقومية، وجرت طلابياً تظاهرات وإضرابات ومهرجانات يوم الاعتداء في أكثر من موقع ومؤسسة تعليمية، كما جرت، شعبياً، بتشييع كبير للشهداء في وسط العاصمة، وحمّلت السلطة التقصير في الدفاع عن الوطن، وطالبت بحرية العمل الفدائي ودعمه وتسليح الجيش.

وقد أثرت هذه الاحتجاجات في السلطة، إذ انقسمت، وتراجع عهد فرنجية تبعاً لذلك، ولم تفلح محاولات إعادة وحدتها بإعلان حالة الطوارئ، بل بتشكيل حكومة وحدة وطنية، لم تلغ تنامي الانقسام اللبناني حول المقاومة، لا بل شجعت نمو الميليشيات عند غالبية القوى السياسية التي كانت، مع عوامل إقليمية ودولية، مقدمة لاندلاع الحرب في لبنان في العام ١٩٧٥[٧٥].

ب ـ الاحتجاجات القطاعية

شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال احتجاجات قطاعية قام بها العمال والموظفون والمزارعون والطلاب، لم تكن بعيدة عن القوى السياسية، وأبرزها:

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٥٢٩ ـ ١٥٧٣.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٧٧٥ ـ ١٧٩٤.

(١) **احتجاجات الأعوام ١٩٤٦/ ١٩٤٧ و١٩٤٩/ ١٩٥٠ في عهد الشيخ بشارة الخوري**، وعُبّر عنها بإضرابات لعمال وموظفين ومستخدمين في القطاعات الآتية: الريجي، سكة الحديد، المرفأ، كهرباء لبنان، باعة الحليب، باعة الغاز، شركات البترول، الأفران، وكان أبرزها إضراب عمال وموظفي الريجي، بطول فترته (١١ حزيران/ يونيو ـ ١٢ تموز/ يوليو ١٩٤٦)، وقد تعرّض المضربون لإطلاق النار، واستشهد عاملان. وقد كان الداعي إليها نقابات عمالية ومهنية، ويدعم القسم الأكبر منها الحزب الشيوعي اللبناني[٧٦].

(٢) **احتجاجات العامين ١٩٦٥ و١٩٦٦**، وقد حدثت في هذين العامين إضرابات عمالية (عمال شركة هينغر (٣١/ ١٠/ ٩٦٤)، والريجي (٨٠٥/ ٣ و٢٥/ ٣/ ١٩٦٥)، ومعامل شتال (٢٧/ ٣/ ١٩٦٥)، وكهرباء لبنان (٢٣/ ٦ و١٠/ ٦/ ١٩٦٦)، والنقل المشترك، ومصلحة مياه بيروت (٢٧/ ٧/ ١٩٦٦)، وعمال التنظيفات (١٠/ ٧)، ومستخدمو المصارف (١٦/ ٨/ ١٩٦٦)، والمعلمون (١٠ ـ ١٢/ ١٩٦٤)، وأساتذة الجامعة اللبنانية وطلابها (١٥/ ٢ ـ ١٠/ ٤/ ١٩٦٥)، ومزارعو التفاح (مهرجان بتخنيه في ٢٦/ ٩/ ١٩٦٥، ومهرجان الصفا ٣/ ١٠/ ١٩٦٥)[٧٧].

وقد جاءت هذه الاحتجاجات في ظلّ نمو قوى مجتمعية بفعل الإصلاحات التي تحققت في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) من جهة، واعتراضات قوى يمينية ذات تمثيل مسيحي على التجديد له من جهة ثانية، وتنافس القوى اليمينية واليسارية على العهد الجديد (عهد الرئيس شارل الحلو) من جهة ثالثة.

وكانت القوى الداعمة لهذه الإضرابات الأحزاب والقوى التقدّمية والقومية، مدعومة من قبل زعامات تقليدية، وبالأخص كمال جنبلاط، في الغالب، والقوى اليمينية مدعومة من قبل زعامات تقليدية في الأقل منها.

(٣) **احتجاجات الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣** التي حدثت ما بين بداية عهد الرئيس سليمان فرنجية (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠) والعدوان الإسرائيلي على بيروت (نيسان/ أبريل ١٩٧٣)، وكانت الأكثر كثافة في الاحتجاجات المطلبية. وكان الطلاب عماد

---

(٧٦) البواري، **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان، ١٩٠٨ ـ ١٩٤٦**، ج ٢، ص ٢٠ ـ ٢٨ و٨١ ـ ١٠٤.

(٧٧) انظر: المصدر نفسه؛ اشتي، **الحزب التقدّمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ١٩٤٩ ـ ١٩٧٥**، ص ١٣٣٠ ـ ١٣٣٦ و١٣٤٩ ـ ١٣٦٠ و١٣٨٣ ـ ١٣٨٩، ووضاح شرارة، **السلم الأهلي البارد** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٥٩١ ـ ٦٩٠.

هذه الاحتجاجات، كما الأحزاب والقوى التقدّمية والقومية محركها، حيث سار العهد الجديد باتجاه العودة عن الإصلاحات الشهابية، والابتعاد عن الشهابيين، وعن كمال جنبلاط، وما يمثل من مرجعيّة يسارية، فضلاً على محاولاته التضييق على الحريات العامة، وعلى حركة المقاومة الفلسطينية.

ويذكر في هذا الإطار احتجاجات الطلاب، الثانويين والجامعيين، في ٥ و٧/ ١٢/ ١٩٧٠، و٢١ـ٣/ ١/ ١٩٧١، و١٢ـ٣٠/ ٥/ ١٩٧١، و١٠ـ٢ـ٢٦/ ٤/ ١٩٧٢، و٦/ ١٢/ ١٩٧٢، وخلال شباط/ فبراير ـ نيسان/ أبريل ١٩٧٣، والمعلمين ٢٣/ ١ ـ ٤/ ٣/ ١٩٧٣، وعمال غندور ٣ـ١٢/ ١١/ ١٩٧٢، ومزارعي التبغ ١٩/ ١/ ١٩٧٣[٧٨].

٣ ـ الاحتجاجات في المغرب

أ ـ الاحتجاجات المتعلقة بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية في المغرب

عرف المغرب، بعد الاستقلال، احتجاجات متنوّعة غلب عليها المطالب الاقتصادية والاجتماعية مضموناً، والسلطة خصماً، والنقابات محركاً، باستثناء اثنين: تمرد عدي وبيهي (في العام ١٩٥٧) واحتجاجات مدن بوزنيقة وابن أحمد وتفليت (في العام ١٩٩٣). وأبرز هذه الاحتجاجات:

(١) **انتفاضة الريف في العام ١٩٥٨**، إذ دعا الحاج سلام أمزيان الريفي إلى الاعتصام في الجبال وعدم التعاون مع المخزن، رداً على تهميشه[٧٩]، وتشكّلت في إثرها «حركة التحرير والإصلاح الريفية»، مطالبة بتسيير الريف من قبل الريفيين، ومارست العنف المسلح، إلا أن الدولة قمعتها بعنف.

(٢) **انتفاضة ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥** رداً على مذكّرة السلطة برفض إعادة تسجيل التلاميذ الذين ناهزت أعمارهم الـ ١٧ عاماً، وقد انطلقت أولاها في الدار البيضاء، وامتدت إلى الرباط وفاس ومكناس، وقادها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وشارك فيها الطلاب والعمال والعاطلون من العمل. إلا أنّها قمعت فسقط بعض القتلى ومئات الجرحى والآلاف من المعتقلين، ثمّ علّق الملك الدستور، وحل المجلس

---

(٧٨) انظر، اشتي، المصدر نفسه، ص ١٦٨٩ ـ ١٦٩٣، ١٧١١ ـ ١٧١٥، ١٧٤٣، ١٧٥٦ و١٧٥٦ ـ ١٧٦٥.

(٧٩) العطري، «سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية بالوطن العربي: المغرب نموذجاً،» ص ٦٣.

النيابي، وشكل حكومة برئاسته. وقد اعتبرت أول وأكبر الاحتجاجات الاجتماعية بعد الاستقلال[٨٠].

(٣) انتفاضة ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١ ضدّ زيادة الأسعار في المواد الاستهلاكية، وقد بدأت بإضراب دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تخللته تظاهرات في الدار البيضاء والرباط، جوبهت بالرصاص وبالاعتقالات، فسقط المئات، واعتقل الآلاف، من الموظفين، إلا أنّها تمكّنت من تحقيق الإلغاء الفوري لِكُلّ الزيادات على المواد الاستهلاكية[٨١].

(٤) انتفاضة كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ ضدّ غلاء المعيشة، وسوء الأحوال السياسية، في عشرات المدن والقرى، وقد ووجهت بالعنف، فسقط مئات القتلى من المتظاهرين، واعتقل الآلاف منهم. وقد اتهم الشيوعيون والإسلاميون بالوقوف خلفها، وكانت المرة الأولى التي يظهر فيها دور الحركة الإسلامية[٨٢].

(٥) انتفاضة ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ التي أسفرت عن دعوة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد العام للشغالين، إلى الإضراب في فاس مطالبين بالعدالة الاجتماعية، وقد امتدت إلى المدن الأخرى: طنجة، والدار البيضاء، ومراكش، والرباط. وقد شارك فيها الطلاب والعمال والعاطلون من العمل، وأقدم المتظاهرون على تخريب عدد من المنشآت الاقتصادية الكبرى، ونهبها، وتخريب بعض مراكز السلطة. وقد ووجهت هذه الحركات باستعمال الأجهزة الأمنية العنف ضدّ المتظاهرين، وسقوط آلاف الضحايا من جهة، وبتأسيس الملك الحسن الثاني المجلس الوطني للشباب والمستقبل، واعتبار التشغيل أولوية وطنية[٨٣].

ب ـ الاحتجاجات المتعلقة بالمطالب السياسية في المغرب

كان هناك نوعان من الاحتجاجات السياسية في المغرب، هما:

---

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٤، ومسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية: القارات، المناطق، الدول، البلدان، المدن، معالم، وثائق، موضوعات، زعماء**، ٢٠ ج (جونيه، لبنان: دار رواد النهضة، ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٤)، ج ١٩.

(٨١) العطري، المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١) تمرد عدي وبيهي في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، الذي قام به عمال إقليم قصر السوق ضدّ ممارسات حزب الاستقلال وتدخلات وزير الداخلية، وقد قمع بسرعة[٨٤].

(٢) احتجاجات مدن بوزنيقة وابن أحمد وتفليت في حزيران/ يونيو ١٩٩٣، ضدّ نتائج الانتخابات التشريعية[٨٥].

٤ ـ الاحتجاجات في البحرين

بعد الاستقلال (في العام ١٩٧١)، عرفت البحرين احتجاجات متنوعة عمالية، تحمل مطالب قطاعية وسياسية تمحورت حول الحريات العامة والحكم الدستوري، وقد كانت أولى الحركات وأهمها انتفاضة آذار/ مارس ١٩٧٢ العمالية. وقد بدأت بإضراب عمال قسم صيانة الطائرات في مطار المحرق في ٨ آذار/ مارس ١٩٧٢ لمطالب خاصة بهم، وسرعان ما انضم إليهم عمال بقية الأقسام، ثمّ عمال وموظفو وزارة الصحة، والعمال في المنطقة الصناعية لميناء سلمان. وقد تعرّض المحتجون في مسيرة عمالية في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٢ إلى إطلاق النار الذي أدى إلى وقوع إصابات عديدة، كانت تعبيراً عن رفض الحكومة الاستجابة لمطالبهم، الأمر الذي حال دون تحقيق أي منها[٨٦].

وشهدت البحرين، بعد ذلك، حراكاً سياسياً فاعلاً، وإن لم يتخذ طابع الاحتجاج الشعبي، قامت به القوى السياسية المعارضة، أمكن بعده تحقيق إصلاحات مهمة استقرت على صيغة تحويل الإمارة إلى مملكة مقابل الالتزام بالدستور والقانون.

خاتمة

يظهر عرض الاحتجاجات التي عرفتها المنطقة العربية في القرنين الماضيين كثافة هذه الاحتجاجات وتنوّعها، والتفاوت في ما بينها في المكان والزمان والنصاب السياسي الذي حدثت فيه، كما يبيّن تمايزها من الاحتجاجات التي عرفتها الدول الصناعية خلال المرحلة نفسها.

---

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٣.
(٨٥) المصدر نفسه، ص ٦٦.
(٨٦) موسى، البحرين: **النضال الوطني والديمقراطي، ١٩٢٠ ـ ١٩٨١**، ص ١٠٨ ـ ١١١.

ويمكن القول بمحددين وسما هذه الاحتجاجات:

١ ـ العلاقة مع الدول الرأسمالية الصاعدة في أوروبا، وهي علاقة متعددة المستويات والمراحل والقوى، فشهدت الاستعمار العسكري المباشر في أكثر من مرحلة، والتوسع الإمبريالي الاقتصادي والتدخل السياسي، كما شهدت تفرداً لإحدى هذه الدول حيناً، وتنافساً بينها أحياناً.

٢ ـ البنية المجتمعية لسكان هذه المنطقة، وهي متفاوتة في ما بينها، وإن استظلت تحت راية السلطنة العثمانية التي اكتفت من أقاليمها بدفع الضرائب والولاء السياسي، فاحتكم سكان هذه المنطقة إلى انتظامات مجتمعية وسياسية حددها موقع إقليمهم، وطبيعة إنتاجه، ومصادر ثروته، وقوة واليهم من جهة، وإرثهم الثقافي من جهة ثانية.

وقد أدى هذان المحددان إلى تفاوت في طبيعة هذه الاحتجاجات وقواها وأساليبها ومفاعيلها من جهة، وإلى سمات مشتركة بينها من جهة ثانية.

ويمكن استخلاص سماتها في ما يلي:

١ ـ حضور القضية التحررية، القومية أو الوطنية، بفعالية في الاحتجاجات، سواء بشكلها المباشر والصافي في مواجهة الاحتلال والمطالبة بالاستقلال، أو بشكلها غير المباشر والملتبس في مواجهة الشركات المملوكة من الأجنبي، أو في مواجهة الحكومات المنخرطة في سياسات الدول الأجنبية؛ احتلال أجنبي لمنطقة أخرى، وعلى رأسها الاغتصاب الصهيوني لفلسطين. وقد كان هذا الحضور في كلّ المراحل، بما فيها مرحلة استقلال دول المنطقة.

٢ ـ حضور الفئات الفلاحية، بفعالية، في الاحتجاجات ضدّ الاحتلال، سواء في الجزائر أو المغرب أو بلاد الشام والعراق، ويستثنى من ذلك الاحتجاجات في وادي النيل (مصر والسودان) التي اتخذت طابعاً مدينياً بشكل أساسي.

٣ ـ حضور الإرث الثقافي في الاحتجاجات ضدّ الاحتلال، إذ حملت طابع الحركة الصوفية في الجزائر وتونس والسودان، وطابع الطائفية الدينية في بلاد الشام، وقد كان هذا الحضور تحصناً ضدّ الوافد الرأسمالي، وتجيشاً ضده من جهة، ورفضاً لجديد هذا الوافد من جهة ثانية.

٤ ـ غلبة الطابع السياسي للاحتجاجات في مرحلتي تشكّل مشاريع الدول والاستقلال، وإن حملت مضموناً اقتصادياً واجتماعياً، في مصر أو المغرب أو لبنان أو البحرين، إلى درجة التحول السريع لاحتجاجات عمالية إلى مواجهة مع السلطة في بعضها، أو استخدام القوى السياسية لهذه الاحتجاجات ضدّ السلطة، وهو ما تغيّر في الفترة الأخيرة، ولو جزئياً، كما أظهرت مثلاً الدراسة المصرية.

٥ ـ التحول نحو مدنية الاحتجاجات في مرحلتي تشكّل مشاريع الدول والاستقلال، إذ أصبحت العواصم والمدن الرئيسيّة هي ساحة هذه الاحتجاجات، بما تضمنه هذه المدن من عمال وعاطلين من العمل وأصحاب مهن.

٦ ـ حضور الطلاب وأصحاب المهن الحرة في التحرّكات في مرحلتي تشكّل الدول والاستقلال، وهؤلاء ذوو منابع متجمعة ومتعددة، أي فلاحين وعمال وبرجوازية، ويغلب عليهم الطابع البرجوازي الصغير مجتمعياً، والطبيعة التحررية فكرياً.

وفي النهاية، إن عرض إرث الحركات الاحتجاجية، وإبراز بعض سماته الذي اقتضته متطلبات الكتاب، لا يعني الإحاطة الشاملة والمعمّقة لها، كما لا يغني عن دراسات لِكُلّ منها، ومقارنة لها باحتجاجات في بلدان أخرى من أجل فهم أفضل لها.

الفصل الثالث

الحركات الاحتجاجية في المغرب: المسار والمآل

عبد الرحيم منار السليمي(*)

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط ـ المغرب.

يقدم الشارع المغربي منذ منتصف التسعينيات حركات احتجاجية[1] تقود إلى نوعين من الفرضيات:

١ ـ الحركات الاحتجاجية، وهي إمكانية جديدة يقدمها النظام السياسي المغربي، وهو بصدد التحول من نظام مغلق إلى مفتوح. وترتبط الأحداث الاحتجاجية دائماً بمسلسلات التغيير التي تعيشها النظم السياسية في لحظات معينة، بمعنى أن فهم الحركات الاحتجاجية مرتبط بمسلسل إصلاح السلطوية[2].

في المقابل، تعكس هذه الحركات الاحتجاجية استراتيجية سياسية هادفة إلى تفريغ سيكولوجي سياسي لمطالب المحتجين، في مجال عام لم يعد مجالاً للصراع بين السلطة والمجتمع، وإن كانت السلطة تحتفظ بمراقبته لقياس درجة قلق المحكومين من السياسات المتّبعة.

٢ ـ يوضح الحدث الاجتماعي والسلوك الاحتجاجي والإمكانية الاحتجاجية أن هناك انتقالاً قد حدث في علاقة المحكوم بالسلطة السياسية، وذلك باعتماد الاحتجاج السلمي بدل العنف المميت[3]، والسلوك الاحتجاجي ـ السياسي المعلن أمام مراقبة السلطة السياسية، بدلاً من السلوك الاجتماعي ـ السياسي المبطن والخوف من

(١) يمكن تصنيف الحركات الاحتجاجية في المغرب منذ منتصف التسعينيات إلى اليوم بحسب الأنواع التالية: (١) احتجاجات التنظيمات الحقوقية (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ـ منتدى الحقيقة والإنصاف...)؛ (٢) احتجاجات تنسيقيات الأسعار (الأسعار وتكلفة العيش وفواتير الماء والكهرباء)؛ (٣) احتجاجات حركات الدكاترة المعطلين (الشغل والوظيفة)؛ (٤) احتجاجات الأرياف والحواضر المهمشة (صفرو ـ انفكو ـ الخنيشات...) حول السياسات العامة المحلية؛ (٥) احتجاجات سيدي إيفني حول التمثيلية الترابية وتوزيع الثروات؛ (٦) احتجاجات إسلاميي السلفية الجهادية (السجناء والعائلات)؛ (٧) احتجاجات إسلامية أخلاقية (المهرجانات ـ الأفلام السينمائية...)؛ (٨) احتجاجات الحركات المناهضة للعولمة (أطاك).

(٢) Fréderic Vairel, «L'Ordre disputé du sit-in au Maroc,» *Genéses*, no. 59 (juin 2005), p. 47.

(٣) يُستخدم مصطلح العنف المميت أو الاحتجاج المُميت كما سيأتي في ما بعد، للتعبير عن الاحتجاجات والانتفاضات التي أدّى الصدام فيها مع السلطة إلى درجة حدوث وفيّات كثيرة.

المخزن[٤] في الماضي، إن لم نقل إنّها تحمل بداية التحرر من المخزن، كتمثل ثقافي سياسي واجتماعي استطاع أن يخلق نوعاً من المراقبة الذاتية المبطنة لدى المغاربة في سلوكهم الاجتماعي والسياسي أثناء التعامل مع الأحداث والظواهر المختلفة.

وإذا كان السلوك الاحتجاجي قد أضحى ظاهرة سياسية واجتماعية، تخترق الفضاء السياسي المغربي، فهل للاحتجاج تاريخ في المغرب؟ من أين يستمد الاحتجاج مشروعيته التاريخية، وكيف تطور؟ وما سقف الإمكانية الاحتجاجية التي يقدمها النظام السياسي المغربي في شكله الحالي؟ وكيف نفسر تخلي الدولة عن بعض المساحات في المجال العام للمحتجين، وفي الوقت نفسه الإعلان عن «حرب المواقع الاحتجاجية» على أخرى؟

هل السلوك الاحتجاجي في المغرب فعل مُمأسس؟

كيف تدير الدولة الفعل الاحتجاجي؟

وهل هذا الفعل عائق أم مؤشر أمام الانتقال السياسي؟

وفي المقابل، ماذا تحمل الحركات الاحتجاجية؟ هل هي حاملة للتحول الديمقراطي أم حاملة لأشكال جديدة للاندماج السياسي والاجتماعي؟ وهل ينبغي علينا اعتبارها ظواهر خطيرة لأنها غير مهيكلة؟ أو على العكس، اعتبارها ظواهر هيكلية ومحرضاً فعالاً للروابط التي تلحم المجتمعات وتعطيها القوة والترابط الذي تحتاج إليه لتصبح مجتمعات ديمقراطية؟ وهل فعلاً لا توجد حركة اجتماعية غير مهيكلة؟

هل السلوك الاحتجاجي في المغرب سياسي بطبعه؟ وهل المحتج أضحى فاعلاً سياسياً، وهل يمكن تقسيم الفاعلين السياسيين تبعاً لاستراتيجيتهم التواصلية إلى ثلاث فئات: الحاكمين ـ الوسطاء ـ المحتجين؟

وفي هذا السياق، هل يشكّل الحدث الاحتجاجي تقييماً للسياسة؟ هل هو إعلان عن انتقال السياسة المغربية إلى الشارع؟ هل يبدأ الاحتجاج، فعلاً، عندما يتوقف أو يموت التواصل؟ بمعنى آخر، هل الاحتجاج الذي نعيشه حالياً في المغرب هو إعلان

---

(٤) يُستخدم مصطلح «المخزن» في المغرب للتعبير عن رجال القصر المحيطين بالملك، الذين لهم نفوذ كبير وتدخّل في الحياة السياسية المغربية بشكل عام.

عن موت نمط التواصل المبني على الطقوس والتقاليد والزعامات الرمزية؟ هل للاحتجاج علاقة بتآكل أنماط المشروعية التقليدية؟

انطلاقاً من هذه التساؤلات، ولتحليل الفرضيتين المذكورتين أعلاه، حول الظاهرة الاحتجاجية في المغرب، يمكن تقديم ملاحظتين:

١ ـ أن الفترة الممتدة ما بعد العام ١٩٩٠ شهدت بداية انتقال الحركات الاحتجاجية من جيل المنتفضين والاحتجاج المميت، الذي يمكن نعته بالنمط الأوّل للاحتجاج في المغرب، إلى النمط الثاني المتمثل في نمط الاحتجاجات السلمية، وهو انتقال يفسر بثلاثة عناصر:

أ ـ بداية انتقال النظام السياسي المغربي في بداية التسعينيات من المغلق إلى المفتوح تدريجياً، بسبب أثر التحولات الدولية (انهيار المعسكر الاشتراكي) في نسق الفاعلين وقواعد اللعبة السياسية في المغرب.

ب ـ ظهور النواة الأولى من المنظمات الحقوقية في أواخر السبعينيات (الجمعية الديمقراطية لحقوق الإنسان) ونهاية الثمانينيات (المنظمة المغربية لحقوق الإنسان)، وتنظيمات المجتمع المدني التي خلقت تحولاً سيكولوجياً في النظام السياسي المغربي، بدأ يمنح لأول مرة الفرصة لتنظيمات مدنية بتقديم بعض المطالب وممارسة النقاش العام حولها والتظاهر السلمي للتعبير عنها، وهي مطالب حقوقية احتضنتها وساندتها المعارضة الحزبية والنقابية في البداية.

ج ـ إحساس أحزاب المعارضة والنقابات المساندة لها (الكونفدرالية الديمقراطية للعمال خصوصاً) بصعوبة ضبط الشارع، وتكلفة سلوكياته الاحتجاجية الخطيرة بعد أحداث إضراب كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ (أحداث فاس على الخصوص)، إذ لوحظ أن المحتجين تجاوزوا ما دعت إليه النقابات، وانتقلوا إلى مواجهة عنيفة مع أجهزة السلطة (الأمن والجيش).

وتفسر هذه العناصر الثلاثة ظاهرة الانتقال في منتصف التسعينيات من النمط الأوّل إلى النمط الثاني على أنها من الحركات الاحتجاجية.

٢ ـ أن تصنيف أنماط الحركات الاحتجاجية في المغرب منذ الاستقلال يتضمن الأشكال التالية:

أ ـ **النمط الأوّل الأحادي**: الاحتجاجات العنيفة المرتبطة بالعنف وسنوات الرصاص (احتجاج سياسي بالمفهوم التصارعي للسياسة).

ب ـ **النمط الثاني المتعدد**: الاحتجاجات السلمية، ويتعلق بجيل احتجاجات الصراع حول استعمال الأماكن والفضاءات العامة (احتجاج حقوقي).

ج ـ **النمط الثالث المتعدد**: وهو الاحتجاج على السياسات العامة الحكومية (احتجاج اجتماعي حول السياسات العامة بمرجعيّة يسارية ومرجعيّة إسلامية).

ويظل النمط الأوّل من الحركات الاحتجاجية العنيفة والمميتة في المغرب خارج الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٩ (موضوع الدراسة)، لكن هذا لا ينفي إمكانية استحضاره كتاريخ للاحتجاج أثناء عرض النمط الثاني المتعدد المظاهر، وذلك للمقارنة وقياس مظاهر التقدّم والتراجع والأثر في النظام السياسي المغربي.

أولاً: الحركات الاحتجاجية والصراع حول الفضاءات العامة

دخل الاحتجاج في المغرب منذ منتصف التسعينيات مرحلة التنظيم السلمي، وتحوّل مضمون المطالب داخل الحدث الاحتجاجي، وذلك بحكم الإمكانية التي أصبح يقدمها الخطاب السياسي العالمي «الديمقراطية وحقوق الإنسان». وبالتالي، فالأشكال الجديدة للاحتجاج، مثل: الاعتصام والمظاهرة في المجال العام، وحركات العاطلين حاملي الشهادات، وحركات المكفوفين، وحركات السكان، والحركات الخاصة بالعمال المأجورين والموظفين... كلها مظاهر تعكس بداية تكسير عملية التطويق التي أحكمتها السلطة على المجتمع في المراحل الماضية، كما توضح التأثيرات التي مارسها تغيير مسار الأحداث الدولية في النظام السياسي المغربي (في بداية التسعينيات مثلاً، والانتقادات اللاذعة التي وجهتها فرنسا إلى المغرب في ملف حقوق الإنسان).

وقد تزايدت الحركات الاحتجاجية وتنوّعت في مطالبها منذ منتصف التسعينيات، لتصل إلى مداها خلال أربع سنوات من تجربة حكومة التناوب[٥] (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)

---

(٥) هي تلك الحكومة التي قام الملك الحسن الثاني بتعيينها عام ١٩٩٨، ويرئسها عبد الرحمن اليوسفي، الأمين العام لـ «حزب الاتحاد الاشتراكي» (أكبر الأحزاب المعارضة في ذلك الوقت) كوزير أوّل، وقد اعُتبرت خطوة مفصلية في تاريخ التطور الديمقراطي في المغرب.

التي تميّزت بظاهرة احتجاجات المعتقلين اليساريين السابقين حول الماضي السياسي، ذلك أن اليسار انتقل من العمل السرّي إلى الاحتجاج العلني، مغيّراً بذلك استراتيجيته التواصلية التي كانت مبنية في الماضي على الاقتراب من الطلبة والعمال والتلاميذ، إلى سلوك جديد مبني على الكتابة عن تاريخ الاعتقال الذي هو نوع من الاحتجاج السياسي المبطّن، إضافة إلى تنظيم زيارات ووقفات أمام المعتقلات السرية السابقة (تازمامارت، وقلعة مكونة، ودرب مولاي شريف...). والغريب في هذه المرحلة أنّه مقابل احتجاج المعتقلين السياسيين السابقين على الماضي، نجد أن رجالات المخزن بدأوا في كتابة شهادات حول سنوات الرصاص[٦] (شهادات البخاري، ورسائل الخلطي...)[٧]، مما كان يعقّد معايير تصفية الماضي نفسه.

وتبقى الاحتجاجات الإسلامية والأمازيغية من أبرز سمات التطورات السياسية والاجتماعية منذ العام ٢٠٠٠، فالإسلاميون أدركوا بعد تجربة زمنية من العمل الأخلاقي والوعظ في المساجد، أن ذلك «لا يشبع الجائع»، ولا «يكسي العاري»، وانتقلوا إلى العزف على الأوتار الاجتماعية الحساسة: «سدّ رمق الجائع»، و«كساء العاري»، ليتحولوا بعد أن أصبحت الدولة تقارعهم وتنافسهم في هذا المجال إلى فضاء الاحتجاج الأخلاقي والسياسي الواضح (الاحتجاج على لباس إحدى صحافيات القناة الثانية في البرلمان من طرف الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية خلال الولاية التشريعية (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)، والاحتجاج على مسلسل «لا لفاطمة»، والاحتجاج على صفحة «من القلب إلى القلب» التي تنشرها جريدة **الأحداث المغربية**، والاحتجاج على فيلم «لحظة ظلام» لنبيل عيوش...)، وبالتالي فهذه الاحتجاجات الأخلاقية التي مارستها الحركة الإسلامية من خلال حزب العدالة والتنمية، كحزب سياسي منظّم ومهيكل، وله حضور في مؤسسات سياسية، تمثل حالة جديدة في النظام السياسي المغربي، تخلط بين السياسي والأخلاقي والوعظي، وتؤسس خطابها من موقع الدعوة الذي يحرّرها من جميع المكروهات السياسية (حالة استعمال حزب العدالة والتنمية لجناحه الدعوي المتمثل في جماعة الإصلاح والتوحيد).

---

(٦) يُستخدم مصطلح «سنوات الرصاص» للتعبير عن تلك الفترة من منتصف الستّينيات إلى منتصف الثمانينيّات، التي شهدت حالات قتل وحملات اعتقال واختفاء وتعذيب للمعارضين من قبل النظام السياسي المغربي.

(٧) خاصّة شهادات أحمد البخاري الذي قدّم تصريحات إلى الصحف المغربية حول قضية اغتيال رمز الحركة اليسارية المهدي بن بركة عام ١٩٦٥.

وشهدت المرحلة أيضاً نمطاً جديداً من الاحتجاجات هو «الأمازيغية» التي هي حركة احتجاجية لها ارتباط بالهوية والسلوك الجماعي، كما أنّها تعبّر عن أزمة «الدولة ـ الأمة» والدولة الوطنية، وذلك بالنظر إلى مستويين:

١ ـ أن الأمازيغية انطلقت منذ عام ١٩٦٧ بعد الهزيمة العربية، حيث تأسست في المغرب الجمعية المغربية للبحث الثقافي، وهذا ما يفسر الانتقادات الأمازيغية لبعض القيادات الحزبية (اليسارية) التي كانت متأثرة في أفكارها بالتيارات العربية القومية والبعثية.

٢ ـ أن الأمازيغية تعبّر عن أزمة الدولة الوطنية، حيث إنّها تنتقد السياسات العامة المتّبعة منذ الاستقلال وتعتبرها خاطئة، بل تطالب بتصحيحها، وهذا أمر جديد في المغرب، إضافة إلى كونها تنتقد السياسة الدستورية في المغرب، وقد سبق أن قدمت بعض المقترحات قبل تعديل دستور ١٩٩٦.

فالاحتجاج الأمازيغي يمكن أن يُنعت بـ «الثقافي» في بداياته، بحكم أن التعريف بالقضية الأمازيغية كان يمرّ في نظر الجيل الأوّل من نخبة الحركة الثقافية الأمازيغية عبر ردّ الاعتبار إلى مكوّناتها التاريخية والفنية والأدبية، لكن ربط الأمازيغية بإشكاليات الحداثة والديمقراطية جعلها تنتقل إلى المستوى السياسي في تطور لطبيعة الاحتجاج الذي التقى مع الدعوات اليسارية للدمقرطة والإصلاح السياسي، المطالبة بإعادة النظر في بنية ومؤسسات الدولة.

وقد تبنّت الحركة الثقافية الأمازيغية خطاباً احتجاجياً مزدوجاً، في مواجهة الدعوات إلى «التعريب»، وإقصاء الأمازيغية من المشروع الثقافي لدولة ما بعد الاستقلال، والاكتفاء بالنظر إلى الأمازيغية من خلفية تراثية فولكلورية، كانت الغاية منها إبعاد الثقافة الأمازيغية عن آليات التنشئة الاجتماعية.

وشكّلت الاعتصامات والتظاهرات وجهاً آخر للسلوك الاحتجاجي الأمازيغي، وقدمت صورة جديدة للمناضل ذي الانتماء الجمعوي الأمازيغي المتخذ من المسألة اللغوية مرجعيّة للنضال والاحتجاج. ويلاحظ أن الاحتجاج الأمازيغي لم ينمُ في نطاق العمل الجمعوي أو داخل بعض الأحزاب السياسية، بل امتد إلى الشارع في شكل سلوكيات تعبر عن الهوية[٨].

---

(٨) تحوّل حدث رياضي برسم بطولة الدرجة الأولى في كرة القدم جمع بين النادي المكناسي وحسنية أغادير (منطقة أمازيغية) في العام ٢٠٠٢، الذي فاز فيه فريق حسنية أغادير بالبطولة السنوية، إلى حدث احتجاجي =

لقد جاءت هذه الأنماط من الاحتجاجات (حقوقية ـ إسلامية ـ أمازيغية)، في مرحلة نقاش حول الماضي السياسي في المغرب، وهو ما قاد إلى انتقال السياسة إلى الشارع. ففي الماضي كان الصراع سياسياً بطريقة محصورة بين السلطة السياسية والأحزاب السياسية، أما الوضع الجديد في منتصف التسعينيات، فيبيّن أن الصراع تغيّرت مضامينه وأُضيف إليه فاعلون جدد، وكانت هناك محاولات من طرف السلطة السياسية لوقف هذا الاختراق السياسي ما دام تداخل ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي معناه تسييس فئة واسعة من المجتمع، لكن ليس بمعنى دخول الناس إلى الأحزاب السياسية من أبواب القضايا الاجتماعية، وإنما الانضمام إلى الحركات الاجتماعية في الشارع لمعاينة حلّ هذه القضايا والملفات.

فالتأمل في حركات ومسيرات الشارع يوضح أن السياسة بدأت في منتصف التسعينيات تتجاوز الفضاء العام (الفاعلين السياسيين) إلى الفضاء العام غير التعاقدي (فضاء الاحتجاج). مقابل ذلك، لم تعد الدعوة إلى إضراب عام أو أي شكل من أشكال الحركات الاحتجاجية يفضي مباشرة إلى التمرّد، بل ظهر متغيّر جديد، هو المطالبة بالحق في التواجد داخل الشارع العام من قبل القوى الديمقراطية، ليطالب الإسلاميون والأمازيغيون في ما بعد بذلك، والتواجد هنا هو من أجل ممارسة الضغط أو التعبير عن مطالب سياسية أو اجتماعية، ففي هذه المرحلة بدأ الحديث عن استراتيجية استعمال الشارع العام.

وتشكّلت الملامح الأولى لهذه الاستراتيجية فعلياً منذ بروز فاعلين احتجاجيين جدد (الإسلاميين، النساء، الحقوقيين الأمازيغيين...)، وهي حركات بحثت عن قنوات وأشكال جديدة للاحتجاج لم تكن في السابق، بالنظر إلى المناخ السياسي الذي ساد، لتتجرأ على المطالبة باقتحام الفضاء العام، وهو حقّ نظمه ظهير الحريات العامة في العام ١٩٥٨، بمعنى أنّه وقع هناك تحول على مستوى الأجندة التي تستعملها الحركات الاجتماعية.

وبذلك، استعمل الشارع (كفضاء عام) في نطاق سلمي منظم، ليس فقط للتضامن مع القضايا القومية، بل أيضاً عندما يتعلق الأمر بالمطالب الداخلية. ويمكن الاستنتاج، أن فترة التسعينيات كانت انطلاقة إلى بناء استراتيجية الشارع العام، حيث تعدّدت قنوات

= حمل فيها الجمهور في الملعب العديد من المطالب الأمازيغية. للمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الرحيم المنار السليمي، «السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في الفضاء السياسي المغربي،» **وجهة نظر**، العددان ١٩ ـ ٢٠ (ربيع ـ صيف ٢٠٠٣)، ص ١٣ وما بعدها.

الاحتجاج، مثل التظاهرات والمسيرات السلمية والوقفات، كأشكال جديدة بالنسبة إلى ظاهرة الاحتجاج في المغرب.

ولمقارنة هذه المظاهر التعددية الاحتجاجية للنمط الثاني بالنمط الأوّل من الحركات الاحتجاجية التي شهدها المغرب انطلاقاً من العام ١٩٦٤ إلى منتصف التسعينيات، يمكن تقديم الملاحظات التالية:

١ ـ أن النمطين الأوّل والثاني مختلفان من حيث بناء حجج مشروعية الاحتجاج، فالنمط الثاني الذي انتزع مشروعية استعمال الأماكن العامة في الاحتجاج، استفاد من الأثر السياسي للتحولات الدولية في النظام السياسي المغربي ومناخ الانفتاح التدريجي على الحقوق والحريات، بينما استمد النمط الأوّل مشروعيته من جو الانغلاق والصراعات السياسية في سنوات الرصاص.

فبعد الاستقلال، كان سلوك السلطة السياسية مع كلّ الحركات الاحتجاجية الممكنة (الحركات اليسارية السرية، واحتجاجات الطلبة في الجامعات، واحتجاجات التنظيمات النقابية، والإضرابات وانتفاضات السكان الدموية...) ترتكز على القوة، فالسلطة السياسية لم تكن تسمح بأية درجة من الاستقلالية أو هروب للحركات الاجتماعية، بما فيها المكوّن الاحتجاجي، في شكل بناءات جديدة، ذلك أن اعتماد القوة في هذا المجال كان يهدف إلى تقديم مجتمع بدون صراعات وتناقضات، وهو وضع سياسي غير طبيعي، قاد إلى العديد من الانفجارات الدموية وأحداث عنف مميتة (احتجاجات التلاميذ في العام ١٩٦٥، وبداية الحركات السرية في السبعينيات، وانتفاضة المدن في الثمانينيات...).

ويلاحظ أن هذه المراحل اتسمت بمواجهة السلطة السياسية للمجتمع خارج إطار ما يمكن تسميته «الفضاء العام» الذي سيستعمل من طرف الجيل الثاني من الحركات الاحتجاجية منذ منتصف التسعينيات، فجميع الحركات في الفترة الزمنية السابقة على التسعينيات لم تكن تسعى إلى احتلال الشارع، باستثناء مناسبات أول أيار/ مايو (عيد العمال) التي كانت تشكّل لحظة وحيدة لممارسة احتجاجات معلنة أمام مرأى ومسمع من السلطة السياسية.

وبالتالي، فالنمط الأوّل من الحركات الاحتجاجية يختلف عن الثاني، في كون الاحتجاج المعلن كان يباشر في فضاءات الأحزاب السياسية المعارضة آنذاك أو على

صفحات جرائدها[9]، وأحياناً في مناسبات الانتخابات التشريعية والمحلية داخل الساحات والقاعات العامة (ملاعب كرة القدم، والقاعات السينمائية...) في لحظات الحملات الانتخابية. أما الاحتجاج السري، فكثيراً ما مورس في شكل كتابات على جدران بعض المؤسسات العامة (ثانويات، وكليات...)، بل داخل مراحيضها أحياناً التي كانت تقدّم فضاء حراً لتدوين المطالب الاحتجاجية[10].

مقابل ذلك، شكّل فضاء الأغنية في سنوات الرصاص المحيط الوحيد للاحتجاج والتواصل السياسي والاجتماعي بين المحتجّين، فأغاني مجموعة «ناس الغيوان» (أغنية أهل الحال، والسيف البتار، ومهمومة، وغير خدوني...)، وأغاني سعيد المغربي (أغنية أم الوطن، ونعم لن نموت...)، كانت بمثابة كاشف للأوضاع الاجتماعية، تمّ من خلالها تأسيس فضاء تواصلي غير مباشر بين الشرائح الاجتماعية المحتجّة. أضف إلى ذلك دور الرواية الأدبية في هذا المجال (الرواية الاحتجاجية مثل «الخبز الحافي» لمحمد شكري، مقابل الرواية الوطنية السائدة آنذاك «المعلم علي» أو «سبعة أبواب» لعبد الكريم غلاب المنتمي إلى حزب الاستقلال...).

٢ ـ أن تغيّر شكل النظام السياسي، بفاعليه وقواعد لعبته وتوازناته، أثر في المنحى الجديد لأشكال الحركات الاحتجاجية، فحكومة التناوب (مثلاً) التي حملت المعارضة إلى الحكومة في عام ١٩٩٨، رافقها جيل كامل من الحركات الاحتجاجية الناتجة من الوعود والآمال السياسية التي حملتها، وتحوّلت إلى مشاكل في مرحلة ثانية من عمر التناوب والحكومات اللاحقة عليها.

٣ ـ السلوك الاحتجاجي في المغرب قبل منتصف التسعينيات مقارنة بسلوك الحركات الاحتجاجية للنمط الثاني، يبيّن أن أقصى تعبيرات الحركات الاحتجاجية العلنية المكشوفة التي كانت تستعمل الشارع في سنوات الرصاص، كانت تحدث في لحظات التفاعل مع قضايا ذات طابع عربي إسلامي أكثر من القضايا الداخلية، وذلك لاعتبارات تتعلق أساساً بأسلوب السلطة السياسية المعتمد على القوة تجاه المجتمع، فالقضايا العربية الإسلامية شكّلت بذلك القناة الاحتجاجية الوحيدة المعلنة بطريقة

---

(٩) مثال بما كان ينشر في جريدة **المحرر** الناطقة باسم «حزب الاتحاد الاشتراكي» للقوات الشعبية التي أوقفتها السلطة السياسية في ما بعد وتحوّلت إلى جريدة **الاتحاد الاشتراكي** الحالية.

(١٠) ما يُثير الانتباه في سنوات السبعينيّات والثمانينيّات هو ظاهرة التدوين في المراحيض، خاصة في المدارس والكلّيات، إذ شكّلت فضاءً للتواصل والاحتجاج الفردي والجماعي لبعض التنظيمات السريّة، اليساريّة منها على الخصوص.

غير مباشرة ضدّ التوجهات السياسية الداخلية. ونلمس بالخصوص هذه المسألة في التظاهرات العفوية ضدّ السياسة الفرنسية في الجزائر ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦١ أو تظاهرات ١٩٦٧ بعد حرب الستة أيام أو مظاهر التضامن مع فلسطين (أيار/ مايو ١٩٩٠) أو مسيرة التضامن مع العراق (شباط/ فبراير ١٩٩١).

أضف إلى ذلك، أن استعمال الشارع في شكل جموع بشرية عفوية تلقائية، بعيداً عن الصراع والمطالب السياسية والنقابية، سمحت به السلطة السياسية أحياناً في مجموعة مراحل، منها صيف ١٩٨٦، بمناسبة مونديال المكسيك لكرة القدم، وتأهل الفريق الوطني إلى الدور الثاني من المنافسة.

وبالتالي، يبيّن السلوكان (التفاعل مع القضايا القومية، والاحتفال العفوي بالإنجازات الرياضية)، إذا ما قورنا بالجيل الثاني من الحركات الاحتجاجية المستعملة للفضاءات العامة، مسألتين اثنتين، هما:

أ ـ أن القضايا القومية العربية والإسلامية شكّلت المتنفس الوحيد للاحتجاج على السلطة السياسية في المغرب قبل منتصف التسعينيات، وكان هذا النوع من الاحتجاج في هذه اللحظات التضامنية مقبولاً لديها في حدود عدم شخصنة الشعارات المردّدة.

ب ـ أن هذه الأمثلة التضامنية تطرح إشكالية السلوك السياسي لدى المواطن المغربي في القضايا والأزمات ذات المحتوى السياسي والمؤسساتي الداخلي، لماذا كان يحضر في القضايا العربية الإسلامية الخارجية، ويختفي في القضايا الداخلية؟ ولماذا يحضر السلوك العفوي تجاه قضايا ذات محتوى مخالف للسياسة، كالأحداث الرياضية مثلاً، التي من الممكن قراءتها وتحليلها كأحداث ذات أبعاد ومضامين سياسية؟

٤ ـ مقارنة السلوك الاحتجاجي المتمثل في الإضراب العام خلال النمطين الأوّل والثاني من الحركات الاحتجاجية، يبيّن أن الإضراب العام والأحداث الحضرية لـ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ شكّلت الممر الانتقالي من شكل الإضراب العام المنتج للآثار العنيفة المميتة إلى مرحلة «تعويم الإضراب»، ومن الاستعمال السياسي والنقابي للإضراب إلى تفريخ جيل الإضرابات الضعيفة و«اللامرئية» أحياناً في الجيل الثالث من الحركات الاحتجاجية.

وبذلك شكل إضراب ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ انتقالاً بين نموذجين للفعل الاجتماعي الاحتجاجي من الصيغة التقليدية إلى صيغ جديدة، بين نمطين من

الحركات الاحتجاجية، لكونه شكّل أقصى نموذج للحركة الاحتجاجية السياسية بكامل المعنى، التي جمعت النقابات والأحزاب السياسية المعارضة، حيث لم تحتل فيها المطالب الاقتصادية إلا مكاناً ثانوياً بالمقارنة بالدوافع السياسية، على عكس الجيل الجديد من الإضرابات العامة.

ففي الإضراب العام لـ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، تعبأت صحافة المعارضة لإشعار وتهيئة الرأي العام لهذا الحدث، ولتبرير الإضراب اختلطت وتلاقت الحجج السياسية بالحجج الاقتصادية، وفي البرلمان تصرّف زعماء الأحزاب كما لو كانوا في تجمّعاتهم لشرح أهداف الإضراب (ترويج خطاب دمقرطة البلاد، وتحسين الظروف السوسيو ـ اقتصادية لمختلف طبقات العمال). وكان ردّ فعل الحكومة هو اعتبارها أن الإضراب العام غير قانوني، وإلى جانب مطالبتها بالحوار بذلت كلّ الوسائل لإفشاله، وفي الأخير تم الإضراب لينجح في التعليم، وبشكل أضعف في قطاع الإدارة.

وعلى عكس ما وقع في العام ١٩٨١، لم يُعبأ التجار الصغار، ولكن كما كان الحال في العام ١٩٨١، تحول الإضراب في فاس ومدن أخرى، كالقنيطرة وطنجة، إلى مسرح للأحداث والمواجهات الدامية بين القوات الأمنية والمتظاهرين. وتكرّرت أحداث العنف نفسها (متاجر نهبت، ومصانع وفنادق أحرقت)، وجاء المتظاهرون (مثل حالة إضراب عامي ١٩٨١ و١٩٨٤) من الأحياء الهامشية، فدمروا كلّ ما وجدوا في طريقهم، واقتحموا المدينة (فاس)[١١].

لم يأت الإضراب العام بأي تحسن للظروف المادية للعمال، وفي المقابل، نجحت المعارضة على الصعيد السياسي عن طريق تحريكها لجبهة النضالات الاجتماعية في إرغام السلطة على فتح المفاوضات حول تعديل الدستور، وضمان انتخابات حرّة ونزيهة. من هنا ندرك الوظيفة الحقيقية للنضالات النقابية كحركة احتجاجية في المغرب، والعلاقات التي تربطها بالإضراب والهياج الشعبي، وعلاقة هذين العنصرين بالنضالات السياسية من أجل اقتسام السلطة. هذا الترابط هو الذي يفسر كيف ضعفت الإضرابات بعد كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، ويتحول شكل الدعوة إليها والفاعلون فيها في الجيل الثالث من الحركات الاحتجاجية.

---

(١١) يُمكن الرجوع إلى: عبد الغني أبو هاني، «الحركات النقابية والاضطرابات الحضرية والصراعات السياسية في المغرب: ملفّ الحركات الاحتجاجية في المغرب،» وجهة نظر، العددان ١٩ ـ ٢٠ (ربيع ـ صيف ٢٠٠٣)، ص ١٣.

٥ ـ وجود اختلاف في إيقاع الاحتجاج بين الحركات الاحتجاجية للنمطين الأوّل والثاني، فالفعل الاحتجاجي في الجيل الأوّل كان بطيئاً في إيقاعه، إذ كان يلزم انتظار مرور تسع سنوات على استقلال المغرب لتندلع أول حركة احتجاجية واسعة في آذار/ مارس ١٩٦٥، وستة عشر عاماً بعد ذلك (حركة حزيران/ يونيو ١٩٨١). ومنذ ذلك التاريخ بدأت المسافة الزمنية بين الحركات الاحتجاجية تتقلص بشكل مثير، لتصل إلى عامين ونصف العام فقط بين حركتي ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١ وكانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، وبين حركتي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ في فاس، و٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ في بوزنيقة وابن أحمد وتيفلت، لتصبح الحركات الاحتجاجية مشهداً يتكرر ثلاث مرات خلال اثني عشر شهراً، ليرتفع الإيقاع بشكل سريع منذ منتصف التسعينيات[١٢].

٦ ـ لا تندلع هذه الحركات الاحتجاجية في النمطين الأوّل والثاني للسبب نفسه، فقد يكون العامل المفجّر للحركة إجراء تعليمياً (آذار/ مارس ١٩٦٥ وكانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، أو اعتبارات اجتماعية واقتصادية مرتبطة بقرارات بعض الحركات الاجتماعية المنظمة، كما هو الشأن بالنسبة إلى الإضرابين العامين لحزيران/ يونيو ١٩٨١ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، أو ناتجة من ممارسات محلية للسلطات العامة، كما هو الحال بالنسبة إلى انتفاضتي ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ في بوزنيقة (احتجاج ضدّ نتائج انتخابات من طرف السكان) أو ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ في سيدي بطاش، أو عن إجراءات إدارية خاصة بمشاكل السكن والبناء، كما هو الحال بالنسبة إلى أحداث الهراويين في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٩٦.

لذلك، لا يمكن إسقاط مسبّبات حركة معيّنة على مجموع باقي الحركات، بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يحيط بِكُلّ حركة على حدة، ويساهم في اندلاعها، والوقوف عند العوامل المباشرة المفجّرة لِكُلّ انتفاضة في الجيل الأوّل من الحركات الاحتجاجية والأنماط الاحتجاجية (السلمية) في الجيل الثاني.

---

(١٢) ١٤ تموز/ يوليو ١٩٩٦ في الهراويين، و١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ في شيشاوة، و١٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ في سيدي بطاش، و١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ و٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ في جرادة، و٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ في أيت بلال، و٢٢ ـ ٢٣ و٢٧ ـ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ في مدينة العيون، و٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٠ في قرية تارميلات، و٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ في سيدي الطيبي، و٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ في الدار البيضاء، أي بمعدّل انتفاضة واحدة في كلّ ثلاثة أشهر.

كما لوحظ أن شكل تنظيم الحركات الاحتجاجية في النمط الثاني مختلف عن الأوّل، فاحتجاجات سكان الهراويين وشيشاوة (في العام ١٩٩٦)، كنموذج للاحتجاج في المناطق الهامشية، اختلفت عن سابقاتها، لكونها عرفت نوعاً من التنظيم يقترب من صيغ الاحتجاج التي تقوم بها الحركات الاجتماعية المنظّمة. ويبدو أن الجيل الثاني من الحركات الاحتجاجية استفاد من المناخ الدولي والجهوي الذي أصبح يفرض نوعاً من الإقرار بحق الاختلاف ونبذ العنف.

٧ ـ يظهر على مستوى نتائج الاحتجاج اختلاف بين النمطين الأوّل والثاني من الحركات الاحتجاجية، من حيث الأثر والمخارج التي تتخذها السلطة السياسية بعد كلّ حركة احتجاجية، فالانتفاضات الكبرى الثلاث الأولى في الجيل الأوّل من الحركات الاحتجاجية (آذار/ مارس ١٩٦٥، وحزيران/ يونيو ١٩٨١، وكانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، خدمت بعض أهداف السلطة السياسية، من خلال محاولات هذه الأخيرة توظيف القوة لتكريس بعض المواقف، والتحكّم في بعض المجالات التي تكاد تفلت من مراقبتها (مجال التعليم مثلاً).

وبالتالي، فبعد أحداث آذار/ مارس ١٩٦٥، وضعت الدولة إصلاحاً في مجال التعليم، وبعد عام ١٩٨١ تمّ اعتماد سياسة إعادة التقويم الهيكلي، وفي إثر حوادث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ قامت الدولة بمضاعفة جهودها من أجل ضبط مجال الممارسة الدينية. أما بعد حركتي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ و٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣، فقد استفادت المنظمات النقابية وأحزاب المعارضة من الوضع، ويظهر ذلك من خلال الحصول على بعض المكاسب ذات الطبيعة المالية (الزيادة في الأجور)، وأخرى ذات طبيعة قانونية وسياسية (تعديل بعض فصول الدستور، وإعادة انتخابات ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ في بعض الدوائر من ضمنها تلك التي شهدت احتجاجات)، بينما لم تأت البدايات الأولى للجيل الثاني من الحركات الاحتجاجية (في العامين ١٩٩٦ و١٩٩٧) بأي جديد خارج ظاهرة بداية استعمال الفضاءات العامة في الاحتجاج، مقابل استمرار محاكمات بعض المحتجّين.

ولوحظ أن السلطة السياسية بدأت منذ منتصف التسعينيات تتعايش مع بعض الانتفاضات بتعويم مطالب المحتجّين دون الاستجابة لها، وهو يفسر انتقال الحركات الاحتجاجية (حقوقية، وإسلامية، وأمازيغية، النواة الأولى لحركة العاطلين...) إلى الصراع حول استعمال الأماكن العامة بطريقة علنية ومكشوفة مع السلطة السياسية

التي وسعت «الخطوط الحمر» لممارسة الاحتجاج إلى درجة سيصعب معها التحكّم فيها في مرحلة لاحقة (حركة حملة الشهادات العليا في الجيل الثالث من الحركات الاحتجاجية).

ويبدو أن السلطة السياسية استفادت من الاحتجاج لبناء بعض القرارات المستمرة من الجيل الأوّل للاحتجاجات إلى حدود اليوم، وذلك لما ربطت بين الاحتجاج والتصميم المعماري للمدن، فبعد انتفاضة العام ١٩٨١ دعا الملك الحسن الثاني أحد المهندسين المعماريين، وطلب منه أن يضع تصميماً خاصاً بالدار البيضاء، بهدف ضبط مجال هذه المدينة. ويمكن القول إنّها بداية العلاقة بين سياسة التعمير وتهيئة المجال والاحتجاج، فالذين وضعوا تصاميم للمدن التي عرفت عدة تمرّدات، ركزوا على المناطق التي انطلقت منها الشرارة الأولى للانتفاضة[١٣].

وهكذا تمّ التركيز في الدار البيضاء على حيّ «درب السلطان» و«الحيّ المحمدي» وحيّ «ابن امسيك»، وهي أحياء تعرف كثافة سكانية كبيرة، حيث انتبه القائمون على وضع التصاميم إلى أن الهكتار الواحد الذي يضم أكثر من ألف ساكن يشكّل خطراً على الأمن، لذلك تمّ التفكير في تقليص هذا العدد إلى نسبة خمسمئة ساكن داخل الهكتار الواحد، فكلما اتسعت مساحة الشارع تمكنت السلطة من متابعة التحرّكات، وهي إمكانية غير متاحة في الأزقة والشوارع الضيقة، حيث يسود التضامن بين السكان، وهو يجعل عملية المراقبة والرصد صعبة.

ثانياً: الحركات الاجتماعية الجديدة والاحتجاج حول السياسات العامة

أغلب التحليلات لا تعطي أهمية لأماكن الاحتجاج (فضاءات الاحتجاج)، فالفضاء الاحتجاجي يبدو بالنسبة إلى العديد من التحليلات محيطاً ضمنياً، ولا يطرح أية إشكالات، لكن الاجتماعي الاحتجاجي والمكاني مترابطان. ويلاحظ أن استراتيجية استعمال الفضاءات العامة في المغرب ساعدت على تناسل الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاجتماعي (مسيرة الأرامل وأطفالهن في شارع محمد الخامس (في العام

---

(١٣) انظر الحوار الذي أجرته مجلة وجهة نظر مع الباحث عبد الرحمان رشيق، في: «ملفّ الحركات الاحتجاجية في المغرب،» وجهة نظر، العددان ١٩ ـ ٢٠ (ربيع ـ صيف ٢٠٠٣)، ص ٣٣.

٢٠٠٢) ضدّ تخفيض المعاشات الاجتماعية من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وصولاً إلى الاحتجاج ضدّ التهميش الاجتماعي والترابي لسكان أملشيل في العام ٢٠٠٣).

لقد بدا حدوث مثل هذه التظاهرات العفوية كأنّه احتجاج، إما على غياب إجراءات حكومية في الميدان و إما على خلل في بعض السياسات العامة المتّبعة (احتجاجات سكان المدن الكبرى، وفواتير الماء والكهرباء بعد تفويض تدبير قطاعي الماء والكهرباء إلى شركات أجنبية، مثل «ريضال» في الرباط و«ليديك» في الدار البيضاء)، ولوحظ أن هذه التظاهرات العفوية ناتجة من غياب شبه تام للمؤسسات الوسيطة، مثل الجمعيات المدافعة عن المستهلكين.

وبالتالي، فإن الضرر المشترك بين مجموعة من الأفراد من السياسات العامة المتّبعة بدا وكأنه يدفعهم إلى الاحتجاج عفوياً أمام الجهات المتسببة لهم في الضرر، وعلى هذا المستوى يمكن التساؤل:

لماذا لم يكن بإمكان المتضرّرين أن يحتجّوا بالفضاءات العامة حول السياسات العامة في ما قبل فترة الثمانينيّات، مثلاً؟

التفسير هو أن الذاكرة المجتمعية والخيال الاجتماعي اختزل حينها كيف تعاملت السلطة مع انتفاضات ١٩٨١ و١٩٨٤، ولم يكن بإمكان المحتجّين على ارتفاع ثمن فاتورتي الماء والكهرباء أو ارتفاع أسعار السكر والحليب والخبز، ليخرجوا إلى الشارع رافعين الراية الوطنية وصورة الملك.

فالخوف من ردّ فعل السلطة العنيف بدأ يتقلص منذ منتصف التسعينيات، والاحتجاج لم يعد يعني العنف، فقد تظاهر هؤلاء المتضرّرون بشكل عفوي في البداية، ثمّ بدأوا في تنظيم أنفسهم، إذ أصبحوا يمتلكون استراتيجية، حيث لوحظ لدى هذا النوع من الاحتجاج حضور مهم للنساء والأطفال، في حين أن الطابع الذكوري هو الذي ساد خلال الانتفاضات العنيفة السابقة، كذلك يميز رفع العلم الوطني وصور الملك هذه الاحتجاجات العفوية من التمرّدات العنيفة التي اتخذت كذلك طابعها العفوي خلال سنوات الثمانينيات.

هذه المظاهر الجديدة هي حركات ذات سلّم اجتماعي ما دام أنّه ليست في المغرب حركات من أجل المطالبة بالسلام الدولي أو حركات ضدّ التسلح النووي.

ومقابل ما هو اجتماعي، استمر الاحتجاج الحقوقي المتمثل في السلوك الفردي، كالإضراب عن الطعام، أو الجماعي مثل احتجاجات السجناء وعائلاتهم، فقد خلقت رسائل المعتقلين، فرادى وجماعات، فضاء للتواصل بين المعتقل والشارع، وكشفت عن السجون في المغرب، وواقعها المكاني، وتدبيرها الإداري، ومدى تطابقها مع المعايير الخاصة بها.

ولتقديم هذا النمط الثالث من الحركات المبنية على استراتيجية الاحتجاج على السياسات العامة الحكومية والمحلية، يمكن تناول أربعة نماذج منها:

١ ـ الاحتجاج على البطالة (حالة حركة حملة الشهادات العليا)

حركة العاطلين هي حركة احتجاجية في شكل امتداد لأول حركة احتجاجية لحملة الشهادات العليا، تكوّنت في منتصف التسعينيات كنواة تنظيمية جنينية لم تنقطع منذ ذلك التاريخ، إذ ظلت تتوافد على الفضاء الذي اتخذته الحركة الأولى مكاناً للاحتجاج، وهو شارع محمد الخامس، أمام مقر البرلمان في العاصمة الرباط. فقد توصلت أفواج من خريجي الجامعات في العام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ إلى تشكيل حركة كبرى تسمى «المجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا العاطلة» تضم أربع مجموعات فرعية (النصر، والمبادرة، والحوار، والاستحقاق)، وهي تضم حاملي دبلوم الدراسات العليا والدكتوراه، وتمثل مختلف الجهات، وكانت الانتماءات السياسية في هذه المجموعات تتوزّع بين اليسار والحركة الأمازيغية، ثمّ الإسلاميين.

أما التخصّصات الرئيسيّة لخريجي هذه المجموعات، فتتوزع بين الآداب والعلوم، إضافة إلى تخصصات أخرى لا تمثل نسبة كبيرة، مثل الشريعة الإسلامية والحقوق، ولديها في إطار عملها الجماعي علاقة بمجموعة من التنظيمات (الكونفدرالية الديمقراطية للعمل، والاتحاد المغربي للعمل، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان...).

ويبدو أن لهذه المجموعات هدفاً عقلانياً يتمثل في مطلب الإدماج المباشر في وظائف القطاع العام التي تعلن عنها الدولة، وهي مجموعات موحّدة من حيث الأشكال الجماعية، لكنّها متفرقة في الأمور التنظيمية (مثل الضبط والتمويل)، وتتنوع الأشكال الجماعية لهذه المجموعات بين المسيرات، والوقفات، واقتحام مقار الأحزاب والوزارات، والقيام بجولات احتجاجية في الأحياء الشعبية.

وينظّم هذه المجموعات نظام داخلي تسميه «قانوناً أساسياً»، يحدد عدد أيام الحضور في التجمّعات، وينظّم الأيام النضالية، ومعايير الانخراط والعضوية. وهذه القوانين يصوّت عليها داخل الجمع العام، وهي مرنة في تطبيقها، فالعاطلات الحوامل من النساء مثلاً يستفدن من رخص الغياب، ويضاف إلى ذلك المصابون في تدخل عنيف. وقد عمدت مجموعات العاطلين أحياناً إلى اعتماد معيار عدد المرات التي تعرّض فيها المحتج إلى تدخل عنيف من طرف أجهزة الأمن، وذلك لترتيب أعضائها في لوائح لما تستجيب السلطات الحكومية لمطالبها وتمنحها عدداً محدوداً من المقاعد، وهو معيار لحلّ النزاعات داخل هذه المجموعات.

وتعتقد هذه المجموعات أنّها تستمد شرعية مطلبها المتمثل في الحق في التوظيف من المادة الرقم (٢٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور المغربي، كما أنّها تستمد شرعية الإدماج في الوظيفة العامة من القرارين الوزاريين الرقمين ٩٩/٩٩ و٨٨٨/ ٦٩٥ الصادرين عن وزير الوظيفة العامة. وهنا يلاحظ أن هذه الحركات تعتمد في حججها على مرجعيّة قانونية في شكل سابقة (قرارين) خلقتها السلطات العامة في تعاملها مع الجيل الأوّل من العاطلين.

وتفسر قيادات المجموعة وجود أربع مجموعات بدلاً من مجموعة واحدة، بكون المجموعة التي تتأسس أولاً تغلق لوائحها، وهو ما يفسح المجال لنشوء مجموعة جديدة. وبالتالي، يبدو أن المسألة تتعلق بصراع حول المصالح، ومرتبطة بالمناصب التي عادة ما تكون محدودة، الأمر الذي يجعل كلّ مصالح العاطلين تلتقي عند فكرة إغلاق اللوائح في مرحلة معينة ما دام التقييد في اللائحة يعطي مشروعية غير متنازع عليها لدى العاطل الذي يؤسس من خلال التقييد في القوائم ثقافة نضالية، أضف إلى ذلك، أن شكل تلبية السلطات لمطالب العاطلين أنفسهم يدفعهم إلى الانقسام إلى مجموعات.

ويبدو أن هذا الشكل من العمل والانقسام، وإن كان فيه نوع من الصراع حول المصالح، فإنه يفيد هذه المجموعات، إذ إنّه كلّما كانت المجموعات صغيرة، كان العمل الجماعي سهلاً، لأنه يكون مراقباً من طرف الأعضاء أنفسهم. والمجموعة الكبيرة يكون تنظيمها صعباً عندما تصل إلى التفاوض مع السلطات، فقد استطاعت المجموعات بهذا الشكل أن تقود مفاوضات وتوقّع اتفاقات مع أطراف حكومية.

لكن هذا النوع من التنظيم لا يعني أن مجموعات العاطلين قد تأسست عن طريق الانشقاقات، فاتحاد الأطر العليا العاطلة تأسس بعد انشقاقه عن المجموعات الأربع، بسبب معارضتهم لطريقة حلّ القضايا التقنية والتنظيمية داخل المجموعة الأصل. مقابل ذلك، تأسست المجموعات عن طريق التنسيق، حيثُ إنَّ من له تجربة سابقة في النضال يعبئ الموارد، وينسّق بين العاطلين لتشكيل مجموعة.

وتتمثل الانتماءات السياسية السائدة داخل المجموعات الأربع في اليسار والإسلاميين، ثمّ الحركة الأمازيغية، ولوحظ بعض العاطلين الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال بكثرة منذ العام ٢٠٠٨، وهو ما يفسر بقيادة الحزب للحكومة في المغرب (الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء).

من هنا، يبدو أن الانتماء السياسي للعاطل هو مورد آخر يضاف إلى التمويل، وإلى الأشكال الجماعية للحصول على الوظيفة، ولكن إذا كان العاطل يستثمر في علاقته بالحزب الذي ينتمي إليه، فهذا لا يعني بأن العاطل لم ينتقل بعد إلى العقلانية الجماعية أو عقلية المجموع، وبأن كلّ فرد ينتمي إلى حزب معين يتصرف بطريقة فردية لتحقيق هدفه. فالانتماء يؤدي إلى التوظيف، بدليل أن العاطل عندما يكون لديه انتماء سياسي، تكون القوة أو العلاقة الوطيدة مع بعض الأشخاص الفاعلين في الحزب هي التي تساعده على التوظيف (عاطلو حزب الاستقلال كنموذج)[١٤].

وفي تحليل السلوك الاحتجاجي لحركات العاطلين، يلاحظ أنّها عمدت إلى احتلال الفضاءات العامة، ومارست الاحتجاج المتجول، لكن السلطة غالباً ما تدخلت لفكّ تجمعات العاطلين، وقد طور المعطلون الأساليب الاحتجاجية من التظاهر السلمي وتطوير الشعارات[١٥] والاعتصام والإضراب عن الطعام إلى حدّ التهديد بالانتحار الجماعي.

---

(١٤) في هذا الشأن، انظر: نادية البعون، «العمل الجماعي للعاطلين حاملي الشهادات الجامعية العليا في المغرب: نموذج المجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا العاطلة،» (رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص القانون الدستوري والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال ـ الرباط، [د. ت.])، ص ٤٤ وما بعدها.

(١٥) من بين شعارات العاطلين، هناك شعار مقتبس، سواء في طريقة ترديده أو صناعته اللغوية من شعار وطني مرتبط بالمسيرة الخضراء.

يقول شعار العاطلين:

«صوت الإطار ينادي

بحقو في التوظيف

درب النضال في بلادي

فالتهديد بالانتحار أو إحراق الذات، هو طريقة للضغط وممارسة نوع من الإكراه على السلطات المعنية، وتحميلها تبعات تنفيذ التهديد، كما هو الأمر بالنسبة إلى الذين يختارون أسلوب الإضراب عن الطعام إلى حدود الإشراف على الموت. فالسلطات هنا تتحمّل معنوياً مسؤولية وفاة المضرب أو المنتحر. لذلك، فهي خوفاً من التبعات تقبل بفتح حوار مع الجهات المضربة، ولاحظنا كيف أن السلطات بدأت تقبل بسلوك التحاور مع الآخر، وهو سلوك جديد بالنسبة إلى الدولة، خاصة بعد انتقال العديد من العاطلين إلى مرحلة التنفيذ في محاولة الاحتراق الجماعي(١٦).

٢ ـ الاحتجاج ضدّ غلاء الأسعار (لجان تنسيقية للأسعار وحالة احتجاجات صفرو)

«عمد سكان مدينة طاطا (إحدى مدن الجنوب المغربي)، خلال مسيرة احتجاجية نظّمت بتاريخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، إلى حمل أواني الطبخ فوق رؤوسهم،

= ما في غير بديل
أو فرحتنا غداً تكمل
لما يجينا التعيين
وقتاش؟ وقتاش؟ وقتاش؟
وهو مستمد من الأغنية الوطنية القائلة:
صوت الحسن ينادي
بلسانك يا صحرا
فرحي يا أرض بلادي أرضك صبحت حرة
أو فرحتنا غداً تكمل بالمسيرة الخضراء
الله، الله، الله.
كما يردد المحتجون شعاراً صوفياً يعبر عن خطاب سلفي إسلامي يقول:
الله يبليك بحب الشغل
حتّى تلبس الدربالة
دربالة المعطل
ما يلبسها من والى.
ويقدم المعطلون اختيارهم للباس الأزرق: اللون الأزرق يرمز إلى الطبقة العاملة، والألوان الصفراء والحمراء ترمز إلى اليسار، ثمّ الأمازيغية. كذلك، فإن إشارة النضال أو رمز النصر هو رمز عمالي.

(١٦) في آذار/مارس ٢٠٠٦، قام أفراد من المجموعة الوطنية للمجازين، خرّيجي البرنامج الوطني للتكوين التأهيلي، بتجرّع مادة سامة وصبّ البنزين على أجسادهم قصد إشعال النار في أنفسهم. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أقدم أربعة شبّان من حاملي الرسائل الملكيّة على إضرام النار في أجسادهم بعد ما صبّوا عليها مادة البنزين، احتجاجاً على عدم توظيفهم، بالرّغم من توفرهم على رسائل موقّعة من طرف الملك محمد السادس لمّا كان ولياً للعهد، وقد كبّلوا أرجلهم بالسلاسل.

احتجاجاً على تدني القدرة الشرائية، ومطالبين بتحسين الخدمات الصحية المقدمة في الإقليم».

إن هذا الحدث الاحتجاجي ليس الوحيد خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، بل يكاد يتكرر إلى درجة أنّه فتح المجال تنظيمياً لتأسيس لجان تنسيقية محلية لمناهضة ارتفاع الأسعار، بلغ عددها خلال العام ٢٠٠٦ أكثر من ٧٠ لجنة تنسيقية نظّمت وقفات ومسيرات واعتصامات في مجموعة من مناطق المغرب.

لكن أحداث صفرو في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧[(١٧)] تمثل نموذجاً للاحتجاج المرتبط بنمط العيش، وهو قريب من بعض النماذج الموجودة في الوطن العربي (مصر خصوصاً)، في شكل تظاهرات احتجاجية ضدّ الغلاء، شارك فيها في البداية ١٠٠ متظاهر، أغلبهم من النساء من ضواحي صفرو (سكان الضواحي)، وتوسعت التظاهرة، وانتقل الاحتجاج من الضواحي إلى ساحة المدينة. وقد انطلق الاحتجاج دون أن تكون وراءه جهة داعية، ليتدخل في مرحلة ثانية فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ويدعو إلى وقفة ضمت حوالى ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ شخص، حملت شعارات تندّد بالغلاء. هذه الوقفة انزلقت من احتجاج سلمي إلى مواجهات عنيفة (تكسير الحواجز الأمنية، ورشق المحلات والمنشآت والمرافق بالحجارة، وإضرام النار في بعضها...).

لكن بتجاوز مضمون ووقائع هذا الاحتجاج، فقد أثار إشكالية تفاعل الحركات الاحتجاجية المنظّمة التي لها ثقافة تنظيمية مع جماهير الضواحي غير المنظّمة، ومحدودية إمكانات التأطير والوساطة التي تلعبها بعض التنظيمات في علاقتها بالمحتجّين، مقابل محدودية دور السلطات المحلية في تدبير أنماط الاحتجاج التي تستند في مشروعيتها إلى شروط العيش.

---

(١٧) مدينة صفرو: تقع في منطقة جبلية قريبة من مدينة فاس. قبل الحركة الاحتجاجية كانت الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن البطالة مرتفعة في المنطقة إذ تصل إلى ٢٨ بالمئة، والفرد يستهلك ثلث ما يستهلكه المغربي في الرباط أو الدار البيضاء، والإقليم من أكثر الأقاليم فقراً، وتبيّن مؤشرات الصحة وجود طبيب واحد لِكُلّ ٣٢٠٠ نسمة، مقابل المعدّل الوطني وهو طبيب واحد لِكُلّ ١٨٤٥ مواطن، بمعنى أن الخدمات متردّية. للمزيد، انظر: «تقرير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول التقصّي في أحداث صفرو،» المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧)، <http://www.omdh.org/newomdh/docs.asp?codedocs=62&codelangue=29>.

٣ ـ الاحتجاج على التقسيم الإداري المحلي والتمثيلية المحلية (حالتا سيدي إيفني وعين الشعير)

تقدّم حالتا «سيدي إيفني» و«عين الشعير» (بحسب التحديد الجغرافي)، رغم اختلافهما، نموذجاً لجيل من الحركات الاحتجاجية المرتبطة بالتمثيلية المحلية والتقسيم الإداري في علاقتهما بتطور وظائف الدولة من المركزية إلى اللامركزية، وهي ظاهرة جديدة لها.

فالحالة **الأولى**، المتمثلة في أحداث سيدي إيفني[١٨] (بين ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ و٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٨)، تبيّن أن الحركة الاحتجاجية، انطلقت من مطلب التوظيف إلى الاحتجاج على طريقة توفير الثروات المحلية في علاقتها بالتقسيم الإداري والتمثيلية المحلية. وحمل هذا الاحتجاج تساؤلات حول علاقة الديمقراطية المحلية بالتنمية، وما يترتب عليها على المستوى الحكومي من تعثر الوفاء بالالتزامات، ومتابعة أعمال المشاريع المتصلة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كما أثار إشكالية قنوات وآليات الحوار ومستوى درجة الإحكام الأمني.

والحالة **الثانية**، هي قيام ثلاثة وثلاثين شاباً مغربياً يتحدرون من منطقة عين الشعير في إقليم فكيك (في الأسبوع الأوّل من العام ٢٠٠٧)، بالنزوح نحو الأراضي الجزائرية، احتجاجاً على تردّي أوضاعهم الاجتماعية في منطقتهم، وقد تمّ ترحيلهم نحو المغرب من جديد من طرف السلطات الجزائرية بعد أسبوعين من نزوحهم بعد إدانتهم من طرف السلطات الجزائرية بشهرين سجناً موقوفة التنفيذ لارتكاب جريمة الهجرة السرية.

---

(١٨) تفيد وقائع سيدي إيفني أنّه وقع تجمهر عشرات الأشخاص مباشرة بعد إجراء قرعة توظيف ثمانية عمّال للنظافة من بين ٩٧٢ مرشحاً، وتوجّه المتجمهرون مباشرة، وضمنهم السكرتارية المحلية للمعطلين، إلى ميناء إيفني مشياً على الأقدام، ثمّ اعتصموا فيه. وحاصر المعتصمون ٨٩ شاحنة محمّلة بالأسماك ومنعوها من مغادرة الميناء، بعد ذلك تناوب الأشخاص على الاعتصام ما بين النهار والليل. وفي ٣١ أيار/مايو وقف أصحاب قوارب الصيد وقفةً احتجاجيةً، وفي ٦ حزيران/يونيو، تمّ تنظيم مسيرة احتجاجية في المدينة، فتمّ إغلاق المدينة من طرف السلطات المحلية، واستمرّت التجمّعات الحاشدة، ووقع العديد من الأعمال العنفية، انتهت بهروب قيادات التجمهر إلى الجبال، لكن قوّات الأمن هاجمت المدينة بعد فكّ الحصار عن الميناء، رغم أن الميناء يبعد عن المدينة. في إثر هذا الحدث، شُكلت لجنة لتقصّي الحقائق من طرف مجلس النواب المغربي، وحوكم في إثره مدير قناة «الجزيرة» (قناة المغرب العربي في الرباط)، وسحب الترخيص من القناة نفسها عقب استضافتها لأحد أبناء المنطقة الذي أعلن عن وجود ضحايا في التظاهرة، وهو ما نفته السلطات المغربية بشدّة، ونفته أيضاً المنظمات الحقوقية.

ويبدو أن الاستنتاج الممكن من الحالتين، هو كيف يقود التهميش وتردّي الأوضاع الاجتماعية، إما إلى التحول إلى هويات محلية، و إما إلى البحث عن هويات أخرى، وفي الحالتين معاً يطرح إشكالية الارتباط بمؤسسات الدولة.

٤ ـ الاحتجاج على «العصبية التكنوقراطية» (حالة احتجاج سائقي الشاحنات وسيارات الأجرة)

الظاهرة الجديدة، وهي الاحتجاج على القانون، فالقاعدة القانونية أيديولوجية بطبعها، بمعنى أنّها تخلق تصوراً، وتعتبر القاعدة التي تولد بدون القدرة على خلق تصور، قاعدة ميتة. وفي المغرب ظلّ مشروع قانون لتنظيم السير مدّة ثلاث سنوات في البرلمان، لكن المثير للانتباه هو أن مناقشة هذا القانون داخل البرلمان قادت إلى ميلاد حركة احتجاجية منظّمة بطريقة مستقلة عن الأحزاب، ونقلت الاحتجاج إلى الشارع (خلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٠٩)، ولجأت إلى وسائل إغلاق الطرقات أمام الشاحنات الكبرى وسيارات الأجرة، وإلى استعمال العنف أحياناً (في مناطق الدار البيضاء والخميسات والقنيطرة).

ويبدو في هذا الاحتجاج بداية انتباه فئات واسعة في المغرب إلى كلفة التشريع الاجتماعية، واستباق تنظيم الاحتجاج ضدّ هذه الكلفة، مقابل سيادة العصبية التكنوقراطية في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي المغربي التي تحملها فئة التكنوقراط الذين يؤمنون بالحلول التقنية للتغيير في السياسة والاقتصاد والمجتمع، بواسطة وضع الهياكل القانونية والتنظيمية لحلّ المشاكل، وهي ظاهرة يمكن أن تقود إلى حركات احتجاجية أكبر من احتجاج مهنيي النقل في المستقبل.

ومن الملاحظات المرتبطة بهذا النموذج من الاحتجاج (الاحتجاج على قانون السير)، هو أنّه لما قدم أمام البرلمان صادقت عليه الغرفة الأولى (مجلس النواب)، وأحالته على المجلس الثاني (الغرفة الثانية) التي صادقت بدورها على نصف مقتضيات المدوّنة، ولم تتوقف عن مناقشتها إلا لما انتبهت إلى تزايد الحركة الاحتجاجية ومخاطرها الاقتصادية والاجتماعية (توقف حركة النقل، وبداية العجز عن تمويل الأسواق الداخلية). وهو ما يعني ابتعاد هذه الحركة عن الفاعلين السياسيين (الأحزاب السياسية والنقابات) الموجودين داخل البرلمان، إذ لوحظت ظاهرة جديدة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، وهي قدرة المهنيين (سائقي الشاحنات وسيارات الأجرة) على تنظيم

أنفسهم في شكل حركات احتجاجية في المدن الكبرى خارج إطار التنظيم النقابي، وقد امتد هذا التنظيم إلى الانتخابات الجماعية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، إذ فاز وزير التجهيز والنقل، وهو الطرف الذي تبنّى بقوة موقف الدفاع عن مقتضيات مشروع قانون السير في البرلمان، بصعوبة في لائحة لم تتمكن في ما بعد (انتخاب مكاتب رئاسة المقاطعات) من الحصول على رئاسة مقاطعة «سباتة» في الدار البيضاء التي كانت معقلاً للمحتجّين على مشروع قانون السير.

ويمكن من خلال هذا المسار التشخيصي للحركات الاحتجاجية في المغرب خلال الفترة الزمنية الممتدة منذ منتصف التسعينيات (النمطين الثاني والثالث من الحركات الاحتجاجية)، استنتاج الخلاصات السياسية والسوسيولوجية التالية:

١ ـ أن وسائل الضغط الوحيدة التي كانت تتوفر لدى الأحزاب السياسية والنقابات في الجيل الأوّل من الحركات الاحتجاجية (قبل منتصف التسعينيات) لممارسة الاحتجاج هي الإضراب، وعن طريقه حاولت خلق نوع من التهويل الذي يتوّج على الصعيد الاجتماعي المدني، باضطرابات وهياج حضري، غالباً ما يأخذ شكل عصيان أو تمرد فاشل.

وفي الواقع، كان الاضطراب والهياج الشعبي لا يضعف السلطة السياسية، ولا يقوي المعارضة، بل يمكن القول إنّه يدعم السلطة السياسية، لأنه يسمح لها باستعراض قوتها وقدراتها في احتواء تظاهرات الشارع بسرعة غير عادية، فنادراً ما تتجاوز الاضطرابات أسبوعاً واحداً كحدّ أقصى.

لكن الإضراب، كأسلوب احتجاجي تقليدي، فقد قوته في الجيل الثالث من الحركات الاحتجاجية، نتيجة انهيار العلاقة بين بعض التنظيمات الحزبية والنقابات الكبرى (حالة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مع الكونفدرالية الديمقراطية للعمال)، وانشقاقات النقابات نفسها وتعدّديتها (انشقاق الفدرالية الديمقراطية للعمل والمنظّمة الديمقراطية للعمل عن الكونفدرالية الديمقراطية للعمل)، وهو ما جعل الإضرابات تصل إلى أضعف مستوياتها (الإضراب الوطني الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للعمل خلال شهر نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٩).

٢ ـ أن الاحتجاج الإسلامي الأخلاقي، كظاهرة جديدة، هو نتاج طبيعي لأزمة مؤسسة العلماء ونمطها التواصلي في دور الوساطة الذي منحت إياه في مرحلة معينة

من التاريخ المغربي، دون أن يعني ذلك ممارستها لصلاحية عدم التركيز الديني، فأزمة الوساطة والخطاب التواصلي لمؤسسة العلماء سمحت للإسلاميين ببناء فضاءات تواصلية خاصة في المساجد التي يديرون فيها صلاة الجمعة (مثال خطب الزمزمي في أحد مساجد الدار البيضاء (إمام مسجد الحمراء في الدار البيضاء) التي تجاوزت هذا الفضاء لتتحول إلى سجال سياسي مع بعض الصحف الوطنية. هذه الخطب يمكن اعتبارها مدخلاً سيكولوجياً إلى نشاط احتجاجي إسلامي امتد إلى الشارع في ما بعد.

فصراع الدولة، وحركات الإسلام الاحتجاجي المتمثلة في جماعة العدل والإحسان، تجاوزت خطاب «الإسلام أو الطوفان» و«إلى من يهمه الأمر»، وانتقلت إلى يوتوبيا الرؤيا وأجندة «القومة» ومرحلة الزحف، إذ لوحظ أن نزول الدولة في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في بعض المعاقل التقليدية للجماعة (كسلا والدار البيضاء ومراكش)، جعل جماعة العدل والإحسان تنقل نشاطها إلى معاقل جديدة، كالناظور، وورزازات، وبني ملال، بالاشتغال بما يسمّى بمجالس النصيحة والأبواب المفتوحة، الأمر الذي قاد إلى مواجهات بين الدولة وجماعة العدل والإحسان في العديد من المناطق المغربية، استعمل فيه سلوك حظر تجمعات ولقاءات الجماعة بحجة عدم قانونيتها، وهو أسلوب يبدو أن الدولة تهدف من خلاله تدريجياً إلى دفع الجماعة إلى قبول الاشتغال داخل الشرعية المؤسساتية.

وفي المقابل، عمد حزب العدالة والتنمية ذو المرجعيّة الإسلامية، وجناحه الدعوي حركة الإصلاح والتوحيد، إلى الاحتجاج على المهرجانات، أو إلى ممارسة خطاب الوعيد الديني. وقد تمكّن خلال الولاية التشريعية السابقة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧) من نقل بعض المشاكل الاجتماعية ذات النزعات النفسية أو الأخلاقية إلى داخل المؤسسة البرلمانية، وانتقل في الانتخابات الجماعية لـ ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ إلى تنظيم الاعتصامات والاحتجاج والمواجهات مع السلطات المحلية أثناء تشكيل مكاتب المجالس الجماعية المحلية.

٣ ـ رغم التماثلية في شكل التظاهرات القومية الاحتجاجية وهندستها التنظيمية، لا يلاحظ أي تطور على الشكل الذي تدار به المسيرات، إذا ما قورنت ببداية سنوات التسعينيات، وإن كانت الألوان الحمراء وصور تشي غيفارا قد عادت إلى الواجهة في هذه المناسبات التظاهرية. لكن مقابل ذلك، حدث نوعان من التحولات في مضمون أو مستوى الحدث الاحتجاجي:

أ ـ أن الأحزاب السياسية أخذت تدخل في مواجهات داخل التظاهرة نفسها، ونعطي مثال بالصراع المكشوف بين الاتحاد الاشتراكي وحزب العدالة والتنمية، حيث إنّه في إحدى التظاهرات المساندة للشعب العراقي (في العام ٢٠٠٣) ربط الحزب الأوّل في شعاراته بين حزب العدالة والتنمية المغربي، ومواقف حزب العدالة والتنمية التركي من الحرب على العراق.

ب ـ كانت التظاهرات التي نظمتها الجمعيات والحركات المساندة للشعب الفلسطيني أو العراقي أو اللبناني في الأعوام الأخيرة، بقيادة دعوية حزبية يسارية، ولكن بجسم أو كتلة ذات توجه إسلامي (موارد بشرية إسلامية) مرتبطة بالعدل والإحسان والعدالة والتنمية، على عكس ما كان عليه الأمر في نهاية الثمانينيات أو بداية التسعينيات.

٤ ـ استمرت التظاهرات العفوية البعيدة عن مواضيع سياسية، فعشية تأهل الفريق الوطني المغربي للمباراة النهائية لنيل كأس أفريقيا في تونس في شباط/ فبراير ٢٠٠٢، خرجت جماهير كبيرة في كلّ المناطق بطريقة احتفالية منظّمة، ولوحظ معها حجم الطلب على الهوية المغربية، كنتيجة مباشرة للتنافس مع هويات أخرى، ولأول مرة يبدو أن مرجعيّة الهوية لم ترتبط بالدين، ولم تكن مؤسسة على اللغة أو الإقليم.

٥ ـ ما زال الاحتجاج الحقوقي (المنظمات الحقوقية) يثير إشكالية المصالحة في شقها المتعلق ببناء ذاكرة جماعية جديدة واحدة، فالدولة لم تستطع أن تكرس المصالحة سيكولوجياً إلى الآن، رغم الإعلان عن نتائج عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، وذلك بالانتقال إلى الشقّ الأنثروبولوجي من المصالحة، بالإعلان عن الحداد السياسي والاجتماعي على الماضي، وتحويل المدافن وأماكن الاعتقالات إلى مزارات مفتوحة دورياً أمام الجمعيات الحقوقية وباقي منظمات المجتمع المدني، لكي تتحول الذاكرة الجماعية إلى طقوس جماعية رافضة سيكولوجياً وسياسياً واجتماعياً لسنوات الرصاص. وبالتالي فهذا الانتقال ما زال يعطي حجة لبعض المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية للاحتجاج (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ومنتدى الحقيقة والإنصاف، والحزب الاشتراكي الموحّد، وحزب الطليعة الاشتراكي).

٦ ـ وبالنسبة إلى الحركات الاحتجاجية الجديدة (النمط الثالث)، إذا حاولنا أن نرصدها، فهي تشكل أنماطاً مختلفة، وتهم قطاعات مختلفة، ولكن ما هو مثير في هذه

الاحتجاجات، هو تنامي سلوكيات جديدة من الاحتجاج تطرح بعض الإشكالات أمام الفاعل السياسي، وهي:

أ ـ **النوع الأوّل**: ظهرت في منتصف التسعينيات حركة العاطلين حاملي الشهادات، كإطار منظّم، لجأ إلى أساليب معيّنة من الاحتجاج أمام البرلمان، وهو احتجاج مثير وعلني. وعندما ظهرت هذه الحركة طرحت إشكالية كبرى، تتمثل في أن هذا النوع من الاحتجاجات والأدوات التي كانت متوفرة في التسعينيات، جعلته تنظيماً احتجاجياً غير متوقع، لأن السائد هو أن الاحتجاجات كانت تنظّمها جماعات اجتماعية قادرة على تنظيم نفسها، فمثلاً، كان العمال قادرين على تنظيم أنفسهم في نقابات مهنية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأساتذة والطلبة، بحيث كان هناك تصنيف للقوى الاجتماعية المغربية بين تلك القادرة على التمثيل والاحتجاج والتنظيم، وبين تلك غير القابلة للتمثيل، ومن بينها العاطلون، لأنهم لا يعملون في دوائر التصنيع، وليس لهم مواقع معروفة في الجامعات.

وبالتالي بدا احتجاج العاطلين حملة الشهادات مؤقتاً وغير مثير للاهتمام، وهي الفكرة التي كان يحملها الفاعل السياسي (السلطة السياسية والأحزاب السياسية)، إذ كان يرى فيه احتجاجاً مؤقتاً، سينتهي خلال شهر أو شهرين، ولكن على امتداد الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٧ تبيّن أن هناك أجيالاً من المعتصمين دائمة، فالظاهرة تستمر لمدّة ثلاثة عشر عاماً منذ نواتها الأولى.

ب ـ **النوع الثاني** من الاحتجاج، هو ما يتعلق بـ «حاملي فواتير الماء والكهرباء»، هذا النوع لم يفهم أيضاً في البداية، وتم خلطه بالاحتجاجات السابقة، لأن الأشخاص يغضبون ويذهبون عند «ليديك» أو «ريضال»، ثمّ يعودون إلى منازلهم، وبالتالي تبيّن أن هذه الاحتجاجات ستستمر. واتضح في ما بعد أنّها تطرح إشكالية جديدة تتعلق بحكام الصالح في المدن، فالمدينة ليست فقط تقطيعاً إدارياً، بل هي أيضاً احتجاجات وتفاعلات للمواطن، مع بنيات جديدة مع التدخلات الجديدة لشركات متعددة الجنسية في مرحلة العولمة.

هذه الاحتجاجات متناقضة أحياناً، إلى درجة أن احتجاجاً قد يلغي الآخر من حيث المطالب، وهي احتجاجات مستقلة وبعيدة عن منطق عمل الأحزاب السياسية وأجندتها، تهدف في وقفاتها واعتصاماتها إلى عمل ضجة إعلامية (القنوات الفضائية

الإعلامية كـ «الجزيرة»، مثلاً). وهي احتجاجات أيضاً ليس لها الأهداف نفسها، حيث نجد فيها حركات تسير إلى الوراء، كاحتجاجات القصر الكبير (ضدّ ظاهرة الشذوذ الجنسي) التي تجسّد التوجّه الماضوي، إذ عمد فيها المحتجّون إلى قراءة الطيف بِكُلّ دلالاته الإسلامية والتراثية، أكثر منه حداثياً، وقد نجد حركات مناهضة للعولمة تندرج ضمن ما بعد الحداثة، وقد نجد حركات لها طابع خبزي بسيط.

مقابل ذلك، يلاحظ وجود انتقالات داخل الحركات الاحتجاجية السلمية (حركات العاطلين مثلاً) من المطالبة الصورية (شعارات، ومطالب مكتوبة في لافتات) إلى السلوك الاحتجاجي الجنائزي (محاولات الاحتراق والانتحار الجماعي، أو الإعداد والاستعداد لشرب السمّ جماعياً...)، مما يعني ارتفاع تكلفة العمل الجماعي أو الاحتجاج.

١ - تبيّن الحركات الاحتجاجية في المناطق القروية وشبه الحضرية أن المعرفة الاحتجاجية ما زالت متواضعة وهشّة، حتّى لدى القياديين من منظّمي الاحتجاج، بحيث تظل العفوية هي أساس سلوك المحتجّين، وهو ما يفسر سرعة انفضاض هذه الحركات. أضف إلى ذلك، أنّها نادراً ما تستعمل الشعارات أو تردّدها، بل تعتمد هذه الحركات على رفع الأعلام الوطنية، وصور الملك، وشارات المشاركة في المسيرة الخضراء، وهي كلها إشارات يهدف من خلالها المحتجون إلى إظهار ولائهم، رغم الاحتجاج، وليس معارضتهم.

على عكس ذلك، يبدو أن المحتجّين في المجال الحضري لهم معرفة بثقافة الاحتجاج من الأعمال التحضيرية إلى خطوات التنفيذ ومتابعة وتقييم نتائجها، فهم على دراية بمضامين ملفاتهم المطلبية وتطوراتها في علاقة مع المسؤولين الحكوميين.

٢ - يختلف إيقاع الحركات الاحتجاجية الحالية (النمط الثالث) عن النمطين الأوّل والثاني في كونها أخذت تتكرر في السنوات الأخيرة بوتيرة سريعة، ففي ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ أحصت وزارة الداخلية ١٦,٧٩٠ تجمعاً وتظاهرة، وذلك بمعدل ٢٠ حادثة في اليوم. وفي شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، صرح وزير الداخلية المغربي أمام البرلمان في جلسة الإجابة عن الأسئلة الشفوية بأن شهور آذار/ مارس ونيسان/ أبريل وأيار/ مايو ٢٠٠٧ عرفت تنظيم ٣٧٢ وقفة احتجاجية، توجد من بينها ٢٠٢ وقفة خاصة بحملة الشهادات العليا.

يمكن من خلال هذه الاستنتاجات السياسية والسوسيولوجية القول إن النمط الثالث من الاحتجاجات في المغرب كان على شكل حركات متناقضة، ليس وراءها خطّة تحكمها، وذلك لكون الفاعلين في الاحتجاج مختلفين من حيث المطالب والمصالح التي تمتد من الهدف الخبزي البسيط، إلى هدف خلق أزمة أخلاقية ضدّ نمو الدولة، وإلى البحث عن تسييس جميع نواحي التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

ومن الظواهر المثيرة في تطور الحركات الاحتجاجية في المغرب هي أنّه إذا كان النمط **الأوّل** (احتجاجات العنف المميتة) كان متأثراً بالصراع السياسي بين المعارضة والمؤسسة الملكية، إلى درجة أنّه كان جيلاً احتجاجياً تقوده وتوجهه الأحزاب السياسية المعارضة، وإذا كان النمط **الثاني** (الاحتجاجي الحقوقي والصراع حول استعمال الفضاءات العامة) قد اعتمد في دعاماته على الأحزاب السياسية، مع ملاحظة وجود بداية ولادة هامش من الاستقلالية عن هذه الأحزاب نفسها، فإن النمط **الثالث** يشهد ظاهرة مختلفة، إذ إنّه ابتعد عن الأحزاب السياسية والنقابات، واستطاع التأثير فيها بشكل سلبي، بل وظفته السلطة السياسية لإضعاف الأحزاب السياسية والاحتجاج عليها، أحياناً، بحجة عدم القدرة على التأطير، وهو احتجاج من طرف السلطة على الأحزاب السياسية يعطي الانطباع بأن المغرب يعيش المعادلة التالية: أن مطالب المجتمع (حركاته الاحتجاجية) وتوجهات تفكير السلطة السياسية يتجاوزان سقف عمل وتفكير الأحزاب السياسية.

كما أنَّ الظاهرة الاحتجاجية، وإن كانت مخترقة في بعض تنظيماتها (حالة تنسيقية الأسعار) من طرف أحزاب اليسار الصغيرة وجماعة العدل والإحسان الإسلامية، فإنّهما فشلا معاً، بدرجات متفاوتة، حتّى الآن، في نقل وتثبيت الموارد البشرية الاحتجاجية وتوظيفها داخل الحقل السياسي.

مقابل ذلك، ابتعدت الأحزاب السياسية (أحزاب الحركة الوطنية المتمثلة في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خصوصاً) والنقابات (الكونفدرالية الديمقراطية للعمل والاتحاد العام للعمال) عن حركات المحتجّين، وخضعت أحزاب سياسية أخرى لـ «اقتحام هجومي» سلمي احتجاجي لمراكزها من طرف الحركات الاحتجاجية (حالة المقر العام لحزب الاستقلال، ومقر حزب التجمّع الوطني للأحرار).

وبالتالي، فالعصر الذهبي للأحزاب السياسية في المغرب هو السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، وهي تعيش حالياً مراحل انتقالية جيلية وسياسية وتنظيمية، تبدو خلالها السلطة السياسية في حاجة إلى أدوات وساطة جديدة، وخاصة أنها تستشعر مخاطر الاحتجاج وإمكانيات توظيفه من طرف الحركات الإسلامية المعتدلة (حزب العدالة والتنمية) التي أخذت بدورها في التحول نحو بناء الاستراتيجية الاحتجاجية في عملها السياسي.

لكن الدولة حالياً، في تعاملها مع الحركات الاحتجاجية، شبيهة بنموذج «طاحونة الهواء»، فهي بِكُلّ بساطة تعكس توازن قوى الضغط في المجتمع أو تستجيب له، وينظر إلى تنظيمات الدولة بأنها أساساً ملتقيات ضغط هامدة من جماعات المصالح وحركات الاحتجاج، فالدولة هاجمت الحركة الاحتجاجية في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ في سيدي إيفني، والفضاء الاحتجاجي نفسه بموارده البشرية هو الذي سيدفع بقياديي الحركة الاحتجاجية إلى الفوز في الانتخابات الجماعية لـ ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، وقائد الحركة الاحتجاجية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ في سيدي إيفني الذي حاكمته الدولة بثمانية أشهر سجناً مع النفاذ، هو الذي أصبح رئيس المجلس الجماعي لسيدي إيفني، بعد اكتساحه برفقة أعضاء السكرتارية المحلية للعاطلين أغلبية المقاعد في الانتخابات الجماعية لـ ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩.

مقابل ذلك، يبدو أن السلطة السياسية، أحياناً، تقلل من مخاطر بعض أنواع الاحتجاج، إما لتربطه بمقولة «تطور مناخ الحريات» في المغرب أو بـ «النفعية الشخصية» في الاحتجاج، حيث يقدم أحد رجالات السلطة المحلية تشخيصاً لبعض ظواهر الاحتجاج بقوله إن كلّ شخص يريد إضافة الطابق الثاني في بناء منزله وتمنعه السلطة المحلية طبقاً لقوانين التعمير والبناء، فإنه يلجأ إلى تأسيس جمعية ليمارس الاحتجاج في الشارع، وأمام مقر السلطة المحلية المعنية.

الفصل الرابع

الحركات الاحتجاجية في لبنان: بين السياسي والاجتماعي

فارس اشتي(*)

(*) يشكر المؤلف زينب ياغي، باحثة مساعدة، ومحرّرة في جريدة السفير.

الحركة الاحتجاجية هي فعل اعتراض تقْدم عليه جماعة ضدّ أخرى حول قضية محدّدة ومحدودة وملحّة الوجود، فهي بهذا مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن منظومة التنظيم الاجتماعي[1]، وهي بهذا المعنى عامة، ومتعددة الأشكال، ومتنوعة الأساليب.

فهي كـ «فعل اعتراض»، أحد أبرز الأشكال التي تستخدمها الحركات الاجتماعية أو السياسية في مواجهة السلطة، وقد تأخذ نموذجاً ناعماً أو حازماً في استخدام القوة واحترام القانون والتواصل مع الآخرين وسرعة التكيُّف، وما يميّزها كفعل اعتراضي هو كسرها للروتين اليومي في الحياة العامة، سواء بالعمل العنفي أو العمل الشرعي[2]، إن بالتظاهر أو العصيان أو الاعتصام، أو غير ذلك من الممارسات.

وقد اشترط البعض اتسامها باتّساع دائرة المشاركين، وبإحداثها التحول واستقراره على تسوية[3].

وصاحب الاعتراض يندرج في أطر متعددة أبرزها:

• إطار الهيئات ذات التمثيل الشرعي والمعترف به، كالأحزاب والهيئات والنقابات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية.

• إطار الحركات الاجتماعية التي لم تحجز لها موقعاً شرعياً في تراتبية الانتظام العام، وهي نوعان:

---

(١) يضع آلان تورين الحركات الاجتماعية في هذا الموقع، وقد أخذنا بهذا الرأي للحركات الاحتجاجية لأنها مكوِّن تابع للحركات الاجتماعية وأسلوب من أساليبها. انظر: آلان تورين، **إنتاج المجتمع**، ترجمة الياس بديوي (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦)، ص ٥٢٥ ـ ٥٥٨.

(٢) انظر: Donatella Della Porta and Oliver Fillieule, «Policing Social Protest,» in: David A. Snow, ed., *The Black Well Companion to Social Movement* (New York: Blackwell Publishing, 2004), pp. 217-241.

(٣) Ruud Koofmans, «Protest in Time and Space: The Evolution of Waves of Contention,» in: Snow, Ibid., pp. 19-46.

ـ حركات احتجاجية على قضية ما، تحاول أن تراكم لإنجازها بسبب طبيعة القضية التي تفترض مدىً زمنياً طويلاً أو بسبب مماطلة السلطة في الإنجاز، فيسعى القيِّمون عليها إلى تحويل الاحتجاجات إلى حركة اجتماعية جديدة.

ـ حركات احتجاجية لحركة اجتماعية أُسست بفعل حِراك سابق تواصل حضورها عبر هذه الاحتجاجات.

- إطار الهبّات العفوية بفعل حدث صادم لجمهور ما، يعبّر عن صدمته بالاحتجاج خارج أطر المنظمات الرسمية والحركات الاجتماعية. ويغلب عليها طابع المؤقت، فتنتهي بانتهاء الحدث الصادم أو بانتهاء التعبير عن الصدمة، وفي بعض الحالات قد تتحول الهبّة إلى مشروع تأسيس لحركة اجتماعية جديدة.

والآخر الذي تعترض عليه الحركة يفترض في إطار الاجتماع السياسي الأكمل (الدولة) أن تكون السلطة الحاكمة فيه، إلا أنَّ تشابك علاقات السلطة مع البنية الاجتماعية، داخلياً، ومع السلطات في الدول الأخرى، ومع الهيئات الدولية والإقليمية، وازدياد العلاقات عبر العالم، دولاً ومنظمات وأفراداً، عقّد طبيعة الحركة الاحتجاجية، وتجاوز الطرف المعترض عليه السلطة في البلد، لتكون هي أو بعضاً منها، طرفاً من مكوّنات البلد الداخلية، أو سلطة دولة، أو منظمة خارجية.

وموضوع الاعتراض قد يكون سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو جهوياً، يتسم في أي من هذه الحقول بالراهنية والاستعصاء. ويمكن تصنيف حركات الاحتجاج تبعاً لعدّة معايير:

١ ـ معيار موضوع الاحتجاج أو قضيته الذي قد يكون سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، وقد يكون في كلّ منها عالمياً أو إقليمياً أو وطنياً أو محلياً.

٢ ـ معيار حدود الاحتجاج أو جغرافيته الذي قد يكون وطنياً أو عالمياً أو محلياً.

٣ ـ معيار شرعية الاحتجاج قد يكون احتجاجاً منضوياً ضمن الأطر القانونية والدستورية، وقد يكون خارجاً عنها.

٤ ـ معيار طبيعة الاحتجاج، وقد يكون احتجاجاً مألوفاً ضمن بيئته، كما قد يكون خارجاً عن المألوف في بيئته.

وبهذا التحديد لمعنى الحركة الاحتجاجية، يمكن القول بغنى لبنان بالحركات الاحتجاجية في تاريخه الحديث، كأي بلد آخر في البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية، إلا أنّه تميز من غيره من البلدان الأخرى بتأثره الشديد بعاملين أساسيين محدّدين لنظامه، هما:

ـ البنية الطائفية.

ـ الارتباط بالمحيطين الخارجيين، الإقليمي والدولي، اللذين قاداه، وهو من بلدان العالم الثالث، إلى التمتع ببيئة حرة ونظام شبه ديمقراطي.

لذا شهد لبنان حضوراً فاعلاً للاحتجاجات فيه بفعل هذه البيئة، ونادراً ما خرجت هذه الاحتجاجات عمّا يسمّى الارتباط بالطائفية والانشداد إلى الخارج، حقيقة أو وهماً، بما فيها الاحتجاجات ضدّ الطابع المطلبي الذي وُظِف في الصراع السياسي ذي الطابع الطائفي من المستفيدين فيه والمتضررين منه على السواء.

وتتطلب دراسة الحركات الاحتجاجية الراهنة في لبنان تحديد بدءِ المرحلة الراهنة؛ فلبنان اليوم يمكن اعتباره ضمن مرحلة ما بعد الطائف إذا ما أُخذ النصّ الدستوري معياراً. وهذا التحديد يتزامن ويتوافق مع جملة معطيات يمكن اعتبارها معايير للتحديد، هي:

١ ـ توقف العنف المسلح في الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩)، وتوافق عربي ودولي على رعاية سورية للوضع اللبناني، بعده.

٢ ـ تفكّك الكتلة السوفياتية وتحول نظامها الاقتصادي الاجتماعي ـ السياسي نحو الرأسمالية والليبرالية في العام ١٩٩١، بعد فترة اضطراب عاشها في ظلّ حكم غورباتشيف (١٩٨٨ ـ ١٩٩١)، ودعوته إلى الإصلاح وإعادة البناء (البريسترويكا).

٣ ـ الاختلال في النظام الإقليمي العربي بفعل احتلال العراق للكويت (٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠) وحرب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق لإخراجه منها (٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩١)، وصولاً إلى احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ وإنهاء نظامه.

إلا أن المرحلة التي تلت هذا التحول شهدت بدورها تحولات أبرزها تحولان يمكن اعتبار أي منهما بدء مرحلة ضمن مرحلة ما بعد الطائف، وهما: **الأوّل** استكمال

تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠٠٠. والثاني اغتيال الرئيس رفيق الحريري (١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥) وتداعياته المفضية إلى خروج القوات النظامية السورية منه (٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥).

وإذا كان الأوّل غير ذي تأثير بارز في الحركات الاحتجاجية في لبنان لاستمرار الاصطفافات السياسية الداخلية والرعاية السورية على سابق عهدها، فإن الثاني ذو تأثير بارز في الحركات الاحتجاجية بعده، لانفكاك الاصطفافات السياسية وتأزمها، ولتنامي الحركات الاحتجاجية.

سيحاول الفصل تتبع الحركات الاحتجاجية بعد هذا التحول، رغم وجود حركات احتجاجية مميزة قبله، أبرزها:

ـ الاحتجاجات ضدّ الوجود السوري في لبنان، والتركيبة الحاكمة تحت رعايته، شاركت فيها قوى ذات تمثيل رسمي سابق (حزب الكتائب اللبنانية، وحزب الوطنيين الأحرار، وحزب القوات اللبنانية)، وقوى أنتجتها الاحتجاجات نفسها (التيار الوطني الحر)، شكّلت نموذجاً لنشوء الحركة الاجتماعية[٤]، وغلب عليها الطابع المسيحي. اتخذت هذه الاحتجاجات أشكالاً متعددة، واستخدمت أسماء متنوعة، واعتمدت في الوسط المسيحي أساليب غير مألوفة وغير قانونية.

ـ الاحتجاجات ضدّ الوضع السياسي برمته (نظاماً ورعاية إقليمية ودولية)، وقد اتخذت طابعاً عنيفاً وخطاباً إسلامياً.

وقد بدأت هذه الاحتجاجات في مطلع العام ٢٠٠٠ باشتباك مسلح مع الجيش اللبناني في جرود الضنية[٥] استمر أربعة أيام، أدى إلى مقتل خمسة عسكريين و٢٢ مسلحاً، واعتقال العشرات منهم. وقد تمّ إنهاء وضعهم في الضنية الذي انتقل إلى إلقاء قنابل على السفارة الروسية في بيروت، وحاجز الجيش في عين الحلوة، قابلته اعتقالات تحسّبية لمشتبهين بعلاقة ما معهم في القرعون ومجدل عنجر في البقاع، فضلاً عن

---

(٤) ويُقصد بالحركة الاجتماعية، التجمّع غير الرسمي لفئات وأفراد غير ذوي فعالية في الحياة السياسية، يلتقون حول دعوى مثارة بفعل حدث مؤثّر ومثير للتحدّي، ويضغطون بأساليب غير مألوفة، مدّعين تمثيل الجدارة والوحدة. انظر: فارس اشتي، «التيار الوطني الحر والتطور الديمقراطي في لبنان،» موقع دراسات الأحزاب السياسية العربية على شبكة الإنترنت، <http://www.appstudies.org/pictures/fileStudies/CPL%20Octobre%202008.doc>.

(٥) وهي اشتباكات نشبت بين الجيش اللبناني وجماعات أصولية مسلّحة، تجمّعت في تلك المنطقة منذ عام ١٩٩٧، وأقامت تدريبات عسكرية، إلى أن تفاقم الأمر عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ وأدّى إلى تلك المواجهات.

إحالتهم إلى المجلس العدلي الذي لم ينهِ قضيتهم حتّى اليوم[٦]، واستمرت مطروحة شعبياً عبر لجنة أهالي الموقوفين، رغم إطلاق بعضهم في مناسبات عدّة.

سيركز هذا الفصل على الحركات الاحتجاجية الراهنة، وهي الحركات التي حدثت بعد اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، وهي حركات عديدة ومتنوعة، إن من حيث قضاياها أو من حيث طبيعتها. وقد جرت في بيئة اتسمت بـ:

١ ـ احتدام الصراع الدولي والإقليمي في لبنان وحوله بين محور أمريكي ـ أوروبي، ومعه غالبية الدول العربية، ومحور إيراني ـ سوري، ومعه بعض الدول المتفرقة في العالم (فنزويلا)، وقوى جماهيرية مسلحة في لبنان وفلسطين. وبين المحورين دول متحفظة على الصراع، أو بالأحرى غير مندرجة في أي من المحورين، كروسيا وتركيا وقطر.

٢ ـ احتدام الصراع الداخلي بين محورين استجدا: محور ١٤ آذار ومحور ٨ آذار، على وقع احتدام الصراع الدولي والإقليمي.

٣ ـ غلبة القضايا السياسية الكبرى في الصراع بين المحورين (المحكمة الدولية، وسلاح حزب الله، والموقف من سورية) على القضايا الأخرى إلى حدّ موات هذه القضايا.

والحركات الاحتجاجية بعد اغتيال الرئيس الحريري عديدة، يمكن عرضها تبعاً لقضيتها الأساسية، وهي:

أولاً: حركات الاحتجاج السياسي

بعض هذه الحركات ذو طابع سياسي محلي، والبعض الآخر وطني، والثالث قومي، إلا أن الغالب عليها تداخل الوطني بالقومي والدولي، وقد طبع هذا التداخل المرحلة بأكملها.

وأبرز هذه الحركات اثنتان (انتفاضة الاستقلال، واعتصام ساحة رياض الصلح) ارتبطتا بالتكتلين الرئيسيين اللذين قاما بعد اغتيال الحريري، وحكما الوضع السياسي

---

(٦) انظر أعداد كلّ من جريدتي **النهار** و**السفير**، خاصةً خلال الفترة الممتدّة بين شهري كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليو ٢٠٠٠.

برمته طوال هذه المرحلة، وأثّرا في الحركات الاحتجاجية كافة، وإن بنسب متفاوتة، وكان التأثير الأكبر في حركات الاحتجاج السياسي.

١ ـ انتفاضة الاستقلال

هي التحرّك الشعبي الذي دعت إليه القوى المشاركة في لقاء البريستول في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري (١٤ شباط/ فبراير)، وتشييعه الحاشد جداً (مئات الألوف) في بيروت (١٦ شباط/ فبراير)، وباشرت بعدها الاعتصام في ساحة الشهداء (٢١ شباط/ فبراير)، وإقامة مخيم الحرية فيها (٢٣ شباط/ فبراير)، فضلاً على نشاطات شبابية وجماهيرية، حتّى تشكيل حكومة الرئيس ميقاتي (١٩ نيسان/ أبريل). وقد شارك في لقاء البريستول: تيار المستقبل، واللقاء الديمقراطي (وعصبه الأساسي الحزب التقدّمي الاشتراكي)، والقوات اللبنانية، واليسار الديمقراطي، وحزب الكتائب، وحزب الكتلة الوطنية، وحركة التجدّد الديمقراطي، وحزب الوطنيين الأحرار، ولقاء قرنة شهوان، والتيار الوطني الحر[٧].

وضعت الأهداف التالية للانتفاضة: استقالة الحكومة، وانسحاب القوات السورية، وتحقيق دولي في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، ورُفعت شعارات: استقلال، وحقيقة، وحرية، ووحدة وطنية (٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، عوضاً عن شعارات حرية، وسيادة، واستقلال، التي طُرحت في بدء التحرّك.

وقد ترافقت الانتفاضة مع مناخ دولي وإقليمي ضاغط باتجاه التحقيق الدولي، وخروج القوات السورية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، عبّر عنه الرئيسان الأمريكي جورج بوش والفرنسي جاك شيراك بالدعوة إلى تطبيق فوري للقرار الرقم ١٥٥٩[٨]، وأيدا إجراء تحقيق دولي في اغتيال الرئيس الحريري، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة[٩]،

---

(٧) لم يستمرّ طويلاً فيها، إذ خرج قُبيل الانتخابات النيابية في إثر إخراجه ممّا سُمّي «التحالف الرباعي» قبلها.

(٨) القرار الرقم ١٥٥٩ هو القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ وتضمّن ما يلي: (١) تأكيد مطالبته بالاحترام التّام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها؛ (٢) مطالبة جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب منه؛ (٣) الدعوة إلى حلّ جميع الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها؛ (٤) تأييد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع أراضيه (٥) تأييد عملية انتخابية حرّة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وفقاً لقواعد الدستور من غير تدخل أجنبي؛ (٦) الطلب إلى جميع الأطراف التعاون، على وجه الاستعجال، من أجل التنفيذ الكامل؛ (٧) الطلب إلى الأمين العام موافاة المجلس في غضون ٣٠ يوماً بتقرير عن تنفيذ القرار.

(٩) انظر: **النهار**، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٥.

كما عُبّر عنه بالقرارات الدولية في إرسال فريق دولي للتحقيق (٢٥ شباط/ فبراير ـ ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥)[١٠]، وتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ (القرار الرقم (١٥٩٥))[١١]، وتوقيع مذكرة تفاهم بين وزير العدل اللبناني ورئيس لجنة التحقيق الدولية[١٢].

وقد أدت هذه الانتفاضة مع عوامل إقليمية ودولية مساعدة إلى استقالة حكومة الرئيس عمر كرامي (٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، وتكليف نجيب ميقاتي تشكيل حكومة جديدة للإشراف على الانتخابات (كُلف في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، وشكّل الحكومة في ١٩ منه)، وإلى خروج القوات السورية من لبنان (٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، وإلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها (حزيران/ يونيو ٢٠٠٥). وقد فُكّكت في ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ خيمة الحرية التي كانت قد أقيمت في ساحة الشهداء في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

وقد شكّلت القوى المشاركة في الانتفاضة تكتلاً سياسياً وازناً، عُرف بتكتل ١٤ آذار، نسبة إلى التظاهرة التي جرت بدعوة منها في ذلك اليوم بمناسبة مرور شهر على استشهاد الحريري، ورداً على التظاهرة الشاكرة لسورية في ٨ آذار/ مارس، التي نشأ عنها تكتل بالاسم نفسه، فكانا التكتلين الأساسيين اللذين حكما السياسة اللبنانية، وكان الأوّل مدعوماً أمريكياً وأوروبياً وسعودياً ومصرياً، فيما كان الثاني مدعوماً سورياً وإيرانياً.

ولم يحل قيام التكتلَيْن الرئيسيَّيْن دون اتفاق قوى رئيسيّة منهما، برعاية إقليمية ودولية، على إجراء الانتخابات في موعدها، وعلى تشكيل تحالف غير معلن، عرف لاحقاً بالتحالف الرباعي، ضمَّ: تيار المستقبل، والحزب التقدّمي الاشتراكي، وحزب الله، وحركة أمل، خاض الانتخابات في مناطق عدّة، وأدى إلى استبعاد التيار الوطني الحر منه، وإلى خروجه عن لقاء البريستول، ومنه، وتحقيق فوز لافتٍ له في المناطق ذات الغالبية المسيحية.

---

(١٠) أرسل الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى رئيس الجمهورية في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، أعرب فيها عن نيّته إرسال فريق متخصّص يرئسه بيتر فيتزجيرالد للاستعلام عن ظروف الجريمة، وقد أبدى رئيس الجمهورية استعداده للمساعدة، وقد بدأ الفريق التحقيق في ٢٥ شباط/ فبراير، وأنهاه في ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥، وقدّمه إلى مجلس الأمن. انظر: السفير: ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٥ ـ ١٦/ ٣/ ٢٠٠٥، والنهار، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٥ ـ ١٦/ ٣/ ٢٠٠٥.

(١١) النهار، ٧ ـ ٨/ ٤/ ٢٠٠٥، والسفير، ٧ ـ ٨/ ٤/ ٢٠٠٥.

(١٢) النهار، ١٤/ ٦/ ٢٠٠٥.

وقد أنتج الاعتصام، أو بالأحرى أنتجت قواه، صيغة تنظيمية لعملها، فكان اللقاء الدوري لأقطاب قواه، وكانت الأمانة العامة المكوّنة من ممثلين عن قواه ونافذين فيه، وكانت المواقف المشتركة تصدر عن هذين اللقاءين. وقد عمل هذا اللقاء بشكل تنسيقي في القضايا السياسية الأساسية، وضمن الحكومة حتّى الانتخابات النيابية (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، مع تمايزات لأطرافه تفصيلية، وأهمها تميّز موقف الحزب التقدّمي الاشتراكي، بعد اتفاق الدوحة، وقبيل الانتخابات الذي دعا إلى الخروج من الاستقطابين الحادّين في البلاد، ودعم تشكيل كتلة وسطية داعمة لرئيس الجمهورية، واعتبر نفسه وكتلته جزءاً منها[١٣]. وقد تطور الموقف بعد الانتخابات إلى تميّز أكبر، كما حذا حزب الكتائب حذو الحزب التقدّمي الاشتراكي بالدعوة إلى إعادة التموضع، وتعليق عضويته في الأمانة العامة إلى أن تجدد عملها وأساليبها[١٤].

٢ ـ اعتصام ساحة رياض الصلح

هو الاعتصام الذي دعت إليه قوى ٨ آذار في ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، ونفذته بتظاهرة حاشدة قدرت بمئات الألوف في إثر استقالة وزراء أمل وحزب الله (ممثلي الشيعة في الحكومة) ووزير محسوب على رئيس الجمهورية في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ نتيجة إصرار ممثلي ١٤ آذار في الحكومة، وهم الأغلبية، على عقد جلسة لمجلس الوزراء، لإقرار طلب للأمين العام للأمم المتحدة تدعوه فيه إلى إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة قتلة الرئيس رفيق الحريري. وقد عقدت الجلسة، وأقرّ الطلب، ثمّ وافق مجلس الوزراء على اتفاق مع الأمم المتحدة لإنشاء المحكمة الخاصة (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر) الذي لم يوقّعه رئيس الجمهورية، ولم يتسلمه رئيس مجلس النواب[١٥].

---

(١٣) كثيرة هي تصريحات وليد جنبلاط، رئيس «الحزب التقدّمي الاشتراكي»، وأبرزها بيانه في الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للحزب في فندق البوريفاج في ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٩.

(١٤) انظر الصحف الصادرة في بيروت في أواخر تموز/ يوليو وخلال آب/ أغسطس، حيث تظهر حركة التموضع هذه في:

١ ـ لقاء أمين الجميل ـ سليمان فرنجية، وصدور اتفاق بين «الكتائب» و«تيار المردة» يدعو إلى تعزيز التعاون بينهما (٢٧/ ٧/ ٢٠٠٩).

٢ ـ تصريح سجعان القزي الذي يعلن إعادة تموضع «حزب الكتائب» (٤/ ٨/ ٢٠٠٩).

٣ ـ إعلان «حزب الكتائب» تعليق عضويته في «الأمانة العامة لـ ١٤ آذار»، وإن أوضح بعض أركانه أنّه قرار إداري تنظيمي (١٤ و٢١ و٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٩).

(١٥) **النهار**، ١٣ ـ ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٦، و**السفير**، ١٣ ـ ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٦. والجدير ذكره أن الاتفاق هو بمثابة معاهدة دولية تتطلب الإقرار في مجلس النواب ليصبح نافذاً، ويتطلب مرسوم إحالته إلى المجلس توقيع رئيس =

وقد شارك في هذا الاعتصام حزب الله، وحركة أمل، والتيار الوطني الحر، وتيار المردة، وجبهة الأحزاب الوطنية التي تضم: الحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيم الشعبي الناصري، والمرابطون[١٦]، وحركة النضال العربي، ودعمه اللقاء الوطني الذي ضمّ وزراء سابقين، فضلاً على منظمات أخرى تنضوي في إطار ٨ آذار.

وقد حدد أهداف الاعتصام بـ: قيام حكومة وحدة وطنية، قانون انتخابي جديد، انتخابات مبكرة (بيان عون واللقاء الوطني)[١٧]، في حين اكتفى حزب الله بالمطلب الأوّل[١٨]، محذراً من التحول إلى مطلب حكومة انتقالية. وركّز عون في خطبة تظاهرة الاعتصام على إسقاط الحكومة[١٩]، وحكومة انتقالية[٢٠].

وقد شهد الاعتصام في مسيرته الطويلة التي انتهت بعد سنة ونصف السنة (في ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٨) محاولتين لإخراجه من الاستعصاء الذي أصابه؛ وبإصرار الحكومة، ومعها قوى ١٤ آذار المدعومين إقليمياً ودولياً، على رفض الاستقالة[٢١]:

ـ المحاولة الأولى في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ (بعد خمسين يوماً على بدئه)، إذ دعت قوى ٨ آذار إلى الإضراب العام والتظاهر، محذّرة المواطنين من الذهاب إلى العمل، وقد قطعت الطرق فعلاً، وحصلت إشكالات عدة واصطدامات يوم الإضراب. وفي ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، وبخاصة في جامعة بيروت العربية ومنطقتها، اتخذت طابعاً طائفياً (سنّياً ـ شيعياً)، ولم يؤدِ هذا التصعيد إلى الخروج من استعصاء الاعتصام، بل أجّج الصراع وعمّق الطابع الطائفي فيه.

ـ المحاولة الثانية في ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨ التي تزامنت مع دعوة الاتحاد العمالي العام إلى إضراب وتظاهر لم يحصلا من أجل رفع الحدّ الأدنى للأجور، وتلا قرار

= الجمهورية، وإذا لم يوقعه خلال ١٥ يوماً يصبح نافذاً. وقد رفض رئيس المجلس تسلّمه بعد مرور ١٥ يوماً لخلوّه من توقيع الرئيس، رغم دستورية الإحالة، بحجة عدم ميثاقيّته. وكان ذلك بداية تعطّل عمل مجلس النواب.

(١٦) السفير، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٦.

(١٧) انقسمت «حركة الناصريين المستقلين» (المرابطون) فئتين، عملياً، فئة تعاطفت مع «قوى ١٤ آذار» وأخرى مع «قوى ٨ آذار».

(١٨) انظر رسالة السيد حسن نصر الله في يوم الاعتصام، في: السفير، ١/ ١٢/ ٢٠٠٦.

(١٩) السفير، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، وقد كان الخطيب الوحيد فيها.

(٢٠) النهار، ١١/ ١٢/ ٢٠٠٦، والسفير، ١١/ ١٢/ ٢٠٠٦.

(٢١) ورد في خطاب السيد حسن نصر الله بعد أسبوع على الاعتصام تقديره استقالة الحكومة خلال الأسبوع الأوّل لولا كثافة التدخل الخارجي، انظر: السفير، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٦.

الحكومة في ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨ نقل قائد جهاز أمن مطار بيروت الدولي من موقعه، وإزالة شبكة الاتصالات السلكية العائدة لحزب الله. فقد أقدم حزب الله، ومعه قوى ٨ آذار، على اقتحام مكاتب تيار المستقبل (٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨) وحصول اشتباكات في أكثر من منطقة في بيروت، ومحاولة اقتحام مكاتب الحزب التقدّمي الاشتراكي في الشويفات وقرى في منطقة عاليه (٩ أيار/ مايو ٢٠٠٨) وجبل الباروك ـ الشوف، فضلاً على قطع طريق المطار وإحراق مكاتب تلفزيون المستقبل الذي ردّ عليها بقطع طريق المصنع ـ دمشق، واشتباكات في حلبا وطرابلس في الشمال.

وخلافاً للمحاولة الأولى، أفلحت الثانية، باستنفار عربي ودولي أدى إلى تمكّن اللجنة الوزارية العربية من التوصل إلى قرار (١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨) وافق عليه طرفا الصراع، يدعو إلى عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨، واستئناف الحوار حول حكومة الوحدة الوطنية، وقانون انتخاب جديد، وإنهاء الاعتصام، وتعهد بالامتناع عن العودة إلى استخدام السلاح، وتعزيز سلطة الدولة، ووقف استخدام لغة التخوين، وتلاه مباشرة بدء الحوار في الدوحة ـ قطر، برعاية حاكمها الذي توصل إلى اتفاق (في ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٨) كرّس قرار اللجنة الوزارية العربية، ودعا مجلس النواب إلى انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة ثلاثينية: لـ ١٤ آذار ١٦ وزيراً، ولـ ٨ آذار أحد عشر وزيراً، ولرئيس الجمهورية ٥ وزراء، واعتماد قانون الانتخاب الموضوع في العام ١٩٦٠، مع بعض التعديلات في بيروت.

جاء الاعتصام، كما ذكرنا، في ظلّ الاستقطاب السياسي الحاد الذي طبع الحياة السياسية بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري في شباط/ فبراير ٢٠٠٥ وانقسام البلد إلى تكتلين أساسيين عُرفا بـ ٨ و١٤ آذار.

كما جاء، بالتحديد، بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان (حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦) الذي أدى إلى صدور القرار الرقم (١٧٠١) عن مجلس الأمن الدولي في ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦[٢٢]، وما استتبعه من انتشار لقوات دولية مع الجيش اللبناني جنوب

---

(٢٢) تضمّن القرار: (١) وقف الأعمال القتالية؛ (٢) سحب القوات الإسرائيلية من الجنوب ونشر قوات الجيش اللبناني والأمم المتحدة؛ (٣) بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية؛ (٤) احترام الخط الأزرق؛ (٥) تأكيد سلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله؛ (٦) الدعوة إلى مساعدة لبنان مالياً وإنسانياً؛ (٧) مسؤولية الجميع عن عدم مخالفة أحكام الفقرة (١)؛ (٨) دعوة إسرائيل ولبنان إلى احترام الخط الأزرق، واتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف العنف، والتنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) =

نهر الليطاني من جهة، وإلى صمود حزب الله في مواجهة العدوان الذي اعتبر انتصاراً له من جهة ثانية.

وانعكست ماجريات حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ على الوضع الداخلي عبر:

- شعور حزب الله ومعارضيه بازدياد قوته.
- تعذر الاحتكاك العسكري المباشر بين الحزب والقوات الإسرائيلية.
- شعور حزب الله بتقصير قوى ١٤ آذار، وبخاصة أنّها القوى الراجحة في الحكومة، أعضاء ورئاسة، تجاهه في حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦.
- الشعور بالحاجة إلى تحقيق مكسب في الحكومة يوازي كسبه العسكري، ويعوض تجميد عمله العسكري في الجنوب.

وقد كان إقرار قانون المحكمة[٢٣] نقطة تلاقٍ بين الأزمة العامة والأزمة الخاصة، فكان الاعتصام.

كما جاء في مرحلة التحضير للانتخابات الرئاسية التي تفرض طبيعة المجلس النيابي تحكّم قوى ١٤ آذار به، وتفرض الطبيعة المجتمعية للبلد وتركيبته الطائفية تعذر ذلك، وبخاصة بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ الذي أعطى لإحدى طوائفه موقعاً متجاوزاً حدود اللعبة البرلمانية الداخلية. وكان الاعتصام في أحد أوجهه متحكماً بالعملية الانتخابية، وحال بما يمثل من قوى دون إجرائها، ونجح في إجرائها بشروطه (رئيس توافقي، وثلث معطل لقواه في الحكومة).

= و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تطالب بنزع سلاح كلّ الجماعات المسلحة، ومنع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة الحكومة، وتزويد الأمم المتحدة خرائط الألغام؛ (٩) دعم الجهود الرامية لحلّ طويل الأمد؛ (١٠) الطلب إلى الأمين العام وضع مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الطائف والقرارين (١٥٥٩) و(١٦٨٠)، بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات وترسيم الحدود الدولية للبنان؛ (١١) تعزيز وزيادة حجم قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى ١٥ ألفاً لرصد وقف الأعمال العنفية، ودعم القوات المسلحة اللبنانية؛ (١٢) مساعدة لبنان لممارسة سلطته على جميع أراضيه؛ (١٣) دعوة الدول إلى المساعدة في تعزيز القوة الدولية للبنان؛ (١٤) و(١٥) منع دخول الأسلحة إلى لبنان ودعوة الدول إلى اتخاذ تدابير من أجل ذلك.

(٢٣) شكّل التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وإنشاء المحكمة الدولية الخاصة لمحاكمة مرتكبيها، قضية أساسية في الصراع بين الكتلتين الأساسيتين في هذه المرحلة، بدءاً من صدور تقرير فيتزجيرالد (٢٥/ ٣/ ٢٠٠٥) إلى تشكيل «لجنة تحقيق دولية» (٧/ ٤/ ٢٠٠٥)، وإصدار رئيسها ميليس تقريره الأوّل، ثمّ إصدار رئيسها تقاريره، وصولاً إلى الموافقة اللبنانية على مشروع إنشاء المحكمة (٢٥/ ١١/ ٢٠٠٦)، ثمّ إنشاؤها. وكان فريق ١٤ آذار متحمساً، وأحياناً متسرعاً، لإنجاز التحقيق وإنشاء المحكمة ومؤيداً لتقارير المحققين. أما فريق ٨ آذار فكان متحفظاً وأحياناً متباطئاً، على التقارير، وعلى إنشاء المحكمة.

وقد تمكّن الاعتصام من تحقيق بعض أهدافه المعلنة، وبخاصة تشكيل حكومة جديدة، بعد اتفاق الدوحة، أعطي فيها الثلث المعطل، وإن كان المتحقق الآخر في اتفاق الدوحة أرضى الأطراف كافة (قانون الستين، وانتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً للجمهورية)، كما أعطى لقوى الاعتصام مكان الاتفاق والإشراف عليه (الدوحة ـ قطر)، دولة قطر التي هي أقرب إلى المحور الصديق لهما، دون إلغاء أو قطع مع حلفاء المحور الآخر.

إلا أن إنجاز الاعتصام هذا ترك ندوباً في الحياة السياسية التي تلت، برزت آثاره في الانتخابات النيابية، حين بلغ الخطاب الطائفي درجة عالية، وصل إلى التدخل الخارجي، سياسة ومالاً، درجة غير مسبوقة في التاريخ اللبناني الحديث.

ثانياً: تحرّكات الاحتجاج المطلبية

لم يعرف لبنان خلال هذه المرحلة تحركات احتجاج مطلبية «مستقلة» كما في مراحل سابقة من تاريخه، فقد طغى الانقسام السياسي على ما عداه وصبغ التحركات الاحتجاجية بميسمه، وأضعف هامش الاستقلالية لدى هيئات عُرفت بذلك. ويمكن عرض هذه التحركات تبعاً لمعيار شرعية التحول، فهناك تحركات دعت إليها هيئات قائمة، وتحركات حدثت خارج إطار هذه الهيئات، ومن أهم هذه التحركات:

١ ـ تحركات الاحتجاج الشرعية

أ ـ تحرّك الاتحاد العمالي العام: لم يقدم الاتحاد العمالي العام على أي تحرّك في هذه المرحلة، باستثناء الدعوة إلى الإضراب والتظاهر في ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨، وإن أعلن تأييده لتحرّكات احتجاجية أخرى بدون أن يقودها.

أما الدعوة إلى الإضراب والتظاهر في ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨، فقد بدأ التحضير لها منذ مطلع شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، وكان مطلبها الأساسي رفع الحدّ الأدنى للأجور إلى ٩٦٠ ألف ليرة، وإعطاء بدل زيادة غلاء معيشة[٢٤]، إلا أن قرار الحكومة في جلسة ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨، الذي قرّرت فيه إزالة شبكة الاتصالات السلكية لحزب الله، ونقل

---

(٢٤) السفير: ٣/ ٤/ ٢٠٠٨، و٦/ ٥/ ٢٠٠٨.

قائد جهاز أمن مطار بيروت، ورفع الحدّ الأدنى للأجور إلى ٥٠٠ ألف ليرة، وإعطاء زيادة ٢٠٠ ألف ليرة من جهة، واقتحام حزب الله وقوى ٨ آذار مواقع تيار المستقبل في بيروت من جهة ثانية، غيَّر وجهة الإضراب، وأفشل التظاهرة، وجعل التحرّك، بوعي أو بدونه، جزءاً من لعبة الانقسام السياسي، وأداة بيد قوى ٨ آذار.

ب ـ **تحرّك اتحادات ونقابات النقل البري والزراعي**: جاء ذلك احتجاجاً على الظروف المعيشية الصعبة، وقد حدّد موعده في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، كما حدّدت خمس نقاط للتجمّع في العاصمة وجبل لبنان، وتركت الحرية لأطرافه في المناطق، إلا أن التحرّك لم يراع النقاط المحددة للتجمّع، واقتصر الالتزام به على ضاحية بيروت الجنوبية وطريق المطار[٢٥]. وقد وسم بالانضواء ضمن تحرّك قوى ٨ آذار، إما لطبيعة القوى المشاركة وإما لتوقيت التحرّك.

ج ـ **تحرّك هيئة التنسيق النقابية**: وهي تضم: رابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية، ورابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة، والمجلس المركزي لرابطات المعلمين في التعليم الأساسي الرسمي، ورابطة أساتذة التعليم المهني والتقني الرسمي، ورابطة خريجي ومتدربي المعهد الوطني للإدارة، ويضاف إليها في بعض التحرّكات نقابات المصالح المستقلة، ومجلس قدامى موظفي الدولة. وهي هيئات تتميز بعدة سمات غير متوفرة في الهيئات والنقابات الأخرى، وأهمها:

ـ أنّ العاملين فيها من الفئات المتعلمة، ثقافياً، والمتوسطة الدخل، اقتصادياً.

ـ أنَّ ربّ عمل هذه الفئات هو الدولة.

ـ أن كلّاً من مكوّناتها يضم كلّ العاملين فيه، أي نقابة واحدة لمهنة واحدة، خلافاً لمهن أخرى في لبنان يعبّر عنها بأكثر من نقابة، وهذه السمة أعطت قوة ودفعاً للنقابة من جهة، واستقلالية نسبية عن تأثيرات قوى السلطة من جهة أخرى، خلافاً للسائد في بلدان عربية أخرى، حيث وحدانية النقابة تتيح إمساك السلطة بها.

ـ أن إنتاج السلطة في كلّ مكوّن من مكوناتها قائم على الانتخاب الديمقراطي من القاعدة دون شروط حادة منها.

---

(٢٥) السفير، ٢٤ـ٢٥/١/٢٠٠٨.

ـ الطابع الاستقلالي للهيئة ولكل مكوّن من مكوّناتها ناتج من الميزات السابقة لها، بمعنى عدم ارتهان قيادتها وقيادة كلّ منها لأي طرف سياسي، سواء أكان السلطة نفسها أم أحد مكوّناتها، أم أية قوة سياسية أخرى.

ولا يعني هذا غياب القوى السياسية، بل هي موجودة بفاعلية فيها، إلا أن وجود نقابة واحدة للمهنة الواحدة أتاح وجود كلّ القوى السياسية فيها، كما أتاح إنتاج السلطة فيها ضرورات التحالف، فضلاً على أن خصوصية المطالب غلّب في مرات عديدة مصلحة الفئة على مصلحة الحزب.

وقد شهدت هذه المرحلة تحرّكين بارزين للهيئة:

(١) في ١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٦، حصل إضراب وتظاهرة شعبية كبيرة قدّر عدد المشاركين فيها بربع مليون، وهي، من حيث العدد، أكبر التظاهرات المطلبية التي عرفها لبنان. وكان قد بدأ العمل منذ مطلع نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ احتجاجاً على بنود ورقة بيروت[٢٦]، وبخاصة التعاقد الوظيفي[٢٧].

وقامت الهيئة بالتفاوض مع الحكومة طوال شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ ومطلع أيار/ مايو ٢٠٠٦ على وقع التحذير والتهديد بالإضراب والتظاهر، واكتفت في اللقاء الأخير مع رئيس الوزراء (٨ أيار/ مايو ٢٠٠٦) بمطلب إعلان أحد الوزراء رسمياً تأجيل البت بِكُلّ القوانين موضع الاختلاف إلى ما بعد انطلاق الحوار بين الحكومة والهيئات النقابية، إلا أن الحكومة رفضت ذلك[٢٨].

---

(٢٦) هي الورقة التي أعدتها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة لتقديمها إلى مؤتمر دعم لبنان الذي حضرت له مجموعة من الدول مع صندوق النقد الدولي في نيويورك له أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأُقرّ عقده في بيروت في اجتماعها في مقر الأمم المتحدة في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، على أن يعقد في أواخر ذلك العام أو مطلع العام ٢٠٠٧. وقد تضمّنت الورقة طلب وهب لبنان ٢,٨ مليار دولار أو إقراضه ٧ مليارات دولار بفائدة ٣ بالمئة، ولمدّة ١٥ عاماً، مقابل تعهد الحكومة بسلّة إجراءات اتخذت طابع بيع بعض أملاك الدولة، وخصخصة بعض المؤسسات، والحدّ من الإنفاق في القطاع الإداري (تعديل نظام التقاعد، تخفيض سلسلة الرواتب، وقف التوظيف واستبداله بالتعاقد)، وزيادة الضرائب.

ولم يجد إقرارها في مجلس الوزراء (٥/ ٤/ ٢٠٠٧) طريقاً إلى عقد المؤتمر، انظر: **النهار**: ١٤/ ٩/ ٢٠٠٥ ـ ١٠/ ٤/ ٢٠٠٦، و**السفير**، ١٤/ ٩/ ٢٠٠٥ ـ ١٠/ ٤/ ٢٠٠٦، وخاصة ١٦ ـ ٢١/ ٩/ ٢٠٠٥، و٥ ـ ٦/ ٤/ ٢٠٠٦.

(٢٧) التعاقد الوظيفي أحد بنود ورقة الحكومة الذي عنى استبدال التوظيف الدائم بالتعاقد المؤقت، وكان مع مندرجات الورقة المتعلّقة بالموظفين (استبدال نظام التقاعد وتخفيض قيمته، وتجميد الرواتب، وتعديل طبيعة الصناديق الضامنة، وزيادة الضرائب)، قضايا قوبلت باعتراض حاد من الموظفين، وبخاصة المعلمون الثانويون والجامعيون الذين يمثل كلّ منهم نقابة فاعلة.

(٢٨) انظر: **السفير**، ٢٤/ ٣/ ـ ١٩/ ٥/ ٢٠٠٦، وخاصةً ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٦، ٢ و٥/ ٤/ ٢٠٠٦ و٣ و٥/ ٥/ =

وقد استفادت قوى ٨ آذار من التأزم المطلبي، وأعلنت دعمها للتحرّك، وشاركت قواها بفعالية في التظاهرة، دعماً وحشداً، بحيث بدا التحرّك مطبوعاً بطابعها، في حين تخوّفت قوى ١٤ آذار منه، وسعت إلى ثني مناصريها من النقابيين عن المشاركة، كما اتهمت التحرّك بالتسييس وبالتشويش على جلسة مجلس الأمن المخصّصة لبحث الوضع اللبناني، واتهمت قوى ٨ آذار بتخريب لبنان[٢٩].

كما أن التحرّك سبقته وواكبته حملة من قوى ٨ آذار ضدّ المؤتمر لخوف من حزب الله أن يكون للمساعدات المالية ثمن سياسي، ولاعتراض من التيار الوطني الحر على القيّمين على الحكم وشك بقدرتهم، فضلاً على اعتراضات قوى نقابية وحزبية على الاتجاه النيوليبرالي في الورقة. وتمكّن التحرّك مع اعتراضات هذه القوى الوازنة في الحياة السياسية من الحؤول دون انعقاد المؤتمر، ودون إقرار الحكومة للورقة وتحويلها إلى مشاريع قوانين.

(٢) في خريف العام ٢٠٠٨، وقد بدأ بعد الانتهاء من ذيول أحداث أيار/ مايو ٢٠٠٨ (انتخاب رئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة وفاق وطني، وإنهاء اعتصام ساحة رياض الصلح)، برفض الزيادة المقطوعة التي أقرّها مجلس الوزراء في جلسة ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨ عبر بيانات للهيئة في ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ و٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، ومذكرة إلى المسؤولين في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، ثمّ مؤتمر صحافي في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، وقد تضمنت المطالب الآتية:

- رفض الزيادة المقرّة.
- المطالبة بتعديلها.
- صرف المفعول الرجعي الذي نصّ عليه القانون الرقم ٧١٧/ ١٩٩٨.
- التحذير من التعاقد الوظيفي.
- ضرب الحقوق المكتسبة.

وتمثل التحرّك بإضراب عام وشامل في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، وقد نفذته كافة القطاعات التربوية، ثمّ جرى اعتصام في ساحة رياض الصلح في ٤ كانون

= ٢٠٠٦. والجدير ذكره أن إضراباً تحذيرياً في القطاع التعليمي الرسمي أُعلن في يوم انعقاد جلسة مجلس الوزراء لإقرار الورقة الإصلاحية، انظر: السفير، ٥/ ٤/ ٢٠٠٦.

(٢٩) السفير، ٩/ ٥/ ٢٠٠٦.

الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، وتوصية بإضراب آخر في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. وقد استطاع هذا التحرّك تحقيق مكسب صرف المفعول الرجعي، بالتقسيط، دون أن يتمكن من تعديل الزيادة المقرّة.

وخلافاً للتحرّك الأوّل، شارك في الإضراب ودعمته القوى السياسية كافة (كتلتا ٨ و١٤ آذار) في عودة إلى إرث هذه الهيئات في توحّدها حول مطالبها من جهة أولى، وفي إدراك منها لوجود كلّ القوى السياسية الفاعلة في الحكومة من جهة ثانية، وفي التسابق على الكسب النقابي من جهة ثالثة.

٢ ـ حركات الاحتجاج غير الشرعية

أ ـ حركة الاحتجاج في منطقة مار مخايل

جرت هذه الاحتجاجات في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ بسبب انقطاع الكهرباء عن الضاحية الجنوبية، وهي ليست الأولى ولا الوحيدة، إذ شهد لبنان احتجاجات متفرّقة، وفي أكثر من منطقة، على ذلك، إلا أن ما ميّزها ثلاثة أمور:

ـ حدوثها في ظلّ استقطاب سياسي حاد بين قوى ٨ و١٤ آذار تعطل معه عمل الحكومة وإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، فضلاً على اتسامه بطابع وتوتر طائفيين.

ـ انطلاقها من منطقة الوجود الشيعي الأكثر كثافة في ضواحي بيروت (الضاحية الجنوبية)، وتعبيرها عن أزمة مزمنة تطالهم ومُثار الجدل فيها[٣٠].

ـ اتسامها بالعنف، وذلك بقطع المحتجّين الطرق وإحراق الإطارات المطاطية، وبسقوط ضحايا، بينهم مسعفان في الدفاع المدني والإسعاف الشعبي، وخمسون جريحاً. وقد تعدّدت الروايات حول مسبّبها بين قائل ببدء إطلاق الرصاص من الشياح باتجاه الجيش وردّ الجيش على إطلاق النار، وقائل بوجود طابور خامس استخدم أحد الأبنية للقنص في المنطقة المقابلة للشياح (طائفياً وجغرافياً) ـ عين الرمانة، واتُّهمت

(٣٠) يشكو أهالي الضاحية الجنوبية والقوى الفاعلة، وبينهم صحافيون موالون لهم، ارتفاع أوقات انقطاع الكهرباء عندهم أكثر من غيرهم من المناطق، ويشكو آخرون، وبينهم قوى مباينة للقوى الفاعلة في الضاحية، وصحافيون موالون لهم، كثرة التعدي على خطوط الإمداد الكهربائي في الضاحية، وانخفاض دفع فواتير الكهرباء قياساً بغيرهم من المناطق، لا بل يصل البعض إلى تحميلهم أزمة الكهرباء في لبنان.

القوات بذلك (بحسب جريدتي السفير والأخبار)، وقائل بإقدام الجيش على إطلاق النار بعد تعرّضه للمضايقات، فضلاً على قطع الطرقات حول مواقعه وحرق الإطارات (جريدة النهار).

والثابت إقدام المتظاهرين على استعمال أساليب عنيفة في احتجاجهم، بدليل الصور المنشورة في وسائل الإعلام كافة، وتوقيف ثلاثين شخصاً بأحداث الشغب الذي وصل إلى موقع الجيش القريب، وإقدام الجيش على إطلاق النار على المتظاهرين وإصابتهم إصابات قاتلة، بدليل توقيف رائد وأربعة عسكريين، وغير الثابت إطلاق النار من المتظاهرين ووجود طرف ثالث قنص بالاتجاهين.

وقد أحدث الاحتجاج تداعيات خرجت عن موضوعه (انقطاع الكهرباء) وتعلقت بفعله (العنف وإطلاق النار)، إذ حصلت احتجاجات وقطع طرق على طريق المطار، وشارع مار إلياس قرب حيّ اللجا في بيروت، وفي مدينة بعلبك، والزهراني، وزحلة، وغلب على المحتجين، أفراداً ومناطق، الطابع الشيعي، المتوافق مع محتجّي مار مخايل.

وقد أجمعت القوى السياسية على الدعوة إلى التهدئة، وعلى ضرورة التحقيق الذي اعتبره حزب الله «جدياً وجيداً ومرضياً»، وأعلن العماد ميشال سليمان، قائد الجيش آنذاك، التزام المؤسسة بالمساءلة والمحاسبة. إلا أنّها تباينت في تفسيرها، فقوى ٨ آذار رأت فيها محاولة من قوى ١٤ آذار لاستدراج الجيش إلى المعركة، وقوى ١٤ آذار رأت فيها رسالة من ٨ آذار لإحراج قائد الجيش كمرشح توافقي وإخراجه.

وقد خرج الاحتجاج منذ اللحظة الأولى عن طبيعته كاحتجاج على انقطاع الكهرباء، ودخل في الاستقطاب السياسي السائد في البلد. ولم ينتج الاحتجاج أطراً خاصة، فبدا وكأنه لحظة في الصراع السياسي استخدم فيه انقطاع الكهرباء، ثمّ إطلاق النار، فكان نُدباً لا تزال تذكر، واستخدم كمثل على تساهل قوى ٨ آذار مقابل عدم تساهل قوى ١٤ آذار في أحداث ٧ أيار/ مايو اللاحقة[٣١].

ب ـ احتجاجات الأساتذة المتعاقدين مع وزارة التربية

هي احتجاجات الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الأساسي، واحتجاجات الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الثانوي. والاحتجاجات هذه

---

(٣١) انظر: السفير، ٢٥ ـ ٣٠/ ٢/ ٢٠٠٨؛ النهار، ٢٥ ـ ٣٠/ ٢/ ٢٠٠٨، والأخبار، ٢٥ ـ ٣٠/ ٢/ ٢٠٠٨.

بنوعيها قديمة العهد وتعود إلى مرحلة الحرب (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩)، حين توقفت المؤسستان اللتان تمدّان وزارة التربية بالمعلمين (دور المعلمين) والأساتذة (كلية التربية)، وتعذّر انتقال المعلمين والأساتذة إلى مدارسهم بفعل العنف نفسه وطبيعته الطائفية، الأمر الذي أحدث نقصاً في أعدادهم في مدارس الريف، وخاصة ذات الكثافة الإسلامية (الجنوب، والشوف، والمتن، والبقاع الغربي وراشيا، وبعلبك ـ الهرمل، وعكار).

وقد سُدَّ النقص بتعاقد رعته الزعامات النافذة عبر مؤسستين قائمتين: واحدة قبل الحرب (مجلس النواب)، وثانية إبانها (الإدارة المدنية في الجبل)، ثمّ مع المدارس نفسها عبر صناديق الأهل. وهو تعاقد مع هيئات غير ذات صفة. لكن هذا التعاقد أخذ بالتحول إلى مشكلة عندما طالت الحرب، وازداد عدد المتعاقدين، فكان الحلّ بالسياسة في مؤتمر لوزان (في العام ١٩٨٤) الذي اتفق فيه على إصدار مرسوم بالتعاقد مع ٥٥٠٠ أستاذ في مرحلة التعليم الأساسي، ثمّ مع ألف أستاذ. فكان ذلك حلاً للوضع الاستثنائي للمتعاقدين (تعاقد مع هيئات غير ذات صفة) ومشكلة، إذ برّر التعاقد وتحسين شروطه وتجاوزه من أجل الدخول إلى الملاك التعليمي، وبخاصة بعد انتهاء الأعمال العنيفة، وبدء تطبيق اتفاق الطائف (في العام ١٩٩٠).

(١) احتجاجات الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الأساسي: بدأت هذه الاحتجاجات حين شكّل المتعاقدون هيئة عليا في العام ١٩٩٤، في إثر تعاقد وزارة التربية في العام ١٩٩٣ مع ٥٠٠ معلم في المناطق الريفية، ثمّ مع ١٠٠ معلم في العام ١٩٩٤[٣٢]، وصدور القانون الرقم ٣٤٢ (١٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٤) بتثبيت المتعاقدين، الذين كانوا بغالبيتهم من المتعاقدين مع مجلس الجنوب والإدارة المدنية، ومشروع قانون بتثبيت المتعاقدين في جبيل والمتن وكسروان. وكان المحتجّون من الذين لم يثبّتوا، وأحيل تعاقدهم إلى صناديق التعاضد المدرسي التي قرر الوزير غانم إنشاءها في العام ١٩٩٥/ ١٩٩٦. وتدرّجت قضية الاحتجاج من المطالبة بأن يكون التعاقد مع الوزارة، إلى تعديل أجر الساعة، ودفع المستحقات للمتعاقدين دورياً، وضمان المتعاقدين، ثمّ الإدخال إلى الملاك.

وفي العام ١٩٩٦، احتجت اللجنة على التعاقد مع صندوق المدرسة وطالبت بـ:

---

(٣٢) انظر: القرار الرقم (٤٨)، الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٩٣، والقرار الرقم (٩٥) الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٩٤.

- إشراف الوزارة على التعاقد.

- أن يجري الفصل معها بين التعاقد في الابتدائي والتعاقد في المتوسط.

- حصر مهمة الصناديق بالمستلزمات الضرورية للمدرسة.

- دفع المستحقات السابقة.

- احتساب بدل الانتقال.

- تأمين الضمان الصحي للمتعاقدين[٣٣].

وقد أبدت اللجنة ملاحظاتها على الامتحانات، وطرحت قضية المدارس التي لم يثبّت المتعاقدون معها، ومصير ٣٥٠٠ متعاقد منهم لم يثبّتوا[٣٤]. ثمّ دعت إلى اعتصام أمام مبنى وزارة التربية في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، ثمّ إضراب مفتوح في الجنوب احتجاجاً على رسوب ٤٢٠ متعاقداً (١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤) استمر حتّى ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤[٣٥].

وتجدد تحرّك المحتجّين في العام ٢٠٠٢ تحت عنوان: الشروط المجحفة للتعاقد، وتعديل مشروع قانون تثبيت المتعاقدين، بما يسمح للجميع بالمشاركة في المباراة، وذلك إثر صدور القانون الرقم ٣٤٤ بتاريخ ٦ آب/ أغسطس ٢٠٠١ الذي حصرت المادة الخامسة منه التعاقد بأصحاب الإجازات (أي إبقاء ٤٦٤٩ متعاقداً من أصل ٧١٤٠ متعاقداً خارج المباراة). وقد دعت اللجنة إلى اعتصام مفتوح أمام السراي الحكومي ومجلس النواب، فضلاً عن اعتصامات أمام المراكز التربوية استمرت من ١٥ إلى ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢[٣٦].

وقد تمكّن هذا التحرّك من تحقيق: وضع مشروع قانون التثبيت على جدول أعمال لجنة التربية النيابية، وتأكيد وزارة التربية توفير المستحقات، وتأييد ممثلي الكتل النيابية للتحرّك[٣٧]. كما جدّد المتعاقدون احتجاجهم في أواخر العام ٢٠٠٢ حين أضربوا في

---

(٣٣) مقابلة مع عضو لجنة المتابعة وأحد أبرز الناشطين فيها «ركان الفقيه»، في: السفير، ١/ ١/ ١٩٩٨.
(٣٤) السفير: ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤، و٧/ ١١/ ١٩٩٤، ونداء الوطن: ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤، و٧/ ١١/ ١٩٩٤.
(٣٥) السفير: ١٢/ ١١/ ١٩٩٤؛ ١٥/ ١١/ ١٩٩٤؛ ١٧/ ١١/ ١٩٩٤، و٢٠ ـ ٢١/ ١١/ ١٩٩٤، ونداء الوطن: ١٢/ ١١/ ١٩٩٤؛ ١٥/ ١١/ ١٩٩٤؛ ١٧/ ١١/ ١٩٩٤، و٢٠ ـ ٢١/ ١١/ ١٩٩٤.
(٣٦) السفير، ١٦ ـ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢، والنهار، ١٦ ـ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢.
(٣٧) انظر تصريح لـ «ركان الفقيه» في: النهار، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢.

١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، ثمّ أضربوا واعتصموا[٣٨] أمام مراكز المناطق التربوية (٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ثمّ أضربوا إضراباً مفتوحاً في ٢٩ كانون الثاني/ يناير استمر حتّى ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، وكان موضوعه إصدار المراسيم التطبيقية لقانون تثبيتهم، وإجراء المباراة لذلك، ودفع مستحقات أجورهم. وقد علق الإضراب بصرف المبالغ المستحقة لهم.

وبرغم بقاء قضية المتعاقدين مطروحة في الأعوام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨ عبر الإعلام وفي الإضرابات والاعتصامات التربوية، وتذكير اللجنة العليا بقضيتهم التي دارت حول تنفيذ القرار الرقم ٤٤٢ من جهة، وصرف المستحقات والبدل العادل من جهة ثانية، فإن أي تحرّك احتجاجي لم يحصل خلالها، واقتصر على دعوة الأساتذة إلى عدم الالتحاق بالمدارس حتّى صدور قرار التجديد[٣٩].

وقد بدأت ملامح تحرّك احتجاجي في مطلع نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ (٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨) حين أُعلن الإضراب والاعتصامات أمام المراكز التربوية في طرابلس وزحلة وصيدا (١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨) وانحصرت المطالب بـ:

ـ بدل عادل لأجر ساعة التعاقد.

ـ ضمانات اجتماعية للمتعاقدين.

ـ صرف المستحقات.

ـ تنفيذ القانون الرقم ٤٤٢ (في العام ٢٠٠٢).

وتجدد الإضراب ثانية، بعد إجراء المباراة في آب/ أغسطس ٢٠٠٨، حيث نجح ٢٠٤٦ منهم، وعين ١٨٨٢ فقط، فأضرب المتعاقدون في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، ثمّ اعتصموا أمام مقر وزارة التربية في ٢ كانون الأول/ ديسمبر، ثمّ جرى إضراب واعتصام مفتوح في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ للغاية نفسها، وكان عماد الحركة الأساتذة الناجحين غير المعيّنين الذين عادوا إلى الاعتصام في ٢٠ شباط/ فبراير و٢٠ و١٣ و٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٩[٤٠].

---

(٣٨) السفير: ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٢؛ ٢٠ ـ ٣٠/ ١/ ٢٠٠٣، و١ ـ ٥/ ٢/ ٢٠٠٣، والنهار: ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٢؛ ٢٠ ـ ٣٠/ ١/ ٢٠٠٣، و١ ـ ٥/ ٢/ ٢٠٠٣.

(٣٩) النهار، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٤.

(٤٠) السفير: ٧/ ٧/ ٢٠٠٩؛ ١٥/ ٩/ ٢٠٠٩، و١٩/ ٩/ ٢٠٠٩.

وبرز في تموز/ يوليو ٢٠٠٩ اتجاهان بين المتعاقدين: **الأوّل** مثلته اللجنة العليا، وهو يصرّ على إجراء المباراة المحصورة في موعدها. **والثاني** مثلته لجان المناطق، وبخاصة عكار وبيروت، التي احتجت على إجرائها، لأن العدد قدر حين صدور القانون الرقم (٤٤٢) (في العام ٢٠٠٤)، على أساس حاجات العام الدراسي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، بـ ٤٧٨٢، وقد أصبح التقدير تبعاً لاحتياجات العام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ سبعة آلاف[٤١].

وقد تباينت الآراء بعد المباراة[٤٢]، فشكت اللجنة العليا من قسوة المباراة، في حين اعتصم المتعاقدون في عكار، رافضين إجراء المباراة، مهدّدين بتصعيد التحرّك[٤٣].

(٢) احتجاجات الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الثانوي: ظهرت حركة احتجاج هؤلاء بعد إقدام وزير التربية، عبد الرحيم مراد، على التعاقد مع ٢٥٠٠ أستاذ في العام ٢٠٠٣، إذ كان التعاقد قبلها، وبخاصة إبان الحرب (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) تعاقداً داخلياً مع أساتذة الملاك في الثانويات[٤٤]. وكانت بداية حركة الاحتجاج في العام ١٩٩٩، حين اعتصم الأساتذة أمام وزارة التربية في ٩ آذار/ مارس رافعين المطالب الآتية:

- الدخول في الملاك التعليمي عبر كلية التربية.
- رفع أجر الساعة.
- إعطاء بدل نقل وانتقال.
- توقيع العقود[٤٥].

وقد ساندتهم رابطة أساتذة التعليم الثانوي، وخصّتهم ببند في اجتماع مجلس مندوبيها المركزي، كما شارك في الاعتصام نواب من مشارب مختلفة (مروان فارس، وحسين الحاج حسن، ونايلة معوض، وعلي خريس). كما كرّروا مطالبهم في مؤتمر

(٤١) السفير، ٧/ ٧/ ٢٠٠٩.
(٤٢) السفير، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٩.
(٤٣) السفير، ١٩/ ٩/ ٢٠٠٩.
(٤٤) مقابلة مع رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي، حنا غريب، في ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٩.
(٤٥) النهار، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٠.

صحافي للجنة العليا (١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٢)، وأطلعوا الرأي العام على نسبتهم من إجمالي الأساتذة (٧٠ بالمئة)، وطالبوا بالضمان، وبدل النقل والانتقال، وضمان قبض أجورهم دورياً[٤٦].

وجدّدوا الاحتجاج في مطلع العام ٢٠٠٣، فدعوا في ١٩ كانون الثاني/ يناير إلى دفع الأجور شهرياً، وإعادة النظر بالمرسوم التطبيقي للقانون الرقم (٤٤١)[٤٧]. وقد نفذوا الإضراب في موعده، ولم يتوقف الاحتجاج حتّى دفع المستحقات[٤٨].

وكان موعد إجراء المباراة المحصورة (٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٣) التي نصّ عليها القانون الرقم ٤٤١ (في العام ٢٠٠٢) مناسبة للخلاف حولها، فقد طالب البعض بتعديل قرار مجلس الخدمة، وتأجيل موعد المباراة، باتجاه لحظ المستجدات بعد صدور القانون وإنجاح الجميع (حركة أمل)، في حين طالب الأساتذة الشيوعيون والديمقراطيون باعتماد معايير الجدارة ورفض التزكية. ودعا التيار الوطني الحر إلى مباراة مفتوحة، وقد انحازت رابطة الثانويين إلى الرافضين لإرجاء المباراة[٤٩].

وكان إعلان نتائج المباراة مناسبة لتجدّد الاحتجاج، إذ تأخر تعيين الناجحين قليلاً، وعُين قسم منهم (٢١٨٥)، ولم يعيّن الآخرون (٦٦٨)، فقرّرت اللجنة العليا للمتعاقدين الإضراب المفتوح في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر بمطلبين:

- إصدار مرسوم التعيين للناجحين.

- دفع المستحقات.

ولم توافق الرابطة على الإضراب، لأنه جاء في الوقت الضائع، واقترحت إضراب يومين[٥٠]. وقد أفلح التحرّك بصدور القانون الرقم (٦٤٢)[٥١] في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ الذي عيّن بموجبه كلّ الناجحين في المباراة، وإن بقي الحذر عند اللجنة

(٤٦) النهار، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٢.
(٤٧) السفير، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٣.
(٤٨) النهار: ٣٠/ ١/ ٢٠٠٣ـ ٥/ ٢/ ٢٠٠٣.
(٤٩) النهار: ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٤، و٣ـ ١٣/ ٧/ ٢٠٠٤.
(٥٠) السفير، ١١ ـ ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٤، والنهار، ١١ ـ ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٤.
(٥١) النهار، ٢١/ ١١/ ٢٠٠٤، ونصّ القانون.

العليا التي طالبت ببدء سريان الراتب من التعيين وهددت بالإضراب[٥٢]. وقد جدد غير الناجحين في المباراة تحرّكهم وقوامهم ٣٠٠ فرد، بعضهم استمر في التعاقد، وبعضهم توقف، في العام ٢٠٠٩، فنفذوا اعتصاماً في ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٩ أمام وزارة التربية[٥٣].

ويبدو من تحرّك الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الأساسي ما يلي:

ـ أن قيادة التحرّك من أصحاب القضية نفسها، وقد تنافس فيه وعليه اتجاهان: اتجاه مدعوم من ذوي النفوذ قبل انتهاء الحرب وبعده (أمل والحزب التقدّمي الاشتراكي، اللذين أقدما على التعاقد مع أساتذة، وغالبيتهم من أنصارهما)، واتجاه آخر متضرر من المحسوبية، ومتمسك بالشروط القانونية، وبخاصة الكفاءة، وقد كان البارز في قيادة التحرّك في مرحلة التعليم الأساسي ركان الفقيه من اليساريين، ومعه ممثلون عن القوى السياسية الفاعلة: تيار المستقبل، وحركة أمل، وحزب الله، والحزب التقدّمي الاشتراكي، واتحاد قوى الشعب العامل، والمستقلون[٥٤]، كما كان البارز في قيادة التحرّك في مرحلة التعليم الثانوي هشام حيدورة، ثمّ ماهر مروة، من أجواء حركة أمل، ومعهما ممثلون عن القوى السياسية، كما في الأساسي.

ـ أنَّ التحرّك محصور بقضية التعاقد، وهي قضية متحركة، إذ شكل دخول أية دفعة من المتعاقدين إلى الملاك التعليمي تغييراً في قيادة التحرّك وعصب المتحركين، وهي تتجه إلى التضاؤل مع كلّ دخول جديد إلى الملاك.

ـ أن أساليب التحرّك لم تخرج عن مراجعات ذوي العلاقة في الحكومة من جهة، واعتصامات قليلة العدد نسبياً في العاصمة وأمام المراكز التربوية من جهة ثانية.

ـ أن طول زمن القضية المطروحة فرض هيئة مستمرة، إلا أن محدوديتها يجعل استمرار الهيئة مرهوناً ببقاء القضية، وكان الاعتراف بها واقعياً، وعملت كباقي الهيئات الشرعية، وأحياناً، بالتنسيق أو بالتناغم معها.

ـ أنَّ طارئية القضية لم تنتج استثنائية في أساليب العمل، لا بل كانت جدّ تقليدية.

---

(٥٢) النهار، ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٤.

(٥٣) النهار، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٩، والسفير، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٩.

(٥٤) مقابلة مع «ركان الفقيه» في ١٩/ ٨/ ٢٠٠٩.

٣ ـ حركات الاحتجاج الوطنية

هي ـ هنا ـ الحركات التي حملت مطلباً غير سياسي، بشكل مباشر، وغير مطلبي، بمعنى المطالبة بحقوق مادية لفئة معينة، وإن كان احتجاجها يحمل مطلباً لفئة، ويطل على السياسة بشكل غير مباشر، إن بكون خصمها (السلطة) أو بكون الداعين أو الداعمين لها على علاقة بأطراف سياسية.

وهذه الحركات هي:

أ ـ حركة الاحتجاج على حرمان أولاد المرأة اللبنانية من جنسيتها

تعود حركة الاحتجاج هذه إلى العام ١٩٩٩، حين بدأ اللقاء الوطني للقضاء على التميز ضدّ المرأة، المكوّن من ١٠٠ جمعية مدنية(٥٥)، حملة خاصة من أجل تعديل المادة الأولى من قانون الجنسية الصادر في العام ١٩٢٥ الذي يعطي الجنسية لمن كان أبوه لبنانياً فقط.

وبدأت الحملة حينها بتعبئة استمارات للنساء المعنيات، في المرحلة **الأولى**، بالتزامن والتنسيق مع حملات مشابهة في سورية ومصر والمغرب وتونس واليمن والأردن، وقد استمرت أربع سنوات (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤). وأسفرت الحملة في لبنان عن تعبئة ٣٩٠٠ استمارة من أصل ١٨ ألف امرأة متضرّرة، فضلاً عن إعداد دراسات قانونية وإحصاءات عن القضية المطروحة؛ وكان شعارها: «جنسيتي حقّ لي ولأسرتي»(٥٦).

وبدأت المرحلة **الثانية** من الحملة في العام ٢٠٠٥ بتوقيع عرائض شعبية، وبحملات إعلامية، بُدِّل فيها شعار الحملة في ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦، فأصبح: «لأنهم أولادي جنسيتي حقّ لهم»(٥٧).

---

(٥٥) أبرز هذه الجمعيات: «لجنة حقوق المرأة اللبنانية»، و«لجنة الأمهات في لبنان»، و«جمعية الشابات المسيحيات»، و«جمعية العناية بالأم والطفل»، و«الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني»، و«الاتحاد النسائي التقدّمي»، و«نساء المستقبل»، و«تجمّع النهضة النسائية»، و«الجمعية الخيريّة الدرزية»، و«اتحاد الجامعيات اللبنانيات»، كما شارك: «الاتحاد العمالي العام»، و«الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان»، و«اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب»، و«اتحاد نقابات موظفي المصارف»، و«اتحاد العاملين في التقنيات الحديثة»، و«هيئة تنسيق المرأة النقابية»، و«اتحاد الشباب الديمقراطي»، و«رابطة أساتذة التعليم الثانوي»، و«رابطة أساتذة التعليم الابتدائي»، و«رابطة المرأة العاملة في لبنان»، و«نقابة الصحافة»، و«نقابة المحامين»، و«نقابة خبراء المحاسبة»، و«مجلس كنائس الشرق الأوسط»، و«ملتقى الهيئات النسائية غير الحكومية»، و«مؤسسة عامل».

(٥٦) السفير، ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٦، تحقيق عن الحملة.

(٥٧) السفير تعرض وقائع الجمعية العمومية للقاء الوطني للقضاء على التميز ضدّ المرأة، وتحدثت فيها =

وكان التحرّك الاحتجاجي الأوّل في أول نيسان/أبريل ٢٠٠٩ باعتصام حدث تحت عنوان: «لأنهم أولادي جنسيتي حقّ لهم» قدم خلاله اقتراح قانون لتعديل المادة (١) من قانون الجنسية، بحيث تصبح: «يعدّ لبنانياً كلّ شخص مولود من أب لبناني أو أم لبنانية»، مستنداً إلى أسباب موجبة في المادة الرقم (٧) من الدستور ومقدمته، وفي اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة المبرمة من الدولة اللبنانية في العام ١٩٩٦، وفي المادة الرقم (١٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وكان التحرّك الاحتجاجي الثاني في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، قبيل الانتخابات النيابية، على هيئة اعتصام أمام وزارة الداخلية في بيروت، واعتصامات أمام مقار المحافظين في طرابلس وزحلة وبعلبك وصيدا والنبطية. وقدم المعتصمون في كلّ مركز مذكرة إلى المسؤولين فيها، وأبرزهم وزير الداخلية الذي طُلِب منه التحرّك من أجل إقرار اقتراح القانون. كما ثمَّن اللقاء والحملة الحكم الصادر عن القضاة جوني قزي ورنا حينا ولميس كزما القاضي بإعطاء المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي الجنسية لأولادها[٥٨].

وكان التحرّك الاحتجاجي الثالث في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٩ الذي أعلن عنه في مؤتمر صحافي عقده اللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضدّ المرأة في نقابة الصحافة، تلت فيه المنسقة الإعلامية للقاء ماري ناصيف الدبس بياناً حدَّدت فيه خطّة المرحلة الثالثة من حملة «لأنهم أولادي جنسيتي حقّ لهم»، وشرحت فيه حيثيات التعديل، وردّت على الاعتراضات عليه، وأعلنت اتجاهات التحرّك المقبلة، وهي:

- العمل على تقديم اقتراح لتعديل قانون الجنسية عبر القيام بزيارات للنواب.
- تفعيل دور هيئات المجتمع المدني، وبخاصة نقابة المحامين.
- حملة عرائض في المناطق.
- حملة إعلامية.
- التجمّع شهرياً أمام المراكز الرسمية، ومقابلة الرؤساء الثلاثة[٥٩].

= كل من: ليندا مطر، رئيسة «لجنة حقوق المرأة اللبنانية»، وعزّة الحر مروة، المنسقة العامة للحملة، حيث عرضت إنجازات اللجنة، وأبرزها: مقابلات إعلامية مع عدد من الإذاعات ومحطات التلفزة والصحف، انظر: **السفير**، ٢٠٠٦/٣/٤.

(٥٨) **السفير**، ٢٠٠٩/٤/٢.

(٥٩) **السفير**، ٢٠٠٩/٧/٢٢.

وتلا ذلك اتصالات للقاء الوطني مع وزراء ونواب وفعاليات، طرح فيها الدعم لتقديم اقتراح قانون التعديل، وهي من ضمن الاتجاه الأوّل للحملة، دون أن تستكمل بالتحرّكات في الاتجاهات الأخرى المقررة(٦٠).

وتداخل في حركة الاحتجاج هذا اللقاء الوطني مع إطارين مدنيين معنيين بالقضية: مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي (CRTD) التي حافظت على الشعار الأوّل للحملة «جنسيتي حقّ لي ولأسرتي»(٦١)، واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة(٦٢) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي رفعت شعار «جنسيتي إلي وإلن»، واختلفت عنهما بأنها حصرت المطالبة بالجنسية للأولاد، في حين طالبت الاثنتان بالجنسية للأولاد وللزوج(٦٣).

ولم تسفر هذه الحملة عن نتيجة، رغم مرور عشر سنوات على انطلاقتها، ووجود الداعمين لها في موقع مقرر، وهو وزير الداخلية زياد بارود، في حين أسفرت عن نتيجة في ثلاثة بلدان عربية (مصر، والجزائر، والمغرب)(٦٤).

وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الحملة لم تأخذ مداها الكامل، إن بإشراك كلّ المعنيات بالموضوع أو باستنفاد وسائل الضغط، إذ يلحظ نقص عدد المشاركات في الاحتجاجات قياساً بالمستفيدات من التعديل (لم يتجاوز عدد المشاركات في اعتصامات ٢٣ أيار/مايو ٥٠٠ معتصمة)، في حين أن عدد المستفيدات المفترض، بحسب إحصاءات وزارة الداخلية، هو ١٨ ألفاً، فضلاً على أولادهن. كما يلحظ

---

(٦٠) اجتماع ماري الدبس والمحامية سينا كريشيكيان، كممثلتين عن اللقاء، مع الوزير طورسركيسيان والنائب غسان مخيبر، ومع نقيب المحامين. انظر: **السفير**، ٩/٩/٢٠٠٩.

(٦١) مجموعة بدأت عملها في تموز/يوليو ٢٠٠٨، باعتصام أمام السراي الحكومي بتاريخ ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٨، وأجرت اتصالات مع الكتل النيابية والوزير المختص لهذه الغاية. انظر: مقابلة مع رولا المصري، المسؤولة الإعلامية في المجموعة بتاريخ ٣/٩/٢٠٠٩.

(٦٢) تأسست في العام ١٩٩٦ برئاسة أمان كبارة شعراني، ونائبتها فهمية شرف الدين، ومشاركة رئيسة التجمّع النسائي الديمقراطي. وقد حضّرت وثيقتين لإلغاء كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة في العام ١٩٩٩ و٢٠٠٥، وقامت بحملتين لهذه الغاية في الشمال والجنوب في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وأعدّت، بإشراف نائبة الرئيس، وبتمويل من «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» دراسة عن أوضاع النساء اللبنانيات المتزوجات من غير اللبنانيين. انظر مقابلة مع منسّقة الحملة مايا المصري بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٩.

(٦٣) انظر موقع قناة المنار، ٢٤/٤/٢٠٠٩.

(٦٤) السفير، ١٠/١٠/٢٠٠٨، تذكر نجاح الحملة في هذه البلدان في تعديل قانون الأحوال الشخصية في الاتجاه المطلوب.

محدودية حركة الاحتجاج، إذ اقتصرت على اعتصامات وحملات إعلامية وعرائض لا تشكل في مجموعها أداة ضغط كافية.

وقد يكون السبب في ذلك البنية الاجتماعية للمستفيدات، إذ بيَّنت دراسة فهمية شرف الدين أن عدد عقود الزواج بأجنبي بلغت ١٧,٨٦٠ عقداً ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٨، وعدد المتضررين ٧٦,٧٨٩ فرداً، وتبلغ نسبة المسلمات بينهن ٨٧,٥ بالمئة، والمسيحيات ١٢,٥ بالمئة، والنسبة الكبرى بين المسلمات هي لدى الطائفة السنّية[٦٥]، الأمر الذي يعني خشية القوى المسيحية من ازدياد عدد المسلمين في البلد، الأمر الذي يقود، بحسب رأيهم، إلى زيادة الاختلال الديمغرافي منه، وبخاصة أن فعاليات عديدة منهم قامت بحملة ضدّ التجنيس الذي صدر في العام ١٩٩٢، للسبب نفسه، واستطاعت فرض تجميد تصحيح الأخطاء الواقعة فيه.

وقد يكون السبب حقّ العودة للفلسطينيين، وهو سبب يموّه السبب السابق، وقد بيَّنت دراسة شرف الدين، أن ٣٨,٩ بالمئة من السنّيات، و٨,٢ بالمئة من المسيحيات، تزوّجن من رجال فلسطينيين، ولم تلحظ زواجاً بين الشيعيات والفلسطينيين. كما قد يكون السبب طبيعة القوى المحركة للاحتجاج، فهي منظّمات وجمعيات مدنية يغلب عليها الطابع غير الطائفي، كما غلب عليها التنافس بين مكوّناتها، فبعضها تقودها نساء شيوعيات. وهذه الطبيعة غير الطائفية لهذه القوى جعلتها غير ذات فعالية أياً كانت القضية التي تحملها، وبخاصة في ظلّ الاستقطاب الطائفي الحاد في هذه المرحلة.

ب ـ حركات الاحتجاج لخفض سنّ الاقتراع

قضية خفض سنّ الاقتراع[٦٦] قضية مزمنة في لبنان حملتها القوى والمنظمات التقدّمية والقوى القومية منذ نصف قرن وأكثر، وكانت بنداً في برامجها، إلا أنّها لم تأخذ طابعاً مستقلاً حتّى العام ١٩٩٩، حين بادرت منظمات شبابية تابعة لأحزاب سياسية غلب عليها الطابع اليساري من جهة، وطابع إسلامي من جهة ثانية، إلى إطلاق الحملة الوطنية لخفض سنّ الاقتراع.

---

(٦٥) دراسة غير منشورة أعدّتها د. فهمية شرف الدين بالتعاون مع اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٦٦) ينصّ الدستور اللبناني على عمر ٢١ سنة للاقتراع خلافاً لنصوص قانونية تعتبر عمر الـ ١٨ عاماً عمراً للبلوغ.

وشارك في الحملة: اتحاد الشباب الديمقراطي، والتعبئة التربوية في حزب الله، ومنظمة الشباب التقدّمي، والتعبئة التربوية في حركة أمل، ومنظمة شباب المستقبل، وشبيبة الحزب السوري القومي الاجتماعي. وقد كان إطلاق الحملة في لقاء اليونسكو، تلته حملة تواقيع مطالبة بذلك تجاوزت الـ ١٠٠ ألف توقيع، فضلاً عن ندوات ومؤتمرات صحافية وزيارة للنواب أفلحت في الحصول على تأييد ١٠٢ من النواب، وتقديم اقتراح قانون، إلا أنّها لم تفلح في إقراره لاعتراضات مسيحية على ذلك.

وقد تجددت الحملة قبيل استشهاد الرئيس رفيق الحريري وبعده، دون أن تتمكن من الوصول إلى نتيجة. وكان التحرّك الأبرز في شباط/ فبراير ٢٠٠٩، حين زارت وفود من المنظمات الشبابية جميع الكتل النيابية التي أبدت موافقتها على إقرار التعديل، باستثناء كتلتي القوات اللبنانية وحزب الكتائب.

وكانت جلسة مجلس النواب في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ حاسمة، حين طرح الرئيس نبيه بري اقتراح تعديل المادة الرقم (٢١) من الدستور لجهة تخفيض سنّ الاقتراع إلى ١٨ سنة، وقد وافق ثلثا أعضاء المجلس على الاقتراح، بمن فيهم ممثلو القوات اللبنانية، وحوِّل التعديل إلى مجلس الوزراء الذي أقرّه وحوَّله إلى مجلس النواب لإقراره وإصداره بقانون.

وبرغم هذا الإقرار التشريعي للاقتراح، والموافقة الحكومية على تحويله إلى الإقرار النهائي في مجلس النواب، فإن الخوف من تعثره ما زال سائداً، والسبب في ذلك مزدوج، تاريخياً: **الأوّل** خوف القوى ذات الطبيعة المسيحية من ازدياد حجم المسلمين في العملية السياسية، وبخاصة أن نسبة الولادات مرتفعة بينهم. **والثاني** خوف القوى التقليدية المسيطرة على السلطة السياسية من نمو القوى التغييرية في العملية الانتخابية، وتعديل ميزان القوى لصالحها، باعتبار الشباب في هذا العمر (١٨ ـ ٢١) أكثر تمرداً ونزوعاً نحو التغيير، وأقل ارتباطاً بالقوى النافذة في السلطة.

وقد يكون قبول هذه القوى بالتعديل، بعد طول ممانعة، عائداً إلى:

ـ ضعف حركات التغيير، وبخاصة القومية والتقدّمية.

ـ التحول في القوى التقليدية نحو الجماهيرية والطائفية، بحيث غدا الشباب في هذا العمر عماد هذه القوى.

ـ اتجاه السلطة، بقواها التقليدية هذه، إلى تبني إقرار قانون حقّ المغتربين في الانتخاب الذي يعدل من نسبة غلبة المسلمين على المسيحيين في البلد لصالح المسيحيين.

ج ـ احتجاجات أهالي المفقودين والمعتقلين

وهي احتجاجات متنوّعة تبعاً لطبيعة المفقودين، فهناك مفقودون خلال الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩)، ولهم لجنتهم (لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين)، وهناك المعتقلون اعتباطاً، ولهم لجنتهم (سوليدا)، وهناك المعتقلون في السجون السورية، ولهم لجنتهم (سوليد)، وهناك الأسرى والمعتقلون في السجون الإسرائيلية، ولهم لجنتهم (لجنة المتابعة لدعم الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية).

وبرغم أن لجنة مفقودي الحرب هي الأقدم، فإن قضية المعتقلين في السجون السورية هي الأبرز في الحراك السياسي، إذ اعتبرت الأولى بحكم القضية المنتهية لتصالح القوى المتحاربة، ولا تحملها أي من هذه القوى التي أصبحت حاكمة القضية. واعتبرت قضية الأسرى والمعتقلين قضية سياسية ووطنية مجمعاً عليها، وتحملها كافة القوى، في حين أن قضية المعتقلين في السجون السورية قضية إشكالية، وقد حملتها قوى استنبطت العداء لسورية، ورفضتها قوى صديقة لسورية.

وقد شكّلت لجنة أهالي المعتقلين اعتباطاً (سوليدا) في فرنسا في أوائل العام ١٩٩٧، وبدأت عملها في مطلع العام ١٩٩٨ مع لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية المشكّلة حديثاً في لبنان. وقد كان التحرّك في البدء إعلامياً وعبر الاتصالات بالهيئات الدولية، وبالمسؤولين المحليين[٦٧]، ثمّ تكثف في العام ٢٠٠٠، حين أعلنت سورية تسليم لبنان ٤٥ موقوفاً وإقفال الملف[٦٨] (٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠) الذي لم يرضِ الأهالي ولجنتهم التي قدمت لائحة بـ ٢٦٣ معتقلاً، وأقدمت على اعتصام احتجاجي في حديقة شارل مالك ـ الأشرفية، ونصبت خيمة الحرية (١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠)، وقد تبنى المدّعي العام التمييزي عدنان عضوم الرأي السوري[٦٩].

---

(٦٧) **النهار**: ٢٧/ ١/ ١٩٩٨؛ ٢٩/ ١/ ١٩٩٨؛ ١٨/ ٣/ ١٩٩٨؛ ١٥/ ٧/ ١٩٩٨، و٢٧/ ١/ ١٩٩٩.

(٦٨) طُرحت إعلامياً قبل التسليم، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٢؛ ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٢؛ ٢١/ ١١/ ٢٠٠٢، و٢٨/ ١١/ ٢٠٠٢.

(٦٩) **النهار**: ٧/ ١٢/ ٢٠٠٠؛ ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٠، و١٤ ـ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٠.

واستمرت القضية مطروحة في الأعوام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥، وكانت حول وجود معتقلين في سورية أم لا، وأدت إلى انقسام سياسي لبناني حول هذا الأمر، فقد قالت سوليد وسوليدا بوجود المعتقلين، وقدمت لوائح ومستندات بذلك، وأيدهما التيار الوطني الحر، والقاعدة الكتائبية، والقوات اللبنانية، وبعض النواب (فارس سعيد، ومنصور البون، وبيار الجميل)، في حين نفت ذلك قوى أخرى، من بينها حزب الكتائب[٧٠]. وقد تحرّكت اللجنتان في الإعلام والاتصالات والمطالبات مستغلة إطلاق أي معتقل أو سجين من سورية لتجدد حضورها ومطالباتها[٧١].

وكان اغتيال الرئيس الحريري (١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥) وتزايد الحملة على سورية واتساعها مدعاة لزيادة المطالبة بإطلاق المعتقلين في السجون السورية، ونفذ اعتصام مفتوح أمام مقر الإسكوا في بيروت عنواناً لهذه المطالبة. بدأ الاعتصام في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، وطالب المعتصمون بلجنة تحقيق دولية للتحقيق، رافضين اللجنة التي شكلها الرئيس نجيب ميقاتي (٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، كما نفّذوا اعتصاماً في زحلة (١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥) واعتصاماً لأمهات لبنان تضامناً معهم (١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)[٧٢].

وشكّل العام ٢٠٠٦ تحولاً في قضية المفقودين، إذ تلاقت اللجان الثلاث: لجنة أهالي المخطوفين، ولجنة أهالي المعتقلين في سورية، ولجنة المتابعة لدعم الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، وطالبت هذه اللجان بوضع حدٍ لقضية المخطوفين والمعتقلين أينما كانوا[٧٣]. وجرت تظاهرة أمام المجلس النيابي (٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٦)، ونفّذ اعتصام على طريق السراي حين انعقاد لجنة الحوار الوطني (٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)[٧٤].

وقد أبقت لجنة الأهالي القضية مطروحة بعد ذلك، فتقدّم أحد المعتقلين السابقين (نادر صافي) بدعوى ضدّ ضابطين سوريين (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)،

---

(٧٠) النهار: ١٢/٣/٢٠٠٢؛ ٣/٤/٢٠٠٢؛ ١٩/٤/٢٠٠٢؛ ١٣/١١/٢٠٠٢؛ ١٢/١٢/٢٠٠٢؛ ٢٤/٤/٢٠٠٣؛ ٤/٥/٢٠٠٣؛ ٢٤/٦/٢٠٠٣؛ ٦ـ٧/٢/٢٠٠٤؛ ٢٧/٢/٢٠٠٤؛ ١٣/٣/٢٠٠٤؛ ٨/٤/٢٠٠٤؛ ٢٣/٦/٢٠٠٤؛ ١٨/١١/٢٠٠٤؛ ١١/١٢/٢٠٠٤؛ ٢٨/١٢/٢٠٠٤؛ ٢٢/١/٢٠٠٥، و١٤/٢/٢٠٠٥.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) النهار: ١٢ ـ ١٥/٤/٢٠٠٥؛ ٢٧ ـ ٢٩/٤/٢٠٠٥؛ ٤ ـ ٥/٥/٢٠٠٥؛ ١٨/٥/٢٠٠٥؛ ٢٣ـ٢٤/٧/٢٠٠٥؛ ٩ـ١٢/٨/٢٠٠٥؛ ١/٩/٢٠٠٥؛ ١٢/٩/٢٠٠٥؛ ١١ـ١٤/١٠/٢٠٠٥، و٦/١٢/٢٠٠٥.

(٧٣) النهار، ٨/٤/٢٠٠٦.

(٧٤) النهار: ٣١/٥/٢٠٠٦، و٢٩/٦/٢٠٠٦.

وأرسلت اللجنة مذكرة إلى وزير الخارجية الأمريكية (١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٧)، وعقدت مؤتمراً صحافياً في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، ثمّ في ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، ونفّذت اعتصاماً في الحازمية على طريق قصر بعبدا، وقدمت مذكرة إلى رئيس الجمهورية، ميشال سليمان (٢١ تموز/ يوليو ٢٠٠٨) وطالبت حين تجددت طاولة الحوار، بإدراج القضية على جدول أعمالها (٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٨)(٧٥)، فضلاً عن استمرار الاعتصام أمام الإسكوا، الذي أدى حادث سيارة قربه إلى موت إحدى الناشطات (أوديت سالم)(٧٦).

توافقت لجنة أهالي المخطوفين في السجون السورية مع لجنة دعم المعتقلين والمفقودين اللبنانيين (سوليد)، ولجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، والمركز اللبناني لحقوق الإنسان، على تشكيل لجنة تحضيرية لتشكيل هيئة وطنية تضم لجان الأهل واللجان العاملة على هذا الملف بمساعدة المجتمع المدني، وذلك في مؤتمر صحافي عقدته هذه الهيئات، وحمّلت فيه السلطات الرسمية مسؤولية التقصير(٧٧).

وقد واكبت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين الاعتصام أمام الإسكوا، فطالبت بإجراء تحقيق في إسرائيل وسورية، وبالاطلاع على أرشيف كلّ الميليشيات لتحديد مصيرهم(٧٨)، ونفّذت اعتصاماً في ذكرى إخفاء محيي الدين حشيشو(٧٩) في صيدا، وأعادت التذكير بقضيتهم في مؤتمر صحافي آخر(٨٠). وقد رحبت رئيسة اللجنة باعتذار سمير جعجع(٨١)، إلا أنّها رفضت تقرير اللجنة الوزارية الذي قدر عدد المفقودين بـ ٢٠٤٦، واعتبر من مضى على اختفائه ٤ سنوات بحكم المتوفى(٨٢). ولم يظهر أي نشاط مستقل للجنة غير متابعة قضايا الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.

---

(٧٥) انظر الصحف في التواريخ الآنفة والأيام التي تلتها.

(٧٦) **النهار**، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٧٧) **السفير**، ١/ ٩/ ٢٠٠٩.

(٧٨) **النهار**، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٥، مؤتمر صحافي عُقِدَ في نقابة الصحافة لرئيسة اللجنة، وداد حلواني وحضره فؤاد الحركة وغسان مخيبر.

(٧٩) **السفير**: ١٢/ ٤/ ٢٠٠٦، و١٤/ ٤/ ٢٠٠٦.

(٨٠) **النهار**، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٦.

(٨١) أعلن سمير جعجع في خطاب له اعتذاره عن كلّ جرح أو أذية أو خسارة أو ضرر غير مبرّر تسبب به خلال أدائه واجباته الوطنية طوال المرحلة الماضية، انظر: **الأخبار**، ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٨.

(٨٢) **النهار**، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٨.

ويمكن القول إن هذه اللجان عبّرت عن قضايا معيشية وإنسانية لمواطنين لبنانيين من مناطق وطوائف متعددة، الأمر الذي جعل كلّ قضية محمولة من قوى فاعلة في الوسط الذي تنتمي إليه غالبية المتضررين من القضية المطروحة. فلجنة أهالي المفقودين والمخطوفين متعلّقة بمن فُقِد وخُطف خلال الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩)، ويبلغ عددهم ـ بحسب تقرير اللجنة الوزارية المكلفة بذلك ـ ٢٠٤٦، ويغلب عليهم ـ بحسب دراسة حسين ماجد ـ الطابع غير الحزبي: ٨٢ بالمئة، والإسلامي: ٧٢ بالمئة، والذكوري: ٩٤ بالمئة[٨٣].

ويغلب على قضية المفقودين والمخطوفين طابع القضية المنتهية، حيث إن المتهمين هم من الذين ينتمون إلى الميليشيات التي انتهت بانتهاء الأعمال العنيفة (في العام ١٩٨٩)، دون أن يبقى لأي منها مراكز للاحتجاز تنبىء بأحياء بين المفقودين والمخطوفين، كما يغلب على لجنتهم الطابع الشيوعي، كون رئيستها زوجة قائد شيوعي خطف بعد دخول القوات الإسرائيلية والميليشيات المتعاملة معها بيروت الغربية.

وأدى هذا الطابع للمفقودين ولقضيتهم ولجنتهم إلى أن لا تكون ذات فعالية، فالمتهم هو «كلّ» الحاكمين، والمتهِم هو الطرف غير ذي العصب الطائفي، والقضية إثبات وفاتهم ونتائج ذلك. ولجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية ورديفاها سوليد وسوليدا متعلّقة بمن خطف أو اعتقل من قِبل القوات السورية، سواء قبل تشريع دخولهم في الطائف أو بعده، وغلب عليهم طابع المعارضين للنظام السوري من ذوي الاتجاه البعثي «العراقي» والإسلامي، ثمّ الاتجاه العوني والقواتي والكتائبي.

وإذا كان البعثيون والإسلاميون قد أدوا «فترة سجنهم» وخرجوا على مراحل، فإن الآخرين بقي منهم بضع مئات. ويغلب على قضيتهم طابع القضية الحيّة، كون المعتقلين أحياء، وهذا هو التقدير الغالب، وكون المتهم الخصم معروفاً ومحدداً، وكون حاملي القضية ذوي عصب طائفي وفاعل.

ويغلب على لجنتهم الطابع القواتي ـ الكتائبي ـ العوني الذي شكلت نواته السياسية قبل العام ٢٠٠٥ محوراً معارضاً للوجود السوري، وشكّل بعضهم مع قوى أخرى تجمعاً معارضاً لهذا الوجود وفاعلاً في الحياة السياسية. وأدى هذا الطابع للمعتقلين

(٨٣) السفير، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٨، نشرت التقرير ودراسة حسين ماجد.

ولقضيتهم ولجنتهم إلى اتخاذها طابعاً سياسياً، وإن تدخل إلى حدٍ كبير في الصراع بين التكتلين الكبيرين بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري.

ولجنة المتابعة لدعم الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية متعلّقة بالأسرى والمعتقلين على يد القوات الإسرائيلية، وهم في الغالب من المشاركين في عمليات عسكرية ضدّ هذه القوات أو المتهمين بذلك، وغلب عليهم الطابع الإسلامي الشيعي بعد العام ١٩٩٠، والطابع اليساري والقومي قبله.

كما غلب على قضيتهم طابع القضية الحيّة، كونهم أحياء ومعترفاً بذلك لغالبيتهم، وكون الخصم واضحاً ومحدداً، وحاملي القضية ذوي عصب طائفي فاعل، وكانت حاضرة في العمليات العسكرية لحزب الله، وموضوعاً للتداول في أكثر من مرة. وقد دخلت على تحرّك لجان المعتقلين عرضاً، وربما من باب تذكير اللجان الأخرى بوجود معتقلين لدى طرف آخر غير سورية، وبالتالي تخفيف اندفاعاتهم العدائية نحوها، ولم تقم بدور خاص، لكون الخصم عدواً شرساً من جهة، ولكون حامل القضية الأساسي مهتماً بالقضية عبر أساليب أخرى من جهة ثانية.

٤ ـ حركات الاحتجاج عبر الوطنية

هي حركات احتجاجية ضدّ خصم خارجي بالدرجة الأولى والأساسية، وإن طالت بشكل ثانوي وجزئي الوضع الداخلي، وهي ثلاث فئات:

أ ـ حركة الاحتجاج على الرسوم المسيئة للنبي محمد (ﷺ) في الدنمارك

قام المحتجون بتظاهرة في وسط بيروت في ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، تمددت باتجاه حيّ الأشرفية ـ حيث سفارة الدنمارك ـ فاقتحم المتظاهرون الشوارع، وحطموا السيارات ومحلات عديدة، ويغلب على سكان الحيّ الانتماء المسيحي.

وقد تباينت الآراء في طبيعة القوى المحركة للتظاهرة والداعية إليها والفاعلة فيها، بين قائل بمؤسسة الإفتاء الإسلامي، وقائل آخر بدعم تيار المستقبل للمتحركين، وقائل ثالث بوجود جماعات متطرفة داعية وفاعلة فيها، وقائل رابع باستغلال جهات استخبارية للتظاهرة ضدّ القوى الأكبر فعالية في الحكومة (١٤ آذار).

وأياً كان المحرِّك والفاعل، فإن الاحتجاج لم ينتج أطراً منظمة ومستمرة، إلا أنّه أحدث ارتجاجاً في الحياة السياسية اللبنانية، من ناحية جنوحه نحو التخريب في مناطق متباينة في الانتماء الديني عن قواه، تراكب فيه القول إن السنَّة، وهم عماد التظاهرة، كارهون للمسيحيين، رغم التحالف بين قوى السنّة الأساسية، وتيار المستقبل، وقوى ممثِّلة للمسيحيين في ١٤ آذار (القوات، والكتائب، وقرنة شهوان). والقول إن الشيعة، وعمادهم حزب الله ـ وخلافاً للقول السائد ـ غير سلبيين تجاه المسيحيين، وقد انفتح عليهم، ووقّع مع أبرز قواهم (التيار الوطني الحر) وثيقة تفاهم بعد التظاهرة مباشرة.

ب ـ حركة الاحتجاج على الحرب الإسرائيلية ضدّ غزّة

شكلت الحرب الإسرائيلية ضدّ غزة (كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٨ ـ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩) والحصار الذي فرض عليها قضية للاحتجاج اللبناني والفلسطيني في لبنان الذي شاركت فيه مختلف القوى بدرجات متفاوتة، واتخذ أشكالاً متنوعة، أهمها:

(١) الاحتجاج بالبيانات والتصريحات، وقد شارك فيه الأحزاب والقوى والشخصيات المنضوية في تكتل ٨ آذار، فضلاً على شخصيات في هذا التكتل، وتيار المستقبل ونواب فيه، والحزب التقدّمي الاشتراكي، وحزب الحوار الوطني، والحزب الشيوعي، ونقابة المحامين، وذلك في المرحلة الأولى للحرب، حيث كثافة الحملة لهذه القوى، ثمّ في المرحلة الثانية التي شاركت فيها قوى ١٤ آذار مجتمعة ونقابات المحامين والمهندسين والأطباء وهيئة التنسيق النقابية[٨٤].

وقد شاركت الحكومة اللبنانية في ذلك عبر مناشدة الوطن العربي والمجتمع الدولي التحرّك لوقف انتهاكات إسرائيل في غزة[٨٥]. وإعلان التضامن مع غزة بعد الغارات الجوية عليها[٨٦]، وإدانة العدوان، وإعلان الحداد، واستعجال عقد قمة عربية[٨٧].

---

(٨٤) السفير والنهار، ٣ ـ ٤/١/٢٠٠٨؛ ٢٢ ـ ٢٥/١/٢٠٠٨؛ ٢٩/٢/٢٠٠٨؛ ٣ ـ ٤/٣/٢٠٠٨؛ ٢٢ ـ ٢٩/٨/٢٠٠٨؛ ٢٨ ـ ٣٠/١٠/٢٠٠٨؛ ٢٨ ـ ٣١/١٢/٢٠٠٨؛ ١٣/١/٢٠٠٩، و٥/٢/٢٠٠٩.

(٨٥) السفير، ٢٢ ـ ٢٣/١/٢٠٠٨.

(٨٦) السفير، ٢٨/١٢/٢٠٠٨.

(٨٧) السفير، ٣١/١٢/٢٠٠٨.

(٢) الاحتجاج بالاعتصامات، وقد جرى أكثر من اعتصام أمام مبنى الإسكوا في بيروت: في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ اعتصام جبهة الأحزاب والقوى والشخصيات في تكتل ٨ آذار؛ وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ اعتصام المنظمات الشبابية في ١٤ آذار؛ وفي ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ اعتصام الجماعة الإسلامية، والحملة الأهلية لنصرة فلسطين والعراق، وحماس، ورابطة علماء فلسطين، والمنتدى القومي العربي، والمؤتمر الشعبي؛ وفي ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ اعتصام هيئة التنسيق النقابية(٨٨).

(٣) الاحتجاج بالتظاهر، وقد اتخذ أكثر من شكل:

ـ تظاهرات مناطقية في حاصبيا (٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨)، وفي بعلبك وصور (٣ آذار/ مارس ٢٠٠٨)، وفي طرابلس وعين الحلوة والمية ومية والبص والرشيدية والنبطية وبعلبك ورأس العين والضاحية الجنوبية ومخيم مار الياس والبداوي (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، وصيدا وعين الحلوة وبيروت (١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩). وقد غلب عليها طابع التضامن مع غزة والمطالبة بفكّ الحصار.

ـ الاحتجاج بالتظاهر والاعتصام معاً الذي غلب عليه طابع الاستنكار المزدوج: استنكار للموقف المصري الذي لم يقدم على فكّ الحصار عن غزة، واستنكار للموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل، وتمثَّل بـ:

• تظاهرت الاحتجاج أمام السفارة المصرية في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ و١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وقد تخللها محاولات اقتحام مبنى السفارة في الرملة البيضاء، وتصدّي قوى الأمن للمتظاهرين. وقد شارك في هذه التظاهرات شباب حزب الله، بشكل أساسي، وقوى يسارية أخرى.

• تظاهرات الاحتجاج أمام السفارة الأمريكية في عوكر في ٨ و١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وقد رشقت السفارة بالحجارة وحاول المتظاهرون اقتحام الأسلاك الشائكة حول السفارة. وقد تصدّت لها قوى الأمن اللبناني. وقد غلب الطابع اليساري على المشاركين في هذه التظاهرات.

---

(٨٨) انظر الصحف في اليوم التالي للاعتصام.

• الاحتجاج بإرسال سفن مساعدات إنسانية إلى غزة، واقتصرت في لبنان على سفينة واحدة (سفينة الأخوّة)[89] التي انطلقت من طرابلس في ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ إلى لارنكا في قبرص، ثمّ إلى غزّة، حيث تعرّضت للمضايقات في عرض البحر، واقتُحمت حين وصولها، واعتقل ركابها، ثمّ أطلق سراحهم، وبقيت السفينة محتجزة في إسرائيل، وقد نظم الرحلة اللجنة الشعبية اللبنانية ـ الفلسطينية لمواجهة الحصار على غزة، وجمعية غزة الحرة في كاليفورنيا، وشارك فيها حوالى ٨٠ شخصية[90].

ويلاحظ في هذه الحركات الاحتجاجية اشتدادها في المرحلة الأخيرة، حين تعرّضت غزة لغارات جوية إسرائيلية ذهب ضحيتها مئات الشهداء والجرحى (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، كما يلاحظ اقتصار الاحتجاج على المنظمات والأحزاب ذات القواعد الإسلامية، وعلى الأحزاب والمنظمات اليسارية والقومية، وعلى هيئات نقابية، أي أن الحصار كسر الانقسام السياسي السائد (٨ و١٤ آذار) معيداً الانقسام السابق له.

كما يلاحظ عدم إدخال قضايا الصراع الداخلي في حركات الاحتجاج، وإن بدت التظاهرات حول سفارتي مصر والولايات المتحدة حاملة تحدٍ لقوى داعمة لتكتل ١٤ آذار.

ج ـ حركات احتجاج ضدّ تحرير التجارة الدولية

هذه الحركات الاحتجاجية دارت حول تحرير التجارة الدولية، إن بضم لبنان إلى منظماتها أو باتّباع لبنان سياسة اقتصادية منسجمة معها، أو بآثارها التدميرية، عالمياً. وقد اتخذت أكثر من طابع، بعضها داخل الحركات الاحتجاجية المطلبية (احتجاجات هيئة التنسيق النقابية ضدّ التعاقد الوظيفي)، وبعضها ذات طابع مستقل. وقد انحصرت هذه بإصدار البيانات دون أن تصل إلى حدِّ النزول إلى الشارع.

وقد قام بهذه التحرّكات منظمات المجتمع المدني، فضلاً على الحزب الشيوعي اللبناني، وتمثّل هذا التحرّك ببيانين:

---

(٨٩) انطلقت فكرة إرسال السفن من «جمعية غزة الحرّة» في كاليفورنيا التي أرسلت سفينة عليها ٤٤ ناشطاً أجنبياً في ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، واستطاعت خرق الحصار والوصول إلى غزّة، وتلتها محاولة ناجحة في ٢٨ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٨، ثمّ «الكرامة» لناشطين أوروبيين في ٨/ ١١/ ٢٠٠٨، وعلى متنها ٢٣ شخصية بينهم ١٢ نائباً أوروبياً، ثمّ «سفينة المروءة الليبية» التي تصدّت لها قوات الاحتلال بتاريخ ٣/ ١٢/ ٢٠٠٨، ثمّ «سفينة قطرية» بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٨، و«سفينة إيرانية» بتاريخ ١٣/ ١/ ٢٠٠٩.

(٩٠) السفير، ١ ـ ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩.

الأوّل في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، ومناسبته مفاوضة لبنان للانضمام إلى منظمة التجارة، وموضوعه المطالبة بحماية الزراعة والصناعة المحلية، مع إصلاح القطاع العام، وإبقاء الخدمات الأساسية عامة، والتحذير من خطورة تحرير التجارة. وموقّعو البيان: منظمات من المجتمع المدني هي: الأمل للمعوقين، وعامل، ومجموعة Attack، وجمعية التنمية الخيريّة الاجتماعية، والحركة الثقافية ـ إنطلياس، والجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، واتحاد المقعدين اللبنانيين، والمؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني، ونقابة المزارعين اللبنانيين، ومراكز الدراسات حول الشأن العام، والخط الأخضر، وتجمّع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان، وجمعية الخدمات الإنسانية والاجتماعية في الشمال[٩١].

والثاني في شباط/ فبراير ٢٠٠٨ في الموضوع نفسه، محذراً من الآثار المترتبة على انضمام لبنان إلى منظمة التجارة الدولية.

وقد نتج عن هذين التحرّكين قيام تحالف «لبنان ليس للبيع» ضمَّ ١٧ جمعية، ويتابع تحرّكه البحثي والإعلاني في الاتجاه نفسه[٩٢].

استنتاج واستشراف

يبدو من استعراض الحركات الاحتجاجية في لبنان بعد العام ٢٠٠٥ جملة استنتاجات، أهمها:

ـ أن الحركات الاحتجاجية، بالمعنى العام لها كثيرة، إلا أنّها بالمعنى الخاص محصورة، واقتصرت على حركتين: حركة الاحتجاج على الإساءة إلى النبي (ﷺ) وموضوعها خارج الاجتماع السياسي الداخلي، وحركة الاحتجاج على انقطاع الكهرباء في الضاحية الجنوبية لبيروت، وموضوعها داخلي بامتياز، إلا أن أياً من هاتين الحركتين لم تنتج أطراً وهيئات خاصة بها، لا بل سرعان ما عادت إلى قواعدها بانضواء محرّكي كلّ حركة في أطرهم السابقة.

ـ أن موضوعات الاحتجاج متنوعة، إلا أن الأكثر فعالية هي الاحتجاجات السياسية، وفعاليتها لا تعود إلى طبيعتها السياسية فقط، بل إلى حملها من جانب قوى

(٩١) **النهار**، ٨/ ١/ ٢٠٠٦.
(٩٢) **النهار**، ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٨.

طائفية، وتناغمها مع أطراف دولية وإقليمية مؤثرة، وقد تجاوز الاحتجاجان الأساسيان في هذه المرحلة المطلب السياسي المحدد: التغيير في سياسات السلطة إلى مطالب بنيوية في النظام السياسي، فانتفاضة الاستقلال عدّلت في الرعاية الإقليمية للنظام، وحاولت التعديل في السياسة الخارجية للدولة، وتعزيز موقع محسوب على الطائفة السنّية، والاعتصام في ساحة رياض الصلح، عدّل في بنية تشكيل الحكومة (الثلث المعطل)، وحال دون التعديل في سياسة لبنان الخارجية، وعزّز موقع الطائفة الشيعية في المعادلة الداخلية.

ـ غياب الاحتجاجات ذات الطابع العمالي أو الفلاحي، سواء أكانت من هيئات شرعية أو غير شرعية، واقتصرت على تحرّك يتيم للاتحاد العمالي العام، سرعان ما أجهض بالسياسة، وتحرّك للعاملين في النقل البري والزراعي انحصر في بيئة داعميه السياسيين، وتحرّكات متفرقة لمزارعين تضرّروا بفعل العوامل الطبيعية.

ـ غلبة الطابع الوظيفي موضوعاً، والمثقف أداة، والتقليدي أسلوباً، على الحركات الاحتجاجية المطلبية في هذه المرحلة، حيث إن هيئة التنسيق النقابية هي هيئة في غالبيتها الساحقة للأساتذة في مراحل التعليم المختلفة، والأساتذة الثانويين والابتدائيين، وأساتذة أيضاً.

ومطالب الهيئة: رفض التعاقد الوظيفي، ومطالب الأساتذة الدخول في الملاك التعليمي، هي مطالب وظيفية، والأساليب المعتمدة هي الإضراب والتظاهر والاعتصام، وهي أساليب تقليدية، سواء باعتمادها مراحل سابقة أو باعتمادها في بلدان أخرى ولدى حركات شبيهة.

ـ طغيان الطابع الطائفي على الحركات الاحتجاجية في أكثر من ناحية؛ فالحركتان الاحتجاجيتان الأساسيتان حملتا الطابع الطائفي في تكوينهما، وفي موضوعهما، وفي أساليبهما.

والحركات والاحتجاجات الأخرى ذات الطابع غير الطائفي استغلت طائفياً (إضراب ١٠ أيار/ مايو لهيئة التنسيق، وإضراب ٧ أيار/ مايو للاتحاد العمالي العام، واحتجاج مار مخايل)، أو حُملت الطابع الطائفي (خفض سنّ الاقتراع، وإعطاء أولاد المرأة اللبنانية المتزوجة من غير لبناني الجنسية)، فضلاً على الطابع الطائفي الصريح لبعضها (الاحتجاج على الإساءة إلى النبي).

ـ تراجع الحركات الاحتجاجية المطلبية قياساً بمراحل سابقة، بما فيها مرحلة الحرب نفسها، إذ لم يشهد لبنان خلال هذه المرحلة احتجاجات مطلبية، باستثناء احتجاجات هيئة التنسيق والأساتذة، كما لم تقدّم هيئات عريقة في هذا الحقل (الاتحاد العمالي العام، واتحاد العمال والمستخدمين) على تحرّك احتجاجي بارز.

ـ لم تخرج أساليب الاحتجاج عن المعروف تاريخياً والسائد عالمياً (إضراب، وتظاهر، واعتصام)، وما خرج عن السائد هو الاحتجاجات السياسية ذات الطابع الطائفي (انتفاضة الاستقلال، واعتصام في ساحة رياض الصلح)، فقد اعتمدتا الاعتصام المفتوح، سواء في ساحة الشهداء أو في ساحة رياض الصلح الذي ترافق معه إقامة الخيام والمهرجانات، فضلاً على النشاطات الأخرى، وهو ما لم يشهده تاريخ الاحتجاجات في لبنان.

وقد يكون ذلك عائداً إلى الحشد الكثيف في الاحتجاجين الذي جعل الحضور الدائم في الاعتصامين ممكناً، كما قد يكون ذلك عائداً إلى الطبيعة الطائفية للاحتجاجين، وما يقبع خلفهما من دعم سياسي ومالي، محلي وإقليمي ودولي، جعل الفعالية فيها كبيرة.

ـ إنّ تراجع الاحتجاجات المطلبية، وتقدم الاحتجاجات السياسية، وغلبة البنية الطائفية عليها وتأثيرها في الاحتجاجات الأخرى «غير الطائفية»، كل ذلك يؤشر إلى نماء حركات اجتماعية طائفية لا تنبئ بتغيير إيجابي، كما لا تندرج في حالة الفوضى تماماً، وإنما تؤسس لفدرالية طائفية غير معلنة في لبنان، وتندرج في مشروع الكيانات الطائفية في المنطقة؛ تغذيه وتتغذى به.

وقد تكون هذه الوجهة سائدة في المدى المنظور، ومتناغمة مع تحرّكات النظام العالمي المندفعة نحو تعميم نمط إنتاج ضخم مالياً، ومتذرّر بشرياً، ونمط استهلاك متزايد، ونمط سياسي أحادي ووحداني، والمندَفع ضده بقوقعة على الهوية بمختلف أشكالها. إلا أنّ طبيعة البنية المجتمعية في لبنان الموحّد في علاقات الإنتاج، والمتداخل جغرافياً وديمغرافياً، تجعل وصول هذه الوجهة إلى مآلها النهائي متعذراً، إن لم يكن مستحيلاً.

كما أنَّ الاستعصاءات التي واجهت الاستقطابات الطائفية عندما كانت ضمن ثنائية مسيحي ـ مسلم، والاستعصاءات التي تواجه هذه الاستقطابات المتعددة القوى،

ومآل كلّ منها العنيف والتدميري من جهة، والارتهاني من جهة أخرى، تقود إلى تراجع هذه الوجهة لصالح بناء دولة مدنية، بنماء قوى متضررة من هذه الوجهة، أو بعقد هذه الطوائف أو بعضها تسوية تاريخية تغلّب المدني على الأهلي، والدولة على الطائفة، والداخل على الخارج.

الفصل الخامس

الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور

محمد العجاتي(*)

(*) باحث مصري، والمدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي. ويشكر حبيبة محسن، مساعدة باحث، في منتدى البدائل العربي.

بعد ما يقرب من عشر سنوات من الركود السياسي شهدتها الحياة السياسية المصرية خلال فترة التسعينيّات من القرن العشرين، جاءت الألفية الثالثة بحالة من الحراك السياسي والاجتماعي، ما لبث أن تطور على مدار السنوات العشر الأخيرة، ليمثل حالة فريدة في تاريخ الحياة السياسية المصرية، ترتكز على حركة احتجاجات اجتماعية واسعة النطاق.

تحاول هذه الدراسة تتبع تطور هذه الحالة من خلال رصد مراحلها المختلفة، من حيث طبيعة الحركات ومظاهرها وبنيتها والبيئة المحيطة بعناصرها الثلاثة، الاقتصادية والداخلية والخارجية، والتفاعل ما بين هذه الحركات والبيئة المحيطة بها من حيث التأثير المتبادل بينهما. ولتكون الصورة أكثر وضوحاً، ترسم هذه الورقة في مقدمتها صورة للمجال السياسي المصري في فترة التسعينيات التي سبقت الإشارة إليها بصفتها مرحلة ركود سياسي، إلا أنّه بالتأكيد كانت كذلك مرحلة تشكّلت فيها، عبر الأحداث والتطورات، البدايات للحراك الحالي في مصر.

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١، شهدت الساحة السياسية المصرية حالة من الركود السياسي الذي يمكننا تفسيره بالقيود التي فرضها النظام المصري لتضييق المساحة المسموح بها من حرية الرأي والتعبير، وحرية العمل السياسي بشكل عام، بحجة التخوّف من مدّ الحركات الإسلامية العنيفة في تلك الفترة، بالإضافة إلى عدة عناصر أخرى، أهمها تراجع القوى السياسية التقليدية، والطفرة الاقتصادية التي شهدتها تلك الفترة، وكذلك استخدام السلطة خطاباً قومياً لتبرير دورها في حرب الخليج الثانية.

ومن النماذج البارزة الجديرة بالتناول في هذا الصدد تجربة حزب الوفد، وهو أعرق الأحزاب المصرية، نظراً إلى أنه كان حزب الأغلبية قبل قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢. ومع عودة التعددية الحزبية عام ١٩٧٨، عاد الحزب مرة أخرى إلى العمل السياسي تحت قيادة فؤاد سراج الدين الذي كان سكرتيراً عاماً للحزب في مرحلة ما

قبل الثورة، وكان حزب الوفد أول الأحزاب التي تتقدم بطلب السماح بممارسة العمل الحزبي العلني[1].

وخلال فترة الثمانينيات، استطاع الحزب خلق قواعد شعبية لا بأس بها[2]، إلا أنّه كحزب ليبرالي خذل على أرض الواقع العديد من أنصاره، وذلك من خلال مواقفه من قضايا الرأي والتعبير، وعلى رأسها قضية نصر حامد أبو زيد، وتركيز الحزب على تصفية حساباته مع الفترة الناصرية، وبقاء رئيس الحزب آنذاك فؤاد سراج الدين لفترة طويلة مسيطراً على مقاليد السلطة داخله. إضافة إلى ذلك انسحاب عدد كبير من أعضاء الحزب عام ١٩٨٤، لاعتراضهم على تحالف حزب الوفد مع جماعة الإخوان المسلمين[3]، يُضاف إلى ذلك ـ بل يسبقه في معظم الأحيان ـ حقيقة أن موقف الحزب في خلال فترة التسعينيّات تميزت بالتراخي والاقتراب من المواقف الحكومية في معظم القضايا، الأمر الذي أضعف التعاطف الشعبي مع الحزب، خاصةً في الأوساط الشبابية.

أما حزب اليسار، الذي كان في فترة الثمانينيّات يمثل الصوت الأكثر راديكالية في الشارع المصري، وهو حزب التجمّع الذي نشأ في نهاية السبعينيّات بقيادة خالد محيي الدين، أحد الضباط الأحرار، ليضم بين جنباته التيارات الشيوعية والناصرية وتيار اليسار الإسلامي، فقد أُصيب في مطلع التسعينيّات وسقوط المنظومة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، بحالة من الارتباك، صاحبها تبنيه لتحالف مع الدولة لمواجهة ما أطلق عليه «الإرهاب» الديني، وتحولت مهمته إلى معركة مع الفكر الأصولي على حساب معركته مع سياسات النظام القائم، وهو ما أفقده كثيراً من المشروعية، وبدأ العديد من التيارات اليسارية والناصرية في الخروج من عباءته رسمياً، أو حتّى ضمنياً، بالبقاء داخل الحزب مع ممارسة نشاطه السياسي بشكل مستقل، وهو ما دفع قيادات الحزب الرسمية، سواء رغبة في السلطة أو في محاولة للحفاظ على الحزب، بالتراجع عن الديمقراطية الداخلية التي كانت مثالاً يحتذى به من قبل باقي الأحزاب خلال فترة الثمانينيّات. ومع ارتفاع متوسط أعمار هذه القيادات، بدأ الحزب في التكلس والدخول في صفقات مع النظام، وهو ما أفقده كثيراً من شعبيته في أوساط اليسار المصري.

---

(١) انظر: «حزب الوفد،» المعرفة، <http://www.marefa.org/index.php>.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

من أهم الأحزاب المصرية التي فرضت وجودها على الساحة حتّى فترة التسعينيات أيضاً حزب العمل[٤]. ومن الجدير بالذكر أن الحزب ـ لدى نشأته ـ كان يغلب على برنامجه وتوجهاته الطابع الاشتراكي، ولكنه نزع تدريجياً عباءة الاشتراكية عنه، وشهد تقارباً مع جماعة الإخوان المسلمين، وانضمام عناصر إسلامية التوجه إلى الحزب، وخروج عناصر اشتراكية أخرى منه. ولم يكن هذا الأمر بمستغرب، حيث إنّ الحزب يعتبر نفسه امتداداً لحركة مصر الفتاة التي كانت تسعى إلى المزج بين الاشتراكية والتوجه الإسلامي. ومن اللافت أن الأزمات الداخلية بسبب هذا التحالف استمرت وازدادت عنفاً؛ فمع حلول انتخابات المؤتمر العام (١٩٨٩)، ظهر فيها بشدة الصراع بين التيارين الاشتراكي والإسلامي داخل الحزب، وهو الصراع الذي حُسم بفوز أنصار التيار الإسلامي في انتخابات الحزب الداخلية. ورداً على نتائج الانتخابات، وسقوط التيار الاشتراكي داخل الحزب، اجتمع عدد من قيادات الجناح الاشتراكي في الحزب، وقرّروا إنشاء لجنة تنفيذية ثانية منشقة عن الهيكل التنظيمي للحزب الأصلي، وتولى أحمد مجاهد رئاسة هذا الحزب الموازي، وصار جمال أسعد نائباً له. وقد تمّ الإعلاء من شأن هذا الانشقاق إعلامياً وسياسياً، سواء من خلال الدعم الحكومي للمنشقين عن الحزب ـ بمجموعة من اللقاءات التي جمعت بين المجموعة المنشقة ورئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية على سبيل المثال ـ أو من خلال إصدار صحيفة أخرى موازية باسم الحزب، الأمر الذي أضعف هيكل الحزب الأصلي أمام الرأي العام[٥].

أما الحزب العربي الديمقراطي الناصري الذي عوّل عليه الكثيرون لتغيير المشهد السياسي في مصر، حيث إنّه الحزب الوحيد الذي استكمل بناء قواعد شعبية من خلال لجان ومقار في كافة محافظات مصر قبل إشهاره، فقد جاءت نشأته في مطلع التسعينيّات مخيّبة للآمال، إذ ولد منقسماً على ذاته، وشهد منذ اللحظة الأولى صراعاً بين فصائل الناصريين المختلفة، على رأسها مجموعة ضياء الدين داود، ومجموعة فريد عبد الكريم التي تمثل الجناح الأكثر تشدداً من الناصريين[٦]. وقد نتج من تأسيسه رفض الاعتراف الرسمي ببقية القوى الناصرية، وإن دعت بعض القوى الناصرية كلّ فصائل

---

(٤) انظر: موقع حزب العمل (الإلكتروني)، <http://el-3amal.com/news/page.php?t=2&i=1>.

(٥) هاني لبيب، «شهادة من الداخل: حزب العمل في مصر: صعوبات الممارسة الديمقراطية،» المعرفة (الجزيرة)، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC160E5C-90DD-4259-814E-14F678DD5F6F.htm>.

(٦) محمد جمال عرفة، «الحزب الناصري: تفاؤل بالانتخابات هل ينعكس على تمثيله؟،» موقع إسلام أون لاين، <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-oct-2000/qpolitic21.asp>.

الناصريين إلى الانضمام إلى الحزب الوليد، وتناسي الخلافات القديمة، واستجاب البعض للدعوة، بينما رفضها آخرون. بيد أن هذا الاقتراح تحول إلى كابوس بعد أقل من خمسة أعوام على تشكيل الحزب الناصري، وذلك بسبب انتقال خلافات فصائل الناصريين إلى هذا الحزب الجديد، ما أثر في فاعليته، وشلّ قدرته تقريباً، الأمر الذي دفع البعض إلى الانسحاب من الحزب طواعية، وفصل الحزب آخرين، بعدما وقعت صدامات داخل لجان الحزب بين القوى المتنافسة(٧).

أما جماعة الإخوان المسلمين، فبعد تجربتي تحالف مع أحزاب قائمة خلال الثمانينيّات ومطلع التسعينيّات، كانت فترة التسعينيّات بالنسبة إليها مرحلة بناء، وقد مكّنها من ذلك فترة التسامح القصيرة بينها وبين النظام، التي حتّمتها ضرورات مواجهة النظام مع الجماعات الجهادية العنيفة. إلا أن ذلك لم يخلُ من مناوشات. على سبيل المثال «قضية سلسبيل» في أواخر عام ١٩٩٢، التي تبيّن من خلالها أن للجماعة تنظيماً قوياً ومحكماً استطاعت بناءه في سنوات قليلة، ويكاد يقارب في دقته الهيكلية والتنظيمية الهيكل الرسمي للدولة وأجهزتها. وهي القضية التي شهدت في أعقابها إجراءات متعددة لكسر شوكة الجماعة، وعلى رأسها المحاكمات العسكرية لقياداتها، وسن التشريعات والقرارات الإدارية لتقليص وجود الجماعة في النقابات المهنية والاتحادات الطلابية والمجالس المحلية، بل والجمعيات الأهلية والمساجد. وهذه الإجراءات تهدف جميعاً إلى توجيه ضربات جزئية محسوبة إلى بنية الجماعة، لإنهاكها واستنزاف قوتها، دون الدخول في معركة مباشرة ومفتوحة معها، ربما لا يحتمل النظام تكاليفها في ذلك الوقت(٨).

هناك قوى أخرى كانت موجودة بكثافة وفاعلية على الساحة المصرية خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات، هي الجماعات الإسلامية، وعلى رأسها تنظيم الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية. وهي ـ كما هو معروف ـ تنظيمات سلفية جهادية عنيفة، بدأت تظهر على الساحة مع أوائل السبعينيات، وتعتنق فكراً إسلامياً متطرفاً، يحكم بجاهلية الدولة لكونها لا تحكم بالشريعة الإسلامية، وتتبنى أسلوباً واحداً للتغيير هو العنف المسلح. وعلى الرغم من أن هذه التنظيمات قد تلقت ضربات موجعة عقب

(٧) المصدر نفسه.

(٨) حسام تمام، «الإخوان المسلمون: هل تغيرت قواعد المواجهة؟،» موقع المرصد العربي للإصلاح والديمقراطية، <http://www.awrd.net/look/print.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=1545&NrIssue=1&NrSection=6>.

اغتيال الرئيس السادات، ووُضع أكثر القيادات في السجون، إلا أن فترة أوائل التسعينيات، تحديداً، كانت من الفترات النشطة في حياة هذه الفصائل. فمع خروج معظم قيادات هذه الفصائل من السجون في منتصف الثمانينيات، ازدادت الحركة تأثيراً، واستطاعت بناء نفسها مرة أخرى، وخاصة تنظيم الجماعة الإسلامية الذي خلق لنفسه قاعدة شعبية لا بأس بها في منطقة الصعيد جنوب مصر. واستطاع تنفيذ عدد من العمليات العسكرية، على رأسها عمليات الاغتيال التي استهدفت رموز النظام المصري عام ١٩٩٣، والتي قام بها ما عُرف باسم «تنظيم طلائع الفتح»، التابعة لجماعة الجهاد الإسلامي، بالإضافة إلى مذبحة الأقصر في العام ١٩٩٧ التي قامت بها مجموعة من أبناء الجماعة الإسلامية[٩]. ومن الجدير بالذكر أن تلك الأحداث ـ مع الاعتراف بخطورتها ـ ظلت ورقة في يد النظام المصري للتضييق على مساحات حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي المتروكة في المجال العام[١٠].

كما كان للعامل الاقتصادي دور مهم في هذه الفترة، فمع انتهاء حرب الخليج الثانية حصل النظام المصري على مكافأته مقابل المشاركة في تحرير الكويت، فشُطب ما يقرب من نصف الديون الخارجية المصرية التي كانت تثقل كاهل الاقتصاد المصري طوال الثمانينيّات. كما بدأت الحكومة في ذلك الوقت تطبيق ما اصطلح على تسميته برنامج «الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي»[١١]، بما شمله ذلك من إعفاءات ضريبية لعدد من السنوات للشركات الأجنبية، وكذلك بدأ بيع بعض شركات القطاع العام. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع في السيولة المتوفرة، وكذلك إلى جذب استثمارات أجنبية بما أتاحته من فرص عمل خاصة مع دخول الشركات المتعدية الجنسيات. كما شهد النصف الثاني من التسعينيّات تراجعاً ملحوظاً في معدلات التضخم التي كانت قد تجاوزت في مطلع التسعينيّات الـ ٢٠ بالمئة، وكذلك معدل نمو يقدر بحوالى ٤,٥ بالمئة[١٢]، وهو رقم كان غائباً منذ أواخر السبعينيّات. ولدت هذه الحالة آمالاً عريضة في

---

(٩) كمال حبيب، «خبرة تنظيم الجهاد في المراجعات،» في: **المراجعات من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد**، تحرير ضياء رشوان [وآخرون] (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، برنامج دراسة الحركات الإسلامية، ٢٠٠٨).

(١٠) «ماذا بقى من جماعة الجهاد المصرية؟»، في: **دليل الحركات الإسلامية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢).

(١١) **نحو توزيع عادل لثمار النمو: التقرير المصري للاستثمار** (القاهرة: مجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار، ٢٠٠٩).

(١٢) المصدر نفسه.

طفرة اقتصادية لدى شرائح واسعة في المجتمع المصري إلى الدرجة التي حدت ببعض المحللين على وصف مصر بنمر على النيل، على غرار النمور الآسيوية[١٣].

مع أفول وجمود التنظيمات الحزبية بشكلها التقليدي، والمواجهات العنيفة بين النظام والجماعات السياسية الأخرى غير الحزبية، وعمليات التحولات الاقتصادية التي مرت بها الدول النامية، وعلى رأسها مصر، في عقب القبول بسياسات التكيف الهيكلي، بالإضافة إلى تحولات النظام العالمي من انهيار نظم الحكم الدكتاتورية في شرق أوروبا ومعظم دول الكتلة الشرقية، بل وانهيار الاتحاد السوفياتي ذاته في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، برز ما أُطلق عليه «القطاع الثالث» أو «المجتمع المدني» كمصطلح جديد، تركّز عليه المنظمات الدولية لكونه القطاع الذي يمارس نشاطاً تكميلياً لدور الدولة المتراجع، ويسدّ الفجوة بين المواطنين والدولة، ومن ناحية أخرى، يساعد على إشاعة قيم المبادرة والاعتماد على الذات، ومن ثمّ خلق ثقافة مختلفة قد تكون دافعاً لعملية التحول الديمقراطي[١٤].

في الوقت ذاته، الذي بدأ المجتمع المدني يبرز فيه على الساحة باعتباره فاعلاً مهماً على الساحة المصرية، بدأ المجتمع المصري أيضاً يشهد نمواً غير مسبوق لظاهرة أخرى هي ظاهرة الإعلام المستقل. فبحلول أواخر التسعينيات، شهدت مصر انطلاق عدد من الصحف المستقلة، كان أبرزها جريدة **الدستور** التي تمّ إغلاقها لفترة طويلة ـ حوالى سبع سنوات ـ بسبب مشكلة أثارها أحد رجال الأعمال[١٥]. هكذا كان المشهد المصري عشية القرن الحادي والعشرين، الذي شهد مطلعه حراكاً سياسياً غير مسبوق في مصر منذ الاستقلال.

يمكننا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مراحل رئيسيّة شهدها هذا الحراك: المرحلة **الأولى** هي تلك التي انطلقت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واستمرت حتّى غزو العراق في العام ٢٠٠٣. والمرحلة **الثانية** التي صاحبت الانتخابات البرلمانية المصرية، واستمرت حتّى انتهاء الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٥. والمرحلة **الثالثة** والأخيرة

---

(١٣) «نمر على النيل،» **الأهرام**، ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٧.

(١٤) شوقي عقل، «مصطلح جديد.. قديم نحن والمجتمع المدني،» الكتب: **وجهات نظر** (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، <http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=519&issue_id=5>.

(١٥) محمد أبو زيد، «الصحافة المصرية المستقلة تحت المجهر: ظهرت أواخر التسعينات.. والسؤال الآن هل هي «إعلام بديل»؟،» **الشرق الأوسط**، ٩/ ٧/ ٢٠٠٦، <http://www.aawsat.com/details. asp? section=37&article=372226&issueno=1 0085>.

هي مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية التي بدأت منذ العام ٢٠٠٦ وما زالت مستمرة حتّى الآن.

أولاً: مرحلة الحراك السياسي

فور اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، ثارت موجة من التظاهرات والتحرّكات السياسية غير المسبوقة على الساحة المصرية. ومن اللافت أن هذا الحراك الشعبي اتخذ أولاً صورة تجمّع شعبي يهدف إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني وتدعيم مقاومته وصموده أمام الهجمات الإسرائيلية، وذلك من خلال جمع التبرعات وقوافل المساعدات المادية والغذائية والدوائية، وتمريرها عبر الحدود المصرية إلى الأراضي المحتلة من ناحية، باعتبار أن ما يعانيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال هو جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية المصرية، وهمّ إنساني عام؛ ومن ناحية أخرى، نظراً إلى حالة الركود السياسي التي سادت الساحة المصرية خلال فترة التسعينيات، والتضييق الأمني الذي مارسه النظام المصري على مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية المصرية، تحولت الحركة في فترة لاحقة إلى استغلال العامل الخارجي كمدخل إلى الاحتجاج على الأوضاع الداخلية. أشعلت الانتفاضة حالة استنفار وحراكاً غير مسبوق لدى قطاعات وشرائح واسعة من المجتمع المصري، فقد اشتعلت التظاهرات غير المنظّمة للتنديد بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وللتضامن مع القضية الفلسطينية، وأثارت موجة واسعة من التعاطف لدى الشعب المصري مع القضية الفلسطينية.

١ ـ محفزات الحراك السياسي بين التغيّرات الإقليمية والتطورات الداخلية

كانت البيئة المحيطة داعمة لعودة الحراك للشارع المصري، سواء بسبب التراجع الاقتصادي أو التطور الإعلامي، على مستوى العربي خاصة، من جانب قناتي «العربية» و«الجزيرة» اللتين نقلتا للمشاهد العربي صورة مفصّلة للمجازر الإسرائيلية. ونذكر هنا مشهد استشهاد الطفل محمد الدرة بين يدي والده برصاص القوات الصهيونية، وما تركه من أثر في نفوس العرب جميعاً. كذلك التطورات السياسية، سواء الداخلية أو الخارجية، كان لها دورها كذلك.

وعلى الصعيد الاقتصادي، واجه الاقتصاد المصري في نهاية حقبة التسعينيّات ثلاث صدمات رئيسيّة، هي الأزمة المالية في بلدان شرق آسيا، والاعتداء الإرهابي على السياحة في مدينة الأقصر، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، وهو ما أدى إلى عودة الارتفاع في معدلات التضخم، وانحسار في معدلات الاستثمار، خاصة مع انتهاء مهلة الإعفاء الضريبي، حيث استفادت بها العديد من الشركات، ثمّ نقلت مقار نشاطها إلى دول أخرى بعد انتهائه. كما شهدت هذه الفترة معدلات نمو سلبي للاستثمار الخاص بلغ ٤٦ بالمئة، أدّت إلى انخفاض الاستثمار بنسبة ٢٣ بالمئة[١٦]، لتبدأ موجة من البطالة ما زلنا نعانيها حتّى الآن، وهو ما دفع إلى ما يمكن أن نطلق عليه فجوة التوقعات لدى فئات عريضة من الشعب المصري، خاصة بين الشباب الذي يعد وقود حركات الاحتجاج.

في هذا الإطار، يمكننا الإشارة إلى التغيّرات الحادثة على الساحة السياسية المصرية داخلياً، وعلى رأسها التطورات الداخلية للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وتحديداً تلك التي أعقبت مؤتمر الحزب الثامن عام ٢٠٠٢. فعقب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠، والمؤشرات المقلقة التي تلت تلك الانتخابات، تبيّن بوضوح تناقص كبير في شعبية الحزب في أوساط المؤيّدين له، فقد أشارت إلى تنامي ظاهرة الانشقاق الحزبي من المستقلين الذين يتحدون الحزب أثناء الانتخابات، وسرعان ما ينضمون إليه حال فوزهم[١٧].

يُضاف إلى ذلك أيضاً ـ كما يذهب عدد من المحللين ـ العامل الخارجي المتمثل في الضغوط الدولية ـ وتحديداً الضغوط الأمريكية ـ من أجل تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية التي «تفرخ الإرهاب»، ذلك المسؤول عن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. ولكن من الواضح أن العامل الخارجي لم يكن هو العامل الأساسي الدافع إلى إجراء تلك الإصلاحات في هيكل الحزب الحاكم، لأن عملية الإصلاح الداخلية للحزب كانت قد بدأت قبل أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. أما عن تلك الأخيرة، فربما ساهمت فقط في دفع عملية الإصلاح، وإعطاء المزيد من الثقل إلى الجيل «الثاني» من القيادات أو «التيار الإصلاحي» داخل الحزب.

---

(١٦) نحو توزيع عادل لثمار النمو: التقرير المصري للاستثمار، ص ٧.

(١٧) محمد جمال عرفة، «الحزب الوطني المصري.. تغيير أم تجميل؟،» موقع إسلام أون لاين (٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢)، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1172571454417&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout>.

عقب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠، بدأ تيار الشباب أو التيار الإصلاحي الذي يقوده جمال مبارك، ابن الرئيس، في الإلحاح على طلب الضوء الأخضر من رئيس الحزب، الرئيس مبارك، لمحاولة إصلاح الحزب الوطني، وتحسين صورته في الشارع المصري. وقد نجح هذا التيار ـ نسبيّاً ـ في بلورة عدد من التغييرات تمسّ عمليّاً التيار التقليدي ـ أو من اصطلح على تسميتهم «الحرس القديم» ـ الذي تمثله رموز الحزب القديمة، انتظاراً للحظة التغيير المرتقبة في مؤتمر الحزب الثامن عام ٢٠٠٢، ليخرج الحزب من المؤتمر ببعض التغييرات في ما يتعلق بالنظام الأساسي أو الرموز.

ورغم أن التغييرات لم تكن جذرية بالمعنى الذي توقعه بعض المراقبين، ولكنها كانت مهمة وذات دلالات مؤثرة. على سبيل المثال، صرح أحد قادة الحزب ورمز من رموز التيار الإصلاحي أن انتخابات ٢٠٠٠ كانت اختباراً للحزب، وما إن انتهت بسقوط رموز كبيرة للحزب حتّى بدأت عملية التطوير للتخلص من الاحتكار، الذي استنّته قيادات «فرضت نفسها على العمل الحزبي»، واستمرت في مناصبها طويلاً دون أن تسمح به لغيرها. انطلاقاً من ذلك، فقد اتضح لجانب كبير من المحللين أن عملية الإصلاح لم تكن سوى عملية تجميل سطحية، لم تصل إلى جذور مشاكل الحزب[١٨]. كان أحد التغييرات البالغ الأهمية هو استحداث لجنة جديدة داخل الحزب، هي لجنة أمانة السياسات، وهي اللجنة التي ستتولى رسم السياسات التي سينتهجها الحزب الحاكم، ومراجعة مشروعات القوانين التي تقترحها حكومة الحزب قبل إحالتها إلى مجلس الشعب. وعلى رأس لجنة أمانة السياسات، تمّ وضع جمال مبارك، الأمر الذي أثار عواصف من الانتقادات، واعتبره البعض مقدمة لتنفيذ سيناريو التوريث[١٩].

ومثّل ذلك دافعاً للحراك في الشارع استشعاراً لخطر قادم من خلال هذه التغيّرات. كما أنَّ هذا الصراع الداخلي أسفر عن بعض مظاهر الفساد داخل الحكم، فقد جرى تغيير أكبر شخصية في الحزب، وهي الأمين العام للحزب ووزير الزراعة يوسف والي، وإعطاؤه منصباً شرفيّاً (نائب رئيس الحزب للشؤون الداخلية)، عقب فضيحة المبيدات المسرطنة[٢٠]. هذه الوضعية، بالإضافة إلى محاولة كلّ جناح من تلك المتصارعة تجنّب

---

(١٨) وحيد عبد المجيد، «مؤتمر الحزب الحاكم في مصر.. حدود الإصلاح ومعضلاته؟»، المعرفة (الجزيرة)، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7E8F722A-0B06-4563-93D0-836E29F472D5.htm>.

(١٩) عرفة، المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

تحمل مسؤولية عمليات تضييق واسعة في مواجهة هذه التحرّكات، منح تلك الخبرة الاحتجاجية فرصة للتطور والازدياد.

خلال تلك الفترة أثرت كذلك عدة عوامل دولية في الأوضاع الداخلية في مصر، ربما كان على رأسها أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وما أعقبها من حروب شنّتها الولايات المتحدة وعدد من حلفائها على أفغانستان في العام ٢٠٠١، والعراق في العام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى عدد آخر من المتغيرات الإقليمية، التي من المهم أن نمر بها سريعاً في سياق هذا الجزء.

ربما كان أول هذه المتغيّرات الإقليمية، وأبرزها، هو تحرير جنوب لبنان. ففي أيار/ مايو ٢٠٠٠ انسحبت القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان بعد ١٨ عاماً من الاحتلال، دون أية تسوية أو اتفاق مسبق. وجاء هذا القرار بعد أن كبّدت العمليات العسكرية الناجحة لحزب الله الاحتلال الإسرائيلي خسائر سنوية بلغت ما بين ٢٢ و٢٣ قتيلاً، وعدداً كبيراً من الجرحى والأسرى. وإلى جانب الخسائر في جنوب لبنان، فقد خلقت ضربات المقاومة الموجعة تياراً شعبياً قوياً داخل المجتمع الإسرائيلي يطالب بالانسحاب من «المستنقع اللبناني»[٢١]. وقد أدى تحرير الجنوب اللبناني، بطبيعة الحال، إلى خلق موجة واسعة من التعاطف الشعبي المصري، وأقنع الكثيرين بقدرة العرب على مقاومة الإسرائيليين، وأن نهج التفاوض ليس الطريق الوحيد لمواجهة الكيان الصهيوني، وهو ما ظلّ النظام المصري يروّج له لفترة طويلة، فتزايد التعاطف مع القضية الفلسطينية على هذا الأساس، مما أثر بشدة في طبيعة المطالب والشعارات المرفوعة في الشارع المصري.

كذلك، كان لنشأة وتطور حركات مناهضة العولمة، والحرب على مستوى العالم، دور بارز في نشأة حركات مناهضة العولمة في الوطن العربي، وفي مصر تحديداً. فقد ظهرت حركات مناهضة العولمة في العالم، بدءاً بتظاهرات سياتل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، وكان جوهرها هو تحدي الشركات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية. مثّلت سياتل رمزاً لنقطة تحوّل مهمة، فالحركة من أجل «عالم آخر ممكن» أصبحت مُلهِماً لملايين عديدة في كلّ أركان العالم، ولم يكن الوطن العربي ـ ومصر تحديداً ـ استثناءً. وتبلورت هذه الحركة في مؤتمر ديربن لمناهضة العنصرية في جنوب

---

(٢١) جهان مصطفى، «قصة تحرير جنوب لبنان،» شبكة الإعلام العربية (محيط) (٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٨)، <http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=126976&pg=2>.

أفريقيا في العام ٢٠٠١ الذي اتخذ مواقف معادية لإسرائيل. إلا أن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاها من حروب شنّتها الولايات المتحدة في أعقابها، نقطة تحول كبرى أو نقلة نوعية لتلك الحركات: فقد تصاعد نمو الحركة في الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم، وتحول توجهها قبيل الحرب على العراق إلى مواجهة الوجه العسكري للرأسمالية؛ الوجه الساعي إلى تعظيم أرباح الشركات المتعددة الجنسيات، وشركات النفط العملاقة، على حساب المواطنين البسطاء والشعوب، وهو التوجه الذي برز جلياً من خلال الحرب على العراق، وتبلور في الشعار الذي رفعته «لا للدماء مقابل النفط»[٢٢].

وفي سياق تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، أدت القضية الفلسطينية دور الملهم الجديد لحركة معاداة الرأسمالية والحرب. فقد تمّ تنظيم تظاهرات بمئات الآلاف لمناصرة الشعب الفلسطيني في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، مع نهاية شهر آذار/ مارس عندما اجتاح الاحتلال الصهيوني مدن الضفة الغربية[٢٣]. كلّ هذه التحرّكات الدولية كان لها صدى واسع ومؤثر في الشارع المصري، فتحرّك الشارع في إثر مشاهدته للتظاهرات في مختلف أنحاء العالم تضامناً مع قضايا منطقتنا، بل تشكّلت في مصر مجموعة لمناهضة العولمة (أجيج) (Egyptian Anti-globalization Group)، وهي «تجمّع لنشطاء أفراد يهدف إلى النضال ضدّ العولمة في مصر، ويسعى إلى تطوير هذا النضال وتوسيع رقعته، وهو جزء من حركات مناهضة العولمة الدولية»[٢٤].

٢ ـ الموجات المختلفة للحراك في هذه المرحلة

يمكن التمييز بين ثلاث موجات مختلفة للحراك الشعبي في الفترة بين اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وحتّى احتلال القوات الأمريكية للعراق في العام ٢٠٠٣. فتميزت الموجة الأولى من الحراك ـ كما سبق الذكر ـ بأنها شملت التظاهرات والوقفات الاحتجاجية العفوية التي اشتعلت في مختلف الجامعات المصرية، وعلى رأسها جامعتا القاهرة والأزهر، وشارك فيها تلاميذ المدارس، في الشهر الأوّل لاندلاع الانتفاضة. ومن اللافت للنظر أيضاً استمرار التظاهرات لمدد زمنية طويلة نسبياً بشكل تلقائي عفوي، دون وجود تخطيط أو تنظيم مسبق. وكانت مطالب المتظاهرين

---

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) انظر: موقع المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)، <http://www.ageg.net>.

تتلخص في طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، وغلق السفارة الإسرائيلية. وشهدت هذه الفترة كذلك تأسيس «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة»، التي تأسست بمبادرة من المثقفين المصريين، ولكنها اتخذت في عملها طابعاً شعبياً لا شكّ فيه، وكانت تعمل على تحريك المزيد من طاقات الشارع المصري عبر جمع التبرّعات المادية والعينية، وإرسال قوافل الدعم الشعبي عبر الحدود المصرية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وامتد عمل اللجنة إلى تنظيم المهرجانات الثقافية والندوات، وغير ذلك، بهدف دعم الانتفاضة الفلسطينية. كما نظمت اللجنة عدداً من التظاهرات ذات الطابع الشعبي، ربما كان أبرزها تظاهرة ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في ميدان التحرير التي سبقت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر الشهيرة بيوم واحد فقط[٢٥].

تميزت هذه المرحلة باشتراك نخب فكرية تنتمي إلى تيارات مختلفة في العمل من أجل قضية واحدة، وما ساعد على استمرار الحركة وحفاظها على تماسكها خلال تلك الفترة هو تبنيها لتقليد جديد، تمثل في تظاهرة كلّ يوم جمعة في الجامع الأزهر، التي غالباً ما كانت تنتهي بمحاولات تضييق وحصار من قوات الأمن المصرية، ولكنها أدت دوراً مهماً في كسر حالة الجمود السياسي بين التيارات السياسية المختلفة، وبين رجل الشارع المصري العادي غير المُسَيّس[٢٦].

أما **الموجة الثانية** التي يمكن أن نزعم أنّها تلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، فكانت فترة من التراجع النسبي لنشاط الحركة على مستوى تنظيم التظاهرات، وإن كانت أنشطتها الأخرى ـ تشكيل اللجان الشعبية، وحملات مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، وغيرها ـ ظلت مستمرة بصورة منتظمة. ورغم أن هذه الفترة شهدت حدثاً جللاً، مثل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، إلا أن حجم التعاطف الشعبي مع الشعب الأفغاني لم يكن بذي بال، حيث لم تشهد الساحة المصرية أية تحرّكات جماهيرية في هذا الشأن.

انفجرت **الموجة الثالثة** من الاحتجاجات بشكل واضح مع أواخر آذار/ مارس ٢٠٠٢، مع حصار الاحتلال الإسرائيلي لرام الله وجنين، فشهدت تلك الفترة موجة

(٢٥) انظر: النشرة الإعلامية الصادرة عن المجموعة الإعلامية للجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية، العدد ١٠ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١) (النسخة الإلكترونية)، <http://www.geocities.com/solidarity_palestine/Support.htm#NewsLetter>.

(٢٦) انظر: موقع مركز الدراسات الاشتراكية (مصر)، <http://www.e-socialists.net>.

من أكبر التظاهرات التي شهدها الشارع المصري في تاريخه، حيث قدرت بعض المصادر حجم التظاهرات بحوالى مليون متظاهر في مناطق مختلفة من الجمهورية، أضخمها كانت تظاهرة أمام جامعة القاهرة يوم ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ التي وصل عدد المتظاهرين فيها إلى حوالى مئة ألف متظاهر، وهو رقم كان الشارع المصري قد نسيه لسنوات طوال، وجمعت كافة القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية، إلا أنّها لاقت ـ بطبيعة الحال ـ تضييقاً شديداً من جانب الأجهزة الأمنية للنظام المصري؛ فدخل المتظاهرون في صدام مباشر مع قوات الأمن[٢٧].

نتيجة لحملة التضييق والاعتقالات التي تلقاها الناشطون والمتظاهرون، تراجع نشاط اللجنة الشعبية نسبياً، ولكن في تلك المرحلة بدأ العامل الخارجي يؤدي دوراً مؤثراً في دفع نشاطاتها اللجنة إلى الأمام، مع ظهور شبح الهجوم الأمريكي المحتمل على العراق. فأدت اللجان الشعبية دوراً في تجميع القوى السياسية المصرية، بل حتّى رجل الشارع العادي غير المنتمي سياسياً، حول القضية الفلسطينية. فتم تنظيم العديد من التظاهرات الشعبية تضامناً مع فلسطين، وضد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية، والتهديدات الموجهة إلى العراق. واتضح ذلك الدور البارز الذي أدته اللجنة في تنظيم تظاهرتين: يومي ١٨ كانون الثاني/ يناير و١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ في ميدان السيدة زينب، اشتراكاً مع حركة التضامن العالمي ضدّ الحرب على العراق، وللتضامن كذلك مع الانتفاضة الفلسطينية، بالإضافة إلى عدد من التظاهرات الأخرى (أمام معرض القاهرة الدولي للكتاب، وغيره)[٢٨].

ولعل ذروة الحراك الشعبي في الشارع المصري تمثلت في تظاهرات الجماهير المصرية الغاضبة يومي ٢٠ و٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٣ في ميدان التحرير. فمع تحضيرات الإدارة الأمريكية السابقة لغزو العراق، بدأت حالة الحراك تزداد في الشارع المصري، وهو ما دفع نشطاء اليسار ـ وعلى رأسهم نشطاء اللجنة الشعبية ـ إلى التجمّع مرة أخرى، والاتفاق على جدول للتظاهرات، وتمت الدعوة عبر الهاتف المحمول إلى التظاهر أمام السفارة الأمريكية في تمام الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم الذي سيبدأ فيه القصف الأمريكي للعراق، فكانت تظاهرة يوم ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣، حيث لم يتمكن

---

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) انظر: النشرة الإعلامية الصادرة عن المجموعة الإعلامية للجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية.

المشاركون من الوصول إلى السفارة الأمريكية، فتجمّعوا في ميدان التحرير للتنديد بالقصف، وتمكّن المشاركون من خلال الهتافات من الربط بين الوضع الداخلي، والقضية الفلسطينية، وغزو العراق، بعبقرية تلقائية، حركت المواطن العادي الذي خرج من دور المشاهد للتظاهرات إلى المشارك المتحمّس فيها. وقد قدرت قناة «الجزيرة» عدد المشاركين في هذا اليوم بحوالى ٤٠ ألف مشارك على مدار اليوم، الأمر الذي أجبر قوى الأمن على التراجع، تاركة الميدان للجماهير. انفضت التظاهرة مساءً، باتفاق المشاركين فيها على أن تُستكمل في اليوم التالي ـ ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٣ ـ أمام الجامع الأزهر، وفي ميدان التحرير مرة أخرى. ورغم التضييق الأمني الشديد على المكانين، إلا أن النشطاء تجمّعوا في وسط القاهرة مرة أخرى، بشكل مكثف، وهو ما واجهته أجهزة الأمن بتضييق واشتباكات عنيفة، أفضت إلى اعتقال حوالى ٨٠٠ شخص من المشاركين في التظاهرة.

أما التغطية الإعلامية لهذه التظاهرات، فمن الجدير بالذكر أن أجهزة الإعلام «القومية» أو «الحكومية» اتبعت استراتيجية محددة ومعروفة سلفاً: تجاهل هذه التظاهرات بشكل شبه تام، أو نقل مشاهد لها، ولكن بحساب وبجرعات محددة. على سبيل المثال، لم تكن تنقل مشاهد الحشود الضخمة المشاركة في التظاهرات، ولا تنقل مشاهد حصار قوات الأمن المركزي للمتظاهرين، كما لا تنقل مشاهد اللافتات المندّدة بالأنظمة العربية الحاكمة وسياساتها المخزية، بل كانت تكتفي ببث بعض المشاهد للمتظاهرين بالشعارات المتضامنة مع العراق وفلسطين فقط.

ولذلك عدة أهداف:

أ ـ محاولة إبراز صورة إيجابية عن الديمقراطية داخل مصر، مضمونها أن الدولة تسمح بحرية التظاهر مثل كلّ دول العالم.

ب ـ وجد النظام في هذه التظاهرات حالة من التنفيس عن الغضب الشعبي، سواءٌ كان من العدوان على العراق وفلسطين أو للاحتجاج على الأوضاع الداخلية المصرية، على أن يتم حصار هذه الحالة من الغضب وحصرها في أوساط المثقفين والناشطين.

ج ـ الخطاب القومي الذي استخدمه النظام لسنوات لتبرير المشاركة في تحرير الكويت تحت الراية الأمريكية، وتأدية دور الوسيط في القضية الفلسطينية. وقد وجد النظام نفسه في اختبار حقيقي لصدق مقولاته، وكان من الصعب عليه التراجع عنها

بشكل سريع، فكانت تظاهرة الحزب الوطني في استاد القاهرة للتنديد بحرب العراق، وبمشاركة الإخوان المسلمين في محاولة للمزايدة على حركة الشارع.

٣ ـ التطور التنظيمي للحركة ـ نشوء اللجان الشعبية والخروج من عباءة العمل الحزبي

اتخذ الحراك الشعبي في تلك المرحلة شكلاً مختلفاً عن التكتلات الحزبية التقليدية، واختلفت أيضاً عن التحرّكات الشعبية العفوية الخالية من التنظيم. فقد تمّ تطوير شكل تنظيمي مبتكر لتنظيم الدعم الشعبي المصري للانتفاضة الفلسطينية، تمثل في «اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني». وبما أن المبادرة لتأسيس هذه اللجنة جاءت من مجموعة من المثقفين ونشطاء اليسار، فمن الجدير بالذكر توضيح أنّه في بادئ الأمر، لم يكن يدور في خلد النشطاء المؤسسين للجنة الشعبية أي أفكار حول الهيكل التنظيمي للجنة الشعبية، بل كانت مجرد اتفاق على تقديم الدعم للانتفاضة الفلسطينية. وخلال الاجتماعات، تمّ التأكيد أن دور اللجنة يجب ألا يقتصر فقط على تقديم الدعم المادي أو العيني للشعب الفلسطيني، وإنما كذلك ـ والأهم ـ هو تقديم الدعم السياسي والمعنوي.

مع التفكير في الأشكال المختلفة الممكن تقديمها لدعم الشعب الفلسطيني في انتفاضته أمام الاحتلال، وجد النشطاء استجابة كبيرة من الشارع المصري في مختلف المناطق، ويمكن القول إن المبادرة كانت مزدوجة من جانب اللجنة، كما كانت من جانب الشارع المصري.

فمن ناحية، بادرت اللجنة إلى الاتصال بالمتحمّسين من المشاركين في أنشطتها، خاصةً في المحافظات المصرية المختلفة، ومن ناحية أخرى، تلقت اللجنة فور إعلانها عن أرقام الهاتف الخاصة بها كمية هائلة من الاتصالات من المواطنين المصريين المهتمين بالمشاركة في أنشطة اللجنة، وجذبت عضوية قطاعات مختلفة من الشعب المصري، خاصةً في المحافظات. وعلى هذا الأساس، تقرر عدم وضع هيكل تنظيمي صلب أو آلية بيروقراطية صارمة للعمل، فالمشاركة كانت هي طريقة الإدارة، والتوافق هو آلية اتخاذ القرارات، وكان هذا من أبرز العوامل التي جذبت الناس إلى المشاركة في أنشطة اللجنة[٢٩].

---

(٢٩) انظر: مقابلات مع أعضاء في اللجنة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني (٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩).

لقد كان التطور البنيوي محل تأثير البيئة المحيطة هو الآخر، فمع تصاعد الضغوط الدولية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، حاول النظام المصري أن يبدي قدراً من التسامح مع هذه التحرّكات، خاصة مع تبنّيه في هذه المرحلة خطاباً يتسم بالتعاطف مع القضايا الإقليمية، فترك مساحة واسعة للتحرّك استغلتها هذه التحرّكات الناشئة في توسيع مساحتها باستخدام القضايا الإقليمية كمدخل إلى طرح القضايا الداخلية. إلا أن تراث جهاز الأمن المصري كان في بعض الأحيان يفقد صبره إذا ما شعر بأن الأمور بدأت في الخروج من يده، كما حدث في التظاهرات الكبيرة نسبياً كتظاهرة الجامعة أو تظاهرة ٢٠ آذار/ مارس اللتين سبقت الإشارة إليهما. كما لجأ النظام للخروج من هذا المأزق إلى اعتماد الآلية القانونية لتحجيم هذه التحرّكات التي قد تمثل تهديداً مستقبلياً ومحتملاً على أمن واستقرار النظام. ومن أهم هذه الضربات قضيتا «سلسبيل» و«الاشتراكيين الثوريين».

لقد أعادت السلطات طرح قضية «سلسبيل» بالإعلان عن اكتشاف وثائق حول برنامج عمل سري للإخوان، وهو ما نفته الجماعة بشكل قاطع. وردت على هذه المزاعم بأن الهدف كان ـ من خلال هذا التنظيم الخاص ـ فقط استخدام شركة سلسبيل للتكنولوجيا لجمع معلومات عن كافة أعضاء الجماعة، وعمل بطاقات خاصة فيها بيانات كلّ فرد من أفراد الجماعة، الأمر الذي تمّ دون علم مكتب الإرشاد، أو حتّى عمر التلمساني، مرشد الجماعة في تلك الفترة. كانت الأجهزة الأمنية قد توصلت إلى أن خيرت الشاطر، من خلال شركة سلسبيل التي كانت أول وأكبر شركة كمبيوتر تدخل مصر، قد استطاع أن يخترق الأجهزة الأمنية الحساسة، ويحصل على المعلومات الخاصة بها، الأمر الذي كشف ـ بعد التحريات ـ عن «خطّة التمكين»، أو الخطّة التي أعدها التنظيم الخاص بالجماعة للقفز على السلطة في مصر[٣٠].

أما عن قضية الاشتراكيين الثوريين، فقد نسبت نيابة أمن الدولة إلى المتهمين بالانتماء إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقوانين تسمّى جماعة الاشتراكيين الثوريين، وتهدف إلى إسقاط نظام الحكم، وإقامة مؤسسات عمالية بدلاً منه، وحيازة منشورات تروّج أفكار الجماعة، وبيانات كاذبة عن الأوضاع

(٣٠) إيمان عبد المنعم، «المليجي: تنظيم سري للإخوان... والجماعة تنفي،» موقع إسلام أون لاين (٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٨)، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid= 1216207992540 &pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout>.

الداخلية للبلاد من شأنها إضعاف هيبة واعتبار الدولة[٣١]، وهي التهم التي لم تصمد أمام القضاء، فحصل كلّ المتهمين فيها على البراءة في آذار/ مارس ٢٠٠٤ لضعف الأدلة المقدمة، ولقناعة هيئة المحكمة بوطنية المتهمين، كما جاء في حيثيات الحكم الصادر[٣٢].

إن التطورات التي شهدتها هذه الفترة بدت مدهشة لكثير من المتابعين، حيث جاءت استجابة للقضايا الإقليمية، وليس لمشكلات داخلية، مما أكد الحس القومي لدى الشعب المصري الذي اعتقد الكثيرون أنّه تمّ محوه على مدار السنوات الثلاث والعشرين التي أعقبت اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية. وكانت المفاجأة الكبرى للمتابعين هي القدرة على ربط القضايا المختلفة، الداخلية منها والخارجية، مما جعل هذه الفترة تمثل عودة السياسة إلى الشارع المصري بعد فترة من الركود.

ثانياً: مرحلة الاحتجاج السياسي (كفاية وأخواتها)

عقب الحرب الأمريكية على العراق، وتحت تأثير الضغوط الأمريكية على النظام المصري من أجل الإصلاح وتوسيع هامش الديمقراطية، تحوّل الزخم والحراك الشعبي الذي ساد الشارع المصري من أجل الاحتجاج على الحرب على العراق إلى المطالبة بالإصلاح الشامل على المستوى الداخلي المصري. وما ضاعف من حالة الحراك الشعبي آنذاك إعلان الرئيس مبارك عن تعديل المادة الرقم (٧٦) من الدستور. وقد تولد من هذا الحراك عدد من الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير، التي مثلت الإرهاصات الأولى لتلك المرحلة، نذكر منها: «حركة ٢٠ مارس» التي كانت عبارة عن محاولة لتجميع نشطاء اليسار ـ على اختلاف مشاربهم ـ وخلق تيار يساري جديد ومتماسك وقادر على التواصل مع الجماهير، وإحداث تأثير حقيقي في الشارع المصري؛ و«الحركة الشعبية من أجل التغيير»، التي بادر بإنشائها أيضاً نشطاء منتمون فكرياً إلى اليسار، وكان

---

(٣١) نبيل شرف الدين، «قصة نشأة ـ الاشتراكيين الثوريين ـ في مصر في أول محاكمة لمجموعة يسارية منذ عقدين: براءة المتهمين الخمسة في التنظيم الشيوعي،» الحوار المتمدن، العدد ٧٧١ (١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٤)، <http://www.ahewar.org/debat/sho w.art.asp?aid=15760>.

(٣٢) انظر: «مرافعة الأستاذ نبيل الهلالي في قضية الاشتراكيين الثوريين بتاريخ ٦ مارس ٢٠٠٤،» موقع قضايا وإصدارات حقوق الإنسان، <http://qadaya.net/memoranda/32>.

الهدف منها أن تكون تجمعاً يضم مختلف القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية من أجل المطالبة بالديمقراطية والحريات والحقوق الأساسية للمصريين(٣٣).

أما الحركة التي استطاعت إحداث تأثير فعلي في الساحة المصرية، وحالة من الحراك غير المسبوقة على الساحة المصرية، واستوعبت في طياتها معظم الحركات السابقة، بل وامتد تأثيرها ليشمل البلاد العربية أيضاً، كانت هي «الحركة المصرية من أجل التغيير» (كفاية).

فعقب الإعلان عن التغيير الوزاري المصري في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، صاغ ثلاثمئة من المثقفين المصريين والشخصيات العامة، التي تمثل الطيف السياسي المصري على اختلاف ألوانه، وثيقة تأسيسية تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وبإنهاء الظلم الاقتصادي والفساد في البلاد، وبإنهاء تبعية السياسة الخارجية المصرية. وعقدت الحركة مؤتمرها التأسيسي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، وشهد الشارع المصري أولى تظاهراتها في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. وفي غضون شهور قليلة، نمت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) من تجمّع مثقفين إلى أن انتزعت حقّ التظاهر السلمي ضدّ النظام القائم، وازداد عدد موقِّعي بيان «كفاية» ليبلغ الآلاف(٣٤).

١ ـ البنية التنظيمية لـ «كفاية»

كانت «كفاية» أقرب إلى مظلة تنسيقية واسعة، تضم تحتها عدداً كبيراً من الأحزاب والقوى السياسية المصرية التي ـ من المفترض ـ أن تعمل على عدم تجديد ولاية الرئيس مبارك، وعدم توريث ابنه جمال الحكم، تحت شعار «لا للتمديد، لا للتوريث»؛ كما تهدف إلى إجراء إصلاح شامل: سياسي واقتصادي ودستوري لإزالة الاستبداد الذي لحقت آثاره بالمجتمع المصري، سواء من خلال إلغاء احتكار السلطة، إلى المطالبة بسيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء، إلى جانب المطالبة بإنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد وتفشي البطالة والغلاء(٣٥).

---

(٣٣) مقابلة مع عضو مؤسس في الحركتين، القاهرة (٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩).

(٣٤) دينا شحاتة، في الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠٠٥ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥).

(٣٥) انظر: «بيان تأسيس «كفاية»،» موقع الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦، <http:// www.harakamasria.org/node/803>.

ومن اللافت للنظر أن العوامل الدولية والإقليمية تركت علامات بارزة في البيان التأسيسي للحركة، وعلى رأسها الاحتلال الأمريكي للعراق، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث اتفق ناشطو الحركة على اعتبار ذلك الغزو الخارجي على الأمة العربية جزءاً لا يتجزأ من النضال من أجل حقوق المواطن المصري، فالنضال الداخلي ضدّ الاستبداد والفساد، والنضال الخارجي ضدّ الاحتلال، اعتبرهما الناشطون عاملَيْن مترابطيْن، كلّ منهما سبب ونتيجة للآخر، عل حدّ تعبير البيان التأسيسي للحركة[٣٦].

أما عمل الحركة وأنشطتها داخل المجتمع المصري، وعلاقتها بالقوى السياسية الموجودة على الساحة المصرية، والمندرجة تحت مظلتها تحديداً، فقد مرت بمرحلتين أساسيتين: **المرحلة الأولى** مرحلة النمو والانتشار، التي يقدر الكثير من المحللين أنّها استمرت منذ نشأة «كفاية» عام ٢٠٠٤، ومروراً بإقرار التعديلات الدستورية، ثمّ بدأت خفوتاً ملحوظاً وتراجعاً في أدائها عقب انتهاء الانتخابات الرئاسية الأخيرة بالتمديد للرئيس الرئيس مبارك للمرة الخامسة.

أما **المرحلة الثانية** من مراحل عمل الحركة، وهي مرحلة الانحسار والتراجع، فاستمرت منذ انتهاء الانتخابات الرئاسية وحتّى اليوم. وبطبيعة الحال، ساد هذه الفترة، كما يحدث لدى عدد من حركات الاحتجاج السلمي في نطاق النظم السلطوية، التخبط وعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية للحركة. كذلك يشير هؤلاء المحللون إلى الخلافات الشديدة والانشقاقات الحادثة داخل الحركة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حالة التخبط. ويجب ألا نغفل ها هنا العوامل الخارجة عن سيطرة الحركة، وعلى رأسها الضغوط الأمنية القاسية التي تعرّض لها قيادات ونشطاء الحركة، بالإضافة إلى الثقافة السياسية (اللامبالاة السياسية) والموروثة عن نتاج الممارسات التضييق السياسي عليها[٣٧].

٢ ـ تفاعل «كفاية» مع القوى السياسية

أما في ما يتعلق بالقوى المشاركة في «كفاية»، فنذكر من البداية أن الحركة المصرية من أجل التغيير كانت ـ منذ نشأتها ـ حركة منفتحة على كافة التيارات والقوى السياسية

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) فتحي أبو حطب، «حركة كفاية ومستقبل حركات التغيير،» موقع الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، <http://harakamasria.org/q=node/9764>.

المصرية؛ فقد تأسست «كفاية» بمبادرة من التيار القومي الناصري، ولكن بمشاركة نشطاء من التيارات السياسية الأخرى: الماركسيين، والإسلاميين، والليبراليين. واستطاعت في أقل من عام جمع أكثر من أربعة آلاف توقيع على بيانها التأسيسي. وكانت ضمن الأحزاب المؤسسة للحركة حزب الكرامة ـ تحت التأسيس ـ وحزب الوسط ـ تحت التأسيس ـ بالإضافة إلى الحزب الناصري، والوفد، وحزب العمل الإسلامي المجمّد.

وعقب نجاح الحركة في إحداث أثر كبير في الساحة المصرية، بل وفي جذب انتباه وسائل الإعلام العالمية والإقليمية إلى وجود قوى داخلية تطالب بالإصلاح السياسي في مصر، بدأت بعض القوى الأخرى تسعى إلى اللحاق بركب الحركة على استحياء، ونذكر من هذه القوى حزب التجمّع اليساري، وجماعة الإخوان المسلمين، وهما التياران اللذان تسببا في عدد من المشكلات الداخلية للحركة في ما بعد. فجماعة الإخوان المسلمين، كانت أزمتها مع «كفاية» واضحة منذ بداية انضمامها إلى الحركة؛ إذ كانت تتحرك وفقاً لحسابات خاصة بها، فلم تشارك في معظم التظاهرات التي دعت إليها «كفاية»، وحاولت ـ بشكل ما ـ أيضاً، سحب البساط من تحت أقدام «كفاية»، بالإعلان عن تأسيس حركة أخرى هي «التحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير» في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، أي عقب إقرار التعديل الدستوري للمادة الرقم (٧٦)، بهدف رئيسي، هو منع الرئيس مبارك من الترشُّح لولاية رئاسية خامسة، وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي، وهو ـ تقريباً ـ ما تناضل «كفاية» من أجله، وضم هذا التحالف حزب العمل، وحركة الاشتراكيين الثوريين، وعدداً من الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي الوقت ذاته، حاول التحالف الجديد التودّد إلى «كفاية»، بأن أعلن عن مشاركته في عدد من التظاهرات التي أعدّتها، ودعوتها من أجل الانضمام إلى التحالف الجديد، مع التأكيد أن التحالف يحترم التنوع السياسي، ويتمسك بأن يحتفظ كلّ من الفصائل المشاركة بمشروعه السياسي. وفي هذا الصدد، ذهب المحللون إلى أن الإخوان يحاولون كسر العزلة التي يحاول النظام المصري فرضها عليهم من ناحية، واكتساب المزيد من الوزن والشعبية في الشارع المصري من ناحية أخرى، على غرار الوزن الذي اكتسبته «كفاية»، بالإضافة إلى الحاجة إلى أن يراهم الغرب كحركة فاعلة على الساحة المصرية، ومتفاعلة مع مختلف التيارات، بما فيها الأحزاب والحركات العلمانية[٣٨].

(٣٨) حمدي الحسيني، «الإخوان يؤسسون تحالفاً ضدّ الرئيس مبارك،» موقع إسلام أون لاين، <http:// www.islamonline.net/arabic/news/2005-06/30/article16.shtml>.

كذلك، اهتزت الثقة بين «كفاية» والإخوان بصورة أكبر عندما رفضت الجماعة مشاركة الحركة في التظاهرة التي تعدّ لها هذه الأخيرة بمناسبة الذكرى الثانية لتأسيسها، واعتذار قيادات الجماعة عن حضور اجتماعات «كفاية» في أواخر العام ٢٠٠٦، والتي تلاها بيوم واحد الإفراج عن القيادي في الجماعة عصام العريان، وهو الأمر الذي فسره عدد من المحللين وقيادات «كفاية» بوجود صفقة سرية بين النظام والجماعة، وهو ما نفاه بشدة أعضاء الجماعة، مبرّرين مقاطعتهم للحركة بأن لديهم عدداً من «التحفظات» على أدائها، حيث إنّها لم تنجح في بلورة أهدافها في إطار مؤسسي واضح المعالم[٣٩].

أما حزب العمل الذي كان أعضاؤه من نشطاء الحركة البارزين، فقد وصلت العلاقة بينه وبين «كفاية» إلى طريق مسدود في إثر أزمة الحجاب التي أثارتها تصريحات فاروق حسني حول الحجاب في أواخر العام ٢٠٠٦. فقد أعلن عدد من نشطاء حزب العمل المشاركين في «كفاية» الانسحاب منها، بسبب إصدار قيادات «كفاية» بياناً تدافع فيه عن الوزير ضدّ مهاجميه، وهو البيان الذي اعتبره النشطاء النقطة الفاصلة التي فجرت كلّ خلافاتهم مع الحركة، متهمين إياها بـ «الحقد على الإسلام»، ومضيفين إلى ذلك عدداً من الانتقادات على أداء الحركة ذاتها، مثل إدارة الحركة بشكل غير مؤسسي، واقتصار تمثيل الحركة على وسائل الإعلام والمؤتمرات، وفقدان اتصالها بالشارع أو بالجماهير[٤٠].

أما حزب التجمّع، فمن الواضح أن أزمات الحزب الداخلية قد تسبّبت في تعطيل انضمامه إلى حركة «كفاية» إلى حدّ كبير، فقد كانت قيادته الحزبية المتمثلة في رفعت السعيد من معارضي حركة «كفاية» في بدايتها، على اعتبار أن نشاطها غير مجدٍ، وكذلك استحالة تعاون الحزب مع التيارات الدينية الموجودة داخل حركة «كفاية». وفي هذا الصدد، اتضح أن قيادة الحزب تفضل عدم الدخول في مغامرات سياسية من طراز انتقاد الرئيس أو النظام الحاكم، والتوقف عن مشاركة قوى أخرى حتّى لا يتعرض الحزب للإحراج السياسي. وكان مبرر انضمامه إلى «كفاية» النزاع الداخلي في أروقة الحزب بين الجبهة القانعة بنظرية «الأسقف السياسية المنخفضة» للمطالب، والقوى الأخرى

(٣٩) حمدي الحسيني، «العريان هزّ الثقة بين كفاية والإخوان!،» موقع إسلام أون لاين (١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename= Zone-Arabic-News/NWALayout&c id=1165994305923>.

(٤٠) نبيل شرف الدين، «إسلاميون ينشقون عن حركة كفاية المصرية،» إيلاف (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/12/196703.htm>.

«الإصلاحية» التي تطالب بالانفتاح على الشارع المصري، بما فيه من قوى سياسية وحركات احتجاجية. ولكن ثارت الخلافات مجدداً بين الحزب والحركة في الفترة ذاتها بسبب تصريحات سلبية من الطرفين، تسربت إلى وسائل الإعلام، وهو ما حرصت قيادات «كفاية» على علاجه فور حدوثه، حيث عادت قيادة «كفاية» إلى التصالح مع قيادة التجمّع والتنسيق الموسع بينهما من أجل التغيير.

٣ ـ أنشطة «كفاية»

قامت «كفاية» خلال فترة نشاطها بعدد مؤثر من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية، نذكر منها: تظاهرة «كفاية» في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ أمام دار القضاء العالي في وسط القاهرة، وقد اعتبرها المراقبون التعبير الشعبي المنظّم الأوّل من نوعه ضدّ النظام الحاكم، بعدما كانت التظاهرات السابقة تكتفي فقط برفع شعارات تتعلق بمناصرة قضايا فلسطين والعراق فقط. وقد تلتها أيضاً تظاهرة أخرى في شباط/ فبراير ٢٠٠٥ في معرض القاهرة الدولي للكتاب، عقب إعلان الرئيس مبارك عن اعتزامه إجراء تعديلات دستورية تتيح للمواطنين المصريين اختيار رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، من خلال انتخابات رئاسية تعددية للمرة الأولى في التاريخ المصري. وكان الهدف الأساسي من هذه التظاهرة هو التنديد بالفساد والاستبداد، والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية نزيهة وتعددية، وتعديل الدستور، بحيث يسمح لِكُلّ رئيس بمدتين رئاسيتين فقط، ورفع المتظاهرون شعارات الحركة الشهيرة: «كفاية. لا للتمديد. لا للتوريث».

كما استطاعت الحركة تحقيق إنجازات، ربما لم تستطع بعض الأحزاب السياسية الشرعية الموجودة على الساحة تحقيقها، حيث تمكنت «كفاية» من الخروج خارج القاهرة، والدعوة إلى التظاهر في ثلاث محافظات في آذار/ مارس ٢٠٠٥، ثمّ في ثلاث عشرة محافظة في نيسان/ أبريل من العام ذاته.

وربما تركت إحدى التظاهرات التي نظمتها «كفاية» علامة بارزة في تاريخ الحياة السياسية المصرية، وهي تظاهرة يوم ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥، يوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية. وترجع شهرة تلك التظاهرة، ليس فقط بسبب الحجم غير المسبوق للحراك الاجتماعي والسياسي الذي ساد الشارع المصري وقتذاك، ولا بسبب نجاح حركة «كفاية» في خرق «الخطوط الحمر» أو رفع سقف الاحتجاج السياسي المصري بمعارضة الرئيس ومهاجمة النظام القائم، ولكن أيضاً بسبب الاعتداءات الأمنية الشديدة والشرسة

على المتظاهرين والصحافيين الذين يغطون التظاهرة، سواء بالضرب أو بالاعتقال، تلك الاعتداءات التي تجاوزت ـ هي الأخرى ـ الخطوط الحمر، لتصل إلى حدّ التحرش الجنسي بالسيدات والفتيات المشاركات في التظاهرة. ومن اللافت أنّه في الوقت الذي ضيّق فيه النظام بشكل قاسٍ وخانق على المعارضة، وتحديداً حركة «كفاية»، لم يكتفِ بذلك فقط، وإنما لجأ أيضاً إلى محاولة «استعراض قوة»، أو لجأ إلى محاربة المعارضة بالسلاح ذاته الذي تستخدمه. ففي يوم الاستفتاء خرجت تظاهرة أخرى نظمها الحزب الوطني الحاكم، رافعة شعارات مناوئة، مثل «مش كفاية، إحنا معاك للنهاية» (في إشارة إلى الرئيس مبارك)، ولم تتعرض تلك التظاهرة ـ بالطبع ـ إلى التضييق الأمني، مثل تظاهرات المعارضة[٤١].

وتلا تلك التظاهرة عدد آخر من التظاهرات، نذكر منها أيضاً الوقفة الاحتجاجية الصامتة أمام ضريح سعد زغلول، التي أوقد المتظاهرون فيها شموعاً في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ للتضامن مع ضحايا التظاهرات السابقة ممن اعتُدي عليهم بالضرب أو الاعتقال أو التحرش. وقد خفت نشاط «كفاية» عقب إقرار التعديلات الدستورية والتمديد للرئيس الرئيس مبارك في العام ٢٠٠٥، إذ فقدت نتاج ذلك سبب وجودها الرئيسي (Raison d'être)، ولكنها عادت إلى النشاط نسبياً مرة أخرى، مع أحداث ٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، والدعوة إلى الإضراب العام الموافق لإضراب عمال غزل المحلة، حيث كانت «كفاية» ضمن القوى الداعية إلى الإضراب[٤٢].

٤ ـ أخوات «كفاية»

كان ميلاد وانطلاق حركة «كفاية» إيذاناً بإعلان متواتر لنشأة عدد كبير من الحركات «الشقيقة»؛ بعضها تَخَلّقَ من رحم حركة «كفاية»، والبعض الآخر تمّ بمشاركة من نشطاء الحركة، والبعض الثالث تمتع باستقلالية نسبية ـ أو كاملة ـ عنها، لكن كلها عملت في الاتجاه نفسه: تعميق الممارسة الديمقراطية، والعمل على توسيع هامش العمل الشعبي المستقل، مما حدا بالكثيرين إلى إطلاق اسم «أخوات كفاية» على تلك التحرّكات. فعلى سبيل المثال، تشكّلت «حركة استقلال الجامعة ـ ٩ مارس» من مجموعة كبيرة من الأكاديميين المرموقين في شتى الجامعات المصرية، بهدف التحرّك لتحقيق الحرية

(٤١) «سياسة الاعتقالات التي ينتهجها النظام،» حركة المقاومة الإلكترونية (حماسنا)، <http://www.hamasna.com/reform/arrest.htm>.

(٤٢) انظر: موقع الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، <http://www.harakamasria.org/>.

الأكاديمية، وتخليص الجامعات المصرية من هيمنة الدولة وأجهزة الأمن، وكفالة حرية الفكر والاعتقاد للطلاب والأساتذة، ومحاربة الفساد في المحيط الجامعي. وأُنشئت حركة «عمّال من أجل التغيير» للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، ومواجهة الخطط التي تدمر المصالح العمالية من وجهة نظرهم، ولحشد الصفوف العمالية في مواجهة السياسات النيوليبرالية الجديدة، والآثار السلبية للخصخصة التي تتبعها الحكومة المصرية. كما تكوّنت أيضاً حركة «شباب من أجل التغيير» للعمل وسط الشباب المعارض لرفض حالة الطوارئ، وممارسة القمع، بالإضافة إلى حالة الإقصاء للشباب من ممارسة العمل السياسي السلمي.

وكانت ضمن الحركات الأخرى التي نشأت حركة «أطباء بلا حقوق»، التي تهدف إلى التحرّك دفاعاً عن حقوق الأطباء، وفي مواجهة أوضاع مهنة الطب المتدهورة، والأحوال المنهارة للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وحركة «مهندسون ضدّ الحراسة»، التي تنظّم صفوف المهندسين المصريين، بهدف انتزاع نقابتهم من قبضة الدولة، التي فرضت عليها «الحراسة» منذ أكثر من اثني عشر عاماً. غير أن أهم الأخوات على الإطلاق، هي حركة «نادي القضاة»، وهي الهيئة التمثيلية الوحيدة للقضاة في مصر المنتخبة من قبل القضاة ذاتهم، وقد تحرّكت من أجل استقلال القضاء في مصر بعيداً عن السلطة التنفيذية، كما ناضلوا من أجل توفير رقابة قضائية نزيهة على الانتخابات المصرية بجميع مستوياتها[٤٣].

لم تكن البيئة المحيطة غائبة عن هذه التطورات، فمع استمرار أزمات الاقتصاد ذاتها من المرحلة الثانية، بل وتعاظمها، حيث تزايد عدد العاطلين ليبلغ في بعض التقديرات ٢٤ بالمئة[٤٤]، ومع اندفاع قطار الخصخصة، وما أصاب العمال من جرائه، بدأ شعور أعمق لدى المواطن المصري بغياب أي إمكان لتحسين الأوضاع الاقتصادية، خاصة مع بروز ظواهر تدلّ على أن المشكلة في الأساس تكمن في سوء توزيع الدخل، حيث بدأت مشروعات إسكانية وتجارية تتوجه إلى الشريحة الثرية من المجتمع المصري، ولاقت رواجاً، وهو ما يدلّ على اتّساع الفجوة الطبقية في المجتمع المصري، مما خلق حالة شعور بالإجحاف، خاصة من جانب الطبقة الوسطى، ودفعها فئات منها

(٤٣) أحمد بهاء الدين شعبان، «الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر،» **الحوار المتمدن**، العدد ٢١٧٥ (٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123243>.

(٤٤) أحمد السيد النجار، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤).

إلى اللحاق بحركة الاحتجاج التي كان وقودها الأساسي خلال تلك الفترة الطبقة الوسطى المثقفة.

كما تميّزت هذه الفترة بازدياد دور لجنة السياسات داخل الحزب الوطني، وزادت معها سطوة رجال الأعمال، فعيِّن أحمد عزّ، رجل الأعمال المعروف، ومحتكر صناعة الحديد في مصر، رئيساً للكتلة البرلمانية للحزب الوطني. كما تشكلت حكومة جديدة في العام ٢٠٠٤ تتضمّن ٦ من رجال الأعمال. كما تمّ طرح قضية توريث السلطة لنجل الرئيس بشكل أكثر كثافة، خاصة مع سفره أكثر من مرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. واتسمت هذه المرحلة بتسامح أكبر مع حركات المعارضة عن تلك السابقة، لظروف الانتخابات البرلمانية والرئاسية في العام ٢٠٠٥ لاستكمال الشكل الديمقراطي لهذه الانتخابات. ولم تخرج عن هذا الإطار سوى تظاهرة التعديلات الدستورية التي سبق التحدّث عنها. كما أنّ مساحة الحرية اتسعت على مستوى الفضائيات المصرية، وبدأت برامج الحوارات في نقل وتحليل قضايا لم تكن تتطرق إليها في ما سبق، خاصة في ما يتعلق بقضايا الفساد أو الديمقراطية.

وفي السياق ذاته، برزت الصحف المستقلة الأكثر جرأة في كسر تلك «التابوهات» أو في اختراق الخطوط الحمر، وأصبح في مصر صحافة مستقلة وحزبية لا تتحرج من الانتقاد ـ الشرس في بعض الأحيان ـ للمسؤولين، وعلى رأسهم ـ وللمرة الأولى منذ سنوات طوال ـ رئيس الجمهورية وعائلته، الأمر الذي لم تعرفه الصحافة المصرية قبلاً. وبرزت جرائد، مثل: **العربي الناصري**، و**الدستور** المستقلة ذات النقد اللاذع للنظام، و**المصري اليوم** بمتابعتها لكافة القضايا بشكل حرّ يتسم بنقد الوضع القائم، وجريدة **البديل** ذات الطابع اليساري بتحقيقاتها الجريئة التي تمسّ النظام الحاكم. أعطت هذه الآلة الإعلامية زخماً للحركة السياسية في مصر تجاوز أحياناً حجمها الحقيقي في محاولة الإعلام الجديد جذب القراء والمشاهدين من المصادر التقليدية. وهو ما عرّف الشارع المصري بهذه الاحتجاجات، ودفع ببعض من شرائحه للمشاركة فيها. كما أعطى المحتجين شعوراً بأن صوتهم بات مسموعاً، وأن هناك من يدعمهم أو يقف خلفهم.

ومن الجدير بالذكر أن نقابة الصحافيين قد تحولت إلى منبر لإطلاق تظاهرات «كفاية» وغيرها من الحركات الاحتجاجية، الأمر الذي جعلها تحت حصار شبه دائم من أجهزة الأمن. وعلى جانب آخر، جرت تحرّكات إدارية داخل الصحف القومية ـ القريبة

من الحكومة ـ حيث أطاحت تلك التغييرات أو التحرّكات بمعظم كبار الصحافيين المستقرّين على كراسيهم منذ وقت طويل، وأتت بوجوه جديدة، ربما لا يتمتع الكثير منها بالمهنية أو الكفاءة، بقدر ما يتمتعون بالقرب من الأجهزة الأمنية أو من لجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم.

ويعتبر الكثير من الصحافيين المستقلين أنّه إذا كانت تحرّكات القضاة، وحركة «كفاية» وغيرها من الحركات الاحتجاجية قد ساهمت في رفع سقف النقاش السياسي على الساحة المصرية، فإن الصحافة المصرية المستقلة تعدّ صوت هذه الحركات إلى الرأي العام والشارع المصري. ومن الجدير بالذكر أن الصحف الحزبية والمستقلة قد مارست أيضاً نوعاً من الاحتجاج الخاص بها، إلى جانب تغطية التظاهرات التي قامت بها «كفاية» وسواها من الحركات الاحتجاجية. على سبيل المثال، لجأت حوالى ١٢ صحيفة مستقلة وحزبية إلى الاحتجاب في أيار/ مايو ٢٠٠٧ احتجاجاً على تمرير قانون في البرلمان يبيح حبس الصحافيين[٤٥].

أما عن الوضع الدولي والإقليمي، فقد استمر في تلك الفترة خطاب الإصلاح الداخلي وضرورة «دمقرطة» الشرق الأوسط، وطرحت مبادرات متعددة لـ «الشراكة مع الشرق الأوسط»، سواء من جانب الولايات المتحدة أو من جانب الاتحاد الأوروبي؛ انطلاقاً من النظرية القائلة إن النظم الاستبدادية القائمة في الشرق الأوسط مثلت «معملاً لتفريخ الإرهاب»، ومن ثمّ تصديره إلى الخارج، على غرار ما حدث في ١١ أيلول/ سبتمبر، الأمر الذي يتطلب تغيير الأوضاع ـ أو الأنظمة ـ في تلك الدول، سواء بالعمليات العسكرية ـ كما حدث في العراق ـ أو عبر الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والضغوط الدولية من أجل الديمقراطية، وذلك في حالة النظم «الصديقة» للولايات المتحدة، مثل مصر والسعودية والأردن وسواها.

أما في ما يتعلق بالقضية المركزية بالنسبة إلى المنطقة العربية، وهي القضية الفلسطينية، فقد كان من الواضح اختلال موازين القوى بالنسبة إلى اللاعبين الأساسيين فيها: الولايات المتحدة تشعر بمأزق تورطها في العراق، وسط معارضة دولية وداخلية لا يُستهان بها، وخاصةً من الرأي العام في الدول العربية، الأمر الذي دفعها إلى الخروج بمبادرات للشراكة مع الشرق الأوسط. كما حاولت إدارة «بوش» الخروج من ذلك

---

(٤٥) المصدر نفسه.

المأزق أيضاً بدفع عملية السلام، وذلك عبر إصدار «خارطة الطريق» التي كان من المفترض أن تُمثل خطوة أولية على طريق حلّ القضية بشكل نهائي.

في الوقت ذاته، كانت معظم الأنظمة العربية ـ وعلى رأسها مصر ـ مشغولة بملف الإصلاح الداخلي، وبالضغوط الواقعة عليها من أجل توسيع هامش الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى تقديم النظام المصري لتنازلات واضحة للدول الكبرى في ما يخص الملف الفلسطيني. على سبيل المثال، تمّ الإعلان عن توقيع مصر لاتفاقية «المناطق الصناعية المؤهلة» (الكويز Quiz) في أواخر العام ٢٠٠٤. وهذه الاتفاقية تمنح بموجبها الولايات المتحدة ميزة تفضيلية من جانب واحد، أي تتيح للمنتجات المصنّعة داخل هذه المناطق ـ المحددة بواسطة الحكومة المصرية ـ التصدير إلى الأسواق الأمريكية دون تعريفات جمركية أو حصص كمية أو سواها من القيود، وذلك بشرط احترام شروط قواعد المنشأ المتفق عليها، وهي: تصنيع ٣٥ بالمئة من قيمة المنتج محلياً، على أن تتضمن ١١,٧ بالمئة مكوّنات إسرائيلية[٤٦].

تلا توقيع اتفاقية الكويز الكشف عن اتفاقية أخرى ذات طابع تجاري ـ اقتصادي، تذهب بدورها في طريق التطبيع مع إسرائيل، بحجة المصلحة الاقتصادية المصرية ـ التي تأتي في الأولوية الأولى ـ هي اتفاقية تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل. وهذه الاتفاقية التي تمّ توقيعها في العام ٢٠٠٥، تقضي بتصدير ١,٧ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل لمدّة ٢٠ عاماً، بثمن يتراوح بين ٧٠ سنتاً و١,٥ دولار للمتر المكعب، بينما يصل سعر التكلفة ٢,٦٥ دولار، وتتراوح الأسعار العالمية بين ٦ و٧ دولارات، وقد أثارت هذه الاتفاقية حملة احتجاجات كبيرة دفعت عدداً كبيراً من نواب مجلس الشعب المصري إلى الاحتجاج، وأثارت موجة واسعة من الانتقادات والجدل داخل وخارج البرلمان المصري[٤٧]، وأصبحت قضية منظورة أمام القضاء المصري، وأصبحت جلساتها مناسبة لتنشيط دور الحركات المناهضة للتطبيع.

بالعطف على العوامل السابقة، بدأت عدة تغيّرات ملحوظة تظهر في الخطاب الرسمي المصري، ربما كان أبرزها تراجع النبرة العروبية من الخطاب الرسمي،

---

(٤٦) انظر: موقع المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)، <http://www.ageg.net>.

(٤٧) «النواب يطالبون بمعرفة تفاصيل الاتفاق ويؤكدون عدم دستوريته: تصدير الغاز المصري لإسرائيل يشعل المواجهة بين الحكومة والمعارضة،» موقع الأسواق العربية (٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٨)، <http://www.alaswaq.net/articles/2008/03/25/14852.html>.

وظهور خطاب «مصر أولاً» بشكل مبالغ فيه أحياناً. وارتبط ظهور هذا الخطاب أيضاً بظهور عدد من الخطابات التي تذهب في الاتجاه ذاته، ربما بشكل أكثر تطرفاً من جانب بعض الحركات والقوى السياسية الجديدة المحدودة الأثر في الساحة المصرية. ونذكر من هذه القوى «حزب مصر الأم»، أو «حزب مصر الليبرالي الفرعوني»، وهو حزب رفضت لجنة الأحزاب اعتماد تأسيسه بحجة مخالفة المبادئ التي يدعو إليها لمبادئ الدستور المصري(٤٨)، وهو تيار سياسي ظهر على الساحة المصرية بعدما كان متوارياً في الصالونات الثقافية. ويشدّد برنامج الحزب المذكور على العلمانية، وضرورة الفصل بين الدين والدولة، كما يذهب من ناحية أخرى إلى أن الفكر العروبي وانتشاره في مصر كانت آثاره كارثية فيها، ومن ثمّ ينادي الحزب بإقامة وطن يؤمن بالتعددية والليبرالية، لا يسمح للدين بالتدخل في السياسة، ويكون أساس المواطنة هي القومية المصرية الفرعونية، بالابتعاد عن «مستنقع الانتماء العروبي»(٤٩).

وتصبّ أيضاً في هذا التيار مجموعة أخرى هي «مصريون ضدّ التمييز الديني» (مارد)، وإن كانت أطروحات تلك المجموعة تركز بصورة كبيرة على تنمية «الطابع المدني الديمقراطي للدولة المصرية»، ومناهضة ممارسات التمييز الديني بين المواطنين المصريين بكافة الوسائل المتاحة. وتعتمد هذه المجموعة على «الهوية المصرية» كأساس لأطروحتها، وذلك على حساب الهوية العربية التي تمّ تهميشها تماماً، باعتبارها قد تسبّبت في تفشي الفكر الديني على الساحة السياسية المصرية، مدعوماً بأموال النفط القادمة من الخليج العربي، والسبب الرئيسي في انتشار وتفشي التمييز الديني بين المواطنين المصريين البسطاء(٥٠).

لقد دفعت هذه الوضعية الدولية والإقليمية بكافة الحركات الناشئة إلى الإشارة في معظم وثائقها ـ مثل البيان التأسيسي لحركة «كفاية» الذي سبقت الإشارة إليه ـ إلى موقفها الرافض للاحتلال الأمريكي للعراق، والداعم للشعب الفلسطيني، والمناهض للحركة الصهيونية. كما كانت دائمة التشديد على استقلاليتها عن الخارج، وخلافها

---

(٤٨) ميشيل نجيب، «حزب مصر الأم،» الحوار المتمدن، العدد ١١٩٩ (١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=37441>.

(٤٩) «حزب مصر الليبرالي الفرعوني،» موقع الأقباط الأحرار، <http://www.freecopts.net/forum/showthread.php?t=2282>.

(٥٠) مدوّنة سيزيف مصري، <http://egyptiansisyphus.blogspot.com/2006/08/blog-post_ 22.html>.

العميق مع منهج نشر الديمقراطية الغربي، وذلك في مواجهة اتهامات وجّهت إليها من بعض أنصار النظام بالعمالة والخيانة(٥١).

٥ ـ التطور التنظيمي للحركة: عودة النقابات وظهور التنسيقيات

اعتمدت تلك الحركات في معظمها شكل التنسيقيات المفتوحة التي ابتكرتها اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة في المرحلة السابقة، إلا أن توسع أعداد المنضمّين إلى بعض هذه الحركات جعلها تشكل سكرتاريات، مهمتها الأساسية التنسيق والإدارة، وليس اتخاذ القرارات. غلب على استراتيجيات الحركات الاحتجاجية لتلك الفترة طابع التظاهر وتنظيم الوقفات الاحتجاجية من أجل المطالبة بالإصلاح والتغيير. ويتضح ذلك أيضاً من خلال أبرز الأنشطة التي قامت بها «كفاية»، واعتمدت في الحشد السياسي على القوى السياسية المختلفة المنضوية تحت مظلة «كفاية»، أو من خلال عدد من المواقع الإلكترونية التي تطورت في تلك الفترة، وعلى رأسها موقع «كفاية»(٥٢)، الذي كان يحوي طائفة من الأخبار المتعلّقة بالحركة، بالإضافة إلى التظاهرات التي تنظّمها الحركة، كما يحوي مساحة خاصة من أجل النقاش، أو منتدى حول أساليب التغيير أو الموضوعات الأخرى التي يرغب الأعضاء في مناقشتها. كما تطورت أيضاً في تلك الفترة المدوّنات الإلكترونية (Blogs)، التي تمثل مصدراً مهماً للمعلومات، حيث كان الناشطون يسجلون على مدوّناتهم بشكل حرّ تماماً ـ وبالصور والفيديو أحياناً ـ أخبار التظاهرات والوقفات الاحتجاجية، وما يتعرّضون له من انتهاكات أمنية خلالها.

مع مساحة التسامح الأكبر من جانب النظام في تلك الفترة، ظهرت عودة بعض التيارات السياسية والحزبية ذات الحسابات، إذ اعتبرت ذلك بمثابة تصريح من النظام بالتحرّك، فعادت إلى الظهور جماعة الإخوان المسلمين وأحزاب التجمّع والوفد، وانخرطت في العمل مع أو بالتوازي مع الحركات المنتشرة على الساحة، كما تبلورت فكرة التواصل مع حركة مناهضة العولمة ومناهضة الحرب من خلال مؤتمر القاهرة. كانت فكرة عقد مؤتمر القاهرة قد طرحت بين تيارات سياسية مختلفة في العام ٢٠٠٢، أثناء الاستعداد للحرب على العراق. ففي تلك الفترة، رأت القوى المناهضة للحرب من تيارات مختلفة أهمية عقد مؤتمر يواجه احتمالات الحرب القادمة. وعقد المؤتمر

---

(٥١) انظر: صحيفة **الجمهورية** ومجلة **روز اليوسف** خلال تلك المرحلة.

(٥٢) انظر: موقع الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، <http://www.harakamasria.org/>.

في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، وصدر عنه إعلان القاهرة الذي طالب بمنع الحرب، وشدّد على ضرورة القيام بحشد عالمي في مواجهتها. وهو ما تمّ تنفيذه في شباط/ فبراير ٢٠٠٣، حينما سُيرت التظاهرات التي تضم مئات الآلاف ـ والملايين في بعض الحالات، كما حصل في بريطانيا ـ من مناهضي الحرب في العديد من مدن وعواصم العالم.

غير أنّه عقب فشل الحركة المناهضة للعولمة في منع الحرب، عقدت مؤتمر القاهرة الثاني في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، الذي صدر عنه إعلان القاهرة الثاني. وخلاله، تمّ تطوير المؤتمر، وتوسيع نطاق القضايا المطروحة. ونتيجة مشاورات بين أطراف سياسية وتيارات مختلفة داخل مصر وخارجها في الوطن العربي وحركة ضدّ الحرب ومناهضة العولمة، تمّ الاتفاق على دورية عقد المؤتمر، وتحويله إلى ما يشبه المنتدى الاجتماعي. وعقد المؤتمر في آذار/ مارس ٢٠٠٥، وأصبح بعد ذلك ينعقد في نهاية آذار/ مارس من كلّ عام.

وتم تبني قضايا أكثر اتّساعاً تتعلق بالوضع في فلسطين والحرب على لبنان، والتهديدات ضدّ سورية وإيران. إضافة إلى ذلك، تناول المؤتمر قضايا الحريات بشكل عام، مثل التعذيب ومناهضة التميز الديني والمرأة. ومنذ ذلك العام، وإزاء صعود الحركة الجماهيرية، أصبح يعقد على هامش المؤتمر منتدى القاهرة الذي يأتيه ممثلون عن العمال والفلاحين ومن يشاركون في الاحتجاجات الاجتماعية، بهدف التفاعل ونقل الخبرات، والتفكير في سبل دفع الحركة الاحتجاجية إلى الأمام. من ناحية أخرى، يتضمن المؤتمر معارض وعروضاً سينمائية وفنية تتحدث عن فكرة المقاومة بمعناها الواسع[٥٣].

تعتبر هذه المرحلة الممتدة من بعد الحرب على العراق في العام ٢٠٠٣ وحتّى انتهاء الانتخابات الرئاسية في نهاية العام ٢٠٠٦، بداية عصر الاحتجاج الجماهيري الواسع النطاق الذي مثّل ظاهرة جديدة على المجتمع المصري بِكُلّ المقاييس، حيث تميزت تلك الفترة باتّساع نسبي في مساحة الممارسة الديمقراطية، حيث إنَّ «كفاية» وغيرها من حركات الاحتجاج التي ظهرت في تلك الفترة تمكّنت من كسر ثقافة «الخوف» والسلبية التي سادت طوال الفترات السابقة، ونشرت في مقابلها ثقافة «انتزاع

(٥٣) نور منصور، «مؤتمر القاهرة ٢٠٠٨: صفحة جديدة في دعم المقاومة،» مركز الدراسات الاشتراكية ـ مصر (٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٨)، <http://www.e-socialists.net/node/870>.

الحقوق» والتظاهر والاحتجاج. كما تمكنت أيضاً من رفع السقف السياسي للمطالب الإصلاحية، بل كسر «التابوهات» التقليدية أيضاً. كما أتاحت فرصة ذهبية لتطوير المنهج الحقوقي، وترك مساحة واسعة لحركات حقوق الإنسان ـ سواء المحلية أو الدولية ـ للتشبيك والعمل المشترك داخل مصر، بالإضافة إلى ظهور مساحة واسعة من حرية التعبير من خلال الفضائيات، والصحف المستقلة، والمواقع الإلكترونية التفاعلية، والمدوّنات.

ثالثاً: مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية

تبدأ هذه المرحلة بعد الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٦، حيث تمّ التجديد للرئيس مبارك، واعتبر الكثيرون ذلك فشلاً للحركات التي نشأت لمقاومة ذلك، وهو ما أدى إلى انحسار حركة «كفاية»، وتركيز أخواتها على المطالب الفئوية الخاصة بها. ورغم خفوت وانحسار حالة الحراك السياسي المصاحب لـ «كفاية»، فقد نجحت هذه الأخيرة في خلق ما أطلق عليه بعض المحللين «ثقافة الاحتجاج»، أو «ثقافة انتزاع الحقوق». وتمثل هذا في الارتفاع غير المسبوق للاحتجاجات والإضرابات العمالية/ المهنية التي شهدتها مصر منذ العام ٢٠٠٦ وحتّى الآن.

تزايدت ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي في الفترات الأخيرة، فكان عدد الاحتجاجات المسجلة عام ٢٠٠٥ حوالى ٢٠٢، وارتفع عام ٢٠٠٦ ليصبح ٢٦٦. أما عام ٢٠٠٧، فقد قفز هذا الرقم ليتجاوز ٦١٤ احتجاجاً، وفقاً للإحصاءات التي أجراها «مركز الأرض»[٥٤]. أما عام ٢٠٠٨، فقد سجل في شهر شباط/ فبراير أعلى معدلاته، أي حوالى ٦٢ احتجاجاً في قطاعات مختلفة[٥٥]، وارتفع هذا الرقم على مدار العام إلى ما يقرب من ٦٠٩ احتجاجات بين فئات وقطاعات مختلفة من العمال. والتقديرات الحالية لعدد عام ٢٠٠٩ يتعدى الـ ٦٥٠ احتجاجاً[٥٦].

---

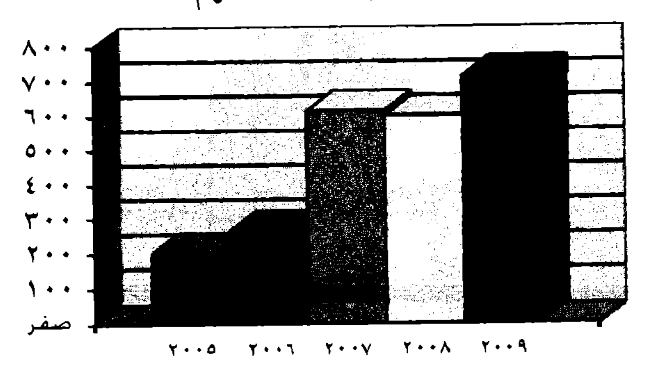
(٥٤) البهجة تشرق مع انتصارات العمال: المقاومة والغضب خلال عام ٢٠٠٨: ١٢٢ إضراب، ١٧٤ اعتصام، ٢٥٣ تجمهر، ٦٠ تظاهرة، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية؛ ٦٥ (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨). مع ملاحظة أن التقرير الذي أعدّه قد استبعد الإضرابات المتعددة خلال العام لموقع عمالي واحد أو لطائفة بعينها من العمال، الأمر الذي قلّص حجم الإضرابات الحقيقي كثيراً.

(٥٥) المرصد النقابي والعمالي المصري، «دراسة المرصد النقابي والعمالي المصري شهر فبراير ٢٠٠٨ (٦): إعلان موظفي الضرائب العقارية لأول تنظيم نقابي مستقل،» مركز الدراسات الاشتراكية ـ مصر (١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٨)، <http://www.e-socialists.net/node/969>.

(٥٦) خالد علي، دراسة تحت الإعداد.

الشكل الرقم (٥ ـ ١)

عدد الاحتجاجات المسجلة خلال الأعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩



كانت الاحتجاجات ـ في مجملها ـ احتجاجات مطلبية أو فئوية ذات أبعاد اقتصادية ـ اجتماعية في المقام الأوّل، وذات ارتباط مباشر بالحياة اليومية للمواطن العادي، وربما كانت بعيدة عن المطالب السياسية المباشرة التي سبق لحركات مثل «كفاية» وأخواتها طرحها. وربما انعكس ذلك أيضاً على التعامل الأمني والحكومي معها، فقد كان واضحاً أن حجم التضييق الأمني ـ في أغلب الحالات ـ على المضربين أو المعتصمين من أصحاب المطالب الاقتصادية والاجتماعية يكون أخف وطأة من ذلك الواقع على ناشطي «كفاية» وأخواتها.

١ ـ من الاحتجاجات العفوية إلى الاحتجاجات الفئوية

بدأت هذه المرحلة بأشكال من الاحتجاج الشعبية حول قضايا معيّنة، مثل نقص المياه أو الخبز أو حوادث الطرق السريعة، واتخذت أحياناً أشكالاً عنيفة، مثل قطع الطرق، إلا أنّها ما لبثت أن تطورت إلى احتجاجات مطلبية وفئوية. واتسمت تلك الموجة الواسعة من الاحتجاجات بالطابع المطلبي، فقد تركّزت المطالب على زيادة الرواتب والأجور، والمطالبة بالتعيينات، أو بالتأمينات الاجتماعية، وأحياناً تحسين الخدمات العامة أو مناهضة الفساد الإداري والمالي؛ ولم تكن هناك مطالب ذات طابع «سياسي»، بمعنى المطالبة بالديمقراطية مثلاً أو إلغاء قانون الطوارئ... الخ.

ومن الملاحظ من خلال الإحصاءات المتوافرة لدينا أن احتجاجات العاملين في الهيئات الحكومية احتلت نصيب الأسد من الحجم الإجمالي للتظاهرات، تلتها

احتجاجات العاملين في قطاع الأعمال العام. وبلغت احتجاجات العاملين في الهيئات الحكومية حوالى ٢٦٧ احتجاجاً، فيما بلغت احتجاجات القطاع الخاص ٢٣٥، وقطاع الأعمال العام حوالى ١٠٧ احتجاجات لعام ٢٠٠٨.

الشكل الرقم (٥ ـ ٢)

احتجاجات العاملين في الهيئات الحكومية والقطاع الخاص



من اللافت للنظر أن جميع القوى المشاركة في الإضرابات أو الاحتجاجات العمالية كانت بعيدة كلّ البعد عن الأطر الحزبية التقليدية، كما كانت بعيدة عن الجماعات السياسية، كالإخوان المسلمين وسواهم، وأيضاً لم تكن منضوية تحت مظلة التنظيمات النقابية الرسمية، أو حتّى الحركات الاحتجاجية الجديدة ـ من أمثال «كفاية» ـ بل كانت مستقلة بشكل شبه تام، وخارجة مباشرة من رحم حالة السخط العمالي والمهني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

٢ ـ انتشار الاحتجاجات بين قطاعات جديدة وغير مألوفة في المجتمع المصري

لعل من أبرز أمثلة الحركات الاحتجاجية العمالية في مصر في الفترة الأخيرة سلسلة الإضرابات والاعتصامات التي قام بها موظفو الضرائب العقارية، والتي بدأت في أواخر العام ٢٠٠٧. ففي ظلّ الازدياد غير المسبوق لمستوى الأسعار الذي تشهده

البلاد مؤخراً، بدأ موظفو الضرائب العقارية المطالبة بمساواتهم بأقرانهم العاملين في مصلحة الضرائب العامة المصرية من التابعين مباشرةً لوزارة المالية، والذين يحصلون على رواتب ومكافآت أكبر. وهذه الحركة مثلت نموذجاً جديراً بالدراسة: فمن ناحية، كانت قيادة الإضراب خارجة مباشرةً من العمال، تعبّر عن مصالحهم. ورغم انتماء بعض قادة الإضراب إلى بعض القوى السياسية أو الحزبية، إلا أنهم رفضوا تماماً أية محاولة من الأحزاب أو القوى السياسية الموجودة على الساحة لتبني الإضراب، حتّى لا يتم تسييسه، وإهدار حقوق العمال المشروعة بسبب ذلك.

ومن ناحية أخرى، كشفت إضرابات الموظفين في الضرائب العقارية عن ترهّل وتراخي التنظيمات النقابية الرسمية ـ المتمثلة في اتحاد العمال العام ـ وعجزها عن تبني المطالب العمالية المشروعة، بل وانحيازها ـ في أغلب الأحيان ـ إلى الموقف الحكومي، الأمر الذي دفع موظفي الضرائب العقارية ـ بعد نجاح الإضراب في تحقيق أهدافه بإعادة حقوق العمال المالية المهدرة ـ إلى تأسيس نقابتهم المستقلة عن التنظيم النقابي الرسمي لأول مرة منذ أعوام طويلة، الأمر الذي اعتبره المحللون نقلة نوعية في سياق الحركات الاحتجاجية في مصر.

كما شهدت تلك الفترة انتشار الاحتجاجات بين قطاعات جديدة وغير مألوفة في المجتمع المصري، مثل سائقي المقطورات، أو الصيادلة والأطباء، وخبراء وزارة العدل، والمعلمين، والإعلاميين. وهي قطاعات لم تشهد ـ تاريخياً ـ سوابق في تنظيم إضرابات أو احتجاجات عمالية. وفي ما يلي نعرض نماذج لأهم هذه الاحتجاجات، وأهم مطالبها:

في القطاع الصناعي، على سبيل المثال، يذكر عدد من المحللين أن الاحتجاجات العمالية في القطاع الصناعي كانت بمثابة الشرارة الأولى التي أشعلت الإضرابات في باقي القطاعات، وفي مقدمة هذه الاحتجاجات نذكر إضراب عمال غزل المحلة الذي أحدث جدلاً واسعاً في أوساط المثقفين والناشطين المصريين والعرب، بإعلانهم إضراب ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقد استوحى المحتجّون في مواقع العمل الصناعية تجربة عمال غزل المحلة، وطالبوا عن طريق احتجاجات متلاحقة تحقيق مكاسب، مثل التي حققها زملاؤهم في غزل المحلة، ومنهم العمال في مصنع السجاد التابع لشركة غزل المحلة، وشركة دمياط للغزل والنسيج، وشركة «النصر» للغزل والنسيج، وشركة «الإسكندرية» للغزل والنسيج، وغيرهم الكثير من الشركات والمصانع... التي تنوّعت

احتجاجاتها بين الإضراب عن العمل والتجمهر، مطالبين رئيس الوزراء بالمساواة بينهم وبين زملائهم في شركة غزل المحلة، من ناحية زيادة البدلات المخصّصة، ورفع قيمة المكافآت المصروفة لهم، بالإضافة إلى مطالب أخرى مماثلة تصبّ جميعاً في مجرى زيادة الأجور.

وكان من الإضرابات البارزة أيضاً إضراب عمال المطاحن الذين انتقلوا من المطالبة بعدم خفض حصة الطحين المدعوم من الدولة، والمخصّص للمخابز في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٠٧ حتّى لا تنخفض حوافزهم، إلى المطالبة برفع الحوافز والأرباح في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته[٥٧].

أما القطاع الصحي، فقد شهد في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ أحد أنجح الاحتجاجات على الساحة المصرية، إذ وجد الأطباء والصيادلة وغيرهم من العاملين بهذا القطاع أن الاحتجاج وسيلة فعالة للحصول على مطالبهم المشروعة، رغم التحفظات التي أطلقها البعض على أي نشاط احتجاجي أو إضراب في القطاع الصحي بدعوى تأثيراته المحتملة في حياة المرضى. فقد اتسعت الاحتجاجات المطلبية في القطاع الصحي، وتزايدت حتّى وصلت ذروتها في الإضراب الشامل الذي نفّذه الصيادلة في شباط/ فبراير ٢٠٠٩. وهذا الأخير قد نفّذه الصيادلة احتجاجاً على إلغاء قرار وزير المالية الصادر في العام ٢٠٠٥ بالتعامل مع الصيدليات، باعتبارها مشروعات صغيرة ـ غير ملزمة بتسليم ملفات ضريبية تفصيلية ـ وقد ألغت وزارة المالية هذه الاتفاقية دون الرجوع إلى نقابة الصيادلة، الأمر الذي يُلحق بالصيدليات ضرراً مالياً كبيراً. وقد أغلقت الصيدليات في جميع محافظات الجمهورية، تنفيذاً لقرار الإضراب بنسبة وصلت في بعض التقديرات إلى ٩٠ بالمئة، وإن كانت قد حددت ساعات معينة للإضراب، حرصاً على صحة المرضى. وكان التجاوب مع الإضراب أوسع وأشمل من التجاوب مع دعوات الاعتصام في النقابة العامة والنقابات الفرعية[٥٨].

وقد نجح الصيادلة في كسب تعاطف دوائر صنع القرار، حيث أبدى وزير الصحة تفهمه لمطالبهم المشروعة، كما تضامن معهم عدد من النواب، وحمّلوا رئيس مصلحة

---

(٥٧) مصطفى البسيوني وعمر سعيد، «رايات الإضراب في سماء مصر: ٢٠٠٧ حركة عمالية جديدة،» مركز الدراسات الاشتراكية ـ مصر (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧)، <http://www.e-socialists.net/node/1733>.

(٥٨) «إضراب للصيادلة في مصر،» بي بي سي العربية (١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7892000/7892512.stm>.

الضرائب مسؤولية الأزمة(٥٩). وقد تمّ تعليق الإضراب الذي كان من المقرر تركه مفتوحاً إلى حين استجابة وزارة المالية إلى مطالب الصيادلة بمجرد عقد المفاوضات بين النقابة ووزارة المالية، في حين انتهت الأزمة إلى موافقة الوزارة على معاملة السنوات من العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠٠٨ على الأسس ذاتها التي قدم بها الصيادلة إقراراتهم الضريبية، على أن يتم الاتفاق بين الصيادلة ووزارة المالية على ضرائب السنوات القادمة(٦٠).

أما الأطباء، فقد نظّموا بدورهم سلسلة من الاحتجاجات المؤثرة للمطالبة بكادر خاص بهم، ولزيادة الحدّ الأدنى لأجورهم، حيث قررت الجمعية العمومية للأطباء إغلاق العيادات يوم ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ احتجاجاً على تدني أجور الأطباء. وقد سجل التجاوب الأكبر في إغلاق العيادات في المحافظات أكثر مما سجل في القاهرة الكبرى(٦١).

أما القطاع التعليمي، فقد نجح العاملون فيه في إثبات وجودهم على الساحة لتحقيق مطالبهم، وكانت بداية الخيط مع إضرابات معلمي المعاهد الأزهرية في صيف ٢٠٠٧ للمطالبة بضمّهم إلى كادر المعلمين، وبعدها انفرطت مسبحة الاحتجاجات في القطاع التعليمي. ومن اللافت أن أغلب الاحتجاجات في هذا القطاع كانت متعلّقة باختبارات كادر المعلمين التي أقرّتها وزارة التربية والتعليم مؤخراً، كشرط للترقيات وزيادة رواتب المعلمين، وأثارت جدلاً واسعاً ومعارضة شديدة في أوساط العاملين في القطاع التعليمي المصري، معتبرين أنّها حالة من التحايل على حقّ المعلم في زيادة مستحقاته المالية أسوة بالعاملين في المهن الأخرى.

وفي هذا السياق، ظهرت حركة «معلمون بلا نقابة» و«شبكة معلمي مصر» اللتان نظمتا عدة وقفات احتجاجية ضدّ هذه القرارات، سواء أمام مبنى نقابة المعلمين أو أمام وزارة التربية والتعليم، طالبتا خلالها باستقالة الوزير.

في السياق ذاته، ظهرت شريحة جديدة مطالبة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية المهدرة عبر أساليب الاحتجاج المختلفة، وهي شريحة الإداريين في وزارة التربية

---

(٥٩) «نواب مصريون يحملون «مصلحة الضرائب» إضراب الصيادلة،» موقع إيجيبتي (١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.egypty.com/news-details.aspx?news=6386>.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) عادل عبد الرحيم، «مصر: طوارئ بالمستشفيات لمواجهة إضراب الأطباء،» شبكة الإعلام العربية (محيط) (٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩)، <http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=243406& pg=19>.

والتعليم. وكذلك كانت اختبارات الكادر هي المحرك الأساسي للاحتجاج، حيث تجمهر أكثر من ٨ آلاف أمين معمل وفني[٦٢]، وهددوا بالإضراب عن العمل في حالة عدم قيام مسؤولي وزارة التربية والتعليم بإدراجهم في مشروع الكادر الخاص بالمعلمين في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٠٨. وعادوا إلى أخذ خطوة أكثر إيجابية على طريق احتجاجهم، حيث نظموا إضراباً واسع النطاق امتد إلى عدة محافظات استجابة لدعوة لجنة الدفاع عن حقوق العاملين في التعليم، وذلك للمطالبة بالاستفادة من كادر المعلمين أو صرف حافز إثابة بنسبة ٥٠ بالمئة، حيث طالبوا بعدم التفرقة بين المدرّسين والإداريين في الأمور المالية، كما هدد بعضهم بتعطيل أداء المدرسين وأعمال المدارس في الإدارات، احتجاجاً على عدم المساواة[٦٣].

وجدد الإداريون نشاطهم الاحتجاجي خلال نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، حيث أعلنوا عن مشاركتهم في إضراب ٦ نيسان/ أبريل، كما قرروا بعد فشل كافة المفاوضات بين حركة الدفاع عن إداريي التربية والتعليم ونقابة العاملين في التربية والتعليم والبحث العلمي من جهة، ووزارة التربية والتعليم من جهة أخرى[٦٤].

وفي سياق مماثل، نجح الأمن في إجهاض إضراب شامل، كان من المقرر أن يقوم به موظفو البريد في كلّ المحافظات، حيث عمّم الأمن على كافة الإدارات في المحافظات، ما يُفيد بأن من سيتغيب أو يضرب عن العمل، سيعرَّض للاعتقال والمساءلة القانونية. غير أن موظفي البريد من أصحاب الدعوة إلى الإضراب نجحوا في تنفيذ إضراب جزئي، حيث أضرب فيها ما يزيد على ٨٠٠ من الموظفين والعاملين، عن العمل أربع ساعات، عادوا بعدها إلى العمل حتّى لا يتأثر صرف المعاشات لكبار السن[٦٥].

هناك نموذج آخر مثير للانتباه هو نموذج سائقي الشاحنات أو المقطورات، فقد قام عدد من أصحاب وسائقي سيارات النقل ذات المقطورات في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ بتنظيم وقفات احتجاجية على الطرق السريعة، وذلك اعتراضاً على قرار

---

(٦٢) الدستور، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٨.

(٦٣) «صحيفة: ضم الإداريين لكادر المعلمين وصرف البدل لن يكون بأثر رجعي،» موقع مصراوي (٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩)، <http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2009/march/22/educationminstry.aspx>.

(٦٤) المصري اليوم، ١٩/ ٤/ ٢٠٠٩.

(٦٥) انظر: موقع مركز الدراسات الاشتراكية (مصر)، <http://www.e-socialists.net>.

إلغاء سير السيارات «المقطورة» ابتداء من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وكان مجلس الشعب قد أقرّ قانوناً في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٨ ينصّ على إلغاء المقطورات بعد أن أثبتت الدراسات والإحصاءات مسؤوليتها عن معظم الحوادث التي تقع على الطرق السريعة. وقد منح القانون أصحاب المقطورات ٤ سنوات مهلة لتسوية أوضاعهم، لكن في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، تقدّم عدد من أعضاء مجلس الشعب بطلب لتخفيض هذه المهلة مع تصاعد حوادث المقطورات، ووافق مجلس الشعب على تخفيض المهلة إلى سنتين فقط، مما أثار غضب أصحاب المقطورات، وقرّروا تنظيم عدة وقفات احتجاجية[٦٦].

٣ ـ تأثير التطورات الاقتصادية والسياسية في الحركة

كما في المرحلتين السابقتين، كانت التطورات الاقتصادية والسياسية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، محل تأثير في حركات الاحتجاج. فعلى المستوى الاقتصادي، شهدت هذه الفترة في ظلّ ما أطلق عليه «حكومة رجال الأعمال»، ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي إلى مستوى مقبول من ٣ أو ٤ بالمئة إلى ما يزيد على ٧ بالمئة، كما تحقق فائض كبير في احتياطي النقد الأجنبي، واستقرّ سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، وغير ذلك. وهناك عدد من المؤشرات الأخرى التي تثبت «تحسن» أوضاع الاقتصاد المصري، إلا أن جانباً كبيراً من المحللين، الذين يرون أن وجود رجال الأعمال في الحكومة يمثل مشكلة حقيقية، يذهبون إلى أن هذا التقدّم في مستويات النمو الاقتصادي لم يحسّن الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي للفئات العريضة من الشعب المصري، إذ لم يكن أولاً مبنياً على الإنتاج الذي يعظّم هذا النمو، وظلت معدلات البطالة مرتفعة، وازدادت نسبة من يعيشون تحت خطّ الفقر إلى ما يقرب من ٤٠ بالمئة[٦٧].

كما شهدت الفترة ذاتها الزيادة المطردة في معدل التضخم، ليعود إلى الرقم ٢٠ بالمئة في منتصف العام ٢٠٠٨[٦٨]، مما أدى إلى انخفاض دخل الـ ٢٠ بالمئة الأكثر

(٦٦) «أصحاب وسائقو المقطورات ينظمون وقفات احتجاجية على الطرق السريعة في مصر،» موقع مصراوي (١٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2009/february/13/trucks_drivers.aspx>.

(٦٧) السيد النجار، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية.

(٦٨) نحو توزيع عادل لثمار النمو: التقرير المصري للاستثمار، ص ٩.

فقراً بنسبة ١٦,٤ بالمئة، ليصل إلى ١٢٢٢ ج.م. سنوياً (حوالى ١٠٢ ج.م. شهرياً)، بل انخفض كذلك دخل شريحة الـ ٢٠ بالمئة التي يطلق عليها «قريبو الفقر» من ١٨٥٤ ج.م. سنوياً إلى ١٥٩٢ ج.م. سنوياً (حوالى ١٣٣ ج.م. شهرياً)، وهو ما يدلّ على أن رجال الأعمال يديرون الوزارات بالعقلية نفسها التي يديرون بها شركاتهم، فلا يهدفون إلا إلى تحقيق الربح فقط، دون الالتفات إلى الأبعاد الاجتماعية من وراء ذلك، الأمر الذي تسبّب في زيادة الممارسات الاحتكارية داخل السوق المصرية؛ فأصبحت النتيجة ـ كما أسلفنا ـ هي أن الغني يزداد غنى، والفقير يزداد فقراً[٦٩].

ومن أهم الأمثلة التي يؤسسون عليها هذه الدعاوى، انطلاق قطار عملية الخصخصة بصورة غير مسبوقة من خلال برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، التي بدأت وزارة الاستثمار في تطبيقه عام ٢٠٠٤[٧٠]. فالحكومة تعتبرها قمة الإنجاز، بينما يعاني آثارها العمال والموظفون في المصانع والهيئات الخاضعة لهذا البرنامج، وهو ما قاد طبقات جديدة إلى الولوج إلى حركة الاحتجاج، وهي الطبقة العمالية والفئات المهمّشة في المجتمع المصري.

ويمكن أن نضيف إلى العوامل السابقة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أفضت إلى تزايد الغضب العمالي، بعد قيام العديد من الشركات في المدن الصناعية الجديدة بتقليص حجم العمال، والتعدّي على أجورهم ومستحقاتهم المالية، بحجة التغلب على آثار الأزمة، خاصة في القطاعات التي أثرت الأزمة فيها بالسلب مباشرة، مثل الحديد أو الأسمدة. كما تعاملت الحكومة المصرية مع الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية بمنطق التجاهل، حيث صرح مسؤولوها مع بداية الأزمة بعدم تأثر الاقتصاد المصري أو أوضاع العمال، ثمّ سرعان ما تغيّر هذا الخطاب بالاعتراف بالأزمة وبآثارها السلبية، وإن كان التعامل لم يتعدّ ردود الأفعال الجزئية والمؤقتة معها[٧١].

وسط هذا المشهد، عاد إلى الأفق مشهد الصراع المحتدم داخل النخبة الحاكمة، وإن كان مكتوماً تنكره أطرافه علانيةً. وتتابعت مشاهد ذلك الصراع في عدة صور، منها، على سبيل المثال، الهجوم المستمر في وسائل الإعلام ـ عبر تسريبات من داخل أروقة

---

(٦٩) «وزراء نظيف لم ينجح أحد،» الأحرار، ١٢/٧/٢٠٠٩.

(٧٠) «صفقات سوبر مشبوهة،» الأحرار، ١٢/٧/٢٠٠٩.

(٧١) البهجة تشرق مع انتصارات العمال: المقاومة والغضب خلال عام ٢٠٠٨: ١٢٢ إضراب، ١٧٤ اعتصام، ٢٥٣ تجمهر، ٦٠ تظاهرة.

النظام ذاته ـ على رموز داخل الحزب الحاكم، أبرزهم أحمد عزّ، أحد أقطاب الحزب الوطني ورئيس كتلته البرلمانية، وقبل هذا وذاك محتكر صناعة الحديد في مصر. كما كان هذا الصراع محركاً لمعارك شرسة على مستوى المجتمع، من أمثلتها قضية «عمر أفندي»، وقضية مصنع «أغريوم». «عمر أفندي» هو سلسلة من متاجر القطاع العام، ظلت ـ على مدار سنوات طوال ـ ملجأ للطبقات الشعبية، للحصول على احتياجاتها من ملبس وأدوات منزلية وخلافه. وفجأة، خرجت الحكومة بقرار لخصخصتها، وشكّلت لجنة لتقدير قيمة هذه السلسلة الضخمة من المتاجر. إلا أن أحد أعضاء لجنة التقييم ـ وهو ضابط سابق في أحد أجهزة الأمن القومي ـ سرّب معلومات بأن اللجنة تلاعبت في تقدير قيمة سلسلة المتجر لبيعها بأبخس الأسعار لصالح رجال أعمال معينين، الأمر الذي أكده لاحقاً خبراء اقتصاديون مستقلون، حيث أصدروا تقارير تفيد بأن القيمة التي قدّرتها اللجنة الحكومية لهذه المتاجر لا تتجاوز في حقيقة الأمر قيمة مساحة الأرض التي يشغلها خمسة من فروعه التي تتجاوز السبعين فرعاً في مختلف المحافظات.

أما «أغريوم»، وهو مصنع للإسمنت تابع لشركة كندية، فقد تقرر بناؤه في محافظة دمياط في شمال مصر، وفجر ذلك صراعاً بين مواطني المحافظة والسلطات حول الأضرار البيئية الجسيمة لهذا المصنع على المدينة وميناثها، والتداعيات الاقتصادية لذلك. وشهدت المدينة مسيرات وتظاهرات واعتصامات بالجملة حتّى تمّ نقل المشروع. وفي هذا الإطار، وجدنا أطرافاً بارزة تشارك في الحملة مع سكان المدينة، منهم المحافظ ذاته، وهو كذلك ضابط سابق. وكل ما سبق، ليس إلا أمثلة على أحداث أصبحت تشهدها مصر بشكل متكرّر، ولا يمكن تفسيرها إلا بوجود صراع حاد داخل النخبة، استفادت منه الحركات الاحتجاجية، حيث كان يصعب على أي جناح فقدان الشرعية بمعاداة تحرّكات مطلبية، بل ذهب الكثير من أعضاء الحزب الحاكم والحكومة إلى إعلان التعاطف مع بعض الفئات التي شاركت في هذه الموجة الاحتجاجية[٧٢].

وإن كانت هذه الفترة قد شهدت تسامحاً نسبياً مع الحركات الاحتجاجية المطلبية، إلا أنّها شهدت تراجعاً ملحوظاً في هامش الديمقراطية الخاصة بعمل السياسي وحرية التعبير، حيث تمّت تصفية الحسابات مع من رشحوا أنفسهم في مواجهة الرئيس في

(٧٢) محمد العجاتي، «مصر بين مشهدين،» السفير، ١٧/ ٥/ ٢٠٠٩.

انتخابات العام ٢٠٠٥. فتم سجن أيمن نور بتهمة جنائية، وتم عبر انشقاق حزبي عزل نعمان جمعة من حزب الوفد. كما بدأت حملات على الصحافيين الذين تجاوزوا الخطوط الحمر في المرحلة السابقة، حيث قدم خلال هذه الفترة ٥ رؤساء تحرير إلى المحاكمة بلغت حدّ الحكم على إبراهيم عيسى، رئيس تحرير **الدستور** بالحبس، إلا أنّه نال عفواً رئاسياً في محاولة لإثبات سعة صدر الرئيس المصري.

أما أكبر التطورات الخارجية المؤثرة في الوضع الداخلي المصري، التي توضح تطورات السياسة الخارجية المصرية الرسمية، ومدى انفصالها عن الموقف الشعبي المصري، فهو الموقف الرسمي من الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦، أو «حرب تموز»، إذ جاء ردّ الفعل المصري معبّراً عن سياستها كدولة في محور «الاعتدال»، فهاجم المسؤولون المصريون حزب الله، وحمّلوه مسؤولية الحرب بشكل كامل، باعتبار أن ما قام به حزب الله من خطف لجنود إسرائيليين كان «مغامرة عسكرية وسياسية غير محسوبة»[٧٣]. وقد جاء هذا الموقف الرسمي المصري متعارضاً مع الموقف الشعبي المصري، إذ خرجت في مصر تظاهرات كبيرة مندّدة بالاحتلال الإسرائيلي، ومؤيدة لحزب الله ولزعيمه السيد حسن نصر الله[٧٤].

وخلال فترة الحرب على غزة، كان واضحاً بشكل سافر تراجع الخطاب العروبي لدى النظام المصري، ومساهمة مصر في الحصار على غزة بإغلاق معبر رفح، رغم أن مصر ملتزمة بفتحه وفق اتفاق التهدئة، كما تلتزم إسرائيل بفتح معابرها هي الأخرى. وقد ضيّقت الحكومة المصرية على محاولات الحملة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني التي عادت إلى العمل في ظلّ هذه الحرب لتقديم المعونة إلى الشعب الفلسطيني[٧٥].

في ما يتعلق بالتطور الاجتماعي للحركات الاحتجاجية في مصر، كان من الملاحظ، في تلك المرحلة، تزايد الاهتمام بالاحتجاجات والغضب العمالي من قبل الصحف المستقلة، وبعض الفضائيات ومواقع الإنترنت، ومن أهمها المدوّنات التي

---

(٧٣) إبراهيم غالي، «الأزمة مع مصر: وجه آخر لأزمة حزب الله،» موقع إسلام أون لاين (١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩)، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename= Zone-Arabic-News/ NWALayout&cid= 1237706111842>,

متاح أيضاً على: <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C& pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1237706111842#ixzz16C7E7HsO>

(٧٤) «الجامعة العربية: سنقوم باتصالات دولية لوقف الهجوم،» بي. بي. سي. العربية (١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٦).

(٧٥) المصدر نفسه.

كان بعض قيادات الحركة العمالية يدوّنون فيها بأنفسهم. وساهم أيضاً في رفع الوعي العام بقضايا الاحتجاجات ظهورُ مؤسسات مجتمع مدني تقوم برصد الاحتجاجات والإضرابات بشكل دوري، كمثال المرصد العمالي، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومركز الأرض، ومركز الدراسات الاشتراكية، ومركز آفاق اشتراكية، وغيرها[٧٦].

٤ ـ التطور التنظيمي للحركة في غياب الأطر والقوى السياسية

تميّز الشكل التنظيمي في هذه الموجة الاحتجاجية المتصاعدة بتكوين تشكيلات مختلفة مصاحبة للاحتجاج، ربما تكون منظمة للإضراب أو للتحرّك العمالي، أو للتفاوض مع الجهات الأمنية أو المسؤولين السياسيين لحلّ الأزمة وتقديم المطالب. وكانت هذه التشكيلات ـ في معظم الأحوال ـ بعيدة عن التنظيمات النقابية الرسمية، بل كانت خارجة مباشرة من رحم حالة السخط العمالي.

وربما كان المثال الأبلغ على ذلك هو حالة الضرائب العقارية التي قام موظفوها باختيار قياداتهم بأنفسهم بعيداً عن التنظيم النقابي الرسمي الذي أثبت فشله في الدفاع عن حقوقهم، بل على العكس كان يعرقلها، مشكّلين ما أسموه «اللجنة العليا للإضراب»، بالإضافة إلى تشكيل لجان لتنظيم وتنسيق الإضراب في المحافظات المختلفة، وهي التي تولّت تنظيم التحرّكات العمالية، وتقديم مطالب العمال وعرض قضيتهم على المسؤولين، حتّى تمكنوا من استرداد مستحقاتهم المادية وتنفيذ مطالبهم.

ومن اللافت للنظر أن فكرة خلق نقابة مستقلة لم تكن متبلورة في ذهن القيادات العمالية المنظّمة للإضراب في بدايته، بل ما حدث هو أن الفكرة كانت موجودة في الخلفية الذهنية لدى بعضهم من خلال تجاربهم في العمل العام. وفي أول اجتماع للجنة العليا للإضراب عقب انتهائه، تمّ طرح قضية مستقبل اللجنة، وهل من الأفضل إلغاؤها تماماً أم تطويرها؟ ومن خلال المداولات بدا أن الأغلبية تميل إلى الرأي القائل بتحويل اللجنة العليا للإضراب إلى قيادة النقابة العامة للعاملين في الضرائب العقارية[٧٧].

---

(٧٦) البهجة تشرق مع انتصارات العمال: المقاومة والغضب خلال عام ٢٠٠٨: ١٢٢ إضراب، ١٧٤ اعتصام، ٢٥٣ تجمهر، ٦٠ تظاهرة.

(٧٧) عزة خليل، «حلقة نقاش حول النقابة المستقلة للضرائب العقارية كتجربة للتعددية النقابية،» موقع تضامن (١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، <http://tadamonmasr.wordpress.com/2009/06/12/taxes/>.

كما تشير إلى وجود حسّ تنظيمي لا بأس به لدى شرائح واسعة من المشتركين في الحركات الاحتجاجية في مواجهة الأزمات المشتركة، حتّى وإن لم تكن لديهم سوابق في تنظيم إضرابات في فترات تاريخية سابقة. على سبيل المثال، نلاحظ شريحة مثل مالكي وسائقي المقطورات التي قامت بإضراب مؤثر، رغم أنّها لم تكن لها خبرة سابقة في ذلك، كما أنَّ طبيعة عمل سائقي الشاحنات تجعل من إمكانية تنظيمهم واتفاقهم على مطالب موحّدة أمراً غير متوقع وغير مألوف.

كذلك، هناك قطاعات أخرى مثل قطاعات الموظفين والإداريين التي ليست لها تقريباً أية سوابق تاريخية في تنظيم احتجاجات ضدّ قرارات حكومية. ولكن في بعض الحالات الأخرى، أدت التنظيمات النقابية الموجودة دوراً لا بأس به في دعم الاحتجاجات، منها، على سبيل المثال، نقابة الصيادلة ونقابة الصحافيين، الأمر الذي يمكن تفسيره بتراخي قبضة الدولة نسبياً عن مثل هذه النقابات، فباتت أكثر قدرة على الدفاع عن مصالح المنتمين إليها.

تراوحت الاستراتيجيات التي استخدمها العمال في الاحتجاجات بين التجمهر والاعتصام والإضراب. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨، بلغ التجمهر ٢٥٣ حالة، والاعتصام ١٧٤ حالة، والإضراب ١٢٢ حالة، والتظاهر ٦٠ حالة[٧٨]. وفي بعض الحالات، كان بعض العمال المضربين - في حالة تلكؤ الحكومة في تنفيذ مطالبهم - يهدّدون بإجراءات تصعيديه، مثل الإضراب عن الطعام[٧٩].

وفي العام ٢٠٠٩، نرى أن حالات التظاهر والوقفات الاحتجاجية بلغت نسبتها ٢٨,١ بالمئة من مجمل الحالات التي تمّ رصدها، تلاها الاعتصام بنسبة ٢٦,٨ بالمئة، ثمّ الإضراب عن العمل بنسبة ٢٠,٧ بالمئة، فالتهديد بالاعتصام أو الإضراب بنسبة ١٥,٨ بالمئة، والشكاوى ٥,٢ بالمئة، بالإضافة إلى نسب ضئيلة أخرى لإجراءات أخرى مثل الإضراب عن الطعام، وجمع التواقيع، وقطع الطريق، واحتجاز صاحب العمل داخل الشركة أو المصنع[٨٠].

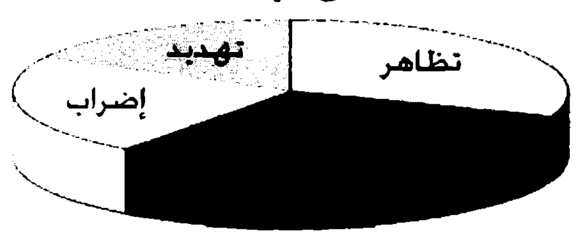
(٧٨) البهجة تشرق مع انتصارات العمال: المقاومة والغضب خلال عام ٢٠٠٨: ١٢٢ إضراب، ١٧٤ اعتصام، ٢٥٣ تجمهر، ٦٠ تظاهرة.

(٧٩) البسيوني وسعيد، «رايات الإضراب في سماء مصر: ٢٠٠٧ حركة عمالية جديدة».

(٨٠) فاطمة رمضان، «إطلالة على الحركة العمالية في مصر،» مركز الدراسات الاشتراكية - مصر (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، <http://www.e-socialists.net/node/4961>.

الشكل الرقم (٥ ـ ٣)

حالات الاحتجاج التي استخدمها العمال



في أغلب الأحوال، كان مقرّ العمل هو المكان الرئيسي لحشد الاحتجاجات. ورغم التضييق الأمني، إلا أن بعض الحركات العمالية كانت تستخدم أماكن العمل والإنتاج كأماكن للحشد والتحريض على الاحتجاج، كما حدث في حالة عمال غزل المحلة أو الضرائب العقارية. إلا أن ذلك اختلف باختلاف القطاعات المشاركة في الاحتجاج، ففي بعض الأحيان، أدت مقار النقابات دوراً مهماً في توعية وحشد المشاركين في حركات الاحتجاج، كما حدث في حالة إضرابات الصيادلة.

وفي هذا الصدد، يمكننا ملاحظة أن هذه الحركات الاحتجاجية رفضت تماماً الانضواء تحت عباءة أي من القوى السياسية الموجودة على الساحة، من أجل الحفاظ على الطابع «المطلبي» للحركة، وعلى المطالب العمالية الاقتصادية ـ الاجتماعية العادلة التي يسهل أن يستجيب النظام الحاكم لها، دون تعريض الحركة الاحتجاجية للتضييق والإجهاض من ناحية. وهناك ملاحظتان في هذا الصدد:

ـ يرى بعض الناشطين والقيادات العمالية أن عدم التفاعل مع القوى السياسية الموجودة يعدّ نقطة إيجابية في صالح الحركة العمالية، للأسباب السابقة الذكر، ويستشهدون في ذلك على تجربة الضرائب العقارية الناجحة، لأنها نجحت في تفادي التفاعل مع الأحزاب والقوى السياسية. أما العكس، فيتمثل في تجربة عمال المحلة مع إضراب ٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨. فمع تلقف بعض القوى السياسية لمبادرة عمال المحلة بالإضراب، تعرّضت الحركة العمالية في مدينة المحلة لضربة قوية، ولتضييق أمني قاس[٨١].

(٨١) القاهرة، ١٣/ ١/ ٢٠٠٩. مقابلة أجرتها الباحثة نادين عبد الله مع ناشط عمالي ومدون وموظف بشركة غزل المحلة.

ـ كشفت الاحتجاجات العمالية الأخيرة عن مواطن الخلل والتدهور في الأداء الحكومي حيال العمال والموظفين. فمن ناحية، احتلت احتجاجات العاملين في الحكومة أعلى معدلات، حيث بلغت ٢٦٧ احتجاجاً عام ٢٠٠٧ وحده، وهو ما يدلّ على تدهور أوضاع العاملين في الحكومة وتعسف الإدارات وفساد السياسات الحكومية. وفي إحصاء مماثل، بلغت الاحتجاجات العمالية أعلى معدلاتها، بسبب عدم صرف المستحقات المالية، الأمر الذي يدلّ على مدى تدهور أوضاع المؤسسات، خاصةً الحكومية، في تعديها على أجور ومستحقات العاملين، كما يؤكّد ذلك إهمال وتهرب الجهات الحكومية من تحمّل التزاماتها ومسؤوليتها في معالجة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية، خاصة بالنسبة إلى العمال[٨٢].

ومن الملاحظ أن الدولة كانت ـ تاريخياً ـ تتعامل مع الاحتجاجات العمالية على أنّها ملف أمني بالكامل، فكانت تعهد لقوات الأمن ـ في أغلب الأحوال ـ بإنهاء احتجاجات العمال، خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات. والتدخل الأمني من قِبل الدولة لفضّ احتجاجات العمال، كان يصاحبه ـ في أغلب الأحوال ـ تنفيذ مطالب العمال، وإعطاؤهم إجازات مدفوعة الأجر لتهدئة الأوضاع، وهذا يعني أن قرارات فضّ الاحتجاجات العمالية لم تكن العوامل الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والمكسب والخسارة تتدخل فيها، بل كانت تتخذ بدوافع أمنية وسياسية فحسب، على أساس أن الدولة نفسها هي صاحب العمل، وأن احتجاجات العمال موجّهة ضدها مباشرة. ويمكن ملاحظة تبدل هذه القاعدة منذ إضراب غزل المحلة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، فقد كان أول إضراب عمالي ضخم تشهده مصر منذ فترة طويلة، وكانت المفاجأة أن الأمن لم ينهِ الإضراب بالقوة هذه المرة، رغم التهديدات القوية، والضغوط التي مارسها على العمال. واعُتبر هذا استثناءً، حيث كان تدخل الأمن مقتصراً على الضغوط النفسية والتهديد فقط، وفي حالات نادرة وخاصة فقط ـ عندما كان النظام يرى أن هناك تجاوزاً للخطوط الحمر ـ حدث تدخل مباشر. إلا أن من المهم الإشارة إلى أن ثمة ظروفاً موضوعية حالت دون استخدام القبضة الأمنية بالقوة نفسها في وجه العمال المضربين:

أول هذه الظروف هو التحولات الاقتصادية التي قام بها النظام نفسه، والتي جعلت من الضروري المقارنة من جانب صاحب العمل بين تكلفة الإضراب، سواء

---

(٨٢) البهجة تشرق مع انتصارات العمال: المقاومة والغضب خلال عام ٢٠٠٨: ١٢٢ إضراب، ١٧٤ اعتصام، ٢٥٣ تجمهر، ٦٠ تظاهرة.

المباشرة ـ المتمثلة في خسائر وقف الإنتاج ـ أو غير المباشرة ـ من تقوية وضع العمال مستقبلاً ـ وبين تكلفة المطالب العمالية، التي تضع في اعتبارها الفترة التي يستطيع العمال مواصلة الاحتجاج خلالها. وهذا ما قامت به الدولة إزاء الاحتجاجات العمالية. ولا ينفي ذلك وجود عوامل أخرى حالت دون استخدام الدولة للعامل الأمني في التعامل مع المضربين، مثل القلق من التشهير الدولي والنقد، خاصةً مع تطور وسائل الإعلام، وعدم قدرة الدولة على السيطرة على الإعلام، وهو ما حدث مثلاً في إضراب نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، حيث كانت الأخبار تسري عبر الإنترنت، وخاصة المدوّنات[٨٣]. ومن خلال متابعة إضراب موظفي الضرائب العقارية، يمكن ملاحظة أن الأجهزة الأمنية كانت تقوم بدور بارز في احتواء أو إنهاء الأزمة. ففي بدايتها، كان الأمن يقوم بالتضييق على العمال المعتصمين ومضايقتهم، في محاولة منه لفضّ اعتصامهم. ولكن مع الوقت وثبات العمال على مواقفهم، بدأت الأجهزة الأمنية تؤدي دوراً بارزاً في التفاوض مع القيادات العمالية، وتقوم بدور الوسيط الذي ينقل مطالبهم إلى وزارة المالية، وينقل أجوبة المسؤولين عنها إلى القيادات العمالية[٨٤].

وقد تميّزت موجة الإضرابات الأخيرة بأنها ذات مدد أطول نسبياً مما سبق، وممّا شهدته مصر طوال تاريخها السابق. ففي الفترات السابقة، كانت الإضرابات العمالية عملاً عفوياً ـ إلى حدّ بعيد ـ وكانت لا تستغرق أكثر من عدة ساعات، خاصةً مع التدخلات الأمنية الشديدة الشراسة، التي كانت تصل أحياناً إلى اقتحام المصانع، وإطلاق الرصاص على العمال المعتصمين[٨٥].

ربما كان من اللافت للانتباه أيضاً عدم ترابط تلك الإضرابات العمالية، فمع أنّها كانت منظّمة بين العمال القائمين بالإضراب، إلا أنّها لم تمتد لتربط القطاعات المختلفة، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته في مطالب العمال المحتجّين ذاتهم، حيث جاءت مطالبهم فئوية محدودة إلى حدّ كبير، على اعتبار أن هذا هو الحدّ الأدنى من المطالب الممكن تحقيقه دون أن تتعرّض الحركة للتضييق من جانب الأجهزة الأمنية إذا ما تجاوزت هذا السقف إلى المطالبة بدفع مطالب سياسية أيضاً.

---

(٨٣) البسيوني وسعيد، «رايات الإضراب في سماء مصر: ٢٠٠٧ حركة عمالية جديدة».

(٨٤) عزة مسعود وعلي زلط، «مجلس الوزراء والداخلية وأمن الدولة: خطوط حمراء سقطت أمام الاحتجاجات،» **المصري اليوم**، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧، <http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=88310>.

(٨٥) البسيوني وسعيد، المصدر نفسه.

خاتمة

إن المراحل التي مرت بها الاحتجاجات في مصر حتّى الآن تعدّ تطوراً ذاتياً لم يتم بفعل القوى السياسية أو حتّى الحركات الاحتجاجية التي تشكّلت ذاتها، على الرغم من التطور البنيوي لهذه الحركات، وما يمكننا ملاحظته من الابتكار التنظيمي الذي مكّن من استيعاب فئات عدة في هذه الحركات، وزاد من القدرة على العمل في ظلّ التضييق الذي قد تواجهه، وتقديم معظمها لنماذج ديمقراطية منفتحة للعمل السياسي.

كما أنَّ الأنشطة التي قامت بها هذه الحركات على المستوى المحلي أو الإقليمي ـ قياساً بعمرها ـ يعتبر كمّاً لا بأس به في ظلّ الحدود المتاحة والممكنة. وقد حرّكت مثل هذه الأنشطة العديد من القطاعات في المجتمع، وساهمت في تغيير ثقافة الخوف والسلبية التي ظلت سائدة لسنوات طوال في الشارع المصري. إلا أنّه لا يمكننا، كما تطرح بعض مناهج دراسة الحركات الاجتماعية، النزوع إلى تفسير وفهم هذه الحركات بالتركيز على البنية أو التطور، دون التطرق إلى العوامل المحيطة. كما لا يمكننا أن نقتصر على البيئة المحيطة، كما تطرح مناهج أخرى، لتفسير هذه التطور وهذه المراحل. فالعامل الاقتصادي، كما رأينا، بما شهده من توقّعات وتطورات، أودت بها إلى فجوة توقعات، كان عاملاً مؤثراً في تطور هذه الحركات، وهي خاصية ترتبط بالوضع الخاص ببلدان العالم الثالث، حيث إنَّ فترات طويلة من الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة قد تجعل من الأزمات الاقتصادية مرحلة مؤقتة لا تؤثر في الحركات في هذه الدول التي تنصبّ أنشطتها على تصحيح هيكل الاقتصاد، بشكل عام، وإقرار حقوق في داخله، على عكس الوضع عندنا، حيث إنَّ الأزمة هي الغالبة، وفترات الاستقرار هي المؤقتة، وعليه تتأثر هذه التحرّكات بشدة بما تطرحه السياسات الاقتصادية، وتأثيراتها في الحياة اليومية للناس.

ويتشابك ذلك مع مساحات الديمقراطية المتاحة على الساحة التي تمكّن هذه الحركات من التطور والتبلور وانتزاع مساحات للحركة، تكون هي محل التصارع مع السلطة التي تحاول سلب هذه المكاسب في فترات، بينما تحاول هذه الحركات توسيع هذه المساحة المنتزعة، سواء بشكل مباشر أو بالقصور الذاتي، كما في حالة الانتقال من المرحلة الثانية «مرحلة كفاية وأخواتها» إلى المرحلة الثالثة، مرحلة «الاحتجاجات الاجتماعية»، بل إن العامل الخارجي، كما في حالة التفاعل مع حركة مناهضة العولمة أو تطورات مجال المجتمع المدني، وتبلور مناهج العمل الخاصة به دولياً، وتأثر المجتمع

المدني في مصر بذلك، كان له دور بارز في التطور الذي شهدته الحركات الاحتجاجية في مصر.

أما ما يميّز حالتنا من غيرها على المستوى الدولي هي تلك المتعلّقة بالوضع الإقليمي، حيث كانت عنصراً ليس فقط مطوراً أو منشطاً، بل في أحيان كثيرة محركاً للحركات الاحتجاجية. وكما شهدنا، تعتبر الانتفاضة الفلسطينية الثانية صاحبة الفضل في إخراج الشارع المصري من عقال السكون والركود إلى مرحلة الحراك في المرحلة الأولى التي تناولناها في هذه الدراسة، وهو عامل قد يكون غائباً في معظم الخبرات الأخرى خارج المنطقة العربية، حيث إنَّ منطقتنا هي منطقة تفاعل دولي كثيف يؤثر في الأغلب بشكل سلبي في أوضاع مواطني هذه المنطقة من العالم، ويكفي أن نشير إلى أن حالتي الاحتلال الباقيتين في العالم هما في منطقتنا، وتحديداً في فلسطين والعراق.

إن هذه المراحل والتطورات خلقت حالة من التراكم التي تعدّ أولى الشروط لتشكّل الحركات الاجتماعية. كما أنَّ شرط التواتر قد تحقق في المرحلة الثانية عبر ظهور أخوات «كفاية»، وفي المرحلة الثالثة، حيث شاهدنا التحرّكات العمالية التي ارتبطت بحركة عمال المحلة، وتلك التحرّكات الخاصة بالموظفين العموميين، بعد نجاح تجربة عمال الضرائب العقارية. كما أنَّ مأسسة هذه الحركات قد تبلورت عبر المراحل الثلاث، ففي المرحلتين الأولى والثانية كان تكوّن اللجان والتنظيمات بهدف التحرّك وتنظيم وقيادات الاحتجاجات، إلا أن المرحلة الثالثة بدأت بتشكل اللجان أو التنظيمات من داخل الحركات ذاتها بهدف التفاوض أو تنظيم العمل الاحتجاجي، وانتهت هذه المرحلة إلى ضرورة تشكّل تنظيمات ومؤسسات نابعة من الاحتجاجات ذاتها، بهدف الحفاظ على المصالح المكتسبة، والدفاع عن الفئات المحتجة مستقبلاً، وتبلور ذلك في فكرة النقابات المستقلة التي طرحها موظفو الضرائب العقارية، واللجان النقابية التي شكّلها بعض عمال المصانع المحتجّين، وهو ما يبشّر بالتحول إلى الشرط الرابع لتشكّل الحركات الاجتماعية، وهو تبلور المطالب المشتركة في صورة مطالب بعيدة المدى تصحح الهياكل القائمة، وليس فقط الحصول على مطالب آنية.

ويظلّ الربط بين السياسي والاجتماعي هو شرط اكتمال هذا الركن الخاص بتبلور المطالب، وهو ما يهدّد تطور هذه التحرّكات، حيث فشلت القوى السياسية التقليدية حتّى الآن في الاشتباك بجد مع هذه التحرّكات. فإما أن تطور هذه القوى من نفسها بما يتلاءم

مع هذه الأوضاع، وإما أن تفرز هذه التحرّكات قيادتها السياسية من رحم الواقع، لتشكل نخبة بديلة لتلك الموجودة على الساحة، فتتحول بذلك هذه التحرّكات الاحتجاجية إلى حركات اجتماعية ذات ثقل في الواقع يؤثر فيه إيجابياً في تحقيق المطالب، والحفاظ على حقوق الشرائح التي يمثلها، ويساهم في تطور المشهد السياسي المصري، أو سيكون مآل هذه الجهود العودة إلى نقطة الصفر، وإهدار التراكم والخبرات التي تكوّنت على مدار السنوات العشر الأخيرة، والعودة إلى حالة ركود شبيهة بتلك التي مررنا بها في تسعينيّات القرن الماضي.

الفصل السادس

الحركات الاحتجاجية في البحرين: «الجديد» في حركة المجتمع السياسي في البحرين، التنازع على المكان... والمكانة(*)

هبة رؤوف عزت(**)

(*) تمّ الانتهاء من كتابة هذه الدراسة في مرحلتها الأخيرة أثناء زيارة بحثية لجامعة بيركلي في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية بين كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ٢٠١٠، وتشكر الباحثة مركز دراسات الشرق الأوسط في الجامعة على استقباله لها كباحثة زائرة، وما أتاحه لها من إطار أكاديمي وبحثي كي تتفرغ لإنهاء هذا البحث إلى جانب عدة أوراق بحثية أخرى تدور كلها حول تطوير اقترابات نظرية جديدة لدراسة الحركات الاجتماعية والسياسة في الوطن العربي. وتذكر الباحثة بالشكر محمد فضالي ورابحة علام على المساعدة في جمع بعض المادة الخلفية عن الواقع السياسي في الخليج العربي عند كتابة المسودة الأولى لهذا البحث.

(**) مدرّسة العلوم السياسية في جامعة القاهرة، ومحاضرة زائرة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

حين يطالع الباحث السياسي ما هو متاح من أدبيات سياسية عمّا يجري في البحرين، فإنه غالباً سيجد رصداً وتحليلاً لما يسمّى الإصلاح السياسي في البلاد، في إطار أعمّ مما كتب ولا يزال يُكتب، عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي، أو يعثر على تقييم للتجربة البرلمانية الحديثة التي أتت بعد الإصلاحات التي أعلنها النظام مع مطلع الألفية الجديدة، أو يرصد التحول من انتفاضات التسعينيّات والمواجهات العنيفة التي جرت إبانها، ويقارنها بما حدث من منح حرية حركة أوسع للقوى السياسية ـ وإن بقيت أسيرة قانون الجمعيات، حيث إنّه لا يوجد قانون للأحزاب في البحرين ـ أو يرصد تنامي «مؤسسات المجتمع المدني» من روابط وجمعيات أهلية وحقوقية واجتماعية ـ أيديولوجية أو مذهبية أو نسائية وغيرها ـ أو ينظر في الانقسام السنّي ـ الشيعي أو تقارير عن حركات الشعب التي تحدث بين الحين والآخر.

لكن مشهد البحرين في واقع الأمر أكثر تعقيداً، فمطالعة الواقع في البحرين ومشاهدته عن كثب، والتجول في مساحات تلمّ الجزيرة الصغيرة، توضح بجلاء أن البحرين على صغرها تحوي الكثير من المتناقضات، وتتحدّى الكثير من الافتراضات، ويمتلئ مشهدها بزخم غير عادي على مستويات متعددة، رغم أن سطح الأمور قد لا يوحي بذلك، وقد يخرج الباحث من دراستها بنتائج تصلح للمقارنة مع حالات أخرى، كما قد تساعد، لصغر حجم مجتمعها، على رؤية أفضل لتحولات سياسية واجتماعية قد تكون أكثر غموضاً في الكيانات السياسية العربية الأكبر حجماً.

ونظراً إلى أن التسعينيّات، التي كان هناك فيها حركة احتجاج واسعة النطاق ومصادمات ومواجهات، قد تمّ دمجها ـ بدرجة ما ـ في النظام السياسي منذ استفتاء العام ٢٠٠١ وصدور دستور العام ٢٠٠٢، رغم التحفظات على طريقة إصداره ومضمونه، فإن السؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو: هل هناك حركات اجتماعية جديدة في البحرين؟

وفي دولة بهذا الحجم، وبتركيبة قبلية وتحالفات إقليمية (خاصة مع السعودية)، ودعم دولي نتيجة موقعها الاستراتيجي (القاعدة العسكرية الأمريكية، ومواجهة الشواطئ الإيرانية)، يجري تطبيق كلّ نظريات الحركات الاجتماعية، من اقتراب العملية السياسية بمدارسها المتنوّعة (تعبئة وتفعيل الموارد ـ هيكل الفرص السياسية المتاحة ـ والتأطير الثقافي)، إلى مدرسة الحركات الاجتماعية الجديدة التي تركّز على سمات أبعاد السياسة الحضرية (Urban Politics)، وعين أخرى تبحث عن القوة السياسية والاجتماعية (Political and Social Agency) التي يمكن أن يمارسها الناس في نظام يملك سجلاً ثقيلاً في انتهاك حقوق الإنسان والتعذيب، فضلاً على الاستبعاد والتهميش لقطاع واسع من المواطنين، وغيره من الأمور التي سيناقشها هذا البحث.

وربما يكون الأولى في ظلّ ما سجلته من ملاحظات أن يسأل المرء: لماذا لا توجد حركات اجتماعية جديدة في البحرين، بالمعنى الواسع الذي شهدته حقبة التسعينيّات، سواء معارضة في الخارج أو احتجاجات في الداخل؟ أو ما «الجديد» في البحرين في ما وراء الحركات بالشكل الذي نتوقعه أو نتصوّره مع تنامي حركات جديدة في كثير من بلدان الوطن العربي، الأكبر حجماً، والأكثر تعقيداً، في بنية الدولة وتاريخها؟

وتشغل قضية «الشكل» أهمية كبرى في عين الناظر إلى الواقع السياسي، وقد يتم تجاهل أو تهميش ظواهر مهمة، لأنه لا ينطبق عليها الشكل الذي «نتخيّله»، فتصوّرات المتوقع هي التي تحكم تصنيف الحركات الجديدة ورؤيتها في واقع قد تكون فاعلة فيه، لكنّها خافية على من يدرس هذا الواقع بشروط واقع آخر تولدت فيه النظريات المهيمنة التي تستبطن افتراضات عن منطق وأدوات وصيغ الحركات الاجتماعية، قديمها وحديثها.

من هنا تنطلق هذه الدراسة من محاولة للجمع بين رصد الجديد في تجليات الشكل ذاته (حركة واضحة التركيب والغايات)، وأخرى لها شكل غير سياسي، لكنّها تؤدي دوراً على الساحة السياسية، وثالثة لا تعرّف نفسها بأنها حركة سياسية، وتستعيض عن ذلك بالتركيز على مطالب مهنية أو نقابية أو حمائية لفئة أو طبقة أو طائفة ما، لكنّها في النهاية قد تغدو أهم أثراً وأمهر مناورة من الحركات المنظّمة ذات الشعارات والأشكال.

لذا، فالتراوح بين الشكلي وغير الشكلي، هو مدخل مهم في التحليل، علماً بأن كلّ الجمعيات السياسية في البحرين، بالمعنى السياسي الدقيق، هي بلا شكل حزبي، بل هي في الأصل جمعيات مدنية واجتماعية وثقافية بدرجة كبيرة. فالبحرين ليس لديها قانون للأحزاب يتيح لها أن تخوض الانتخابات، وهو ما يضع الكثير من المحاذير على علاقة هذه الأحزاب بالنظام وقت الأزمات، ويرفع في الوقت ذاته قدرتها على الحشد والتعبئة.

وغني عن البيان أن الشكل والفاعلية والوظائف والأدوات التي تستخدمها القوى المختلفة في أي مجتمع رهينة طبيعة هذا المجتمع في مساره التاريخي والصيغ المتنوّعة لتطوره الاجتماعي وسياقاته الإقليمية والدولية. من هنا فـ «الشكل» قد يكون ديوانية في مجتمع خليجي، أو اعتصامات، أو تسييساً للتجمّعات الدينية الطقوسية (في المذهب الشيعي هي معبأة ثقافياً بالسياسة ورموزها)، أو عرائض أو إضرابات، أو سعياً إلى اختراق القيود المكانية والاجتماعية المفروضة عند انفتاح مدن بحجم المنامة على سوق المال والعمل العالمية، في حين تأخذ أشكالاً مختلفة في حال المدن الكوزموبوليتانية الضخمة، مثل القاهرة. فالسياق المديني يجب أن يبقى في خلفية وعينا، وكذا السياق الإقليمي والدولي، أي تداخل وتقاطع خرائط الذات الثقافية والطائفية مع خرائط المكان وتحولاتها ـ نمواً أو هندسة اجتماعية قسرية ـ وخرائط التحالفات النخبوية والاستجابات التعبوية الشعبية، وما بين هذه الخرائط من خطوط تماس أو مناطق عازلة[1].

---

(١) هناك نوعان من التنوّع في فهم «الأشكال» أو التشكل وتجلياته ومستوياته في الدراسات الاجتماعية المتعلّقة بسياقنا هذا: النوع **الأول** تحولات الشكل بالمعنى الحضري في المدن والمتعلّقة بحياة الناس السياسية في مرحلة الرأسمالية المتأخرة، وهذه لا تنفك عن فلسفة التخطيط العمراني وما تخلقه المدن من مساحات تمتلئ بصيغ تفاعل متنوعة، وهذا الأمر تحدّث عنه لويس مامفورد ولويس ويرث في بدايات القرن العشرين وغيرهما ممن تلاهما، مثل لوفيفر، وكل من نظّروا للمدن الحداثية، والنوع **الثاني** هو التفاعل الاجتماعي والسياسي الذي يخلق مساحات الثقة في المجتمع، وهذا يتحدث عنه علماء الاجتماع، وقد يبدو من اليسير ترجمة الشكل الجديد أو الموازي أو الـ «غير دولة» وصيغه الرخوة بمصطلح اللارسمية، كما فعل علماء الاقتصاد في وصف الاقتصاد غير الرسمي والسكن غير الرسمي، لكننا نتحفظ جداً على تلك التسمية، لأنها توحي بأن ما هو قانوني وسيادي متعلق بالنظام القانوني المهيمن والسائد، وهو أكثر شرعية وأكبر وزناً، وأن غير الرسمي هامشي ـ غير منظم ـ ومحدود وأقل فاعلية. والحالة في الوطن العربي، خاصة في الخليج، هي على العكس من ذلك تماماً.

حول الحياة الحضرية والمدينة وصيغ التفاعل، انظر: Lewis Mumford, «What is a City,» pp. 85-89, and Louis Wirth, «Urbanism as a Way of Life,» pp. 91-97, in: Richard T. LeGates and Frederic Stout, *The City Reader* (London: Routledge, 2007); Nezar Al-Sayyad, «Urban Informality as a Way of Life,» in: Nezar Al-Sayyad and Ananya Roy, eds., *Urban Informality: Transnational Perspectives from the Middle East, Latin America, and South Asia* (Lanham, MD: Lexington Books, 2003), pp. 7-32, and Barbara Misztal, *Urabn Informality: Social Theory and Contemporary Practice* (London: Routledge, 2000), = pp. 17-46.

ولكي نتحدث عن حركات اجتماعية جديدة، فقد شهدت العقود الأخيرة تنامياً في الاهتمام بالحركات الاجتماعية، باعتبارها تعكس تحرّكات الناس لحلّ مشكلاتهم نتيجة الشعور بالتهميش، مع تراجع الكثير من الزخم الأيديولوجي في المشاريع الفكرية، وتخلي الدولة عن أدوارها. وتتراوح هذه الحركات بين حركات صغيرة لا تتعدّى العشرات أو المئات في بعض النظم الاستبدادية، وقد تتسع لتضمّ أعضاء عبر الحدود القومية، وتشكّل حركات تغيير عالمية النطاق، كحركة مناهضة العولمة، وحركة «ضدّ الحرب» وغيرها، وقد وصف البعض هذا الشكل[٢] من العمل الجماعي المنظّم بـ «القوة العظمى الأخرى في العالم»[٣].

من الناحية العملية، نرى الاهتمام بالحركات الاجتماعية على مستوى الدراسة والبحث في الوطن العربي على خلفية ما تشهده مجتمعاتنا من حراك، تمثل في مجموعات احتجاجية واجتماعية وموازية، قامت بها فئات متنوّعة الحجم من العمال والطلاب والمثقفين والفلاحين وأصحاب المصالح المختلفة، ضمن تعبيرات احتجاجية على ما لحق بهذه الفئات من أضرار تتعلق بمفردات الحياة اليومية، واحتجاجاً على ما يعيشونه من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية نتيجة الخيارات الاقتصادية والسياسات العامة للدولة في مرحلة السوق الحرة والانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية، أو نتيجة استمرار التهميش والقمع وتجاهل مطالبها، والفساد السياسي والبطش الأمني، بما يضرّ بمصالح تلك الفئات من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو المهنية.

يصبح السؤال كما يلي: إلى أية درجة يمكن تسمية التحرّكات الجماعية بمسمّى «حركة اجتماعية»؟ فهل هي حركات بالمعنى الذي يطلق عليها هذا الوصف تقليدياً من

= وحول تطوير صيغ لفهم الحركات الجديدة، باعتبارها خروجاً بالسياسة من المؤسسية إلى الشارع، ومن الزمن الممتد للفعل اليومي، انظر كتابات آصف بيات التي تقارن بين الحالتين المصرية والإيرانية، والتي قد لا تنطبق بدقّة على البحرين لسببين، هما: اقتصاد النفط والدولة الريعية من ناحية، والطبيعة القبلية والانقسام المذهبي للمجتمع البحريني، من ناحية أخرى، لكنّها قد تلقي بعض الإضاءات المفيدة: Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Cairo: American University in Cairo Press, 2009).

ومن المفيد مراجعة نصّ إيرفنغ غوفمان (E. Goffman): **تمثلات الذات في الحياة اليومية** (*The Presentation of Self in Everyday Life*)، لأنه يشرح بعد علم النفس الاجتماعي في الحضور في المجال العام، وهو مفيد في سياق تحكمه الطائفية.

(٢) تشغل قضية «الشكل» أهمية كبرى في عين الناظر إلى الواقع السياسي، وقد يتم تجاهل أو تهميش ظواهر مهمة، لأنه لا ينطبق عليها الشكل الذي «نتخيله»، فتصورات المتوقع هي التي تحكم تصنيف الحركات الجديدة ورؤيتها في واقع قد تكون فاعلة فيه، لكنّها خافية على من يدرس هذا الواقع بشروط واقع آخر.

(٣) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

حيث الحجم مثلاً، أم أن الحجم لا يهمّ؟ وهل يكفي أن تتسم الاستراتيجيات التي تتبعها بالرخاوة والسيولة مقارنة بالحركات التي كانت في النصف الأوّل من القرن العشرين حتّى نطلق عليها صفة «حركة»؟ ثمّ ما معيار الاجتماعية؟ هل هو الحركة في المجال العام بشكل مرئي واضح (أعمال شغب أو تظاهرات منظمة)، أم يجب أن تكون مدنية، بمعنى أن تتجاوز الفواصل العرقية والدينية والعشائرية، فتكون «حداثية» بشكل ما؟

هناك اختلاف الرؤى البحثية حول طبيعة الحركات الاجتماعية، فيتم رؤيتها عبر طيف واسع من التحليلات، كما ذكرنا، وأشكال متنوعة من التجليات قد تكون بدايتها الحشد للتوقيع على التماس أو عريضة، وانتهاءً بالتغيّرات الكبرى التي قد تؤدي إلى تغيير النظام برمّته (الثورة البرتقالية نموذجاً). ويلمّح الباحث إلى أن هناك افتراضاً ما مستبطناً في كثير من الأدبيات، وأن الحركة الاجتماعية الجديدة لا بدّ من أن تتطور لتأخذ شكلاً قديماً، أي تنمو من كونها جديدة لتتحول إلى حركات أكثر «استقراراً ومأسسة»، وهو ما تصبو إليه الحركات في الأنظمة التي تفتقر إلى تعددية سياسية، حيث تكون غاية تلك الحركات خلق مساحات، وانتزاع تلك الشرعية عبر الصيغ المتنوعة التي تتبناها للنشاطية الاجتماعية والسياسية. هناك أيضاً بعدان يمكن التساؤل بشأنهما في دراسة الحركات الاجتماعية بعد استعراض كلّ النظريات، هما:

ـ هل الحركة الاجتماعية الجديدة تقوم على فكرة التوقيت؟ أي أنّها تتحرك في الزمن القصير للحصول على مكاسب، ثمّ تسلّم الأمر إما لتأسيس كيان منظم، وإما لمتابعة المصالح عبر كيانات قائمة بالفعل (مثل العلاقة الملتبسة بين الإضرابات العمالية الحرة ونقابة عمال مصر في الحالة المصرية مثلاً)؟

ـ هل هناك مساحات مستجدة تنشط فيها تلك الحركات، تتسم بالجدة في ظلّ التضييق الأمني والتركيبة السكانية؟

هذه أسئلة يسعى هذا البحث إلى الإجابة عنها.

أولاً: إطلالة على عقد من التحولات

كانت البحرين قد استقلت في العام ١٩٧١، لكن سبق الاستقلال نَشاطٌ سياسي كبير، حيث تعددت صيغ الاحتجاج السياسي في شكل انتفاضات متوالية. كما شهد القرن منذ بدايته الكثير من التمرّد على النظام الحاكم في ظلّ الاحتلال، في العشرينيّات

والثلاثينيّات والخمسينيّات والستينيّات، وكان الشعب يطالب بالاستقلال تارة، ويطلب تدخل البريطانيين لدعم بعض المطالب الحقوقية تارة أخرى (كما كان الحال في النموذج السياسي المصري قبل الاستقلال ـ مع ملاحظة اختلاف تكوين البنية السياسية). وقد صدر دستور البلاد بعد الاستقلال في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، وهو ينصّ على نظام حكم ديمقراطي يعطي السيادة للشعب، وتأسيس مجلس نيابي هو المجلس الوطني. ويقرّ مجموعة من الحريات العامة، بحيث تم تشكيل المجلس بالانتخاب من ٣٠ عضواً، بالإضافة إلى ١٤ شخصاً بالتعيين، لكن ما لبث أن صدر مرسوم أميري بحل المجلس في العام ١٩٧٥.

ورغم أن التجربة الديمقراطية واجهت التعثر منذ البداية، لكن المعارضة لم تتوقف بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠ بوجود عدة أحزاب ناشطة داخل البلاد وخارجها، منها حزب الدعوة، وحركة أحرار البحرين، وحركات قومية وليبرالية، من أجل احتواء المعارضة والضغوط الخارجية وحرب الخليج وتداعياتها. وأنشأ الأمير مجلساً للشورى بعد أن بدأت المعارضة من كلّ الأطياف في التكتل، وتنظيم الاحتجاجات، وتجميع التواقيع في العام ١٩٩٢ على عريضة تطالب بالمشاركة السياسية والحريات وعودة الحياة النيابية، ووقع عليها حوالى ٣٥٠ شخصاً، وسلّمت إلى الأمير الذي «وعد خيراً».

ولكن الأمور بقيت على ما هي عليه، ثمّ انفجرت الأوضاع في العام ١٩٩٤، وبدأت بتظاهرات للعاطلين من العمل، ثمّ قامت مجموعة من القيادات السياسية بصياغة عريضة وقّع عليها ٢٣ ألف مواطن ومواطنة، تطالب بعودة الحياة النيابية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وعودة المبعدين، وإلغاء قانون أمن الدولة، لكن السلطات رفضت استلام العريضة (وصار ذلك عادة حتّى يومنا هذا). كما تقدّمت ٣٥٠ سيدة بعريضة نسائية للمطالبة بالمشاركة السياسية للمرأة، وتم تجاهلها كسابقتها، وبقي الوضع متأزماً والمواجهات حادة حتّى تولى الأمير (الملك الحالي) الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في آذار/ مارس ١٩٩٩، فأطلق مبادرة إصلاحية في العام ٢٠٠٠، وتجاوب معها المواطنون، وصوّت ٩٨ في المئة من المواطنين المستفتين على الميثاق الذي رسم ملامح مسيرة الحكم، وشكل النظام مستقبلاً في مبادئ عامة.

وشهد المشروع الإصلاحي تنامياً ملحوظاً وجهوداً تشاورية واسعة مع القوى السياسية، لكن التعديلات الدستورية التي جرت في شباط/ فبراير ٢٠٠٢ جعلت

الملك هو «رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، وذاته مصونة لا تمسّ، وهو الحامي الأمين للدين والوطن، ورمز الوحدة الوطنية». وهو وحده المختص بتعيين رئيس الوزراء والوزراء والسفراء والمحافظين والقضاة وأعضاء مجلس الشورى وأعضاء المحكمة الدستورية وقادة القوات المسلحة والأمن والحرس الوطني. ويحقّ له وحده إعفاء هؤلاء من مناصبهم. وللملك حقّ اقتراح القوانين وتعديلها. وله أيضاً حقّ إبرام المعاهدات مع الدول الأخرى بدون الحاجة إلى موافقة البرلمان. وهو صاحب القول الفصل في أي خلاف ينشأ بين السلطات الثلاث. ويقسّم الدستور الجديد البرلمان إلى مجلسين متساويي العدد والسلطات: مجلس نواب منتخب انتخاباً مباشراً، ومجلس شورى يعين الملك أعضاءه. ويضع الدستور الجديد قيوداً على سلطة البرلمان وصلاحياته. فمع أن للنواب حقّ اقتراح مشاريع القوانين، إلا أنّه يخصّ الحكومة وحدها بحق صياغة مشاريع القوانين وطرحها للتصويت. وهو يعطي للملك الكلمة الفصل في أي خلاف تشريعي.

إضافة إلى ذلك، وبحسب المرسوم الأميري الصادر في تموز/ يوليو ٢٠٠٢، لا يحقّ للبرلمان التداول في أي شأن أو إجراء اتخذته الحكومة قبل ١٤ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٢، تاريخ الجلسة الافتتاحية للبرلمان، إلا أنه ضرب عرض الحائط بمقترحات القوى بشأن دور المجلس النيابي وقوانين الحريات، حيث نصّ على أن تكون السلطة التشريعية من مجلسين، أحدهما منتخب، والآخر معيّن، وفي حال الخلاف يجتمع المجلسان، وصوت رئيس المجلس المعيّن هو الذي يرجح عند تعادل الأصوات. وقد أعطى الدستور صلاحيات واسعة للملك للتدخل في السلطة التنفيذية[٤].

لقد باغتت تلك الخطوة، التي قلّصت الطموحات بعد عام من ازدهار العمل النقابي والعمالي والمدني والسياسي، كلّ القوى، وطالبت بالعودة إلى دستور ١٩٧٣، لأن التحول إلى ملكية دون إقرار دستور يحفظ للشعب سيادته يعتبر إخلالاً بالميثاق وبآمال النضال الطويل التي علقها الجميع على وعود بدستور يلتزم بالميثاق الذي صوّت عليه الشعب. من هنا دشنت القوى المعارضة حركة جماهيرية دستورية تبنى على نضال

(٤) أحمد منيسي، «الإصلاح السياسي في دول الخليج: حالتي قطر والبحرين،» في: صلاح سالم زرنوقة ومصطفى كامل السيد، محرّران، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز دراسات الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ١٣٨ ـ ١٦٤.

حركة التسعينيّات[٥]، وتحالفت جمعيات الوفاق والعمل الديمقراطي والعمل الإسلامي والتجمّع القومي والمنبر التقدّمي والوسط، ودعت إلى مؤتمر حضره ١٠٠ ألف مواطن قبل الانتخابات النيابية، وأعلنت مقاطعة الانتخابات.

وتراكمت الجهود لينعقد مؤتمر دستوري في شباط/ فبراير ٢٠٠٤ نتج منه عريضة بمطالب دستورية، ثمّ مؤتمر ثان في آذار/ مارس ٢٠٠٥، وتم جمع عشرات الآلاف من التواقيع على العريضة، ورفض الديوان الملكي مجدداً استلامها، ثمّ تفرقت الجهود، واختلفت التوجهات، وقرر العديد من الجمعيات في النهاية القبول بالأمر الواقع وخوض انتخابات ٢٠٠٦[٦].

نشأت في البحرين بعد مبادرة الإصلاح في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤ وحدها ١٥ جمعية سياسية لم يكن مرخصاً لها بالعمل في السياسة، لكنّها صارت المنصّات السياسية للقوى الداخلية التي عادت قيادات معظمها من الخارج للمشاركة في تغيير الواقع السياسي، وأبرزها، بحسب التصنيف الأيديولوجي وعدد المقاعد ما يلي[٧]: جمعية المنبر الوطني الإسلامي (إخوان/ ٧) ـ جمعية ميثاق العمل الوطني (حكومية/ ١) ـ جمعية التجمّع الوطني الديمقراطي (بعث/ ١) ـ جمعية الشورى الإسلامية (سنّية معتدلة/ ١) ـ جمعية التجمّع الوطني الديمقراطي (يسار/ ١) ـ جمعية الأصالة الإسلامية (سلفية/ ٥) ـ جمعية الإخاء الوطني (ليبرالية) ـ جمعية التجمّع الوطني الدستوري (ليبرالية/ ٢) ـ جمعية الفكر الوطني الحر (ليبرالية/ ٢) ـ جمعية العمل الإسلامي (شيعية) ـ جمعية الوفاق الوطني (شيعية/ ١٧) ـ جمعية العدالة والتنمية (منشقة عن الوفاق) ـ جمعية العمل الوطني الديمقراطي (يسار) ـ جمعية المنبر الديمقراطي التقدّمي (يسار/ عضو واحد) ـ جمعية المنتدى (ليبرالية) ـ جمعية الرابطة الإسلامية (إسلامية شيعية/ ٣) ـ جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي (إسلامي وسطي/ ناصري) ـ جمعية الرسالة.

---

(٥) أحمد الشملان [وآخرون]، **الحركة الدستورية: نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية** (البحرين: دار الوحدة، ١٩٩٧).

(٦) عبد النبي العكري، «الحركة الجماهيرية في البحرين: الآفاق والمحددات،» في: علي خليفة الكواري، معدّ ومحرّر، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٤٣ ـ ١٤٦.

(٧) أحمد منيسي، «التحول الديمقراطي في البحرين،» (رسالة ماجستير، معهد البحوث العربية، القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ١٦٥ ـ ١٩١، وعمر الحسن، **المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي** (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

ثانياً: من الإصلاح إلى الاستملاك: الهيمنة على المكان والذاكرة

وصلت الإصلاحات السياسية في البحرين إلى نقطة الجمود، رغم الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٠٦، لأن دستور ٢٠٠٢، والمراسيم التي تصدر، وحزمة القوانين المقيدة للحريات تجعل من الصعب أن تتطور تلك التجربة الإصلاحية إلى الأمام، لكن المجتمع البحريني لم يتوقف عن النشاطية والفعل. ويمكن التعمّق في فهم ما يجري على الساحة البحرينية عبر متغيّرين مهمين من الناحية التحليلية، هما المكان والزمن (الذاكرة)، وهو ما سيفيدنا في تحديد المساحات التي سنبحث فيها عن «ما هو الجديد» في المجتمع السياسي في البحرين.

فالجديد في الاجتماع والسياسة يتطلب إحاطة بالجديد في الهيمنة على الثروة والسلطة، والهيمنة على المعرفة (أحياناً بالمعنى التاريخي العميق، وأحياناً بالمعنى المعلوماتي في حدّه الأدنى).

من هنا تثور قضيتان، هما الأهم، وخيط البداية في فهم المجالات والمساحات المتاحة للفعل الاحتجاجي والاجتماعي والمطلبي في البحرين في الأعوام الأخيرة، هما: الدفان (ردم البحر) والتجنيس، وهو ما يساعد على إدراك صيغة وطبيعة الحركة التي فرضتها شروط اللحظة التاريخية في البحرين.

ليس الدفان مشكلة بيئية فقط، ولا هو مسألة تخصّ الصيادين الذين يمتد احتجاجهم إلى عقود فحسب، ولا هو مسألة سعي الأسرة الحاكمة إلى السيطرة على مزيد من الثروة والاستئثار ومراكمة رأس المال وفتح السوق العقاري للاستثمار الخليجي والأجنبي، بل هو يعكس أيضاً اقتران عقلية الاستبداد بطبائع الاستملاك، كما أفاض الباحث البحريني نادر كاظم في وصف الحالة البحرينية.

فخلق مساحات للثروة العقارية وأرض للنخبة من خلال ردم مساحات واسعة من الشواطئ بدون إطار قانوني واضح، والتشجيع على ذلك بلا مراعاة حقّ السكن والوصول إلى الشاطئ لسكان المناطق الساحلية، خاصة قرى الشمال الفقيرة ذات الأغلبية الشيعية التي تعتمد على حرفة الصيد، والصمت المريب الذي يحيط بهذا الإتلاف للثروة البيئية والسمكية من قبل المنظمات الدولية، يدعو إلى التوقف، ويثير العديد من علامات الاستفهام.

تعود هذه المشكلة إلى مطلع الثمانينيّات، حينما قامت الحكومة بعملية ردم ودفان البحر في منطقة النبيه صالح، الغنية بمصائد الروبيان. وسنجد في التقارير الدولية حديثاً في الألفية الثانية عن منع صيد الروبيان لفترة، كي لا يتم هدره كثروة بحرية، بدون أية إشارة في تلك التقارير إلى تدمير تلك الثروة بسبب الدفان، وليس بسبب كوارث طبيعية أو أسباب غير معلومة[٨]. لكن الأمر لا يتعلق فقط بالأسماك التي تصرح جمعية الصيادين في البحرين أنّها هبطت من ٤٠٠ نوع أسماك إلى ٥٠ نوعاً فقط (لا تذكرها التقارير)، بل يتعلق بتحويل ملكيات أراضي الدفان بدون وثائق، وتخصيص الأراضي بدون تسجيل، فالدفان هو تطويق لأمكنة الفقراء وتهميش لمساحاتهم سياسياً واجتماعياً، بل واقتصادياً، ويخنق البيئة، ويعكس الاستئثار بالملكية لتلك الأرض من قبل الأسرة الحاكمة بنسبة ترفعها بعض التقارير إلى ٩٨ بالمئة من الدفان في البحرين (فضلاً على سيطرتها على ملكية معظم الجزر الصغيرة).

فجزء كبير من المشكلات السياسية، فضلاً على الصدامات التي تعانيها البحرين في قرى الصيادين والقرى الفقيرة التي تعاني نقص الخدمات، سببها سوء التصرف في الأراضي التي كان يمكن أن تمثل عائداً للدولة بالمليارات، ينصرف إلى دعم تلك الخدمات ـ خاصة الصحية منها والسكن ـ التي ما زالت مناطق كثيرة محرومة منها، في حين يتواصل التجنيس، وتستمر جهود توفير السكن والقروض والوظائف للمجنسين.

فتحويل ملكيات الأراضي بدون وثائق هو دليل على عدم توزيع الثروة بعدالة، وبدون قانون، وعدم وجود محاسبة، وهو ما خلق في البحرين بالتوازي مشكلة سكن، حيث إنَّ أرض الدفان يتم تخصيصها للمشروعات الاستثمارية أو للسكن الفاخر الذي لا يمكن أن يقدر عليه إلا المستثمرون من الخليج والشركات العقارية الكبرى المحلية والخليجية والدولية. فلا ناقة للمواطن الأصلي في هذا الأمر ولا جمل، ناهيك بتبوير الأراضي الزراعية نظراً إلى تأثير الدفان في المياه الجوفية، فخليج توبلي الشهير قد جفّ

---

(٨) راجع التقارير التي تبدو محايدة لـ «منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة» (الفاو) منها: **تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠٠٥** (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، وصفحة البحرين على موقع المنظمة التي تذكر أن عدد الصيادين الممتهنين للصيد يبلغ ٤٢٠٢ صياد، وأن الصيد يسهم بأربعة من عشرة بالمئة من الناتج القومي للبحرين، وأن البحرين لها مستقبل في مجال المزارع السمكية! <http://www.fao.org/countryprofiles/index.asp?lang=ar&ISO3=BHR>.

انظر أيضاً: Abdulredha J. Shams, «National Aquaculture Sector Overview: Bahrain,» Fisheries and Aquaculture Department (2005), <http://www.fao.org/fishery/countrysector/naso_bahrain/en>, and «Fishery and Aquaculture Country Profiles: Bahrain,» Fisheries and Aquaculture Department, <http://www.fao.org/fishery/countrysector/FI-CP_BH/en>.

تقريباً، ومعظم العيون العذبة التي كان يعرفها أهل البحرين في الأجيال السابقة لم يعد لها وجود، وانكمشت الزراعة، إذا لم تكن قد انتهت تقريباً، في حين تعاني مهنة الصيد مشاكل جمة.

والطريف في الحالة البحرينية أن هناك لجنة التحقيق في أملاك الدولة العامة والخاصة، ولكن يقتصر عملها على التحقيق منذ العام ٢٠٠٢ فقط، كما ينصّ الدستور.

فالدفان أدى إلى نشأة سوق عقارية فوق قدرة المواطن المالية، الذي ينتظر إسكان الدولة لسنوات طويلة قد تمتد إلى عشرين سنة، في حين يحصل المجنّس على السكن في وقت قياسي. والتجنيس لا يقتصر فقط على منح الجنسية، بل هو أيضاً في حالة البحرين يتضمن توفير رعاية ورفاهة لا تتوفر للمواطن، خاصة في القطاعات الأمنية (الشرطة والجيش). والبحرين تعاني فقر الخدمات الصحية، في حين هناك مستشفيات خاصة لقطاع الأمن للمجنّسين الذين يشغلون معظم وظائف هذا القطاع.

والحق أن التفكير في «طبائع الاستملاك» وفي «استعمالات الذاكرة»، وهما المفهومان اللذان قدمهما نادر كاظم، كمفهومين من منطلق ثقافي وأنثروبولوجي، قد يعين الباحث على التعمّق في فهم ما يجري في البحرين، وبالتالي التجليات الاجتماعية والسياسية لما نسميه «النشاطية الجديدة»، فإذا تمّ تطويرهما تحليلياً في فهم الاجتماع السياسي، ولفك الالتباسات والخفايا في المشهد البحريني، يصبحان مدخلاً مهماً في الحقيقة إلى الربط بين قضيتي الدفان والتجنيس، فهما وجهان لعملة واحدة، هي نقض مفهوم الدولة لصالح الطائفة المهيمنة والأسرة الحاكمة. فإذا كانت الدولة أرضاً وشعباً وحكومة (والأرض والشعب معطيات والحكومة تتغير)، فقد جنح حكم آل خليفة الحاكم إلى إعادة تشكيل الجغرافيا البحرينية بخلق «أرض جديدة» عبر الدفان لها قيمة اقتصادية وعمرانية أعلى، وتهميش مساحات الأراضي والثروة والنشاط الاقتصادي لغالبية الشعب. وإذا كانت الدولة في الجانب الآخر تعني الشعب الذي يسكن فوق هذه الأرض، وله حقوق المواطنة التي تتضمن حقاً تاريخياً، فإن التجنيس ينقض هذا الحق بإعادة صياغة التشكيل الثقافي والعرقي والمذهبي، وخاصة أنّه يقدم غير المواطن على المواطن في التمكين من بعض الثروة، ومن العمل، ومن السكن، ومن الخدمات العامة، ويوظف المجنسين في القطاعات الأمنية لتحقيق استقرار النظام، لا لحماية المواطن، ومع تغيير متعمّد الأرض والشعب يكرس النظام الحاكم قبضته على السلطة.

ويرى نادر كاظم أن فكرة الطائفية، بما هي من مجموعة ممارسات تمييزية تقوم بها جماعة مهيمنة ضدّ جماعات مهمّشة، فكرة شائعة بدرجة تصعب مقاومتها، إلا أن الصحيح أن هذا الوجه من الطائفية ليس إلا تجلياً من تجليات نسق مضمر متعدد الوجوه والأشكال، وهو نسق ينشأ في إطار المزاحمة من أجل تحقيق مآرب أخرى، هي إنجاز الاستملاك الجماعي لما لا يمكن استملاكه، بل مراكمة هذه الاستملاكات إلى حدّها الأقصى. ولهذا تتركز قراءته لمشهد البحرين على نقد تلك الطبائع التي تحكم فعل التواصل/ اللاتواصل بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في البحرين، وعلى إماطة اللثام عن دورها المبتسر في ما يسمّيه أمراض الحالة البحرينية، أي أشكال الصراعات الجماعية التي تحرّكها طبائع الاستملاك الذي هو ليس علاقة بين شخص/ جماعة، وشيء/ أشياء، بل هو أساساً علاقة بين أشخاص وجماعات، وتظهر هذه العلاقة في صورة حقّ الجماعة في الانتفاع بما استملكته واستحوذت عليه، وحقها كذلك في منع الآخرين المختلفين في الانتفاع أو حتّى الاقتراب من هذه الاستملاكات.

إن خطورة طبائع الاستملاك تظهر حين تعمد جماعة ما إلى استملاك ما لا يمكن استملاكه أو غير قابل للاستملاك. وهنا لا بُدَّ من التمييز بين نوعين من الأشياء التي تكون مقصودة بالاستملاك:

ـ هناك أشياء قابلة للاستملاك، فعلياً وقانونياً، كما يحدث حين نستملك قطعة أرض أو منزلاً أو سيارة أو جهازاً كهربائياً أو إلكترونياً أو غيرها.

ـ في المقابل هناك أشياء غير قابلة للاستملاك الفعلي والقانوني، وهي هنا تشمل دائرة القيم والحقوق الإنسانية المشتركة والدولة والسلع العامة[٩].

ويربط نادر كاظم بين ادعاء هذا الحق وخطاب الهيمنة والسلطة، ويسعى إلى تحليله عبر نظريات متنوعة.

أما «استعمالات الذاكرة» فتؤدي، كمفهوم ثقافي، دوراً مركزياً في فلسفة التجنيس في البحرين، إذ تعكس بدقة الفلسفة المنظّمة للتجنيس من فقدان الثقة في المواطن من قبل النظام، والشعور السلطوي بالقدرة على «استبدال المجنس بالمواطن»، والاستعاضة عن التفاوض الاجتماعي والسياسي بتوطين (استيطان) مواطن آخر، قد يكون من ثقافة

---

(٩) نادر كاظم، **طبائع الاستملاك: قراءة في أمراض الحالة البحرينية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٤ ـ ١٥.

اجتماعية أخرى (بدو الأردن وسورية) أو من لسان آخر (شرق آسيا وأواسطها)، والأشد تنكيلاً أن يتم توظيفه ليعمل في القطاع الأمني ليصبح ردع المواطن الأصلي ـ ولو بالقوة المفرطة ـ عن الاحتجاج وممارسة التعبئة للضغط على السلطة، هو الأمل الوحيد للمستوطن في البقاء في الوطن الجديد.

لا بدّ هنا من أن يتم استعمال الذاكرة كأداة ثقافية، ورسم صورة ذهنية للمخالف أو المناهض لتلك السياسة، تتراوح بين اتهامه بالعمالة (خاصة لإيران)، أو استدعاء تاريخ قديم من التنازع على الحقوق ليتم تطويعه كتهمة تاريخية بعدم الولاء للنظام[١٠].

فطبائع الاستملاك، كما نرى، تقوم في الحالة البحرينية على فكرة الطائفة وإثارة فوبيا بشأن عدم ولاء الغالبية الشيعية (لوجود مرجعياتها الدينية خارج الوطن، خاصة إيران)، أو التشكيك في عقيدتهم (كروافض). ويتم بذلك تمرير سياسات الفساد المنظّم التي تقوم عليها بنية تحالفات النظام، لا مع النخب الموالية (الاقتصادية والمذهبية)، بل مع نخب خارج الدولة (التحالف مع النظام السعودي على الخطوط الاقتصادية والمذهبية والاستراتيجية نفسها)، والتحالف مع نظام خارجي هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل قاعدتها العسكرية منطقة «الجفير»، ويعيد وجود الحليفين السابقين تشكيل المنطقة وطبيعتها «الاجتماعية»[١١].

---

(١٠) نادر كاظم، **استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ** (المنامة: مكتبة فخراوي، ٢٠٠٨)، ص ٢٥٩ ـ ٢٧٨، وحول عروبة عرب الهولة الذين كانوا يحكمون البحرين قبل آل خليفة، انظر: محمد غريب حاتم، **تاريخ عرب الهولة: دراسة تاريخية ووثائقية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٥ ـ ٢٩.

ولفهم جذور طبائع الاستبداد والاستملاك واستعمالات الذاكرة في حرمان الشيعة من حقوقهم، انظر بالتفصيل علاقة آل خليفة بالقبائل البحرينية، وصِلتها بالقبائل النجديّة، وتطوّر التنازع مع أهل البحرين بعد تولي الحكم على الثروة والسلطة في: محمد عبد القادر جاسم وسوسن علي الشاعر، **البحرين: قصة الصراع السياسي، ١٩٠٤ ـ ١٩٦٥** ([المنامة]: المؤلفين، ٢٠٠٠).

(١١) أثيرت ضجّة في البحرين في النصف الأوّل من عام ٢٠٠٩، بعد أن نشرت مجلة أجنبية مقالاً يصنّف المنامة كثامن مدينة للمتعة على مستوى العالم، بما أثار النواب في المجلس النيابي البحريني، وقام بتعريض النظام لانتقادات حادة بشأن وجود الكثير من الفنادق الرخيصة في منطقة الجفير التي تغصّ بالجنود الأمريكيين وبالقادمين لهذا الغرض من الدول المجاورة. وشنّت الشرطة عدّة حملات للقبض على بعض الداعرات من جنسيات مختلفة وبعض القوّادين، وذلك من باب تهدئة الخواطر، لأن التجارة في الخمور وفي المتعة تمثل مصدراً أساسياً من مصادر السياحة في البحرين. وقد تشكّلت لجنة تحقيق في إطار مجلس النواب للبحث في التدهور الأخلاقي في قطاع السياحة، وبدأت بالمطالبة بالحصول على بيانات حول بعض جوانب الموضوعات المتعلّقة بهذا الأمر. حول التقرير وأصدائه، انظر: «Police in Bahrain Crack Down on Prostitutes: Bahrain Makes the List of Top 10 «Sin Cities»,» Alarabiya (4 April 2009), <http://www.alarabiya.net/articles/2009/04/04/69881.html>; Alexandra Sandels, «Bahrain: Islamists Seeking to Curb Prostitution

وهكذا يعيد المشهد البحريني إلى الأذهان ما يسمّيه نزار الصياد «حداثة القرون الوسطى»، فالمظهر الحداثي الظاهر من خلال نمو قطاع التشييد والبناء وسوق العقارات ووجود المؤسسات الشكلية والبيروقراطية للدولة الحديثة (بعيداً عن كفاءتها) لا يعني «حداثة الدولة»، إذ إنَّ أسس التحالفات السياسية والتعامل مع المواطنة تتم بحسابات هي أبعد ما تكون عن العقلانية والرشادة بالمعنى الليبرالي والديمقراطي (وإن تقاربت مع مفهوم العقل الأداتي والرشادة النفعية البحتة)(١٢)، وتغلب على مساحات المدينة شرعيات متعددة ومتنازعة من المناطق السكنية المسوّرة إلى العشوائيات التي ينتجها الفقر، وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على البحرين. من هنا لا يمكن أن نتحدث في ظلّ الواقع البحريني عن «تعددية ثقافية»، لأن البنية المدينية والعمرانية التحتية، لا البنية الطائفية والقبلية، لا تتيح أي حديث عن تعددية ثقافية تؤدي إلى مواطنة متكافئة على الإطلاق.

والحق أن استخدام تعبير القرون الوسطى ليس مبالغة، بل هو موضوعي، فنشوء المواطنة بالخروج من القرون الوسطى الأوروبية كان يقوم على علاقة السلطة بالأرض وعلاقة الأرض بالحقوق، وعلاقة الناس بالسلطة والأرض والحقوق. وكانت الامتيازات التي تمكّن الحاكم من الهيمنة تتعلق بتوزيع الأرض والهبات والإعفاءات والمنح والعطايا، أي أن هناك صلة مباشرة بين القوة والمكان، بمعنى الهيمنة على الأرض والمساحات: من يهيمن على أية مساحة، وبأية شرعية أو حقّ(١٣)؟

= Fail in Bid to Ban Women from 4 Countries,» *Los Angeles Times*, 15/12/2009, <http://latimesblogs.latimes.com/babylonbeyond/2009/12/bahrain-conservatives-seeking-to-curb-prostitution-fail-in-bid-to-ban-visas-for-women-from-russia-thailand-ethiopia-and-china.html>.

وحول لجنة التدهور الأخلاقي، انظر: مجلس النواب البحريني، «"التدهور الأخلاقي" تطالب بإحصاء أعداد السائحين،» صوت المنامة (٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، <http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=2157>.

وللاطلاع على تقرير علمي رصين بشأن البحرين كمركز للاتجار في البشر، خاصةً النساء، انظر تقرير عن البحرين لـ «برنامج الحماية» التابع لكلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز، في: «قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص البحريني رقم ١ لسنة ٢٠٠٨،» <http://www.protectionproject.org>.

وحول واقع الحالة الصحّية في البحرين في مجال «الصحة الإنجابية»، انظر: Julanne McCarthy, «Bahrain (Al-Bahrayn),» <http://www2.hu-berlin.de/sexology/IES/bahrain.html>.

(١٢) Nezar Al-Sayyad and Ananya Roy, «Medieval Modernity: On Citizenship and Urbanism in a Global Era,» *Space and Polity*, vol. 10, no. 1 (April 2006).

(١٣) Magnus Ryan, «Freedom, Law and the «Medieval» State,» paper presented at: *States and Citizens: History, Theory, Prospects* (conference), edited by Quentin Skinner and Bo Strath (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), pp. 51-59.

وكشفت إحصاءات متداولة منذ عدة أشهر، تمّ تداولها في الصحافة البحرينية بالتحليل والتعليق في كثير من مقالات الرأي، عن انخفاض نسبة المواطنين إلى أقل من النصف في العام الماضي، ليكونوا أقلية في بلدهم للمرة الأولى، وذلك بعد أن فاقت نسبة الوافدين نسبة المواطنين في العام الماضي (٢٠٠٨) بواقع ٦١,١٥ بالمئة للوافدين، مقابل ٤٨,٨٤ بالمئة للمواطنين.

وأوضحت البيانات المعتمدة على المعلومات الإحصائية التي تضمّنتها نشرة إدارة الاستقرار المالي ـ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، والمبنية على بيانات تعداد العام ٢٠٠١، وبيانات قاعدة نظام السجل السكاني المركزي للعام ٢٠٠٧ ـ أنّه استناداً إلى نسبة النمو السكاني للعام ٢٠٠٧، البالغة ٣,٤ بالمئة للبحرينيين، و١٢,٥٦ بالمئة للأجانب، فإن إجمالي عدد سكان المملكة بلغ نحو ١,١٢٦,٢٦٧ نسمة مقابل ١,٠٣٩,٢٩٧ نسمة في العام ٢٠٠٧.

ويشير بعض المواقع الرسمية إلى أن عدد المواطنين بلغ حتّى العام ٢٠٠٨ نحو ٥٥٠,١١٣ مواطناً، وذلك بفارق يبلغ ٢٢,٦٧٧ مواطناً، استناداً إلى نسبة النمو المعتمدة للمواطنين، والبالغة ٤,٣٠ بالمئة سنوياً، في الوقت الذي تجاوز عدد الوافدين ٥٧٦,١٥٤ وافداً، بفارق قدره ٦٤,٢٩٠ فرداً، بعدما كان إجمالي عددهم لا يتجاوز ٥١١,٨٦٤ وافداً، وفقاً لنسبة النمو المعتمدة لهذه الفئة والبالغة ٦٥,٢١ بالمئة[14].

فإذا أضفنا إلى ذلك ما أعلنته لجنة عريضة «لا للتجنيس» من أن عدد المجنسين وصل إلى ١٠٠ ألف، فإن خللاً واضحاً في نسبة السنّة إلى الشيعة يكون قد تحقق بدرجة فارقة.

وقد أوضح تقرير إبراهيم شريف عن صيغ الفساد الأساسية ما ينظم كلّ هذه المعلومات في خيط، وهي الاستيلاء على أراضي الدولة، وتسريبات الموازنة العامة للدولة، والعمولات على المشاريع والمشتريات الحكومية، وأكد أن أهداف التعديلات الدستورية لعام ٢٠٠٢ كانت المحافظة على امتيازات الأسرة الحاكمة، ثمّ ضمان حصانة أفراد الأسرة الحاكمة عن فترة ما قبل العام ٢٠٠١، والنتيجة: الاستيلاء على أغلب الأراضي الحكومية.

---

(١٤) تتعدّد الأرقام في مقالات ومواقع متنوعة لكن تعداداً دقيقاً لم يتمّ بشكل رسمي كما يحدث في دول أخرى، بل من واقع إحصاءات العمل، انظر مثلاً: نادر كاظم، **خارج الجماعة: في تجاوز الليبرالية والجمعية القمعيتين** (المنامة: مؤسسة الأيام، ٢٠٠٩)، ص ١٤٤.

فقد حاول المجلس الوطني في العام ١٩٧٣ تمرير مشروع قانون لتنظيم الأراضي وطريقة توزيعها، وقد عارضته الحكومة وأسقطته (وقد يكون هذا سبباً من أسباب حلّ المجلس)، ومع حلول نهاية العام ٢٠٠٠ كان ٩٠ بالمئة من الأراضي الصالحة للسكن في أيدٍ خاصة.

ويرصد التقرير قيام الحكومة بدفن البحر، وإعادة شراء أراض، ثمّ توزيعها على النخبة السياسية مجاناً للقيام بمشاريع إسكانية جديدة، وهو الأمر المكلف جداً، مالياً وبيئياً، ويقدر أنّه منذ الاستقلال تقدر الأراضي التي تمّ الاستيلاء عليها أو توزيعها في غياب القانون بأكثر من ٢٠٠ كم٢، مربع، يضاف إليها حوالى ٦٠ كم٢ من الأراضي البحرية المردومة منذ السبعينيات، وتقدر بعشرات الكيلومترات من الأراضي البحرية التي تمّ أو يتم توزيعها على أصحاب السلطة والنفوذ بـ ١٩,٥ مليار دينار. ويتناول التقرير قصة خليج توبلي الذي كان من أغنى البيئات البحرية وأكثرها تنوعاً ومكاناً لتكاثر الروبيان والسمك، وتدهور بيئياً بشكل مذهل، ولم تنتهِ التسعينيات حتّى تمّ تدمير البيئة في الخليج تدميراً شبه كامل، وأصبحت مكباً للنفايات الخاصة بالردم، حيث وزّعت ملكيته على أفراد العائلة الحاكمة، وذكر أن الفساد أدى إلى إعادة توزيع الدخل من الطبقة الوسطى للطبقة الحاكمة[١٥].

وبدلاً من أن تتم محاكمة المسؤولين عن هدر ثروات الشعب البحريني والاستيلاء عليها، تمّ تكريمهم من جهات دولية، لكن الاستراتيجية التي اتبعوها كانت بسيطة؛ ففي العام ٢٠٠٧، ومع تنامي نقد سياسات دفن البحر، وأثرها في الثروة البيئية (ناهيك بعدم عدالة توزيع الثروة القومية)، قررت البحرين التبرّع لبرنامج الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بمبلغ مليون دولار (وهو أقل من ثمن وحدة سكنية في الجزر الجديدة التي يتم الإعلان عنها في البحرين لأثرياء الخليج أو غيرهم). وفي آذار/ مارس ٢٠٠٧ حصل الشيخ خليفة بن سلمان على جائزة الموئل من برنامج الأمم المتحدة للموئل، وسلّمها له في احتفالية لاحقة بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ تمّ التبرع للبرنامج بمليون دولار أخرى، ثمّ في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ أعلن رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة عن تخصيص جائزة

(١٥) انظر نصّ تقرير إبراهيم شريف الناشط والاقتصادي البحريني والأمين العام لجمعية «وعد» على مواقع عديدة على الإنترنت، منها: <http://www.katib.org/node/2419>.
والجدير ذكره أن حديثه عن هذا التقرير في التلفاز البحريني قد أدى إلى الإطاحة بوزير الإعلام، انظر المقابلة التلفزيونية مصوّرة على موقع اليوتيوب: <http://www.youtube.com/watch?v=QMRFkCyWs-0>.

باسمه، بالتعاون مع البرنامج لأفضل مشاريع الموئل، وفازت بها البرازيل، وقد تلا ذلك اختيار البحرين لتدشين النسخة العربية من تقرير البرنامج، وتم منح المديرة التنفيذية وسام الشرف البحريني أثناء زيارتها(١٦).

لكن الاحتجاجات المستمرة استحال إسكاتها في الداخل، ودفعت مجلس النواب إلى تكرار الاستجواب نتيجة ضغوط الأهالي في كلّ المناطق المتضرّرة، وصدر بالفعل مسودة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية النهائية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، وأفادت لجنة التحقيق البرلمانية في تجاوزات الدفان البحري أن الآثار السلبية لعمليات الحفر والدفان أزالت مساحات كبيرة من الطبقة العازلة، ما تسبب في القضاء على المياه الجوفية في البحرين.

وذكرت أن مساحة البحرين ازدادت بنسبة ٧٦,٣ بالمئة في ٧ عقود، إذ كانت مساحة اليابسة في العام ١٩٣١، ٤١٠ كم٢، ووصلت في العام ٢٠٠١ إلى ٧١٧ كم٢، وبلغت ٧٤١ كم٢ في العام ٢٠٠٦ بفعل عمليات الدفان.

من جهتها، أكدت الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية في لقائها مع اللجنة، أن هناك بعض المشروعات أعطيت ترخيصاً للدفان بدون أن يمرّر على لجنة شؤون البيئة. واعتبر التقرير أن «عمليات الدفان التي تشهدها مياه وطننا، غالبيتها لأهداف خاصة، وإقامة مشروعات تخدم الخاصة دون العامة، وبعض تلك المشروعات تمّ إنشاؤها، ولا تزال المشاريع الخاصة متواصلة، وتزحف إلى البحر بشكل رهيب، حتّى يتحول البحر في نهاية الأمر إلى عمارات شاهقة ومدن استثمارية». وأفاد التقرير أن «مملكة البحرين من الدول الفقيرة في مصادرها للمياه الجوفية الصالحة للشرب، وهي من البلدان التي تقوم بصناعة المياه المحلاة من مصادر مياه البحر». وتشير المعلومات العامة إلى أن الآثار السلبية التي لحقت بمخزون المياه الجوفية في الطبقات الجيولوجية (...)، أدت إلى تأثرها سلباً بفعل الحفريات والردم التي وصلت إلى أعماق الطبقة العازلة، وأزالت مساحات كبيرة منها، بحيث أصبح من السهولة تسرب المياه المالحة (مياه البحر) إلى طبقات المياه الجوفية، وأدى ذلك إلى ارتفاع الملوحة في طبقات المياه الجوفية عن معدلاتها الطبيعية بزيادة كبيرة. وكانت البيانات التي سلمتها

---

(١٦) «Flagship Report in Arabic Launched,» UN Habitat (7 June 2009), <http://www.unhabitat.org/content.asp?ci d=6831&catid=5&typeid=6&subMenuId=0>, and <http://www.unhabitat.org/list.asp?typeid=6&catid=178>.

البلديات التنفيذية إلى المحافظات الخمس قد أظهرت أن «الجهات التنفيذية أصدرت ٢٢٠ رخصة دفان في المحافظات الخمس، أكثر من ٩٥ في المئة منها للمنفعة الخاصة، وهي إما لأفراد أو مؤسسات وشركات خاصة»، مشيرة إلى أن «هذه الرخص صدرت بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧».

وقد ذكرت الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية في بيانات أرسلتها إلى لجنة التحقيق في الدفان، أن مواقع الدفان البحري التي تمّت الموافقة عليها بيئياً هي مواقع ٧ مشروعات، وهي: مشروع المدينة الشمالية الجديدة، ومشروع خليج البحرين، ومشروع ديار المحرق، ومشروع مرافئ الصيد حول جزيرة المنامة، ومشروع المدينة الصناعية الجديدة في الحدّ، ومشروع شاطئ السلام، ومشروع جسر البحرين وقطر. كما نفت الهيئة علمها بالمشروعات التي قامت وزارة شؤون البلديات والزراعة بدفنها من دون ترخيص بيئي[١٧].

وقد استمرت مناقشة مشكلات الدفان والتقرير عاماً كاملاً، وثارت ثورة النواب مع مطلع العام ٢٠١٠، وناقش المجلس عدة استجوابات، وانتهى به المآل إلى إمهال الحكومة شهرين للردّ. وقد رفض الظهراني، رئيس المجلس، تحويل الأمر إلى قضية سياسية[١٨].

وأوصت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس النواب في آخر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ بتعديل المادة العاشرة من مشروع قانون التسجيل العقاري، المرافق للمرسوم الملكي الرقم (٥٦) للعام ٢٠٠٥ لتنصّ على بطلان «كافة وثائق الملكية العقارية التي ترد على المياه المغمورة والسواحل والبحار أو التي كانت كذلك، ما لم يتم دفنها من قبل الدولة، وانتقالها بالبيع للمالك وقت صدور هذا القانون أو بموجب قانون الإسكان»[١٩].

---

(١٧) مالك عبد الله، «في مسودة لجنة التحقيق البرلمانية النهائية: الدفان يقضي على المياه الجوفية في البحرين،» **الوسط** (البحرين)، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨، <http://www.alwasatnews.com/2304/news/read/30493/1.html>.

(١٨) علي الموسوي، «شهران أمام «الحكومة» للرد على توصيات اللجنة: نواب: الظهراني أجهض المساءلة السياسية لـ «الدفان»،» **الوسط**، ٢٠/ ١/ ٢٠١٠، <http://www.alwasatnews.com>.

وهاني الفردان، «جلسة سرية لـ «النواب» بعد شطب الظهراني كلام الشيخ علي سلمان،» صوت المنامة (٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩)، <http://manamavoice.com/news-news_read-2056-0.html>.

(١٩) مالك عبد الله، «يعرض في جلسة الثلاثاء المقبل: مشروع قانون للتسجيل العقاري يبطل ملكيات الدفان،» **الوسط**، ٣١/ ١/ ٢٠١٠، <http://www.alwasatnews.com>.

أما قضية التجنيس، فسنتعرض لها عند الحديث عن دور العرائض في التعبئة.

ثالثاً: جديد المشهد في البحرين

إذا كانت هذه هي المساحات التي يتحرك فيها المجتمع السياسي، وإذا كان هذا هو سقف هيمنة السلطة على المكان وعلى الذاكرة، فما الأشكال الاحتجاجية والمطلبية التي تولدت عن ذلك في البحرين في الأعوام السابقة خارج مجال التمثيل النيابي المحدود؟

نرصد هنا عدة مستجدات:

- **حركة «حقّ»**

هي حركة غير رسمية تتبنّى المنهج الجذري في عدم المشاركة السياسية، وضرورة تغيير الدستور أولاً ليعود إلى طبيعته التعاقدية، ويمنح للناس حقوقهم المشروعة. ومؤسس الحركة هو حسن المشيمع الموجود في الساحة من قبل انتفاضة التسعينيّات، فقد كان قائداً وناشطاً في الأعمال الدينية والسياسية في البحرين، ومن أبرز قيادات الانتفاضة الشعبية ذات الغالبية الشيعية التي طالبت بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية مع عبد الأمير الجمري وعبد الوهاب حسين وآخرين، وهي الانتفاضة التي اشتعلت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

اعتُقل المشيمع خلال انتفاضة ١٩٩٤ مرتين، كانت الأولى في آذار/ مارس ١٩٩٥، حتّى تمّ الإفراج عنه في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، بعد مبادرة حوار مع السلطة، وأعيد اعتقاله في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ بعد فشل الحوار، وأفرج عنه في شباط/ فبراير ٢٠٠١ قبيل توقيع ميثاق العمل الوطني الذي ساهم في حثّ الناس على توقيعه بعد وعود من ملك البحرين بتحقيق مطالب المعارضة.

أسس بعد خروجه من اعتقاله الثالث حركة «حقّ» في العام ٢٠٠٥ مع مجموعة من رفاقه من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي كان يشغل منصب نائب رئيسها من العام ٢٠٠١ وحتّى خروجه منها، بسبب اتجاهها إلى التسجيل في قانون الجمعيات وعلاقتها الجيدة مع السلطة الحاكمة، حيث تتقاضى الجمعية منحاً مالية حكومية لدعمها. وقد رأى المشيمع وآخرون في المعارضة ذلك تقييداً لعملهم، فقاطعت حركته

الجديدة الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ لعدم وجود جدوى من المشاركة في برلمان ترى فيه أنّه لا يمتلك أية صلاحيات أولاً، وثانياً ستعدّ مشاركتها فيه قبولاً بتراجعات الملك عن الوعود التي وقّعها بخط يده بضمان الحقوق الديمقراطية. كما اعتبر المشاركة اعترافاً بالدستور الجديد، وأنها لن تؤدي إلى تحقيق مطالب الحركة الدستورية، فأعيد اعتقاله مرة أخرى في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ لمدّة يوم واحد وأفرج عنه. وكان قد أعلن في العام ٢٠٠٦ عن تدشين عريضة تطالب الأمم المتحدة بالعمل على الضغط لوضع دستور جديد للبلاد[٢٠].

ثمّ اعتقل بعدها في يوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ بتهمة الترويج لكراهية النظام الحاكم والتورط في محاولة انقلاب على الحكومة، وذلك من خلال نشاطه السياسي المعارض، الذي طالب فيه بحياة ديمقراطية حرة. وأُطلق سراحه في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ مع الشيخ محمد حبيب المقداد، وذلك بعد توتر أمني شديد أصاب البلاد، شهدت خلالها تظاهرات واحتجاجات شبه يومية، وغالباً ما كانت تنتهي بمصادمات عنيفة مع قوات الأمن التي أفرطت في استخدام القوة، كما تحرّكت عدة منظمات حقوقية وعالمية من أجل الإفراج عنه وعن سائر المعتقلين السياسيين، وشكّلت ضغطاً خارجياً على الحكومة.

ولم يعد من الممكن إحالة الباحثين على موقع حركة «حقّ» على الإنترنت كحركة احتجاج، لأن هناك ما لا يقل عن ٢٢ موقعاً سياسياً حجبتها الحكومة البحرينية، على رأسها تلك الصفحة تحديداً. لذا يحتال أنصار الحركة على ذلك ببعثرة المقالات التي كانت على الموقع على مواقع عديدة، ومؤخراً أصبح للمشيمع، مؤسس الحركة، صفحة على «الفيس بوك» عليها ١٢٠٠ صديق (مع الأخذ في الاعتبار ترويع النظام للمعارضة، وبخاصة الشباب بسياسة اعتقال وتعذيب، وخشية الكثيرين من تسجيل أنفسهم كأصدقاء، لكن الصفحة مفتوحة للزيارة على أية حال لأنها صفحة مؤيّدين (Fans)). لكن أخبار المشيمع ومقالاته حول الحركة متاحة بدرجة ما على الإنترنت.

ويرجع ذلك في الأساس إلى تصريحاته الراديكالية وتشجيعه الشباب في القرى الشيعية على التظاهر وأعمال الشغب وعدم التنازل عن المطالبة بحقوقهم، كما يتهم الحكومة بتمزيق النسيج الوطني والإبادة الجماعية للشيعة.

---

(٢٠) الموقع المحجوب للحركة هو: <http://www.haaq.org/ar-BH/4/Default.aspx>.
انظر أيضاً: <http://www.bifd.co.cc/showthread.php?p=138241>.

ويشنّ المشيمع هجوماً قاسياً منذ تأسيس الحركة على النظام الحاكم في البحرين، وعلى التجنيس، ويتهم الحكومة البحرينية باتّباع المنهجية الإسرائيلية في التوطين، مشيراً إلى أن هناك مواطنين يعيشون منذ ٤٠ عاماً في المملكة، وولدوا فيها من بحرينيات، ومتزوجين فيها (يقصد العجم من ذوي الأصول الفارسيّة، والهولة ذوي الأصول العربية الذين تنقلوا في بدايات القرن العشرين بين ضفتي الخليج)، لكنهم لم يحصلوا على الجنسية لأن آباءهم شيعة سعوديون، بينما يحصل البعض على الجنسية، وهم من خارج البلاد.

ويرى المشيمع أنّه منذ بدايات القرن الماضي وحتّى يومنا هذا، لم يتوقف شعب البحرين (سنّة وشيعة) عن تقديم التضحيات من أجل أن تكون له السيادة في تقرير مصيره ومصير الأجيال القادمة. وقد شهدت التسعينيات عدة عرائض، منها العريضة الدستورية النخبوية في العام ١٩٩٢، والعريضة الشعبية في العام ١٩٩٤، التي شهدت اندلاع الانتفاضة الشعبية المطالبة بتفعيل دستور ١٩٧٣ التعاقدي وإعادة الحياة النيابية. وفي هذا السياق، قدّم شعب البحرين كوكبة من الشهداء الأبرار. لكن النظام، قديمه وحديثه، دأب على رفض كلّ المطالبات الشعبية التي عبّرت عنها العرائض المختلفة، وآخرها عريضة الجمعيات السياسية (الوفاق، والعمل والديمقراطي، والتجمّع القومي، والعمل الإسلامي) في العام ٢٠٠٤ التي تعدّى موقّعوها ٧٠ ألفاً من أعضاء تلك الجمعيات. إلا أن النظام، كعادته، رفض استلامها والاعتراف بها، وواجهها بالاعتقال والتهديد، لأنها تعبّر عن الرفض الشعبي لانقلاب الحكم على دستور ١٩٧٣ وميثاق العمل الوطني، كما تعبّر عن رفض مشاريع إضفاء الشرعية على ما أطلق عليه دستور ٢٠٠٢ الذي صاغه الحاكم منفرداً بعيداً عن الإرادة الشعبية.

وتذهب الحركة إلى أن كلّ سبل العصيان المدني السلمي لم تقنع النظام بوجود أزمة دستورية في البلاد ناتجة من إلغاء الدور الشعبي في التشريع والرقابة. وفي المقابل، فإن النظام، بدلاً من الاعتراف بالأزمة، لجأ إلى سياسة التجنيس وتغيير التركيبة الديمغرافية والهوية الثقافية لشعب البحرين.

وفي ظلّ فقدان السلطة التشريعية لأية صلاحيات تشريعية ورقابية، وفي ظلّ فقدان القضاء لاستقلاليته عن السلطة التنفيذية، ومع مناخ التداعيات الذي يفرزه مجموع التطورات الإقليمية والدولية، فإن طرح مشروع يطالب بدستور جديد يرتكز على أسس ديمقراطية صحيحة (في آليات الصياغة، وتقدّمية المضمون ومواءمته مع الاتفاقيات

والعهود الضامنة لحقوق الإنسان)، وبحيث يكون حافظاً للحقوق والواجبات لجميع المواطنين، وحتّى يضمن الشعب تحقيق ذلك، لا بُدَّ من أن يكون مطلباً شعبياً، ويتم عبر هيئة منتخبة ناتجة من توزيع عادل للدوائر الانتخابية، وبعيداً عن التمييز العرقي والطائفي، وعن لعبة التجنيس السياسي.

واختارت المجموعة لنفسها مسمّى «حركة الحريات والديمقراطية»، واختصاراً «حقّ»، حيث يختزل هذا المسمّى جملة من المبادئ التي تؤمن بها الحركة، وهي:

ـ البُعد الإنساني الذي يمثله مفهوم «الحق» في الثقافتين العربية والإسلامية.

ـ أحرف الكلمة «حقّ» مستقاة اختصاراً من عنوانين أساسيين في حركة المطالبة الشعبية، وهما: «الحريات» و«الديمقراطية».

ـ تتضمّن الكلمة «حقّ» في ما تتضمنه، حقّ المشاركة السياسية، وحق المساواة، وحق الوجود، وحق العمل السياسي الحر، وحق الحياة الكريمة، وحق الحفاظ على هوية البحرين، وحق التوزيع العادل للثروة الوطنية بين المواطنين كافة... الخ.

ـ مسمّى الحركة يؤسّس لمبدأ محوري في الحركة الشعبية المتمثل في «شرعية الحقّ لا شرعية القانون».

وحددت الحركة أهدافها في:

ـ إحداث إصلاح سياسي حقيقي.

ـ وضع دستور جديد لنظام ديمقراطي حقيقي تسنّه هيئة تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً على أساس توزيع عادل للدوائر الانتخابية، بعيداً عن التمييز العرقي والطائفي، وتشرف عليه الأمم المتحدة.

ـ التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة، في إطار مبدأ التعددية السياسية.

ـ استقلالية القضاء بما يضمن إصلاحه وتنظيمه.

ـ مراجعة كافة التشريعات من قوانين ومراسيم بقوانين وقرارات صدرت في المرحلة السابقة، بحيث تكون معبّرة عن إرادة الشعب ومتوائمة مع المعايير الدولية.

ـ محاربة جميع أنواع الفساد الإداري والمالي ونظام الامتيازات والمحسوبية.

ـ تحقيق نمو حقيقي وإحقاق العدالة الاجتماعية.

ـ ترسيخ قيم حقوق الإنسان، والمحافظة على الهوية الثقافية والاجتماعية لشعب البحرين.

والتزمت الحركة بالإبقاء على حال المغايرة بين المعارضة والسلطة، واستمرار المعارضة في الممانعة ضدّ دوائر السلطة وضغوطها، وذلك بالنظر إلى اختلاف الأجندة بينهما، وتطبيقاً لسنّة التدافع التي تضمن شرط وجود قِوى المعارضة وحفظها من التحوّل إلى قِوى مسايرة، والاستمرار في الالتزام بالمنهج السلمي المقاوِم، والعمل الحثيث على تفعيل كافة أساليبه ووسائله وأدواته الفاعلة والمشروعة داخل البحرين وخارجها.

ويلاحظ باقر النجار في تحليله للحركة أنّه لا توجد أدبيات معلنة ومكتوبة تعبّر عن حركة «حقّ». وخصوصيتها في كون عملها غير مرخص به وفق قانون الجمعيات السياسية العاملة في الفضاء السياسي العام والقائم في البلد. ويجد خطوط مقارنة بينها وبين حركة «كفاية» المصرية (الحركة المصرية من أجل التغيير) التي تمّ تأسيسها في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، فهي على رغم حضورها السياسي والإعلامي الكبير، إلا أنّها لا تعمل ضمن الأطر القانونية المنظمة لعمل الجماعات والأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني.

وعدم خضوعها لهذه الأطر، لم يمنع من أن تكون الحركة علنية العمل، أي أنّها حركة غير سرية من حيث عملها السياسي. وهي حركة معلنة الأهداف، أي أن أي شخص يستطيع التعرّف إلى أهدافها من خلال الدخول إلى موقعها على الشبكة العنكبوتية، أو من خلال أدبياتها المكتوبة والمنشورة، وأن قياداتها مُعلنة ومعروفة في ذلك بحضورها السياسي والفكري والثقافي السابق لنشأة الحركة واللاحق بذلك لهذه النشأة[٢١].

أيضاً يميزها أنّها لم تأتِ نتيجة لردّ فعل الشارع بسبب قرار رسمي، وإنما كنتيجة لحركة الانشقاقات التي تعرضت لها جمعية الوفاق الوطني الإسلامي الشيعية في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. ويعتقد أنّها تتجاهل أنّه لولا أن هناك قدراً من الضوابط الحاكمة للعمل السياسي الداخلي لدخل الاثنان في صراعات سياسية عنيفة.

---

(٢١) أوان، ٦/ ٥/ ٢٠٠٩، <http://www.awan.com/pages/oped/200024>.

جاءت هذه الانشقاقات نتيجة عدم التكيّف مع السياقات السياسية الجديدة، بل إن قرار الجمعية العمومية للوفاق بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٦، كان أحد أهم أسباب الانشقاق والانسلاخ تحت مظلة سياسية جديدة تحمل اسم حركة «حقّ»، أو أن حركة الانشقاق هذه جاءت نتيجة لطبيعة التشكل الثقافي/ السياسي للجماعة المنشقّة، التي أصبحت غير قادرة على مغادرة مواقعها ومواقفها السياسية السابقة، والتكيّف مع المستجدات الجديدة، فبقيت نتيجة لذلك حبيسة لأطروحاتها السياسية التقليدية، بل إنّها بقيت محافظة على مكوّنات لغتها السياسية ذات التعبيرات الخالية من المحاذير، التي تقطع صلتها بالسياق السياسي القائم، وهو حذر تتميز به لغة القوى السياسية ذات الغلبة والأكثرية. وهي في هذا تمثل لغة غير تصالحية مع السياق السياسي القائم. ولا يعكس الخطاب السياسي للحركة الدوغمائية السياسية والانغلاق الفكري لبعض، إن لم يكن لجلّ، قيادات الحركة فحسب، وإنما يعكس كذلك الفقر المعرفي لبعض قياداتها وقواعدها المحدودة على حدّ سواء.

وهو خطاب لا يزيد حالة الشقّ بينها وبين قوى الإسلام السياسي الشيعي، أو ما يسميه البعض الشارع الشيعي، في إطاره العام فحسب، وإنما بات معمِّقاً لحالة الشقّ وانعدام الثقة بينها وبين النظام والقوى السياسية الأخرى. وهو خطاب، نتيجة لخلوه من كلّ ضوابط العمل السياسي المؤطر، يراه البعض خطاباً لا ينزع نحو إحداث تغيير في النظام، وإنما بات خطاباً ينال من النظام ذاته، وهو ما سيؤثر في مستقبلها[٢٢].

رابعاً: حركة حقوق الإنسان

تختلف حركة حقوق الإنسان في البحرين في وجهها السياسي في صيغتها الجديدة بعد مبادرة الإصلاح ٢٠٠١ عن مثيلاتها في الدول العربية، حيث إنّها تطورت بشكل مؤسسي في إطار قانون الجمعيات لتبني على نضال شعبي سقط فيه مواطنون (أو شهداء كما يسمّون في الخطاب السياسي للمعارضة)، ولم تكن حركة نخبوية أو نشاطية محدودة، لذا فهي تتمتع بشرعية في الشارع لا تحظى بها جمعيات حقوق الإنسان في بعض الدول العربية الأخرى.

من هنا، فإن دفاعها عن ضحايا التعذيب وتجدد التعامل مع أسر ضحايا الانتفاضة الشعبية للمطالبة بحقوقهم تربطها بشكل قوي بالمجتمع، وهو ما يجعل من الصعب

---

(٢٢) أوان، ١٥/ ٥/ ٢٠٠٩، <http://www.awan.com/pages/oped/20105>.

التشكيك في مصداقية قياداتها، فمن أخطر تبعات المرحلة الماضية هو وجود الآلاف من ضحايا التعذيب وأسر ضحايا مواجهات التسعينيّات الذين سقطوا دفاعاً عن الحرية، ونظراً إلى أن الدستور يسقط المساءلة في الجرائم السابقة لمرسوم العفو عام ٢٠٠١، لم يتم الاعتذار أو التعويض للضحايا أو أسر القتلى.

وقد تشكّلت لجنة الشهداء وضحايا التعذيب، وهي تركّز احتجاجاتها على اليوم العالمي لحقوق الإنسان، واليوم العالمي لمناهضة التعذيب، والأيام والمناسبات الدينية الشيعية، وهذه خصيصة فريدة لحركة حقوق الإنسان في البحرين، التي تستلهم في حركتها رموزاً لـ «مظلومية» ذات أبعاد دينية، وتستخدم الزخم الطقوسي في تجديد المطالبة بالحق السياسي والقانوني[٢٣].

ولعل أبرز الجمعيات العاملة في حقوق الإنسان هي الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، ولجنة العريضة النسائية، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، وجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان، وجمعية الطفل البحريني، وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، وعين على البحرين، وقد تمّ إغلاق مواقع الكثير منها، ولها مواقع ظلت على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان[٢٤].

ووجَّه الكثير من منظمات حقوق الإنسان نقداً لملاحقة نشطاء حقوق الإنسان، وإغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان، وألقت بعض الظلال على سلامة نتائج الانتخابات (بعد صدور قرار بمنع مناقشة تقرير صلاح البندر عن دور الحكومة في التلاعب بنسب الدوائر في المجلس ودعم السنّة في مواجهة الشيعة)[٢٥]، كما نقدت قانون الإرهاب الصادر في العام ٢٠٠٦ الذي يعطي صلاحيات واسعة في الاعتقال، ومنع النشر في بعض القضايا، ومحاكمة أشخاص في قضايا تخص الكشف عن دور الحكومة في انتخابات ٢٠٠٦ للتحكّم في فرص الشيعة الواقعية في الحصول على مقاعد أكثر، وحظر ٢٢ موقعاً على الإنترنت. ورغم التوقيع على معاهدات دولية وإعلانات عالمية بشأن حقوق الإنسان، يبقى الالتزام أقل من المنشود[٢٦].

---

(٢٣) العكري، «الحركة الجماهيرية في البحرين: الآفاق والمحددات،» ص ١٤٦.

(٢٤) انظر: موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <http://www.anhri.net/bahrain/bchr/>.

(٢٥) «Bahrain (2008),» Freedom House (2008) <http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=363&year =2008&country=7348>.

(٢٦) «Bahrain: Submission to the UN Universal Periodic Review: First Session of the HRC UPR Working Group, 7-18 April 2008,» Amnesty International (21 November 2007), <http://asiapacific.amnesty.org/library/Index/ENGMDE110012007?open&of=ENG-315>.

ولعل عنوان تقرير مؤسسة هيومان رايتس ووتش هو الأبلغ حين قال: «سجل البحرين الحقوقي يختلف تماماً عن الخطاب الرسمي». فما فرضته الحكومة في عام ٢٠٠٩ من قيود تعسفية على الحرية، كان موضع نقد شديد، حيث انتقدت مصادرة التجمّع وتكوين الجمعيات. وقال صحافيون لـ هيومان رايتس ووتش إن السلطات تدخلت لمنعهم من نشر الموضوعات المنتقدة للحكومة، ومنها تقارير عن الفساد في صفوف المسؤولين.

وهدد وزير الداخلية مؤخراً بمقاضاة نشطاء حقوق الإنسان، الذين يعبّرون عن آراء تنتقد الحكومة في اجتماعات في الخارج، أو بسبب العمل مع منظمات وجمعيات غير معترف بها، ورفضت الحكومة منح الوضع القانوني لمنظمات مجتمع مدني، منها مركز البحرين لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل[٢٧].

وقد ركّز تقرير المجموعة الدولية للأزمات (ICG) على قضايا التجنيس باعتبارها من انتهاكات حقوق الإنسان، وقدرت المجنسين بـ ٦٠ ألفاً، ورأت أن التحدي الطائفي هو الأخطر على مشهد حقوق الإنسان في البحرين[٢٨].

وكانت القوى الوطنية قد أملت أن تنفرج حالة حقوق الإنسان في البحرين بعد مبادرة الإصلاح مع مطلع الألفية، لكن سرعان ما حدثت أزمة عاصفة حين نشر مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي يرئسه عبد الهادي الخواجة تقريراً في العام ٢٠٠٤ عن حال الفقر في البحرين.

ورغم أننا نجد تقريراً آخر قد سبقه إلى ذلك، حين نشرت شبكة المنظمات الأهلية العربية تقريرها السنوي للعام ٢٠٠٣ عن الفقر، وأدرجت فيه فصلاً كاملاً عن الفقر والبطالة في البحرين، إلا أن ربط الفقر بأجندة حقوق الإنسان، والحديث عن نسب البطالة وعدم توفر الشروط الإنسانية للحياة الكريمة، وأزمة السكن، وارتفاع معدلات الجريمة وغيرها من القضايا الشائكة، واستمرار المركز بالمطالبة بحقوق الذين سقطوا في مواجهات التسعينيّات، ومنع التعذيب والاعتقال، وحركته في المجال الدولي للكشف عن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في البحرين، كل ذلك أدى إلى غلق

---

(٢٧) «World Report 2010: Abusers Target Human Rights Messengers: UAE, Bahrain, Iran, Iraq Violations Detailed,» Human Rights Watch (24 January 2010), <http://www.hrw.org/en/news/2010/01/24/world-report-2010-abusers-target-human-rights-messengers>.

(٢٨) «التحدي الطائفي في البحرين،» المجموعة الدولية للأزمات، تقرير الشرق الأوسط؛ ٤٠ (أيار/ مايو ٢٠٠٦)، <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?>.

المركز، رغم أنّه استمر يعمل بشكل غير رسمي، وتكرر اعتقال عبد الهادي الخواجة منذ ذلك الحين.

وكما سعت دول مثل مصر إلى الالتفاف على حضور منظمات حقوق الإنسان المستقلة بتأسيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، فقد صدر أمر ملكي الرقم (٤٦) للعام ٢٠٠٩ بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما صرحت الجمعيات الست بأنه قد أبعد السلطة التشريعية عن صلاحياتها في التشريع والرقابة، مطالبة بأن «تلتزم الدولة التزاماً أميناً بمبادئ باريس التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتّى تحافظ المؤسسة على صدقيتها، وأن يكون أعضاء المؤسسة هم من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالموضوع، ويكون انتخاب رئيس المؤسسة ونوابه من بين أعضائها، وتعيين الأمين العام من قبل مجلس إدارتها»[٢٩].

وجدير بالذكر أن البحرين تعاني وفرة في التزاماتها الدولية بمواثيق حقوق الإنسان والاتفاقيات المختلفة، وعجز في المقابل في الوفاء بها، أي «سقف التزاماتها أعلى من قدراتها»، حيث كانت أول دولة تتعرض للمراجعة الدولية الشاملة، بحسب الإجراءات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بعد أن ألغت لجنة حقوق الإنسان واستبدلتها بمجلس حقوق الإنسان[٣٠].

خامساً: حركة العرائض والمسيرات (العمل ولقمة العيش والتجنيس)

يستطيع المتتبع لتاريخ العرائض في البحرين ودورها في التأثير في الحكومة، أن يدرك أن استخدام العرائض في الاحتجاج قد بدأ منذ الحقبة الاستعمارية، ففي ظلّ الحماية البريطانية على البحرين كانت بداية العرائض في العشرينيّات من القرن العشرين، إذ جاءت هذه العرائض متزامنة مع التوجه البريطاني في الإصلاح في البحرين والمنطقة بأسرها، وذلك بتحويل الأنظمة القائمة على المشيخة والقبيلة إلى أنظمة مركزية.

---

(٢٩) الوسط، ٢٤/١١/٢٠٠٩.

(٣٠) أماني المسقطي، ملف البحرين الحقوقي في جنيف (البحرين: دار الوسط واللجنة الإشرافية للمراجعة الدولية الشاملة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩).

لقد بدأت القوى السياسية التي شُكلت على أساس طائفي تتجه نحو السعي إلى الإصلاح، فتوجه وفد يضم اثني عشر شخصاً من وجهاء القبائل السنّية برئاسة الشيخ التاجر عبد الوهاب الزياني إلى حاكم البلاد الشيخ عيسى بن علي في العام ١٩٢٠، رافعين عريضة يطالبون فيها بتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع القضايا، وإسقاط القوانين المدنية والجنائية السارية في البحرين بقرار من الحكومة البريطانية في الهند في العام ١٩١٤، وإقامة مجلس للشورى، وسحب اختصاصات السلطات البريطانية من دائرة الجمارك، لأنها أضرّت بمصالحهم التجارية.

وقد استغل الشيعة فرصة التحولات السياسية والضغوط البريطانية، لرفع عريضة إلى الشيخ عيسى بن علي تضم مجموعة من المطالب، لعل أهمها وقف السخرة، وإلغاء العمل الإجباري لأصحاب الدواب، والاعتناء بالسجون وإصلاح أحوالها.

واستجاب الشيخ عيسى بن علي لتلك العريضة، وبدأ ينظر في مطالبها، وبعد أيام أصدر الشيخ بياناً تحت عنوان «إلى طالبي المطالب من رعايانا»، إذ وافق الشيخ على بعض المطالب، كما سمح لهم بترشيح ثلاثة أشخاص ممثلين عن الطائفة في مجلس العرف.

وفي النصف الأوّل من الثلاثينيات تزعّم التجار حركة المطالب، معتمدين على مساندة القاعدة الشعبية لهم، وهذا يتضح في عريضة العام ١٩٣٤، التي رفعتها مجموعة من ممثلي الشيعة، وغالبيتهم من التجّار، إلى حاكم البلاد الشيخ حمد بن عيسى، وأهم المطالب التي جاءت فيها: إصلاح محاكم البحرين، كما يجب على القاضي ذكر المصدر القانوني الذي يستند إليه في إصدار حكمه، وأن يكون ممثلو الشيعة في مجلس البلدية والعرف مناسباً للنسبة السكانية للشيعة، والمطالبة بحقهم في التمثيل في مجلس التعليم، لكن الحاكم اكتفى بوعود عابرة عبر اجتماعات خاصة مع أصحاب العريضة.

أما العرائض الوطنية، فقد بدأت مع حركة ١٩٣٨ الإصلاحية، فقد تحرّك الوطنيون لتوحيد جهود السنّة والشيعة في البحرين ضدّ النفوذ البريطاني، وأصدروا بعد الاجتماع عريضة تضم عشرة مطالب تتعلق بتشكيل مجلس للمعارف يتكون من ثمانية أعضاء، أربعة من السنّة، وأربعة من الشيعة، تنحصر مهماته في الإشراف على العملية التعليمية، وإصلاح المحاكم، وذلك بتغيير القضاة، وتشكيل هيئة قضائية مكوّنة من ثلاثة قضاة

لِكُلّ محكمة، واحد سنّي، وواحد شيعي، والثالث تعيّنه الحكومة، وإصلاح المجالس البلدية، وتعيين المواطنين بدلاً من الأجانب، وتشكيل هيئة شعبية من ستة أشخاص: ثلاثة من السنّة، وثلاثة من الشيعة، لتمثيل الأهالي للتفاهم مع الحكومة في حال حدوث أي اختلاف أو سوء في المستقبل، وتشكيل نقابة خاصة للعمال معترف بها رسمياً من قبل الحكومة. ولكن لم تثمر هذه العريضة عن تحقق المطالب.

أما عرائض الخمسينيات، فقد استطاعت الحصول على بعض المكتسبات بسبب انتظامها في صف وطني موحّد، بفعل التيارات القومية واليسارية، وخمود التيار الديني، لكن الإنجازات التي تحققت لم تستمر، ولم تتطور بسبب الانفلات الشعبي من جهة، والموازنات الدولية التي لم تخدم الحركة من جهة أخرى، كلّ ذلك ساعد على تقويضها.

ومن الملاحظ أن تلك العرائض التي كانت قبل الاستقلال، تعتبر نخبوية لم يوقّعها الجمهور، كما أنّها تعرض كلّ المطالب بأنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في آن واحد، أما العرائض التي جاءت بعد ذلك فهي مختلفة، إذ شارك فيها الناس، واعتبرت عريضة التسعينيّات في البحرين، والمطالبة بإعادة الحياة البرلمانية، من أوائل العرائض الشعبية بهذا المعنى.

ومع قيام الحركة الإصلاحية وإعادة الحياة النيابية في البحرين، أصبح للعرائض وضع خاص، إذ اعتبرت من الحقوق المشاعة للمواطن، وفقاً للمادة الرقم (٢٣) من الدستور البحريني، التي تنصّ على أن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حقّ التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، كما توافق على ذلك ميثاق العمل الوطني. ونظراً إلى ذلك دشّنت الجمعيات الأربع التي قاطعت انتخابات ٢٠٠٢ العريضة الشعبية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، التي عرفت بـ «وقع ثمّ وقع»، وكانت مطالبها تنحصر في الجانب الدستوري المتمثل في تفعيل دستور ١٩٧٣ العقدي، وإلغاء دستور ٢٠٠٢، ولهذا لم تجد هذه العريضة أي آذان صاغية، على رغم مشروعيتها، ثمّ قرر بعض المشاركين تغيير مواقفهم.

ولا يمكن فصل المسيرات عن العرائض، فكلتاهما من الصيغ المعروفة في الممارسة السياسية البحرينية، لكن الجديد في السنوات الماضية، ومنذ إعلان مبادرة الإصلاح التي قام بها النظام في البحرين مع بداية الألفية هو ثلاثة معالم:

ـ أن الحركة تعتمد في كلّ مرة على مطلب محدد (Single Issue Cause) صارت أكثر انتظاماً (في ظلّ رفع قبضة الأمن عمّا كانت عليه في التسعينيّات بدرجة كبيرة إلا في استثناءات نادرة).

ـ أنّها صارت أكثر تعبيراً عن تحالف الجمعيات السياسية للاستجابة لنبض الشارع، حيث يتم الإعلان عن مسيرة ما، ثمّ تبدأ الجمعيات في الاتصال باللجنة المنظمة، وكلما كانت القضية من القضايا التي ترتبط بمصالح الناس واحتياجاتهم الأساسية، اجتذبت عدداً أكبر من الجمعيات، وعدداً أعلى من المشاركين.

ـ وأخيراً أنّها ترتبط بالمجلس النيابي، فالنشطاء الذين كانوا في المعارضة، ودخلوا المجلس من الجمعيات المختلفة، يستخدمون تلك التحرّكات للضغط على النظام من أجل تغيير سياسات أو استصدار قوانين. وعلى الجانب الآخر يلجأ الناس إلى النواب كي يدعموا التحرّك لضمان تأمينه لدى الجهات الأمنية، خاصة إذا أعلنت الجمعيات المشاركة وخرج بعض النواب مع الناس.

ويمكن القول إن هناك قضيتين غلبتا في الفترة الأخيرة على العرائض والمسيرات، هما الأحوال المعيشية للناس، وقضية التجنيس، وهناك ارتباط لصيق بين الاثنتين بطبيعة الحال.

فقد حمل العام الماضي الكثير من التوترات نتيجة الأزمة المالية والتضخم، ودار الحديث بشكل متكرّر عن رفع أسعار البنزين، لذا تمت التعبئة لمسيرة «إلا لقمة العيش» التي خرجت في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وشارك فيها الآلاف، والتي نظمتها الجمعيات السياسية احتجاجاً على التوجه الحكومي نحو رفع أسعار البنزين بنسبة تصل إلى ٢٠ بالمئة. وتظاهر المشاركون مطالبين الحكومة بالتراجع عن هذا التوجه، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطن من خلال توفير السكن الملائم والأجور الجيدة (وقف عملية التجنيس العشوائي التي أدت إلى زيادة عدد السكان والضغط على الكثير من الخدمات بالطبع).

وشارك في المسيرة رؤساء الجمعيات السياسية ونواب الوفاق، بالإضافة إلى نائب رئيس كتلة المنبر الإسلامي، في حين غاب نواب الكتل النيابية الأخرى، وطالبت الجمعيات السياسية في بيانها الختامي الذي ألقاه الأمين العام لجمعية المنبر التقدّمي الديمقراطي حسن مدن، مواجهة موجة الغلاء العامة المستمر بسياسات وإجراء حكومية

داعمة ومساندة للمواطن، وإيصال الدعم في المحروقات والسلع الأساسية الأخرى إلى مستحقيه، بشكل علمي وعادل، قبل أي إجراء يتعلق بتقليل أو رفع الدعم[٣١].

وكان الشيخ علي سلمان، وهو القيادي السابق في حركة أحرار البحرين، ونائب عن كتلة الوفاق، قد هدد قبل المسيرة بتحريك الشارع في حال لم تستجب الحكومة لمطالب النواب بشأن التراجع عن قرار رفع أسعار البنزين، منتقداً الحكومة بشدة من خلال عدم نفيها أو تأكيدها لوجود قرار حكومي بشأن رفع أسعار البنزين[٣٢]، وهو ما تمّ فعلاً، ويعكس ما سلف ذكره عن محاولة التشبيك بين النواب في التجربة الديمقراطية الوليدة، والحركة الشعبية التي يرتبطون بها، واكتسبوا شرعيتهم من نضالهم في إطارها.

وما لبثت ست جمعيات سياسية، وهي الجمعيات المتحالفة في قضايا كثيرة (وعد، والوفاق، والمنبر التقدّمي، وأمل، والإخاء، والتجمّع القومي) أيضاً مع العام الجديد ٢٠١٠ (وهو عام الانتخابات) أن دشنت العريضة الشعبية لمناهضة التجنيس، في ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، في مقر جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) في «عراد» (في جزيرة المحرق) بمشاركة مسؤولي الجمعيات وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وهي: الوفاق، ووعد، وأمل، والمنبر التقدّمي، والتجمّع القومي، والإخاء.

تأتي هذه العريضة ضمن الحملة الوطنية لمناهضة التجنيس، بعد أن بلغ عدد المجنَّسين، بحسب تقدير قيادات الحملة ١٠٠ ألف مجنس. وكانت الحملة قد بدأت بتنظيم مسيرة حاشدة في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩[٣٣]، ثمّ دشنت بتاريخ ٩ أيار/ مايو ٢٠٠٩ عريضة نخبوية، وتم جمع ١٩٢ توقيعاً عليها عبر عدة شهور، وفي تشرين الأول/ أكتوبر. وبعد أن فشل القائمون على جمع التواقيع في الحصول على موعد لمقابلة الملك، قرّروا في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ إرسال العريضة بالبريد المسجل إلى الملك، عن طريق الديوان الملكي، والبدء بجمع التواقيع الشعبية عليها.

---

(٣١) هاني الفردان، «الآلاف يشاركون في مسيرة «إلا لقمة العيش»،» صوت المنامة (٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، <http://manamavoice.com/news-news_read-1798-0.html>.

(٣٢) «الشيخ علي سلمان يهدد بتحريك الشارع في حال رفعت أسعار البنزين،» صوت المنامة (٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩)، <http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_ read&id=1611>.

(٣٣) تذكر صحيفة الوسط أن الحملة ذكرت أن عدد المشاركين بلغ ١٣٠ ألفاً (في بلد يقدر عدد المواطنين فيه بـ ٥٥٠ ألفاً)، وأن ألف شخص ساهموا في تنظيم المسيرة الحاشدة، في حين أعلنت وزارة الداخلية أن المسيرة شارك فيها ١٢ ألفاً فقط. وهو أمر متكرّر في تقارير المنظمات والجمعيات عن أعداد المشاركين في اعتصامات ومسيرات مقابل الأعداد التي تذكرها بيانات الداخلية. انظر: مالك عبد الله، «مسيرة حاشدة تطالب بوقف التجنيس السياسي،» الوسط، ٣١/ ١/ ٢٠٠٩، <http://www.alwasatnews.com/2339/news/read/35365/1.html>.

وتم تدشين المرحلة الثانية، كما ذكرنا، في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠[٣٤]، بعد أن تمّت عدة فعاليات ومسيرات ضدّ التجنيس في إطار ذلك، منها سلسلة بشرية يوم ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ ضدّ التجنيس[٣٥].

ونظراً إلى تنامي ظاهرة البطالة في البحرين، نتيجة الأوضاع الاقتصادية وسياسات التوظيف للنظام كوسيلة السيطرة، ظهرت مسيرات للعاطلين من العمل (الذين يقدر عددهم في العام ٢٠٠٧ وفي أفضل التقديرات بحوالى ٣٠ ألفاً) الذين يشكون منافسة العمالة الوافدة إليهم، حيث أفرزت حركتهم ما يسمّى «لجنة العاطلين عن العمل»، و«لجنة دعم العاطلين من الخريجات»، و«جمعية الجامعيين»، حيث نظمت أكثر من مسيرة للعاطلين تحت شعار «رغيف الخبز». وشهدت الأعوام الثلاثة الماضية مسيرات واعتصامات أمام وزارة العمل والديوان الملكي، واستخدمت القوة المفرطة ضدها، وشارك بعض النواب في بعضها أحياناً، فضلاً على احتجاجات العمال الذين يتم فصلهم من أعمالهم في ظلّ التحولات الاقتصادية، واحتجاجات المحرومين من السكن الذين لا يزالون منذ سنوات طويلة ينتظرون توفير الدولة له[٣٦]، فضلاً على المسيرة السنوية في عيد العمال التي تختار مطلباً في شعاراتها، وكان في العام ٢٠٠٩ «ضدّ التلاعب بأموال التأمينات»[٣٧].

والجديد في مسيرات العاطلين أنّها تتم خارج أطر نقابية، وأنها تنضم أكثر إلى حركة حقوق الإنسان من منطلق الحق في العمل.

تجدر الإشارة هنا إلى أن حركة الصيادين التي سنتناولها قد استخدمت بعض تلك الصيغ، لكنها في الوقت ذاته لها كيان منظّم كجمعية. كما أنّه في إطار المطلب الواحد قد تنشأ حركات صغيرة لا تلجأ إلى المسيرات أو الاحتجاجات، لكن تستخدم التقنيات الحديثة لرفع إشارة احتجاج وجمع الأنصار، مثل حركة «دعم طلبة الجامعات الخاصة»، وهي لخريجي الجامعات المتعطلين بسبب تأخر تصديق الشهادات من قبل وزارة

---

(٣٤) «بعد عريضة نخبوية رفضت السلطات الاستجابة لها: ست جمعيات بحرينية تطلق عريضة شعبية لمناهضة التجنيس السياسي،» **الوفاق** (١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، <http://www.alwefaq.org/index.php?show=news&action=article&id=3593>,

والوسط، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٣٥) «شاهد الفيديو للسلسلة البشرية المناهضة للتجنيس السياسي،» **الوسط**، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٩، <http://www.alwasatnews.com/2611/news/read/326462/1.html>.

(٣٦) العكري، «الحركة الجماهيرية في البحرين: الآفاق والمحددات،» ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣٧) **الوسط**، ٢/ ٥/ ٢٠٠٩.

التربية والتعليم، الذين يعانون عدم قبول تسجيلهم في وزارة العمل وبرامج التدريب، أو حتّى عدم قدرتهم على العمل خارج البحرين، ولصفحتهم على «الفيس بوك»، وهم يمثلون ٤٠٢ من الأعضاء[٣٨]. وهناك أيضاً مسيرات خريجي العلوم الاجتماعية الذين يشكون تنامي نسبة البطالة في مجال تخصّصهم. ولأن تلك التجمّعات يكون لها صدى في مجتمع صغير كالبحرين، فهي غالباً ما تستدعي ردّ فعل السلطات، لكن لا يمكن التعويل كثيراً على التصريحات ما لم تتحول إلى واقع مختلف ملموس. فقد أدى نشاط حركة خريجي الجامعات الخاصة، وتعبئتهم في المجال الإلكتروني، إلى تصريح الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بأنها ستراعي مصلحتهم، وتقوم بمراجعة المؤهلات، واستيفاء بعض الشروط للتصديق على غالبيتها لضمان حقوق الطلاب، مع التحفظ على مخالفات جسيمة في البعض الآخر[٣٩].

ودعا رئيس مجلس الوزراء في اجتماع المجلس في الأول من شباط/ فبراير ٢٠١٠ إلى دراسة حالاتهم وسرعة تسوية المشكلة، لكنه هو نفسه كان قد دعا من قبل إلى تأسيس صندوق لدفع رسوم العمل عن الصيادين بعد إضراب شباط/ فبراير ٢٠٠٩، ثمّ تعرقلت الجهود في مجلس النواب، ولم يحدث شيء، إذ يسري دوماً نظام المماطلة وتهدئة الخواطر لكسب الوقت، حتّى يتم تغيير خريطة الواقع، وبعدها لا يكون هناك بدائل عديدة أمام من تضررت مصالحهم.

سادساً: حركة الصيادين

في إطار مشهد البحرين الحالي تظهر حركة الصيادين كفعالية متميّزة في احتجاجها ومطالبها الحقوقية. وقد تمكّنت عبر سنوات من النضال من فرض أجندتها المطلبية على الساحة، وضد توازنات القوى المهيمنة، بما يجعلنا في هذا البحث نرى أنّها من أهم التحرّكات في البحرين في الأعوام الماضية التي لم يتم إلقاء الضوء الكافي عليها، ولا تتوفر أية مادة عن هذه الاحتجاجية والتعبئة سوى أخبار الجرائد اليومية، وتسعى الباحثة إلى رسم صورة عامة لما تمّ على يد تلك الحركة[٤٠].

---

(٣٨) <http://www.facebook.com/group.php?gid=269929832400>.

(٣٩) الوسط، <http://www.alwasatnews.com/2704/news/read/366361/1>.

(٤٠) اعتمدت الباحثة في هذا الجزء على متابعة الأرشيف الإلكتروني على الإنترنت لجريدة **الوسط** البحرينية في الفترة من بداية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ إلى نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، وبنت صورة عامة من الأخبار المتنوعة عبر العام عن فعاليّات الجمعية والحركة الأوسع التي توفّر لها الزّخم من اعتصامات الأهالي في =

لم يتوقف الاحتجاج على الدفان في أي وقت منذ بدأ في السبعينيّات، فلم تكفّ القرى عن الاعتراض في أشكال متنوعة طوال العقود الثلاثة الماضية، لكن تحولات ما سمّي الإصلاح في البحرين دفعت الصيادين والبحارة إلى التعبير الأكثر تنظيماً، والأكثر وصولاً، للإعلام؛ فمنذ العام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، ومع صدور صحف جديدة، أبرزها **الوسط** و**الأيام**، بدأ تداول أخبار الاحتجاجات والاعتصامات. ولا يوجد في البحرين تشريعات تمنع الدفان، بل كانت الدولة تجمّع رسوم الدفان (دون توثيق دقيق للملكية، كما ذكرنا)، والرسوم التي كانت تفرض هي ٢٥ فلساً للمتر لمساحة دفان أقل من ٢٥ ألف متر مربع، وفوق ذلك تكون ١٠ فلوس، ورخصة الدفان ٥ دنانير.

وقد تراكمت المطالب والاحتجاجات والاعتصامات عبر السنوات حتّى وصلت إلى ذروتها في مطلع عام ٢٠٠٩، حين قررت جمعية الصيادين بعد ثلاث سنوات متوالية من المطالبة السلمية منذ انتخابات ٢٠٠٦ بوقف الدفان والحفاظ على البيئة البحرية وتنظيم حقوق الصيادين[٤١]، وقررت الإعلان عن إضراب، خاصة بعد أن تضمّنت إصلاحات سوق العمل جباية ١٠ دنانير شهرياً، و٢٠٠ دينار كلّ عامين عن العمال الأجانب، ولم تستثن الصيادين، فاجتمعوا في جمعية الصيادين، وصوّت ٧٥ بالمئة على الإضراب الذي استمر من ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، واستمر لمدّة ٩ أيام، واشترط فيه المضربون صدور قرار من مجلس الوزراء لبتّ الأمر، وإعفاءهم من الرسوم، فضلاً على وقف الدفان، وتعويض القرى الساحلية المتضرّرة. وقد حظي الصيادون بتضامن لجنة المرافق في المجلس النيابي، ولكن الإضراب تمّ فضّه بعد زيارة مفاجئة من رئيس الوزراء إلى مقر الجمعية، بما أحرج القيادات. وبدلاً من أن توظف الدولة الأدوات القانونية والنيابية في حماية الحقوق، تمّ اللجوء (كما يحدث طيلة الوقت) إلى توظيف البنية القيمية العرفية والقَبَلية والاجتماعية، حيث دعاهم إلى وقف الإضراب، ووعد بحل الموقف. وقد أُعلن بعد ذلك عن تأسيس صندوق لدعم الصيادين يتبع وزارة البلديات والزراعة (ولم يتحقق هذا الوعد)، وبعد فضّ الإضراب هددت الجمعية بمقاضاة الشركات التي دمرت المصايد.

= مناطق الساحل والقرى ومسيراتهم واحتجاجهم، وهي ستحيل فقط إلى ما هو خارج عن الأرشيف عن تلك الفترة من مادّة داعمة.

(٤١) راجع حوار إذاعة «صوت المنامة» مع وحيد الدوسري، الرئيس الشرفي لجمعية الصيادين، في: «لقاء مع وحيد الدوسري حول الاضراب العام للصيادين يوم الأحد ١٥ فبراير ٢٠٠٩،» ملتقى مملكة البحرين (١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.bahrainvoice.net/vb/showthread.php?t=3900>.

وفي ٦ آذار/ مارس بدأ اعتصام «سترة» لقيام وزارة الدفاع بالدفان هناك، واستخدمت عنفاً مفرطاً وطلقات مطاطية في تفريق المتظاهرين (التي شهدت تدهوراً مريعاً في البيئة البحرية نتيجة الدفان). وتوالت الاعتصامات، وكرّرت الجمعية مطلبها عبر هذا العام الذي شهد في منتصفه عدة اعتصامات بوتيرة أسبوعية في مدينة «الحدّ»، وأصدرت الإدارة العامة لحماية الثروة السمكية تقريراً في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ تؤكد أنّه من بين ٣٠٠٠ موقع للصيد لم يبق سوى ٨٢.

وما لبثت الاستجوابات أن بدأت تتوالى من النواب الذين أخذوا موضوع الدفان على أجندتهم مع نهاية العام ٢٠٠٩، حتّى وصل الأمر إلى التصعيد بالحديث عن موازنة الديوان الملكي، والتلميح إلى دور الأسرة الحاكمة في الانتفاع بالدفان عبر العقود الثلاثة الماضية، وأن دستور العام ٢٠٠٢ لا يسمح بمحاسبة المسؤولين إلا عن الفترة بعد صدوره، ونادى بعض النواب بمقابلة الملك، أو تحويل الملف إلى النيابة العامة. وقد أدار خليفة الظهراني، رئيس مجلس النواب، الملف في جلساته المتعاقبة بقبضة قوية، وكاد يحذف كلمة الشيخ علي سلمان من محضر الجلسة، الذي أشار إلى أن الأراضي تحولت من ملكية عامة إلى خاصة، ومن ثمّ دفنت. وهذا الأمر مرّ بمرحلتين تاريخيتين: الأولى ما قبل العام ٢٠٠٢، والثانية ما بعد العام ٢٠٠٢، وكان يتدخل بمنحها الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، كما مُنح الحق نفسه لولي العهد ـ آنذاك ـ الملك وعمه رئيس الوزراء، ووزير الإسكان الأمير محمد بن سلمان آل خليفة، والأراضي إما ملك هذه الأسماء أو أشخاص اشتروا من هؤلاء الأشخاص. إلا أنّه بعد العام ٢٠٠٢، تمّ حصر حقّ التصرف في الأرض في الملك، والمعروف أن كلّ أرض لم تكن عن طريق إرث أو شراء، فهي ملكية عامة. لكن النواب ثاروا، وتم إعطاء مهلة للحكومة شهرين للرد من قبل رئيس مجلس النواب[٤٢].

---

(٤٢) أحدث شطب رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني كلام رئيس كتلة الوفاق النيابية الشيخ علي سلمان في الجلسة التي تحدّث فيها بشكل صريح عن الحكومة، واتهمها بعدم الكفاءة، جدلاً كبيراً أدى في نهاية المطاف إلى تحويل الجلسة إلى سرية، وإخراج جميع الموجودين من ممثّلي الحكومة والصحافيين والأمانة العامة للمجلس، والإبقاء فقط على النواب ووزير شؤون مجلسي الشورى والنواب عبد العزيز الفاضل والمستشار القانوني. وتمّ إبقاء كلام الشيخ علي سلمان في المضبطة، انظر: هاني الفردان: «جلسة سرية لـ «النواب» بعد شطب الظهراني كلام الشيخ علي سلمان،» صوت المنامة (٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩)، <http://manamavoice.com/news-news_read-2056-0.html>,

و«"الدفان" يحرج النواب... والتوجه للقاء الملك لوقف الفساد،» صوت المنامة (١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، <http://manamavoice.com/news-news_read-1892-0.html>. =

ويلاحظ أن أهم الجهات التي تثير قضية الدفان وأثرها في الثروة السمكية والحياة الاقتصادية في كثير من القرى الساحلية، هي الجهات البلدية واللجان البرلمانية في تعاونها مع جمعية الصيادين واستجابتها لاحتجاجاتهم المستمرة.

ومن اللافت للنظر أن الجهات الحكومية لا تقدّم معلومات، بل لاحظت الباحثة أن هناك نوعاً من أنواع الطمر والردم المتعمد للمعلومات، كلّما ارتفع صوت لمناقشة ما يمكن تسميته «التجريف» المنظّم للثروة البيئية والتدمير الذي حلّ بالنظام البيئي في البحرين خلال العقود الماضية. ولعل المثال الذي يحضر في هذا المقام هو تعتيم وحدة دراسات المصايد في مركز البحرين للبحوث والدراسات (الذي هو المركز البحثي المهم في البحرين، ويجلس على قائمة الأمناء فيه أربعة وزراء والمدير الإقليمي لبنك المدينة (City Bank) ورئيس جامعة البحرين) على ما يحدث من تدمير ببيئة البحرية، والاكتفاء بالنشر عن حالة مصايد الروبيان دون أن يهتم بالواقع البيئي في البحرين التي قام اقتصادها على صيد السمك واللؤلؤ تاريخياً[٤٣].

بل يثير الدهشة أنّه بعد الإعلان على الشبكة عن عقد «المؤتمر الدولي الثاني للنظام البيئي في الخليج» في المنامة في آذار/ مارس ٢٠٠٩، بالتعاون بين المركز وجمعية حماية النظم البيئية والبحرية في كندا ومكتب اليونسكو في المنامة، وذلك بعد أن انعقد المؤتمر الدولي الأوّل سلفاً في العين في الإمارات، وبعد ما أثاره احتجاج الصيادين من وعي في المجال العام، ثمّ إضرابهم في شباط/ فبراير ٢٠٠٩، تمّ الإعلان عن تأجيل المؤتمر لأسباب تتعلق بالتمويل بسبب الأزمة المالية (!)[٤٤]، ثمّ اختفت الإشارة إلى المؤتمر على موقع الجهات المنظمة، وبعدها تمّ الإعلان في أول أيار/ مايو ٢٠٠٩ عن اختيار البحرين مقرّاً للمركز العربي الإقليمي للآثار الذي يعدّ المركز الثاني على مستوى العالم التابع لمركز اليونسكو (بما يساهم في تمثيل البحرين والدول المجاورة بشكل

= الكلمة الكاملة للشيخ علي سلمان التي تنتقد موضوع التصرف في أراضي الدولة والدفان، وقوله إن غياب موازنة الديوان الملكي دليل على التصرف في المال العام كأنه خاص، انظر: «الكلمة التاريخية لشيخ علي سلمان في مجلس النواب،» صوت المنامة (١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٩)، <http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=299>.

(٤٣) Ebrahim A. A. Abdulqader and Mohammed J. Al-Rumaidh, *Fisheries Publications of Bahrain: An Annotated Bibliography* (Manama: Bahrain Center for Studies and Research, 2005), <http://www.bcsr.gov.bh/BCSR/En/eLi brary/Categories/Books/Public/fisheries.htm>.

(٤٤) «Gulf II: An International Conference: The State of the Gulf Ecosystem, Function and Services, Bahrain 3-5 March 2009,» Bahrain Center for Studies and Research (2009), <http://www.docstoc.com/docs/18790239/postponed-until-early-2010--revised-date-will-be-announced-soon>, and <http://www.bcsr.gov.bh/NR/rdo nlyres/5C809A9D.../GulfIIFirstCircular32.pdf>.

أكبر والاهتمام بتراثهم[٤٥]، ووافق مجلس الوزراء في جلسة في آخر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ على ذلك الاختيار، وكلف الجهات باتخاذ ما يلزم[٤٦].

وكان قد سبق ذلك في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ إعلان اليونسكو عن جائزة «اليونسكو ـ الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم»، وذلك بناءً على اقتراح تقدّمت به البحرين إلى المنظمة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤. وتورد الدعاية عن هذه الجائزة مقولة بيتر سميث، مساعد المدير العام للتعليم في منظمة اليونسكو، أن هذه الجائزة ستبيّن دور حكومة مملكة البحرين في تنمية المشاريع الإبداعية العالية المستوى من أجل تقوية أثرها وفعاليتها[٤٧].

فلو قسنا العوائد المالية من الدفان التي يذكرها تقرير إبراهيم شريف في تقريره عن الفساد في مجال الأراضي في البحرين على ما ينفقه النظام على المنح والهبات وتأسيس جوائز وعلاقات عامة مع المنظمات الدولية للتغطية، وعلى ما يحدث في البحرين بتكتيكات استباقية دعائية ودبلوماسية، فإنها تعدّ فتات لا قيمة لها، وأقل من قيمة أصغر وحدة عقارية في مشروعات الدفان التي تقدر بالمليارات. ومن اللافت أن مركز البحرين للبحوث والدراسات قد أنشأ وحدة ربحية تابعة له لتقييم الأبعاد البيئية للمشروعات العقارية الجديدة في البحرين، داعمها وممولها الأساسي هو مشروع «درة البحرين» أحد أكبر مشروعات الدفان في البحرين[٤٨]. أما المشروع نفسه، فتتحدث صفحته الإلكترونية الدعائية عن إسهامه في إثراء البيئة في البحرين[٤٩].

وربما يفسر ما يبقى، وتشابكات المصالح والعلاقات، علامة الاستفهام الكبيرة التي كانت تثور في ذهن الباحثة، والمتعلّقة بالصمت الدولي الغريب عن تدمير المجال الحيوي البيئي في البحرين.

---

(٤٥) الوسط، ١١/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٤٦) «سمو رئيس الوزراء يوجه لحل الإشكال المتعلق بالمؤهلات التعليمية الصادرة عن الجامعات التي خالفت الأنظمة،» الوسط، ٣١/ ١/ ٢٠١٠، <http://www.alwasatnews.com/2704/news/read/366362/1.html>.

(٤٧) انظر الخبر الدعائي الذي ينصّ على تخصيص البحرين ٤٣٥ ألف دولار أمريكي للجائزة لتأسيسها وإدارتها، وأن قيمة الجائزة سنوياً ٥٠ ألف دولار أمريكي في: شؤون خليجية، السنة ٨، العدد ٤٥ (ربيع ٢٠٠٦).

(٤٨) «Our Sponsors: Helping Preserve our Living Resources through Information, Research and Education,» Margis, <http://margis.geomatec.com/sponsorship.aspx>.

(٤٩) «Durrat Al Bahrain and the Environment,» Durrat Al Bahrain, <http://www.durratbahrain.com/en/project/environment.html>.

ونظراً إلى أن حملة الصيادين وحركتهم الفاعلة قد أثمرتا في تحريك الماء الراكد في موضوع حماية البيئة، فإنهما فعّلتا دور اللجان النيابية، ودفعتا بعض الجهات الحكومية والبلدية إلى إصدار تقارير عن تداعيات الدفان على الثروة السمكية والمصايد، وحال المياه الجوفية وغيرها من الانعكاسات، فضلاً على فتح ملف آخر هو الدفان والفساد الذي شاب تمليك الأراضي، والتنسيق مع الجهات النيابية، وتوظيف الإضراب والتعبئة، ومساندة الصيادين في اعتصامهم المتتالي، حتى وصلت إلى الصحافة، بل وتفاوضت مع الجهات السيادية في دولة أخرى، هي قطر، حين كان البحارة يخرجون إلى المياه الإقليمية بعد خطوط الساحل الجديدة، فيدخلون في المياه الإقليمية القطرية، وتتم مصادرة بعض سفنهم، وقد تمكّنت من تحرير تلك السفن واستعادتها.

من أجل ذلك كلّه نرى أن حملة الصيادين من أنجح الحركات التي جمعت بين المطلب المهني والمطلب المحلي والمطلب العام والهدف البيئي، وتنطبق عليها الرؤية النظرية التي قدمتها بعض الأدبيات عن الاحتجاج والفاعلية السياسية في مجال البيئة، فهي تجمع بين المطلب البيئي ومطلب المواطنة بِكُلّ أبعادها الحقوقية والرقابية، والجمع ما بين المصلحة الفئوية والمصلحة العامة بامتياز(٥٠).

سابعاً: الجديد الثقافي والإعلامي: حالة جريدة «الوسط»

لا ينظر الباحث عن حركة اجتماعية جديدة في الغالب إلى تأسيس صحيفة باعتباره كذلك. قد يكون تأسيس صحيفة مؤشراً أو آلية لحركة، ووسيطاً إعلامياً للتأثير والتعبئة، لكن صحيفة **الوسط** البحرينية في تحليلنا ينبغي ضمها إلى «جديد» الاجتماعي/ السياسي في المشهد البحريني، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الجمعيات السياسية الأساسية التي خاضت انتخابات ٢٠٠٦، وشاركت في مجلس النواب، كما خاضت انتخابات العام ٢٠١٠، لا تملك صحفاً، كما هو الحال في دول أخرى، بل تصدر نشرات دورية

(٥٠) انظر الدراسة الهامة التالية التي تناولت تراوح استراتيجيات الحركات الاحتجاجية بين التفاوض وتوظيف القوة والتعبئة، وربطها بالمطالب البيئية الأساسية: Mika La Vaque-Manty, *Arguments and Fists: Political Agency and Justification in Political Theory* (New York: Routledge, 2002), pp. 95-120.

أو مطبوعات باعتبارها جمعيات أهلية، وليست أحزاباً[٥١]، ومواقعها الإلكترونية بسيطة وتعريفية وتغطي أخبارها، لكنها لا ترقى إلى مفهوم الصحافة الإلكترونية بالمعنى العميق.

وللصحافة البحرينية تاريخ قديم، سواء بمشاركة الأقلام البحرينية في المجلات والصحف المصرية التي كانت تصدر مع بداية القرن، أو بتأسيس أول جريدة منذ العام ١٩٣٩، هي **جريدة البحرين** التي استمرت تقوم بدور بثّ الوعي الوطني في ظلّ الاستعمار حتّى العام ١٩٤٤، ثمّ صدرت الجريدة الرسمية في العام ١٩٤٨. وناصرت جريدة **صوت البحرين** المدّ القومي في الخمسينيّات والستينيّات، ثمّ تمّ إيقاف كافة المطبوعات الصحافية من قبل الاحتلال البريطاني في العام ١٩٥٦، وفي العام ١٩٥٧ بدأت شركة نفط البحرين في إصدار **النجمة الأسبوعية**، وفي السبعينيّات صدرت **أخبار الخليج**، وفي الثمانينيّات **الأيام**، لكن بقيت الصحافة ضعيفة في مجتمع يموج بالتيارات الفكرية والسياسية والتنوّع الثقافي.

وفي التسعينيّات، مع تولي الأمير (الملك الحالي) الحكم، تغيّر الواقع الإعلامي الصحافي، فصدرت ٢٢ جريدة، منها جرائد تُعنى بالشأن الصناعي والعمالي والتربوي والاستهلاكي... ومع مطلع الألفية الثالثة صدرت ثلاث صحف مهمة، هي: **الوسط** **والعهد** بالعربية، و**غالف ويكلي** بالإنكليزية، ومجلة تربوية، وأخرى طبّية، ثمّ بدأ صدور مجلات تسويق وأعمال[٥٢].

وقد تأسست **الوسط** كصحيفة جديدة في العام ٢٠٠٢، وانطلق العدد الأوّل في ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، وهي صحيفة يومية مستقلة شاملة تأسست لخدمة مجتمع متنوّع الثقافات، لكنّها في الوقت ذاته تعتبر منصّة لكثير من الأصوات على الساحة السياسية، وقد خلقت مجالاً ومساحة للوعي، والحصول على المعلومة، والتغطية للمناشط، والتعريف بمستجدات ما يجري على الساحة، وهي تعقد الندوات في مقرها، فتجمع أقطاب القوى السياسية المتنوعة المشارب، وتنشر المطبوعات الفكرية والسياسية، ولديها أرشيف توثيقي مطبوع، وصفحة إلكترونية تتضمّن محرك بحث

---

(٥١) فرح عبد الله حبيب، «الصحافة وتشكيل الوعي لدى الجمهور بمملكة البحرين: دراسة تحليلية ميدانية على جريدتي الأيام والوسط،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأهلية، المنامة، [د. ت.])، ص ٥٢.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٥٢.

فعال. لذا، فهي في تقديرنا، ووفق قيود وطبيعة المجتمع البحريني، يمكن تصنيفها في «الجديد».

تصدر صحيفة **الوسط** البحرينية يومياً مع ملحقين يوميين بالألوان: أحدهما ملحق **مال وأعمال**، ويغطي الشأن المالي والاقتصادي، والآخر ملحق **الوسط الرياضي**. كما تصدر **الوسط** ملاحق أخرى متخصّصة، مثل: ملحق **ألوان**، كلّ يوم سبت، ويغطي أخبار الفن والفنانين، وملحق **فضاءات**، كلّ يوم خميس، ويغطي الشؤون الثقافية وما يتعلق بالنقد السينمائي، وملحق **الوسط السياسي**، الذي يغطي موضوعات سياسية استراتيجية، وملحق **كتاب للجميع**، وهو يحتوي على كتاب ينشر تعميماً للمعرفة، بالإضافة إلى ملاحق متخصّصة أخرى تصدر بين الفينة والأخرى.

وينصّ تصوّر الجريدة، الذي هو بمثابة تعريف بالتصور الحاكم، أنّها تسلط الأضواء على قضايا الشأن العام من خلال:

وتخاطب الصحيفة القارئ... «خيارك الأفضل لتفعيل دورك فيما يدور حولك، ووسيلتك المؤكّدة لإيصال كلمتك للنطاق الأوسع في الدولة والمجتمع... توصلك إلى شرائح واسعة من القراء من مختلف الأعمار والفئات. صحيفة **الوسط** البحرينية... طريقك إلى التأثير».

وهي أهداف تتقاطع مع أهداف التحرّك الاجتماعي والفاعلية الاجتماعية من أجل التغيير، وتتجاوز محض نقل الخبر أو التعريف بما يجري في الوطن والعالم.

لقد أدرك منصور الجمري طبيعة تحولات اللحظة وشروط النضال الديمقراطي، وهو ابن الشيخ عبد الأمير الجمري، القيادي الشيعي البارز في حقبة التسعينيّات، بعد قبوله العودة في العام ٢٠٠١ بشروط مبادرة الإصلاح، متجاوزاً اثنين وعشرين عاماً من العيش خارج البحرين كناشط في حركة أحرار البحرين في لندن (في المنفى). فبعد أن حصل على رسالة الدكتوراه في الهندسة من إنكلترا، وعمل هناك في مجال تخصّصه (كما رأس المنبر الدولي للحوار (١٩٩٩ ـ ٢٠٠١))، آثر أن يشارك بالعمل الإعلامي في التغيير، في حين فضّل آخرون (مثل زميله سعيد الشهابي) البقاء والاستمرار في كشف المظالم التي تحدث وتجاوزات حقوق الإنسان، لكن من الخارج.

ومن المهم النظر إلى جريدة **الوسط** لا باعتبارها منصّة إعلامية فحسب، بل بوصفها بديلاً من فرصة سياسية وصيغة نشاطية مهمة في السياق البحريني، وقد حظيت فكرة تأسيس الجريدة بدعم فاروق المؤيد، رجل الأعمال السنّي الذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة.

لذا، لا ينبغي النظر فقط إلى الصحيفة كوسيط إعلامي، بل كخيار سياسي للتعبير والفعل بديلاً من كرسي الوزارة الذي تلقى الجمري عرضاً بشأنه فور عودته، وأحجم واختار تأسيس صحيفة. وعن الاختيار بين الصحافة والوزارة، قال: «أعتقد أن شعب البحرين ضحّى كثيراً لنيل حقوقه، وهو يستحق خدمة صحافية مستقلة تكون جسراً تواصلياً بين فئاته، وأيضاً مع مؤسسة الحكم بما يخدم مصالح المجتمع ومستقبل البلاد»[٥٣].

لقد عبّر منصور الجمري بعد عودته إلى البحرين بشهرين عن الحاجة إلى تغيير الوعي من أجل الوصول إلى الديمقراطية، فقال: «إن تحول الديمقراطية إلى قيم اجتماعية ومعيار أخلاقي بحاجة إلى طرح نماذج ثقافية واجتماعية مقبولة إسلامياً وشعبياً»، وهو ما يواجه الثقافة التقليدية المتحزبة والضيقة. وهكذا، فإن دور بثّ الوعي الذي تقوم به **الوسط** في هذا السبيل يصلح لأن يعتبر «حركة اجتماعية جديدة»[٥٤].

وتدلّ دراسة حديثة عن جريدة **الوسط** البحرينية أنّها قد نجحت بالفعل، بفريق عملها المتميّز، في تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها، فالأخبار السياسية في الصفحة الأولى، وأعمدة الرأي، تستحوذ على اهتمام نسبة مرتفعة من القراء أسوة بصحيفة **الأيام**، مع تركيز على القضايا المحلية والدولية، وإعطاء أولوية أدنى للإقليم[٥٥].

---

(٥٣) ندى الوادي، **القوة الصاعدة: التيارات السياسية الإسلامية في مجلس النواب البحريني (السلف - الإخوان المسلمين - الوفاق)** (المنامة: إصدارات الوسط، ٢٠٠٨)، ص ٨١ - ٩٢، والشملان [وآخرون]، **الحركة الدستورية: نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية**، ص ٢١١ - ٢١٤.

(٥٤) الكواري، معدّ ومحرّر، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، ص ١١٩ - ١٢٢.

(٥٥) حبيب، «الصحافة وتشكيل الوعي لدى الجمهور بمملكة البحرين: دراسة تحليلية ميدانية على جريدتي الأيام والوسط،» ص ١٤٣ - ١٤٤.

ثامناً: ردم مستقبل الديمقراطية في البحرين: استنتاجات ورؤية مستقبلية

يمكننا القول، بعد رسم خريطة الحالة البحرينية من زاوية الرؤية التي قدمناها (وهناك بالتأكيد زوايا أخرى عديدة)، إن الذي هيمن في السنوات العشر الماضية على الخيال السياسي للأسرة الحاكمة في البحرين هو «عقلية الدفان»، من دفن المطالب الدستورية بالوعود المراوغة، والاستباق التشريعي بإعلان دستور لم يحقق بتوقّعات الشعب الذي صوّت على الميثاق، وقوّى المعارضة التي كانت تريد بإخلاص فتح صفحة جديدة مع عهد جديد؛ إلى دفن البحر، ومعه دفن مفهوم الدولة، لما يمثله موضوع الدفان من تجلّ لهيمنة واحتكار للسلطة والثروة، وغياب اعتبارات المصلحة القومية، وحماية الثروة الطبيعية للبحرين، وغياب المساءلة والمحاسبة؛ إلى دفن الشعب تحت ركام التجنيس بما يؤدي إلى انكماش نسبة تمثيل الشيعة والسنّة في مواجهة غير العرب ممن يتم تجنيسهم من جنسيات أخرى، ونسبة الشيعة مقارنة بالسنّة؛ إلى دفن الحقيقة لتجنب المحاسبة الدولية للنظام، بمصادرة المواقع الإلكترونية والتعمية على ما يجري للمعارضة، وأيضاً بحجب معلومات وبيانات أساسية تمكّن من محاسبة النظام على التدمير البيئي الذي أحدثه، وتدمير البنية الاقتصادية لقطاع الصيد، بما يمثله من مصدر عيش لكثير من القرى الساحلية، فضلاً على التأثير السلبي في نوعية حياة مجتمعات محلية بأكملها، بالمعنى الشامل لمفهوم نوعية الحياة بيئياً وخدمياً ورفاهة؛ إلى دفن أصوات الناس تحت تقارير هيئات ربحية يموّلها تحالف الاقتصاد العقاري الخليجي، تزعم أن كلّ هذا الدفان لا يخلّ بالبيئة، بل يحافظ على تنوّعها، والردم حتّى للمعلومات البسيطة بمصادرة المواقع، وإسكات المنظمات الدولية عبر المنح والهبات والدبلوماسية والجوائز واستضافة المؤتمرات.

وأخيراً، دفن المجتمع المدني تحت ركام من التشريعات المقيّدة لحقوق الإنسان وحرية التعبير، حتّى يتم شلّ الجهود وإخراس الألسنة، ودفن الاحتجاجات تحت خطاب إدانة العنف والإرهاب، وتحت سياسة تخطيط عمراني وشبكات طرق ستهمّش تماماً مناطق الشيعة التي تنكمش مع كلّ متر دفان، كما انكمش وجودهم السياسي بالتلاعبات السياسية والوعود التي لا تتحقق. والنظام البحريني قادر على أن يفعل بهم ما فعل النظام المصري بالإخوان من إقصاء من

اللعبة الديمقراطية في أي وقت بالقمع والإدانة والحظر والاعتقال، بتهمة الإرهاب وغيرها من الوسائل!

بعد عشر سنوات من إعلان حاكم البحرين تدشين مشروع إصلاحي، انتظر فيه المجتمع البحريني أن يكون التحول إلى ملكية معناه ملكية دستورية، وهي الوعود التي انطلقت في بداية الألفية، وعاد بناء عليها رموز المعارضة من الخارج، وتفاعلت قياداتها بشكل إيجابي في الداخل. وتكرّرت الإحباطات على الساحة السياسية والمدنية والشعبية، فالدستور الذي صدر لم يعبّر عن طموحات الحركة الدستورية، والمشاركة في الحياة النيابية لم تمنع السلطة الحاكمة من تمرير قوانينها الأخطر المقيدة للحريات، أو المنظّمة للسوق، أو المعرقلة للاحتجاج السياسي في الشارع، أو الحامية للنخبة الاقتصادية والسياسية من المساءلة. ودخلت البحرين في العام ٢٠١٠، الذي شهد جولة الانتخابات النيابية الثالثة في غضون عشرة أعوام، وهي تخوض تجربة الإصلاح، وقد زادت الشقة بين المأمول والواقع.

فقضية التجنيس صارت أكثر سخونة من ذي قبل، والدفان صار على طاولة التفاوض (متأخراً بعد أن تمّ تدمير البيئة الطبيعية وقطاعات اقتصادية بأكملها من الزراعة إلى البيئة البحرية)، والعنف في الشارع في صيغة احتجاجات شبابية أصبحت وتيرتها شبه يومية، ومع كلّ يوم يزداد الإفراط في استخدام العنف في مواجهتها. لكن لأن غالبية القيادات التي كانت ترى ذلك حقاً مشروعاً للشارع، صارت جزءاً من الحسابات السياسية، فإنها اليوم تدين هذه الاحتجاجات (خاصة التي تحرّكها حركة «حقّ»)[٥٦]، بدون أن تقدّم للقطاعات الواسعة من المهمّشين والمحرومين الكثير من النتائج الملموسة التي تتعدّى التصريحات والاستجوابات، ولم يتغيّر شيء على أرض الواقع التي يعاد تشكيل خرائطها المكانية بشكل محموم، وبالتالي تهميش المساحات المكانية والمدنية والسياسية والاقتصادية للغالبية من السكان الأصليين من أهل البحرين؛ هذا التهميش الذي يخرج الغالبية إلى مساحات خارج الجماعة، لا بالمعنى المجازي للمواطنة الذي قصده نادر كاظم في حديثه عن المذهبية والطائفية والمواطنة، بمعنى المجال العام الضامن والجامع، بل بالمعنى

(٥٦) أدانت الجمعيات الست تنامي العنف في القرى، وفي الوقت نفسه حذّرت من استخدام العنف المفرط في مواجهة المحتجّين من الشباب، داعية إلى البحث في جذور المشكلات التي تدفع إلى الاحتجاج، انظر: **الوسط**، ٢٠٠٩/١١/٢٤.

المكاني والجغرافي الفعليين. من هنا أهمية تكرار الدعوة إلى التفكير في علاقة مأزق الديمقراطية في البحرين بالمكان، وتخطيطه ورسملته، كما تدعو الدراسات الحديثة، أي البعد الوجودي والثقافي المرتبط بالأمكنة، حيازة، وملكية، وحركة، وتفاعلاً، وحرماناً، ومصادرة، واغتصاباً(٥٧).

والحالة البحرينية تثير الكثير من التأمل والنظر، فما سلف يدلّ على أنّه لا يكفي أن نفكّر في مستجدات النشاطية الاجتماعية، باعتبارها تتراوح بين الشكلي (الرسمي وغير الرسمي)، مقارنة بما يتشكل اجتماعياً من أفعال ومناشط وتعبئة مطلبية، والعلاقة بينهما، بل من الحتمي أن نضم إلى أدوات التحليل والتفكير مجالين نظريين:

١ ـ فهم علم اجتماع المدن وتحولاتها الكوزموبوليتانية بالتوازي مع توظيف السلطة/النظام الحاكم للمساحة المكانية وإعادة تشكيلها، أي سياسات المساحة (Politics of Space) التي يتم عبرها الضم والإقصاء للقوى والنخب والفئات الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة والنفوذ. والأمر لا يتعلق هنا بالمنامة، كعاصمة، أو المحرق أو غيرها، بل يمكننا، باعتبار المساحة والحجم والكثافة السكانية، استعارة بعض المفاهيم من علم الاجتماع الحضري لتطبيقه على البحرين ككيان سياسي، وعلاقة الدولة بالمكان والمدينة، مع مراعاة «فروق التوقيت» التاريخي وفروق الجغرافيا (بحكم أنّها دولة، وليست محض مدينة في الواقع الإقليمي والدولي)، وفروق «البنية الاجتماعية» ومنطقها (ولا نقول تطورها، حتّى لا نقع في فخّ نظريات التطور)(٥٨).

---

(٥٧) كاظم، **خارج الجماعة: في تجاوز الليبرالية والجمعية القمعيتين،** ص ١٤٣ ـ ١٦٢، وJonathan Pugh, «The Spaces of Democracy and the Democracy of Space: A New Network Exploring the Disciplinary Effects of the Spatial Turn,» *Space and Polity*, vol. 13, no. 2 (2009), pp. 159-164.

(٥٨) لا مجال هنا للتفصيل في تلك النقطة، لكن الباحثة تعتزم أن تواصل التفكير والنظر والبحث فيها، وقد يكون من المفيد للباحثين النظر في إشارات عابرة في هذا الاتجاه، وردت في بعض الدراسات العربية، تحتاج إلى تطوير تخصّصات متنوّعة أو بشكل عابر إلى التخصّص فيها: حسام توفيق أبو أصبع، **صناعة التاريخ بالتأويل: مقاربات في الثقافة البحرينية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦)، ص ١٠٧ ـ ١١٣، (وهو يتحدث عن المنامة التي اتسمت، شأن الموانئ والمدن الساحلية، بالتنوع، علماً بأن أحياء كثيرة منها اليوم صارت فيها غالبية من العمالة الأجنبية أو المجنسين، وتغيرت تركيبتها العرقية والثقافية بشكل يشعر كثير من أهل البحرين بالغربة عند زيارة تلك الأحياء والمناطق الآن)؛ فيصل حميد، **النفط والحرب والمدينة: مصير الحياة الحضرية إلى طريق مسدود؟** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٦ و٣٠١، ومن المهم متابعة الجدل النظري حول المدن وجغرافية العولمة، وتبدّل المساحات الرأسمالية والهيمنة على الأمكنة، والاستفادة من هذا التحليل بالخروج في تحليل الحالة البحرينية من أسر خصوصيتها إلى تفعيل النظريات المختلفة في فهمها، ثمّ تطوير تلك النظريات بدروس ودلالات منها، انظر: John Urry, *Consuming Places* (New York: =

٢ ـ فهم العلاقة بين سقف الديمقراطية والتحولات الاقتصادية، الوطنية والدولية، فلا شكّ في أن العقد الفائت قد تنامت فيه الثروة بشكل غير مسبوق في الدولة الريعية النفطية في منطقة الخليج لظروف عدة، وكان لهذا أثره في قدرتها على تدعيم مواردها وقواها في مواجهة المجتمع من ناحية، وقدرتها على التحكّم في توزيع تلك الثروة من ناحية أخرى، وقد سعت كثير من الاقتصادات الخليجية إلى البحث عن استثمار وتدوير تلك الثروة في طفرة عقارية وسياحية، من منطلق استثماري منفتح على دورانها المماثل في الدول المجاورة تحت مظلة «مجلس التعاون»، واستغلالاً للسوق الرأسمالي العالمي الصاعد في تلك القطاعات.

ومن المعلوم أن كثيراً من نظريات الاقتصاديين في مناخ الليبرالية الجديدة وعولمتها يرونها تتعارض مع مطالب الإصلاح والتحول الديمقراطي، إذ يغلب الظن أن الديمقراطية تضعف بنية النظام من خلال تداول السلطة، وتؤثر في استقرار السياسات الاقتصادية، في حين أن التحول إلى السوق المفتوح يحتاج إلى حسم في توجه الدولة الاقتصادي، وتوفير استقرار يمنح المستثمرين الثقة في أن الأمور لن تتغيّر في المستقبل المنظور، ولا يوجد تهديد بتغيّر الأوضاع السياسية أو التشريعات، اللهم إلا باتجاه المزيد من الضمان والتشجيع والإعفاءات[٥٩].

لكن النموذج الخليجي ـ والبحريني بالتبعية ـ خلق حالة مختلفة لم تجد لها حظاً من التنظير والمقارنة بشكل كاف، نظراً إلى تداخل البعد الاستراتيجي في العقد الماضي من تنام لأهمية منطقة الخليج في الاستراتيجية الأمريكية لتأمين احتياجاتها من النفط، مع ارتفاع أسعار النفط، ثمّ الأزمة المالية الحادة، واقتران ذلك بمطالب إصلاحية من أسفل، وردود فعل في الشارع للقوى التي تشعر بالتهميش والإقصاء، وأيضاً لتداخل أنواع الشرعية و«طبقاتها»، فهي تجمع بين الشكل القانوني (دون مضمون ديمقراطي لفلسفة القانون أو صياغته)، والشرعية التقليدية التي تحدّث عنها ماكس فيبر، والهيمنة بالقوة (الجيش والشرطة)، فضلاً

= Routledge, 1995); Engin Isin, *Being Political: Genealogies of Citizenship* (Minnesota: University of Minnesota Press, 2001); Margaret Somers, *Genealogies of Citizenship: Markets, Statelessness and the Right to Have Rights* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2008), and David Harvey, *Cosmopolitanism and the Geographies of Freedom* (New York: Columbia University Press, 2009).

(٥٩) حول هذه النظريات وأطروحة جديدة، ترى أنه يمكن تحقيق توازن بين الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي، انظر: Leslie Elliott Armijo and Carlos Gervasoni, «Two Dimensions of Democracy and the Economy,» *Democratization*, vol. 17, no. 1 (2010), pp. 143-174.

عن الدعم من القوى الدولية لاستقرار الأنظمة ـ إنكلترا الاستعمارية، ثمّ أمريكا في ظلّ الاستعمار الجديد(٦٠).

يتم هذا في غالب الحالات في ظلّ وجود دولة بنت مؤسساتها بشكل التميز الوظيفي مع التحديث، لكنّها تشهد تحولاً في الدور، أما في الحالة الخليجية فإن مفهوم الدولة رخو بدرجة مذهلة. من هنا صعوبة ـ وضرورة ـ النظر في مفاهيمنا التحليلية، وأطرنا النظرية، فكثيراً ما يغلب على الباحثين الرغبة الصادقة في رؤية تحول «ديمقراطي» يتجاوز المذهبية والطائفية والقبلية، ويتبنى قيم العقلانية والرشد، وهي النظرة الرومانسية التي يقدمها علي خليفة الكواري بصدق وإخلاص منذ عقود في مشروعه نحو بناء مجتمع ديمقراطي ومدني في الخليج كلّه(٦١)، لكن هذا لا يعني القفز فوق معطيات واقع معقّد، ولا تجاهل احتمالات تطوير نموذج يبدأ من حيث يقف المجتمع، لا من حيث انتهى مجتمع آخر بالضرورة.

من هنا، فإن النظرة التي تدرك تعقّد الحالة الخليجية، وتشابك النفط مع العولمة، ومع الهيمنة، ومع الاستبداد، هي الأقرب إلى عبور فجوة الفهم والاقتراب من الحلول، مثل التي ترصد فيها ابتسام الكتبي علاقة السلطة بالمجتمع، وتحولات دور الدولة، وميكانيزمات إخضاع المجتمع القانونية والتقليدية والاقتصادية(٦٢)، والتحليل الذي يضيف إلى تلك الأبعاد العولمية والاقتصادية أبعاداً أنثروبولوجية وسوسيولوجية، كي يمكن فهم لماذا هي عصية تلك الديمقراطية في البحرين، وفي الخليج، منظِّراً بعمق نادر لهشاشة الطبقة الوسطى التي يسمّيها باقر النجار «فسيفسائية اجتماعية مشتّتة الأدوار»، ويحلل بنية المجتمع التي تحمل ملامح تحديث، لكنّها متجذّرة في «التضامنيات» العضوية التقليدية، وهو ما يعوق نمو حسّ المواطنة الذي هو شرط الديمقراطية، فضلاً على تبني النظم فهم أن الديمقراطية هي محض استئناس بآراء الشعب، لكنّها ليست

---

(٦٠) Paul Brooker, *Non-Democratic Regimes: Theory, Government and Politics* (New York: St. Martin's Press, 2000), pp. 36-58.

(٦١) علي خليفة الكواري، «مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين،» في: الكواري، معدّ ومحرّر، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٦.

(٦٢) ابتسام الكتبي، «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي،» ورقة قدّمت إلى: **الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: ندوة عقدت بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة**، تحرير كمال المنوفي ويوسف الصواني (طرابلس الغرب: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦)، ص ٥١٧ ـ ٥٤٩.

ملزمة للحاكم[٦٣]، وهو الموقف الذي تحتاج الأسرة الحاكمة بِكُلّ تحالفاتها إلى مراجعته، لأن حالة الشارع لم تعد كما كانت من قبل، ولأن درجة الإحباط التي يعيشها تنذر بانفلات أمني قريب[٦٤]، كما أنَّ هناك حاجة ماسة إلى دراسة قدرة القوى الدولية، رغم مصالحها في المنطقة على دعم الأنظمة ضدّ شعوبها[٦٥].

لقد جرت انتخابات ٢٠١٠ في البحرين، حاملة للجميع مفاجآت غير متوقعة، بعد أن تجدّد في الشارع السياسي الأمل في تغيير منشود، وتمّت تزكية الوعي بحتمية تطوير خيارات وأفعال اجتماعية وسياسية مختلفة، جديدة أو قديمة[٦٦].

---

(٦٣) باقر النجار، **الديمقراطية العصية في الخليج العربي** (لندن: دار الساقي، ٢٠٠٨)، ص ١٧ ـ ٦٩.

(٦٤) عبد الهادي خلف، «حصيلة عشر سنوات من محاولة الإصلاح السياسي في البحرين،» موقع مبادرة الإصلاح العربي (٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، <http://www.arab-reform.net/spip.php? article1763>.

(٦٥) ياسر عبد الرحمن أبو دية، «أثر التغير في النظام الدولي على التحول الديمقراطي في الوطن العربي: دراسة في حالة منطقة الخليج،» (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣).

(٦٦) ينبغي الإشارة في النهاية إلى أن هناك قضيتين أو مساحتين من النشاطية لم تتطرق إليهما هذه الدراسة، وهما: الحركة النسائية التي لتشابكها وتداخلها مع خرائط القوى، وفي الوقت نفسه وجود مطلب تسووي جامع وواضح لمواطنة متكافئة، ودخول الشيخة سبيكة في مضمار حقوق المرأة في إطار «منظمة المرأة العربية»، وبالتالي دعم ما تسميه الباحثة في كتابات أخرى «تأنيث الاستبداد»، ووجود حركة نسائية قديمة في البحرين، ثمّ صعود أصوات جديدة، وتفرق القيادات على خطوط المذهبية أحياناً؛ كلّ هذا يجعل هذا المبحث بحاجة إلى بحث مستقل. المساحة الأخرى التي لم يغطها البحث هي تداخل الطقوس المذهبية الشيعية مع التعبئة السياسية في شكل الحسينيات ومواكب العزاء الحسينية في عاشوراء، وهي مثال حيّ لتنوعات الشكل التي ذكرناها في بداية البحث، لكن الحاجة إلى فك وتركيب تلك التشابكات بين الطقوسي الديني والنشاطية السياسية في الثقافة الشيعية في البحرين، واختلاف طبيعة مركزية القيادة الدينية ومرجعيتها في الجماعة السياسية تحتاج بالتأكيد إلى دراسة مستقلة هي الأخرى، لذا لم يكن الخوض فيهما تجاهلاً، بل وعياً بحاجة المساحتين إلى بحوث مستقلة.

الفصل السابع

الحركات الاحتجاجية في الجزائر: الحقائق والآفاق

لطفي بومغار(*)
نوران سيد أحمد(**)

(*) نائب مدير مكلف بالإعلام والاتصال ـ الجزائر.
(**) مساعد باحث في منتدى البدائل العربي للدراسات.

مقدمة

لقد عرف المجتمع الجزائري على مرّ العصور مظاهر مختلفة ومتعددة للاحتجاج ضد الأوضاع التي أقامها الغزاة والمحتلّون.

من الناحية التاريخية، عرف الشعب الجزائري أشكالاً متتالية للاحتلال والهيمنة الأجنبية، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، المغول، والرومان، حتى الوصول إلى الاستعمار الاستيطاني الفرنسي. وواجه الشعب الجزائري هذه الظاهرة بتنظيم العديد من المقاومات الشعبية التي استعملت عدة طرق للتعبير عن رفضه هذه الأوضاع.

ظهر هذا جلياً خلال حقبة الاستعمار الفرنسي الذي قابله الشعب الجزائري بثورات شعبية عاشتها مختلف ربوع الوطن للتصدي للاستعمار حين مجيئه إلى الجزائر، ثم للتنديد بالواقع الاستعماري المفروض عليه.

وفي بداية العشرينيات من القرن العشرين تبلورت مقاومة الشعب الجزائري في شكل احتجاج سياسي قادته أحزاب وطنية كانت نواتها الأولى حزب نجم شمال أفريقيا الذي تكوّن في سنة ١٩٢٦، إلا أن فريقاً من المناضلين السياسيين سرعان ما تفطّن إلى عدم جدوى الاحتجاج والعمل السياسي ليقرر المضي قدماً على درب العمل المسلح بإنشاء المنظمة الخاصة التي شكّلت الانطلاقة الأولى للثورة التحريرية الجزائرية التي قادت جانبها السياسي جبهة التحرير الوطني الذي كان عبارة عن تكتل مختلف القوى الوطنية الموجودة على الساحة السياسية في ذلك الوقت، في حين تولى الكفاح المسلح جيش التحرير الوطني.

تجدر الإشارة هنا إلى أن وصول الشعب الجزائري إلى تحقيق مبتغى نيل الاستقلال كان نتيجة المزاوجة بين العمل المسلّح والنضال السياسي على الساحة الدولية، بفضل العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي قامت به الحكومة المؤقتة.

وتؤدي هذه المعاينة ببعض اختصاصيي علم الاجتماع إلى الجزم بأن ظاهرة الاحتجاج هي ثقافة مترسّخة في المجتمع الجزائري، وبغضّ النظر عن صدق هذه الأطروحة، فإن تاريخ الجزائر الحديث (أي منذ الاستقلال) تتخلله عدة مظاهر احتجاجية متفاوتة الحدّة ومختلفة الأنماط.

أولاً: تطور مظاهر الاحتجاج منذ الاستقلال وخلفياتها التاريخية

غداة الاستقلال، وفي خضمّ استعادة السيادة الوطنية، ظهرت أول حركة احتجاجية تتمثل برفض الشعب الجزائري لحرب الزعامات التي نشبت بين قادة الولايات قصد السيطرة على مقاليد الحكم.

بعد تنظيم استفتاء تقرير المصير عام ١٩٦٢ الذي كرّس خيار الاستقلال نشبت مواجهات دامية بين ما كان يسمّى «جيش الحدود» وعناصر جيش التحرير الوطني التي كانت موجودة داخل الوطن حول السيطرة على مقاليد الحكم، وانتهت بفرض جيش الحدود منطقه على الميدان بتمكينه من تنصيب الرئيس أحمد بن بلة على رأس الدولة الجزائرية.

إن ردّ فعل الشعب الجزائري كان له الفضل في عدم انزلاق الوضع آنذاك وتجنيب الجزائر حرباً أهلية كانت في غنى عنها بعد أن استنزفت حرب التحرير قوى الشعب الجزائري خلال سبع سنوات ونصف السنة من الكفاح المستميت.

وبدلاً من أن تستتب الأمور، ظهرت حركة احتجاجية في منطقة القبائل بزعامة حسين آيت أحمد، أحد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية الذي ندّد بتهميش منطقة القبائل، وبالخيارات التي وصفها بغير الديمقراطية التي انتهجها الرئيس بن بلة آنذاك.

لقد تميّزت هذه الحركة الاحتجاجية باعتمادها على العمل المسلح، بحيث لجأ الآلاف من قدماء مجاهدي حرب التحرير إلى الاعتصام بالجبال للدخول في مواجهة مع الجيش النظامي.

كادت هذه الحركة تؤدي إلى وضع انفصالي لولا نشوب حرب الرمال التي اندلعت مع المغرب، والتي استوجبت توحيد الصفوف وحشد القوى.

منذ ذلك التاريخ، أي عام ١٩٦٣، عرفت الجزائر استقراراً نسبياً حتى الانقلاب الذي قام به العقيد هواري بومدين على حكم الرئيس بن بلة، والذي أطلق عليه اسم التصحيح الثوري. واجهت بعض فئات المجتمع هذا العمل بالمعارضة الشديدة، وشهدت بعض المدن الجزائرية، ولا سيَّما مدينة عنابة في شرق البلاد، مشادات عنيفة بين أنصار الرئيس المخلوع وقوات الأمن، سقط من جرّائها العديد من الضحايا.

تمكّن في ما بعد الرئيس هواري بومدين من تحقيق ظروف الاستقرار بواسطة سياسة جمعت بين القبضة الحديدية ويد حريرية عن طريق تطويق أمني للمجتمع من جهة، ومشروع مجتمع مبني على العدالة الاجتماعية، استقطبا فئات عريضة من المجتمع، ولا سيَّما الشباب.

لقد جنّدت مشروعات على شاكلة الثورة الزراعية الشباب وسخرت حيويته في سبيل بناء مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية، بما يتوافق والأفكار اليسارية التي كانت رائجة في العالم آنذاك.

وبفضل هذه الخيارات استطاع الرئيس بومدين فرض سياسة حظيت بقبول شرائح عريضة من المجتمع الجزائري، وشكّلت القاعدة الصلبة لحكمه، رغم وجود معارضة لم تتمكّن من إسماع صوتها بالنظر إلى انكماش رقعة الحريات وعجزها على توحيد صفوفها وتصوّراتها. وزاد السمعة والتأثير الدوليان اللذان كانت تتمتع بهما الجزائر في ذلك الوقت في تعزيز الأركان القائم عليها النظام، وسمحا له بإظهار كل معارض له على أنه عميل لما كان يسمّى «الإمبريالية»، وجب على المجتمع التصدّي له حفاظاً على «مكاسب الثورة» و«وحدة الشعب الجزائري».

وشكّلت وفاة الرئيس هواري بومدين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ منعرجاً حاسماً في تاريخ الجزائر الحديث، حيث عرف حكم خليفة الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد فتح سجل من الاحتجاجات جراء عدة عوامل:

ـ سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها الرئيس الشاذلي بن جديد، والتي أدت إلى بروز الفوارق الاجتماعية في مجتمع كان متشبعاً بقيم العدالة الاجتماعية.

عمد الرئيس الشاذلي بن جديد إلى اتباع سياسة ترمي إلى الانتقال من اقتصاد مبني على نظرة اشتراكية إلى اقتصاد تسوده روح أكثر ليبيرالية، وفتح هذا الخيار المجال لبروز فئات جديدة في المجتمع اكتسبت ثروتها عن طريق امتيازات منحتها إياها الدولة.

وقد أدى هذا العامل إلى بروز تيار رافض لتخلي الدولة عن دورها الكافل للعدالة الاجتماعية الذي ضرب بمصداقية الشرعية التي بنى عليها الرئيس بومدين أرضية نظامه من دون استبدالها بشرعية النجاعة والفعالية الاقتصادية التي تتسم بها المجتمعات الليبرالية المتطورة.

ـ تفشي مظاهر المحسوبية والرشوة والفساد جراء البحبوحة المالية وليدة ارتفاع أسعار البترول في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين.

أدت هذه البحبوحة المالية إلى تفشي مظاهر التبذير وسوء تسيير المال العام، الأمر الذي أدى إلى نمو مشاعر السخط لدى فئات من المجتمع تعاني الفقر والحرمان، فأحسّ الشعب بالفقر في بلد كان يعطي صورة الغنى والترف.

ـ رفع التطويق الأمني عن المجتمع، حيث كان الرئيس الشاذلي بن جديد يؤمن بضرورة فك الخناق عن المجتمع وفسح مجال أوفر للحريات الفردية والجماعية.

أطلق الرئيس الشاذلي بن جديد سراح العديد من المعتقلين السياسيين، ولا سيَّما من العناصر الإسلاموية التي شكّلت بعد استعادتها للحرية النواة الأولى للحركة الاحتجاجية المسلّحة المعروفة تحت اسم «جماعة بو يعلي» التي قامت بأولى العمليات المسلحة لغرض تغيير النظام بالقوة، ودفعه إلى إرساء قواعد مجتمع مبني على الشريعة الإسلامية.

تمكّنت السلطة من إجهاض هذه المحاولة بالقضاء على أفراد المجموعة القليلين من حيث العدد، إلا أن العناصر الإسلاموية ظهرت منذ ذلك الحين في شكل قوة يمكن أن تأتي بالتغيير، وهذا ما كان عاملاً مهماً في تقوية صفوفها وبروزها على الساحة السياسية، كفاعل أساسي.

كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت على ظهور حركات احتجاجية احتضنتها المصانع، ولا سيَّما تلك التي كانت الأحزاب اليسارية متجذّرة فيها، وعلى رأس هذه الحركات حزب الطليعة الاشتراكية الذي كان ينشط في السرية[1].

---

(١) أقام حزب الطليعة الاشتراكية الذي كان ينشط بشكل سرّي تحالفاً فعلياً مع الحزب الحاكم، حزب جبهة التحرير الوطني، في عهد الرئيس هواري بومدين، وهو التحالف الذي لم يصمد أمام الإصلاحات الليبرالية التي قام بها الرئيس الشاذلي بن جديد.

وفي الملاعب الرياضية، ظهرت شعارات منددة بفساد نظام الحكم، فضلاً عن الحرم الجامعي الذي برزت فيه صراعات بين العناصر الإسلاموية والطلبة اليساريين.

في أقل من عام، بعد وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدّة الحكم، برزت مظاهر الاحتجاج في منطقة القبائل تحت ما يعرف بالربيع الأمازيغي، حيث طالب سكان هذه المنطقة بالاعتراف في الوقت ذاته بالهوية الثقافية البربرية وبالحريات الديمقراطية.

تعدّ هذه الحركة نقطة انطلاق للعديد من الأعمال الاحتجاجية، كان قوامها في غالب الأحيان الظروف المعيشية المزرية للفئات البسيطة في المجتمع، خاصة بعد تدني أسعار النفط ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية وخضوعها لمديونية منهكة.

هكذا عرفت مدينة قسنطينة في الشرق الجزائري عام ١٩٨٦ مشادات عنيفة اعتقل في إثرها عدد لا يستهان به من المتظاهرين، وبدأت تبرز فيها العناصر الإسلاموية كوسيلة استعملها نظام الحكم لتهدئة الأوضاع وامتصاص الغضب الشعبي. أعطى موقف السلطة هذا مشروعية للحركة الإسلاموية، ما مكّنها من المضي قدماً في استعطاف الجماهير، وخاصةً الشباب. وقد تأكد هذا الأمر خلال أحداث ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ التي يمكن اعتبارها ذات دور مفصلي في العلاقة بين السلطة والمجتمع.

ما لا شك فيه أن السياق عامل ومتغير أساسي في مسار أية حركة احتجاجية، بما يفرضه من مطالب لأية حركة احتجاجية، واتجاهاتها، وأية أساليب ستعمد إليها في خوض نضالها تحقيقاً لأهدافها، وتعبيراً عن نفسها. وعليه، فعند التطرق إلى الحالة والسياق الجزائريين بداية، لا بد من الإشارة إلى حقيقة كون الجزائر دولة حديثة الاستقلال، وهو ما يدفعنا إلى التفكير في حقيقة هيكلية شديدة الارتباط، وهي أزمات الدول الحديثة الاستقلال في ما يُسمّى مرحلة ما بعد الاستعمار (Postcolonial State) التي تعاني اختلالات هيكلية ترتبط في شق منها بكون أغلبها دولاً رضخت لحكم سلطوي في مرحلة ما بعد الاستقلال، بما عناه ذلك من غياب للتعددية السياسية، ووجود حزب أو تنظيم سياسي واحد مسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية، حيث عرفت الجزائر بحكم الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) منذ الاستقلال[٢]، حيث

---

(٢) فيرجيني كولومبيه، «الجيوش في الدساتير: دراسة للنموذج الجزائري والباكستاني والتركي،» في: **مستقبل العلاقات المدنية ـ العسكرية: نحو دستور مصري جديد: تجارب ورؤى**، أوراق البدائل (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١١)، ص ٥ ـ ٦.

كان الدور التاريخي الذي أدته الجبهة في النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي كبيراً في تدعيم شرعية الجبهة للهيمنة على العمل السياسي، وكذلك شرعية النظام السياسي ككلّ حينها. إلا أن هذه الشرعية تدعّمت في جانب آخر لاعتبارات الإنفاق الاجتماعي الذي وفرته الدولة حينها للمواطنين، والذي يرجع في حقيقته إلى حجم عوائد النفط والغاز لدى الجزائر التي استمرت طوال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وهذا الانفاق الاجتماعي لم يحُل تماماً دون معاناة الجزائر من أزمة التوزيع المزمنة التي تبدّت منذ تأسيس دولة الاستقلال عند معالجة تركة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، في ما يتعلق بكافة الموارد، المادي منها، والعيني، مرسّخاً لفجوة التوزيع التي تمدّدت مع الوقت[٣]، وتكشفت بصورة أوضح مع نهاية السبعينيات، وكذلك الثمانينيات من القرن العشرين، مع انتكاسة مشروع بومدين للتحديث والتنمية على النمط الاشتراكي بوفاته[٤].

وقد ترافقت معه انتكاسة مالية تكشفت في تلك اللحظة في إثر انهيار أسعار النفط والغاز وعوائدها، التي وصلت إلى الذروة في عام ١٩٨٦، حيث تراجع سعر برميل النفط من ٣٠ دولاراً ليصبح ١٠ دولارات[٥]، الأمر الذي حدّ من قدرة الدولة على تقديم وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وكذلك السلع الأساسية بصورة كبيرة، مثل الدقيق والقهوة. وصاحب ذلك رواج للسوق السوداء، وتراجع القوة الشرائية للمواطنين، التي أدت إلى خروج المواطنين إلى الشارع للاحتجاج[٦]، في وقت كانت الدولة تتوسع في سياسات الانفتاح الاقتصادي ولبرلته بصورة زادت من سوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي، بما عناه ذلك من مزيد من التراجع للدولة عن الخدمات التي كانت تقدمها للمواطنين، وهي وضعية أفادت منها بعض الطبقات، بفضل علاقات الزبونية والفساد، في حين تضرّرت الطبقات الأخرى الأقل حظاً.

---

(٣) عبد الناصر جابي، «الأسطورة، الجيل والحركات الاجتماعية في الجزائر: أو الأب الفاشل والابن القافز،» إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية)، العددان ٢٥ ـ ٢٦ (٢٠٠٤)، <http://insaniyat.revues.org/6583>.

(٤) «الجزائر، أزمة عميقة الجذور،» مفهوم، <http://www.mafhoum.com/press5/atlas22.htm>.

(٥) «حرب العشرية السوداء في الجزائر،» ويكيبديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b4%d8%b1%d9%8a%d8%a9_%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%af%d8%a7%d8%a1_%d9%81%d9%8a_%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1>.

(٦) بسمة كراشة، «لماذا أفلتت الجزائر من الربيع العربي حتى الآن؟،» بي بي سي عربي (١٩ آذار/ مارس ٢٠١٣)، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/03/130319_unrest_algeria.shtml>.

ثانياً: أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨: محطة غيّرت فحوى العلاقة بين السلطة والشعب

يمكن تصنيف الاحتجاجات المسجلة قبل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ في خانة الهزّات ذات الوقع الخفيف، خلافاً لأحداث تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ التي انصبت مطالبها على ما يشكّل جوهر النظام السياسي الجزائري.

ندّد الشباب الجزائري آنذاك وفئات أخرى من المجتمع بنظام الحزب الواحد، وبالنزعة الاشتراكية للنظام الاقتصادي. وقد أخذ هذا التنديد منحى تخريبياً، حيث دمرت ممتلكات عمومية وأملاك خاصة، كما شهدت الأحداث اشتباكات دامية استدعت تدخل الجيش الوطني الشعبي. ولأول مرة اضطرت السلطة إلى استعمال وسائل ردعية للتحكّم في الوضع الأمني باللجوء إلى تصرفات أثارت استنكار الرأي العام الوطني والدولي. وكانت هذه الأحداث بمثابة قطيعة في العلاقة بين الشعب والسلطة التي أصبحت تطبعها روح المواجهة على صعيد لم يعرف له مثيل في السابق.

وقد مثلت احتجاجات عام ١٩٨٨ تجمعاً فريداً لما يمكن تسميتهم «المهمّشين» بتنوع أسس التهميش (ثقافي، اجتماعي، اقتصادي ... إلخ)، وقد سبق لكل منهم أن عبر عن سخطه تجاه الدولة والنظام على امتداد الثمانينيات من القرن العشرين كل على حدة، حيث مثلت هذه اللحظة ما يمكن تشبيهه بأنه تحالف وتكتل واسع بين هذه الفئات، بداية من خريجي الجامعات، والعاطلين من العمل، ومن تم تسريحهم من جهاز الدولة في إطار السياسات الليبرالية الجديدة القاضية بتقليص حجم جهاز الدولة، وأصحاب المهن والحرف المتضرّرين من سياسات الانفتاح. وقد استغلّت الحركة الإسلامية تلك اللحظة والحالة الاحتجاجية لتعلن بطريقة أو بأخرى عن تقدمها وتوسطها بين الدولة وهذه الفئات من المتظاهرين، خاصة في غياب رافعة أو قوى سياسية أخرى ـ بسبب هيمنة جبهة التحرير الوطني سياسياً ـ وقد فشلت هذه المحاولة لانعدام الرؤية الموحّدة في صفوف الإسلاميين.

ودخلت الجزائر منذ ذلك الوقت في دوامة اللاستقرار، ولا سيَّما بعد اعتماد دستور ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٩ الذي فتح المجال للتعددية السياسية، الأمر الذي أدى إلى اعتماد أحزاب إسلاموية، وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي أدت دوراً محورياً في رسم الاحتجاجات ضد نظام الحكم.

اعتمد هذا الحزب الإسلاموي استراتيجية الترويع بقدراته التعبوية، لترجيح موازين القوى لصالحه في إطار صراعه مع السلطة الحاكمة. وقد شعرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بضعف السلطة، فعمدت إلى الضغط عليها لحملها على الرضوخ لمطالبها، فأحس الشعب بتغيير موازين القوى، وأصبح يؤمن بأن الكفّة أصبحت تميل إلى صالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي بدأت تفرض نفسها كبديل ممكن للسلطة القائمة بدعوته إلى بناء دولة إسلامية تكفل العدالة الاجتماعية.

ومن مفارقات هذا التصور أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد بنت خطابها السياسي على عامل العدالة الاجتماعية الذي اعتمد عليه الرئيس بومدين لاضفاء الشرعية على نظامه، وهذا رغم التباين الأيديولوجي الذي شكل منطلق حكم بومدين مقارنة بنظرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتسيير شؤون المجتمع. وبدا ذلك جلياً في عملية العصيان المدني والاعتصام في الشوارع والساحات العمومية التي بادر بها في أيار/ مايو ١٩٩١ للاحتجاج على النظام الانتخابي الذي اعتمدته السلطة، تحسباً للانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩١.

لقد تم تدوين منهج العصيان المدني الذي اتبعته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في وثيقة مرجعية بالنسبة إلى مناضلي هذا التنظيم، رسمت مختلف الخطوات التي كان من المفروض أن تؤدي إلى سقوط الدولة الجمهورية، واستبدالها بدولة قائمة على الشريعة الإسلامية. قام بتحرير هذه الوثيقة السعيد مخلوفي[٧] الذي يعتبره الإسلامويون مُنظِر الاحتجاج الرامي إلى التمرد على السلطة، وسهرت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على اتباع الخطوات المرسومة في الوثيقة في مواجهتها مع السلطة.

وقد برزت مظاهر العنف في مواجهات بين مصالح الأمن ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو ما أدى إلى استقالة الحكومة، وفرض حالة الحصار، وتأجيل الانتخابات لكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. وأدى توقيف المسار الانتخابي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١[٨] دوراً مهماً في تغيير طبيعة الحركة الاحتجاجية التي أخذت وجهاً مسلحاً أدخل الجزائر في دوامة أمنية ما فتئت تسعى إلى الخروج منها إلى يومنا هذا.

---

(٧) ضابط سابق في الجيش الجزائري.

(٨) توقيف المسار الانتخابي جرّاء حيازة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية الأصوات في الدور الأول، في حين جرت الانتخابات في ظروف استنكرها وندّد بها العديد من الأحزاب ومكوّنات المجتمع المدني.

ويُعدّ بروز ظاهرة الإرهاب تحولاً في خيارات العناصر الأكثر تشدّداً في الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي اختارت طريق التصعيد من حركة احتجاجية سياسية إلى اللجوء إلى تنظيم مسلح، هو الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي تولدت منه تنظيمات عسكرية أكثر تطرفاً على شاكلة الفوج الإسلامي المسلّح.

ويعتبر مثل هذا الخيار اعترافاً ضمنياً بفشل الحركة الاحتجاجية التي قادتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي لم تتمكّن من زعزعة استقرار النظام القائم، رغم توفر العديد من الظروف المؤاتية لذلك، نذكر منها:

ـ سخط الجماهير على الطريقة المتّبعة من قبل الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) في تسيير شؤون المجتمع منذ الاستقلال إلى غاية إقرار التعددية السياسية عام ١٩٨٩.

ـ ضعف السلطة القائمة التي سمحت للجبهة الإسلامية للإنقاذ بفرض نفسها في المشهد السياسي، ولا سيّما باللجوء إلى أساليب مخالفة للقانون، كتهديد المواطنين، واعتماد العنف في مواجهة العناصر المناوئة لأطروحتها.

ـ المحيط الدولي الذي سيطر عليه انتصار الثورة الإيرانية الذي شكّل دفعاً قوياً للحركات الإسلاموية في الوطن العربي بشكل عام، وفي الجزائر على وجه الخصوص.

لا شك في أن مرحلة العشرية السوداء كانت علامة فارقة في تاريخ الجزائر المعاصر، فقد امتدت هذه المرحلة إلى نحو قارب العشرة أعوام، ويمكن قراءة تأثير هذه الأزمة في الحركات الاحتجاجية في الجزائر في ضوء أكثر من مدخل. أحد هذه المداخل هو أن الأزمة كانت قاسية على نحو استنزف كل من الدولة وأجهزتها، وكذلك القوى الإسلامية التي بدأت معارضتها الصريحة للسلطة في مطلع التسعينيات من القرن العشرين على خلفية تخلّف النظام عن تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وقد أدت الحرب إلى تأجيل معالجة كثير من الملفات الاجتماعية والاقتصادية غير المحسومة، بسبب ظرف الأزمة وضراوته، وحلول اعتبارات الاستقرار والأمن في مقدمة أولويات المجتمع والنظام السياسي، وكذلك للإطار القانوني والتنظيمي في تلك الفترة، ممثلاً بقانون الطوارئ بما عنته من إطلاق يد السلطات في التضييق النسبي على النشاط السياسي، وبالتالي سكون كثير من الحركات الاحتجاجية. وهو ما عضد منه تحسن الوضع الاقتصادي للجزائر في تلك الفترة، في ضوء المساعدات المالية الدولية

التي حصلت عليها الجزائر في التسعينيات من القرن العشرين، والتي قُدرت بـ ٤٠ مليار دولار، وكذلك التسهيلات التي حصلت عليها لتسديد ديونها، خاصة أن كثيراً من الفئات المهمّشة تتقاسم في الأغلب المطالب الاجتماعية والاقتصادية نفسها.

ومع قرب استعادة السلم، عادت الحركات والأنشطة الاحتجاجية إلى الظهور والتصاعد مرة أخرى، وعلى وجه التحديد في عام ٢٠٠١، في ما عُرف حينها بالربيع الأسود الأمازيغي. وبرغم ما يحمله مسمّى هذه الحركة من بعد هوياتي لا يمكن إنكاره، إلا أنه لا يمكن قراءة هذا البعد لهذه الحركة الاحتجاجية بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع للجزائر، حيث نجد أن معدل البطالة في عام ٢٠٠٠ تصاعد ليصل إلى ٣٠ بالمئة، في وقت كانت الجزائر فيه محققة لفوائض كبيرة في الاحتياطيات المالية بفضل عوائد النفط والغاز، حتى تفجّرت حركة «الربيع الأسود» في عام ٢٠٠١، في إثر وفاة شاب في أحد مقارّ الدرك الوطني. وقد أخذت هذه الموجة الاحتجاجية شكل مشادات عنيفة مع مصالح الأمن، وتسببت في شلّ النشاط الدراسي والحركة الاقتصادية في المنطقة المذكورة.

هنا قد يكون من المفيد قراءة المسار الذي أخذته هذه الحركة في العمل والتصعيد ضد النظام والدولة حينها، حيث عكس أسلوبها وتفاعلها قدراً كبيراً من الاستيعاب لتجربة الأنشطة الاحتجاجية التي مرت بها الجزائر منذ ثمانينيات القرن العشرين، بما فيها الاحتجاجات التي قام بها سكان منطقة القبائل ذاتهم في عام ١٩٨٠، حيث ركن المواطنون في منطقة القبائل لتنظيم أنفسهم في إطار ما عُرف حينها بـ «العروش»، وهو تجمّع تنظيمي للقبائل الموجودة في تلك المنطقة، من أجل تنظيم تحرك المواطنين التابعين لها في شكل مسيرات وتظاهرات منظّمة وموزّعة بشكل دقيق سلفاً، وصولاً إلى العاصمة الجزائر، وكذلك الحرص على الوصول إلى تفاهمات والتنسيق مع تنظيمات عمالية في تلك المنطقة، ما أعطى هذه الحركة قوة أكبر باعتبارها قضية عامة، وليست مسألة جهوية[٩]. كما شكّلت ما يُعرف بتنسيقية العروش والقبائل، التي تبنّت وثيقة مطلبية مكوّنة من ١٥ نقطة للتفاوض مع النظام والدولة حولها، لتهدئة الأوضاع. وقد حمل بعضها طابعاً هويَّاتياً، والبعض الآخر تركّز حول الحاجات التنموية والاقتصادية لمنطقة القبائل. وهو بدوره ما يمكن قراءته في السياق السياسي الأعم الذي كان يتجه

(٩) أزنزار، «الربيع الأمازيغي ٢٠٠١: نضال شباب الجزائر وكادحيها المتواصل،» المناضل - ة، العدد ٨ (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، <http://www.almounadil-a.info/article395.html>.

نحو إقرار المصالحة الوطنية بعد أعوام الحرب، ومن ثم تهدئة الأوضاع، وسعي الدولة والنظام إلى تلاشي أي صدام أو انفجار من أي نوع في الدولة، ومن ثم قبول الدولة للتفاوض، وتأكيدها تلبية المطالب المرفوعة إليها، الأمر الذي أدى إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية بعد تعديل دستوري صادق عليه البرلمان بغرفتيه.

وشكّلت هذه الأحداث دليلاً إضافياً على ضعف تمثيلية قوى سياسية وعدم قدرتها على مسايرة مطالب الشارع، الأمر الذي اضطر الدولة إلى الرجوع إلى تنظيمات تقليدية لضمان تمثيل سكان منطقة القبائل.

١ ـ الحركات الاحتجاجية في الجزائر في سياق الربيع العربي، المحاولات وأسباب الفشل

قبل المضي في تقييم حالة الحركات الاحتجاجية في الجزائر في ما يمكن تسميته بمرحلة ما يسمى الربيع العربي التي بدأت منذ عام ٢٠١١، لا بد من الإشارة إلى السياق الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، فنجد أن الاقتصاد الجزائري ما زال يعاني قصوراً مزمناً ممثلاً في أنه اقتصاد ريعي، وأحادي من حيث اعتماده على مصدر واحد للدخل، وهو عوائد النفط والغاز، وهو ما يجعله اقتصاد شديد الحساسية والهشاشة تجاه أي تغيرات محتملة في أسعار هذه المواد[١٠]، إلا أن هذه الحالة الهشّة اقتصادياً تتفارق معها حقيقتان: المفارقة **الأولى** هي معدل النمو الاقتصادي الذي تحققه الجزائر على امتداد السنوات الخمس الأخيرة، والذي وصل قبل عام ٢٠١١ إلى ٤,٥ بالمئة و٥ بالمئة[١١]. أما المفارقة **الثانية** فهي حجم الاحتياطي المالي والنقدي الذي تتمتع به الجزائر، والذي وصل في عام ٢٠١٢ إلى ٢٠٥ مليارات دولار[١٢]، وهو ما يفسر اختلاف الجزائر عن الدول العربية التي عرفت تغييرات تدخل في خانة ما يسمّى «الربيع العربي».

وبالنظر إلى الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر على امتداد الفترة ما بعد الأزمة، نجد أن كثيراً منها أصبح يغلب عليها طابع المباشرية في ما تطرحه من مطالب تتصل

---

(١٠) صالح بلحاج، «الجزائر.. آفاق التغيير بين الدوافع والموانع،» الديمقراطية، <http://democracy.ahram.org.eg/ui/front/innerprint.aspx?newsid=118>.

(١١) «البطالة بالجزائر.. أزمة مستمرة،» الجزيرة نت (١٧ آذار/ مارس ٢٠١١)، <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/47831d87-f106-4e66-add2-6332cbdc0c04>.

(١٢) «الجزائر تحقق احتياطات مالية ضخمة،» الجزيرة نت (٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/19d87b38-15e6-4fdc-90e6-02e7e2adb960>.

بهذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي الوخيم، بداية من احتجاجات كثير من أعضاء القطاعات المهنية، مثل الأطباء، والمحامين، والمعلمين، للمطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية ورفع أجورهم، إلا أن أبرز الاحتجاجات كان ما حصل في عام ٢٠١٠، وقد لامست أزمة أساسية عانتها الجزائر، خاصة في السنوات الأخيرة، وهي أزمة السكن، حيث شهدت الجزائر حركات نزوح واسعة إلى المدن فيها، هرباً من الإرهاب، وللبحث عن فرص أفضل في العمل والمعيشة، من دون أن تواكبها الدولة بتخطيط، ما أدى إلى انتشار ظاهرة مدن الصفيح. فقد خرج عدد كبير من هذه الفئة المتضرّرة للتنديد بسياسة الجماعات المحلية في قضية التسكين التي تخصص وتوزع الشقق السكنية من دون التزام بمعايير الشفافية، ووفقاً لاعتبارات المحسوبية والزبونية[١٣].

وحين جاء عام ٢٠١١، تابع المجتمع الجزائري ببالغ الاهتمام والعناية أحداث ما سمّي «الربيع العربي» المتمثل بانتفاضة شعبية ضد الأنظمة الحاكمة القائمة في كل من تونس، ومصر، وليبيا، وسورية، وقد انقسم المجتمع في تأويله لهذه الأحداث إلى موقفين متباينين:

أ ـ موقف مؤيد للحركات الاحتجاجية في الدول المعنية، معتبراً إياها إطلالة ديمقراطية يتوجب الاستلهام منها.

وقد استنكرت هذه الفئة المواقف الرسمية للدولة الجزائرية التي اعتبرتها غير واضحة وغير مقنعة. وتعاملت الحكومة الجزائرية مع ظاهرة الربيع العربي، انطلاقاً من مبدأ شكّل منذ الاستقلال ركيزة في رسم السياسة الخارجية الجزائرية، ألا وهو مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول».

إن احترام هذا المبدأ جعل الكثيرين في الداخل والخارج يتهم الجزائر بعدم وقوفها إلى جانب الثورات الشعبية، وهو ما تم تأويله بأنه بمثابة سند ودعم للأنظمة القائمة. وفي الحقيقة، وفضلاً عن اقتناع الحكومة الجزائرية بضرورة احترام مبدأ عدم التدخل، فإن المسؤولين الجزائريين كانوا حريصين أشد الحرص على ألا يسود عدم الاستقرار على الحدود الجزائرية، لما يشكل ذلك من خطر مباشر على الأمن القومي الجزائري.

---

(١٣) «مسلسل الاحتجاجات في الجزائر،» الجزيرة نت (٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، <http://www. aljazeera.net/news/pages/8715ac47-e0fc-4626-afbb-30305953edff>.

ب ـ موقف رافض لهذه الحركات على أساس أنها مؤامرة ضد الشعوب العربية تمّت بإيحاء من قوى أجنبية، ولا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أثار التدخل الفرنسي في ليبيا استنكاراً عميقاً في المجتمع الجزائري لأسباب تاريخية لا مجال لذكرها هنا.

لقد نظرت الجزائر على الدوام بتحفظ كبير إلى كل أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي، وأثار التدخل الفرنسي استياء فئات عريضة من الشعب الجزائري الذي اعتبره شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار.

كما أعطى تزامن الأحداث في عدة دول عربية انطباع وجود مؤامرة تتعدّى أهدافها كثيراً سعي الشعوب المشروع إلى انتزاع مجال من الحرية والديمقراطية، وهو الاعتقاد الذي رُوِّج وما زال يروّج في الجزائر، حيث تنتشر بصورة واضحة ثقافة «المؤامرة» الأجنبية بسبب استعمال السلطة لهذة الذريعة بصورة مستمرة منذ الاستقلال.

تعدّ هذه الخصوصية، المتعلقة بالثقافة السياسية السائدة في الجزائر، عاملاً مهماً في عدم تجاوب المجتمع الجزائري مع فعاليات الربيع العربي، رغم تعبير بعض التنظيمات ومكوّنات المجتمع المدني عن تعاطفها معه، إلا أن المجتمع برمته التزم موقف المتفرّج الحذر.

وقد حاولت بعض الأحزاب والتنظيمات التي وصفت نفسها بالديمقراطية، وعلى رأسها حزب التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية، ركوب هذه الموجة الاحتجاجية، ونظّمت بصفة دورية كل يوم سبت تجمعات تطالب فيها برحيل الرئيس خاصة، والنظام بصفة عامة.

والجدير بالملاحظة أن هذه المبادرة عرفت استجابة ضعيفة جداً، بل قوبلت بتظاهرات مضادة اتهم المبادرون بها المحتجين بالعمالة، وصنّفوهم على أنهم أدوات مستعملة لضرب استقرار الجزائر.

وبرغم تباين الآراء على النحو السابق الإشارة إليه، فإن ذلك لم يحُل دون أن تشهد الجزائر أيضاً بعض الاحتجاجات، قبل هذا المظهر للاحتجاج السياسي، التي خرجت إلى الشارع في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ اعتراضاً على سوء الأحوال المعيشية المتمثل بارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية، وعلى رأسها الزيت والسكر. وقد شهد ذروتها حي باب الوادي العريق الذي شكّل على مر الزمن قلعة من قلاع الاحتجاج الشعبي.

لقد كان لردّ فعل الحكومة السريع بالاستجابة للمطالب المطروحة دور في تهدئة الأوضاع وتفادي الانزلاقات التي واجهتها السلطات بقدر من العنف والقوة، من خلال إلقاء القبض على عدد من المحتجّين، وتفريق الباقين بالقوة، في مقابل قيام المتظاهرين بالاعتداء على عدد من مؤسسات وممتلكات ومقار الحكومة، إلا أنه لوحظ أن بعض هذه التظاهرات والاحتجاجات خرج عن طور المباشرية في طرح المطالب، مثل غلاء الأسعار، نحو المطالبة بمزيد من الإصلاح والانفتاح السياسي والنقابي. وقد عمدت الحكومة إلى تبني إجراءات من شأنها تخفيف هذه الأزمة بالتوازي مع المواجهات الأمنية التي عمدت إليها للتعامل مع المتظاهرين، وهو ما تجسد في إعلان وزير التجارة الجزائري عن تراجع الدولة عن قرار رفع أسعار السلع الغذائية على الفور[١٤].

وقد خرج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب رسمي في إثر هذه الاحتجاجات واعداً بجملة من الإصلاحات والخطوات التقدمية؛ أولها رفع حالة الطوارئ المقرّة منذ حرب العشرية السوداء، وتحسين المرافق والخدمات العمومية، وإعطاء المساحة للأحزاب والقوى السياسية للتعبير عن نفسها في أجهزة الإعلام، وإطلاق حزمة جديدة من قوانين تنظيم الأحزاب، والنقابات، والجمعيات[١٥]، وهي إجراءات كان من شأنها امتصاص مثل هذه الاحتجاجات والحيلولة دون لحاقها بركب الثورات العربية، كما كان حال مصر وتونس.

وبتتبّع الاحتجاجات في ذلك العام، فإن أول ما يستوقف المتابع هو غياب ملموس للقوى الحزبية في التفاعل مع هذه الاحتجاجات، باستثناء حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وهو بدوره ما نال تضييقاً من جانب السلطات على محاولاته للالتحام مع هذه التظاهرات، وهي ملاحظة تعكس قدر الفراغ الذي تعانيه الحياة السياسية الجزائرية من حيث غياب بديل سياسي معارض قادر على مواكبة تطورات الشارع. ومن جهة أخرى، فإن سقف المطالب الذي تبنّاه المتظاهرون، لم يكن واحداً، أو على الأقل يغلب عليه التوافق بينهم على النحو السابق الإشارة إليه، وهو ما يعكس حجم التشظّي في الحركة الاحتجاجية التي خرجت حينها إلى الشارع، وربما يعكس تجربة وخبرة

(١٤) «الاحتجاجات الجزائرية ٢٠١١،» ويكبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%ac%d8%a7%d8%aa_%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d9%8a%d8%a9_2011>.

(١٥) كمال زايت، «عام بدأ باحتجاجات شعبية واسعة وانتهي بوعود بوتفليقة للجزائريين بديمقراطية أوسع،» موقع فرانس ٢٤ (٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١)، <http://is.gd/4ks2pi>.

العشرية السوداء خشية الاندفاع في التصعيد من دون أفق سياسي واضح، وفي وضع يتسم بهشاشة السلم الأهلي فيه على نحو قد تخرج فيه الأمور عن السيطرة، كما حدث في فترة الحرب الأهلية، وهو ما قد يُدلل عليه ما أشيع من قيام الكثير من أئمة المساجد في الجزائر بمحاولات لتهدئة المواطنين وإقناعهم بالتراجع عن المصادمة مع الدولة وقوات الأمن.

وبرغم انقضاء هذه الموجة، إلا أن العامين التاليين (٢٠١٢ و٢٠١٣) لم يشهدا توقفاً للاحتجاجات، فبعض التقديرات الرسمية تؤكد أن عدد الاحتجاجات في عام ٢٠١٢ وصل إلى ٤٥٣٦ احتجاجاً وفقاً لتقديرات مديرية الأمن الجزائري[١٦]. وهناك تقديرات أخرى تقول إن قوات الأمن الوطني العامة قد تدخلت نحو ١١ ألف مرة في عام ٢٠١٢ لفضّ الاحتجاجات.

وبتتبّع الحركات الاحتجاجية التي ظهرت على امتداد هذين العامين (٢٠١٢ و٢٠١٣)، سنجد أنه يغلب عليها الطابع الاجتماعي والاقتصادي، في صورتهما المباشرة، إلى جانب تركّز مثل هذه الاحتجاجات في مناطق الجنوب الجزائري التي احتجّ فيها المواطنون بشكل متواصل على امتداد الأعوام الثلاثة الماضية، وصولاً إلى الاعتداء على المرافق العامة للدولة[١٧].

أما بشأن تتبّع مثل هذه الاحتجاجات ومنظّميها، فسنجد أن هناك كيانات جديدة ومبتكرة ظهرت على الساحة يُطلق عليها اسم التنسيقيات، مثل اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق العاطلين، التي ركنت إلى تنظيم عدد من الفاعليات، مثل يوم الغضب، للمطالبة بفرص عمل للشباب والخريجين، وكذلك للمطالبة بتوقف الملاحقات الأمنية لأعضاء هذه التنسيقيات[١٨]، وتنسيقية الحرس البلدي (وهم من كانوا في مساعدة أجهزة الأمن والدولة الجزائرية في فترة الحرب العشرية لمحاربة الإرهاب والحركات المسلحة)، وهي نماذج للكيانات التي تعمل على تجميع من يرتبطون بأهدافها ومطالبها، على امتداد القطر الجغرافي للجزائر، والتشبيك معهم، ومن ثم تنظيم تحركاتهم السياسية

(١٦) مريم محمود، «الفقر والبطالة.. وقود الثورة في الجزائر،» المصري اليوم، ٢٢/ ٣/ ٢٠١٣، <http://www.almasryalyoum.com/News/Details/297238>.

(١٧) «أزمة طاقة تُسخط جنوب الجزائر،» الجزيرة نت (٣ آذار/ مارس ٢٠١١)، <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/1bf77bff-551b-445c-824d-5db7ee00eeb6>.

(١٨) «عاطلون عن العمل يتظاهرون في العديد من المدن الجزائرية،» العربية (٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣)، <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/09/28/>.

بداية من تنظيم الفاعليات الاحتجاجية، واستثمار هذه الفاعليات الاحتجاجية في التفاوض مع النظام أو الحكومة للحصول على قدر من المكاسب والمطالب التي تتبنّاها هذه التنسيقيات.

٢ ـ الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي بين البحث عن التمثيل والمحدودية في التأثير

تميّزت الاحتجاجات الاجتماعية في عهد الحزب الواحد بتأطيرها من قبل التنظيم النقابي الوحيد الموجود على المستوى الوطني آنذاك، والمعترف به رسمياً، ألا وهو الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي كان يعدّ منظمة جماهيرية تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني. ولم يكن الانخراط في هذا التنظيم، في أغلب الأحيان، تعبيراً عن قناعات أو رغبة في الدفاع عن حقوق العمال، وإنما طريقة للظفر ببعض المزايا المهنية والاجتماعية.

وقد أنيطت بالاتحاد العام للعمال الجزائريين مهمة الدفاع عن حقوق العمال في إطار محدّد، وفي ظل ثقافة الحوار مع السلطة، بعيداً عن منطق المواجهة، بحيث كانت تعتبر قيادة التنظيم النقابي جزءاً من السلطة بحكم وجود بعض أعضائها القياديين في اللجنة المركزية للحزب الحاكم.

ومع بروز التعددية الحزبية، تغيّر المشهد، حيث ظهرت عدة تنظيمات نقابية سعت إلى منافسة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، إلا أن هذا الأمر بدا عويصاً جداً للأسباب التالية:

ـ نقص الإمكانيات المادية وتضييق قنوات الاتصال، في حين ظفر الاتحاد العام للعمال الجزائريين بدعم وتسهيلات من قبل الدولة.

ـ عدم اعتراف السلطات العمومية بأغلب هذه التنظيمات الجديدة، الأمر الذي قلّص من مجال نشاطها.

ـ تبنّي هذه التنظيمات لنهج المواجهة مع السلطة، وهو ما أقنع شريحة عريضة من العمال بأن هذا المسلك لن يكلل بالنجاح، ويخفي في طياته مآرب سياسية هي في غنى عنها.

ومن المعروف أن العديد من هذه التنظيمات النقابية التي تصف نفسها بالمستقلة، هي في حقيقة الأمر واقعة تحت تأثير أحزاب سياسية محسوبة على المعارضة.

إن تجربة النقابات المستقلة تعدّ سلبية نسبياً، من حيث إنها عجزت عن فرض وجودها في غالبية القطاعات على غرار قطاع الوظيف العمومي الذي يضم قرابة مليون ونصف مليون موظف، بينما تمكّنت من فرض نفسها في قطاعيْن مهميْن، ألا وهما التربية الوطنية، والصحة العمومية.

لهذه الأسباب مجتمعة، تبدو الجبهة الاجتماعية هادئة نوعاً ما، تتخللها بعض الإضرابات التي تستدعي تدخل العدالة التي غالباً ما تحكم بعدم شرعيتها ليعود بعد ذلك العمال إلى نشاطهم مقابل بعض التنازلات التي تقبلها السلطات العمومية.

أما في القطاع الخاص، فإن الوجود النقابي يكاد يكون منعدماً، في حين أن القانون الجزائري يفرض تأسيس خلية نقابية في كل مؤسسة خاصة يزيد عدد عمالها على عشرين عاملاً، إلا أن هذه القاعدة متجاهلة حتى في كبريات الشركات الأجنبية التي أقدمت على استثمارات في الجزائر. وتتميز الحركات الاحتجاجية المعبّر عنها في هذا القطاع بقلة عددها، وبطبيعتها العفوية، بسبب فقدانها لأدنى قواعد التنظيم.

والجدير بالملاحظة أن توجهاً جديداً ظهر في السنوات الأخيرة على الصعيد الاجتماعي، تزامناً مع البحبوحة المالية التي تعرفها الجزائر جرّاء ارتفاع أسعار النفط الذي سمح لها بتوفير مخزون للصرف يناهز ٢٠٠ مليار دولار. وقد فتحت هذه الوضعية المريحة، من الناحية المالية، شهية الحركات النقابية التي شنّت إضرابات في كل القطاعات تقريباً عدا الوظيف العمومي الذي بقي في منأى عن هذه الظاهرة.

وينصبّ المطلب الأساسي المعبّر عنه بالاحتجاجات المسجلة في المدة الأخيرة حول رفع الأجور، والزيادة في المنح والعلاوات، ليس على أساس الوضع الحقيقي للمؤسسات والاقتصاد الوطني، وإنما من باب وجوب الاستفادة من الريع. وسعياً وراء توفير ظروف «السلم الاجتماعي»، استجابت الحكومة لهذه المطالب بقبول زيادات في الرواتب والعلاوات فاقت في بعض الأحيان نسبة ١٠٠ بالمئة، مع أثر رجعي قد يعود إلى أكثر من ٣ سنوات، الأمر الذي أسفر عن زيادة معتبرة في نسبة التضخم.

وقد أبطلت ظاهرة التضخم مفعول الزيادات في الأجور، ونتج منها تفاقم في المطالب المتعلقة بزيادة الأجور. ولوضع حدّ لهذا التوجه الخطير، قررت الحكومة

إيقاف كل الزيادات في الرواتب، إلا أن هذا الالتزام لم يحترم بالصرامة الكافية، وتم التعامل معه بليونة بحسب حدّة الحركات الاحتجاجية وقوة نبرتها. ويعرف المشهد الاجتماعي في الجزائر اليوم في الوقت ذاته ظاهرة تضخم التنظيمات النقابية وعجزها عن تمثيل الطبقة العمالية تمثيلاً فعلياً ونقل انشغالاتها.

ولم يعُد الاتحاد العام للعمال الجزائريين قادراً على احتواء المطالب، بينما لم يفسح المجال أمام تنظيمات نقابية جديدة لاثبات تمثيليتها ووجودها الفعلي في الميدان، رغم الدعم والسند اللذين يتمتع بهما من قبل السلطات العمومية التي أضفت عليه صفة الشريك الوحيد المعترف به في إطار الحوار الاجتماعي الذي يأخذ شكل ما يسمّى «الثلاثية»، وهي هيئة تجتمع على الأقل مرة في السنة، وتضم الحكومة إلى جانب تنظيمات أرباب العمل والاتحاد العام للعمال الجزائريين.

أما بخصوص فئة القطاعات، العاملة في كِلا القطاعين العام أو الخاص، فلا يوجد أي تنظيم يعبر عن انشغالاتها ومطالبها، باستثناء تنظيمات في قطاع الصحة العمومية، والطيران المدني، والتعليم العالي. من جهة أخرى، يحظى أرباب العمل بتمثيل متنوع مشخّص في ما لا يقل عن ٥ تنظيمات، أبرزها منتدى رؤساء المؤسسات الذي استطاع أن يفرض نفسه كمحاور أساسي للسلطات العمومية، وخاصةً أن مواقف هذا التنظيم تتميز بالاعتدال، وتجنب النظرة العدائية تجاه السياسات المنتهجة والقرارات المتخذة من قبل الحكومة.

في الخلاصة، يمكن القول إن الجبهة الاجتماعية في الجزائر تعيش مرحلة انتقالية، حيث إنه ما زالت مؤثرات المرحلة القديمة، التي عرفت هيمنة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، قوية في حين تحاول التنظيمات الجديدة فرض وجودها.

إن هذه الوضعية ليست خالية من المخاطر، خاصةً في حالة ما إذا ساءت الأوضاع المالية للبلاد، وما قد ينجر عن هذه الوضعية من التهاب الجبهة الاجتماعية، حيث ستصطدم السلطات العمومية بواقع غياب محاورين اجتماعيين ذوي مصداقية، ويتمتعون بالقوة التمثيلية لتعالج معهم الأوضاع.

٣ ـ مغزى وخصوصيات الحركة الاحتجاجية في الجزائر وآفاقها

لقد أصبحت الجزائر محل تساؤلات ومصدر تعجب لعدم انسياقها في مسار ما عرف بالربيع العربي، حيث كان يؤهلها البعض لأن تكون من بين أولى الدول التي

تعرف مثل هذه الحركية. وتعدد الأطروحات حول أسباب «الخصوصية الجزائرية» التي يمكن إرجاعها بالأساس إلى العوامل التالية:

ـ ظاهرة الإرهاب التي عاناها الشعب الجزائري ولا يزال منذ عام ١٩٩٢، والتي خلّفت خسائر بشرية ومادية بليغة. إن تطلع الشعب الجزائري إلى الأمن، الذي بدأ يسترجعه تدريجياً، جعله لا يتقبل بسهولة كل ما من شأنه أن يمسّ بالاستقرار والسكينة العامة.

لقد جعلت العشرية الدموية، التي عرفتها الجزائر، عموم الشعب يضحي بكل شيء في سبيل الأمن، إلى درجة أنه أصبح يضع لنفسه خطوطاً حمر لا يمكن تجاوزها في حالة الاحتجاج. لذلك يبدو من المفيد جداً أن نقارن بين مواقف أولياء الشباب الذين تظاهروا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ وحزيران/ يونيو ١٩٩١، بمواقف أولياء الشباب الذين تظاهروا في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، في حين كان الأوائل يشجعون أبناءهم معنوياً، وحتى مادياً، مثلاً، عن طريق تزويدهم بمختلف الوسائل لإبطال مفعول القنابل المسيلة للدموع. وقد اعتمد الأولياء في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ موقفاً متبايناً تماماً، حيث لم يتوانوا عن الخروج إلى الشارع لارغام أولادهم على العودة إلى المنازل.

ويمكن اعتبار هذا العامل عنصراً أساسياً في عدم مسايرة الشعب الجزائري لأحداث الربيع العربي، ولا سيَّما أن الجزائر تصدّت للخطر الإرهابي بعزلة تامة، وعلى خلفية تجاهل المحيط الخارجي لمعاناتها، فلم يشعر المجتمع الجزائري على العموم بواجب التعبير عن تضامنه مع ما يحدث في محيطه الخارجي، وأكثر من ذلك لم يقتنع بجدّية اتباع الأساليب والمناهج نفسها.

ـ حالة الظلام التي عاشها المشهد السياسي والمجتمع المدني في الجزائر، حيث قضت مرحلة الإرهاب وبعض ممارسات السلطة على الحياة السياسية بمفهومها الشامل، إذ قزّمت الأحزاب، ودبرت مؤامرات ضد قياداتها، تحت شعار ما عرف بـ«الحركات التقويمية»، وهو الأمر الذي لم يسمح للأحزاب وجمعيات المجتمع المدني بممارسة أي تأثير في المجتمع، وأدى بهما إلى فقدان المصداقية والفعالية.

وقد شكّل ضعف مستوى التأطير السياسي للمجتمع الجزائري مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، لا محالة، عاملاً لم يسمح بتعبئة المجتمع، وحمله على الانسياق في عمل احتجاجي واضح المعالم، خاصةً أن الخريطة السياسية الجزائرية

كان يسيطر عليها عدم بلورة البرامج السياسية، وعجز الأحزاب السياسية عن الاتفاق على أرضية مطالب تتصف بالمصداقية والواقعية. واللافت للانتباه في الوضع الجزائري هو أن الحركة العمالية نادراً ما تكون طرفاً في المظاهر الاحتجاجية، وذلك راجع إلى التوجه اليساري الذي اعتمدته السلطة في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، ونجاحها في جعل التنظيم النقابي الأساسي، ألا وهو الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حليفاً لها.

وقد بدأ هذا الوضع بتغيير نسبي مع بروز النقابات الحرة، ولا سيَّما في قطاعي التعليم والصحة، إلا أن القدرة التعبوية لهذه النقابات الحرة ما زالت ضعيفة مقارنة بالنقابة الأساسية التي تزخر بإمكانيات مهمة تمنحها إياها الدولة.

ـ استراتيجية السلطة الرامية إلى إشراك بعض الفعاليات الإسلاموية في دواليب الحكم، الأمر الذي أدى إلى تشتيت الصفوف في أوساط الحركة الإسلاموية، وإضعاف قدرتها على التعبئة الشعبية، فضلاً عن الانتكاسة المعنوية التي أصابتها جراء الإرهاب الذي تسبب فيه العديد من عناصرها المتشدّدين والمتطرفين.

ـ البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر منذ منتصف سنوات العقد الأول من الألفية الثالثة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي مكّنها من توفير احتياطي صرف يناهز المئتي مليار دولار، كما مكّنت هذه البحبوحة الدولة من الشروع في إنجاز مشروعات ضخمة ذات بعد اجتماعي واقتصادي، فانخفضت البطالة إلى ما دون ١٠ بالمئة، واستفاد الموظفون ومختلف عمال القطاع العمومي من الزيادة في الرواتب بطريقة لم تشاهد من قبل.

لقد استعمل جانب من الإمكانيات الهائلة التي توفرت لدى الدولة لإرضاء الفئات الشعبية المتذمّرة، وشراء السلم الاجتماعي ولو بثمن غالٍ. على سبيبل المثال، بعد احتجاجات كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ قررت الدولة تقديم مساعدات من شأنها السماح للشباب بإنشاء مؤسسات صغيرة. وقد كلفت هذه العملية قرابة ٢ مليار دولار دُفعت من الخزينة العمومية، وإن كانت هذه المساعدات أخذت شكل قروض من دون فائدة مع تسهيلات غير مألوفة في طرق التسديد.

ـ مقارنة بغالبية المجتمعات العربية، تتمتع الجزائر منذ أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ بقسط وافر من الحرية، ولا سيَّما بفضل وجود صحافة حرة قلما يوجد مثيل لها في الوطن العربي، كما يحظى الفرد الجزائري بمجال واسع لممارسة حريته

في التعبير وإبداء الرأي، وبقيت الجزائر في منأى عن الممارسات القامعة للحريات التي عرفها العديد من الدول العربية، وإن كان مجال هذه الحريات قد ضاق جرَّاء طريقة معالجة الوضع الأمني، وما تسبّبت فيه من تجاوزات على الحقوق والحريات.

ـ خلّفت موقف المحيط الخارجي، الذي يبدو أنه عالج الواقع الجزائري بحذر كبير بعد التطورات التي عرفتها كل من تونس وليبيا ومصر في إثر سقوط أنظمتها الحاكمة قبل الثورات، نوعاً من حالة «اللاأمن» في هذه الدول. وما زاد الطين بلة، في نظر صنّاع القرار الغربيين، وصول الأحزاب الإسلاموية إلى السلطة، وازدياد القلق خوفاً من أي انزلاق يكون نتيجة ضغط العناصر الأكثر تشدّداً على الأحزاب الحاكمة. ولعل الدول الغربية لم تكن ترغب في فتح جبهة جديدة في حالة دخول الجزائر في مرحلة جديدة من اللااستقرار، الأمر الذي دفعها إلى عدم تشجيع أية بادرة احتجاجية، بل على خلاف ذلك عملت على تقوية وتعزيز النظام السائد الذي تربطها به علاقة استراتيجية في ما يخصّ مكافحة الإرهاب.

ـ من الناحية الحضارية، وقد يعدّ ذلك من مخلفات الاستعمار، لا يتأثّر المجتمع الجزائري كثيراً بما يحدث في البلدان العربية بقدر ما يتأثر بما يأتي من أفكار من الغرب. لذلك يجب إضفاء نوع من النسبية على هذه المعاينة، لأن فئة الشباب اليوم تصغي لما يحدث في الوطن العربي أكثر من الماضي عن طريق الفضائيات العربية.

وتعاني السلطة في الجزائر، كنظيراتها في الوطن العربي، أزمة الشرعية، إلا أن الفاعلين السياسيين الذين يضطلعون بدور المعارضة تطالهم كذلك هذه الأزمة، بسبب عدم تجديد النخب، وعدم اعتماد خطاب سياسي يتماشى واهتمامات الجماهير. وأكبر دليل على ذلك هو ضعف نسبة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، وعدم بروز تشكيلات سياسية تتمتع بتأييد شعبي حقيقي.

كل هذه العوامل مجتمعة جعلت الجزائر تبقى على هامش التغييرات الجذرية التي عرفتها بعض البلدان العربية المجاورة، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن اعتبار الجزائر محصّنة ضد هذه التغييرات أم أن الأمر يعدّ بمثابة تأجيل لما هو آت لا محالة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ليست بالأمر الهيّن، وإن كانت توجد بعض المؤشرات التي ترفع لصالح الأطروحة التي تقول إن الجزائر ستحافظ على خصوصياتها على

المدى القصير، هذا رغم أن الأمر ما زال يشوبه الغموض على المستوى المتوسط، ولا سيَّما بالنظر إلى التغيّرات التي تحدث على مستوى الحالة المالية للجزائر.

والملاحظ أن مختلف المدن الجزائرية عرفت موجات من الاحتجاجات يعود سببها إلى موضوعات لها علاقة بالوضعين الاقتصادي والاجتماعي، فتعمّمت مثلاً الاحتجاجات بخصوص توزيع السكنات الاجتماعية، وبسبب سوء تسيير السلطات المحلية من دون أن نبلغ درجة التنديد بالسلطة المركزية. كما ينصبّ الاحتجاج على بعض القطاعات المهنية للمطالبة بارتفاع الرواتب، عملاً باعتقاد سائد في الجزائر مفاده ضروروة استفادة الجميع من ريع البترول.

وبطبيعة الحال، لا يمكن الجزم بعدم إمكانية تغيّر منطق هذه الاحتجاجات لتأخذ منحى سياسياً، ويبدو أن مصالح الأمن تدرك هذا الأمر تمام الادراك، فهي التي تتعامل معها بحكمة وحذر كبيرين. ولا شك في أن مظاهر هذا النوع من الاحتجاج الذي يمكن وصفه بـ «اللاسياسي»، ستستمر وتزيد ذروة، ولا سيَّما في غياب التأطير الحزبي والنقابي الفعّال. لكن الظاهر أن نظام الحكم في الجزائر قد أخذ بجدّية أهمية ما يحدث في المحيط، كما يدل على ذلك شروعه في فتح مجال النشاط السياسي باعتماده عدداً كبيراً من التنظيمات السياسية الجديدة، بعد أن رفض ذلك لمدة عشرة أعوام ونيف.

في السياق ذاته، سيعتمد قريباً قانون للسمعي ـ البصري الذي يسمح ببثّ قنوات خاصة، ولو أنها ستكون قنوات موضوعاتية، علماً بأن هناك قنوات جزائرية خاصة سمح لها ضمنياً بالبثّ عن طريق الأقمار الصناعية، واعتمدت لها مكاتب في الجزائر على أساس أنها قنوات أجنبية بحكم سجلها التجاري المودع في بلدان أخرى.

والجدير بالذكر أن الجزائر على مشارف انتخابات رئاسية في عام ٢٠١٤ قد تشكل سانحة لا مثيل لها للاستجابة لأحد المطالب الرائجة في المجتمع الجزائري، ألا وهو تحقيق ظروف الانتقال من جيل الثورة إلى جيل الاستقلال، بعد بروز أجيال جديدة تطالب بإرساء أساليب تسيير سياسي، واقتصادي، واجتماعي تتماشى مع مقتضيات العصر.

في ضوء كل هذه المعطيات، يبدو أن الجزائر تتوجّه نحو مسار تغيير مدروس بدلاً من أطروحة تغيير يأتي عن طريق العنف، وأن الجزائريين أضحوا حريصين على استتباب الأمن، ودعم الاستقرار، لما عانوه من ويلات التقتيل والتشريد والتدمير.

أما السلطة من جهتها، فيبدو أنها أخذت بعين الاعتبار المخاطر التي تحدق بها جرَّاء ما يحدث في المحيط الخارجي، وأضحت أكثر إصغاءً واستجابةً لمطالب الجماهير. كما أن وضع اللااستقرار واللاأمن الذي تعيشه البلدان العربية التي عرفت ثورات، لا يشجع المجتمع الجزائري على الرهان على تغيير يمليه الشارع.

الفصل الثامن

الحراك الاجتماعي في سورية في العقد الأخير قبل الثورة

سلامة كيلة(*)

(*) كاتب وباحث في العلوم السياسية - سورية.

طرحت الثورة التي بدأت في سورية يوم ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١ مسألة إعادة فهم الواقع السوري. فبعد تجاهل طويل لوضع الحركات الاجتماعية، وللحراك الاجتماعي، بات الموضوع مطروحاً، بالضبط، لأن المجتمع تحرّك بشكل لافت في ثورة كبيرة ما زالت مستمرة منذ سنتين، وربما لم يكن الوضع يوحي بها نتيجة الطابع الاستبدادي الشديد للسلطة.

أولاً: ضبط حراك الطبقات الاجتماعية والفئات الشبابية

لا شك في أن الطابع الاستبدادي الشمولي للسلطة التي تشكّلت بعد انقلاب الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣، وخصوصاً بعد انقلاب حافظ الأسد في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، فرض هيمنة شاملة على المؤسسات المجتمعية، وأخضعت النقابات والاتحادات لسلطة الأجهزة الأمنية، وللسيطرة «الحزبية» (سيطرة حزب البعث التي كانت الغطاء لتحكّم أمني أكثر مما كانت تعبيراً عن حكم حزب)، وعمل على التحكّم في صيرورة تشكيل المؤسسات التي تُخضع الشباب والطلاب، وضبط الحراك السياسي في «جبهة» متحكّم فيها، هي الجبهة الوطنية التقدمية التي ضمت أحزاباً «شيوعية» و«قومية» تحت قيادة حزب البعث، الذي بات وفق الدستور المقرر عام ١٩٧٣ هو القائد للدولة والمجتمع من خلال جبهة وطنية تقدمية، رغم أن السلطة كانت فردية مطلقة يتحكّم فيها الرئيس من خلال تعدد الأجهزة الأمنية وسيطرة الأمن على الجيش، وعلى المؤسسات والهيئات والنقابات المجتمعية.

وقد تحقق، بالتالي، ضبط حراك الطبقات الاجتماعية والفئات الشبابية، بالتحكم في الهيئات المعنية بالدفاع عن مصالح هذه الطبقات والفئات. ومنعت كل أشكال الاحتجاج الاجتماعي، انطلاقاً من الربط بتقرير تلك النقابات والهيئات، المُخْضعة أصلاً، وبات حق الإضراب والاحتجاج ممنوعاً، ويعتبر تهديداً لأمن الدولة. وكل

ذلك هو الذي كان يسم السلطة بالطابع الشمولي، وليس الاستبدادي فقط، حيث باتت الأجهزة الأمنية هي التي تتحكم في كلية البنية السياسية المجتمعية، التي هي خاضعة لسلطة فرد هو الرئيس، كما أشرنا.

لكن الأمر لم يكن متعلقاً بهذا الأساس فقط، بل تعلق بأمر أساسي آخر، كان هذا الشكل السلطوي الشمولي نتاجاً له. نقصد هنا الواقع الاقتصادي الاجتماعي الذي نشأ بفعل التغييرات الكبيرة التي جرت زمن الوحدة المصرية ـ السورية، وتعزّزت كثيراً بعد سيطرة البعث على السلطة في الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣. فقد حلّت أزمة الريف عبر تطبيق الإصلاح الزراعي، الذي وسّع الطبقة الوسطى، وخفّض كثيراً من حجم الفقراء في الريف، خصوصاً بعد تعميم مجانية التعليم التي قادت إلى تدفق كبير من أبناء الريف على التعليم وتحقيق «الارتقاء الطبقي». وأممت الشركات، لكنها وسعت الصناعة، وخفضت البطالة، إلى حدّ كبير، خصوصاً من خلال التوظيف في مؤسسات وشركات الدولة. وبالتالي حققت مصالح فئات مجتمعية مهمة من خلال خلق وضع معيشي جيد، وحققت الضمان الصحي والاجتماعي لها.

كل ذلك كان يؤسس لاستقرار طبقي، وميل إلى قبول السلطة والتكيف معها، وليس الصراع ضدها. فقد تحققت نقلة جيدة في وضع الطبقات الشعبية، وباتت تحلم بأن تحصل على ما هو أفضل عبر هذه السلطة بالذات. لهذا كان طبيعياً أن تقبل بالطابع المهيمَن عليه في النقابات والاتحادات، وأن تتكيف مع الطابع الاستبدادي الشمولي للسلطة. وأصلاً، كان تكوين الأجهزة التي تفرض هذه الهيمنة هو مصدر توظيف لقطاع كبير من تلك الطبقات. وبالتالي ظل الوضع الاقتصادي لهذه الطبقات مستقراً إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين، وازداد الارتباك فيه في العقد العاشر من القرن العشرين، لكنه لم يكن قد وصل إلى حد التغيير الكبير، وهو الأمر الذي حدث في العقد الأخير، كما سنشير لاحقاً، بمعنى أن تراجع الفروقات الطبقية، وتحقيق «الاستقرار الطبقي»، ارتبط بتشكّل هذا الشكل السلطوي الشمولي، وعزّزه.

جعل هذا الوضع الصراع يتخذ طابعاً «سياسياً» خلال العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين. حيث اندفعت «النخب السياسية» لمواجهة الاستبداد الذي يستشري، وعملت على جعل الديمقراطية هدفها الأول[1]، أو تحركت من منظور طائفي لمواجهة

(١) تشكّل التجمّع الوطني الديمقراطي في سورية عام ١٩٨٠ من عدد من الأحزاب المعارضة وهي، «حزب الاتحاد الاشتراكي العربي» (ناصري)، و«الحزب الشيوعي السوري» ـ المكتب السياسي، و«حزب العمال الثوري =

سلطة «طائفية»، على اعتبار أنها تمثّل العلويين. هذا الاتجاه هو ما اخطته جماعة الإخوان المسلمين في نهاية سبعينيات القرن العشرين بعد أن كان حافظ الأسد قد فتح لها الأبواب، وعمل على «الاعتراف بها» كجزء من التكوين السياسي الذي آثر أن يجعله «متعدداً»، وإنْ تحت سلطته المطلقة.

وحاولت النقابات المهنية التي لم تكن قد أصبحت بعد تحت هيمنة السلطة (مثل نقابات المحامين والمهندسين والأطباء والصيادلة) أو التي كانت تضم النخب الثقافية (اتحاد الكتاب العرب)، التصدّي للاستبداد الذي كان يحكم سيطرته في نهاية سبعينيات القرن العشرين، فتحرّكت من أجل تجاوز الاستبداد وبناء دولة الديمقراطية. لكن العنف المسلح الذي أخذ تنظيم «الطليعة المقاتلة» (الذي تأثر بتنظيرات تنظيم الجهاد الذي نشأ في مصر في أواسط سبعينيات القرن العشرين)، والذي تبنّته جماعة الإخوان المسلمين، دفع إلى تهميش هذا الحراك المهم، وسمح للسلطة بأن تمارس أقصى درجات العنف من أجل تدمير، ليس القوى المسلحة وحسب، بل كل الأحزاب المعارضة، والعمل على الهيمنة النهائية على النقابات المهنية، وعلى المجتمع. لهذا كانت سنوات ثمانينيات القرن العشرين هي سنوات التصفية الشديدة لكل معارضة.

وقد شهدت تسعينيات القرن العشرين تهميشاً للمعارضة السياسية، ورغم أن السلطة قامت بإطلاق معتقلين، فقد أفضت صدمة انهيار الاشتراكية إلى حالة من الضياع السياسي، وسبّبت ركوداً تغذّى من الانهيارات العالمية التي أصابت النظم الاشتراكية، وظهور الميل نحو «الديمقراطية» كتأثر بما جرى في تلك النظم، مع بدء تعميم الخطاب الذي أطلقته العولمة، والذي ركّز على الحرية والديمقراطية من دون أن تكون هناك قوى فعلية لكي تحمل هذا المشروع. في الوقت ذاته، كان الاقتصاد السوري يدخل أزمة كبيرة، والسلطة تعيش إرباك الانهيار الذي أصاب النظم الاشتراكية، والاتحاد السوفياتي خصوصاً. وعادت السلطة، التي حاولت مقابلة الوضع بـ «الدمقرطة»، وتشدّدت بعد أن رأت أن أي انفتاح مهما كان هامشياً سوف يفضي إلى انهيارها. لكنها اتجهت إلى تحقيق «الانفتاح الاقتصادي» عبر القانون الرقم ١٠ الذي أعطى ضمانات لرأس المال وسهّل عملية الاستيراد. إلا أن الخطوة ظلت محدودة، رغم نشوء فئات مستفيدة، كانت في الغالب واجهات لرجالات نافذة في السلطة. وتوقفت عام ١٩٩٦ نتيجة مرض

= العربي» (ماركسي)، و«حركة الاشتراكيين العرب»، و«حزب البعث الديمقراطي» (مجموعة صلاح جديد). وظلّ يمثّل بوتقة المعارضة ككل إلى أن تشكّل إعلان دمشق عام ٢٠٠٥.

حافظ الأسد، وعجزه عن ممارسة السلطة بشكل طبيعي، الأمر الذي أوجد فراغاً مُلِحّ بتوسع نشاط النهب في مؤسسات الدولة، وميل رجالاتها إلى استغلال هذا الفراغ لكي تترسمل، حيث شهد الاقتصاد عملية نهب واسعة، دفعت إلى إطلاق حملة لمكافحة الفساد، لكن هدفها كان تصفية القيادات القديمة في سياق التحضير لتوريث السلطة إلى بشار الأسد، الذي بدأ يمارس سلطته عام ١٩٩٩.

كما شهدت حقبة الرئيس بشار الأسد التحوّل الكبير. لقد انطلق في خطاب يدعو إلى «الإصلاح السياسي»، وانتهى بتحقيق «الإصلاح الاقتصادي». لقد أوحى «خطاب القسم» الذي ألقاه بشار الأسد، وهو يتسلم السلطة يوم ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٠ بأن سورية مقبلة على مرحلة تتسم بالديمقراطية، وبحضور «الرأي والرأي الآخر»، وبالانفتاح على المعارضة. لقد عمّت الآمال بولوج مرحلة جديدة تتسم بتجاوز الاستبداد والانتقال إلى الديمقراطية، حيث صار شعار المعارضة هو تحقيق «الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية». ولقد نشط المثقفون، ونشطت أحزاب المعارضة، انطلاقاً من هذه الآمال لكي تحدد مطالبها التي ترى أنها تقود إلى تحقيق هذا الانتقال[٢].

وإذا كانت الأمور قد سارت نحو تحقيق عملية «التحديث والتطوير» التي تشمل أساساً الاقتصاد والإدارة، وأن كل «الضجة» التي أثيرت حول الديمقراطية، والآمال التي نهضت لتحقيقها، لم تكن في محلها، فقد تحقق «بعض التقدم» في مجال بنية السلطة، الذي لم يصل إلى تحقيق أيّ من هذه الآمال، وتمثّل بـ «تخفيف» الاستبداد، عبر «قوننته»، وتخفيف التشديد على «الرأي النقدي»، وظهور حالات من «التظاهر المحدود» وبعض أشكال الاحتجاج، والسماح لأحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» بإصدار صحفها التي اتسم بعضها بطابع نقدي جزئي في مجال الاقتصاد بالتحديد، وبصدور العديد من النشريات التي عبّرت عن آراء أحزاب معارضة كانت سرّية. لقد بات بإمكان هذه الأحزاب أن تمارس عملها بعلنية، رغم عدم الاعتراف القانوني بها، من دون أن تلاحق بشدة، كما كان الأمر في زمن الرئيس حافظ الأسد، إلا في حالات محدودة. كما بات الاعتقال «مقونناً»، بعد أن خضع طيلة تسعينيات القرن العشرين لمحكمة أمن الدولة، ولم يكن قائماً قبل ذلك.

---

(٢) انظر: محمد جمال باروت وشمس الدين كيلاني، تقديم وإعداد، **سورية بين عهدين.. قضايا المرحلة الانتقالية: بيانات ووثائق. حوارات وسجالات ـ مقالات** (عمّان: دار سندباد للنشر، ٢٠٠٣).

لهذا شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حراكاً سياسياً وثقافياً نقدياً في سياق السعي إلى تحقيق ما جاء في «خطاب القسم»، ومن ثم من أجل تحقيق الانتقال من النظام الاستبدادي، كما صاغه حافظ الأسد، إلى نظام ديمقراطي. وكانت هذه الآمال هي أساس ما أسمي «ربيع دمشق».

في مقابل هذا «التعديل» في بنية السلطة الذي ظل هامشياً قياساً على طابعها الاستبدادي الشمولي، وفي ظل استلام «رئيس شاب»، حيوي و«منفتح»، وفي ظل حملات المطالبة بالديمقراطية، و«تفكيك البنية الأمنية» للسلطة، والآمال التي نشأت، كان الاقتصاد يشهد تحوّلاً خطيراً، ربما لم يُلمس إلا من قبل قلة من الاقتصاديين الذين ذهبت تنبيهاتهم دون جدوى، سواء من قبل السلطة أو من قبل كل الحالمين بالحرية والديمقراطية. لقد ظلّ هؤلاء الحالمون يربطون الاستبداد بالدور الاقتصادي الذي مارسته الدولة، وبالتالي يشدّدون على الترابط بين الديمقراطية و«اقتصاد السوق»، وكانوا يسهمون في إخفاء أكثر التغيرات أهمية في الوضع بعد استلام بشار الأسد السلطة.

وإذا كانت مرحلة حافظ الأسد قد شهدت عملية «طبيعية» متحكم فيها من قبله، تمثلت بفتح الآفاق لـ «تحسين أوضاع» مؤيديه، وبالتالي السماح لهم بممارسة شكل من أشكال السطو على المال العام، أو الاستفادة من الموقع السلطوي لتحقيق «مصلحة» عبر العلاقة مع رأس المال المحلي أو الشركات العالمية، أو حتى المواطنين، فقد شهدنا انتقالة نوعية مع وصول بشار الأسد إلى السلطة، تمثلت بانتقال فئة نهبت الاقتصاد خلال المرحلة الأولى، وباتت تمتلك ثروة هائلة، إلى مرحلة السيطرة على «الدولة» والتحكم في قرار السلطة، وإخضاع كل الاقتصاد الوطني لمصالحها هي. هذه الفئة هي العائلة الحاكمة ذاتها، وإذا كان آل الأسد هم الأكثر استفادة زمن حافظ الأسد عبر استغلال قرابتهم في ممارسة كل أشكال «الاقتصاد الأسود»، فقد ظهر أن المرحلة الجديدة قد أظهرت آل مخلوف (خال الرئيس الشاب وأولاده) كمسيطرين على الاقتصاد. ويمكن القول إن الاقتصاد قد أصبح تحت سيطرة كل من آل مخلوف وآل الأسد وآل شاليش (أولاد عمة الرئيس الشاب) ومحازبيهم.

في عام ١٩٩١ أصدر حافظ الأسد المرسوم الرقم (١٠) الذي يعتبر الخطوة الأولى نحو تحقيق «الانفتاح الاقتصادي» الذي شهدنا مثيله في بلدان ما كان يسمّى «التحرر الوطني» منذ عقد ونصف العقد تقريباً (حيث بدأ في مصر عام ١٩٧٤). وكان المرسوم يعالج بعض القضايا الاقتصادية من دون أن يقرر الانفتاح الشامل، بعد خطوات

صغيرة بدأت منذ تسلّم محمود الزعبي رئاسة الحكومة عام ١٩٨٧. هذه الخطوة أنعشت بعض القطاعات الاقتصادية، وأفادت بعض المافيات وبعض التجار. وكما أشرنا حال مرض حافظ الأسد عام ١٩٩٦ دون الاستمرار في هذه العملية، رغم إنجاز الكثير من الدراسات ومشروعات القوانين التي كانت تتعلق بتحقيق اللبرلة.

لهذا كان استلام بشار الأسد للسلطة مناسبة لـ«تطوير» هذه العملية. لكن من منظور جديد، ربما، حيث بات التحوّل مرتبطاً بسيطرة فئة عائلية على مسار الاقتصاد، الأمر الذي جعل هذه العملية تصبّ في خدمة مصالحهم التي عنت السيطرة على الاقتصاد.

فقد بدأت فعلياً عملية تقليص الدور الاقتصادي للدولة تحت هدف «ضبط الميزانية» ومواجهة العجز، بالضبط كما تطرح شروط صندوق النقد الدولي من دون اتفاق معه، لكن في سياق تحقيق الشراكة الأوروبية المتوسطية. ورغم أن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي لم يوقّع، فإن كل الشروط التي طرحت في سياق تحقيق المعايير الضرورية للشراكة قد أنجزت. وربما أنجز أسوأ منها، لأن سورية لم تحصل على «ميزات» ممكنة من جهة، ولأن الفئة التي سيطرت على الاقتصاد كانت تحتاج إلى تحقيق عملية انخراط كامل في «العولمة» من جهة أخرى.

نجد هنا أن الاقتصاد قد شهد عمليتين متراكبتين: العملية **الأولى** تمثلت بالاندفاع إلى توسيع القطاع الريعي في الاقتصاد، أي قطاع الخدمات والسياحة والعقارات والاستيراد والبنوك، وهي العملية التي تحكمت فيها الفئة التي باتت تسمّى «رجال الأعمال الجدد»، وهي «العائلة»، كما أشرنا للتوّ، حيث بدأت تسيطر على «فرص اقتصادية» فرضها التطور التكنولوجي الحديث، خصوصاً هنا الاتصالات والنت، وهو القطاع الذي نما سريعاً في سورية، وكان مدخلاً إلى تحقيق تراكم مالي هائل لهؤلاء. واعتمد النشاط فيه على «استغلال» الدولة لكي تكون المتكأ (وربما الخاسر)، لكي يصب التراكم المالي في جيوبهم. وكان ذلك في أساس ظهور آل مخلوف، وفي تحقيق تراكم هائل جعلهم يسيطرون على نسبة مهمة من الاقتصاد. لكن الأمر تعلق هنا بالتوسع في النشاط في الأسواق الحرة والمطاعم والفنادق، والعقارات، والسعي إلى السيطرة على الوكالات التجارية للشركات العالمية، والتشارك مع رأس المال الخليجي في النشاط العقاري والفندقي.

هذا القطاع هو الذي كان ينمو بتسارع، والذي كان يستحوذ على النسبة العليا في الاقتصاد الوطني؛ والذي بات أيضاً تحت سيطرة تلك الفئة العائلية بشراكاتها التي تبلورت في ما بعد بتأسيس «شركة الشام القابضة» التي ضمّت كتلة أساسية من كبار التجار والصناعيين، والتي استحوذت على نسبة تزيد على ٦٠ بالمئة من الاقتصاد[٣].

تمثلت العملية الثانية بتفكيك «القطاع العام»، وإنهاء الدور الاقتصادي للدولة. فقد تراجع التوظيف في الدولة، وجرى تثبيت الأجور، وجرت عملية التخلّص من التعليم المجاني وتقليص الضمان الصحي. إضافة إلى حدوث انهيار كبير في مؤسسات ومناهج التعليم، وفي مستشفيات الدولة والعلاج المجاني.

لكن شهدنا أيضاً عملية تراجع الاستثمار الفعلي الذي كانت تقوم به الدولة في الاقتصاد، رغم أن الميزانيات كانت تخصص أرقاماً وهمية لذلك، لأن العجز في الميزانية لا يسمح بتحقيقها. وهو الأمر الذي طال صيانة وتحديث الصناعات التي تملكها الدولة، أو حتى تحديث البنية التحتية والخدمات العامة. كما بدأت عملية بيع الشركات والمؤسسات والمصانع الرابحة، لكن بعد أن تجري عملية تقديرها بشكل سلبي، أو إهمال الشركات الخاسرة. وهو الأمر الذي فرض تقلّص مداخيل الدولة وتحميلها أعباء كبيرة بفعل الخسارة التي تنتج من هذه العملية.

وكانت قد صدرت خلال الأعوام ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧ كل القوانين التي تؤسس للتحول الليبرالي في سورية، حيث بات الاقتصاد مفتوحاً بشكل كامل، وبات القطاع الريعي هو المهيمن، مع سيطرة «رجال الأعمال الجدد» (أو من خلال شركة الشام القابضة التي ضمّت ما يقارب الـ ١٠٠ رأسمالي). فانهارت الصناعة، خصوصاً بتأثير الاتفاق الاستراتيجي مع تركيا، و«الغزو الصيني»، وكذلك انهارت الزراعة بفعل ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والأسمدة.

بهذا تشكّلت كتلة مجتمعية كبيرة باتت مفقرة نتيجة البطالة العالية (٣٠ ـ ٣٣ بالمئة) والأجر المتدني، وافتقاد خدمات الدولة ليس في الريف فقط، حيث انهار وضع الفلاحين الفقراء والمتوسطين، بل في صفوف الطبقة العاملة وموظفي الدولة، والعدد الأكبر من المهنيين، ومتوسطي التجار وصغارهم.

---

(٣) انظر: محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، والكتاب يشرح طبيعة التحولات الاقتصادية، ويبيّن طبيعة سيطرة «رجال الأعمال الجدد»، وكيفية التحكم بالاقتصاد.

ثانياً: الحراك الاجتماعي في العقد الأخير

يمكن أن نشير منذ البدء إلى أن الحراك قد مرّ بمرحلتين: المرحلة **الأولى** هي المرحلة التي باتت تسمى «ربيع دمشق»، والتي تركّزت، كما أشرنا، حول دمقرطة الدولة، أو التي حملت شعار «الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية»، كما اتسمت بنشاط نخبوي «كبير»، أما المرحلة **الثانية** فهي مرحلة تراجع الآمال وانحسار النشاط. لقد استمرت المرحلة **الأولى** ربما إلى منتصف عام ٢٠٠٥، حيث جرى إغلاق آخر منتدى من المنتديات التي تشكّلت في ربيع دمشق، وهو منتدى الأتاسي، لندخل في المرحلة **الثانية** التي هيمنت عليها التحوّلات الإقليمية بعد مقتل رفيق الحريري وإتهام النظام السوري بذلك، وهي المرحلة التي انتهت بحدث دراماتيكي تمثل بانطلاق الثورة.

١ ـ مرحلة تراجع الآمال وانحسار النشاط (تموز/ يوليو ٢٠٠٠ إلى أيار/ مايو ٢٠٠٥)

في المرحلة الأولى كان الاحتجاج والنشاط نخبويين، ويمارسان من قبل مثقفين وأحزاب، وشهد أشكالاً من التظاهر من أجل المعتقلين والحريات بالأساس، وظل محصوراً في دمشق وبعض المدن (حمص، وحلب). لكن هذه المرحلة شهدت نشوء العديد من التشكيلات «المدنية»، وطغت فيها ظاهرة المنتديات، فقد شهدت توسع إنشاء جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان، وجمعيات تخص النساء، وهيئات لمناهضة العولمة، أو ضد التطبيع ومناهضة الصهيونية، أو مقاطعة البضائع الأمريكية، ولدعم الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والدفاع عن العراق ضد الاحتلال الأمريكي.

بدأ الحراك ببيان وقّعه ٩٩ مثقفاً صدر بُعيد تسلّم بشار الأسد الحكم بخطاب القسم الذي ألقاه يوم ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٠، حيث أكد أن «الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في عالم اليوم لغة إنسانية مشتركة تجمع بين شعوب الأرض وتوحّد آمالها في غد أفضل»، ليصل إلى المطالبة بـ:

أ ـ إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية.

ب ـ إصدار عفو عام، وإطلاق سراح معتقلي الرأي والضمير، والعفو عن الملاحقين لأسباب سياسية، والسماح بعودة المنفيين.

ج ـ إرساء دولة القانون، وإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية، وحرية الاجتماع والصحافة[٤].

ثم صدر بيان الألف في كانون الثاني/ يناير سنة ٢٠٠١ ليشرح ويفصّل في هذه المطالب، ويحاول تأسيس «منظور فكري» لسياق المطالب الديمقراطية[٥]، لكنه أفضى إلى تأسيس ما سمّي «لجان إحياء المجتمع المدني»، التي ضمّت نخبة من المثقفين المهمومين بالمجتمع المدني[٦]. وقد تضمنت المطالب التي شملتها الوثيقة:

أ ـ وقف العمل بقانون الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية.

ب ـ إطلاق الحريات السياسية، خصوصاً حرية التعبير والرأي، وقوننة الحياة المدنية والسياسية بإصدار قانون ديمقراطي لتنظيم عمل الأحزاب، والجمعيات، والنقابات.

ج ـ إعادة العمل بقانون المطبوعات الذي يكفل حرية الصحافة والنشر.

د ـ إصدار قانون ديمقراطي لتنظيم الانتخابات.

هـ ـ استقلال القضاء ونزاهته وبسط سيادة القانون.

و ـ إحقاق حقوق المواطن الاقتصادية المنصوص عليها في الدستور الدائم.

ز ـ إعادة النظر في علاقة أحزاب الجبهة التي تقوم على مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع الذي يخص المادة الثامنة من الدستور[٧].

تُرجم هذا التوجه بخطوات عملية تمثلت بتأسيس ما سمّي «المنتديات»، حيث انطلقت هذه النخب من فكرة أنه يجب فرض أمر واقع يسمح لها بالنشاط لطرح أفكارها أولاً، وبالتالي العمل على أن تتمثل هذه الخطوة بالقيام بدور «تنويري» يسمح بفهم معنى المجتمع المدني، ويفتح المجال على الحوار والنقاش حول مختلف القضايا التي تتعلق بسورية أولاً، والعالم ثانياً. لهذا كان هدف المنتديات هو «الحصول على مساحة من الحرية» يجري فيها الحوار والنقاش، حتى بحضور أطراف من السلطة.

---

(٤) انظر: باروت وكيلاني، المصدر نفسه، ص ٩٩.
(٥) المصدر نفسه، ص ١١٧.
(٦) المصدر نفسه، ص ٥٠.
(٧) المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

انتشرت المنتديات كـ «الفطر»[8]، لكن برز منها منتدى الحوار الوطني الذي أسسه رياض سيف، عضو مجلس الشعب سابقاً، والذي كان يقام في بيته (لكن رياض سيف نتيجة طموحه السياسي حاول الإعلان عن تشكيل حزب هو «حركة السلم الاجتماعي»، ما أدى إلى اعتقاله وإغلاق المنتدى). كما أسس منتدى جمال الأتاسي في بيت «شيخ المعارضين» جمال الأتاسي الذي كان قد توفي قبل أشهر قليلة من هذا التحوّل في سورية، وهو المنتدى الذي استمر فترة أطول نتيجة علاقته بحزب الاتحاد الاشتراكي الذي كانت السلطة تنظر إليه على أساس أنه «معارضة عقلانية»، لكن المنتدى تعرض للمداهمة وتوقف عن نشاطه بعد اعتقال هيئته الإدارية في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٥، في ضوء قراءة ورقة في إحدى ندوات المنتدى مقدمة من المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، علي صدر الدين البيانوني. وكذلك أسس منتدى اليسار الذي تشكّل من كوادر يسارية بعضها من حزب العمل الشيوعي، وأقيم في بيت منيف ملحم (وهو عضو سابق في حزب العمل الشيوعي). هذا فضلاً عن منتدى الحوار في حمص، ومنتدى بدرخان في القامشلي، ومنتدى حقوق الإنسان في دمشق[9].

تمثّل نشاط المنتديات في الحرص على عقد ندوات شهرية يقدمها محاضر في موضوع متفق عليه، ومن ثم يجري الحوار بين الحاضرين الذين كان بينهم «ممثلون» عن السلطة، بحيث يكون دورهم هو الدفاع عنها (طبعاً إضافة إلى المخبرين من كل الأجهزة الأمنية). وبهذا، فقد أصبحت سورية ورشة حوار كبيرة، طرحت خلالها الكثير من القضايا، ونوقشت الآراء المتعارضة، وحتى المتناقضة، كما جرى النقد المستمر لطابع السلطة الاستبدادي، وتمّت الدعوة إلى الانتقال إلى الديمقراطية. ولقد استمرت هذه الحالة من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ إلى نيسان/ أبريل ٢٠٠٥. لكن لا بد من الإشارة إلى أن نشاط المنتديات واجه هجوماً شديداً من قبل السلطة بدأ من شباط/ فبراير ٢٠٠١، الأمر الذي فرض توقف العدد الأكبر من المنتديات، خصوصاً منتدى الحوار الوطني. وفي الأخير، لم يبق سوى منتدى جمال الأتاسي، كما أشرنا سابقاً. لهذا جرى القول إن

---

(٨) انظر: إبراهيم حميدي، في: **الوسط**، ١٥/ ١١/ ٢٠١١.

(٩) باروت وكيلاني، تقديم وإعداد، **سورية بين عهدين.. قضايا المرحلة الانتقالية: بيانات ووثائق. حوارات وسجالات ـ مقالات**، ص ٤٧. ويمكن الاطلاع على تجربة منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، المنتدى الذي استمرّ أكثر من ثلاث سنوات ونصف. انظر دراسة رئيسة المنتدى في: سهير الأتاسي، «تجربة منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي،» في: جورج عيراني ورضوان زيادة، محرّران، **التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الإسبانية** (دمشق: مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان؛ القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٩)، ص ٥٧ ـ ٦٨.

«ربيع دمشق» لم يستمر سوى ستة أشهر فقط. رغم أن تداعياته ظلت قائمة إلى أيار/ مايو ٢٠٠٥، حيث جرى إغلاق منتدى جمال الأتاسي، بعد أن كان الوضع السوري قد دخل في نفق اغتيال الحريري في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

في هذه المرحلة ارتبط النشاط السياسي بالإجمال بنشاط المنتديات، وأصبح علنياً، رغم عدم اعتراف السلطة بالأحزاب، وميلها إلى التواصل الجزئي مع بعضها البعض. وقد شهدت هذه المرحلة كذلك انتشاراً كبيراً للجمعيات التي تنشط في مجال حقوق الإنسان بعد أن كانت سورية قد شهدت نشوء «لجان الدفاع عن حقوق الإنسان» في نهاية عام ١٩٨٩، التي تعرّض أعضاؤها للاعتقال عام ١٩٩١، لكنها ظلت تنشط في الخارج. وقد عاد نشاطها إلى سورية بعد عام ٢٠٠٠ بخروج بعض أعضائها المعتقلين.

لكن خلال العقد الجديد من القرن الحادي والعشرين، تشكّلت هيئات أخرى عديدة، مثل «جمعية حقوق الإنسان في سورية» التي تأسست عام ٢٠٠١[١٠]، و«المرصد السوري لحقوق الإنسان»، و«المركز السوري لحقوق الإنسان»، و«المنظمة العربية لحقوق الإنسان»، و«منظمة حقوق الإنسان في سورية ـ ماف»، و«اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سورية» (الراصد) ، و«المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية»، و«المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية» (DAD). وأخذت تتكاثر بشكل لافت، حيث دخل عنصر التنافس عاملاً في هذا التكاثر، كما أدى التمويل دوراً أيضاً، لهذا شهدنا انشقاقات في بعضها. ولقد نشطت هذه اللجان والهيئات، إضافة إلى دفاعها عن المعتقلين، من أجل «رفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتفعيل قوانين المساواة بين المواطنين، وإطلاق الحريات العامة»[١١].

وشهدت هذه المرحلة أيضاً نشوء العديد من الجمعيات النسائية. مثل «رابطة النساء السوريات»، و«جمعية المبادرة الاجتماعية»[١٢].

(١٠) انظر: سوسن زكزك، «الحركات الاجتماعية في سورية،» في: عزة خليل، محرّر، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي** (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية والمنتدى العالمي للبدائل، إصدار مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦)، ص ١٩٧.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

وفي ظل التفاعل مع التحولات الاقتصادية الداخلية، و«غزو» العولمة، والحروب الإمبريالية التي بدأت في أفغانستان، ووصلت إلى العراق، ومع استمرار الانتفاضة الفلسطينية الثانية، نشأ العديد من الهيئات واللجان التي تهتم بـ «مناهضة العولمة»، ودعم الانتفاضة الفلسطينية، ومقاطعة البضائع الأمريكية، وضد الحرب على العراق. كما شهدنا نشاطاً فعلياً لدعم الانتفاضة، وضد الحرب على العراق، قام على أساس التظاهر أو الاعتصام.

بالطبع، بدأ عمل ناشطي «مناهضة العولمة في سورية» ضد سياسات العولمة التي تقوم على تعميم اللبرلة، وإنهاء دور الدولة الاقتصادي، وكجزء من الحراك العالمي المناهض للعولمة الذي بدأ في بورتو أليغري في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، لكن الأمر لم يتوقف على هذا النشاط العالمي، بل ارتبط بمواجهة السياسات الليبرالية التي كانت تسير بتسارع في سورية. وقد شارك الناشطون في التظاهرات ضد الحرب على العراق، وأصدروا نشرة هي **البديل** التي كانت تعبّر عن رؤاهم للسياسات الإمبريالية، ونقد العولمة والليبرالية المتوحشة، فضلاً عن تحليل طبيعة السياسات الليبرالية التي أخذت تتسارع في سورية بعد استلام بشار الأسد السلطة[١٣].

ظل نشاط المجموعة مستمراً إلى عام ٢٠٠٧، حيث شهدت خلافات داخلية في ضوء الموقف من الحرب الصهيونية على لبنان، وتصدّي حزب الله للجيش الصهيوني. وبعد أن كانت مناهضة العولمة أيضاً قد تراجعت على صعيد عالمي، وأصبح المنتدى الاجتماعي العالمي الذي كان يعقد سنوياً يعقد كل عامين، وبات أقرب إلى الكرنفال منه إلى فعل سياسي مقاوم.

٢ ـ مرحلة التحوّلات الإقليمية وانطلاق الثورة (بعد أيار/ مايو ٢٠٠٥)

في المرحلة الثانية طغى ما هو إقليمي بعد اتهام النظام السوري في اغتيال رفيق الحريري، والهجمة الأمريكية لمحاصرة النظام والعمل على إسقاطه. وبالتالي حصل انشداد في الوضع الداخلي إلى استقطاب «جديد»، وإلى آمال لدى بعض القوى المعارضة بتدخل إمبريالي يفرض تغيير السلطة. بهذا عاد السياسي يتصدر المشهد، وأعيد تفعيل المعارضة عبر تشكيل «إعلان دمشق» الذي ضم معظم قوى المعارضة التي

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٩٨ ـ ١٩٩، وللمجموعة موقع إلكتروني هو: <http://www.albadil.net>.

كان بعضها يأمل في أن يكون الإعلان «المطابق الداخلي» لسياسة التدخل الإمبريالي، ومن ثم السلطة الجديدة. ولقد تعرّضت بعض قيادات الإعلان للاعتقال.

لكن، سنلمس أنه خلال تصاعد الصراع بين السلطة وأمريكا، والدول الإمبريالية عموماً، أي أعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، كانت السياسة الليبرالية تصل إلى نهايتها عبر اكتمال «تحرير الاقتصاد»، وتحقيق سيطرة «رجال الأعمال الجدد»، حيث بات السوق مفتوحاً على الاستيراد الحرّ، وباتت الأسعار عالمية رغم استمرار تدني الأجور.

لكن رغم الاختلال الكبير في الوضع الاقتصادي، والفارق الهائل في التكوين الطبقي، وتهميش كتلة كبيرة من الشعب، لم نشهد حراكاً جدّياً من الطبقات والفئات التي تضرّرت. لقد بدأت تظهر أشكال من «الاحتقان الاجتماعي»، لكنها لم تبلغ إلى درجة الحراك، إذ كانت فقط تظهر عبر تعليقات «شعبية»، و«تأوّهات»، وإشارات إلى «الوضع الصعب». لهذا يمكن رصد ثلاثة أشكال محدودة للفعل، يمكن تلخيصها في التالي:

أ ـ المقاومات الاجتماعية الضعيفة، التي تمثلت باحتجاج عمالي محدود، جرى فيه قطع طريق اللاذقية ـ دمشق، وبعض الاعتراضات التي ظهرت في بعض الشركات التابعة للدولة[١٤]. وفي الغالب، كان الطابع الاحتجاجي يتمثل بتقديم العرائض بمطالب العاملين أو النشر في الصحف، مثل: «وردت إلى **قاسيون** شكوى من فلاحي محافظة درعا محمَّلة بالعتب والرجاء، ولكنها مغلفة باليأس والإحباط والقنوط من بعض الظواهر غير العادلة بحق الفلاحين، فبعد شكرهم الخاص لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومديرية صندوق دعم الإنتاج الزراعي، أعربوا عن حرصهم الشديد والواضح على مصلحة الفلاح، والحرص على أن يستفيد فلاحنا من صندوق الدعم الزراعي»[١٥].

ولكن الأمر كان يصل إلى حدّ الاعتصام في بعض الحالات، فمثلًا اعتصم عمال مرفأ طرطوس للمطالبة بتوزيع الكتلة الانتاجية بشكل عادل، إذ «نفذ عمال مرفأ طرطوس يوم ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وقفة احتجاجية في سابقة لم تحصل في المرفأ من

---

(١٤) انظر مثلاً: موقع جريدة **قاسيون**، قسم المحليات، حيث يورد العديد من الحالات حول هذه الموضوع، <http://www.kassioun.org/index.php?mode=category&id=59>.

(١٥) انظر: بشار دريب، «١٢٠ ألف عامل سوري ملّوا "التريّث" قبل صرف تعويضاتهم،» ذي برس نيوز (٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠)، <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=60805#ixzz2tsvvwrie>.

قبل، احتجاجاً على جملة من الممارسات الظالمة التي تحرم العمال حقوقهم، حيث أعلنوا بصوت عالٍ وقوي في اعتصامهم أمام مبنى محافظة طرطوس، أنهم لن يتنازلوا عن حقوقهم، وأنهم مستمرون بالمطالبة إلى أن تتحقق مطالبهم، وترفع المظالم عنهم، وأنهم بهذه الوقفة الاحتجاجية يعبّرون عن الحالة المزرية التي وصلت إليها الطبقة العاملة السورية بسبب الهجوم الواسع الذي يُشن على حقوقها ومكاسبها التي حققتها طيلة العقود الماضية».

لقد كسر عمال المرفأ في طرطوس هذه القاعدة، وخرجوا إلى الشارع مطالبين بحقوقهم التي ينكرها عليهم المسؤولون عن المرفأ، وفي مقدمتهم المدير العام الذي حمّله العمال مسؤولية العواقب نتيجة تصرّفهم هذا.

كان أبرز مطالب العمال العادلة التي أعلنوها باعتصامهم:

(١) إعادة توزيع الكتلة الإنتاجية بشكل عادل لمن يعملون في الظروف القاسية، وفي العراء، وداخل العنابر، معرّضين أنفسهم وحياتهم للمخاطر، وللإصابات العمل القاتلة أحياناً.

(٢) تثبيت العمال، وعدم اعتبارهم عمالاً مؤقتين أو عرضيين، مع العلم أنهم يعملون منذ سنوات في المرفأ.

(٣) منح العمال تعويض طبيعة عمل.

(٤) تشميل العمال بالطبابة والرعاية الصحية.

(٥) صرف الوجبة الوقائية للعمال.

(٦) صرف الإجازات الإدارية.

(٧) تأمين مياه شرب نظيفة أثناء العمل.

ولقد كرروا الاعتصام يوم ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١[١٦].

ب ـ ظهور أكثر الاحتجاجات في الأطر القاعدية لاتحاد نقابات العمال خلال المؤتمرات النقابية، التي تركّزت على الأجر ونقد سياسة «الفريق الاقتصادي» (الذي

---

(١٦) آلان كرد، «الطبقة العاملة في سورية... هجوم على المكتسبات والحقوق، ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣: الجزء الأول ٢٠١١،» **الحوار المتمدن**، العدد ٣٩٨٧ (٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣).

هو الواجهة لآل مخلوف و«رجال الأعمال الجدد»). وفي حدود هذا النقد كان يرتفع السقف عالياً أحياناً[١٧].

ويشير عمر قشاش، وهو نقابي قديم قضى ٢٥ عاماً في السجون، إلى المؤتمرات النقابية التي جرت عام ٢٠٠٦، فيقول: «عقدت النقابات العمالية ومؤتمراتها السنوية في سورية في شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس لعام ٢٠٠٦. وقد ناقش العمال والنقابيون في مؤتمراتهم قضايا عديدة، سياسية واقتصادية واجتماعية، والمعاناة التي يتعرض لها العمال من قبل أصحاب العمل، والضغط على العمال، بالتنازل عن كافة حقوقهم وأتعابهم؛ وموضوع تعديل قانون العمل الموحّد الذي يجري إعداده بمعزل عن مشاركة النقابات العمالية، ورفض شعار «العقد شريعة المتعاقدين» الذي تبنّته وزارة العمل لصالح أصحاب العمل وضد مصلحة العمال ... وموضوع زيادة الأجور والبطالة والغلاء ...». ويدرج المطالب المقدمة من العمال، يقول: «جرى انتقاد سياسة الحكومة وتوجهها في تأجير الشركات العامة للقطاع الخاص، ورفض الخصخصة وبيع القطاع العام الرابح للطبقة الرأسمالية في القطاع الخاص» (معمل حديد حماة، والآن معمل الإسمنت ومرفأي اللاذقية وطرطوس). وقد طالب النقابيون بضرورة إصلاح وضع المعامل المخسرة والمنهوبة، وانتقدوا الحكومة لتقصيرها في مراقبة الهدر والتبذير والفساد المستشري.

اجتماعياً، تراجع دور الحكومة في تقديم الخدمات الاجتماعية في الميادين كافة: التعليم، والصحة، والسكن، والخدمات العامة الأخرى، إلى جانب غياب الرقابة في مجال التموين، وارتفاع الأسعار من قبل التجار من دون ضوابط. كما طالب النقابيون بزيادة الرواتب والأجور لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.

وقد تعرض النقابيون بالنقد لمفهوم اقتصاد السوق الذي تدافع عنه الدولة، كما تعرّض بعضهم بالنقد لشعار النقابية السياسية، كيف فهم، ووظف عملياً، لتجميد حراك العمل النقابي في الدفاع عن مطالب العمال. كما شدّدوا في مؤتمراتهم على متابعة النضال من أجل تحقيق المطالب التالية:

---

(١٧) انظر مثلاً ما نشر في جريدة الثورة الرسمية حول النقاش في المؤتمرات النقابية، في: بسام زيود، «عمال دمشق في المؤتمر السنوي: تعديل القوانين.. إصلاح القطاع العام.. تكريس ثقافة الحوار،» الثورة، ١٩/ ٣/ ٢٠١٣، <http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=86124727920130318223351>.

(١) العمل من أجل وضع حدّ لمعاناة العمال في العمل، ومطالبة الحكومة ووزارة العمل بإصدار قرار باعتبار عقود العمل المتّسمة بالإذعان والذلّ التي يفرضها أصحاب العمل على العمال بالتنازل عن حقوقهم وأتعابهم باطلة حكماً، لأنها ضد مصلحة العمال، ومخالفة للقانون والدستور السوريين.

(٢) وضع حدّ لإلزام أصحاب العمل بجعل دوام العمل اليومي ٨ ساعات بدلاً من ١٢ ساعة.

(٣) زيادة الرواتب والأجور لمواجهة موجة الغلاء من أجل تحسين المستوى المعيشي للعمال.

(٤) معالجة مشكلة البطالة، وضرورة تقديم راتب بطالة للعاطلين من العمل. وهنا نرى من المفيد والضروري إعادة النظر في الدخل الوطني، وتحقيق توازن اجتماعي، بحيث يسهم في مساعدة العاطلين من العمل.

(٥) انتقاد وزارة العمل لإهمالها واجباتها في العمل لتطبيق القانون، في موضوع التأمينات الاجتماعية، وقانون العمل الموحّد (لا يزال يوجد ثلاثة ملايين عامل غير مسجلين في التأمينات الاجتماعية، وهم محرومون كثيراً من حقوقهم القانونية الأخرى، بسبب تهرب أصحاب العمل من تسجيل عمالهم).

(٦) فتح سقف الحوافز.

(٧) إلزام أصحاب العمل بتنفيذ الزيادات الدورية للأجور.

(٨) تثبيت العمال المؤقتين في المعامل والمؤسسات الإنشائية والعاملين لدى وزارة التربية.

(٩) العمل على إلغاء المادة الرقم (١٣٧) من قانون العاملين الرقم (٥٠).

(١٠) المطالبة بإصدار قانون الضمان الصحي.

(١١) المطالبة بتعميم الوجبة الغذائية للعمال في المهن والأعمال الضارة صحياً.

(١٢) العمل على تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، بحيث يشمل جميع العاملين في مراحل التأمين كافة.

(١٣) العمل من أجل منح عمال القطاع الخاص التعويض العائلي وتعويض المحروقات أسوة ببقية عمال القطاع العام.

(١٤) التشديد على مبدأ تعديل قانون العمل الموحّد، بحيث يحافظ على الحقوق المكتسبة في القانون وتطويرها.

(١٥) العمل على منح طبيعة العمل لكافة العاملين في قطاع الغزل والنسيج أسوة ببقية القطاعات الانتاجية.

(١٦) العمل على إلزام أصحاب الشركات بإعطاء العمال حصتهم من الأرباح التي ينصّ عليها المرسوم الرقم (١١٢) وتعديلاته وهي ٢٥ بالمئة .

(١٧) العمل على إلزام أصحاب العمل والورش الصغيرة بدفع أجرة يوم الراحة الأسبوعية بحسب المرسوم الرقم (٧٤) لعام ١٩٦٤، وتمكين العمال من الاستفادة من العطل السنوية والأعياد الرسمية المأجورة.

(١٨) العمل على تطبيق تدابير الأمن الصناعي والسلامة العامة والنظافة في المعامل والمؤسسات.

(١٩) شدّدت مداخلات النقابيين على مطالبة الحكومة بالدفاع عن قطاع الدولة، والعمل على إصلاح المؤسسات المخسرة والمنهوبة، وعدم التفريط بالمؤسسات الاستراتيجية الرابحة لصالح الوطن.

(٢٠) مطالبة الحكومة بمحاربة الهدر والتبذير في الإنفاق، والفساد والمفسدين، وسارقي الأموال العامة للشعب، لأنهم ألحقوا ضرراً كبيراً بالاقتصاد الوطني[١٨].

على سبيل المثال، أيضاً، سنلحظ أن ٢٦٠ نقابة عمالية عقدت مؤتمراتها قبل عام من الثورة، «وشدّدت هذه المؤتمرات كافة على قضايا أساسية: المحافظة على القطاع العام وتطويره، وتثبيت العمال المؤقتين، وتحقيق الضمان الصحي، وفتح سقف طبيعة العمل والحوافز، وإلغاء ضريبة الإنفاق الاستهلاكي، وتحسين الوضع المعيشي، وإيجاد جبهات عمل للشركات الإنشائية، ومكافحة البطالة وانعكاساتها الاجتماعية، وتطوير الخطاب النقابي بشكل عام. وهذا إضافة إلى قضايا تفصيلية: حال هذه الشركة أو تلك،

---

(١٨) عمر قشاش، «المؤتمرات النقابية في سورية،» الحوار المتمدن (٣ أيار/ مايو ٢٠٠٦)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=63801>.

وأوضاع عمال القطاع الخاص»[١٩]. وقد طرح السؤال مراراً حول: «ماذا يريد العمال من المؤتمرات النقابية القادمة؟». هذا ما طرح في الاجتماع الذي عقدته قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال مع الكوادر الرئيسية في الحركة النقابية، والذي أشار إلى «أن المقاييس العمالية تشدّد على حدوث توازن بين الدخول والإنفاق، بحيث تساوي نسبة الأجور ٤٠ بالمئة من الدخل الوطني، وهي لا تساوي الآن في أحسن أحوالها ٢٠ بالمئة. وهذا يعني خللاً فظيعاً في توزيع الدخل الوطني لمصلحة رؤوس الأموال التي زادت من تمركزها بأيدي قلة قليلة تستأثر بالنصيب الأكبر من الدخل الوطني (الأرباح)، الأمر الذي يعيق الاقتصاد الوطني عن تحقيق النمو المطلوب لتطوير القوى المنتجة، وتطوير الاقتصاد الحقيقي في الزراعة، والصناعة، الذي يؤدي دوراً مهماً في القضاء على البطالة والفقر في حال تخليصه من النهب والفساد الكبيرين»[٢٠].

لقد جرى الربط بين اللبرلة وانهيار وضع العمال، وهو ما ظهر في المؤتمرات النقابية بشكل واضح، حيث إنه «منذ أن تبنّت سورية اقتصاد السوق الاجتماعي جرت تحولات اقتصادية واجتماعية أرخت بظلالها على آليات السوق، واتخذت إجراءات بهذا الشأن، وإن كانت متدرجة، لكنها تركت آثاراً في العاملين، وفي الطبقة العاملة، ومنها: عدم تطوير القطاع العام، والتشابكات المالية، وواقع الشركات الإنشائية، ومكاتب التشغيل وفشلها، وفلتان الأسعار، والعمال المؤقتون، والحوافز وطبيعة العمل والتعويضات، والضمان الصحي، والسلامة المهنية، وتوقف عدة شركات عن الإنتاج، واقتراح طرح عدد من شركات القطاع العام في سوق الأسهم»[٢١].

ج ـ نقد «الفريق الاقتصادي» (من دون الإشارة إلى القوة الطبقية التي فرضته) من قبل أوساط «اليسار» المشارك في السلطة، أو على هامشها (مجموعة «قاسيون»)، عبر صحافته (جريدة **النور** التي يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحّد[٢٢]، وجريدة **قاسيون** التي تصدرها وحدة الشيوعيين التي باتت تسمّى «حزب الإرادة الشعبية»)[٢٣]،

---

(١٩) «قاسيون على هامش المؤتمرات النقابية،» **قاسيون**، ١/ ٣/ ٢٠١٠، <http://kassioun.org/index.php?mode=article&id=6779>.

(٢٠) انظر: **قاسيون**، ٧/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=13614>.

(٢١) علي عادلة، «التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على مداخلات القيادات النقابية! تعميم إداري يلغي قرار الوزير؟! مشكلة ٦٠٠ عائلة بتوقف محلج سلمية عن العمل،» **الفداء** (حماه)، ٢٦/ ٣/ ٢٠١٢، <http://fedaa.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=76215788120120325122633>.

(٢٢) انظر: الموقع الإلكتروني لجريدة **النور** التي يصدرها الحزب، <http://www.an-nour.com>.

(٢٣) انظر: الموقع الإلكتروني لجريدة **قاسيون** التي يصدرها الحزب، <http://www.kassioun.org/html>.

حيث كانت تنشر أيضاً ما يقوله العمال في مؤتمراتهم، إضافة إلى النقد المتفاوت الحدّة للسياسات الليبرالية المتسارعة.

خاتمة

كل هذا السياق لم يكن يوحي بأن ثورة يمكن أن تحدث في سورية، وخصوصاً أن الصراع الإقليمي الذي كان يدور حول سورية، كان يخفي عملية اللبرلة المتسارعة التي قامت بها الفئة الحاكمة. لكن كان التحوّل الاقتصادي أقوى من أن يجعل سورية استثناءً في سياق الثورات العربية، حيث أدى المسار الليبرالي الذي بدأ في سورية متأخراً (وربما كانت هي البلد الأخير الذي اتبع هذا المسار)، إلى النتائج ذاتها التي أدت إلى الثورات في البلدان العربية الأخرى.

لكن، لا بد من ملاحظة أن الوضع السوري كان الأسوأ من زاوية غياب الأحزاب والنقابات التي تعبّر عن الطبقات الاجتماعية، وتدافع عن مصالحها. وأيضاً من زاوية الاستبداد الشديد والشمولي الذي جعل الحراك بحاجة إلى دفعة قوية.

فكما لاحظنا كانت النقابات تحت سيطرة محكمة للسلطة (التي هي هنا سلطة الأجهزة الأمنية)، وكانت الأحزاب المعارضة في السجون، أو أنها قد تهمّشت. وبالتالي لم يفض الانهيار المعيشي الذي أصاب قطاع كبير من الشعب إلى تحركات ذات بال، بل شهدنا بعض الاعتراضات والاحتجاجات، وأقل كثيراً الأشكال الأخرى، سواء تعلق الأمر بالاعتصامات أو التظاهرات أو الإضرابات. وقد تركّز كل الاحتجاج السياسي حول الاستبداد وضرورة الديمقراطية.

الفصل التاسع

الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: الأردن

تامر خرمة(*)

(*) صحافي وكاتب من الأردن.

أولاً: التحوّلات الاقتصاديّة وبنية السلطة الحاكمة

في عام ١٩٩٩، وبعد مرور عشر سنوات على استئناف الحياة البرلمانية في الأردن، وإلغاء حقبة الأحكام العرفية، كان المشهد قد اكتمل تماماً، ونضجت كافّة المقدّمات الضروريّة لبدء مرحلة جديدة في الحياة الاقتصاديّة ـ السياسيّة، فاستبق الملك حسين لحظة وفاته، وقطع رحلة العلاج الذي كان يتلقّاه في الولايات المتحدة، ليعود إلى عمّان ويفاجئ الأردنيّين بتنحية شقيقه، وليّ العهد الأمير حسن، وتنصيب نجله الأكبر عبد الله الثاني ملكاً على البلاد، بعد وفاته.

كانت عشر سنوات على بدء النموذج الأردني لما اتّفق على تسميته «التجربة الديمقراطيّة» أكثر من كافية لإرساء المقدّمات الضروريّة لإجراء تعديلات مهمّة على بنية السلطة الحاكمة، بما يمكّنها من تلبية استحقاقات المؤسّسات الماليّة العالميّة، وترجمة الإرادة الغربيّة لمصير الدولة صاحبة الشريط الحدودي الأطول مع «إسرائيل».

وكمختلف دول المشرق العربي، كان المطلوب غربيّاً هو تهيئة المناخ السياسي المؤاتي لإحداث تغييرات اقتصاديّة عميقة، تخلّص السوق من تلك الأدوار التي كانت تمارسها الدولة الأبويّة. كما كان لا بدّ من تحويل الأردن من «دولة عازلة» إلى بوّابة تمكّن «إسرائيل» من الولوج إلى أسواق المنطقة العربيّة، في الوقت ذاته الذي يعاد فيه توزيع الأوراق بين مكوّنات النظام الحاكم.

قبل البدء بالتحوّلات الاقتصاديّة، دخل الأردن الرسمي في مشروع التسوية مع «إسرائيل»، تحت شعار ضمان استقرار السوق، كما شرع بإجراء إصلاحات سياسيّة شكليّة، أو لنقل إجراء جراحة تجميليّة تضيف مفهوم «البرلمان» إلى البنية الفوقيّة للمجتمع الأردني، ولا يعني هذا في نهاية الأمر سوى تدجين قوى المعارضة السياسيّة، عبر إخضاعها لقواعد اللعبة الديمقراطيّة، ولكن من دون إشراكها في صنع القرار. أضف

إلى ذلك أنه لم يطرأ أيّ تحسّن على الصعيد الاقتصادي بعد إبرام معاهدة وادي عربة، بل على العكس من ذلك.

وبعد تدجين الأحزاب السياسيّة، عبر نقلها من حالة العمل السرّي والخطاب الراديكالي إلى الحالة العلنيّة التي فرضت قواعد اللعبة السياسيّة وفقاً لشروط السلطة الحاكمة، بدأ إقصاء هذه الأحزاب من خلال إقرار قانون انتخاب لا يمكّنها من الوصول إلى المؤسّسة التشريعيّة، نظراً إلى استناد هذا القانون إلى مبدأ الصوت الواحد، أو المجزوء، في مجتمع يتّسم بالعشائريّة، ولا يمكن فيه للناخب أن يمنح صوته اليتيم سوى لابن عشيرته، ولكن كان لا بد من إجراء انتخابات شكليّة، اعترفت السلطة في ما بعد بتزوير نتائجها، حيث تجسّدت الحاجة إلى وجود برلمان من خلال إبرام معاهدة وادي عربة مع «إسرائيل»، فقد كان من الصعب إبرام مثل تلك المعاهدة في حقبة الأحكام العرفيّة.

وفي النهاية، فإن اللعبة الديمقراطيّة مهّدت لمرحلة التحوّل الاقتصادي النيوليبرالي الذي شهدته الأعوام الأربعة عشر الماضية، وهي المرحلة التي نقلت حكومة الظلّ المتمثّلة برجال الأعمال إلى صدارة المشهد السياسي في عهد الملك عبد الله.

وبما أن التحوّل الاقتصادي النيوليبرالي الذي بدأ مع مطلع الألفية الثالثة، استوجب إجراء جراحة تجميليّة لبنية السلطة الحاكمة، فإن هذه «الجراحة» أفضت إلى إعادة توزيع الأوراق بين أركان النظام الأردني، ما أفرز لاعبين جدداً على الساحة السياسيّة تمكّنوا من نزع البساط من تحت ما يسمّى «الحرس القديم»، تلك الشريحة التي أدارت البلاد لأكثر من نصف قرن من الزمن، ومنها من غادر موقعه ليلتحق باللاعبين الجدد، ويحتفظ بمكانته في صدارة السلطة بعد انضمامه إلى تلك الشريحة الجديدة، المتألّفة من السماسرة ووكلاء الشركات الأجنبيّة.

١ ـ طبيعة العلاقة بين أركان النظام وجذور الأزمة السياسيّة

لم يكن النظام الأردني، ومنذ نشوء الدولة، سوى تجسيد لتحالف الإقطاع العشائري وكبار الملاّكين وكبار الموظفين الحكوميّين، أو ما اتّفق على تسميته بـ «البرجوازية البيروقراطيّة» التي شكّل القصر نواتها، والتي كانت ترسم سياسات الدولة الأردنيّة، ارتباطاً بدورها الوظيفي الإقليمي المتّصل بوجود الكيان الصهيوني.

وقد اعتادت هذه الشريحة الطفيليّة، الناشئة عن تضخّم الجهاز البيروقراطي الحكومي، أن تقتات على الهبات والمساعدات الخارجيّة والقروض الدائمة، وحرصت على تشويه الحياة السياسية في البلاد، كما كرّست نهج التخريب المنظّم للقطاعات الإنتاجيّة. لم يختلف الدور الذي أداه «البيروقراط» منذ نشوء الدولة الأردنيّة في جوهره عن ذلك الدور الذي أدته شريحة «الكمبرادور» التي انتقلت إلى مراكز صنع القرار في ما بعد، وتحديداً في عهد الملك عبد الله، وهو الدور الوظيفي الإقليمي المرتبط بحماية أمن «إسرائيل»، فالتغيّر الوحيد الذي طرأ على السياسة الرسميّة الأردنيّة هو الانتقال من شكل الدولة «الفاصلة» إلى الدولة «الواصلة»، بمعنى تحويل الأردن إلى جسر لعبور النفوذ الصهيوني في المنطقة العربيّة من خلال معاهدة «السلام» وسياسة التطبيع. لذا فإن المساعدات والهبات الخارجيّة كانت مرتبطة بمدى إتقان السلطة الحاكمة لدورها المطلوب غربيّاً.

وقد يكون مصطلح «البرجوازية البيروقراطية» غير دقيق لتوصيف طبيعة تلك الشريحة التي هيمنت على السلطة لنحو نصف قرن من الزمن، فعلى عكس البرجوازيّات البيروقراطيّة المعهودة، لم تعمل السلطة في الأردن على مراكمة رأس المال بما يؤهلها للتخلّص من تبعيّتها المباشرة للغرب، فلم تتبلور إلى ما يمكن تسميته البرجوازية الوطنيّة، بل احتضنت في أحشائها الجنين الذي تنامى تأثيره حتّى هيمن على مفاصل الحياة السياسيّة في نهاية الأمر، على حساب البيروقراط، وهو الجنين الذي بات يعرف في ما بعد بشريحة «الكمبرادور».

في عام ١٩٨٥، تم اكتشاف كميّات من النفط الخام في الأردن، وفي عام ١٩٨٩ تم اكتشاف الغاز الطبيعي، ويُقدّر مخزون الأردن من البترول بنحو ٤ مليارات طن، كما يُقدّر مخزون الصخر الزيتي بحوالى ٤٠ مليار طن، يقع معظمها في مناطق البلاد الجنوبية، على مسافة حوالى ١٠٠ كيلومتر جنوب العاصمة عمّان، إلا أن ما يسمّى بـ «البرجوازيّة البيروقراطيّة» أصرّت على تجاهل وجود هذه الثروات الطبيعيّة، ورفضت استخراجها، وآثرت الاعتماد أكثر على المساعدات والهبات والقروض، ارتباطاً بدورها الكياني الوظيفي الإقليمي، ما ساعد شريحة «الكمبرادور» على النموّ بشكل متسارع، حتّى هيمنت على دوائر صنع القرار بالكامل في نهاية التسعينيّات[1].

---

(١) «الطاقة في الأردن (أرقام ومؤشرات)،» دائرة الإحصاءات العامّة، <http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/energy%20in%20jordan.pdf>.

لذا، فإنّ التناقض الثانوي بين الوكلاء، أو «الكمبرادور»، وبين البرجوازيّة «البيروقراطيّة»، أو بمفردات أكثر دقّة «الحرس القديم»، لم يكن له أيّ تأثير في واقع وبنية السلطة الحاكمة حتّى نهاية التسعينيات، بل إن هذا التحالف بين جناحيّ هذه البرجوازيّة اللاوطنيّة كان يتعمّق باستمرار عبر صفقات جانبيّة يعقدها كبار موظّفي الدولة من وقت إلى آخر، حيث كانت المساعدات الخارجيّة تشكّل على الدوام كلمة السرّ لتفسير سلوك السلطة وقراراتها.

ولكن على مدى نصف قرن استأثرت فيه بالسلطة، نجحت البرجوازيّة «البيروقراطيّة» بخلق قاعدة اجتماعيّة عريضة مرتبطة بالدولة. كما حرصت هذه الشريحة على توحيد جناحيها المدني والعسكري، وكان تداخل المهام والمسؤوليّات بين جناحيّ البيروقراط المدني والعسكري يتّصل بواقع القاعدة الاجتماعيّة العريضة المرتبطة بالدولة ... فمعظم الأفراد المنتمين إلى هذه القاعدة الاجتماعيّة يعملون في المؤسّسة العسكريّة.

وفي نهاية الأمر، فإن الدولة الأردنيّة التي لم تكن سوى جهاز لتوزيع المكاسب والغنائم بين مكوّنات الحلف الطبقي الحاكم، ولكن القاعدة الشعبيّة التي ارتبطت مصالحها بما يسمّى البيروقراط، اعتادت نظامَ حكم أبوي، وعوضاً من مفاهيم المواطنة والحقوق والواجبات، هيمنت على الناس ثقافة الهبات و«المكارم الملكيّة»، في ظلّ اعتماد الدولة الريعيّة على سلعتها الأساسيّة المتمثّلة بالمساعدات الخارجيّة.

لكن خلال الفترة الذهبيّة لحكم تلك الشريحة، كان متوسط الإيرادات المحلية للدولة يغطي نحو ٦٥ بالمئة من نفقاتها، وكان إجمالي الناتج المحلي من قطاعي الزراعة والصناعة يشكّل ٣٥ بالمئة من الواردات، وقد استمرّ هذا الوضع حتى نهاية التسعينيّات، ففي عام ١٩٩٧ انخفضت إيرادات القطاع الزراعي إلى ٦ بالمئة من الناتج الإجمالي المحلّي. إلا أن ما سبق لا ينفي أن الهبات والمساعدات الخارجيّة كانت تغطّي ثلث النفقات الاستهلاكيّة للدولة، التي تمارس سلطتها الأبويّة على المجتمع.

ورغم ذلك الواقع، كان الناس يشعرون بما يمكن وصفه بالأمان المعيشي، فالدولة كانت تدير المشروعات الأساسيّة، خاصّة في ما يتعلّق بمصادر الطاقة، والفوسفات، والبوتاس، وغيرها من الموارد التي امتلكها القطاع العام حتى منتصف التسعينيّات من القرن العشرين. على سبيل المثال كان الأردن يحتلّ المرتبة الثالثة بين مصدّري

الفوسفات في العالم، وقد بلغت صادرات الدولة من البوتاس والفوسفات في عام ١٩٩٧ نحو ٣٢٨ مليون دولار أمريكي، أي حوالى ٢١,٨ بالمئة من عائدات التصدير المحليّة في الأردن، ولكن هيمنة «الكمبرادور» في ما بعد أفضت إلى تصفية شركتيّ البوتاس والفوسفات، بل خصخصة قطاع الطاقة أيضاً[٢].

وبعد هيمنة شريحة «الكمبرادور» على مختلف دوائر صنع القرار، وتزاوج السلطة ورأس المال في مختلف مؤسّسات الحكم، بدأت مرحلة غريبة قادها الليبراليون الجدد، ولكن من دون التخلّص تماماً من العقليّة التي كانت تهيمن على شريحة «البيروقراط»؛ ففي ظلّ الانفتاح الاقتصادي وخصخصة القطاع العام، بقيت المساعدات تشكّل السلعة الأساسيّة لموارد الدولة الأردنيّة، وبقيت الصفقات الجانبيّة تعقد في الخفاء بين كبار موظّفي الدولة ووكلاء الشركات الأجنبيّة، كما رافق النهج الليبرالي عودة إلى الأحكام العرفيّة بقوالب قانونيّة، أي بدأ الأردن يشهد حالة تتسم بقوننة الأحكام العرفيّة في ظلّ «تحرير» السوق.

هذا الواقع الغريب كان نتيجة طبيعيّة للتداخل بين شريحتيّ «البيروقراط» و«الكمبرادور»، وانتقال عدد لا بأس به من كبار موظّفي الدولة إلى صفوف الليبراليين الجدد، ناهيك بتحوّل أفراد الأجهزة الأمنيّة إلى صنّاع قرار تولوا إدارة السياسات العامّة للدولة.

أمّا السياسة الخارجيّة، فلم تتغيّر في جوهرها عن السابق، فقد بقي الأردن الرسمي منحازاً إلى القرارات والتوجيهات الغربيّة، بدليل الانصياع المطلق لرغبات وإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، والتمترس في خندق ما يسمّى «دول الاعتدال العربي»، وذلك خلافاً للمزاج الشعبي العام الذي يرى في اصطفافات الأردن الرسمي السياسيّة ما يناقض المصلحة الوطنيّة والمصلحة القوميّة العليا على حدّ سواء، بدليل تفاقم الأزمة الاقتصاديّة ـ السياسيّة وانفجار الاحتجاجات الشعبيّة في نهاية الأمر.

٢ ـ مشروع الملك الشاب والتغيّرات البنيويّة داخل السلطة

لتلبية استحقاقات المرحلة التي بدأت في عام ١٩٩٩، كان من الضروري إجراء جراحة نوعيّة للشكل القديم لبنية السلطة، فكان «البيروقراط» الأردني، أو بمفردات أكثر

(٢) المصدر نفسه.

دقّة «الحرس القديم» ـ وهو مصطلح بات رائجاً في الحياة السياسيّة الأردنيّة ـ كان أوّل من تأثّر بالعمليّة الجراحيّة التي شهدتها بنية السلطة؛ فالتناقضات الثانوية داخل بنية السلطة الحاكمة بدأت تشقّ طريقها بشكل متسارع نحو الحسم، الذي بات يستوجب «الجراحة»، ليتراجع دور «الحرس القديم» ونفوذ وجهاء كبار العشائر لصالح رجال الأعمال، وما اتّفق على تسميتهم «الليبراليين الجدد» الذين امتدّ نفوذهم داخل القصر، سواء عبر الهيمنة على منصب رئيس الديوان الملكي أو عبر المصاهرة السياسيّة التي مكّنت أنسباء الملك من إدارة الحياة الاقتصاديّة في ما بعد. وهكذا تحوّل القصر من نواة لما كان يسمّى «شريحة البيروقراط»، إلى نواة للشريحة السلطويّة الأخرى، التي اعتاد السياسيّون على وصفها بشريحة «الكمبرادور»، رغم عدم تمايزها بشكل كامل يمكّنها من ترجمة المعنى الدقيق لهذا المصطلح.

أمّا الأجهزة الأمنيّة، فقد انتقلت من خانة تدعيم ركائز الدولة الريعيّة ونظامها البيروقراطي إلى خانة أخرى، باتت فيها صانعة للقرار السياسي، لتبدأ تناقضات ثانوية جديدة تفرض نفسها داخل بنية السلطة، فقد كان من الضروري إعادة توزيع الأدوار بين مكوّنات النظام الحاكم لبدء مرحلة التحوّل الاقتصادي، ولكن بطبيعة الأنظمة العالمثالثية فإن شريحة رجال الأعمال لا تملك تجاوز المكوّن الرئيسي الضامن لاستمرار هذه الأنظمة، والمتمثل بأجهزة الأمن. وهكذا تنامى دور جهاز الاستخبارات ليتحوّل من مجرّد صمّام أمان لضمان استقرار النظام، إلى صانع قرار وشريك أساسي في السلطة.

القصر ... رجال الأعمال ... الأجهزة الأمنية ـ أو بالأحرى المركز الأمني ـ شكّلت ركائز السلطة التي أدارت البلاد خلال الأعوام الأربعة عشر الماضية، وهنا بدأت أشكال محدّدة من الصراع (أو لنقل التنافس) تهيمن على دوائر صنع القرار، فكانت مختلف امتدادات السلطة (كالحكومات المتعاقبة أو وسائل الإعلام الرسمي أو البرلمان)، تجسّد محصّلة «تصارع» القوى والتنافس بين رجال الأعمال «الليبراليين الجدد» وأولئك المنحدرين من شريحة «الحرس القديم»، من جهة، ومن جهة أخرى بين رجال الأعمال ودائرة الاستخبارات العامّة التي لم تقطع مع الماضي بشكل نهائي.

***

لقد بدأ الملك الشاب حياته السياسيّة متحمّساً للنيوليبراليّة، ولم تعكس تصرفاته ذلك الاهتمام الذي تبديه الأنظمة العربيّة على التمسّك بالحكم، وقد تجلّى ذلك في

كثير من القرارات والسياسات التي لا يمكن وصفها إلا بالمغامرة، حيث أفضت إلى زيادة حالة الاحتقان الشعبي بعد تصفية القطاع العام لصالح عصبة مافيويّة استأثرت بالسلطة والثروة، ولا سيَّما في ظلّ استشراء الفساد الذي تورّطت فيه أسماء بارزة لكبار رجالات الدولة.

في البداية، تمسّك الملك ببعض رموز «الحرس القديم»، فأبقى على عبد الرؤوف الروابدة رئيساً للحكومة في عهده «الحديث»، ولكن ـ باستثناء رئيس الحكومة ـ لم يكن معظم أعضاء ذلك الفريق الوزاري من تلك الشريحة، التي بدأ نجمها بالأفول.

وقبل انقضاء العام، قام الملك بتكليف علي أبو الراغب بتشكيل حكومة جديدة، وذلك في ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، وبقي أبو الراغب رئيساً للحكومة، التي جرت عليها عدّة تعديلات، لنحو ثلاثة أعوام ونيّف، وهي فترة طويلة بالنسبة إلى الحياة السياسية الأردنيّة، التي لا يكاد فيها رئيس الحكومة يكمل السنة في منصبه[٣].

وبإشراف القصر، قادت حكومة أبو الراغب ما يعرف ببرنامج التحوّل الاقتصادي، فبدأت بتصفية القطاع العام، وتحرير السوق، لتتخلّى الدولة عن كافّة أدوارها السابقة، في حقبة ما يعرف بالعهد «الأبوي»، وبالطبع كان لا بد من التضحية ببعض رموز «الحرس القديم»، حيث لم يعد هناك من يمكن وصفهم بـ «كبار موظّفي الدولة»، باستثناء كبار الموظفين في الديوان الملكي، وضباط دائرة الاستخبارات العامّة، التي أصبحت شريكاً أساسيّاً في صنع القرار، إلى درجة يمكن فيها أن تعتبر نفسها ندّاً للقصر.

٣ ـ الانفتاح الاقتصادي وحكومة أبو الراغب

في رسالة وجّهها الملك عبد الله إلى رئيس حكومته المهندس علي أبو الراغب، ونشرها الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء، عبّر الملك الشاب عن رؤيته لما وصفه بـ «أردن المستقبل»، كما أعرب عن تفاؤله بـ «تحريك النشاط الاقتصادي»، معلناً بكلّ وضوح بدء مسيرة الخصخصة. وقد يكون من المفيد اختيار بعض المقتطفات من تلك الرسالة لتوضيح رؤية الملك للمرحلة الجديدة، التي أفضت إلى تحوّلات اجتماعيّة عميقة تنذر باندلاع ثورة شعبيّة عارمة.

---

(٣) «الحكومات الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني،» بترا (وكالة الأنباء الأردنية)، <http://www.petra.gov.jo/public/arabic.aspx?lang=1&site_id=2&page_id=928>.

في حديثه حول «تحريك النشاط الاقتصادي»، قال الملك في تلك الرسالة: «وقد تم في الفترة السابقة اتخاذ العديد من الخطوات والإجراءات في هذا المجال، كالانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة بين الدول العربية، وإلى منظمة التجارة العالمية، والتوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، كما تم التصديق على اتفاقية الشراكة الأوروبية، وإنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتشكيل المجلس الاقتصادي الاستشاري».

وأضاف الملك: «إذ ننظر بعين الرضا والتقدير لما تم، فإن المسيرة ما زالت طويلة، ولا زلنا بحاجة إلى مزيد من جهدكم المخلص المتفاني، وجهد من تختارون للعمل بمعيتكم من أبناء الوطن الأوفياء، للوصول إلى رؤيتنا نحو أردن المستقبل ... والتركيز على أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال حفز الاستثمار في المشروعات الصغيرة والكبيرة على السواء وتسريع وتيرة الخصخصة»[٤].

لقد كان مفهوم الملك عن «أردن المستقبل» واضحاً في تلك الرسالة، وقد بدأت حكومة أبو الراغب عملها على قدم وساق، العمل لجذب الاستثمارات الأجنبيّة، واستيراد العمالة الآسيويّة عوضاً من تشغيل العمالة الوطنيّة، وأطلقت العنان لنهج الخصخصة الذي أتى على مؤسّسات القطاع العام كافّة، حتى لم يبق في الأردن ما هو صالح للبيع!

ما زال برنامج التحوّل الاقتصادي، الذي بدأه أبو الراغب، مستمراً حتى اليوم، وما زال أيضاً مثار جدل. وفي المبحث الثاني، ستسلّط الدراسة الضوء على بعض تفاصيل «المشروعات الوطنيّة الكبرى» التي تحدّث عنها الملك في ما يتعلّق بقطاع الطاقة و«تطوير» العقبة.

المهم، أن الحكومة الأردنيّة بدأت بخلق ما وصفته بالبيئة الاستثماريّة الجاذبة، واتفقت مع صندوق النقد الدولي على جملة قروض، وصلت بالدين العام المفروض على المملكة إلى ١٧ ملياراً و٢٢٦ مليون دينار[٥].

---

(٤) «الرسالة الملكية،» رئاسة الوزراء، <http://www.pm.gov.jo/arabic/index.php?page_type= pages &part=1&page_id=76>.

(٥) الموقع الإلكتروني لجريدة **الدستور** الأردنية، <http://is.gd/rmmdqc>.

لقد شكّلت الخصخصة كلمة السرّ في سياسات الدولة منذ تشكيل حكومة أبو الراغب، وكان أبرز الأسماء التي تضمنتها حكومته، هو اسم الشخصيّة المثيرة للجدل: باسم عوض الله، الذي شغل منصب وزير التخطيط في عام ٢٠٠١، ليصبح بعد سنوات رئيساً للديوان الملكي، ويقود نهج الليبراليين الجدد إلى أقصى درجاته، حتى اصطدم مع معظم رموز «الحرس القديم».

وبالرغم من حماسة السلطة ـ التي بات «الكمبرادور» يهيمن عليها بالمطلق ـ للنهج الاقتصادي الليبرالي، إلا أن تلك الحماسة لم تحُل دون إدارة الدولة بالعقليّة البيروقراطيّة ذاتها التي هيمنت على دوائر صنع القرار لأكثر من نصف قرن من الزمن ... فاستمرّ عقد الصفقات الجانبيّة بين رجال الأعمال وكبار الموظّفين، حتى إن أبو الراغب نفسه واجه اتّهامات أطلقها بعض النواب الأردنيين مؤخراً، حول قيامه بتهريب النفط عشيّة الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣[٦].

إضافة إلى قضيّة النفط العراقي، واجه أبو الراغب المزيد من الاتهامات، التي أطلقت نتيجة الصراعات المستمرّة بين رجال الأعمال والمركز الأمني. ومن هذه الاتهامات توقيع وزير المالية بالوكالة في حكومة أبو الرغب، نادر الذهبي ـ الذي أصبح رئيساً للوزراء في ما بعد ـ اتفاقيّة لإقامة كازينو شمال البحر الميت (المنطقة الحرّة الخاصة)، إضافة إلى توقيع الذهبي اتفاقيّة لإقامة كازينو في المعبر الشمالي، ليتضح أن اتفاقية «كازينو البحر الميت» التي وقعتها حكومة معروف البخيت في عام ٢٠٠٧، والتي أحيلت إلى القضاء لما شابها من فساد، كانت الاتفاقية الثالثة وليست الأولى[٧].

من جهة أخرى، قامت حكومة أبو الراغب بسنّ أكثر من ٢٠٠ قانون مؤقت تتعارض في معظمها مع نصوص الدستور الأردني. وقد أفضت بعض هذه القوانين إلى تراجع منسوب الحريّات العامّة التي أطلقت في بداية التحوّل الديمقراطي، كقانون الانتخاب، الذي أفضى إلى إقصاء الأحزاب السياسية، وقانون محكمة أمن الدولة، الذي منح المحاكم العسكرية صلاحيات واسعة، وكذلك قانون الاجتماعات العامة، الذي يحظر التجمّعات والمسيرات.

---

(٦) الموقع الإلكتروني لجريدة الغد الأردنية: <http://www.alghad.com/index.php/article/393714.html>.

(٧) الموقع الإلكتروني لجريدة الدستور الأردنية: <http://is.gd/eyhoyh>.

وهكذا، فإن التحوّل الديمقراطي لم يكن سوى ضرورة لخلق البيئة المؤاتية للتحوّل الاقتصادي، وما لبثت السلطة أن تراجعت عن كثير من مظاهر الحياة الديمقراطيّة بالتزامن مع إمعانها في تطبيق التحوّل الاقتصادي، الذي وضع رجال الأعمال في صدارة دوائر صنع القرار.

ثانياً: الاحتجاجات السياسية قبل الثورات العربية

بعد بضعة أعوام من حكم الملك عبد الله، كان المشهد الاقتصادي ـ السياسي يتلخّص بتحرير كامل للسوق، وبدء تصفية القطاع العام، وهيمنة القطاع الخاص حتى على صنع القرار السياسي، في إثر التزاوج بين رأس المال والمؤسّسات التشريعيّة والتنفيذيّة، مقابل تشديد القبضة الأمنيّة والتراجع عن الإصلاحات «الديمقراطيّة» الشكليّة التي قامت بها السلطة تمهيداً لجذب الاستثمارات.

لقد فقدت القاعدة الاجتماعية الواسعة، التي كانت تخلص للنظام الأبوي في السابق، شعورها بالأمان بعد التغيّرات الجوهريّة التي أحدثها التحوّل النيوليبرالي في بنية السلطة، إذ أخلّت هذه السلطة بجوهر العقد الاجتماعي الذي سبق أن أبرمته العائلة المالكة مع العشائر، في الوقت الذي تخلّت الدولة عن دورها في الرعاية الاجتماعيّة، وبدأ رجال الأعمال بتقويض مختلف مؤسّسات القطاع العام، وما عادت العشائر الأردنية تشعر بأن مصالحها مرتبطة بوجود النظام الحاكم، وهنا بدأ الناس يشكّكون في معنى ولائهم للنظام.

لقد كان للتحوّلات الاقتصاديّة ـ السياسيّة أبعادها الاجتماعيّة التي ترجمت إلى أوجه رفض بدأت بالاتّساع تدريجيّاً، بالتوازي مع خسارة الدولة لهيبتها التي كانت تتمتّع بها في السابق، وزيادة الشعور بالحقد الطبقي لدى مختلف الفئات الشعبيّة، وخاصّة بعد أن أدركت الطبقة الوسطى أنّها تلفظ أنفاسها الأخيرة، في ظلّ انعدام الفرصة بتحقيق مستوى معيشي أفضل.

١ ـ تقويض القطاع العام واستشراء الفساد

في نهاية حقبة التسعينيات من القرن العشرين، بدأت السلطة بخصخصة مختلف قطاعات ومؤسّسات الدولة، واستوجب ذلك تفكيك الجهاز الحكومي البيروقراطي، وتقليصه إلى موظّفين يترجمون الإرادة السياسيّة لتحالف السلطة ورأس المال الجديد، بكامل تفاصيلها، ومن دون أخذ الأبعاد الاجتماعيّة لهذا التحوّل بعين الاعتبار.

وقد تزامنت مشاريع الخصخصة مع استشراء ظاهرة الفساد، التي تورّطت فيها أسماء من «العيار الثقيل»، كمدير الاستخبارات السابق الجنرال محمد الذهبي، ونسيب الملك الفارّ إلى بريطانيا والمطلوب على ذمّة قضيّة فساد، وليد الكردي، إضافة إلى كثير من الأسماء التي ارتبطت بوظائف عليا في الدولة الأردنيّة.

وقد شكّل مطلب اجتثاث الفساد محور الاحتجاجات الشعبيّة التي شهدها الأردن بعد عام ٢٠١١، ففي ذلك العام تعاملت دائرة المعلومات والتحقيق التابعة لهيئة مكافحة الفساد مع ٧١٤ شكوى، تمّ تحويل ٣٦ قضية منها فقط إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة[٨]. واستحوذ ملف إساءة استعمال السلطة على النصيب الأكبر من إجمالي القضايا بنسبة ٣١ بالمئة، يليها هدر المال العام بنسبة ٢٧ بالمئة ، بحسب ذلك التقرير.

ومن أبرز قضايا الفساد التي وردت في ذلك التقرير قضيّة مشروع جرّ مياه «الديسي»، وقضيّة مشروع سكن كريم، وقضية سفر رجل الأعمال خالد شاهين المتورّط في ملفّ مصفاة البترول، حيث ترتكز شبهة الفساد في تلك القضيّة على مدى قانونية الموافقة على سفره، إضافة إلى قضيّة إنشاء كازينو في منطقة البحر الميّت التي أبرمت في عام ٢٠٠٧ وما زالت تشغل الرأي العام الأردني.

أضف إلى ذلك قضية نادي الضباط الذي كان من المقترح إنشاؤه في موقع المقر الدائم لقيادة القوات المسلحة في منطقة «دابوق»، ناهيك بملفّ مؤسسة استثمار الموارد الوطنية، وغيرها من القضايا التي باتت معروفة للرأي العام.

أمّا أبرز اتفاقيّات الخصخصة فهي:

أ ـ خصخصة قطاع الكهرباء

أقرّت الحكومة في تاريخ ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ استراتيجية إعادة هيكلة وتنظيم قطاع الكهرباء، حيث تقرّر خصخصة شركات التوليد والتوزيع، مع إبقاء نشاط النقل والتحكم الكهربائي مملوكاً بالكامل للحكومة[٩].

---

(٨) «الأردن.. أبرز ١٢ قضية فساد في القطاع العام خلال ٢٠١١،» **الحقيقة الدوليّة**، ١/ ٨/ ٢٠١٣، <http://factjo.com/pages/newsdetails.aspx?id=32920>.

(٩) «الأردن بدأ برنامج الخصخصة عام ١٩٩٨ في إطار خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد،» **الرأي** (عمّان)، ١٧/ ١/ ٢٠١٣، <http://www.alrai.com/article/563304.html>.

وكان مشروع قانون موازنات الوحدات الحكوميّة للسنة الماليّة ٢٠١٣، قد قدّر خسائر شركة الكهرباء الوطنيّة بنحو ٧١٤ مليون دينار لهذا العام، في حين قدّرت استراتيجية شركة الكهرباء الوطنيّة ارتفاع التعريفة الكهربائيّة بنسبة ٤٠ بالمئة خلال الفترة ٢٠١٣ ـ ٢٠١٧، وذلك لإطفاء خسائرها المتراكمة، التي بلغت نحو ٢,٣ مليار دينار.

والغريب أن جميع الشركات العاملة في قطاع الكهرباء تحقّق أرباحاً سنويّة مرتفعة، باستثناء شركة الكهرباء الوطنيّة، التي ما زالت مملوكة للحكومة، ومردّ ذلك إلى اتفاقيّة الخصخصة التي جرى وفقها بيع شركة توليد الكهرباء المركزيّة لشركة دبي كابيتال، حيث تضمّنت تلك الاتفاقيّة شرطاً يلزم شركة الكهرباء الوطنيّة بتحمّل فرق أسعار المشتقّات النفطيّة في حال ارتفاعها.

كما تلزم تلك الاتفاقيّة شركة الكهرباء الوطنيّة بشراء الطاقة المنتجة وغير المنتجة بناء على «التوافريّة»، وهو مصطلح فنّي يشير إلى التزام الشركة الوطنيّة بشراء الطاقة التي تستطيع شركة التوليد إنتاجها بصرف النظر عن كميّة الطاقة التي تحتاج شركات التوزيع إليها، بحيث تدفع شركة الكهرباء الوطنية لشركة التوليد ثمن كلّ ما تكون الأخيرة قادرة على إنتاجه بناء على «التوافريّة»، وليس استناداً إلى كميّة الطاقة المسحوبة، ما يشكّل المزيد من الأعباء.

وقد اشتملت عملية الخصخصة على شبهة فساد، حيث إن شركات توزيع الكهرباء الثلاث لديها امتيازات بموجب القانون ما يضمن ربحها سنويّاً، فاتفاقيّات الخصخصة تضمن أرباح القطاع الخاص، وتحمّل الحكومة جزءاً من الفروقات الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات.

وتقوم شركة الكهرباء الوطنيّة بشراء الطاقة من شركة التوليد، وبيعها لشركات توزيع الكهرباء الثلاث، وتراكم شركات التوزيع الثلاث وشركة التوليد المركزيّة أرباحها مقابل خسائر فادحة تتحمّلها شركة الكهرباء الوطنيّة، وفي نهاية الأمر يكون المواطن هو المطالب بتحمّل هذه الخسائر عبر رفع أسعار استهلاك الكهرباء، لضمان المزيد من الأرباح للمستثمرين غير الأردنيّين، الذين يملكون حصّة الأسد من أسهم القطاع الخاص!

ب ـ خصخصة شركة مصانع الإسمنت الأردنية

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، تم بيع ٣٣ بالمئة من أسهم شركة الإسمنت الأردنية إلى شركة لافارج الفرنسية، باعتبارها شريكاً استراتيجياً، وذلك مقابل ١٠٢ مليون دولار أمريكي، وحاولت السلطة تبرير هذه الخطوة ببيع ١ بالمئة من أسهم الشركة لموظفيها بسعر مدعوم.

وفي اليوم الثاني لشهر شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٢، جرى بيع ما تبقّى من حصة الحكومة في الشركة، البالغة ١٤,٣ بالمئة من كامل الأسهم، إلى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بمبلغ ٣٠,٠٤٢ مليون دينار أردني، وبذلك أصبحت الشركة مملوكة بالكامل للقطاع الخاص[١٠].

ج ـ خصخصة مؤسّسة النقل العام

في يوم ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ عقدت الحكومة الأردنيّة اتفاقيات تشغيل لمدة عشرة أعوام مع ثلاثة مشغلين محليين من القطاع الخاص، وهم شركات: آسيا، والظلال، والتوفيق، وذلك لتشغيل أربع وحدات من خطوط النقل العام في العاصمة عمّان، مقابل مبلغ سنوي بلغ ٥٠٠ ألف دينار أردني.

وحتى عام ٢٠٠٥، بلغت استثمارات القطاع الخاص في «النقل العام» ما يزيد على ٨٠ مليون دينار[١١].

د ـ خصخصة منتجع حمامات ماعين

في تاريخ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، تم توقيع اتفاقية تأجير واستثمار منتجع ماعين لمدة ٣٠ عاماً مع ائتلاف فرنسي/ محلي (أكور/ آرام) مقابل مبلغ ٤,٢ مليون دولار أمريكي.

وفي يوم ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ جرى توقيع ملحق لاتفاقية المشروع، تم بموجبه نقل ملكية الأسهم من ائتلاف أكور إلى مستثمر عربي (شركة جنة)[١٢].

---

(١٠) المصدر نفسه.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه.

هـ ـ خصخصة سلطة المياه

في تاريخ ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٩، قامت الحكومة الأردنيّة بتوقيع عقد إدارة لمدة أربع سنوات مع شركة Lyonnaise des Eaux وذلك مقابل مبلغ ٨,٨ مليون دولار أمريكي، على أن تدفع الشركة ٢,٢ مليون دولار سنوياً، إضافة إلى ٥ بالمئة من التحسّن المالي في حال تحقيقه، وفي عام ٢٠٠٣ تمّ تمديد العقد إلى ثلاثة أعوام إضافية.

وفي شهر آب/ أغسطس لعام ١٩٩٩، شكّلت كل من: الشركة الفرنسية، وأرابتيك جردانة، ومونتغمري واتسون، ما عرف باسم شركة مياه ليما، لإدارة المياه والصرف الصحي لعمّان الكبرى. وقد ارتبط تنفيذ المشروع بقرض من البنك الدولي بقيمة ٥٥ مليون دولار أمريكي، لـ «تأهيل» و«تحديث» شبكة المياه.

ومع انتهاء العقد المبرم مع شركة ليما، استعادت الحكومة ملكيّتها، وأنشأت شركة محلية (مياهنا)، وذلك في الأول من كانون الثاني/ يناير لعام ٢٠٠٧[١٣].

و ـ خصخصة الخطوط الجويّة والمطار

في تاريخ ١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٩ قرّرت الحكومة اعتماد استراتيجية لإعادة هيكلة «الملكية الأردنية» للطيران، وتحويلها إلى شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل من الحكومة لتعمل على أسس تجارية، تمهيداً لخصخصتها.

وضمن إطار عملية إعادة الهيكلة للملكية الأردنية، تم في عام ٢٠٠٠ إصدار القانون الرقم ٣١ لعام ٢٠٠٠، يقضي بإلغاء قانون مؤسّسة عالية/ الخطوط الجوية الملكية الأردنية الرقم (١٠) لعام ١٩٦٩. كما تم فصل النشاط الرئيسي للمؤسسة (الطيران) عن الأنشطة المساندة/ الوحدات الاستثمارية.

وهكذا أنشئت شركة الملكية الاستثمارية القابضة، وكانت الحكومة تمتلك الوحدات الاستثمارية بالكامل، قبل أن يتم تسجيل هذه الوحدات كشركات مستقلة تابعة لشركة الملكية الأردنية الاستثمارية، وهي: شركة الأسواق الحرة في المطارات، وشركة التدريب على الطيران، ومركز تموين الطائرات، ومركز ترميم المحركات، وشركة صيانة الطائرات، بحيث تمتلك شركة الملكية الأردنية ما نسبته ٢٠ بالمئة في كل من الشركات الثلاث الأخيرة. وقد تم لاحقاً خصخصة جميع هذه الشركات في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧.

---

(١٣) المصدر نفسه.

كما قامت الحكومة الأردنيّة في نهاية عام ٢٠٠٧ بخصخصة سلطة الطيران المدني (المطار)، الذي تم بيعه لصالح إحدى الشركات المتعددة الجنسية، وهي «مجموعة المطار الدولي»، وبموجب الاتفاقية التي تم توقيعها في نهاية عام ٢٠٠٧ بين وزارة النقل وشركة «مجموعة المطار الدولي»، قامت الحكومة بحلّ سلطة الطيران المدني، وأحلّت مكانها «هيئة تنظيم الطيران المدني، وشركة المطارات الأردنية في مطار ماركا، وقد أفضت تلك الاتفاقية إلى الاستغناء عن ٢٠ بالمئة من العاملين سنوياً من موظفي المطار، الذين كان يبلغ عددهم آنذاك ما يقارب ٣٠٠ موظف، ولم يتبقّ منهم في الوقت الحالي سوى ٧٠ موظفاً[١٤].

ز ـ خصخصة قطاع الاتصالات

بدأت عملية خصخصة شركة الاتصالات في عام ٢٠٠٠ بموجب قرار مجلس الوزراء الرقم (٢٨٦٨) الصادر في تاريخ ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، حيث جرى بيع ٤٠ بالمئة من أسهم الشركة لشركة فرانس تيليكوم والبنك العربي، و٨ بالمئة لصالح الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي، و١ بالمئة لموظفي شركة الاتصالات الأردنية.

وقد انتهت عملية الخصخصة في عام ٢٠٠٦، حيث تملكت شركة فرانس تيليكوم ٥١ بالمئة من الأسهم، وتملكت الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي ٢٩ بالمئة، في حين تملكت شركة نور الكويتية ١٠ بالمئة ، وبقي ٣ بالمئة فقط للحكومة، و٧ بالمئة للمواطنين.

ولكن في الفترة الممتدة ما بين ٢٥ تموز/ يوليو وإلى غاية ٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، طرح ما نسبته ٢,٥ بالمئة من أسهم الشركة المملوكة للحكومة للبيع، حيث تم بيع ما نسبته ٠,٩ بالمئة من إجمالي أسهم الشركة بمبلغ عشرة ملايين دينار.

ثم بيع في تاريخ ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ ما نسبته ١١,٦ بالمئة من أسهم شركة الاتصالات الأردنية، المملوكة للحكومة، للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مقابل مبلغ ١٣٥,٨ مليون دينار[١٥].

---

(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) المصدر نفسه.

ح ـ خصخصة «البوتاس»

أبرمت صفقة خصخصة شركة البوتاس في عام ٢٠٠١، ففي يوم ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام وضعت استراتيجية خصخصة البوتاس، وفي ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، تم بيع ما نسبته ٢٦ بالمئة من أسهم الشركة إلى الشركة الكندية بسعر ٨ دولارات أمريكية للسهم الواحد، بمبلغ إجمالي مقداره ١٧٣ مليون دولار أمريكي. وبعد إجراء عملية نقل الملكية، أصبحت حصة الحكومة في رأس مال الشركة لا تتجاوز ما نسبته ٢٦,٩ بالمئة[١٦].

ط ـ خصخصة «الفوسفات»

بدأت المفاوضات لخصخصة شركة الفوسفات في نهاية عام ٢٠٠٤، ليتم توقيع اتفاقية الخصخصة بعد عامين، وتحديداً في ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦، ليتولى نسيب الملك، وليد الكردي، منصب مدير مجلس إدارة الشركة[١٧].

ي ـ خصخصة ميناء الحاويات في العقبة

بناء على تنسيبات سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، قامت الحكومة في تاريخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ بإشراك القطاع الخاص في إدارة ميناء الحاويات، فتم توقيع عقد إدارة لمدة عامين مع شركة «آيه. بي. مولر» الدنماركية، وذلك في تاريخ ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٤. وجرى توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ مع شركة تطوير العقبة (آيه. دي. سي.)، تتضمن الشروط اللازمة لاتفاقية مشروع مشترك، ولمدة ٢٥ عاماً، وقد دخلت الاتفاقيّة حيز التنفيذ في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦[١٨].

ك ـ خصخصة الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية «أمبكو»

بتاريخ الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ قامت الحكومة ببيع كامل حصة المؤسسة الأردنية للاستثمار في الشركة إلى مستثمر عربي مقابل ٨,٩ مليون دينار أردني[١٩].

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) محمد حوامدة، «بالوثائق: تفاصيل صفقة خصخصة شركة الفوسفات الأردنية،» **الرأي**، ٢/ ٢/ ٢٠١٢، <http://www.alrai.com/article/22389.html>.

(١٨) «الأردن بدأ برنامج الخصخصة عام ١٩٩٨ في إطار خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد».

(١٩) المصدر نفسه.

ل ـ قضيّة «المصفاة»

في اليوم الخامس من شهر نيسان/ أبريل لعام ٢٠٠٩، وقّعت إدارة شركة مصفاة البترول مذكّرة تفاهم واتفاقية حصرية مع تجمع بنوك سويسرية، لبدء مفاوضات الشريك الاستراتيجي بنسبة ٥١ بالمئة.

وفي يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ قدّمت شركتا «دبي كابيتال» و«إنفرا مينا» أكثر عرضين مؤهلين للدخول في مشروع «التوسعة» الرابع للمصفاة.

وما زال بعض الغموض يحيط بملف «المصفاة» الذي هيمن على المشهد السياسي الأردني نتيجة صراع مراكز القوى داخل بنية السلطة. وتجدر الإشارة إلى أن ظهور «الشريك الاستراتيجي» للمصفاة كان في فترة حكومة نادر الذهبي، شقيق مدير الاستخبارات السابق محمد الذهبي، الذي سُجن على ذمّة قضيّة فساد في ما بعد.

المهم، في يوم ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ باشر مدّعي عام عمان القاضي حسن العبداللات التحقيق في قضية وجود شبهة فساد في مصفاة البترول. وفي الثالث من شهر آذار/ مارس لعام ٢٠١٠، تم توقيف كل من رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة البترول السابق عادل القضاة، والرئيس التنفيذي السابق للشركة أحمد الرفاعي، ورجل الأعمال خالد شاهين (الذي ورد اسمه في كثير من التظاهرات الاحتجاجية في ما بعد مقترناً بالعلاقة التي تربطه بالقصر)، والمستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء السابق نادر الذهبي، محمد الرواشدة.

ووجّه المدّعي العام للموقوفين تهمة الرشوة واستثمار الوظيفة العامة سنداً لأحكام المادتين الرقمين ١٧٥ و١٩٢ من قانون العقوبات. ولكن تقرّر الإفراج عنهم في يوم ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، بموجب قرار صادر عن محكمة أمن الدولة[٢٠].

م ـ أبرز الاتفاقيات المبرمة مع «إسرائيل»

(١) **المناطق الصناعية المؤهلة:** في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر لعام ١٩٩٧، وقع الأردن اتفاقية «المناطق الصناعية المؤهلة» مع الجانب «الإسرائيلي»، وذلك في العاصمة القطرية، الدوحة، حيث قامت الحكومتان الأردنية و«الإسرائيلية» بتحديد

---

(٢٠) «قضية المصفاة: الوقائع بحسب التسلسل الزمني،» **السجل** (٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)، <http://www.al-sijill.com/mag/sijill_items/sitem626.htm>.

مناطق يجوز للبضائع أن تدخلها من دون دفع ضرائب أو رسوم، بغضّ النظر عن بلد منشأ تلك البضائع[٢١].

(٢) **الإعفاء الجمركي**: في تاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ وقع الأردن و«إسرائيل» بروتوكولاً تجارياً معدلاً للاتفاقية التجارية الموقعة بينهما عام ١٩٩٥، ليبدأ تطبيق الاتفاق في مطلع عام ٢٠٠٥، ويتم بموجبه خفض رسوم الجمارك على البضائع الأردنية المصدّرة إلى «إسرائيل»، بنسبة النصف، في حين تم خفض الجمارك على البضائع التي ستصدّر من «إسرائيل» إلى الأردن بنسبة الثلث، ليواصل الجانبان خفض الرسوم الجمركية على ٣ آلاف مدخل إنتاج بشكل تدريجي في كافة القطاعات، وبخاصة الصناعات الكهربائية والإلكترونية والغذائية والكيميائية والأدوية وصناعة الملابس، إلى أن تم إلغاؤها في عام ٢٠١٠، حيث أصدرت دائرة الجمارك الأردنية جملة من الإعفاءات والتخفيضات الجمركية على السلع ذات المنشأ «الإسرائيلي»، وذلك بموجب البروتوكول الملحق باتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن و«إسرائيل»، الذي دخل مرحلته السادسة بتاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

وقد أرفقت دائرة الجمارك أصناف مواد يشملها القرار، وصلت إلى ٢٥٠٠ سلعة مدرجة ومعفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى. وتزامن ذلك مع امتلاء الأسواق الأردنية بالمنتوجات الزراعية «الإسرائيلية»، ما انعكس سلباً على المزارع الأردني غير القادر على منافسة البضائع «الإسرائيلية»، وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي الوطني إلى أدنى مستوياته[٢٢].

٢ ـ الانعكاسات الاجتماعيّة لتصفية القطاع العام

اقترنت مشروعات «الخصخصة» بصفقات جانبيّة، واتفاقيّات يشوبها الفساد، حيث أبقي على بعض مؤسّسات الدولة لتحميلها الخسائر بما يضمن أرباح القطاع الخاص. فالدولة لم تنسحب من السوق بشكل كامل، وإنّما تخلّت عن دورها الرقابي، وكذلك دورها في تأمين الرعاية الاجتماعيّة، مقابل انخراط الجهاز الحكومي في صيغ

---

(٢١) «بنود اتفاقية المناطق الصناعية،» السجل (١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩)، <http://www.al-sijill.com/sijill_items/sitem6035.htm>.

(٢٢) رانيا الهندي، «الأردن وإسرائيل يوقعان على بروتوكول معدل للاتفاقية التجارية لعام ١٩٩٥ ... تعزيز الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي وإرساء قاعدة للتبادل التجاري،» الرأي، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٤، <http://www.alrai.com/article/84154.html>.

مريبة لاتفاقيّات تعكس العقليّة المافيويّة التي استندت إليها شريحة «رجال الأعمال» في إدارة الدولة، بعد أن هيمنت على مفاصل صنع القرار.

وقد خلقت السياسات المافيويّة التي انخرط فيها ما تبقى من جهاز الدولة البيروقراطي، قبل تصفية القطاع العام، واقعاً يصعب التعايش معه، فأرباح الاستثمارات الأجنبيّة كانت تتدفّق إلى الخارج، وعوضاً من توفير فرص العمل كان معظم المستثمرين يستوردون العمالة التي يمكن استخدامها بأقلّ التكاليف الممكنة. واستمرّت السلطة في فرض المزيد من الضرائب على المواطنين، من دون تقديم أيّة خدمة نوعيّة في المقابل، وعوضاً من اعتماد مبدأ الضريبة التصاعديّة، كانت الفئات الشعبيّة هي من يتحمّل تفاقم الأزمة الاقتصاديّة عبر نهج جباية لا يتوقّف، مقابل خفض الضريبة المفروضة على قطاع رأس المال المالي (البنوك وشركات التأمين) من ٥٠ بالمئة إلى ٣٥ بالمئة ، ومن ثمّ إلى ٢٥ بالمئة[٢٣].

وبدأت الخصخصة تهدّد وجود قطاعيّ التعليم والصحّة، وكافّة المؤسّسات التي تمثّل الدولة، بما في ذلك موقع القيادة العامّة للقوّات المسلّحة والمباني المقامة عليه، الأمر الذي ارتبط بصدور بيان عن عدد من المتقاعدين العسكريين ينتقد السياسة الرسميّة، في خطوة غير مسبوقة في التاريخ السياسي الأردني.

وقد سادت حالة من القلق المجتمعي في الأوساط الشعبيّة، وخاصّةً في المحافظات، فرواتب العسكريين لم تعُد تكفي لتلبية أدنى متطلّبات الحياة الكريمة، والقطاع العام بات يشهد تصفية لمعظم مؤسّساته التي هيمن عليها القطاع الخاص، ما أسفر عن وجود جيش من العاطلين من العمل.

وبدأ عدد من المحسوبين على «الحرس القديم» بالتذمّر بعد أن خرجوا من اللعبة وعجزوا عن البقاء في لعبة الحكم والثراء. وفي مجتمع عشائري، كالأردن، كان لهؤلاء المنبوذين من «نعيم» البرجوازيّة تأثيرهم الكبير في قواعدهم الاجتماعيّة، ما أسهم في تفسّخ الركائز الاجتماعيّة للنظام بشكل متسارع.

من جهة أخرى، أفضى الصراع داخل مراكز القوى إلى تقديم أكثر من كبش فداء، ونتيجة ذلك تكشّفت العديد من ملفّات الفساد أمام الرأي العام، وارتبطت هذه الملفّات بأسماء ذات وزن في الدولة الأردنيّة.

---

(٢٣) الغد، <http://www.alghad.com/index.php/article/302792.html>.

كما أن تصفية القطاع العام وانتقال آلاف العاملين فيه إلى العمل في القطاع الخاص، في إثر التحوّلات الاقتصاديّة العميقة، أفضت إلى خلخلة البنية الثقافيّة للمجتمع العشائري، خاصّة في ظلّ تزايد الهجرة إلى العاصمة عمّان.

وتجسّد التحوّل الثقافي الناجم عن التحوّل الاقتصادي عبر ردٍّ فعل عكسيّ، فالقطع مع الماضي يستوجب عودته بكامل تفاصيله الجنينيّة. وهنا ظهرت حالة من الانحسار في نطاق العشيرة، وهيمنت الولاءات الفرعيّة على حساب الهويّة الوطنيّة الجامعة، وتفشّت ظاهرة العنف العشائري في مشهد يعكس تفاقم أزمة الهويّة وحالة من القلق الوجودي التي هيمنت على المجتمع.

٣ ـ الحالة الاحتجاجيّة في الأوساط العمّاليّة

ترافق نهج الخصخصة مع تدهور ملموس في ظروف العمل وانخفاض معدّلات الأجور، ناهيك بحرمان قطاعات واسعة من الحركة العماليّة، حتى من الحقوق الأساسيّة التي نصّت عليها تشريعات العمل، وذلك رغم انحياز تلك التشريعات لرأس المال على حساب العامل.

ولم تتواز التحوّلات الليبراليّة التي شهدها الأردن مع تشريعات مناسبة تمكّن السلطة من احتواء الصدمة الناجمة عن هذه التحوّلات المتسارعة، وهو ما شكّل أحد أهمّ عوامل اندلاع الاحتجاجات العمّاليّة في ما بعد.

ورغم أن ما يقارب نصف الاحتجاجات العماليّة التي شهدتها الفترة الممتدة ما بين عاميّ ٢٠٠٥ و٢٠١١ كانت للمطالبة برفع الأجور، إلا أن شعار «الكرامة الوطنية» كان طاغياً على تلك الاحتجاجات.

وقد شعرت الحركة العماليّة بالغربة في وطنها، وتعزّز هذا الشعور نتيجة تجريد الاتحاد العام للنقابات العماليّة من دوره التمثيلي للعمّال، في إثر هيمنة الأجهزة الأمنية على هذا الاتحاد، فبات منحازاً إلى أصحاب العمل في معظم النزاعات العمّاليّة التي شهدتها البلاد.

هنا بدأت الحركة العمّاليّة بتأسيس اتحاد النقابات المستقلّة، مطالبة بتعديل قانون العمل بما يحقّق مصالحها، ومنادية بالتعدديّة النقابيّة باعتبارها المخرج الوحيد للتخلّص من هيمنة أرباب العمل على واقع العمّال ومؤسّساتهم، وخاصّةً أن

عدد النقابات العمالية في الاتحاد العام لم يكن يتجاوز الـ ١٨ نقابة، مقابل ٢٣ نقابة لأصحاب العمل[٢٤].

وهكذا أعلنت الحركة العمالية في الأوّل من أيّار/مايو ٢٠١١ تشكيل اللجنة التحضيريّة لتأسيس اتحاد النقابات العمالية المستقلّة، ليعلن عن تأسيس الاتحاد رسمياً خلال المسيرة التي نظّمتها الحركة العماليّة بمناسبة عيد العمّال في عام ٢٠١٢[٢٥].

والنقابات العماليّة المستقلّة المنضوية تحت هذا الاتحاد هي:

أ ـ النقابة المستقلة للعاملين في قطاع الفوسفات.

ب ـ النقابة المستقلة لعمال شركة الكهرباء الأردنية.

ج ـ النقابة المستقلة للعاملين في البلديات.

د ـ نقابة عمال المطابع المستقلة.

هـ ـ النقابة المستقلة لعمال الصناعات الدوائية.

و ـ النقابة المستقلة لعمال المياومة.

ز ـ النقابة المستقلة لعمال أمانة عمّان.

ح ـ النقابة المستقلة لسائقي العمومي.

ط ـ النقابة المستقلة للعاملين في دائرة الإحصاءات العامّة.

ي ـ النقابة المستقلة للمهن الهندسية المساندة.

ك ـ نقابة مضيفي الطيران.

أمّا اللجان التحضيرية المنضوية تحت مظلة اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني، فهي:

أ ـ هيئة المتعطلين عن العمل.

ب ـ اللجنة العمالية لراديو البلد.

ج ـ اللجنة التحضيرية لإسمنت الأبيض.

د ـ اللجنة التحضيرية للعاملين في مستودعات الأدوية.

---

(٢٤) «نقابات أصحاب العمل،» موسوعة منظمات المجتمع المدني في الأردن، <http://www.civilsociety-jo.net/index.php/owner-org/2011-04-23-03-51-25>.

(٢٥) المرصد العمالي الأردني، <https://labor-watch.net/index.php?option=com_content&view=article&id=5924:2012-04-27-16-15-18&catid=1:latest-news&Itemid=142>.

هـ ـ اللجنة التحضيرية للعاملين في الخدمات الصحية.

و ـ اللجنة التحضيرية للعاملين في البناء.

ز ـ اللجنة التحضيرية للعاملين في قطاع الكهرباء.

ح ـ اللجنة التحضيرية للعاملين النقل الجوي (الملكية الأردنية).

وقد جاء تأسيس النقابات المستقلّة بعد ترجمة حالة الرفض إلى احتجاجات غاضبة، بادر إليها عمّال المياومة في وزارة الزراعة في عام ٢٠٠٦، وتوّجها الإضراب الشهير لعمّال الموانئ في عام ٢٠٠٩.

كما بدأت الاحتجاجات العمّاليّة بالانتقال إلى القطاعات كافّة التي شملتها الخصخصة، كالبوتاس والفوسفات، والكهرباء والمياه، والاتصالات، والمطار، وغيرها، وامتدت في ما بعد لتشمل حتى المؤسّسات الحكوميّة، كوزارتي العدل والصحّة، ودائرة الإحصاءات العامّة، والجمارك.

ومن ثمّ بدأت الاحتجاجات بالانتقال إلى ما كان يوصف بالطبقة الوسطى، فاندلعت احتجاجات المعلّمين للمطالبة برفع رواتبهم وتأسيس نقابة تعبّر عن مصالحهم، وقد كانت الإهانة التي وجّهها وزير التربية والتعليم إلى المعلمين عبر تصريحات رسميّة بمثابة الشرارة التي فجّرت الاحتجاجات في هذا القطاع.

٤ ـ الاحتجاجات في الرد السياسي والأمني للسلطة

بالتزامن مع اتّساع دائرة الاحتجاجات العماليّة، قرّرت السلطة تأسيس جهاز قوات الدرك، وذلك في عام ٢٠٠٨، ووفقاً للتعريف الرسمي لهذا الجهاز، فإنّه: «جناح ميداني مستقل عالي الجاهزية يقوم بمهام مختلفة عن مهام الأمن العام، ويرتبط مباشرة بوزير الداخلية»[٢٦].

تجسّد السبب الجوهري لتأسيس جهاز الدرك في ردّ السلطة على إضراب عمال الموانئ الشهير في عام ٢٠٠٩، حيث عبّرت قوّات الدرك بعد عام واحد من تأسيسها عن الغاية الحقيقيّة لإنشائها، وهو ما ستتناوله الدراسة في الفقرة (ب) المخصّصة لإضراب عمّال الموانئ.

---

(٢٦) الموقع الإلكتروني الرسمي للمديرية العامة لقوات الدرك الأردنية، <http://www.jdf.gov.jo/gendarmerie_law>.

وفي النهاية، فإن طريقة تعامل السلطة مع الاحتجاجات العمّاليّة، والاحتجاجات الشعبيّة في وقت لاحق، اتّسمت بالانتقال من سياسة الاحتواء إلى سياسة تشديد القبضة الأمنيّة، وذلك وفقاً لتوازنات صراعات القوى داخل الحلف الطبقي الحاكم، وانعكاسات هذه التوازنات على مختلف المؤسّسات التنفيذيّة، وكذلك وفقاً لطبيعة الاحتجاج وتوقيته.

أ ـ حراك عمال المياومة

كان عمّال المياومة في وزارة الزراعة هم السبّاقون إلى تنظيم الاحتجاجات العمّاليّة التي انتقدت الحكومة بشكل مباشر، حيث أفرزت الحركة العمّالية قيادات ميدانيّة قادرة على التحشيد والتأثير، وكان لهذه القيادات مواقفها السياسيّة المناهضة للنهج النيوليبرالي. كما كان عمّال المياومة أوّل من تأثّر سلباً بنتائج التحوّل الاقتصادي، ولمس الأبعاد الخطيرة لهذا التحوّل على الواقع المعيشي، حيث مضى على عملهم عدّة سنوات باعتبارهم عمّال مياومة غير مثبّتين، ما أفضى إلى تزايد حالة القلق الاجتماعي لدى هذه الفئة، وبالتالي السخط على السلطة التي انسحبت من دورها في توفير الرعاية الاجتماعيّة.

وتعتبر القاعدة الاجتماعيّة التي تتألف منها الغالبيّة العظمى من عمّال المياومة هي تلك القاعدة التي كانت موالية للنظام بشكل كامل خلال الحقبة السابقة، غير أن التحوّلات الاقتصاديّة التي قادت إلى تهديد أمن العمّال المعيشي دفعتهم إلى المبادرة إلى تنظيم الفعاليّات الاحتجاجيّة.

وقد بدأ حراك عمال المياومة البالغ عددهم نحو ٣٠ ألف عامل وعاملة في عام ٢٠٠٦، وتحديداً في الأول من أيار/ مايو، حيث بادر القائد العمّالي محمد السنيد وزملاؤه في مديرية زراعة ذيبان إلى تنظيم اعتصام أمام وزارة الزراعة للمطالبة بتثبيت عمّال المياومة، وذلك في إثر قرار الوزارة بتثبيت زملاء لهم من دون إعطاء الأولويّة للأقدميّة، فرغم التحوّلات الاقتصاديّة الليبراليّة، إلا أن «الوساطة» و«المحسوبيّة» لا تزالان هما المسيطرتان على قرارات السلطة التي لم تفلح في القطع مع ماضيها «البيروقراطي»[٢٧].

---

(٢٧) «عمال المياومة: غياب العدالة لعاملين في القطاع العام،» سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني، العدد ٣ (آذار/ مارس ٢٠١٠)، <http://labor-watch.net/files/2010/labor_report.pdf>.

هذا، وبلغ عدد الاحتجاجات التي نظّمها عمّال المياومة منذ بدء حراكهم في عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١١ نحو ١٠٠ اعتصام، امتزج فيها البعد المطلبي بالعبد السياسي، حيث هتف العمّال في معظم اعتصاماتهم مطالبين بإسقاط الحكومة[٢٨].

وقد عانى عمّال المياومة قمع السلطة، حيث اتّخذت وزارة الزراعة قراراً بفصل القيادات العمّاليّة، واعتقلت عدداً منهم، إلا أن هذه الإجراءات الانتقاميّة لم تؤدّ إلا إلى زيادة السخط، وبالتالي تصعيد الفعاليّات الاحتجاجيّة، فلم يكن للعامل ما يخسره، فاستمرّ في الاحتجاج إلى أن حقّقت هذه الفئة مطالبها في عام ٢٠١٣.

ب ـ إضراب عمّال الموانئ

لقد أدركت السلطة في الأردن أنّها ستكون مضطرّة إلى مواجهة سلسلة من الاحتجاجات العمّاليّة والشعبيّة جرّاء إمعانها في نهج الخصخصة، فعمدت إلى استباق الاحتجاجات الشعبيّة بتأسيس جهاز قوّات الدرك، لقمع أيّ مظهر احتجاجي يحول دون مضيّها في برامجها وسياساتها النيوليبراليّة. وقد تجسّدت العقليّة الأمنيّة في تطبيق السياسات النيوليبراليّة عبر كثير من المحطّات، ومنها القمع الوحشي لاحتجاجات عمّال الموانئ الناجمة عن تردّي أوضاعهم المعيشيّة، بعد خصخصة ميناء العقبة[٢٩].

وقد عبّر جهاز الدرك في الإضراب الشهير الذي نظّمه عمّال الموانئ في الحادي والثلاثين من شهر تموز/ يوليو لعام ٢٠٠٩، عن وحشيّة السلطة في مواجهة الاحتجاجات العمّاليّة، حيث إن عناصر الدرك، الذين استخدموا القوّة المفرطة لفض اعتصام العمّال خلال الإضراب، لاحقوا المعتصمين المصابين والجرحى إلى المستشفيات التي نقلوا إليها في إثر ما تعرّضوا له من إصابات تراوحت بين البسيطة والحرجة. وكان اللافت للنظر خلال ذلك الإضراب، أن عساكر الجيش المعنيّين بحماية المؤسّسة الطبيّة العسكريّة في العقبة هم من تصدّى لقوّات الدرك، عبر منعه من دخول المستشفى لاعتقال المعتصمين المصابين.

---

(٢٨) مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بالتعاون مع فريدريش إيبرت، «الاحتجاجات العمالية الأردنية خلال عام ٢٠١٠،» المرصد العمالي (شباط/ فبراير ٢٠١١)، <http://www.labor-watch.net/files/2011/Labor_protests_-_a.pdf>.

(٢٩) تامر خرمه، «عكست توجهاً سياسياً للعودة الى مرحلة الأحكام العرفية السيئة الذكر.. ممارسات قوات الدرك تثير مخاوف المجتمع وتباعد بينه وبين هذه القوات،» **المجد**، ١٧/ ٢/ ٢٠١٤، <http://www.almajd.net/article/details/details.asp?id=3271>.

إضافة إلى استخدام قنابل الغاز المسيّلة للدموع بكثافة، والضرب الوحشي الذي تعرض له العمّال، وملاحقة المصابين إلى أبواب المستشفيات، قامت قوات الدرك باعتقال عدد من المعتصمين، في حين تعرّض العامل عاهد العلاونة لإصابة خطيرة في إثر سقوطه من سيارة الاعتقال أثناء اقتياده إلى المركز الأمني[٣٠].

لقد جاء إضراب عمّال الموانئ نتيجة لتمادي القطاع الخاص في استعباد العمّال الذين صدمتهم وحشيّة الدولة في مواجهة مطالبهم، حيث إن انخفاض الأجور (التي يذهب القسم الأكبر منها إلى تغطية نفقات السكن)، وتفشّي ظاهرة الوساطة والمحسوبيّة في منح العلاوات وبدل العمل الإضافي، وغياب الأمن الوظيفي للعمّال، وكذلك عدم تلبية شروط الصحّة والسلامة المهنيّة، دفع العمّال إلى الاحتجاج، للمطالبة بزيادة أجورهم وتحسين ظروف عملهم.

وبعد هذا الإضراب، الذي انتهى بتوقيع اتفاقية بين العمّال والإدارة، ولم تلتزم الأخيرة ببنود تلك الاتفاقية، استمرّ العمّال في تنظيم فعاليّاتهم الاحتجاجيّة، حيث نظّموا نحو ٢٠ إضراباً متتالياً بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢، طالبوا خلالها بتوزيع قطع أراض على المستخدمين العاملين في المؤسسة، وبيان مصير وحقوق العاملين في قسم الفوسفات التابع لمؤسسة الموانئ بعد خصخصته، وتحديد سقف التعويض للعاملين في هذا القسم، وتثبيت عمال «التوضيب»، إلى جانب مطالبتهم بمنحهم راتب الشهرين الثالث عشر والرابع عشر، وبدل سكن وكهرباء، وحق الاشتراك والتمثيل النقابي، وصرف علاوات ماليّة لأصحاب الخبرات الطويلة، والعمل على إقرار صندوق الادّخار وتفعيله، وتحويل المؤسسة إلى نظام خاص أسوة بشركة تطوير العقبة، التي يتمتّع العاملون فيها بمجموعة من المزايا غير متوفرة لدى عمال الموانئ.

ويبلغ عدد العاملين في مؤسسة الموانئ ما يقارب الـ ٣٣٠٠ عامل، منهم ٥٠٠ عامل وافد. ويتم توزيع بعض العمال للعمل في وظائف إدارية، في خطوة تقوم بها المؤسسة للحدّ من التعيينات وخفض تكاليف الأجور، بحسب تقرير أعدّه المرصد العمالي.

---

(٣٠) أحمد الرواشدة، «العامل عاهد العلاونة: أشعر أنني وصلت إلى مرحلة الموت،» المرصد العمالي الأردني، <http://www.labor-watch.net/index.php?option=com_content&view=article&id=1995%3A2010-05-26-18-29-04&catid=41%3Atop-headlines&Itemid=11>.

ويؤكد التقرير أن غياب الاستقرار الوظيفي هو جوهر الأزمة التي يعانيها عمال الموانئ، أسوة بالعاملين في مختلف مؤسّسات القطاع الخاص، فغياب الشعور بالأمان لدى الموظف تجاه نفسه ووظيفته والمؤسسة التي يعمل فيها حالة يعانيها الغالبية الساحقة من العاملين.

أمّا قسم الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة، فإنّه يفتقر إلى أدنى عوامل التأهيل، وكذلك في ما يتعلق بـ «استراحات» العمال، التي تنتشر فيها الحشرات، ناهيك بعدم صيانة الآلات المستخدمة، مثل «الونشات»، بشكل دوري، وكذلك عدم تأهيل العاملين على هذه الآلات.

هذا، ويتشكّل ميناء العقبة من الموانئ التالية: الميناء الرئيسي، ويتكون من ١٢ رصيفاً؛ والميناء الأوسط، ويتكون من سبعة أرصفه؛ والميناء الصناعي، ويتكوّن من أربعة أرصفة[٣١].

ج ـ حراك المعلمين

في ظلّ تدهور الأوضاع المعيشيّة، بدأت حالة القلق، المتصلة بفقدان الأمان الاجتماعي، تتسلّل إلى أوساط «الطبقة الوسطى»، متمثّلة بقطاع المعلمين الذي يشكّل أكبر قطاع مهني في الأردن، فما عاد بالإمكان اعتبار العامل في هذا القطاع من أبناء الطبقة الوسطى التي بدأت بالتآكل بشكل متسارع. وقد خلق اتّساع الفجوة بين معدّلات الأجور والالتزامات المعيشيّة حالة من الهلع لدى هذا القطاع، الذي بدأ يدرك أهميّة التنظيم النقابي للدفاع عن مصالحه، ويطالب بزيادة علاوة المهنة بمقدار ١٠٠ بالمئة.

وسط هذا الشعور السائد بالقلق صدرت عن وزير التربية والتعليم آنذاك، إبراهيم بدران، تصريحات رسميّة وصفت بالمهينة، وذلك في معرض ردّه على مطالب المعلّمين، فكانت تلك التصريحات بمثابة الشرارة التي أدّت إلى إضراب شامل نظّمه المعلّمون في مختلف المدن والمحافظات[٣٢].

---

(٣١) «العاملون في مؤسسة الموانئ: انتهاكات عمالية وأزمة ثقة مع الإدارة،» المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، <http://www.labor-watch.net/files/port_report.pdf>.

(٣٢) ««إحياء المعلمين» تؤكد تعليق الدوام في المدارس اليوم و«التربية والتعليم» تنفي،» المرصد العمالي الأردني، <http://www.labor-watch.net/index.php?option=com_content&view=article&id=1598:q-q-q-q-&catid=1:latest-news&itemid=142>.

وكان شعار «إحياء نقابة المعلّمين» يمثّل مطلب المضربين، ولكن في الوقت ذاته عاد مفهوم «الكرامة الوطنيّة» إلى الهيمنة على الاحتجاجات، فالشعور بالمهانة كان كلمة السرّ وراء مختلف الاحتجاجات الشعبيّة في القطاعات كافّة. وبعد سلسلة إضرابات واعتصامات نظّمها المعلّمون تنديداً بتصريحات وزير التربية، قامت الحكومة بإجراءات انتقاميّة، تمثّلت بإحالة عشرات المعلّمين على الاستيداع والنقل.

وقد شمل قرار الاستيداع ٣٨ معلماً ومعلّمة، وتضمّن نقل أكثر من ١٥ إلى محافظات بعيدة، ولكن هذا الإجراء الانتقامي لم يأت بالنتائج التي كانت تتوقّعها السلطة، فالشعور بالقهر دفع المعلمين إلى تصعيد احتجاجاتهم ومواصلة نضالهم لإحياء نقابتهم التي سلبت منهم خلال الحقبة العرفيّة. وقد توّجت فعاليّاتهم بمسيرة شارك فيها الآلاف في نهاية شهر تموز/ يوليو لذلك العام، تحت شعار «مسيرة أدما زريقات»، وهو اسم أصغر وأنشط المعلّمات في قيادة حراك إحياء النقابة، وكانت من ضمن المحالين إلى الاستيداع[٣٣].

وقد انطلقت المسيرة من أمام الجسر المؤدي إلى محافظة مأدبا باتجاه نادي المعلمين في محافظة الكرك، وقد قطع المعلّمون جزءاً كبيراً من هذه المسافة سيراً على الأقدام. وكانت قوّات البادية (وهي جهاز تستدعيه السلطة في أصعب الحالات) قد اعترضت المسيرة لمنع المشاركين من إكمال طريقهم، ولكن أمام إصرار المعلّمين فضّلت السلطة التصرّف بذكاء خشية تفاقم الاحتجاجات، فأصدر محافظ العاصمة قراره بالسماح للمسيرة بالانطلاق، وعادت قوّات البادية إلى مواقعها[٣٤].

وتواصلت احتجاجات المعلّمين بعد هذه الفعاليّة، وفي أوائل شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ قررت وزارة التربية إلغاء جميع قرارات الإحالة على الاستيداع والنقل التي اتّخذتها، حيث طلب وزير التربية والتعليم الجديد آنذاك، خالد الكركي، مقابلة أعضاء من اللجنة الوطنية لإحياء النقابة على عجل، لإبلاغهم بهذا القرار[٣٥].

---

(٣٣) «وزارة التربية تلغي قرارات استيداع المعلمين واللجنة الوطنية تؤكد القرار وتبدي ارتياحها: دعت المعنيين منهم لمراجعة مديرياتها،» **الحقيقة الدولية**، ٥/ ٩/ ٢٠١٠، <http://www.factjo.com/pages/fullNews.aspx?id=19613>.

(٣٤) محمد النجار، «مسيرة احتجاجية للمعلمين بالأردن،» الجزيرة نت (٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٠)، <http://www.aljazeera.net/humanrights/pages/daf6e88c-92c3-4554-aca1-988c3414b1f5>.

(٣٥) «مجلس الوزراء يوافق على الغاء قرارات استيداع المعلمين .. والرواشدة يعتبره عودة عن الخطأ ... وتوجه بالمشاركة بالانتخابات،» موقع السوسنة الإخباري (٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠)، <http://assawsana.com/portal/pages.php?newsid=36193>.

واستمرّ حراك المعلّمين حتى عام ٢٠١٢، وكانت أبرز احتجاجاتهم الاعتصام الحاشد الذي شارك فيه آلاف المعلمين والنشطاء السياسيين أمام مبنى رئاسة الوزراء. وكان الربيع الأردني في أوجه في ذلك الوقت، ما حمل السلطة على الاستجابة لمطالب المعلّمين، لتحييد هذه الشريحة عن المشاركة في الحراك الشعبي[٣٦].

د ـ الاصطدام مع السلطة وتبلور الحالة السياسية للحراك المجتمعي

امتدّت الاحتجاجات العمّالية، التي شملت عمّال المياومة والموانئ والمعلّمين، إلى مختلف القطاعات، بما فيها قطاع الخدمات، وفي ما بعد وصلت إلى مؤسّسات الدولة الحكوميّة، وكان البعد المطلبي يختلط بالسياسي خلال معظم هذه الاحتجاجات التي ردّد المشاركون فيها هتافات تطالب بإسقاط الحكومة.

ورغم تبلور الحالة السياسيّة للحراك المجتمعي، إلا أنّها لم ترتق إلى ما يمكن اعتباره برنامجاً سياسياً يربط ما بين البعد المطلبي والشقّ السياسي المتصل بواقع المجتمع الأردني، وذلك بسبب غياب العامل الذاتي المتمثّل بوجود قوى ثوريّة قادرة على قيادة الجماهير، وكذلك بسبب اقتصار المشاركة في هذه الاحتجاجات على الفئة المتضرّرة بشكل مباشر، في هذا القطاع أو تلك المؤسّسة، من دون وجود برنامج يمكّن قيادات الحركة العمّاليّة من خلق حاضنة شعبيّة ترتقي بالفعاليّات الاحتجاجيّة إلى حالة ثوريّة.

ولكن، رغم هذا الواقع، كان العاملون في مختلف القطاعات، يدركون جوهر الأزمة المتمثّل بالسياسات الاقتصاديّة التي تنتهجها السلطة بالتوازي مع نهج الجباية ورفع الأسعار، إلا أن الاصطدام مع السلطة اختُزل في حالات محدّدة، من دون انتقاله إلى حالة ثوريّة شعبيّة، وذلك في إثر تفاعل وتكامل جملة من التناقضات الثانويّة التي سنوردها بالتفصيل في المبحث الثالث.

ثالثاً: بين الإمكان الواقعي لصنع التغيير والتناقضات الثانوية وانعكاسها على التناقض الرئيسي مع السلطة

باتت الظروف الموضوعيّة لصناعة التغيير أقرب إلى النضوج من أيّ وقت مضى، وقد اندلعت سلسلة من الاحتجاجات في مختلف قطاعات العمل، غير أن هذه الحالة

---

(٣٦) الغد، <http://alghad.com/index.php/article/530536.html>.

الاحتجاجيّة بقيت محصورة من دون الارتقاء إلى الحالة الثوريّة، نتيجة تفاعل وتكامل جملة من التناقضات الثانويّة التي أدّت إلى تأخير لحظة الحسم في ما يتعلّق بالتناقض الرئيسي بين الطبقات الشعبيّة والسلطة.

يرتبط أبرز هذه التناقضات بالواقع الديمغرافي للمجتمع الأردني، ونجاح السلطة إلى حدّ ما في خلق قواعد شعبيّة مرتبطة بوجودها. ففي حقبة الإدارة «البيروقراطيّة» اتّجه «الحرس القديم» إلى ربط مصالح قاعدة اجتماعيّة محدّدة بجهاز الدولة الحكومي. وبعد هيمنة شريحة رجال الأعمال على السلطة، واحتلال القطاع الخاص مؤسّسات الدولة، بدأت البرجوازيّة الحاكمة بمحاولة ربط وجودها بمصالح قاعدة اجتماعيّة أخرى، تشكّل المكوّن الاجتماعي الرئيسي للطبقة العاملة في قطاع الخدمات، ورغم عدم منح هذه القاعدة امتيازات تمكّنها من تجاوز حتمية انهيارها إلى ما دون خطّ الفقر، إلا أن السلطة استفادت من تردّد هذه الطبقة وسلوكها البرجوازي للحفاظ على شعرة معاوية التي تربطها بها، وتأجيل لحظة الانفجار إلى مزيد من الوقت.

وما زالت السلطة تبذل جهودها لتحييد ما اصطلح على تسميته الطبقة الوسطى، حيث لم يصل أبناء هذه الطبقة إلى حالة اليأس التي تجعل من الحلّ الثوري خيارها الوحيد، كما أن الدور الإقليمي الذي يؤديه النظام الأردني مكّنه من الحصول على المزيد من الهبات والمساعدات الخارجيّة التي تسهم في تجاوز المطبّات الحرجة.

وقد تكاملت مختلف التناقضات الثانويّة، كغياب العامل الذاتي، وأزمة الهويّة، وتحييد «الطبقة الوسطى»، والدور الهدّام الذي أدته بعض رموز المعارضة السياسيّة، وغربة الحركة العمّاليّة الكلاسيكيّة عن الواقع الاجتماعي، حتى نجحت هذه التناقضات في تأجيل لحظة الحسم وانتقال الإمكان الواقعي لصنع التغيير إلى إمكان متحقّق.

١ ـ المشهد الحزبي وغياب العامل الذاتي

بدأ برنامج التحوّل الاقتصادي الذي قادته شريحة «رجال الأعمال» المتنفّذة في السلطة، بعد مرور عقد على ترخيص الأحزاب السياسيّة، حيث نجحت الدولة بتحويل أكثر الأحزاب راديكاليّة إلى ما يشبه المنظّمات الحقوقيّة.

وقد حوّل تدجين أحزاب المعارضة السياسيّة، هذه الأحزاب، وخاصّة اليساريّة، إلى منظّمات مشوّهة، حيث إنها ما زالت تتمسّك في أدبيّاتها النظريّة بالخطاب

الماركسي ـ اللينيني، في حين أن سياساتها وبرامجها ووسائل عملها هي أدوات ليبراليّة بحتة، فأقصى طموح هذه الأحزاب بات المشاركة في السلطة وفقاً للقواعد ذاتها التي يحدّدها النظام، وذلك عبر الوصول إلى البرلمان، أملاً في المشاركة في السلطة التنفيذيّة ذات يوم.

ولكن «الديمقراطيّة»، بمعناها الحداثي المرتبط بالدولة البرجوازيّة الوطنيّة، مفهوم غريب عن المجتمع الأردني الذي ما زال يعاني الانتقال من الصيغة العشائريّة إلى صيغة الدولة من دون تبلور برجوازيّة وطنيّة قادرة على بناء الدولة الوطنيّة الديمقراطيّة، وما زال الناس يعانون ما يشبه الهستيريا الجماعيّة في إثر الانتقال من صيغة الدولة الريعيّة إلى صيغة المكاتب العقاريّة وإدارة «البزنس» في مؤسّسات الحكم.

وفي ظلّ هذا الواقع عجزت الأحزاب اليساريّة والقوميّة عن طرح برنامج وطني حقيقي، بل عجزت حتّى عن قراءة واقعها الموضوعي، وانصرفت إلى طرح مفاهيم ليبراليّة حقوقيّة في كلّ ما يتصل بالقضايا المحليّة، تاركة خطابها الثوري لفعاليّات التضامن مع الشعوب العربية في فلسطين والعراق ولبنان، وقد اتّخذ خلالها هذا الخطاب شكلاً شعاراتيّاً لا صلة له بتحليل الواقع والعمل على تغييره.

ولم تأت فعاليّات التضامن مع القضايا القوميّة الكبرى، التي كانت تنظّمها الأحزاب التقدميّة، في سياق مشروع تغيير ثوري، واقتصرت على المفاهيم السياسيّة المتعلّقة ببناء «الدولة» الفلسطينيّة، عوضاً من مفاهيم «التحرير» و«التحرّر» في سياق النضال العربي الثوري المشترك.

وكما أشرنا، فإن الطرح الليبرالي الذي تمسّكت به الأحزاب التقدميّة في معالجة كلّ ما يتصل بالشأن الأردني المحلّي، كان يتناقض تماماً مع البنية التنظيميّة لهذه الأحزاب التي غلبت عليها صيغة المركزيّة الديمقراطيّة.

وكان مفهوم هذه القوى عن المركزية الديمقراطيّة أقرب إلى الفهم البيروقراطي الذي أسهم في إفراغ الانتخابات الحزبيّة الداخليّة من مضمونها الحقيقي، وجعلها أقرب إلى التعيين، كما أسهم في احتكار قيادة الحزب كلّ القرارات التنظيميّة، حتى في ما يتعلّق بأبسط التفاصيل المتصلة بالعمل اليومي للقواعد الحزبيّة.

ومن دون محاولة حلّ التناقض بين البنى التنظيميّة الداخليّة والخطاب السياسي الليبرالي لهذه الأحزاب، عمدت قياداتها إلى تجاهل المخاض المجتمعي

والاحتجاجات العمّاليّة، مقابل اختزال خطابها السياسي إلى المطالبة بتغيير قانون الانتخاب.

وهكذا قرّر حزب الوحدة الشعبيّة، أكبر الأحزاب اليساريّة الأردنيّة، مقاطعة الانتخابات النيابيّة في عام ٢٠١٠، احتجاجاً على قانون الصوت المجزوء الذي يستحيل على القوى الحزبيّة الوصول إلى البرلمان من خلاله، غير أن الحزب فشل في إقناع حلفائه في القوى التقدميّة الأخرى بمقاطعة تلك الانتخابات لتشكيل ورقة ضغط تحمل السلطة على تعديل القانون[٣٧].

وقد تبنّى الإسلاميّون فقط الموقف ذاته، وقرّروا مقاطعة تلك الانتخابات، إلى جانب حزب الوحدة. وقام الحزبان بتشكيل «الهيئة الوطنيّة للإصلاح» التي طرحت جملة من القضايا الحقوقيّة من دون طرح معالجة حقيقيّة لجوهر الأزمة الاقتصاديّة ـ الاجتماعيّة التي أفضت إلى اندلاع الاحتجاجات العمّاليّة[٣٨].

أمّا الحركة الإسلاميّة، المتمثّلة بحزب جبهة العمل الإسلامي، فكانت على مدى أكثر من نصف قرن الحليف الأقرب إلى النظام الحاكم، ولم يُحدِث برنامج التحوّل الاقتصادي أيّ تناقض مع استراتيجيّات وأهداف الإسلاميّين، فعندما يتعلّق الأمر بالبعد الاقتصادي يمكن القول إن الدولة بكلّ تحوّلاتها الاقتصاديّة، لم تكن أكثر نيوليبراليّة من الإسلاميّين أنفسهم.

لقد كان الخلاف بين الإسلاميّين والنظام الحاكم يقتصر على موقف الدولة من «إسرائيل» على الأقل، كما تدّعي الحركة الإسلاميّة في أدبيّاتها، غير أن هذا الخلاف اختزل في ما بعد إلى موقف السلطة من حركة حماس، التي تقرّر إغلاق مكاتبها في عمّان وترحيل قياداتها في عام ١٩٩٩[٣٩].

وكانت لعلاقة الحركة الإسلامية بحركة حماس دورها في تغليب فعاليّات التضامن على أنشطة الحركة، التي كانت على الدوام أبعد ما تكون عن تبنّي القضايا الشعبيّة الداخليّة. كما أن هذه العلاقة انعكست على العلاقات التنظيميّة

---

(٣٧) الغد، <http://www.alghad.com/index.php/article/397209.html>.

(٣٨) «(العمل الإسلامي) و(الوحدة) يشكلان لجنة يومية لرصد مستجدات الانتخابات،» مرصد البرلمان الأردني (٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠)، <http://www.jpm.jo/index.php?type=news&id=940>.

(٣٩) «الأردن يعتزم اعتقال مشعل لدى عودته، عرفات: إغلاق مكاتب حماس استجابة لطلبنا،» البيان (أبو ظبي)، ١٢/ ٩/ ١٩٩٩، <http://www.albayan.ae/one-world/1999-09-12-1.1078605>.

داخل حزب جبهة العمل الإسلامي، فانقسم الإسلاميّون إلى ما يسمّى الصقور والحمائم، وكان «الصقور» يمثّلون الجناح المتحالف مع حركة حماس، وأغلب المنتمين إليه هم من أصول فلسطينيّة، في حين كان «الحمائم» يعملون على تغليب الشأن المحلّي أملاً في المشاركة في السلطة، عبر التنسيق واللقاءات المستمرّة مع السفارة الأمريكيّة في عمّان، وكان أغلب المنتمين إلى هذا التيّار من أصول شرق أردنيّة.

وبعد بدء الربيع العربي، وحّدت الحركة الإسلاميّة صفوفها تحت شعار «إصلاح النظام»، وهو الخطاب الذي عبّر عن إصرار الحركة على استثمار التطوّرات الإقليميّة للمشاركة في السلطة، ولكن من دون طرح أيّ مشروع يتعلّق بالتغيير في بنية الدولة أو سياساتها الاقتصاديّة.

من جهة أخرى، كانت جملة من التناقضات الثانويّة والرئيسيّة تعصف بين أحزاب المعارضة السياسيّة التي ائتلفت في إطار «لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنيّة»، وهي: حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الوحدة الشعبيّة، وحزب الشعب الديمقراطي (حشد)، والحزب الشيوعي، وحزب البعث الاشتراكي، وحزب البعث التقدّمي، والحركة القوميّة للديمقراطيّة المباشرة.

وقد حالت هذه التناقضات المتمثلة بتباين الرؤى بين مكوّنات لجنة التنسيق الحزبي، وخلافاتها حول مختلف القضايا الوطنيّة والقوميّة، وخلافاتها التاريخيّة الممتدة إلى مرحلة الخمسينيّات وما قبل ذلك، دون تمكّنها من تشكيل جبهة معارضة وطنيّة حقيقيّة قادرة على قيادة الجماهير وصنع التغيير.

٢ ـ أزمة الهويّة

حالت جملة من التناقضات الثانويّة، وأخرى يمكن وصفها بالوهميّة، خلال العقود الماضية، دون تبلور مشروع ثوري. وقد تمثّل أبرز تلك التناقضات بالنعرة العنصريّة التي كرّستها السلطة منذ سبعينيّات القرن الماضي، لتشكّل صمّام الأمان الذي يضمن وجود واستمرار هذه السلطة، من خلال خلق «الآخر» الوهميّ بين المكوّنين الأساسيين للمجتمع الأردني، وهما المكوّن الذي اتفق على تسميته المكوّن «الشرق الأردني»، والمكوّن الفلسطيني.

كما تمكّنت السلطة الأردنيّة من ربط مصالح قاعدة اجتماعيّة واسعة بوجود هذه السلطة، عبر جهازها البيروقراطي الذي تضخّم خلال الحقبة السابقة. وحتى بعد التحوّلات الاقتصاديّة، وأفول نجم ما يسمّى «البيروقراط»، فإن التحوّل الثقافي ما زال يحتاج إلى المزيد من الوقت، فالقطع مع الماضي وتجاوز العشائريّة استوجب عودة النزعة العشائريّة من مرحلة ما قبل الدولة بأكثر مظاهرها جنينيّة، وتفشت ظاهرة العنف العشائري، نتيجة للصدمة التي عصفت بهذه القاعدة الاجتماعيّة، فتمسّك الناس بالعشيرة في محاولة مستميتة لتجنّب الاغتراب الذي تعزّزه سياسات الدولة النيوليبراليّة.

أضف إلى ذلك أن الخوف من «الآخر» الفلسطيني لا يزال يهيمن على ثقافة الناس، وقد عزّز هذه المخاوف هيمنة الكثيرين من رجال الأعمال (ذوي الأصول الفلسطينيّة) على مفاصل الحياة الاقتصاديّة، ناهيك بالتدفّق البشري للاجئين العراقيّين بعد حرب الخليج الثالثة، وعودة المغتربين من الكويت، حيث نجحت السلطة بخلق رأي عام يتوهّم أن حضور هذا «الآخر» هو ما يهدّد أمن الناس المعيشي، وهو ما حال دون احتلال التناقض الرئيسي مع السلطة للأولويّة في الوعي الجمعي.

وحتى «الآخر» الفلسطيني كانت لديه مخاوفه من الانخراط في معركة التغيير، فمن جهة كان الفلسطينيّون يشعرون أنّهم مواطنون من الدرجة الثانية، فبقيت أنظارهم متعلّقة بالضفّة الغربيّة للنهر. ومن جهة أخرى فإنّ الخطاب الهدّام الذي بدأ يطرحه بعض أقطاب المعارضة الوطنيّة، التي تبلورت نتيجة التحوّل الاقتصادي، كان يكرّس مخاوف المكوّن الفلسطيني. فمطالبة البعض بتحديد من هو الأردني، ومن هو الفلسطيني، تترجم إلى المطالبة بسحب جنسيّات الفلسطينيّين، وهو ما أعاد إلى الذاكرة الجمعيّة مشاهد اللجوء والخيمة، وربط هذه المشاهد لدى الكثيرين بأيّة محاولة لتغيير الوضع القائم.

كما بدأت السلطة، وبعض رموز المعارضة الناشئة، بالترويج لخطاب غريب، يصوّر «البيروقراط» على أنّه المعبّر الحقيقي عن آمال وطموحات الشرق الأردنيين، في حين يعتبر «الكمبرادور» ممثّلاً للأردنيّين من أصول فلسطينيّة. وفي ظلّ تعزيز ارتباط القواعد الاجتماعيّة لكلا المكوّنين الأساسيين للمجتمع الأردني بشرائح البرجوازيّة الحاكمة، تكرّس الانقسام العمودي بين فئات ومكوّنات المجتمع، بما يحول دون حسم التناقض التناحري الناجم عن الانقسام الطبقي الأفقي.

لكن رغم هذا الواقع، فإن الاحتجاجات الشعبيّة التي شهدها الأردن بعد عام ٢٠١١، عكست عجز أزمة الهويّة عن حماية الشرائح المافيويّة الحاكمة إلى الأبد، فإمعان السلطة في سياساتها النيوليبراليّة انعكس سلباً على مكوّنات المجتمع كافّة بلا استثناء، وكلّما تعمّقت الأزمة الاقتصاديّة تجلّت أمام المجتمع مصلحته في التغيير الوطني الديمقراطي، رغم التشوّهات المتعلّقة بالتناقضات الوهميّة.

٣ ـ تحييد «الطبقة الوسطى» واحتفاظ النظام بأدواته

أسهمت هيمنة رأس المال المالي على القرار السياسي الأردني بشكل مطلق، وتصفية مؤسّسات الدولة (القطاع العام) لصالح شريحة «رجال الأعمال» التي استحوذت على السلطة، في تضخيم الطبقة العاملة في قطاع الخدمات، وخاصّة في البنوك وشركات التأمين، إضافة إلى الجامعات والمدارس الخاصّة، والفنادق والمطاعم، وقطاع الصحّة ومختلف القطاعات الخدميّة الأخرى.

ورغم غياب ما يمكن تسميته «الطبقة الوسطى» التي بدأت تتفكّك بوتيرة متسارعة، ما زالت الحركة العمّاليّة في قطاع الخدمات تعتبر نفسها من هذه الطبقة، وكذلك يشير إليها مختلف المحلّلين والأكاديميين والسياسيين.

كما أن ثمّة تناقضاً أساسياً يحول دون اتّخاذ الطبقة العاملة في قطاع الخدمات موقفاً ثوريّاً مناوئاً للواقع الذي تفرضه السلطة، ويتمثّل هذا التناقض بالنزعة الاستهلاكيّة التي تشكّل حجر الرحى في المنظومة الثقافيّة لهذه الطبقة العمّاليّة. ويمكن أن نلمس تضخّم هذه النزعة في حجم القروض المصرفية التي يلتزم بها العاملون في قطاع الخدمات لشراء السيّارات الحديثة وتغيير أثاث المنزل، واقتناء أحدث أجهزة الاتصال، وما إلى ذلك من سلع مختلفة، فالتسهيلات المصرفية شكّلت متنفّساً تلوذ إليه هذه الطبقة، التي تكرّس وسائل استغلالها على المدى البعيد.

ولكن في النهاية، ظهر عدد من الاحتجاجات العمّاليّة في قطاع الخدمات، غير أن هذه الاحتجاجات لم تقد إلى فكّ التحالف المفترض بين هذه الطبقة والبرجوازيّة الحاكمة، والتحوّل إلى الحالة الثوريّة، وذلك لسببين رئيسيين:

أ ـ عدم وصول أبناء هذه الطبقة إلى حالة اليأس الذي يجعل من الحسم الثوري خيارها الوحيد، وذلك نتيجة:

(١) المنظومة الثقافيّة البرجوازيّة لهذه الطبقة، وبالتالي سلوكها البرجوازي، ما حصرها في خانة التردّد، والأمل الدائم في الارتقاء إلى الطبقة الأعلى.

(٢) التسهيلات المصرفية التي تبيع الوهم لأبناء هذه الطبقة، بالتوازي مع إبقائهم في حالة انشغال بساعات عمل طويلة من دون حرمانهم من القدرة على تدبّر شؤون الحياة اليوميّة.

(٣) اعتماد الدولة الدائم على المنح والقروض لتجاوز الأزمات الاقتصاديّة المستعصيّة، التي قد تنتج منها ثورات اجتماعيّة.

(٤) ثقافة المكارم والهبات التي ما زالت تهيمن على أبناء هذه الطبقة العاملين في ما تبقّى من مؤسّسات القطاع العام، حيث تتبع السلطة سياسة مكرمة «الخمسين ديناراً» أو «المئة دينار» لتنفيس الاحتقان الشعبي من وقت إلى آخر.

ب ـ عدم تبلور الطبقة العاملة في قطاع الخدمات كطبقة محدّدة يمكنها أن تكون وقوداً للتغيير، فالتمايز داخل الطبقة الواحدة، على الأقل بالنسبة إلى أبناء هذه الطبقة، يبقيها في خانة التردّد الدائم، وهو ما عكسه حراك المعلّمين، حيث نجحت السلطة بتحييد هذه الشريحة والحيلولة دون انخراطها في الحراك الشعبي في مرحلة ما بعد الربيع العربي، بمجرّد الموافقة على تأسيس نقابة تمثّلهم.

وفي النهاية، نجحت السلطة إلى حد ما بتحييد هذه الطبقة عبر حملها على الالتصاق بالقطاع الخاص الذي وفّر لأبنائها أجوراً أعلى من تلك التي يتقاضاها نظرائهم في القطاع العام، كما وفّرت للمهنيين (من أطباء ومحامين وصغار الكسبة) فرصة الاستثمار في مشروعات صغيرة عبر التسهيلات المصرفية، ناهيك بالعدد الكبير نسبيّاً للجامعات مقارنة بعدد السكّان، وهو ما أسهم حتى الآن في تنفيس الاحتقانات التي تهيمن على هذه الطبقة من وقت إلى آخر، وخلق لديها وهماً بإمكان الارتقاء إلى الطبقة البرجوازيّة.

٤ ـ تكامل عوامل الفشل

شكّل تحييد ما يصرّ البعض على اعتباره «الطبقة الوسطى»، وغياب العامل الذاتي المتمثّل بالأحزاب السياسيّة أو قدرة القوى الناشئة على صياغة البديل، وأزمة الهويّة، أهمّ الأسباب التي حالت دون انتقال الاحتجاجات الشعبيّة في الأردن إلى

حالة ثوريّة، إضافة إلى جملة من التناقضات الثانويّة المعقّدة التي حالت دون حسم التناقض التناحري مع السلطة، سواء في ما يتعلّق بالتناقض بين الطبقة العاملة في قطاع الخدمات (التي تشكّل الغالبيّة العظمى للطبقة العاملة الأردنيّة)، والطبقة العاملة بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، التي تشكّل العمالة الوافدة غالبيّتها الساحقة، أو في ما يتصل بشبكة الانقسامات الأفقيّة والعموديّة المعقّدة في الأردن، التي نجحت السلطة في استثمارها على أفضل وجه.

أضف إلى ذلك الطريقة التي تعاملت بها السلطة مع الاحتجاجات الشعبيّة، حيث اتّبعت أسلوب الانتقال من استخدام «القوّة المناسبة»، تبعاً لشكل وطبيعة كلّ احتجاج وتوقيته، إلى سياسة الاحتواء وتجنّب الصدام مع المحتجّين، في أحيان أخرى، بل واستثمار حالة «تنفيس الاحتقان» التي خلقتها بعض القوى الكلاسيكيّة عبر تنظيم فعاليّات محدودة وخجولة من وقت إلى آخر.

لقد تكاملت عوامل الفشل التي حالت دون تحوّل الاحتجاجات الشعبيّة الأردنيّة إلى حالة ثوريّة قادرة على صنع التغيير، مقابل احتفاظ النظام بأدواته وتمسّكه بالدور التاريخي ذاته الذي يؤديه في حماية أمن «إسرائيل» وأمن «الخليج»، وهو ما استثمره جيّداً للحصول على الهبات والمساعدات الخارجيّة التي تمكّنه من تجاوز المطبّات الاقتصاديّة، قبل تفاقم الوضع، بما يهدّد وجود السلطة.

ولكن هذا الدور الإقليمي الذي تراهن عليه السلطة الأردنيّة، لا يمكنه تأجيل لحظة الصدام مع الطبقات الشعبيّة المسحوقة إلى الأبد، وهو ما أثبتته التطوّرات بعد عام ٢٠١١، فتراجع الحراك الشعبي بين وقت وآخر كان يُتبع بحالة احتجاجيّة أعمق، قبل أن تنحسر هي الأخرى، في حالة مدّ وجذر تترك توقيت الانفجار عصيّاً على التنبؤ.

خاتمة: ثورة تونس والمشهد السياسي الأردني

عندما قرعت تونس أجراس الربيع العربي، تردّد الصدى على الفور في الأردن، فقام عمال المياومة (الذين سبق أن بادروا إلى تنظيم الاحتجاجات العمّاليّة في عام ٢٠٠٦)، وعدد من النشطاء الشباب، بتنظيم مسيرة شعبيّة في لواء ذيبان، في يوم الجمعة الموافق ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي الجمعة التالية نظّم العمّال

والنشطاء أوّل مسيرة في وسط العاصمة عمّان بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١[٤٠].

لقد كانت أحزاب المعارضة السياسيّة تنظر بتوجّس إلى تلك المسيرة التي تصدّرت دعواتها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت، فاتخذت القوى السياسيّة كافّة موقفاً متردّداً من هذه الفعاليّة، حتّى قرّرت في نهاية الأمر السماح للأعضاء الحزبيين بالمشاركة، ولكن من دون الإعلان عن ذلك رسميّاً، تجنّباً لتبنّي هذه التظاهرة.

وكما هو الواقع في مختلف دول الربيع العربي، كان شعار «خبز .. حريّة .. عدالة اجتماعيّة» هو الشعار الأساسي لتلك التظاهرة التي لم يطالب المشاركون فيها بإسقاط النظام. وفي ظلّ حالة الاحتقان التي هيمنت على المجتمع، نجحت هذه المسيرة في أن تكون بمثابة إعلان لبدء الربيع الأردني، حيث انخرطت مختلف أحزاب المعارضة ونشطاء الحركة العمّاليّة والنشطاء الشباب في الاحتجاجات الشعبيّة التي اندلعت في ذلك الوقت.

لقد بدأت كلمة «حراك» بالتبلور لتشير إلى القوى الناشئة التي تشكّلت آنذاك، وكانت «الحراكات» تتسم بكونها مناطقيّة، وترتبط بقواعد اجتماعيّة محدّدة، نظراً إلى طبيعة المجتمع الأردني، كحراك ذيبان، وحراك حيّ الطفايلة، وحراك سحاب، وحراك الكرك، وحراك أحرار الطفيلة، وما إلى ذلك من حراكات امتدّت لتشمل مختلف المدن والمحافظات الأردنيّة.

وكان الشعور بالنقمة على السلطة مهيمناً على المشهد الأردني، غير أن المخيّمات الفلسطينيّة بقيت على الحياد في ذلك الوقت، بينما بدأت الأحزاب السياسيّة بالتفكير في كيفيّة استثمار الوضع القائم لتحسين شروطها التفاوضيّة، والدخول بشراكة سياسيّة مع السلطة.

ونتيجة لخبرتها التنظيميّة، نجحت الأحزاب السياسيّة في إمساك زمام المبادرة، وبدأت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة بتحشيد كوادرها وأنصارها للمشاركة في المسيرة المركزيّة التي كانت تنظّمها في وسط العاصمة عمّان.

---

(٤٠) «مسيرة الجمعة الثالثة في عمان ومحاولة تخريب مسيرة ذيبان،» عمان نت (الموقع الإلكتروني لراديو البلد) (٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١)، <http://ar.ammannet.net/news/91000>.

هكذا بدأ شعار «إصلاح النظام» الذي أطلقته الحركة الإسلاميّة، يفرض نفسه مكان شعار «خبز .. حريّة .. عدالة اجتماعيّة»، كما تمحورت شعارات الأحزاب اليساريّة والقوميّة حول المطالبة بتعديل قانون الانتخاب.

فهرس

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

هذا الكتاب

يُظهر الرصد التاريخي للمجتمعات العربية على مدى العقود الماضية أن الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدها بعض هذه المجتمعات في السنوات الأخيرة لم تكن حالة انفعالية ولدت بلحظتها، بل هي نتاج تراكمات طويلة لردود فعل اجتماعية وتحركات احتجاجية على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها المنطقة العربية على مدى العقود الماضية في ظل أداء سلطوي انقطعت معه أي آمال للإصلاح أو لتوفير الحد الأدنى من بعض متطلبات الشعوب العربية وحقها في عيش كريم.

تسعى فصول هذا الكتاب إلى فهم وتحليل الأسباب التاريخية والظروف الموضوعية والذاتية، الداخلية والخارجية، التي أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي، انطلاقاً من عرض وتحليل مسيرة الحركات الاحتجاجية في هذه البلدان على مدى عقود، واستكشاف خلفيات تلك الحركات، ودوافعها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستقطاباتها الطبقية أو الطائفية، وبناها التأطيرية والتنظيمية، وتعبيراتها وأدوات عملها، وتطورها الزمني، وتبايناتها بين بلد عربي وآخر، أو بين مرحلة وأخرى، أو بين أهداف وأخرى؛ محاولةً هذه الفصول تقييم هذه الحركات، بنجاحاتها وإخفاقاتها، واستشراف آفاقها والتراكمات التي تركتها في مجتمعاتها، والتي ساهمت أو يمكن أن تساهم في توفير شروط التغيير في هذه المجتمعات.

تقدم هذه الطبعة الجديدة من الكتاب، ثلاث دراسات إضافية، تغطي حالات الجزائر وسورية والأردن، إلى جانب الحالات الأربع التي يغطّيها الكتاب أساساً (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، كمحاولة لتوسيع رقعة المساحة المستهدف فهمها وتحليلها، ولإضافة جديد إلى القارئ عن نماذج أخرى لبلدان عاشت ظروفاً شبيهة أدت إلى خلق واقع احتجاجي ضد أنظمة الحكم في بلدانها، سعياً إلى إحداث تغيير وتحسين في واقعها السياسي والاجتماعي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٩ دولاراً
أو ما يعادلها


ISBN: 978-9953-82-681-3
9 789953 826813